

الجزء الثالث

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس

الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية

الربيع بن سليمان المرادي عنه

تقدمهما الله بالرحمة والرضوان

وأسكنهما فسيح

الجنان آمين

(وبهامشه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)

(تبيينه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بإدات مترجمة معززة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله بمثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وربما كان في هذه الإدات تكرار لبعض
ما اتفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الإدات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً
بينهم ما يبدول وكذلك جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالفاً لسائر النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبته هـ

طبع هذا الكتاب



(كتاب الوكالة)

(قال المزي) قال الله تعالى وابتلوا النامي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا الآية فأمر بحفظ أموالهم حتى يؤنس منهم الرشدهو عند الشافعي أن يكون بعد البلوغ مصلحا لله عدلا في دينه وقال تعالى فان كان الذي عليه الحق سعيها أو ضعفا أو لا يستطيع أن يعمل هو فليمل وليه به بعدل ووليه عند الشافعي هو القيم بحاله (قال المزي) فاذا جاز أن يقوم بحاله بتوصية أبيه بذلك اليه وأبوه غير مالك كان أن يقوم فيه بتوكيل مالكة أجوز وقد وكل على ابن أبي طالب رضي الله عنه عقلا (قال المزي) وذكر عنه

والمشتري حتى يجمعا أن يتبايعا رضامتهما بالتبايع به ولا يعقدا به أمر منهي عنه ولا على أمر منهي عنه وأن يتفرقا بعد تبايعهما عن مقامهما الذي تبايعا فيه على التراضي بالبيع فإذا اجتمع هذا الزم كل واحد منهما البيع ولم يكن له رده أو الخيار أو عيب يجده أو شرط بشرطه أو خيار رؤية إن جاز خيار الرؤية ومنى لم يكن هذا لم يقع البيع بين المتبايعين (قال الربيع) قد رجع الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية (قال الشافعي) أصل البيع يعمان لا ثالث لهما بيع مضمونة على بائعها فإذا جاءها فلا خيار للمشتري فيما إذا كانت على صفته وبيع عين مضمونة على بائعها بعينها سلمها البائع للمشتري فإذا تلفت لم يضمن سوى العين التي باع ولا يجوز بيع غير هذين الوجهين وهذا مقتضى كتاب البيوع

(باب بيع الخيار)

(قال الشافعي) رجه الله أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا لا بيع الخيار أخبرنا ابن جريج قال أُملى علي نافع مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تبايع المتبايعان البيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار قال نافع وكان عبد الله إذا ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع منى قليلا ثم رجع (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن زيد عن ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا ووجب العركة في بيعهما وإن كذبا وكما صحفت البركة من بيعهما أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن حماد بن زيد عن جيل بن مرة (١) عن أبي الوضئ قال كنت في غزاة فباع صاحب لنا فرسان رجل فلما أردنا الرجاء صاحبه فيه إلى أبي مرة فقال له أبو مرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين هذا أيضا لم يحضر الذي حدثني حفظه وقد سمعته من غيره أنهم بائع إليه ثم غدروا عليه فقال لا رأيا كما تفرقا وجعل له الخيار إذا باع ما كانا واحدا بعد البيع (قال) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال إذا وجب البيع خير بعد وجوبه قال يقول اخترا ثقتي فنفذوا ن شئت فذع قال فقلت له فخير بعد وجوب البيع فأخذتم ندم قبل أن يتفرقا من مجلسهما ذلك أتقيله منه لا بد قال لأحسبه إذا خيره بعد وجوب البيع أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب بن أبي عمية عن محمد بن سيرين عن شريح أنه قال شاهد أن ذوا عدل أنك اقترعما بعد رضايك أو خيرا أحدكما صاحبه بعد البيع (قال الشافعي) وبهذا نأخذ وهو قول الأكثر من أهل الحجاز والأكثر من أهل الآثار بالمدان (قال) وكل متبايعين في سلف إلى أجل أو دين أو عين أو صرف أو غيره تبايعا ورضا ولم يتفرقا عن مقامهما أو مجلسهما الذي تبايعا فيه فلكل واحد منهما فسخ البيع وانما يجب على كل واحد منهما البيع حتى لا يكون له رده أو الخيار أو شرط خيار أو ما وصفت إذا تبايعا فيه ورضا ولم يتفرقا بعد البيع عن مقامهما الذي تبايعا فيه أو كان بيعهما عن خيار فان البيع يجب بالتفرق والخيار (قال) واحتل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بيع الخيار معنيين أظهرهما عند أهل العلم باللسان وأولاهما معنى السنة والاستدلال بها والقياس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جعل الخيار للمتبايعين فالمتبايعان اللذان عقدا البيع حتى يتفرقا لا بيع الخيار فان الخيار إذا كان لا ينقطع بعد عقد البيع في السنة حتى يتفرقا وتفرقا معا وإن يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه كان بالتفرق أو بالتخير وكان موجبا في اللسان والقياس إذا كان البيع يجب شي بعد البيع وهو الفراق أن يجب الثاني بعد البيع فيكون إذا خيره أحدهما صاحبه بعد البيع كان الخيار بتجديدي شي يوجبه كما كان التفرق بتجديدي شي يوجبه ولو لم يكن فيه

أنه قال هذا عقيل
ماضي عليه فعلى وما
قضى له فلي (قال
الشافعي) ولا أحسبه
كان بوجه الاعتدال
إن الخطاب ولعله عند
أبي بكر رضي الله عنهما
وولكل أيضا عنه عبد الله
ابن جعفر عن عثمان بن
عفان رضي الله عنه
وعلى حاضر قبل ذلك
عثمان (قال المزني)
فلتأس أن بولكلوا في
أموالهم وطلب حقوقهم
وخصوماتهم ووضوا
بقراتهم ولا ضمان
على الوكلاء ولا على
الأوصياء ولا على
المودعين ولا على
المقارضين الآن بتعدوا
فيضمنوا والتوكيل
من كل موكل من رجل
وامرأة تخرج أولا

(١) عن أبي الوضئ
هو بالمجعة اسمه
عباد بن نسيب مصفرا
كافي الخلاصة كتبه
معصمه

سنة يئتم بمثل ما ذهب اليه كان ما وصفنا أولى المعنيين أن يؤخذ به لنا وصفت من القياس مع أن سفيان ابن عيينة أخبرنا عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع فقال الرجل عمرك الله من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرؤ من قر يش قال وكان أبي يحلف ما الخيار إلا بعد البيع (قال) وبهذا نقول وقد قال بعض أصحابنا يجب البيع بالتفرق بعد الصفقة ويجب أن بعد الصفقة على خير وذلك أن يقول الرجل لك بسلعتك كذا بيعا خيارا فيقول قد اخترت البيع (قال الشافعي) وليس تأخذ بهذا وقولنا الأول لا يجب البيع إلا بتفرقهما وتأخير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختاره (قال) وإذا تابع المتابعان السلعة وتقاضا ولم يتقاضا فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وتأخير أحدهما صاحبه بعد البيع فإذا خيره وجب البيع بما يجب به إذا تفرقا وإن تقاضا وهلك السلعة في المشتري قبل التفرق أو الخيار فهو ضمان لقيمتها بالغام بالغ كان أقل أو أكثر من ثمنها لأن البيع لم يتم فيها (قال الشافعي) وإن هلك في يد البائع قبل قبض المشتري لها وقبل التفرق أو بعده انفسخ البيع بينهما ولا تكون من ضمان المشتري حتى يقبضها فإن قبضها ثم ردها على البائع ودبعت فهو كغيره ممن أودعها لها وإن تفرقا كانت فهي من ضمان المشتري وعليه ثمنها وإن قبضها وردها على البائع ودبعت فانت قبل التفرق والخيار فاختار البائع نقض البيع كان له ذلك وكان عتق المشتري باطلا لأنه أعتق ما لم يتم له ملكه وإذا أعتقها البائع كان عتقه جائزا لانها ملكه عليه ملكا يقطع الملك الأول عنها إلا بتفرق بعد البيع أو خيار وإن كل ما لم يتم فيه ملك المشتري فالبيع أحق به إذا شاء لأن أصل الملك كان له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو عمل المشتري فوطئها قبل التفرق في غفلة من البائع عنه فاختار البائع ففسخ البيع كان له ففسخه وكان على المشتري مهر مثلها للبائع وإن أخيلها فاختار البائع ردا لبيع كان له رده وكانت الأمة له وله مهر مثلها فأعتقنا ولدها بالشبهة وجعلنا على المشتري قيمة ولده يوم ولد وإن وطئها البائع فهي أمته والوطء كالإختار منه لفسخ البيع (قال الشافعي) وإن مات أحد المتابعين قبل أن يتفرقا قام ورثته مقامه وكان لهم الخيار في البيع ما كان له وإن خرس قبل أن يتفرقا أو غلب على عقله أقام الحاكم مقامه من ينظر له وجعل له الخيار في ردا لبيع أو أخذه فأيها مافعل ثم أفاق أو أفرأ راد نقض ما فعله لم يكن له أن يضي الحكم عليه به (قال الشافعي) وإن كان المشتري أمته فوالت أو بهيمة فتحت قبل التفرق فهم على الخيار فإن اختارا انقذا لبيع أو تفرقا فولد المشتري للمشتري لأن عقد البيع وقع وهو حل وكذلك كل خيار بشرط جائز في أصل العقد (١)

(١) وفي باب دعوى الولد قبل ترجمة المين مع الشاهد قال الشافعي وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعا ما كان على أن له الخيار والبيع أو لهما معا أو بشرط المتاع أو البائع خيار الغيرة وقبض المتاع السلعة فهلكت في يديه قبل رضا الذي له الخيار فهو ضمان لقيمتها ما بلغت قلت أو كثر من قبل أن البيع لم يتم قط فيها وأنه كان عليه إذا لم يتم البيع ردها وكل من كان عليه رد شيء مضمونا عليه فتلغ ضمن قيمته فالقيمة تقوم في الفئات مقام البدل وهذا قول الأكثرين لقيمتها من أهل العلم والقياس والاثار وقد قال قائل من ابتاع بيعا وقبضه على أنه بالخيار فتلغ في يديه فهو أمين كأنه ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن الثمن لا يجب عليه إلا بكمال البيع فجعله في موضع الأمانة وأخرجه من موضع الضمان وقد روى عنه في الرجل يبتاع للبيوع الفاسد ويقبضه ثم يتلغ في يديه يضمن القيمة وقد سلط البائع المشتري على القبض بأمر لا يجب له الثمن ومن حكمه وحكم المسلمين أن هذا غير ثمن أبدا فإذا زعم أن ما لا يكون غنا أبدا يتحول فصور قيمة إذا فأت ما فيه العقد الفاسد فالبيع يشتريه الرجل شراء حلالا وبشرط خيار يوم أو ساعة فيتلف أولي أن يكون مضمونا لأن هذا الوجه مرت عليه ساعة أو اختار المشتري انقاده نقلا لأن أصله حلال

(باب)

تخرج بعضا وغيره عند حضر خصم أول محضر جائز (قال الشافعي) ليس الخصم من الوكالة بسبيل وقد يقضى لخصم على الموكل فيكون حقا ثبت له بالتوكيل (قال المزني) فإن وكله بخصومة فإن شاء قبل وإن شاء ترك فإن قبل فإن شاء ففسخ وإن شاء ثبت فإن ثبت وأقر على من وكله لم يلزمه أقماره لأنه لم وكله بالاقرار ولا بالصلى ولا بالأبراء وكذلك قال الشافعي رحمه الله فإن وكله بطلب حذو أو قصاص قبلت الوكالة على تثبيت القيمة فإذا حضر الحد والقصاص لم أحد ولم أقص حتى يحضر المحدود له والمقص له من قبل أنه قد يقصر له ويكتب القيمة أو يعفو فيطلب الحد والقصاص (قال الشافعي) رحمه الله

(باب الخلاف فيما يجب به البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فينا بعض الناس فيما يجب به البيع فقال اذا عقد البيع وجب ولا يابى
 أن لا يبيع أحدهما صاحبه قبل بيع ولا بعده ولا يتفرقان بعده (قال الشافعي) فقبل لبعض من قال
 هذا القول إلى أي شيء ذهب في هذا القول قال أحسن الله البيع وهذا بيع وانما أحسن الله عز وجل
 منه للشيء ما لم يكن عيب ولا أعرف البيع إلا بالكلام لا يتفرق الأبدان فقلت له أرايت لو عارضك معارض
 جاهل مثل جمل فقلت مثل ما قلنا أحسن الله البيع ولا أعرف ببيع أحسن ولا يخرجهما وكل واحد منهما يلزمه
 اسم البيع ما أحسن عليه قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوع فرسول الله صلى الله عليه وسلم
 المين عن الله عز وجل معنى ما أراد (قال الشافعي) فقلت له وهذا جهة في التهي فاعلمنا أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سنة في البيوع أثبت من قوله المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فان ابن عمر وأبا رز و حكيم
 ابن خزام وعبد الله بن عمرو بن العاص يروونه ولم يعارضهم أحد يعرف بخالفه عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقد نهى عن الديار بالدينارين فعارض ذلك أسامة بن زيد بن جبر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه
 فبينما نحن وأنت عن الديار بالدينارين وقتلنا هذا أقوى في الحديث ومع من خالفنا مثل ما احتجبت به أن
 الله تعالى أحسن البيع وسرم الربا وأن نهيه عن الربا خلاف ما رويته ورواه بضاع سعد بن أبي وقاص
 وابن عباس وعروة وعامة فقهاء المسلمين فإذا كنا نميز بين الأحاديث فنذهب إلى الأكثر والأرجح وإن
 اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فمضى لنا جهة على من خالفنا أنما نرى أن ما روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم بحال مخالفه أحد برأيه عنه أولى أن يثبت قال بلى إن كان كما تقول قلت فهو كما أقول فهل تعلم
 معارضه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخالفه قال لا ولكني أقول أنه ثابت عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كما قلت وبه أقول ولكن معناه على غير ما قلت قلت فإذا كررنا المعنى الذي ذهب إليه فيه قال المتبايعان
 بالخيار ما لم يتفرقا في الكلام قال فقلت له الذي ذهب إليه بحال لا يجوز في اللسان قال وما حاله وكيف
 لا يحتمل اللسان قلت انما يكونان قبل التساوم غير متساوين ثم يكونان متساوين قبل التساوم
 ثم يكونان بعد التساوم متبايعين ولا يقع عليهم ما اسم متبايعين حتى يتبايعا ويفترقا في الكلام على التبايع
 (قال) فقال فاذن لي على ما وصفت بشيء أعرفه غير ما قلت إلا أن (قال الشافعي) فقلت له أرايت لو تساووت
 أنا وأنت بسبعة فقال جعل امرأته طالق ان كتبنا تبايعا فيها قال فلا تطلق من قبل أنك غير متبايعين
 إلا بعقد البيع قلت وعقد البيع التفرق عندك في الكلام عن البيع قال نعم قلت أرايت لو
 تقاضيتك حقا عليك فقلت والله لا أقارئك حتى تعطيني حتى متى أحنت قال ان فارقتك ببذل قبل أن
 يعطيك حقا قلت فلو لم تعرف من لسان العرب شيئا الا هذا اما دلل على أن قولك محال وإن اللسان لا يحتمله

والبيع الفاسد لو مرث عليه الآباد واختار المشعري والباع انفاذه لم يجز فان قال ان البائع يبيع فانما دل
 يرض أن يسلم سلته إلى المشتري وذبعة فيكون أمانة وانما رضى بأن يسلم له الثمن فكذلك البائع على الخيار
 حارضى أن يكون أمانة وما رضى إلا بأن يسلم له الثمن فكذلك كان في البيع الحرام عنده ضامنا للقيمة اذا برض
 البائع أن يكون عنده أمانة ولا يكون ضامنا في البيع الحلال ولم يرض أن يكون أمانة وقد روى المدنيون عن
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سام يفرس وأخذها بأمر صاحبها ففسرها لبيسر إلى مشها فكشفت فحاکم
 فيها عمر صاحبها إلى رجل فحكم عليه أنها (١) ضامنة عليه حتى يردها فأخذها سائلة فأعجب ذلك عمر منه
 وأنفذ قضاءه وأفقه عليه واستقضاءه فإذا كان هذا على مساومة ولا نسمة فمن الآفة من أسباب البيع
 فرأى عمر والقاضي عليه أنه ضامن له فاسمى له ثمن وجعل فيه الخيار أولى أن يكون مضمونا من هذا (٢) وإن
 أصاب هذا المضمون المشتري شراء فاسد عند المشتري رده وما نقص

وليس الوكيل أن يوكل
 الآن يجعل ذلك إليه
 الموكل وأن وكله ببيع
 متاعه فباعه فقال
 الوكيل قد دفعت إليك
 الثمن فاقول قوله مع
 عمنه فان طلب منه
 الثمن فنعسه منه فقد
 ضمنه إلا قال لا يمكنه
 فيه دفعه فان أمكنه
 فنعسه ثم جاءه ليوصله إليه
 فتلصص منه ولو قال بعد
 ذلك قد دفعته إليك
 يقبل منه ولو قال
 صاحبه قد طلبته
 منك فنعته فأنث
 ضامن فهو متخ
 أن الأمانة تحسب
 مضمونة وعليه البينة
 وعلى المتكررين (قال)

(١) ضامنة أي مضمونة
 فهي فاعلة بمعنى مفعولة
 كما في كتب اللغة اه

(٢) قوله وإن أصاب
 الخ كذا في النسخ وأقبل
 ابن الفاعل ولعله سقط
 من النسخ لفظ عيب أو
 نحوه كتبه معجبه

بهذا المعنى ولا غيره قال فاذا كر غيره فقلت له أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذان
أنه التمس صر فإيمانه دينار قال قد عاني طلحة بن عبيد الله فترا وضا حتى اصطرف مني وأخذ الذهب بقلها في
يده ثم قال حتى يأتي خازني أوحى تأتي خازنتي من الغلبة « قال الشافعي أنا شككت » وعمر يسمع فقال عمر
والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق بالاهاه وهاء قلت
له أفهذ انقول نحن وأنت انا تفرق المصطرفان عن مقامهما الذي تصارفا فيه انقض الصر ومالم يتفرقا
لم ينقض فقال نعم قلت له فما بان لك وعرفت من هذا الحديث أن التفرق هو تفرق الابدان بعد التبايع
لا التفرق عن البيع لانك لو قلت تفرق المتصارفان عن البيع قبل التقاض لبعض الصر فدخل عليك أن
تقول لا يلحق الصر حتى يتراضيا ويتوازا ويعرف كل واحد منهما ما يأخذ ويعطي ثم وجبا البيع
في الصر بعد التقاض أو معناه قال لا أقول هذا قلت ولا أرى قولك التفرق تفرق الكلام بالجهالة أو
تجاهلا بالسان (قال الشافعي) قلت له أرايت رجلا قال لك أقلدك فأسمعك تقول المتبايعان بالخيار ما لم
يتفرقا والتفرق عندك التفرق بالكلام وأنت تقول اذا تفرق المتصارفان قبل التقاض كان الصر ربا
وهما في معنى المتبايعين غيرهما لان المتصارفين متبايعان واذا تفرقا عن الكلام قبل التقاض فسد الصر
قال ليس هذا قلت فيقول لك كيف صرت الى نقض قولك قال ان عمر يسمع طلحة ومالك تصارفا فلم
ينقض الصر ورأى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم هاء وهاء وانما هو لا يتفرقا حتى يتقاضا قلت تفرقا
عن الكلام قال نعم قلت فقال لك أفرأيت لو احتمل الانسان ما قلت وما قال من خالفك أما يكون من
قال يقول الرجل الذي سمع الحديث أولى أن يصار الى قوله لاه الذي سمع الحديث فله فضل السماع والعلم
بما سمع وبالسنان قال بلى قلت فلم تقط هذا من عمر وهو سمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فكان اذا اشتري شيأ بغيره أن يجب له فارق صاحبه فشي قبيلا ثم رجع ولم
لم تقط هذا أبا رزوه وهو سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وقضي به وقد تصادقا بأنهما
تبايعا كما كانا معا لم يتفرقا في ليلتهما ثم غدا واليه نقض أن لكل واحد منهما الخيار في رديعه (قال الشافعي)
فان قال قائل تقول ان قولي محال قلت نعم قال فلست أراه كما قلت وأنت وان كانت لك ما قلت حجة تذهب
اليها فاللسان يحتمل ما قلت فقلت لا قال فينه قلت فما أحبتني إلا سدا كتبت بأقل مما كنت
وأنا قال فسل قلت أفرأيت اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا بيع
أليس قد جعل اليهما الخيار الى وقتين ينقطع الخيار الى أيهما كان قال بلى قلت فما الوقتان قال أن
يتفرقا بالكلام قلت فما الوجه الثاني قال لا أعرف له وجه فدعه قلت أفرأيت ان يعتكبا معا ودفعته
اليك فقلت أنت فيه بالخيار الى الليل من يومك هذا وان تختار اجازة البيع قبل الليل اجازة البيع قال
نعم قلت فمى ينقطع خيارك ويلزمك البيع فلا يكون لك رده قال ان انقضى اليوم ولم أخترد البيع انقطع
الخيار في البيع أو اخترت قبل الليل اجازة البيع انقطع الخيار في الرد قلت فكيف لا تعرف أن هذا
قطع الخيار في المتبايعين أن يتفرقا بعد البيع أو يخيرا أحدهما صاحبه قال الشافعي فقال دعه قلت نعم
بعد العلم مني بأنك انما عمت ترك الحديث وأنه لا يخفى عليك أن قطع الخيار في البيع التفرق أو التخصير
كما عرفته في جوابك قلته فقلت له أرايت ان زعمت أن الخيار الى مدة وزعمت أنها أن يتفرقا في الكلام
أيقال للتساومين أنهما بالخيار قال نعم السامع في أن ردا ويدع البائع في أن يوجب أو يدع قلت ألم يكونا
قبل التساوم هكذا قال بلى قلت فهل أحدث لهما التساوم حكما غير حكمهما قبله أو يخفى على أحدهما
مالك لانه ان شاء أعطاه وان شاء منعه قال لا قلت فقال لانسان أنت بالخيار في مال الذي لم يوجب فيه
شأ لغيره فالسامع عندك لم يوجب في ماله شيأ لغيره انك لتفصل فيما يجب فيه من الكلام قال فلم لا أقول
لأنك بالخيار في مالك قلت لما وصفت لك وان قلت ذلك الى مدة تركت قولك قال وابن قلت وأنت

ولو قال وكانك يبيع
متاعى وقد منته منى
فأنكر ثم أفرأى قامت
البينة عليه بذلك ضمن
لانه خرج بالوجود من
الامانات ولو قال وكانك
يبيع متاعى فبعتة
فقال مالك عندى شئ
فأقام البينة عليه بذلك
فقال صدقوا وقد
دفعتم اليه منته فهو
مصدق لان من دفع
شأ الى أهله فليس هو
عنده ولم يكذب نفسه
فهو على أصل أمانته
ونصديقه ولو امر الموكل
الوكيل أن يدفع مالا
الى رجل فادعى أنه
دفعه اليه لم يقبل منه
الابينة واحتج الشافعي
في ذلك بقول الله تعالى
فإذا دفعتم اليهم أموالهم
فأشهدوا عليهم وبأن
الذي زعم أنه دفعه اليه
ليس هو الذي اتهمته على
المال كما أن السامع
ليسوا الذين اتهموه على
المال وقال الله جل

ترجم أن من كان له الخيار في مدة فاذا اختار انقطع خياره كما قلت اذا جعلته بالخيار يوما فغضى اليوم انقطع
الخيار قال أجل وكذلك اذا وجب البيع فهو الى مدة قلت لم أزمه قبل ان يحجب البيع شيئا فيكون فيه
يختار ولو جاز أن يقال أنت بالخيار في مائة ما جاز أن يقال أنت بالخيار الى مدة انما يقال أنت بالخيار اذا
قال فان قلت المدة أن يخرج من ملكه قلت واذا أخرجه من ملكه فهو لغيره أفيقال لاحدا أنت بالخيار
في مال غيره (قال الشافعي) فقلت أرايت لو أن رجلا جاهلا عارضك بمثل يخطئ فقال قد قلت المتساويان
يقع عليهما اسم متبايعين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك
يحمل تفرق الابدان والتفرق بالكلام فان تفرقا بأبدانهم فلا خيار لهما وعلى صاحب المال أن يعطى
بيعه ما بذله منه وعلى صاحب السلعة أن يسلم سلعته له بما استام عليه ولا يكون له الرجوع عما بذله اذا
تفرقا قال ليس ذلك قلت ولألك (قال الشافعي) قال أفليس يقيم أن أملك سلعتك وتلك مالي ثم يكون
لكل واحد منا رد بغير عيب أو ليس يقيم أن أبتاع منك عبدا ثم أعقبه قبل أن تتفرق ولا يجوز عتي وأنا
مالك (قال الشافعي) قلت ليس يقيم في هذا شي الا دخل عليك أعظم منه قال وما ذلك قلت أرايت
أن يملك عبدا بألف درهم وتقاضوا وشارطنا أنا جميعا أو أحدهما بالخيار الى ثلاثين سنة قال فبما ترضى قلت
ونقي شاء واحد منا نقض البيع نقضه وربما مرض العبد ولم ينتفع به سيده وانتفع البائع بالمال وربما
انتفع المتابع بالعبد حتى يستقل منه أكثر من ثمنه ثم رده وان كان أخذه بدين ولم ينتفع البائع بشيء من مال
المتابع وقد عظمتم منفعة المتابع على البائع قال نعم هو رضى بهذا قلت وان أعقبه المشتري في الثلاثين
سنة لم يجوز ان أعقبه البائع جاز قال نعم قلت فاعلم جعلت له الخيار بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم
يتفرقا ولعل ذلك يكون في طرفة عين أو لا يبلغ يوما كاملا لحاجة الناس الى الوضوء وتفرقهم للصلاة وغير
ذلك فقضوه وجعلت له الخيار ثلاثين سنة رأى نفسك فلم تقبضه قال ذلك بشرطهما قلت في شرطه
رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يثبت له شرطه من شرطه بائع ومشتري وقلت له أرايت لو اشتريت
منك كيلا من طعام موصوف بمائة درهم قال فبما ترضى قلت وليس لي ولا لك نقض البيع قبل تفرق قال لا
قلت وان تفرقا قبل التقاض انتقض البيع قال نعم قلت أفليس قد وجب لي عليه شيء لم يكن لي ولا لك
نقضه ثم انتقض بغير رضا واحد منكما انتقضه قال نعم انما نقضناه استدلالا بالسنة أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الدين بالدين قلت فان قال قائل أهل الحديث يوهنون هذا الحديث ولو كان ثابتا لم يكن هذا دينا
لأنني شئت أخذت منك دراهمي التي يملكها اذ لم أسمك أجل والطعام الى مده قال لا يجوز ذلك
قلت ولم عليك فيه لمن طالبك أمران أحدهما أنك تجبر تبائع المتبايعين العرض بالنقد ولا يسميان أجل
ويقران قبل التقاض ولا ترى به بأسا ولا ترى هذا دينين فاذا كان هذا هكذا عندك احتل اللفظ أن
يسلف في كبل معلوم بشرط سلعة وان لم يدفعها فيكون حالا غير دين دين ولكنه عين دين قال بل هو دين
دين قلت فان قال قائل فلو كان كما وصفت أنهما اذا تبايعا في السلف فتفرقا قبل التقاض انتقض
البيع بالتفرق ولزمك أنك قد فسخت العقدة المتقدمة الصحيحة بتفرقهما بأبدانهم والتفرق عندك في
اليوم ليس له معنى انما المعنى في الكلام أوزمك أن تقول في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا ان تفرقهما
بأبدانهم ما معنى وجهه كما كان لتفرق هذين بأبدانهم معنى بنقضه ولا تقول هذا (قال الشافعي)
فقال فانارو بناعن عمر أنه قال البيع عن صفقة أو خيار قلت أرايت اذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما وصفت لو كان قال رجل من أصحابه قولا يخالفه ألا يكون الذي تذهب اليه فيه أنه لو سمع عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم شيئا يخالفه ان شاء الله تعالى وتقول قد يعزب عن بعضهم بعض السن قال بلى قلت أفتري
في أحدمع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فقال عامة من حضره لا قلت ولو أجزت هذا خرجت من عامة سنن
النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليك ما لا تعذر منه قال فدعه قلت فليس يثبت عن عمر وقد رويتم عن

نشاءه فاذا دفعتم اليهم
أموالهم الآية وهذا
فرق بين قوله لمن اثمنه
قد دفعته اليك يقبل
لانه اثمنه وبين قوله
لمن لم يثمنه عليه قد
دفعته اليك فلا يقبل
لانه ليس الذي اثمنه
(قال المزني) رجه الله
ولو جعل الوكيل فيما
وكله حذرا فقال للوكيل
جعل قبلك وقد دفعت
السء مالك فقال بل
خنتني فاجعل مضمون
لاتبرئه منه دعواه
الخيانة عليه ولو دفع
اليه ما لا يشتري به
طعاما فسلطه ثم
اشتري به مثله طعاما
فهو ضمان لئال والطعام
له لانه خرج من وكالته
بالتعدي واشترى بغير
ما أمر به ولا يجوز
للكيل ولا الوصي أن
يشترى من نفسه ومن
ياع بما لا يتعاقب الناس
بمثله فيبيع مردود لان
ذلك تلف على صاحبه
فهذا قول الشافعي

عمر مثل قولنا زعم أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي أن عمر قال البيوع عن صفقة أو خيار (قال الشافعي) وهذا مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فهذا منقطع قلت وحديثك الذي روي عن عمر غلط ويجوز أن يكون منقطع فهو جامع لجميع ما ترويه الأحاديث قال لأن أنصفناك ما ثبتت مثله فقلت احتجناك به مع معرفتك بحديثه وعن حديثه ترك النصبة (قال الشافعي) وقلت لو كان كما روي كان بمعنى قولنا أشبهه وكان خلاف قولك كله قال ومن أين قلت أرايت اذ زعمت أن عمر قال البيوع عن صفقة أو خيار ليس تزعم أن البيوع يجب بأحد أمرين أما بالصفقة وأما بخيار قال بلى قلت أفوجب البيوع بالخيار والبيوع بغير خيار قال نعم قلت ويجب بالخيار قال تريد ماذا قلت ما يلزمك قال وما يلزمي قلت تزعم أنه يجب بالخيار بلا صفقة لأنه إذا زعم أنه يجب بأحد أمرين علمنا أنه يجب بمختلفين كما تقول في المولى يعني أو يطلق وفي العبد يعني بسلام أو يهدى وكل واحد منهما غير الآخر قال ما يصنع الخيار إذا بالصفقة تقدمه أو تكون معه والصفقة مستغنية عن الخيار (١) فهي إن وقعت معها خيار أو بعدها وليس معها ولا بعدها وجبت قال نعم قلت وقد زعمت أن قوله أو خيار لا معنى له قال فذبح هذا قلت نعم بعد العلم بذلك أن شاء الله تعالى يأنى زعمت أن ما ذهب إليه محال قال فإمعنا عندك (٢) قلت لو كان قوله هذا موافقا لما روي أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي عنه وكان مثل معنى قوله فكان مثل البيوع في معنى قوله فكان البيوع عن صفقة بدها تفرق أو خيار قال نعم من حضر ماله يعني يصنع غيرها قال أما أنه لا يصح حديثه قلت أجل فلم استغنت به قال في خياره ضنا غم هذا ما قال فاقول إن ابن مسعود روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع والمتابع بالخيار (قال الشافعي) وهذا الحديث منقطع عن ابن مسعود والأحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة فلو كان هذا مخالفا لهما لم يجز للعالم بالحديث أن يحتج به على واحد منهما لأنه لا يثبت هو بنفسه فكيف يرأى له ما ثبت بنفسه وبشده أحاديث معه كما أثبتة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان هذا الحديث ثابتا لم يكن يخالف من أشيا من قبل أن هذين متبايعان إن تصاد فاعلى المتابع واختلفا في الثمن فكل واحد منهما يختار أن ينفذ البيوع الآن تكون دعواهما بما يصقده البيوع مختلفة تنقض أصله ولم يحصل الخيار إلا بالاتفاق في أن يأخذ أو يبيع وحديث البيوع بالخيار جعل الخيار لهما معا من غير اختلاف في ثمن ولا انعام من واحد منهما بشئ يفسد أصل البيوع ولا ينقضه انما أراد تحديد نقض البيوع بشئ جعل لهما معا واليهما أن شاء الله وان شاء أكرام (قال الشافعي) ولو غلط رجل إلى أن الحديث على المتبايعين الذين لم ينفردا من مقامهما لم يجز له الخيار لهما بعد تنفرهما من مقامهما فان قال فما يعني في البيوع الا لزوم الصفقة أو التفرق بعد الصفقة قيل لو وجب بالصفقة استغنى عن التفرق ولكنه لا يلزم إلا بهما ومعنى خياره بعد الصفقة كعدم الصفقة والتفرق وبعد التفرق فيختلفان في الثمن فيكون للشعبي الخيار كما يكون له الخيار بعد القبض وقبل التفرق وبعد زمان إذا ظهر على عب ولو جاز أن نقول انما يكون له الخيار إذا اختلفا في الثمن لم يجز أن يكون له الخيار إذا ظهر على عب ولو جاز أن يطرأ كل حديث أشبه حديثي في حرق واحد لخر وفا آخر مثله وإن وجد لهما ما يحمل بغيره فبما زعم عليه لبعض المشركين ما يجوز أولى أن يجوز من هذا فاعلم قالوا انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التمر بالتمر الا مثلا بمثل وعن الزبائنة وهي الخراف بالكيل من جنسها وعن الرطب بالتمر فخرمنا العرب بالتمر صهامن التمر لانه إذا دخل في هذا المعنى وزعمنا نحن ومن قال هذا القول من أصحابنا أن العرب إذا حلال بالحل الذي صلى الله عليه وسلم ووجدنا الحديثين معنى بغير حرام عليه بل جاز هذا أغلنا في أكثر ما يقدرون عليه من الأحاديث (قال الشافعي) وخالفنا بعض من واقفنا في الأصل أن البيوع يجب بالتفرق والخيار فقال الخيار إذا وقع مع البيوع جاز فليس عليه أن يغير بعد البيوع واخلفه عليه ما وصفت من أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بعد البيوع ومن القياس إذا كانت بيعا فلا يتم البيوع الا بتفرق المتبايعين وتفرقهما شئ غير عقد البيوع يشبه والله أعلم أن لا يكون

ومعناه ولو قال أمرتك أن تشترى لي هذه الجارية بعشرة فاشتريتها بعشرين فقال الوكيل بل أمرتني بعشرين قال قول قول الا مرمع عيته وتكون الجارية في الحكم للوكيل (قال المزي) والشافعي يجب في مثل هذا أن يرفق الحاكم بالأمر لا الأمور فيقول إن كنت أمرته أن يشتريها بعشرين فقلت بعته بأكثر من عشرين ويقول الآخر قد قبلت لصله الفرج وإن يتناعه منه (قال المزي) ولو أمره أن يشتري جارية فاشترى

- (١) قوله فهي إن وقعت كذا في النسخ التي بيننا ولعل سقط قبل فهي لفظ قلت فان هذه العبارة من كلام الشافعي رحمه الله كما هو واضح وحركته معصية
- (٢) قوله قلت لو كان قوله هذا موافقا إلى قوله أو خيار كذا بالاصول التي يابدينوا ونظر وحركته معصية

بجيب بالخيار الابد البيع كما كان التفرق بعد البيع وكذلك الخيار بعده (قال الشافعي) وحديث مالك بن
أوس بن الحداد (١) التصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن التفرق بين المتبايعين تفرق الابدان
ويدل على غيره وهو موضوع في موضعه قال وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا بيع أحدكم على بيع
أخيه يدل على أنه في معنى حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار لاني لو كنت اذا بيعت
رجلا سلعة تسوي مائة ألف لزم المشتري البيع حتى لا يستطيع أن ينقضه ما ضربت أن يبيع رجلا سلعة
خير منها بعشرة ولكن في مائة أن يبيع الرجل على بيع أخيه دلالة على أن يبيع على بيع أخيه يدل أن
يتفرقا لانهم لا يكونان متبايعين الابد البيع ولا يضر بيع الرجل على بيع أخيه الا قبل التفرق حتى يكون
للمشتري الخيار في رد البيع وأخذ مائة لا يفسد على البائع ولعله يفسد على البائع ثم يختار أن يفسح البيع
عليهما ولو لم يكن هذا لم يكن الحديث معنى أبدا لان البيع لزاما على المشتري قبل التفرق أو بعده فلا
يضر البائع من باع على بيعه ولو جاز أن يجعل هذا الحديث على غير هذا جاز أن لا يصير الناس إلى حديث الا
أحاطهم غيرهم إلى حديث غيره (٢)

(باب بيع الكلاب وغيرهما من الحيوان غير المأكول)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
ابن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن فن الكلب ومهر البهي وحلوان
الكلاب (قال) قال مالك فقلت كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن يافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب ماشية
أو ضارية نقص من عمله كل يوم قيراطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يزيد بن
خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من شيوخه من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراط قالوا
أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ورب هذا المسجد أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن يافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب (قال
الشافعي) وبهذا نقول لا يحل للكلب أن يباع وإذا لم يحل لم يباع أن يتخذ صاحبه صيدا أو حوت
أو ماشية ولا يحل له أن يتخذ ولم يكن له أن يقتله أحد من الناس فيما اقتل جماعة إذا كان يحل

(٣) وترجم في اختلاف مالك والشافعي (باب متى يجب البيع) سألت الشافعي رحمه الله تعالى متى
يجب البيع حتى لا يكون البائع نقضه ولا المشتري نقضه الا من عيب فقال اذا تفرق المتبايعان بعد عقدة
البيع من المقام التي يتبايعان فقلت وما العيبة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن يافع عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار فقلت
فأنا نقول ليس ذلك عندنا حديث معروف ولا أمر معروف فيه فقال الشافعي الحديث بين لا يحتاج إلى تأويل
ولكني أحبكم إلى التمسك بالظاهر من الخروج منه بظاهر كيف وجبه الحديث وأما متى فيه يحق عليه فقد
زعمت أن عمر قال لما كان بن أوس حين انصرف من طلعة من عبد الله عتبة بن ربيعة فقال طلعة أنظر في حق
تأني خازني أو خازني من الغابة فقال لا والله لا تفرقه حتى تقض منه فزعمت أن العراقي فراق الابدان
فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فان العراقي فراق الابدان فان
قلت ليس هذا أردنا أن يكون حله به بعده فان عمر الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
اشترى الشيء يبعه أن يبعه فارق الشيء قليلا ثم يرجع (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن يافع
عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعا

غيرها أو أمره أن
يرزقه جارية فزوجه
غيرها بطل النكاح
وكان الشراء للمشتري
لا لا أمر ولو كان لرجل
على رجل حتى فقال له
رجل وكاني فلان يفضله
منك ففضله ودفعه
وتلف وأتكررب الحق
أن يكون وكله فله
الخيار فإذا أغرم الدافع
لم يرجع الدافع على
القابض لانه يعلم أنه
وكيل براء وان أغرم
القابض لم يكن له أن
يرجع على الدافع لانه
يعلم أنه من مملوك براء
وان وكله ببيع سلعة
فداعها نسيت كان له
نقص البيع بعد أن
يخلف ما وكله الا بالنقد
ولو وكله بشراء سلعة
فأصاب بها عيبا كان له
الرد بالعيب وليس عليه
أن يخلف ما رضى به
الا أمر وكذلك المفترض
وهو قول الشافعي
وبعناه وبالله التوفيق
(قال المزني) ولو قال
رجل فلان على دين
(١) التصريح بنون فهدية
كافي الخلاصة كتبه منحه

أن يكون له في الحياة ثمن يشتري به ويبيع (قال) ولا يحل اقتناؤه الا لصاحب صيد أو زرع أو ماشية أو ما كان في معناه للملجاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب يدل على أنها لو صلحت أن يكون لها الثمن بحال لما جاز قتلها ولما كان لما الكها يبيعها فبأخذ ثمنها التصبر إلى من يحل له قتلها (قال) ولا يحل السلم فيها لأنه يبيع وما أخذ في شيء علك فيه بحال مهجلاً أو مؤخر أو بقيته في حياة أو موت فهو ثمن من الأثمان ولا يحل للكلب ثمن لما وصفنا من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمنه ولو حل ثمنه حل حلوا الكاهن ومهر البقي (قال) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلباً الا كلب صيد أو زرع أو ماشية نقص كل يوم من عمله فبراطان وقال لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة (قال) وقد نصب الله عز وجل الخنزير فسماء حساء وحرمه فلا يحل أن يخرج له ثمن مهجلاً ولا مؤخر ولا قبة بحال ولو قتلته انسان لم يكن فيه قيمة وما لا يحل ثمنه مما علك لا تحل قيمته لأن القيمة ثمن من الأثمان (قال) وما كان فيه منفعة في حياته يبيع من الناس غير الكلب والخنزير وإن لم يحل أكله فلا بأس بابتاعه وما كان لا بأس بابتاعه لم يكن بالسلف فيه بأس إذا كان لا ينقطع من أيدي الناس ومن ملكه فقتله غيره فعليه قيمته في الوقت الذي قتله فيه وما كان منه معلماً فقتله معلماً فقيمته معلماً كما تكون قيمة العبد معلماً وذلك مثل الفهد يعلم الصيد والباري والشاهين والصقور وغيرهما من الجوارح المعلقة ومثل الهر والحمار والأنسي والبغل وغيرهما ففيه منفعة حيوان لم يؤكل له (قال) فلما الضع والثلب فيؤكلان ويباعان وهما محتالان لما وصفت يجوز فيهما السلف إن كان انقطاعهما في الحين الذي سلف فيهما ما مونا الأمان الطاهر عند الناس ومن قتلها وهما لا حد غرم ثمنهما كما يغرم ثمن الطير وغيره من الوحش المملوك غيرهما (قال الشافعي) وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحدأة والرخة والبغاة وما لا يصيد من الطير الذي لا يؤكل له ومثل البكا والقطا والخناس وما أشبه هذا فأرى والله تعالى أعلم أن لا يجوز شرائه ولا بيعه بدين ولا غيره ولا يكون على أحد له حريمه رجل عنده فقتله رجل له قيمة وكذلك الفار والجرذان والوزغان لأنه لا معنى لمنفعة فيه حياً ولا ميتاً ولا ميتاً فإذا اشترى هذا أشبه أن يكون أكل المال بالباطل وقد نهى الله عز وجل عن أكل المال بالباطل لأنه إنما أجاز لسلم يبيع ما تنفعه وإنه ما كولا أو مستغله في حياته لمنفعة تقع موقفاً ولا منفعة في هذا تقع موقفاً وإذا نهى عن بيع ضرب الفعل وهو منفعة إذا تم لأنها ليست بعين تلك المنفعة كان ما لا منفعة فيه بحال أولى أن ينهى عن ثمنه عندي والله تعالى أعلم

(باب الخلاف في ثمن الكلب)

(قال الشافعي) فمخالفاً لبعض الناس فأجاز ثمن الكلب وشراعه وجعل على من قتلته ثمنه قلبه أفجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم ثمن الكلب ويجعل له ثمناً أو ميتاً ويجوز أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ولها أثمان يغرر بها قاتلها أي يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل ما يغرمه قاتله وكل ما غرمه قاتله أثم من قتله لأنه استهلال ما يكون ما لا مسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأمر بآثم (وقال قاتل) فإنا إنما أخذنا أن الكلب يجوز ثمنه خبراً وقياساً قلت له فإذا ذكر الخبر قال أخبرني بعض أصحابنا عن محمد بن إسحق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلاً عن كلب قتلته عشرين بعيراً قال وإذا جعل فيه مقتولاً قيمة كان حلالاً عن لا يختلف ذلك (قال) فقلت له أرايت لو ثبت هذا عن عثمان كنت لم تصنع شيئاً في احتجاجك على شيء ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثابت عن عثمان خلافه قال فذكره قلت أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن قال سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل الكلاب (قال الشافعي) فكيف يأمر بقتل ما يغرمه من قتلته قيمته قال فأخذناه قياساً على أن رسول الله

وقد وكل هذا قبضه لم يقض الشافعي عليه بدفعه لأنه مقر بتوكيل غيره في مال لا يملكه ويقبول أن شئت فادفع أو رد ولا أجبرك على أن تدفع (قال) والوكيل والمقارض أن يرذما ما اشتريا بالعيب وليس للبائع أن يخلقهما ما رضى رب المال وقال ألا ترى أنهم لو تعدوا لم ينتقص البيع ولزمهما الثمن وكانت التباعة عليهم الرب المال

(كتاب الأقرار)

باب الأقرار بالمعقوق والمواهب والعارية

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الأقرار بالغ حرشيد ومن لم يجز يبعه لم يجز إقراره فإذا قال الرجل لفلان على شيء ثم جدد قبله أقرو بما شئت مما يقع عليه اسم شيء من مال أو عترة أو فلس واحلف ماله قبلك غيره فإن أبي

صلى الله عليه وسلم لم ينه صاحب الزرع ولا الماشية عن اتخاذها وذكر له صيد الكلاب فقال فيه ولم ينه عنه فلما رخص في أن يكون الكلب مملوكا كالجوارحل عنه ولما حل عنه كانت قيمته على من قتله (قال) فقلت له فإذا أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذها لصاحب الزرع الماشية ولم ينه عنه صاحب الصيد وحرّم عنه فأبهما أولى بنا وبك وبكل مسلم أن يتبع في القواين فتحرم ما حرّم عنه وتقتل الكلاب على من لم يبيع له اتخاذها كما أمر بقتلها وتبيع اتخاذها لمن أباحه ولم ينه عنه أو يزعم أن الأحاديث فيها تضادّ قال فما تقول أنت قلت أقول الحق إن شاء الله تعالى أثبت الأحاديث على ما جاءت كما جاءت إذا احتملت أن تثبت كلها ولو لمّا ما قلت من طرح بعضها البعض جاز عليك ما أجزت لنفسك قال فيقول قائل لا نعرف الأحاديث قلت إذا كان يأثم بهما من اتخذها لأجل لأحد اتخذها وأقتلها حيث وجدتها لم يكون أولى بالصواب منه قال أفيجوز عندك أن يتخذها متخذولا عن لها قلت بل لا يجوز فيها غيره لو كان أصل اتخاذها حلالا لاحت لكل أحد كما يحل لكل أحد اتخاذ الحجر والغلال ولكن أصل اتخاذها محرم لا موضع كالضرورة لا صلاح العاشق لا في لم يجد الحلال يتظر على أحد أو أحد من المحرم ما يباح لبعض دون بعض (قال) ومثل ماذا قلت الميتة والله مباحة لذى الضرورة فإذا فارق الضرورة عاد أن يكونا محرّمين عليه بأصل تحريمهما والطهارة بالتراب مباحة في السفر لم يجد ماء فإذا وجد حرم عليه الطهارة بالتراب لأن أصل الطهارة إنما هي بالماء ومحرّمة بما خالفه إلا في الضرورة بالأعواز والسفر والمرض ولعلك إذا فارق ذلك اعتناء الكلب للصيد أو الزرع أو الماشية حرم عليه اتخاذها قال فلم لا يحل عنها في الحين الذي يحل اتخاذها قلت لما وصفت لك من أنها مبرجوعة على الأصل فلا تحرم في الأصل وإن تنقلب حاله بضرورة أو منفعة فإن أحلّ له خاص لمن أبيع له قال فوجدني مثل ما وصفت قلت أرايت دابة الرجل ماتت فاضطر إليها بشرأى يحل لهم أكلها قال نعم قلت أفيجوز بيعها منهم أو لبعضهم إن سبق بعضهم إليها قال إن قلت ليس ذلك قلت فقد حرمت على مالك الأدب بيعها وإن قلت نعم قلت فقد أحلت بيع المحرم قلت نعم قال فأقول لا يحل بيعها قلت ولو أحرقها رجل في الحين الذي أبيع لهؤلاء أكلها فيه (١) لم يفرم عنها قال لا قلت فلو لم يدلك على التهي عن ثمن الكلب إلا ما وصفت لك أنبى أن يدلك قال أفترى جدي غير هذا أقوله قلت نعم زعمت أنه لو كان لا يخرج حرم عليه الكلب اتخاذها وحل لك أن تصيدها بجمع وماء وغير ذلك مما يصيرها خلا وزعمت أن رجلا لو أهرقها وقد أفسدها قبل أن تصير خلا لم يكن عليه في غنما شيء لأنهم يحل بعد عن المحرم فتصير غنما غيره وزعمت أن ماشيتك لو موتت حل لك سلخها وجس جلدها إذا دبغتها حل منها ولو حرّقها رجل قبل أن تدبغها لم يكن عليه فيها قيمة قال أنى لأقول هذا ولكني أقول إذا صارت خلا وصارت مدبوغة كان لها ثمن وعلى من حرّقها قيمته قلت لأنها تصير عندك عين حلالا لكل أحد قال نعم قلت أفنصير الكلاب حلالا لكل أحد قال لا إلا بالضرورة أو طلب المنفعة والكلاب بالميتة أشبه والميتة لنا فيها ألزم قلت وهذا يلزمك في الحين الذي يحل لك فيه حبس الجرو والجلود فانت لا تحل في ذلك الحين لها ثمنًا قال أجل (قال الشافعي) ثم حكى أن قائلًا قال لأن الكلب الصيد ولا الزرع لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب جلّة ثم قال وإن قتل إنسان لا خير لكنا غرم عنه لأنه أفسد عليه ماله (قال الشافعي) وماله يمكن له ثمن حياته أصل غنمه محرم كان غنمه إذا قتل أولى أن يبطل أو مثل غنمه حيا وكل ما وصفت حجة على من حكيت قوله وجهه على من قال هذا القول وعليه زيادة حجة من قوله من أنه إذا لم يحل غنما في الحال التي أباح النبي صلى الله عليه وسلم اتخاذها كان إذا قتلت أخرى أن لا يكون بها حلالا قال فقال لي قائل فإذا أخصى رجل كلب رجل أو جده قلت إذا لم يكن له ثمن ولم يكن على من قتله قيمة كان فيما أصيب بمادون القتل أولى ولم يكن عليه فيه غرم وبني عنه ويؤدب إذا عاد (١)

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي (باب ثمن الكلب) سألت الشافعي رحمه الله عن الرجل يقتل الكلب ==

حلف المدعي على ما ادعى واستحقه مع نكول صاحبه وسواء قال له على مال أو مال كثير أو عظيم فأنما يقع عليه اسم مال فاما من ذهب إلى ما تجب فيه الزكاة فلا أعلم خيرا ولا قبيحا أرايت إذا أغرمت مسكنا يرى الدرهم عظيما أو خلفه يرى ألف ألف قليلا إذا أقرب عمال عظيم مائتي درهم والعامّة تعلم أن ما يقع في القلب من مخرج قولهم يختلف فقلت المقر له أذم تعطه من خلعة الالاتائه وظلت المسكين إذا غرمته أضعاف العظم اذ ليس عندك في ذلك إلا العمل كلام الناس وسواء قال له على دراهم كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فهي ثلاثة وإذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم (١) قوله لم يفرم عنها كذا في النسخ ولعله تحريف من النسخ والوجه أن يفرم بالاستغنام وانظر كتبه مجمعه

(١) (باب الربا - باب الطعام بالطعام)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحسد ثاب
النصري أنه أتى صريحا بمائة دينار قال فدعا على طلحة بن عبيد الله فقرا وضناحق اصطرف مني وأخذ
الذهب بقلها في يده ثم قال حتى تأتي خازني أو خازني «قال الشافعي أما شككت بعد ما قرأته عليه»
وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يسبح فقال عمر لا والله لا تغارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالأهواء وبالبر بالبر وبالأهواء وبالبر بالبر وبالأهواء وبالبر
والشعير بالشعير وبالأهواء أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن مالك
بن أوس بن الحسد أن من هجر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق
ربا الأهواء وبالبر بالبر وبالأهواء وبالبر بالشعير وبالأهواء والشعير بالشعير وبالأهواء أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عيسى بن عيسى عن أيوب عن مسلم بن يسار عن رجل عن
عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة ولا البر
بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالمح ولا السواك بالسواك عينا عن يدينا ولكن يبيعوا الذهب بالورق
والذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والبر بالبر والمح بالمح والبر بالبر كيف شئتم قالوا نعم أحدهما
التمس بالمح (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أنا نحن وهو من ألقى الإخاء في الصرف وهذا أثر كقول
من روى أن لاربا لا في فضة وقتل الرمان وجهين في السبئية والنقد وذلك أن الربا منه يكون في النقد

للرجل فقال ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن
هبة الرجب بن الحرث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكلب
ومهر البقي وجلبان السكاكين قال مالك وأما يكره بيع الكلاب الضواير بنهي النبي صلى الله عليه وسلم
عن الكلب (قال الشافعي) فمن نهي الرجل أن يتخذ الكلاب الضواير ولا يبيعها أن يبيعها للنبي
النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمنا ثمنها في الحال التي جعلناها فيه امتناعا لا من أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم
لم يجعل أن يكون ثمنها في الحال فقلت للشافعي فقلت نقول لرجل رجل كلبا غريمه عنه فقال الشافعي
هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قوله لم يبيعها ويردون
بغير موافقة في الحال التي سوله (١) فيها نفسه وأتم لا يتبعون في غنا في الحال التي جعل أن يتفع به فيها فان
قال قائل فان من المفتين من زعم أنه إذا قتل غريمه بغير موافقة في الحال التي جعل أن يتفع به فيها فان
الحديث الذي في النهي من ثمنه ويردون أن الكلب سلب من البيع جعل ثمنه كالمحل من الجوار والنفل
وان لم يترك كل جهة المنفعة لهما ويقولون لو زعمنا أن ثمنه لا يحصل زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون
أشبهوا هذا كشيء في زعمنا أن ثمنه لا يحصل لو مات كلبه أن يسلم جلودها فيسبدها فلا بد من حل
يبيعها ولو استعملها رجل قبل الذباغ لم يضمن لصاحبها شيئا لأنه لا يحصل ثمنها حتى تدبغ ويقولون في المسلم زعم
أنه أوجب له لا تحل له إلا بأن يفسد جلودها فلا يصار إليها فلا بد من حل ثمنها ولو استعملها سلب
وهي شر أو بعد ما أفسدت وقبيل ما تضرر بسلام يضمن ثمنها في تلك الحال لأنها أملاكهم لم يضر بسلام
لأنهم يقولون ما يقولون وأما صاروا مع وجهين مختلفين الحديث الذي بيناه نحن وأتم من أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن الكلب وهم لا يشترطون أنهم يبيعون بالكم ثم يفسدونها فلا يقولون
للكلب ثمن إذا كان حيا ويتبعون فيه ثمنها إذا كان ميتا أو يبيعون لغيره لا يحصل له ثمن إذا قتل لانه
قد ذهب منفعة وأجبر أن يبيع جليها كانت المنفعة فيه وكان حلالا لأن يفسد الحجة عليه إلا أن يقال =

الالف قبله أعطه أي
ألف شئت فلو سألت غيرها
وأحلف أن ألف التي
أقروا بها هي هذه
وكذلك لو أقر بألف
وعبد أو ألف ودارم
يجعل ألف الأول
عبدا أو دورا وإذا قال
له على ألف الأدرهما
قبله أقره بألف
شئت إذا كان الدرهم
مستثنى منها ويبي
بعمه شيء قبل أو كثر
وكذلك لو قال له على
ألف الأكر حنطة أو
الأعباء أجبرته على

(١) ترجم هنا بلفظ باب
الربا السراج البلقيني في
نسخته وأقربه باب
الطعام بالطعام والترجم
بعدا المتعلقة بالزوايات
وهي في سائر النسخ مؤخر
عن هذا الموضع وعلى
ترتيب نسخته جرينا في
هذا المطبوع فليعلم
كتبه مصحبه

(١) قوله سوله كذا رسم
بالأصل بدون نقط وإليه
يخفف عن بقوت أو نحوه
وحرر كتبه مصحبه

بأن زيادة في الكيل والوزن ويكون في الدين بزيادة الاجل . وقد يكون مع الاجل زيادة في التقيد (قال) وبهذا تأخذ والذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل في بعضه على بعض بدأ بسيد الذهب والورق والخمسة والشعير والتبر والمليح (قال) والذهب والورق جبايتان لكل شيء لأنهما أعنان كل شيء ولا يقاس عليهما شيء من الطعام ولا من غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالتجريم معهما من الطعام من مكيل كله أو كؤل (قال) فوجدنا المأكول إذا كان مكبلا فالأكل كؤل إذا كان موزونا في معناه لأنهما مأكولان معا . وكذلك إذا كان مشروبا مكبلا أو موزونا لأن الوزن أن يباع معلوما عند البائع والمشتري كما كان الكيل معلوما عندهما بل الوزن أقرب من الاطاعة لبعده تفاوته من الكيل فلما اجتمعنا في أن يكونا مأكولين ومشروبين وبيعا معلوما بمكيال أو ميزان كان معناه معنى واحد الخ حكمنا له ما حكمنا له واحدا وذلك مثل حكم الذهب والفضة لأن مخزج التبريم والتخفيف في الذهب والفضة والعرو والشعير والتبر والنوى فيه لأنه لا صلاح له إلا به والمليح واحد لا يختلف ولا يختلف في شيء من أحكام ما نصت السنة من المأكول كؤل غيره وكل ما كان قياسا عليها مما هو في معناه وحكمه حكمها لم يختلف بين أحكامها . وكل ما كان قياسا عليها مما هو في معناه وحكمه حكمها حكمهم من المأكول والمشروب والمكيل والموزون . وكذلك في معناه عندنا والله أعلم كل مكيل ومشروب يسع بزيادة الأنا وجدنا كثيرا منها بوزن بيلد ولا بوزن بأشروى وجدنا ناعامة الرطب بكملة أنما يباع في سلال جزافا وتجدنا ناعامة اللحم أنما يباع جزافا . وجدنا أهل البدو وأنبايعوا الحما ولبنان يبيعونه بالجزاف وكذلك يتبايعون السمن والعسل والزبد وغيره وقد وزن عند غيرهم ولا يتبع من الوزن والكيل في بيعه . يباعه جزافا . وما يسع جزافا أو عسدا فهو في معنى الكيل والوزن من المأكول والمشروب عندنا والله أعلم وكل

== ما كان له ملك وكان له ثمن في حياته كان فيه ثمن وما لم يكن له ثمن في إحدى الحالين لم يكن له ثمن في الأخرى (باب بيع الفضولي وليس في التراجم وفيه نصوص) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها مغموصة ثم جاء المغموص فأراد إجازة البيع لم يكن البيع جائزا من قبل أن أصل البيع كان محرما فلا يكون لإجازة المحرم ويكون له تجديد ببيع حلال هو غير حرام فان قال قائل أرأيت لو أن امرأة باع جارية له بشرط لنفسه فيها الخيل أما كان يجوز البيع ويكون له أن يختار أمضاه فيلزم المشتري (١) بأن الخيار له دون البائع قيل بلى فان قال قائل فما الفرق بينهما قيل هذه باعها ما لكها يباع حلالا وكان له الخيار على شرطه وكان المشتري غير طامع لله ولا بالبائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها مغموصة غاصبها لله هذا باع ما ليس له وهذا اشترا ما لا يحل له فلا يقاس الحرام على الحلال لأنه ضده الأثرى أن الرجل المشتري من رجل الجارية جازية لو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون للبائع إذا شرطه أف يكون للمشتري الجارية المغموصة الخيار في أخذها أو ردها فان قال لا قيل ولو شرط على الغاصب الخيار لنفسه فان قال لا من قبل أن الذي قد شرط له الخيار لا على الجارية قيل ولكن الذي يملكها لو شرط له الخيار جاز فان قال نعم قيل له أف لا ترى أنهم يختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في كل شيء على الآخر ومنها مسألة البضاعة آخر القراض التي يعقبها اختلاف العراقيين أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال وإذا ابتضع الرجل مع الرجل بضاعة وتعدي فاشتريها شيئا فإن هلك فهو ضمان وإن وضع فيها فهو ضمان وأن ذبح قال رجل لصاحب المال كله إلا أن يشاء تركهم فان وجد في يده السلعة التي اشتراها بما له فهو بالخيار في أن يأخذ رأس ماله أو السلعة التي ملكه عماله فان هلك تلك السلعة قبل أن يختار أخذها لم يضمن له إلا رأس المال من قبل أنه لم يختار أن يملكها فهو لا يملكها لاختياره أن ==

أن يبقى بعد الاستثناء شيئا أقل أو أكثر وإن أقر بشوب في مندبل أو غير في جراب فالوعاء للقر وإن قال له قبلي كذا أقر بما شاء واحدا ولو قال كذا وكذا أقر بما شاء اثنين وإن قال كذا وكذا درهم قبله أعطه درهمين لأن كذا يقع على درهم ثم قال في موضع آخر أن قال كذا وكذا درهم قبل له أعطه درهما أو أكثر من قبل أن كذا يقع على أقل من درهم (قال المزني) وهذا خلاف الأول وهو أشبه بقوله لأن كذا يقع على أقل من درهم ولا يعطى الا اليقين (قال الشافعي) رحمه الله والاقرار في الصحة والمرض سواء يتحاصون معا ولو أقر (١) قوله بأن الخيار له دون البائع كذا بالاصل هنا وفي باب الغصب ولعله تحريف من النسخ والوجه بأن الخيار له دون المشتري كما هو واضح اهـ صحيحه

ما يبق منه ويذخر وما لا يبق ولا يذخر سواء لا يختلف فالو نظرنا في الذي يبق منه ويذخر ففرقنا بين ما لا يبق ولا يذخر وجدنا التمر كله باسما يبق غاية ووجدنا الطعام كله لا يبق ذلك البقاء ووجدنا اللحم لا يبق ذلك البقاء ووجدنا اللبن لا يبق ولا يذخر فان قال قد يوقظ قيل وكذلك عامة الفاكهة الموزة قد تبس وقشر لا ترجع بالصق فيه يبس وليس فيما يبق ولا يبق معنى يفرق بينه اذا كان ما كولا ومشر وبافكهة صنف واحد والله أعلم وما كان غير ما كولا ولا مشروب لتفكه ولا لتذم (١) الاسيوش والثفاء والبرزور كلها فهي وان اكلت غير معنى القوت فقد تعدت كولة ومشر وبه وقيل ما على الما كولا القوت أولى من قيامها على ما فارقها مما يستتبع به تغير الاكل ثم الادوية كلها اهل الجها والبلجها وسقمونها وغار بقوتها يدخل في هذا المعنى والله أعلم (قال) ووجدنا كل ما يستتبع ما يكون ما كولا ومشر وبافكهة أن المتاع يلبس كل أو مشرب ووجدنا يجتمع أن الاكل والشرب للنفقة ووجدنا الادوية تؤكل وتشر للنفقة بل منافعها كثيرة أكثر من منافع الطعام فكانت أن تقاس بالمأ كولا والمشروب أولى من أن يقاس بها المتاع لغير الاكل من الحيوان والنبات والشب وغير ذلك فحفظنا الاشياء أصليا أصل ما كولا وفيه الربا وأصل منافع لغير الما كولا لاربا في الزيادة في بعضه على بعض فلا يصل في الما كولا والمشروب اذا كان بعضه ببعض كالأصل في الدنانير بالدنانير والدرهم بالدرهم واذا كان منه صنف بصنف غيره فهو كالذنانير بالدرهم والدرهم بالدنانير لا يختلف الابلعة وتلك العلة لا تكون في الدنانير والدرهم بحال وذلك أن يكون الشيء منه وطب يباين منه وهذا لا يدخل الذهب والورق أبدا (قال) فان قال قائل كيف فرقتم = لا يملكها والقول الثاني وهو أحد قوله أنه اذا تعدى فاشترى شيئا بالمال بعينه فربح فيه فالشراء باطل والبيع مردود وان اشترى بحال لا بعينه ثم نقد المال فهو متعبد بالنقد والربح له والنقصان عليه وعليه مثل المال الذي تعدى فيه فنقدته ولصاحب المال ان وجده في يد البائع أن يأخذه فان تلف المال فصاحب المال يخسر ان أحب أخذ من الدافع وهو المقارض وان أحب أخذ من الذي تلف في يده وهو البائع في ومنها في الأبحاث (قال الشافعي) ومن أعطى رجلا مالا اقراضا وانها عن سلعة يشتريها بعينها فاشترىها فصاحب المال بالخيار ان أحب أن تكون السلعة قراضا على شرطها وان شاء ضمن المقارض رأس ماله (قال الربيع) وله قول آخر أنه اذا أمره أن يشتري سلعة بعينه فتعدى فاشترى غيرها فان كان عقد الشراء بالعين بعينها فالشراء باطل وان كان عقد الشراء بغير العين فالشراء قد تم وان المشتري الثمن والربح والنقصان عليه وهو ضامن للمال لانه لما اشترى بغير عين المال صار المال في حمة المشتري وصار له الربح والخسارة عليه وهو ضامن للمال لصاحب المال (قال الشافعي) وان أعطى رجل رجلا شيئا يشتريه شيئا بعينه فاشترى به ذلك الشيء وغيره بما أعطاه أو أمره أن يشتريه شيئا فاشترى شاتين أو عبدا فاشترى عبدين ففيها قولان أحدهما أن صاحب المال بالخيار في أخذ ما أمر به وما ازاد له بغير أمره أو أخذ ما أمر به بخصته من الثمن والرجوع على المشتري بما يبق من الثمن وتكون الزيادة التي اشترى للمشتري وكذلك ان اشترى بذلك الشيء وباعه فالتبديل في ذلك الربح للمال لانه بماله ملك ذلك كله وبماله يباع وفي ماله كان الفضل والقول الآخر أنه قد رضى أن يشتريه شيئا بدينار فاشترى ما زاد منه شيئا فهو له فان شاء أمسكه وان شاء وهبه لان من رضى شيئا بدينار فلم يتعد من زاده معه غيره لا قد جاءه بالثمن رضى وزادته ثمن لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال قائل للشافعي في الأحاديث التي عليها اعتمدتم قلنا لهم قلنا هم أحاديثكم فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن نسيب بن غرقدة أنه سمع الحنفي يحدثون عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً فاشترى به شاة وأصحية فاشترى به =

لوارث فلم يمت حتى حدثته وارث يحببه فالأقصر لازم وان لم يحدث وارث فنأجل الأقصر لوارث أجازة ومن أجازته ولو أقصر لغير وارث فصار وارثا بطل أقصره ولو أقصر ابن هذه الأمة ولم يمنها ولأماله غيرها ثم مات فهو ابنه وهما حران بموته ولا يبطل ذلك بحق القرماء الذي قد يكون مؤجلا ويجوز إبطاله بعد ثبوته ولا يجوز إبطال حرة بعد ثبوتها واذا أقر الرجل لرجل بدين كان الاقرار باطلا حتى يقول كان لا ي هذا الرجل أولجده على مال وهو وارثه فيكون إقراره (قال المزني) رحمه الله هذا عندى خلاف قوله في كتاب الوكالة في الرجل يقر أن فلانا وكيل فلان في قبض ما عليه له (١) الاسيوش هو البرزقون والثفاء وزن رمان هو الخردل أو الحرف كذا في كتب اللغة كتبه معصمه

لا يقضى عليه بدفعه
لأنه مقر بالتوكيل في
مال لا يملكه ويقول له
ان شئت فادفع أودع
وكذلك هذا اذا أقر
بمال لرجل وأقر عليه
أنه مات وورثه غيره
وهذا عند الحق
أولى وهذا وذلك
عندي سواء فلزمه
ما أقر به فيهما على
نفسه فان كان الذي
ذكر أنه مات حيا
وأكسر الذي له المال
الوكلة رجعا عليه بما
أثلف عليهما (قال
الشافعي) ولو قال
هذا الرق له الا
واحدا كان للقرآن
ياخذ أهمهم شاء ولو قال
غصبت هذه الدار من
فلان وملكها فلان
فهى لفلان الذي أقر
أنه غصبتها ولا يجوز
شهادته للثاني لأنه
غاصب ولو قال غصبتها
من فلان لا يل من
فلان كانت للاول ولا
غرم عليه للثاني وكان
(١) قوله أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي كذا
في التسخ ولعل هذه
العبارة من زيادة الساج
اذ لا يحمل لها ما لا يحمي
(٢) قوله ونحن ان كان لها
كذا في جميع التسخ ولعل
وجه الكلام وان كان لها
ثمن فقرر كتبه معجمه

بين الذهب والورق وبين الماكول في هذه الحال قلت الحجة فيه ما لا حجة معه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجوز أن تقيس شيأ بشئ يخالفه فاذا كانت الرطوبة موجودة في غير الذهب والفضة فلا يجوز أن يقاس شئ بشئ في الموضع الذي يخالفه فان قال قائل فأوجدنا السنة فيه قيل ان شاء الله (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد مولى الأسودين سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سعد أيتهما أفضل فقال البيضاء فنهى عن ذلك وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنقص الرطب اذا بيسر فقالوا نعم فنهى عن ذلك (قال) ففي هذا الحديث رأى سعد نفسه أنه كرم البيضاء بالسلت فان كان كرمها بسنة فذلك موافق لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه نأخذ ولعل ان شاء الله كرمها لذلك فان كان كرمها متفاضلة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجاز الرطب بالشعر متفاضلا وليس في قول أحد جتمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو القياس على سنة النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (قال) وهكذا كل ما اختلفت أسماءه وأصنافه من الطعام فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدايد ولا خيرة فيه نصيئة كالدنانير بالدرهم لا يختلف هو هي وكذلك زبيب بتمر وحنطة بشعر وشعر بسلب وذرة باز وما اختلف أصنافه من الماكول والمشروب هكذا كله وفي حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلائل منها أنه سأل أهل العلم بالرطب عن نقصانه فينبغي للإمام اذا حضره أهل بيتين فباع احدهما بدينار وأقامه بدينار فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى ترابا ربح فيه (قال الشافعي) فمن قال له جميع ما اشترى له فانه بجماله اشترى فهو ازيد بما ملأ له قال انما كان ما فعل عروة من ذلك ازيدا ونظرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ينظره وازيداه واختار أن لا يضمنه وأن يملك ما ملأ عروة بجماله ودعا له في بيعه ورأى عروة بذلك محسنا غير عاص ولو كانت معصية نهاه عنها ولم يقبلها ولم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعي) ومن رضى بأن يملك شاة بدينار فذلك بالدينار شاتين كان به أرضى وانما معنى ما يضمنه ان أراد مالك المال بانه انما أراد ملكا واحدا ومملكته المشتري الثانية بلا امره ولكنه ان شاء ملكها على المشتري ولم يضمنه ومن قال جماله جميعا بلا خيار قال اذا جاز عليه أن يشتري شاة بدينار فأخذ شاتين فقد أخذ واحدة تجوز بجميع الدينار فأوفاه وازداده بدينار شاة لا مؤنة عليه في ماله في ملكها وهذا أشبه القولين فظاهر الحديث والله أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو ما لا لشاة بنصف دينار والشاة الاخرى (٢) ونحن ان كان لها المشتري لا يكون لالا حرام أن يملكها ابدا بالملك الاول والمشتري ضامن لنصف دينار (باب اعتبار القدرة على التسليم حسا وشرعا في صحة البيع وليس في التراجيح وفيه تفصيل منها في باب وقت بيع الفاكهة) (قال الشافعي) رحمه الله وان حل بيع غمرة من هذا التمر تخل أو عذب أو قشأ أو خرز أو غيره لم يحل أن تباع غمرتها التي تأتي بعدها بحال فان قال قائل ما الحجة في ذلك قيل لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنن ونهى عن بيع التمر ونهى عن بيع التمر حتى يسد وصلاحه كان بيع غمرة لم تخلق بعد اولى في جميع هذا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع التخل معاومة قال الشافعي فاذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التخل والتمر لما شهد به المرفقة صغرة لان العاهة قد تأتي عليه كان بيع المرفقة شئ قط من قشأ أو خرز أو دخل في معنى التمر واوولى أن لا يباع مما قد روى فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم أن يباع قشأ أو خرز حين يد قبل طيب منه شئ وقد روى وحل أن يتباع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه

الشافي خصما للاول
ولا يجوز اقرار العبد
في المال الا بان يأذن
له سيده في التجارة فان
لم يأذن له سيده فحق
عقوبته وانك غرم ويجوز
اقراره في القتل
والقطع والحد لان
ذلك على نفسه ولو قال
رجل لفلان على ألف
فانه بائع ففان هـ
هذه التي أقررت للجبها
كانت لك عندي ودعة
فقال بل هذه ودعة
وتلك أخرى فالقول
قول المقرع بمنه
لان من أودع شيئا فجاز
أن يقول لفلان عندي
ولفلان على لانه عليه
ما لم يهلك وقد يودع
فيتعدى فيكون عليه
دين فلا أزمه الاباليعين
ولو قال له عندي ألف
درهم ودعة أو مضاربة
دينا كانت دين لانه قد
يتعدى فيها فتكون
مضمونة عليه ولو قال
دفعها الي أمانة على
اني ضامن لها لم يكن
ضامنا بشرط ضمان
(١) قوله عدتها او يكون
الخ كذا في النسخ ولفظ
أبي داود ان أحب أهلك
ان أعد هادة واحدة
وأعتقل ويكون ولاؤك
لي فقلت اه كتبه
مصححه

العلم بما ردد عليه أن يسألهم عنه وهذا صرا إلى قيم الاموال بقول أهل العلم والقبول من أهلها ومنها أنه
صلى الله عليه وسلم نظر في متعقب الربط فلما كان ينقص لم يجز بيعه بالتمر لان التمر من الربط اذا
كان نفا صانه غير محدود وقد حرم أن يكون التمر بالتمر الامتلا بمثل وكانت فيها زيادة بيان النظر في المتعقب
من الربط فدللت على أنه لا يجوز ربط ميا من جنسه لاختلاف الكيلين وكذلك دلت على أنه لا يجوز
ربط ربط لانه نظر في البيوع في المتعقب خوفا من أن يزيد بعضها على بعض فهما ربطان معناهما معنى
واحد فاذا نظر في المتعقب فلم يجز ربط ربط لان الصيغة وقعت ولا يعرف كيف يكونان في المتعقب
وكان بيعا مجعولا الكيل بالكيل ولا يجوز الكيل والاوزن بالكيل والوزن من جنسه الامتلا بمثل

(باب جاع تفريع الكيل والوزن بعضه ببعض)

(قال الشافعي) معرفة الاعيان أن ينظر الى الاسم الاعم الجامع الذي يتفرده من جملة ما خرج مخرجها
فذلك جنس فأصل كل ما أنبتت الارض أنه نبات ثم يفرق به أسماء يقال هذا حب ثم يفرق بالحلب أسماء
والاسماء التي تفرق بالحلب من جاع التمييز يقال عرو زبيب ويقال حنطة وذرة وشعير وبلت فهذا الجامع
الذي هو جاع التمييز وهو من الجنس الذي تحرم الزيادة في بعضه على بعض اذا كان من صنف واحد وهو
في الذهب والورق هكذا وهما مختلفان من الارض وفيها ثمهما تفرق بهما أسماء ذهب وورق والتبر
سواهما من النحاس والحديد وغيرهما (قال الشافعي) رجه الله والحكم فيما كان باسما من صنف
واحد من أصناف الطعام حكم واحد لاختلاف فيه حكم الذهب بالذهب والورق بالورق لان رسول الله

== لا يكون بيع أبدا أولى بالغرر من هذا البيع الطائفي السماء والعبد الآبق والجل الشارد أقرب من أن
يكون الغرر فيه أضعف من هذا ولان ذلك شيء قد خلق وقد يوجب جحد وهذا المخلق بعد وقد يخلق فيكون
غاية في التكره وغاية في القلة وفيما بين الغايتين منازل أورايت ان أصابته الجائحة بأى شيء يقاس
أبأول حله فقد يكون ثابته أكثر وثابته فقد يختلف ويتباين فهذا عندنا محرم بمعنى السنة والابن والقباض
عليهما والعقول والذي يمكن من عبويه أكثر مما حكيئا وفيما حكيئا كفاية ان شاء الله ﷻ ومنها
في ابطال بيع المكاتب كتابة صحيحة بغير رضاه قبل فسخ الكتابة وفيه نصوص في الكتابة وغيرها منها
في ترجحة هبة المكاتب وبيعه (قال الشافعي) رجه الله لا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى
يهجز فان باعه أو وهبه قبل يهجز المكاتب أو يختار الهجز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق
باطلا لانه أعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يهجز أو يرضى بالهجز ثم رضى بعد البيع بالهجز كان البيع
مفسوخا حتى يحدث له بيعا بعد رضاه بالهجز ﷻ ومنها في الوصية للمكاتب ولو قال ان شاء مكاتبتي فيبعوه
فساء مكاتبته قبل يؤدي الكتابة بيع وان لم يشأ لم يبيع وقال بعد ذلك واذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي
فيبعوه فلم يهجز حتى قال قد شئت أن تبعوني قبل لاتباع الابرضاء بالهجز فان قال قد رضيت به بيع وان
لم يرض به فالوصية باطلة لانه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة

(وفي اختلاف الحديث في رجحة بيع المكاتب) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتبك اني كاتبك اني كاتبك
أوافق في كل عام أوقية فأعيني فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم (١) عدتها ويكون ولاؤك لي
فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فباعت من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم
جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها ==

صلى الله عليه وسلم ذكر تحريم الذهب والورق والخضرة والشعر والتمر والمخ ذكرا واحدا وحكم فيها
حكما واحدا فلا يجوز أن يفرق بين أحكامها بحال وقد جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب تفريع الصنف من المأكول والمشروب بمثله)

قال الربيع قال الشافعي الخنطة جنس وان تغاضلت وتباينت في الاسماء كما تباين الذهب ويتفاضل في
الاسماء فلا يجوز ذهب بذهب الامتلا بامتلا وزناوزن بدابد قال وأصل الخنطة الذكيل وكل ما كان أصله
كيتلا يجوز أن يباع بمثله وزناوزن ولا وزنا بكيل قال ولا بأس بالخنطة مثلا بعتل ويدابد ولا يفتقران حتى
يتقايضا وان تفرقا قبل أن يتقايضا فسد البيع بينهما كما يكون ذلك في الذهب بالذهب لا يختلف قال
ولا بأس بخنطة جديدة يسوي مذهبها دينار بالخنطة رديئة لا يسوي مذهبها دينار ولا خنطة حديثة بخنطة
قديمة ولا خنطة بيضاء صافية بخنطة سوداء قبيصة مثلا بعتل كيتلا بكيل يدابد ولا يفتقران حتى يتقايضا اذا
كانت خنطة أحدهما صنفًا واحدًا وخنطة بائنه صنفًا واحدًا وكل ما لم يجوز الامتلا بعتل يدابد فلا خيرة في أن
يبيع منه شيء ومعه شيء غيره بشيء آخر لا خيرة في مدغرة هيوه ودرهم عدى غرة هيوه ولا مدغرة سوداء ودرهم
هدى خنطة مملوءة حتى يكون الطعام بالطعام لاشيء مع واحد منهما غيرهما أو يشتري شيئًا من غير صنفه
ليس معه من صنفه شيء

عن النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ بها واشترط ليهم الولاء
فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال
أما بعد فإنا بالرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
وان كان مائة شرط فضاء الله أحق وشروطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي رحمه الله) أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن حمزة عن عائشة أنبت من
حديث هشام وأحسبه غلط في قوله واشترط ليهم الولاء وأحسب حديث حمزة أن عائشة كانت اشترطت
لهم بغير أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ترى أن ذلك يجوز فأعلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنما ان
أعتقها فالولاء لها وقال لا يمنعك عنها ما تقدم فيها من شرطك ولا أرى أمرها أن تست شرط لهم ما لا يجوز
(قال الشافعي) وبهذا أخذ وقد ذهب فيه قوم مذاهب سأذكر ما حضري حفظه منها إن شاء الله (قال
الشافعي) وقال بعض أهل العلم بالحديث والراي يجوز بيع المكاتب قلت نعم في حالين قال وما هما قلت
أن يحصل نعيم من يهود المكاتب فيجوز عن أدائه لأنه أغما فقد سدت له الكتابة على الأداء قال فإذا لم يؤد في
نفس الكتابة أن لا يؤي ببعده لأنه إذا فقد ما على شيء فلم يأت به كان العبد بجماله قبل يكاتب إن شاء سيده قال
قد علمت هذا فما الحال الثانية قلت أن يرضى المكاتب بالبيع والمجوز من نفسه وإن لم يعمل له نعيم قال
فإن هذه قلت وأليس في المكاتب شرط أن إلى السيد بعه في أحدهما وهو إذا لم يوفه قال بلى قلت
والشرط الثاني للعبد ما أدى لأنه لم يخرجه من الكتابة من ملك سيده قال أما انطروج من ملك سيده فلم يكن
بالكتابة قال الشافعي فقلت له فإذا لم يخرجه من ملك السيد بالكتابة هل الكتابة الاشرط للعبد على نفسه
وللسيد على عبده قال بلى قلت أرايت من كان له شرط فتركه أليس ينفسخ له شرطه قال أما من
الحرار بلى قلت فلم لا يكون هذا إلى العبد قال العبد لو كان له مال وعقار لم يجز له قلت فان عقار باذن
السيد قال يجوز قلت أفأليس قد اجتمع العبد وسيد على الرضا بتركه بشرط في الكتابة قال بلى قلت
ولو اجتمع على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فسلم لا يجوز إذا اجتمع على إبطال
الكتابة أن يطلها قال الشافعي وقلت له ذهب بريرة إلى أهلها مساومة بنفسها عائشة ورجعوها

ما أصله أمانة ولو قال
له في هذا العبد ألف
درهم سئل عن قوله فان
قال نقد فيه ألفا قيل
كم لك منه فما قال إنه له
منه اشتراه به فهو كما
قال مع يمينه ولا نظر
إلى قيمة العبد قلت أو
كسرت لانهما قد
يغيبان ويغيبان ولو
قال له في ميراث أبي ألف
درهم كان أقرا أهلى
أبيه بدين ولو قال في
ميراثى من أبي كاتب
هبة إلا أن يريد أقرا
ولو قال له عندى ألف
درهم سم عارية كانت
مضمونة ولو أقر في عدى
في يده اغسلان وأقر
العبد لنفسه بعه فالقول
قبول الذى هو فى يده
ولو أقر أن العبد الذى
تركه أبوه لفسلان ثم
وصل أرم يوصل دفعه
أو لم يدفعه فقال بلى

(باب في التمر بالتمر)

تفلاّن آخره فلو لاؤل
ولا غرم عليه لاؤل
ولا يصدق على ابطال
اقراره فمال قد قطعه
لاؤل واذا شهدا على
رجل أنه اعتق عبده
فردا ثم اشترى ياه فان
صدقهما البائع رد
الثمن وكان له الولاء
وان كذبهما عتق

(باب ما في معنى التمر)

(١) قوله وذلك يخالف
الح كذا بالاصول التي
بأيدينا وانظره اه
محققه

(٢) قوله مثل الفث
هو ثبت يتخبر جبه
في وقت الجذب اه
محققه

(٣) قوله العنبر كصرد
تجبره صنع حلو
وله سكر يخرج من
شعبه وموضع زهره
وانظر اللسان اه
محققه

(٤) قوله من الفمين
كذا بالاصل بدون نقط
وله محرف عن الفمين
أو المدينين وحرف اه
محققه

ورجم في اختلاف مالك والشافعي (باب البيع على البرنامج) سألت الشافعي رحمه الله عن بيع الساج المدرج والقطبية وبيع الأعدال على البرنامج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء قالت وما الخلف في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذبة قلت للشافعي رحمه الله فإنا نقول في الساج المدرج والقطبي المدرج لا يجوز بيعهم إلا أنهم في معنى الملامسة وزعم أن بيع الأعدال على البرنامج يجوز قال الشافعي رحمه الله فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى الفرار المحرم من القطبية والساج يرى بعضه دون بعض ولا نه لا يرى من الأعدال شيء وأن الصفقة تقع من ساج على هيئات مختلفة قلت للشافعي أفتانسرق من ذلك لأن الناس أحازوه قال الشافعي رحمه الله ما علمت أحدا يفتدى =

منه وزنا بشئ من صنفه لم يصرف الى كيل وما يبيع منه كيلاً لم يصرف الى وزن لما وصفت من اختلافه في بيسه وخفته وجفائه قال وهكذا كل ما كويل ويشرب أخرجه الله من شجر أو أرض فكان بحاله التي أخرجه الله تعالى بها لم يحدث فيه إلا دميون شيئاً فينقلونه عن حاله التي أخرجه الله تعالى بها الى غيرها فأما ما لوز كوه لم يزل يطبخ بحاله أبداً في هذا الصنف منه على ما ذكره الله تعالى فأما ما أحدث فيه الأدميون بتحفيش من الثمر فهو شئ استعملوا به صلاحه وان لم ينقلوه وتر كوه خيف وما أشبه هذا

(باب ما يجتمع التمر وما يتخلقه)

(قال الشافعي) رحمه الله والزيتون مخلوق قرة لوز كهها الأدميون بحجة لم يخرج منها زيت ولما عصروها خرجت زيتاً فاعلموا اشتق لها اسم الزيت بأن شجرها زيتون فاسم قرة شجرها التي منها الزيت يتوزن فكل ما خرج من زيت الزيتون فهو صنف واحد يصوز في الحنطة بالحنطة والتمر بالتمر ويرتفعه ما يرد من الحنطة والتمر لا يختلف وقد يصغر من القيل دهن يسمى زيت القيل قال وليس مما يكون ببلادنا فيعرف له اسم باسمه ولست أعرفه يسمى زيتاً الأعلى معنى أنه دهن لا اسم له مستعمل في بعض ما يستعمل فيه الزيت وهو مبين للزيت في طعمه وريحته وشجرته وهو زرع والزيتون أصل قال ويحتمل معنيين فالذي هو الذي به عندي والله تعالى أعلم أن لا يحكم بأن يكون زيتاً ولكن يحكم بأن يكون دهنان من الأدهان فيجوز أن يباع الواحدهما بالآخرين من زيت الزيتون وذلك أنه إذا قال رجل أكلت زيتاً واشترت زيتاً تعرف أنه يراد به زيت الزيتون لأن الاسم له دون زيت القيل وقد يحتمل أن يقال هو صنف من الزيت فلا يباع بالزيت إلا لاعتدال السليط دهن الجبلان (و) وهو صنف غير زيت القيل وغير زيت الزيتون فلا بأس بالواحد منه بالآخرين من كل واحد منهما وكذلك دهن البز والحبوب كلها كل دهن منه مخالف دهن غيره دهن الصنوبر ودهن الحب الأخضر ودهن الخردل ودهن السمسم ودهن نوى المشمش ودهن اللوز ودهن الجوز فكل دهن من هذه الأدهان يخرج من حبة أو ثمرة فاختلاف ما يخرج من تلك الثمرة أو تلك الحبة أو تلك العجوة فهو صنف واحد فلا يجوز إلا لاعتدال ما يبدى وكل صنف منه يخرج من حبة أو ثمرة أو عجوة فلا بأس به في غير صنفه الواحد منه بالآخرين ما لم يكن نسبة لا بأس بدهن خردل بدهن قيل ودهن خردل بدهن لوز ودهن لوز بدهن جوز أردت أصوله كله الى ما يخرج منه فإذا كان ما يخرج منه واحداً فهو صنف كالحنطة صنف واحد يخرج من أصلين مقتربين فهما صنفان مئة فان كان الحنطة والتمر فعلى هذا جميع الأدهان المأكولة والمشروبة للغذاء والتلذذ لا يختلف الحكم فيها كقوى التمر والحنطة سواء فان كان من هذه الأدهان شئ لا يؤكل ولا يشرب بهال أبداً للدواء ولا غيره فهو خارج من الزا فلا بأس أن يباع واحده منه بعشرة منه يدايد ونسبة وواحد منه بواحد من غيره وبانئين يدايد ونسبة انما الزا فيها كل أو شرب بهال وفي الذهب والورق فان قال قائل قد يجمعهما اسم الدهن قيل وكذلك يجمع الحنطة والذرة والارز اسم الحب فلما تبين حل الفضل في بعضه على بعض يدايد وليس للأدهان أصل اسم موضوع عند العرب انما سميت بمعنى أنها تنسب الى ما تكون منه فأما أصولها من السمسم والحب الأخضر وغيره فموضوع له أسماء كاسماء الحنطة لاجتماع فان قيل فالحب الأخضر بمعنى فاسمه عندهم بعرفه البطم والعسل الذي لا يعرف بالاسم الموضوع والذي اذا قيمت رجلاً فقلت له عسل علم أنه عسل النحل صنف وقد سميت أشياء من الحلاوة تسمى بها عسلاً وقالت العرب للحدث الحلو حديث عسول وقالت للمرأة الحلو

== في العلم أجزأه فان قلتم انما أجزاء على الصفة فيموضع الصفات لا يجوز إلا المضمومة على صاحبها نصفه يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا يبيع الزناج أرايت لو هلك المبيع أيكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فان قلتم لا فهذا لا يبيع عين ولا يبيع صفة

بأقصر ارضها والولاء
موقوف فان مات
العبد وترك مالا كان
موقوفا حتى يصدقهما
فيدان الثمن اليهما والولاء
له دونهما (قال المزني)
رحم الله أصل قوله أن
من له حق منعه ثم قدر
عليه أخذ ولا يخلو
المشتريان في قولهما
في العتق من صدق أو
كذب فان كان قولهما
صدقا فالثمن دين لهما
على الجاحد لانه باع
مولاه وما ترك فهو
لمولاه ولهما ما أخذ الثمن
منه وان كان قولهما كذبا
فهو عبيدهما وما ترك
فهو لهما واليقين ان
لهم اقدرا الثمن من مال
الميت اذا لم يكن له

(١) الجبلان بضم
الجيمين السمسم وقيل
حب الكزبرة كافي
اللسان اه صححه

والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والنبي
والرسول
والله
الغني
العليم

(5) المبرور (مؤيد)

[illegible]

تونه فكان مثل التراب فذلك لا يزيد في كبله فأما الوزن فلا خير في شيء من هذا فله لان كل هذا يزيد في الوزن وهكذا كل ما شابه غيره فيبيع واحد منه واحد من جنسه وزنا بوزن فلا خير فيه وان بيع كيلابكيل فكان ما شابه بنقص من كيل الجنس فلا خير فيه مثل ما وصفت من الخططة معها شيء بخططة وهي مثل لين خلطه ماء بدين خلطه ماء أو لم يخلطه ذلك أنه لا يعرف قدر ما دخله أو دخلها معاء من الماء فيكون اللبن بالدين متفاضلا

(باب الرطب بالتمر)

(قال الشافعي) الرطب يعود تروا ولا أصل للتمر الا الرطب فلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر وكان في التمر عنه أن يبيع منه أنه تطرق في المتعقب وكان موجودا في سنته تحريم التمر وغيره من المأكول الا مثل ما مثل قلناه على ما قاله وفسر لنا معناه فقلنا لا يجوز رطب برطب لانه اذا نظر قلناه في المتعقب فلا يخرج من الرطب بالرطب ابدان من أن يباع مجهول الكيل اذا عذرنا ولا خير في قرب التمر مجهول الكيل معاولا أحدهما مجهول لان نقصانهما ابدان يختلف فكون أحد التمرين بالآخر وأحدهما أكثر كيلان الآخر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا (قال) فاذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يباع رطب منه كيلا برطب لما وصفت قياسا على الرطب بالتمر والتمر بالتمر واللحم كله صنف واحد وحسبه وطأه وانسبه ولا يحل الفضل في بعضه على بعض ولا يحل حتى يكون مثلا على وزن بوزن ويكون باسما ويختلف فيكون لحم البعش بلحم البعير واحداتين وأكثه ولا خير في تمر نخلة برطب نخلة بتمر ص ولا يصر ولا غيره فالقسم والمبادلة وكل ما أخذ به عوض مثل البيع فلا يجوز أن يباع رطب رجل رطب في نخلة ولا في الأرض ولا يسأله به لانه لا يباع في معنى البيع ههنا الا العرايا المخصوصة وهكذا كل صنفين الطعام الذي يكون رطبيا ثم يبيع فلا يجوز فيه الا ما جاز في الرطب بالتمر والرطب نفسه ببعض لا يختلف ذلك وهكذا ما كان رطبيا فرسل (١) وتفاضل وتين وعنب وإحسان وكثيرى وفاكهة لا يباع شيء منها شيء رطبيا ولا رطب منها باس ولا جواز منها ككيل ولا يقسم رطب منها على الأرض بكيل ولا وزن ولا في شجرها لان حكمها كما وصفت في الرطب بالتمر والرطب وهكذا كل ما كوزل رطبيا يبيع فنقص وهكذا كل رطب لا يعود تروا بحال وكل رطب من المأكول لا يرفع باس بحال مثل الخربز والقشاة والخيار والقموس والجزر والارز لا يباع منه شيء شيء من صنفه وزنا بوزن ولا كيلابكيل بمعنى ما في الرطوبة من تغيره عند البيع وكثرة ما يحمل بعضها من الماء فيثقل به ويعظم وقلة ما يحمل غيرها فيضمربه ويجفف واذا اختلف الصنفان منه فلا بأس بطبخ بقناه متفاضل جزافا ووزنا وكشما شاء اذا أجزت التفاضل في الوزن أجزت أن يباع جزافا لانه لا معنى في الجزاف بجزائه الا التفاضل والتفاضل فيها مباح وهكذا جزر بتمر و رطب بعنب في شجره وموضوعا جزافا ومسكلا كما قلنا فيما اختلف أمثاله من الخططة والذرة والزبيب والتمر سواء في ذلك المعنى لا يخالفه وفي كل ما خرج من الأرض من ما كوزل ومن مشروب والرطب من المأكول والمشروب وجهان أحدهما يكون رطبيا ثم يترك بلا عمل من عمل الآدميين يغيره عن بنية خلقته مثل ما يطبخ فنقصه النار ويحمل عليه غيره فيذهب رطوبته ويغيره مثل الرطب يعود تروا واللحم بقدر بل يطبخ بغيره ولا عمل شيء يحمل عليه غيره فكل ما كان من الرطب في ههنا المعنى لم يجوز أن يباع منه رطب باس من صنفه وزنا بوزن ولا كيلابكيل ولا رطب برطب وزنا بوزن ولا كيلابكيل كما وصفت في الرطب بالتمر ومثله كل فاكهة ما أكلها الآدميون فلا يجوز رطب باس من صنفها ولا رطب برطب من صنفها لما وصفت من الاستدلال بالنسبة

(باب ما جاء في بيع اللحم)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا اللحم لا يجوز منه بيع لحم ضائق بلحم ضائق وطلا برطل أحدهما باس

لمعرفتهما بنقد البلطه
وان اشتراهما بثوب لم
يجز لهما بلهما بالثوب
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال له على درهم
في دينار فان أراد
درهما ودينارا والا
فعليه درهم ولو قال له
على درهم ودرهم فهما
درهمان وان قال له
على درهم فدرهم
قيس ان أردت
فدرهم لازم فهو
درهم ولو قال درهم
تحت درهم أو درهم أو
فوق درهم فعليه درهم
لجواز أن يقول فوق
درهم في الجسوة أو
تحت في الرداء وكذلك
لو قال درهم مع
درهم أو درهم معه
(١) الفرسل كزبرج
الطوخ أو ضرب منه
كما في القاموس ٨١
مقصده

التمر يجعل الزبيب والتمر وغيره من الثمار صفا وهذا لا يجوز لاحد أن يقول عندى والله تعالى أعلم
فان ذهب الى أن خالفا لولحلف أن لا يأكل لحا حنت بلحم الابل حنته بلحم الغنم وكذلك لو حلف أن
لا يأكل تمرا حنت بالزبيب حنته بالتمر وحنته بالفريك وليس الايمان من هذا سبيل الايمان على
الاسماء والبيوع على الاصناف والاسماء الخاصة دون الاسماء الجامعة والله تعالى أعلم

(باب ما يكون رطبا أبدا)

قال الشافعي رحمه الله الصنف من الماء كالماء والماء كالماء الذي يكون رطبا أبدا اذا ترك لم يبس مثل الزيت
والسمن والشرق والادهان والبن والخل وغيره مما لا ينتهي يبس في مدة جاءت عليه أبدا الآن يريد فيجهد
بعضه ثم يعود ذائبا كما كان أو بان ينقلب بأن يعقد على نار أو يحمدل عليه يابس فيصير هذا بابا بغيره
وعقدنا في هذا الصنف خارج من معنى ما يكون رطبا بعين أحدهما أن رطوبة ما يبس من التمر رطوبة
في شئ خلق مستجسد الغنم رطوبة طرأة كطرأة اغتذائه في شجره وأرضه فاذا زابل موضع الاغتذاء
من منبته عاد الى اليبس وما وصفت رطوبة تخرجه من اناء الحيوان أو تمر شجرة أو زرع قد زابل الشجر
والزرع الذي هو لا ينقص عزاله الاصل الذي هو فيه نفسه ولا يخف به بل يكون ما هو فيه رطبا من طباع
رطوبته والثاني أنه لا يعود يابسا كما يعود غيره اذا ترك مدة الاجزاء وصفت من أن يبصر فادخل غيره
عليه بخلطه وادخل عقد النار على ما يعقد منه فلما خالفه بأن لم تكن فيه الرطوبة التي رطوبته تنفض الى
جفوفه اذا ترك بل يعمل الاثمين لم يجز أن يقبسه عليه وجعلنا حكم رطوبته حكم جفوفه لانا كذلك
نجده في كل أحواله لا متقللا لا ينقل غيره فقلنا لا بأس بلبن حليب بلبن حامض وكيفما كان بلبن كيفما
كان حليبا أو رائبا أو حامضا أو حامض حليب ولا حليب رائب مالم يخلطه ماء فاذا خلطه ماء فلا خير فيه
اذا خلط الماء أحد اللبنين أو كلاهما لان الماء غش لا يتغير فلو أجزأه أجزأ الغرر ولو راضيا به لم يجز من قبل
أنه ماء ولبن مختلطان لا تعرف حصص الماء من اللبن فتكون أجزأه اللبن باللبن مجهولا أو متعاضلا أو جامعا
لهما وما كان يحرم الفضل في بعضه على بعض لم يجز أن يتناع الامعولما كله كيلا يكسل أو وزن
لجميع علم مع اللبن باللبن أنه يجوز كيفما كان اللبن باللبن لم يخلط واحدا منهما ماء وردا ن خلطه حماماء
أو واحدا منهما ولا يجوز اذا كان اللبن صنفًا واحدا الا يدايه مثلا بمثل كيلا يكسل والصنف الواحد بلبن
الغنم ماعزه وصانته والصنف الذي يخالفه البقر در بانيه وعريه وجواميسه والصنف الواحد الذي
يخالفه حماماء اللبن الابل أو أركها وغواذها ومهرجها ويختنها وعرايها وأراءه والله تعالى أعلم حائر أن يباع
لبن الغنم بلبن البقر ولبن البقر بلبن الابل لانها مختلفة متفاضلا ومستويا جزاها وكيف ما شاء المتبايعان
يدايد لا خير في واحد منهما بالآخر نسبة ولا خير في لبن مغلي بلبن على وجهه لان الغلاء ينقص
اللبن ولا خير في لبن غنم باقظ غنم من قبل أن الاقط لبن معقود فاذا بعث اللبن بالاقط أجزت اللبن باللبن
مجهولا ومتفاضلا أو جمعتهما فاذا اختلف اللبن والاقط فلا بأس بلبن بلبن باقظ غنم ولبن بقر باقظ
غنم لما وصفت من اختلاف اللبن يدايد ولا خير فيه نسبة قال ولا أحب أن يشتري زيدا من غنم بلبن
غنم لان الزيد شئ من اللبن وهو مأمأ كوالا في حالهما التي يتبايعان فيها ولا خير في سمن غنم زيدا من غنم بلبن
لان السمن من الزيد بيع متفاضلا أو مجهولا وهما كيلان أو موزونان في الحال التي يتبايعان ومن صنف
واحد واذا اختلف الزيد والسمن فكان زيد غنم زيدا بقر أو سمن غنم زيدا بقر فلا بأس باختلافهما بأن
يباعا كيف شاء المتبايعان اذا تقابضا قبل أن يتفرقا قال ولا بأس بلبن بشاة يدايد ونسبة اذا كان
أحدهما نقدا والدين منهما موصوفا قال وان كانت الشاة لبونا وكان اللبن لبن غنم وفي الشاة حنين تبايعا

فلو سكنت عنه ثم قال
من بعده هي ودبعة
وقد هلك لم يقبل
منه لانه حين أقصر
ضمن ثم ادعى الخروج
فلا يصدق ولو قال له
من مالى ألف درهم
سئل فان قال هبة
فالقول قسوله لانه
أضافها الى نفسه
فان مات قبل أن
يتبين فلا يلزمه الا
أن يقر ورثته ولو قال
له من دارى هذه
نصفها فان قال هبة
فالقول قسوله لانه
أضافها الى نفسه فان
مات قبل أن يتبين
لم يلزمه الا أن يقر ورثته
ولو قال له من هذه الدار
نصفها لزمه ما أقربه
ولو قال هذه الدار لك
هبة عارية أو هبة
سكنتى كان له أن
يخرجه منها متى

لبن طاهر يقدر على - لمه في ساعته تلك فلا خير في الشراء من قبل أن في الشاة لبنا لأدري كم حصته من
 اللبن الذي اشترى به نهدا وان كان اللبن نسيته فهو أفسد للبيع فان قال قائل وكيف جعلت اللبن وهو
 مغيب حقيقته من اللبن قيل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لبن المصراة حصته من اللبن وانما اللبن في
 الضرع كالأوز والجوز الرابع في قشره فيستخرج منه صاحبه اذا شاء وليس كقولنا لا يقدر آدمي على انجازه
 ولا نعمة لا يقدر آدمي على انجازه فان قال قائل كيف أجرت لبن الشاة بالشاة وقد يكون منها اللبن قال فيقال
 ان الشاة نفسها لا يافها لانها من الحيوان وليس بما كحول في حاله التي يباع فيها انما تؤكل بعد الذبح والسلخ
 والطبخ والتجفيف فلا تنسب الغنم الى أن تكون ما كولة انما تنسب الى أنها حيوان قال والا دام كلها
 سواء السمن واللبن والشيرق والزيت وغيره لا يحل الفضل في بعضه على بعض يدا يدا اذا كان من صنف واحد
 فزيت الزيتون صنف وزيت القبل صنف غيره ودهن كل شجرة تؤكل أو تشرب بعد الذي وصفت واحد
 لا يحل في شيء منه الفضل في بعضه على بعض يدا يدا واذا اختلف الصنفان منه حل الفضل في بعضه على
 بعض يدا يدا ولم يحز نسيته ولا بأس بدهن الحب الأخضر بدهن الشيرق متفاضلا يدا يدا ولا خيرة نسيته
 قال والادهان التي تشرب للدواء عندى في هذه الصفة دهن الخروع ودهن اللوز المر وغيره من الادهان
 وما كان من الادهان لا يؤكل ولا يشرب بحال فهو خارج من حد الربا وهو في معنى غير المأكول والمشروب
 لا ربا في بعضه على بعض يدا يدا ونسيته ويحل أن يباع اذا كانت فيه منفعة ولم يكن محرما فاما ما فيه سم
 أو غيره فلا خير في شراؤه ولا يبيعه الا أن يكون موضع من ظاهره فربما فلا يخاف منه التلف فيستري للنفعة فيه
 قال وكل ما لم يحز أن يتباع الا متلا بعلا ولا يكيل يدا يدا وزنا يوزن فالتقسيم فيه كالبيع لا يجوز أن يقسم غير
 مخل في شجره رطبيا ولا بالسا ولا عنب كرم ولا حب حنطة في سنبله ولا غيره مما الفضل في بعضه على بعض الربا
 وكذلك لا يشتري ببعضه بعض ولا يبادل بعضه بعض لان هذا كله في معنى الشراء قال وكذلك
 لا يقسمان طعاما موضوفا بالارض بالخزير حتى يقتضيهما بالكيل والوزن لا يجوز فيه غير ذلك بحال
 واستأنظر في ذلك الى حاجة رجل الى ثمر رطب لاني لأجزته رطبيا للعاجة أجزته بالسا للعاجة وبالارض
 للعاجة ومن احتاج الى قسم شيء لم يحل له بالحاجة ما لا يحل له في أمهه وليس يحل بالحاجة محرم الا في
 الضروريات من خوف تلف النفس فاما غير ذلك فلا علة يحل الحاجة والحاجة فيه وغير الحاجة سواء فان
 قال قائل فكيف أجزت الخمر في العنب والخمير ثم تؤخذ صدقته كيلا ولا يجوز أن يقسم بالخمر قيل
 له ان شاء الله تعالى لا افتراق ما تؤخذ به الصدقات والبيع والقسم فان قال فافرق بين الصدقات وغيرها
 قلت أرايت رجلين بينهما عرمانط لأحدهما عشرة والآخر تسعة أعشاره فأراد صاحب العشر أن يأخذ
 عشرة من وسط الطعام أو أعلاه أو أدناه أن يكون له ذلك فان قال لا ولكنه شر بذلك كل شيء منه ردى
 أو حده بالقسم قلنا فالجعر ورومصران الفارة فان قال نعم قيل فالصدق لا يأخذ الجعر ورومصران
 الفارة ويكون له أن يأخذ وسط التم ولا يكون له أن يأخذ الصدقة نورا انما يأخذها كيلا والمقسمان
 يأخذان كل واحد منهما خرافا يأخذ أحدهما أكثر مما يأخذ الآخر يأخذ كل واحد منهما مجهول
 الكيل أو رأيت لو كان بين رجلين غنم لأحدهما ربع عشرها وكانت منها تسع وثلاثون لبونا وشاة ثنية
 أكان على صاحب ربع العشر أن يأخذ ثنية ثنية فتمتها أقل من قيمة نصف شاة من اللبن فان
 قال لا قبل فهذا على المصدق أو رأيت لو كانت المسئلة بحالها والغنم كلها أو أكثرها دون الثنية وفيها شاة ثنية
 أياخذها فان قال لا يأخذ الا شاة بقيمة ويكون شريك في تخفيض الغنم ومرتفعه قيل فالصدق يأخذها
 ولا يقاس بالصدق شيء من المبيع ولا القسم المقاسم شريك في كل شيء بما يقاسم أبدا الا أن يكون مما يكيل
 من صنف واحد أو بقيمة اذا اختلف الاصناف مما لا يكيل ولا يوزن ويكون شريك بما يكيل أو يوزن

شاء ولو أفسر لبيت بحق
 وقال هذا ابنه وهذه
 امرأته قبل منه (قال
 المرتضى) هذا خلاف
 قوله فيما مضى من
 الاقرار بالوكالة في المال
 وهذا عندى
 أصح (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو قال
 بعثك جاري هذه
 فأولدها فقال بسل
 زواجيتها وهي
 أمسك فولدها حر
 والامه أم ولد بائنا
 السيد وانما ظلمه
 بالثمن ويحلف ويسبرأ
 فان مات فخيرانه لولده
 من الامه ولولاها
 موقوفه ولو قال لأفر
 ولا أتكر فان لم يحلف
 حلف صاحبه مع تكوله
 واستحق ولو قال
 وهبت لك هذه الدار
 وقبضتها ثم قال لم تكن
 قبضتها فالحلف أحق منه

لقد قبضها فان نكل
وردت اليمن على صاحبه
ورددتها اليه لانه لاتم
الهبة الا بالقض عن
رضا الواهب * ولو اقر
أه باع عبده من نفسه
بألف فان صدقه العبد
عتق والالف عليه وان
أنكر فهو حر والسيد
مدعي الالف وعلى
المنكر اليمين * ولو اقر
لرجل بذكر حق من
بيع ثم قال لم أقض
المبيع أحلفته ما قبض
ولا يلزمه الثمن الا
بالقبض ولو شهد شاهد
على اقراره بألف وآخر
بألفين فان زعم الذي
شهد بألف انه شك في
الالفين وأثبت ألفا
فقد ثبت له ألف
(١) قوله فلا يوجبني
لكيل والوزن الخ كذا
لاصول التي بأيدينا
يعمل في الكلام
ستخداما أراد
لكيل والوزن الخيل
الموزون وأعاد ضمير
ليهما بالمعنى المصدرى
انظر ٨١ محجمه

بقدر حقه مما قل منه أو أكثر ولا يقسم الرجلان الثمرة بلحوا ولا طلعوا ولا بسرا ولا رطباً ولا تمر بحال فإن فعلاً
فقاتت طلعاً أو بسراً أو رطباً فعلى كل واحد منهما مائة ما استهلك رطبه ويقسمه قال وهكذا كل قسم فاسد
يرجع على من استهلكه مثل ما كان له مثل وقية تام لكن له مثل قال ولو كانت بين رجلين نخل مثمرة فقد عوا
إلى اقتسامها قبل إيمان شتمتا قسماً بينكما الكيل قال والبقل الماء كروك كله سواء لا يجوز الفضل في بعضه
على بعض فلا يجوز أن يبيع رجل رجلاً ركب هنداً بركب هنداً ولا بأكثر ولا بصلح الاثلاث مثل وأكن
ركب هنداً بركب جرجير وركب جرجير بركب سلق وركب سلق بركب كراث وركب كراث
بركب جرجير إذا اختلف الإنسان فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض بدائيد ولا خريفه نسبة ولا يجوز
أن يباع منه شيء إلا يجوز مكانه فأما أن يباع على أن يتراكم مدة يطول في مثلها فلا خريفه من قبل أنه لا يتميز
المسح منه من الحادث الذي لم يمسح ولا يباع الأجرة خرة عند جزائها كما قلنا في القصب

(باب الآجال في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذندان أنه أخبره أنه أتته التمس صر فاجمعة دينار قال فدعا لي طلعته بن عبيد الله فقرأ وضاحتني اصطفرف مني وأخذ الذهب يقلبها في يده ثم قال حتى يأتي خازني من الغلبة أو حتى تأتي جازتي من الغلبة وعمر بن الخطاب يسبح فقال عمر لا والله لا تفرقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالإهاه وهاء والبر بالبر وبالإهاه وهاء والتمر بالتمر وبالإهاه وهاء والشعير بالشعير بالإهاه وهاء (قال الشافعي) قرأته على مالك صحيحاً لا شذبه فيه ثم طال علي الزمان ولم أحفظ حفظاً فشكلت في خازني وأخازني وبخبري يقول عنه خازني (أخبرنا) ابن عيينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذندان عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتي خازني من الغلبة فحفظته لا شذبه فيه (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا المتلا مثل ولا تتبعوا بعضنا على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق إلا المتلا مثل ولا تتبعوا بعضنا على بعض ولا تتبعوا منها غائباً بظاهر (قال الشافعي) حديث عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلان على معان منها نحرهم الذهب بالذهب إلا المتلا مثل يدايد ولا يباع منها غائب بظاهر حديث عمر بن نافع عن أبي سعيد الخدري أن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سمي من المأكول والمكبل كالذي حرم في الذهب والورق سواء لا يختلطان وقد ذكر عباد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناها ما ذكره وأوضح (قال الشافعي) وإنما حرمنا غير ما سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم من المأكول والمكبل لأنه في معنى ما سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم منه وكذلك حرمنا المأكول والموزون لأن الكيل في معنى الوزن لأنه يبيع معلوم عند البائع والمشتري بمثل ما عدل بالكيل أو أكثر لأن الوزن أقرب من الإحاطة من الكيل (١) فلا يوجد في الكيل والوزن معنى أقرب من الإحاطة منهما فاجتمع ما على أنه أريد بهما أن يكونا معلومين وأنهما ما كولا فكان الوزن قياساً على الكيل في معناه وما كل من الكيل ولم يسم قياساً على معنى ما سمي من الطعام في معناه (قال الشافعي) ولم يحجز أن يقاس الوزن من الماء كقول علي لوزن من الذهب لأن الذهب غير ما كولا وكذلك الورق لو فسناه عليه وتركنا الكيل الماء كقول قينا على أنهد منه مما تركنا أن نقبسه عليه ولا يجوز عند أهل العلم أن يقاس على الأبدو وترك الأقرب ولزمت أن نسلم ديناراً في موزون من طعام أبداً ولا غيره كالبحوز أن نسلم ديناراً في موزون من فضة ولا علم المسلمين

اختلفوا في أن الدينار والدرهم يسلمان في كل شيء إلا أن أحدهما لا يسلم في الآخر لا ذهب في ذهب ولا ورق في ورق إلا في الفلوس فإن منهم من كرهه (١)

(باب ما جاء في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من صنعه إلا سواء بسواء يدا بيد إن كان مما يوزن فوزن يوزن وإن كان مما يكال فكيل بكيل ولا يجوز أن يباع شيء وأصله الوزن بشيء من صنعه كيلا ولا شيء أصله الكيل بشيء من صنعه وزنا لا يباع الذهب بالذهب كيلا لأنهما قد عيلا من كمالا ويختلفان في الوزن أو يجهل كم وزن هذا من وزن هذا ولا يتر بالتر وزن لا أنهما قد يختلفان إذا كان وزنهما واحد في الكيل ويكونان مجهولان من الكيل مجهول ولا خير في أن يتفرق المتبايعان بشيء من هذه الأصناف من مقامهما الذي يقابعا فيه حتى يتقابضا ولا يبقى لواحد منهما قبل صاحبه من البيع شيء فإن بقي منه شيء فالبيع فاسد وسواء كان المشتري مشتريا لنفسه أو كان وكلا لغيره وسواء تركه ناسبا أو عامدا في فساد البيع فإذا اختلف الصنفان من هذا أو كان ذهبا بورق أو غرابز بيب أو حنطة بشعر فلأبأس بالفضل في بعضه على بعض يدا بيد لا يتفرقان من مقامهما الذي تبايعا فيه حتى يتقابضا فإن دخل في شيء من هذا اتفرق قبل أن يتقابضا جميع البيع فسد البيع كله ولأبأس بطول مقامهما في مجلسهما ولأبأس أن يسطعيا من مجلسهما إلى غير ليو فيه لأنهما حينئذ لم يفترقا وحده الفرقة أن يتفرقا يدا يدا بينهما وحده فساد البيع أن يتفرقا قبل أن يتقابضا وكل ما كؤل ومشروب من هذا الصنف قياسا عليه وكلما اختلف الصنفان فلأبأس أن يباع أحدهما بالآخر جزافا لأن أصل البيع إذا كان حلالا بالجزاف وكانت الزيادة إذا اختلف الصنفان حلالا فلا في الجزاف معنى أكثر من أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ولا يدري أيهما أكثر فإذا عدت أن لا أبأس أيهما كان أكثر فلا بأس بالجزاف في أحدهما بالآخر (قال الشافعي) فلا يجوز أن يشتري ذهب فيه حشوا ولا حشوا شيء غيره بالذهب كان الذي معه قليلا أو كثيرا لأن أصل الذي نذهب إليه أن الذهب بالذهب مجهول أو متفاضل وهو حرام من حشوا واحد من الوجهين وهكذا الفضة بالفضة وإذا اختلف الصنفان فلأبأس أن يشتري أحدهما بالآخر ومع الآخر شيء ولأبأس أن يشتري بالذهب فضة منقوشة بخرز لأن أكثر ما في هذا أن يكون التفاضل بالذهب

(١) وترجم في سيرا الأوزاعي بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب (قال) أبو حنيفة لو أن مسلما دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم في أي وجه أخذ أموالهم برضائهم فهو جائز (وقال) الأوزاعي الرابعية حرام في دار الحرب وغيره إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع ربا أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم كل الربا في قوم قد حرم الله عز وجل عليهم دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يستحل ذلك (قال) أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا عندنا ولا يجوز بلغتنا إلا أن قال في ذكر الأوزاعي في الربا أو غشوا حل أبو حنيفة هذا الآن بعض المشقة حدثننا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام في قولهم أنهم لم يتقابضوا ذلك حتى يخرجوا إلى دار الإسلام بطله ولكنه كان يقول إذا تفاضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو مستقيم (وال) الشافعي رحمه الله القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحنابلة كما احتج الأوزاعي وما احتج به أبو يوسف لا يحنيفية ليس بثابت فلا حجة فيه اه

بشاهدين فإن أراد ألف الأخرى حلف مع شاهده وكانت له ولو قال أحد الشاهدين من عن عبد وقال الآخر من عن ثياب فقد بينا أن الاتقين غير الألف فلا يأخذ الأبيسين مع كل شاهد منهما ولو أقر أنه تكفل له بمال على أنه بالتخييار وأنكر المكف سوله التخييار في جعل الأقرار واحدا أحلفه على التخييار وأبرأ لأنه لا يجوز تخييار ومن زعم أنه ببعض أقراره الزنه ما يضره وأمسقط ما ادعى المخرج به (قال المزني) رحمه الله قوله الذي لم يختلف أن الأقرار واحد وكذا قال في المتبايعين إذا اختلفا في التخييار أن القول قول البائع مع يمينه وقد قال إذا أقسر بشيء فوصفه ووصله قبل قوله ولم أجعل قول واحد إلا حكما واحدا ومن قال أجعله في

والورق ولا بأس بالتفاضل فمما وكل واحد من المبيعين بحسبته من الثمن (قال الشافعي) وإذا صرف
الرجل الدينار بعشرين درهما فقبض تسعة عشر ولم يجد درهما فلا خير في أن يتفرقا قبل أن يقبض الدرهم
ولا بأس أن يأخذ التسعة عشر بحسبتهما من الدينار ويناقصه بحصة الدرهم من الدينار ثم إن شاء أن يشتري
منه بفصل الدينار مما شاء ويتقاضي قبل أن يتفرقا ولا بأس أن يترك فضل الدينار عنده يأخذه متى شاء
(قال الربيع) قال أبو يعقوب البويطي ولا بأس أن يأخذ الدينار حاضرا (قال الشافعي) وإذا صرف
الرجل من الرجل دينار بعشرة دراهم ودينارين دراهم فوجد فيهما درهما زائفا كان زاف من قبل السكة
أو وقع الفضة فلا بأس على المشتري أن يقبله وله رده فان رده رد البيع كله لانها ببيعة واحدة وإن شرط
عليه أن له رده بالبيع جائز وذلك له شرطه ولم بشرطه وإن شرط أنه لا يرذ الصنف فالبيع باطل إذا عقد
على هذا عقد البيع (قال) وإن كان زاف من قبل أنه نحاس أو شيء غير فضة فلا يكون للمشتري أن يقبله
من قبل أنه غير ما اشترى والبيع منتقض بينهما ولا بأس أن يصرف الرجل من الصراف دراهم فإذا قبضها
وتفرقا ودعه أياها وإذا صرف الرجل شئ لم يكن له أن يفارق من صرف منه حتى يقبض منه ولا يؤكل به
غيره إلا أن يفسخ البيع ثم يؤكل هذا بأن يصارفه ولا بأس إذا صرف منه وتقاضا أن يذهب فيزنا الدرهم
وكذلك لا بأس أن يذهب هو على الانفراد فيزنها وإذا رهن الرجل الدينار عند رجل بالدرهم ثم باعه الدينار
بدرهم وقبضها منه فلا بأس أن يقبضه منها بعد أن يقبضها وإذا كان الرجل عند الرجل دينار ودبعة
فصارفه فيها ولم يقر الذي عنده الدينار أنه استهلكها حتى يكون ضامنا ولا أنهاء فيه حين صارفه فيها فلا خير في
الصرف لأنه غير مضمون ولا حاضر وقد يمكن أن يكون هلك في ذلك الوقت فيبطل الصرف (قال الشافعي)
وإذا رهن الرجل عند الرجل رهنا فراضيا أن يفسخ ذلك الرهن ويعطيه مكانه غيره فلا بأس أن كان الرهن
دينارا فاعطاه مكانه دراهم أو عينا فاعطاه مكانه عينا آخر غيره وليس في شيء من هذا بيع ففكره فيه ما يكره
في البيع ولا يجب مبايعة من أكثر ما له الربا أو غن المحرم ما كان أو اكتساب المال من الغصب والمحرم
كله وإن بايع رجل رجلا من هؤلاء لم أفسخ البيع لأن هؤلاء قد يكون حلالا فلا يفسخ البيع ولا يحرم
حراما بينا إلا أن يشتري الرجل حراما يعرفه أو بمن يعرفه وسواء في هذا المسلم والذي والحربي
الحرام كله حرام (وقال) لا يبيع ذهب بذهب مع أحد الذهبين شيء غير الذهب ولا بأس أن يبيع ذهب
وثوب بدرهم (قال الشافعي) وإذا أوعد الرجلان الصرف فلا بأس أن يشتري الرجلان الفضة ثم
يقراهما عند أحدهما حتى يتبايعاها ويصنعاها ما شاء (قال الشافعي) ولو اشترى أحدهما الفضة ثم
أشترى فيها رجلا آخر وقبضها المشتري ثم أودعها إياه بعد القبض فلا بأس وإن قال أشترى كل على أنهاء يدي
حتى يبيعها لي يجوز (قال الشافعي) ومن باع رجلا ثوبا بنصف دينار ثم باعه ثوبا آخر بنصف دينار حالي أو إلى
أجل واحدة له عليه دينار فإن شرط عليه عند البيعة الأخرى أنه عليه دينار فالشرط جائز وإن قال دينار
لا يسلطه فصفين ولكن يعطيه واحد أجازت البيعة الأولى ولم تجز البيعة الثانية وإن لم بشرط هذا الشرط
ثم أعطاه دينار أو أضاف إليه بيع جائز (قال الشافعي) وإذا كان بين الرجلين ذهب مصنوع فتراضيا أن يشتري
أحدهما نصيب الآخر بوزنه أو مثل وزنه ذهباً يتقاضاه قبل أن يتفرقا فلا بأس ومن صرف من رجل
«رفا فلا بأس أن يقبض منه بعضه ويدفع ما قبض منه إلى غيره أو يأمر الصراف أن يدفعه ببقية إلى غيره إذا
لم يتفرقا من مقامهما حتى يقبض الجميع ما بينهما أرى أن لو صرف منه دينار بعشرين وقبض منه عشرة ثم
قبض منه بعد ما عشرة قبل أن يتفرقا فلا بأس بهذا (قال الشافعي) ومن اشترى من رجل فضة بخمسة
دينار ونصف فدفع إليه ستة وقال خمسة ونصف والذي عندي ونصف ودبعة فلا بأس به (قال الشافعي)
وإذا وكل الرجل الرجل بأن يصرف له شئاً أو يبيعه فباعه من نفسه بأكثر مما وجد أو مثله أو أقل منه فلا
يجوز لأن معقولا أن من وكل رجلا بأن يبيع له فلم يؤكله بأن يبيع له من نفسه كما لو قال له بيع هذا من فلان

الدرهم والدينار مقرا
وفي الاجل مدعي الزمه
إذا أقر بدرهم نقد البلد
لزمه فإن وصل إقراره
بأن يقول طبري جعله
مدعي الأمانة ادعى نقصان
وزن الدرهم ومن عينه
لزمه ولو قال له على ألف
الا عشرة أن يلزمه ألفا
وله أقاويل كذا (قال
الشافعي) ولو ضمن له
عهدة دار اشتراها
وخلصها واستحققت
رجع الثمن على
الضامن إن شاء ولو أقر
أعجمي بأعجمية كان
كالاقرار بالعريضة ولو
شهدوا على إقراره ولم
يقولوا بأنه صحيح العقل
فهو وعلى الصحة حتى يعلم
غيرها
(باب إقرار الوارث
بوارث) قال الشافعي
رحمه الله الذي أحفظ
من قول المدعين فبين
ترك ابنين فأقر
أحدهما بأخ أن نسبه
لا يلحق ولا يأخذ شأنا
أقر له غنى إذا ثبت و
ورث فلما ثبت بذلك

حلفه ان شاء أن يأخذهم ادرامهم وإذا كانت الفضة مقرونة بغيرها حلفا فانه فص أو فضة أو حلة للفسف
أو مصحف أو سكين فلا يشتري بشئ من الفضة قل أو كثر بحال لانها حينئذ فضة بفضة مجهولة القيمة والوزن
وهكذا الذهب ولكن إذا كانت الفضة مع سيف اشترى بذهب وان كان فيه ذهب اشترى بفضة وان كان
فيه ذهب وفضة لم يشتري بذهب ولا فضة واشترى بالعرض (قال الربيع) وفيه قول آخر انه لا يجوز أن
يشترى شئ فيه فضة مثل مصحف أو سيف وما أشبهه بذهب ولا ورق لان في هذه البيعة صرفا وبيعا لا يدري كم
حصه البيع من حصه الصرف (قال الشافعي) ولا خير في شراء تراب المعادن بحال لان فيه فضة لا يدري
كم هي لا يعرفها البائع ولا المشتري وتراب المعدن والصاغة سواء ولا يجوز شراء ما خرج منه وما لا يؤمن
ولا يجوز شراءه بشئ ومن أسلف رجلا ألف درهم على أن يصرفها منه بما يشاء دينار ففعل بالبيع فأسد
حين أسلفه على أن يبيعه منه ويراد أن المائة الدينار عليه مضمونة لانها بسبب بيع وسلف (قال الشافعي)
ومن أمر رجلا أن يقضى عنه دينار أو نصف دينار فرضي الذي له الدينار بثوب مكان الدينار وطعام
أو دراهم فللقاضي على المقتضى عنه الأقل من دينار أو قيمة ما قضى عنه ومن اشترى حلما من أهل الميراث
على أن يقاصوه من دين كان له على الميت فلا خير في ذلك (قال أبو يعقوب) معناها عندي أن يبيعه أهل
الميراث ولا يقاصوه عند الصفقة ثم يقاصوه بعد فلا يجوز لانه اشترى وأحلبا بذهب أو ورق إلى أجل
وهو قول أبي محمد (قال الشافعي) ومن سأل رجلا أن يشتري فضة ليشركه فيه وينقذه فلا خير في ذلك
كان ذلك منه على وجه المعروف أو غير ذلك (قال الشافعي) الشركة والتولية ببيعان من البيوع محلها
ما يعل البيوع ويجزئهما ما يجزئ البيوع فان ولي رجل رجلا حلما مصوغا أو شركه فيه بعدما يقضه المولى
ويتوزان ولم يتفرقا قبل أن يتقاضا صار كالمحوز في البيوع وان تفرقا قبل أن يتقاضا فاسد وإذا كانت
للرجل على الرجل الدنانير فأعطاه أكثر منها فالفضل للعطى إلا أن يهب للعطى ولا بأس أن يدعه على العطى
مضمونا عليه حتى يأخذه منه متى شاء أو يأخذه منه ما يجوز له أن يأخذه لو كان ديناً عليه من غير أن يعينه
ولا قضاء وان أعطاه أقل مما له عليه فالباقي عليه دين ولا بأس أن يؤخره أو يعطيه به شأما شاء مما يجوز أن
يعطيه دينه عليه وان اشترى الرجل من الرجل السلعة من الطعام وغيره بدينار فوجده ديناراً ناقصا فليس
على البائع أن يأخذه الاوافقا وان تناقضا البيع باعه بعدما يعرف وزنه فلا بأس وان أراد أن يلزمه البيع على
أن ينقصه بقدره لم يكن ذلك على البائع ولا المشتري (قال الشافعي) والقضاء ليس ببيع فاذا كانت للرجل على
رجل ذهب فأعطاه أو وزن منها متطوعا فلا بأس وكذلك ان تطوع الذي له الحق فقبل منه أنقص منها وهذا
لا يجل في البيوع ومن اشترى من رجل ثوبا بفضة دينار فدفع اليه ديناراً فقال اقبض نصفه وأقر لي النصف
الآخر فلا بأس به ومن كان له على رجل نصف ديناراً فأتاه بدينار فقضاه نصفاً وجعل النصف الآخر في سلعة
متأخره موصوفة قبل أن يتفرقا فلا بأس (قال الشافعي) في الرجل يشتري الثوب بدينار إلى شهر على أنه إذا حل
الدينار أخذ به دراهم بمسماة إلى شهرين فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل بيعتين في بيعة وشروط
في شرط وذهب بدراهم إلى أجل ومن راطل رجلا ذهباً فزاد مثقالاً فلا بأس أن يشتري ذلك المثقال منه
بشأنه من العرض نقداً أو متأخراً بعد أن يكون بصفه ولا بأس بأن يشتاعه منه بدراهم نقداً إذا قبضها
منه قبل أن يتفرقا وان رجعت إحدى الذهين فلا بأس أن يتراء صاحب الفضل منها فضله لصاحبه
لان هذا غير الصفقة الاولى فان نقص أحد الذهين فتراها صاحب الفضل فضله فلا بأس وإذا جمعت صفقة
البيع شيئين مختلفي القيمة مثل قر بردى وقرهم أو بياض قر وصاع من هذا بدرهمين وصاع من هذا
بشهر دراهم فقيمة البردى خمسة أسداس الاثنى عشر وقيمة البهرة سدس الاثنى عشر وهكذا لو كان صاع
البردى وصاع البهرة بياض لون كل واحد منهما بمحضته من اللون فكان البردى بخمسة أسداس صاعين

القافة فأيهما أحقوقه
به جعلناه ابنه وورثناه
منه وجعلناه أم ولد
وأوقفنا ابنه الآخر
وأمه فان لم تكن قافة
لم تجعل واحدا منهما
ابنه وأقرنا بينهما
فأيهما خرج سهمه أعتقناه
وأمه وأوقفنا الآخر
(قال المزني) وسعت
الشافعي رحمه الله
يقول لو قال عند وفاته
لثلاثة أولاد لا منته
لجسد هؤلاء ولدي ولم
يبيّن له ابن معروف
يقسرع بينهم فمن
خرج سهمه عتق ولم
يثبت له نسب ولا ميراث
وأم الولد تعتق باحد
الثلاثة (قال المزني)
رحمه الله يلزمه على
أصله المعروف أن
يجعل لابن المجهول
مورثاً موقوفاً بمنع منه
الابن المعروف وليس
جعلنا بأيهما الابن
سجلاً بل فيهم أبنا وإذا
عقلنا أن فيهم أبنا فقد
علمنا أن له مورثاً ابن
ولو كان جعلنا بأيهما

والبحوة بسدس صاعين فلا يحل من قبل أن البردي أكثر من كيله والبحوة بأقل من كيلها وهكذا ذهب بذهب
كان مائة دينار مروانية وعشرة (محدية) بمائة دينار وعشرة هاشمية فلا خيفه من قبل أن قيم المروانية أكثر
من قيم المحدية وهذا الذهب بالذهب متفاضلا لأن المعنى الذي في هذا في الذهب بالذهب متفاضلا ولا بأس
أن يراطل الدنانير الهاشمية التامة بالعق الناقصة مثلا بمثل في الوزن وإن كان لهذه فضل وزنها وهذه فضل
عيونها فلا بأس بذلك إذا كان وزنا ووزن ومن كانت له على رجل ذهب بوزن فلا بأس أن يأخذ بوزنها أكثر
عدد منها ولا يجوز الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ويدايد وأقصى حديد ايد قبل أن يتفرقا فإن تفرقا قبل
أن يتفاضل بسدس بعينهما ان كانا تابعا مثلا بمثل والموازنة أن يضع هذا ذهب في كفة وهذا ذهب في كفة
فاذا اعتدل الميزان أخذ وأعطى فإن وزن له بحديدة وأترن به امنه كان ذلك لا يختلف إلا باختلاف
ذهب في كفة وذهب في كفة فهو جائز ولا أحسبه يختلف وإن كان يختلف اختلافا بينا يجوز فإن قبل
لم أجرته قبل كالأجر مكال مكال ثم أخذ منه آخر وإذا اشترى رجل من رجل ذهبا
بذهب فلا بأس أن يشتري منه بما أخذه كله أو بعضه دراهم أو مائش وإذا باع الرجل الرجل السلعة
بمائة دينار متاقيل فله مائة دينار متاقيل أفراد ليس له أكثر منها ولا أقل إلا أن يجتمع على الرضا بذلك وإذا
كانت لرجل على رجل مائة دينار عتق فضاء شرا منها أكثر من عددها ووزنها فلا بأس إذا كان هذا متطوعا
له بفضل عيون ذهبه على ذهبه وهذا متطوع له بفضل وزن ذهبه على ذهبه وإن كان هذا عن شرط عند البيع
أو عند القضاء فلا خيفه لأن هذا حيث ذهب بذهب أكثر منها ولا بأس أن يبيع الرجل الرجل الثوب بدینار
الأوزان من الذهب معلوم بيع أو ثلث أو أقل أو أكثر لانه باعه حينئذ الثوب بثلاثة أرباع دينار أو ثلث دينار
ولا خيف أن يبيعه الثوب بدینار الأدرهم ولا دينار إلا مدحطة لأن الثمن حينئذ مجهول ولا بأس أن يبيعه
ثوباً ودرهما راء ثوباً ودرهما راء بدینار (قال الربيع) فيه قول آخر أنه إذا باعه ثوباً ودرهما راء فلا يجوز
من قبل أن فيه صرفاً وبيعاً لا يدري حصة البيع من حصة الصرف فأما إذا باعه ثوباً ودرهما راء بدینار راء
فإن كان هذا ببيع كله (قال الشافعي) ولا خيف أن يبيع اليه دينار الأدرهم ولكن يبيع ديناراً ينقص كذا
وكذا (قال الشافعي) من ابتاع بكسر درهم شيئاً فأخذ بكسر درهمه مثل وزنه فضة أو سلعة من السلع فلا
بأس بذلك وكذلك من ابتاع نصف دينار متاعاً فدفع ديناراً وأخذ فضل ديناره مثل وزنه ذهباً أو سلعة من
السلع فلا بأس بذلك وهذا في جميع البلدان سواء ولا يحصل شيء من ذلك في بلد آخر وسواء
الذي ابتاع به قليل من الدينار أو كثير ولا خيف أن يصراف الرجل الصانع الفضة بالطلح الفضة المعمولة
ويعطيه أمارته لأن هذا الورق بالورق متفاضلا ولا خيف أن يأتي الرجل بالفضة فيقول له اعطه
لن خاتمتي أعطيك أجرتك وقاله مالك (قال الشافعي) ولا خيف أن يعطي الرجل الرجل مائة دينار
بالمدينة على أن يعطيه مثلها بمكة إلى أجل مسمى أو غير أجل لأن هذا السلف ولا يبيع السلف ما كان له
أخذه به وعليه قبله وحيث أعطاه والبيع في الذهب ما يتقاضاه مكانه ما قبل أن يتفرقا فإذا أراد
أن يبيع هذا فلسه ذهباً فإن كتب له بها إلى موضع فقبل فقضاه فلا بأس وأيهما أراد أن يأخذها من
المدفوع اليه لم يكن للمدفوع اليه أن يمنع وسواء في أيهما كان له فيه المرفق أو لم يكن ومن أسلف سلفاً
فقضى أفضل من ذلك في العدد والوزن معا فلا بأس بذلك إذا لم يكن ذلك شرطاً بينهما في عقد السلف
ومن ادعى على رجل مالا أو أقامه شاهد أو لم يحلف والغريم يجحد ثم سأله الغريم أن يقر له بالمال إلى سنة
فإن قال لا أقول له الأعلى تأخير كرهت ذلك إلا أن يعلم أن المال له عليه فلا كره ذلك لصاحب المال
وأكرهه للغريم

إلا أن جهلا بأن فهم
ابنهم لذلك أن فهم
حرا ويبيعوا جميعا
وأصل الشافعي
رحم الله لو طلق نساء
الأواحدة ثلاثاً ثلاثاً
ولم يبين أنه يوقف مورث
واحدة حتى يصطلح
ولم يحسب جهله
بها جهلا يجوز لها وهذا
وذلك عندي في القياس
سواء (قال المسزقي)
رحم الله وأقول أنافي
الثلاثة الأولاد أن كان
الأكبر هو الابن فهو حر
والاصغر والأوسط
حران بأنهما ابنا أم ولد
وإن كان الأوسط هو
الابن فهو حر والاصغر
حر بأنه ابن أم ولد وإن
كان الاصغر هو الابن
فهو حر بالنسبة فالاصغر
على كل حال حر لا شك
فيه فكيف يرق إذا
وقعت عليه القرعة
بالرق وتكسب حرية
الأوسط في حال ويرق
في حال وتكسب حرية
الأكبر في حال ويرق في
حال ويمكن أن يكونا
قوله (محدية) كذا
بالأصول ولعله محرف
عن محمديتين وحر
كتبه معجبه

(باب في بيع العروض)

(قال الشافعي) رحمه الله قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقضي وقال ابن عباس رأيته ولا أحسب كل شيء الأمثلة وهذا كما قال ابن عباس والله تعالى أعلم لأنه ليس في الطعام معنى ليس في غيره من البع ولا معنى يعرف الواحد وهو أني إذا ابتعت من الرجل شيئاً فأعيا ابتاع منه عينا أو مضمونا وإذا ابتعت منه مضمونا فليست بعين وقد بفس فأكون قد بعته شيئا فماله على من اشتريته منه وأما بيعته قبل أن يصير في يدي فليس بمال ملكي تاما ولا يجوز أن أبيع مالا ملك تاما وإن كان الذي اشتريته منه عينا فلو هلك ذلك العين انتقض البيع بيني وبينه فإذا بعته لم يتم ملكه لي بأن يكون ضمنا ثماني بعته لم يتم لي ملكه ولا يجوز بيع مال يترى ملكه ومع هذا الله مضمون على من اشتريته منه فإذا بعته بيعت شيئا مضمونا على غيره فإن زعمت أني لست بضامن فقد زعمت أني أبيع مال أضمن ولا يجوز لأحد أن يبيع مالا يضمن وإن زعمت أني ضامن فعلي من الضمان ما علي دون من اشتريته منه أ رأيت أن هلك ذلك في يدي الذي اشتريته منه أو خسرته شيء فإن قال لا قبل فقد بعته مالا يضمن ولا يجوز بيع مالا يضمن وإن قبل بل أنت ضامن فليس هكذا بيعه كيف أضمن شيئا قد ضمته له على غيره ولو لم يكن في هذا شيء مما وصفت دلت عليه السنة وأنه في معنى الطعام (قال الشافعي) قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقال لا تأكلوا أموالكم يتسكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فكل بيع كان عن تراض من المتبايعين جائز من الزيادة في جميع البيوع إلا بيعا حرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا الذهب والورق يدايبه والماء كور والمشروب في معنى الماء كور فكل ما كل الآدميون وشربوا فلا يجوز أن يباع شيء منه شيء من منفعة الامثلة إن كان وزنا فوزن وإن كان كيلا فكيل يدايبه وسواء في ذلك الذهب والورق وجميع الماء كور فإن تفرقا قبل أن يتفاضل فسد البيع بينهما وكذلك بيع العربا إلا أنهم من الماء كور فإن تفرقا قبل البيع بينهما وإذا اختلف الصنفان لم يفسد في بعضه بعض الربا فلا بأس بواحد منه باثنين أو أكثر يدايبه ولا خفيته نسبته وإذا جاز الفضل في بعضه على بعض فلا بأس بجزأ من منه بجزأ من غيره فبعضه على كل ما كلة الآدميون دواء فهو في معنى الماء كور مثل الأهلج والثفاء وجميع الأدوية (قال) وما عدا هذا مما كلة الهائم ولم يأكله الآدميون مثل القرظ والقضب والنوى والحشيش ومثل العروض التي لا تؤكل مثل القراطيس والنياب وغيرها ومثل الحيوان فلا بأس بفضله بعضه على بعض يدايبه ونسبته تباعدت أو تقاربت لأنه داخل في معنى ما أحل الله من البيوع وخارج من معنى ما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الفضل في بعضه على بعض ودخل في نص أحلال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أحجابه من بعده (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اشترى عبد ابعد بن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه باع بعيرا له بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالربذة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه باع بعيرا يقال له عصيفير بعشرين بعيرا إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وأما نهى عن المضامين والملاقيع وجبل الحيلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن بعير يبيع من إلى أجل فقال لا بأس به (قال الشافعي) أخبرنا ابن عتبة أن شاء الله سئل الربيع عن سلمة بن علقمة سئل عن محمد بن سيرين أنه سئل عن بيع الحديدي بالحديد فقال الله أعلم أما هم فكانوا يتبايعون الدرع بالادراع (قال الشافعي) ولا بأس بالبعير بالبعير من مثله وأكثر يدايبه ونسبته فإذا انتهى عن أن يكون في معنى ما لا يجوز الفضل

رفيقين للابن المعروف
والابن المجهول نصفين
ويمكن أن يكون الابن
هو الأكبر فيكون
الثلاثة أحرار فالقياس
عندي على معنى قول
الشافعي أن أعطى
اليقين وأقف الشك
فلا ابن المعروف نصف
الميراث لأنه والذي
أقربه ابنان فله
النصف والنصف الآخر
موقوف حتى يعرف
أو يصطلحوا والقياس
على معنى قول الشافعي
الوقف إذا لم أدرهما
عبدان أم حران أم عبد
وحران يوقفا ومورث
ابن حتى يصطلحوا
(قال الشافعي رحمه الله)
وتحوز الشهادة أنهم
لا يعرفون له وارثا غير
فلان إذا كانوا من
أهل المعرفة الباطنة
وان قالوا بلفظ أن له
وارثا غيره لم يقسم
الميراث حتى يعلم كم هو
فان تطاول ذلك دعي
الوارث بكفيل للوارث

في بعضه على بعض فالنقل منه والدين سواء ولا بأس باستسلاف الحيوان كله الا الولائد وانما كرهت
استسلاف الولائد لان من استسلف أمة كان له أن يردّها بعينها فاذا كان له أن يردّها بعينها وجعلته مال كالمال
بالسلف جعلته بطؤها ويردّها وقد حاط الله جل ثناؤه ثم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم المسلمون الفروج
فجعل المرأة لا تنكح والنكاح حلال الا بولي وشهود ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتخلف بها
رجل في حضرة أو سفر ولم يحرم ذلك في شيء مما خلق الله غيرها جعل الاموال حرهونة ومبيعة بغير بينة ولم
يجعل المرأة هكذا حتى حاطها قبا أحل الله لها بالولي والشهود ففرقتا بين حكم الفروج وغيرها مما فرق الله
ورسوله ثم المسلمون بينهما واذا باع الرجل غنما بذنا نرا إلى أجل فقلت الدنانير فاعطاهم بها غنما من صنف غنمه
أو غنم يرضعها فهو سواء ولا يجوز أن يكون حاضرا ولا تكون الدنانير والدرهم في معنى ما يتبع به من
العروض فلا يجوز بيعه حتى يقبض ولا بأس بالسلف في الحيوان كله بصفة معلومة وأجل معلوم والسلف
فيها اشتراؤها وشراؤها غير استسلافها في الولائد ولا خير في السلف الا أن يكون مضمونا وعلى
السلف ما مونا في الظاهر أن يعود ولا خير في أن يسلف في غر حائط بعينه ولا نتائج ماشية بعينها لان هذا
يكون ولا يكون ومن سلف في عرض من العروض أو شيء من الحيوان فالحال أحله ساه نأته أن يشتريه
منه بمثل غنمه أو أقل أو أكثر أو يعرض فإن ذلك العرض محال فله أو مثله فلا خير في أن يبيعه بمال لانه يبيع
ماله يقبض واذا سلف الرجل في عرض من العروض إلى أجل فمحلل المسلف بمحلل الاجل فلا بأس
ولا خير في أن يبعه له على أن يضع عنه ولا في أن يبعه على أن يريده المسلف لان هذا يبيع بمعد نأته غير البيع
الاول ولا خير في أن يعطيه من غير الصنف الذي سلفه عليه لان هذا يبيع بمعدته وانما يجوز أن يعطيه
من ذلك الصنف بعينه مثل شرطهما أو أكثر فيكون متطوعا وان أعطاه من ذلك الصنف أقل من شرطه
على غير شرط فلا بأس كأنه لو فعل بعد محله جاز وان أعطاه على شرط فلا خير فيه لانه ينقصه على أن يبعه
وكذلك لا يأخذ بعض ماسلفه فيه وعرضا غيره لان ذلك يبيع مال يقبض بعضه ومن يسلف في صنف فله
المسلف من ذلك الصنف بأرفع من شرطه فله قبضه منه وان ساه زيادة على جودته فلا يجوز أن يريده
الا أن يتفاسد البيع الاول ويشتري هذا اشرا جديد الا انه اذا لم يفعل فهو شره ما لم يعلم كانه سلفه على صانع
هجوته جديدة فله أدنى الجيد فسامه بالغاية من الجيد وقال زدني شيئا فاشترى منه الزاد والزيادة غير معلومة لاهي
كبل زاده فيزيده ولا هي منه فسلته من البيع الاول فيكون اذا زاده اشترى ما لا يعلم واستوفى ما لا يعلم وقد
قبل الله لو سلفه في هجوته فأراد أن يعطيه صيغانيا مكان الهجوته لم يجوز لان هذا يبيع الهجوته بالهجوته قبل أن
يقبض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يقبض وهكذا كل صنف سلف
فيه من طعام أو عرض أو غيره له أن يقبضه أدنى من شرطه وأعلى من شرطه اذا ترا ضيلا أن ذلك جنس واحد
وليس له أن يقبض من غير جنس ماسلف فيه لانه حينئذ يبيع ما اشترى قبل أن يستوفيه (قال) ولا يأخذ
اذا سلف في جدد يشاء على أن يريده شيئا أو الهجوته كالهجوته في أن يريده ويأخذ أجود واذا سلف رجل رجلا
في عرض فسد بيع المسلف إلى المسلف عن ذلك العرض على أن يشتريه لنفسه ويقبضه كرهت ذلك فاذا
اشتراه وقبضه برئ منه المسلف وسواء كان ذلك بيئته أو بغير بينة اذا تصادقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولا بأس بالسلف في كل ما سلف فيه حالا أو إلى أجل اذا حل أن يشتري بصفة إلى أجل حل أن يشتري بصفة
نقد او نقد قال هذا ابن جرير عن عطاء ثم رجع عطاء عنه واذا سلف رجل في صرف لم يجوز أن يسلف فيه
الا وزن معلوم وصفة معلومة ولا يصلح أن يسلف فيه عدد الاختلافه ومن اشترى من رجل سلعة فساها أن
يقبله فيها بان يعطيه البائع شيئا أو يعطيه المشتري نقدا أو إلى أجل فلا خير في الاقالة على أن يزداد ولا ينقص بمال
لأنها انما هي فسخ بيع وهكذا الواعه اياها فاستقبله على أن ينظره بالثمن لم يجوز لان النظر ازيد ولا خير
الاقالة على زيادة ولا نقصان ولا تأخير في كرا ولا يبيع ولا خير وهكذا ان باعه سلعة إلى أجل فساها أن

ولا نجس به وان قالوا
لا وارث له غيره قبلت
على معصي لانه لم
فان كان ذلك منهم على
الاحاطة كان خطأ ولم
أرذهم لانه يؤل بهم
الى العلم

(كتاب العارية)

(قال الشافعي رحمه
الله) وكل عارية مضمونة
على المستعير وان
تلفت من غير ففسده
استعار النبي صلى الله
عليه وسلم من صفوان
سلاحه فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم عارية
مضمونة مسودة وقال
من لا يضمن العارية
فان فلنا اذا اشتريت
المسدة غير الضمان ضمن
قلت اذا تسرعت قولك
قال وابن قلت ما تقول
في الوديعة اذا اشتريت
المستودع أو المضارب
الضمان أهو ضمان قال
لا يسكون ضمانا قلت
فان اشتريت عسلى
المستسلف أنه غسيب
ضامن أيرأ قال لا قلت
وردة مالبس بضمه وون

الي أصله وما كان
مضمونا الى أصله
وسيطل الشرط فهما
قال نعم فان وكذلك
ينبغي أن نقول في
العارية وكذلك بشرط
التي صلى الله عليه وسلم
ولا يشترط أنها مضمونة
لما لا يضمن قال فلم
شرط قلت لمصلحة
مصفوان به لانه كان
مسترا كالإعارة الحكم
ولو عرفه ما ضره بشرطه
له قال فهل قال هذا
أحد قلت في هذا
كفاية وقد قال ابن
عباس وأبو هريرة إن
العارية مضمونة (قال)
ولو قال رب العارية
أكرمتها الى موضع
كذا كذا وقال الراكب
بل عارية قال قول
الراكب مضمون فيه ولو
قال أعسر تنهبها
وقال ربهما غصبتهما
(١) قوله بنت أنفع كذا
بالاصول التي لا بد منها
تظفر به بعد المراجعة
كتبه محمده
(٢) قوله وسواء في
هذا المعين الخ كذا
بالاصل ولعله المعين
وغير المعين وسر كنهه
محمده

بقوله فلم يقله الاعلى أن يشركه البائع ولا خيره لان الشركة بيع وهذا بيع مالم يقبض ولكنه ان شاء أن
يقبضه في النصف أقاله ولا يجوز أن يكون شريكه والتمبايعان بالسلف وغيره بالخيار مالم يتفرقا من
مقامهما الذي تبايعا فيه فإذا تفرقا أو خيرا أحدهما الآخر بمسد البيع فاختار البيع فقد انقطع الخيار
ومن سلف في طعام أو غيره الى أجل فلما حل الاجل أخذ بعض ما سلف فيه وأقال البائع من الباقي
فلا بأس وكذلك لو باع حيوانا أو طعاما الى أجل فأعطاه نصف رأس ماله وأقاله المشتري من النصف
وقبضه بلا زيادة أو اذدادها ولا نقصان بنفسه فلا بأس (قال) ولا يجوز من البيوع الثلاثة بيع عين
بغيرها ماضية أو بيع عين غائبة فإذا رآها المشتري فهو بالخيار فيها ولا يصح أن يتباع العين الغائبة بصفة ولا
الى أجل لانها قد تدرك قبل الاجل فيتباع الرجل ما يتبع منه وهو يقدر على قبضه وانها قد تتلف قبل أن
تدرك فلا تكون مضمونة والبيع الثالث مضمونة اذا جاء بها صاحبها على الصفة لم يمتد مشتريها
فذلك ان يأتي بهما من حيث شاء (قال أبو يعقوب) الذي كان يأخذ به الشافعي ويعمل به أن البيع
يغني بيع عين حاضرة ترى أو بيع مضمون الى أجل معلوم ولا ثالث له ما (قال الربيع) فدرج
الشافعي عن بيع خيار الرؤية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن باع سلعة من السلع الى أجل من
الاجل وقبضها المشتري فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر من ثمنها لا يمتد مشتريها
البيعة الاولى وقد قال بعض الناس لا يشتريها البائع بأقل من الثمن وزعم أن القياس في ذلك حازر
ولكنه زعم تبع الاثر ومحموده منه أن يتبع الاثر الصحيح فلما سئل عن الاثر اذا هو أبو اسحق عن امرأته
عائشة بنت أنس (١) أنها دخلت مع امرأتها أبي السفر على عائشة رضي الله عنها فذكرت لها أن زيدا
أرغم باع شيئا الى العطاء ثم اشتراه بأقل مما باع به فقالت عائشة أخبري زيدا أن أرقم أن الله قد أبطل جهاده
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الآن يتوب (قال الشافعي) فقيل له ثبت هذا الحديث عن عائشة
فقال أبو اسحق روى عن امرأته فقيل فتعرف امرأتها بشئ ثبت به حديثها فاعلمته قال شيئا فقلت تر حديث
بسرقة بنت صفوان مهاجرة معروفة بالفضل بأن تقول حديث امرأته وتخرج بحديث امرأته ليست عندك
منها معرفة أكثر من أن زوجها يرى عنها ولو كان هذا من حديث من ثبت حديثه هل كان أكثر ما في
هذا الآن زيدا أن أرقم وعائشة اختلفا لانه تعلم أن زيدا لا يبيع الامار محلا لاله ورأته عائشة حراما وزعمت
أن القياس مع قول زيد فكيف لم يذهب الى قول زيد ومعجه القياس وأنت تذهب الى القياس في بعض
الحالات فتترك به السنة الثابتة قال أفليس قول عائشة مخالف لقول زيد قيل ما ندري لعلها انما خالفته في أنه
باع الى العطاء ونحن نخالفه في هذا الموضع لانه أجل غير معلوم فأما ان اشتراها بأقل مما باع بها فاعلمها
مخالفة فيه فقط لعلها رأت البيع الى العطاء منسوخا ورأت يبعه الى العطاء لا يجوز فسر أنه لم يملك ما باع
ولا بأس في أن يسلف الرجل فيما ليس عنده أصله وإذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال اشتريه وأر بجلها
كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز والذي قال أر بجلها فيها بالخيار ان شاء أحدث فيها بعبا وان شاء تركه
وهكذا ان قال اشتري متاعا ووصفه أو متاعا أي متاع شئت وأنا أر بجلها فيه فكل هذا سواء يجوز البيع
الاول ويكون هذا فيما أعطى من نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت ان كان قال أبتاعه واشترته
ملك بنفسه أو دين يجوز البيع الاول ويكون بالخيار في البيع الآخر فان جدداه جاز وان تبايعا به على
أن الزنا أنفسهما الامر الاول فهو مفسوخ من قبل شيئين أحدهما أنه تبايعا قبل ملكه البائع والثاني
أنه على خاطرة أنه ان اشتريته على كذا أر بجلها فيه كذا وان اشتري الرجل طعاما الى أجل فقبضه فلا
بأس أن يبيعه من اشتراه منه ومن غيره بقدره الى أجل وسواء في هذا المعين وغير المعين (٢) واذا باع الرجل
السلعة بنقد أو الى أجل فنسقم بها للمتبع فبارت علسه أو باعها موضع أو هلك من يده فسال البائع أن
يضع عنه من ثمنها شيئا أو يهبها كلها فذلك الى البائع ان شاء فعل وان شاء لم يفعل من قبل أن الثمن لا لازم فان

شأنه له من الثمن اللازم وإن شاء لم يترك وسواء كان هذا من عادة اعتادها أو غير عادة وسواء أكان هذا في أولبيعة تبايعه أو بعد ما تبعة ليس للعادة التي اعتادها معنى يحمل شيئاً ولا يحرمه وكذلك الموعدان كان قبل العقد أو بعده فإن عقد البيع على موعد أنه ان وضع في البيع وضع عنه فالبيع مفسوخ لأن الثمن غير معلوم وليس فسد البيوع أبداً ولا النكاح ولا شيء أبداً إلا بالعقد فإذا انعقد عقد صحيح لم يفسد شيء تقدمه ولا تأخر عنه كما إذا انعقد عقد الاسد لم يفسد شيء تقدمه ولا تأخر عنه إلا بتجديد العقد صحيح وإذا اشترى الرجل من الرجل طعاماً بدينار على أن الدينار عليه إلى شهر إلا أن يبيع الطعام قبل ذلك فيعطيه ما باع من الطعام فلا خير فيه لأنه إلى أجل غير معلوم ولو باعه إلى شهر ولم يشرط في العقد شيئاً أكثر من ذلك ثم قال له إن بعته أعطيتك قبل الشهر كان جائزاً وكان موعداً إن شاء وفي له وإن شاء لم يفسد حتى يكون في العقد وإذا ابتاع رجل طعاماً سمى الثمن إلى أجل والطعام نقد وقبض الطعام فلا بأس أن يبيع الطعام بمقدار القرض وبعد زمان إذا صار من ضمانه من الذي اشترى منه ومن غيره وينقد إلى أجل لأن البيعة الآخرة غير البيعة الأولى وإذا سلف رجل في العروض والطعام الذي يتغير إلى أجل فليس عليه أن يقبضه حتى يجعل أجله فإذا حل أجله جبر على قبضه وسواء عرض عليه قبل أن يحل الأجل بساعة أو بسنة وإن اجتمع على الرضا يقبضه فلا بأس وسواء كان ذلك قبل أن يحل الأجل بسنة أو بساعة وإذا ابتاع الرجل شيئاً من الحيوان أو غيره فتابعته والمشتري يعرفه بعينه فالشرا عا جاز وهو مضمون من مال البائع حتى يقبضه المشتري فإذا كان المشتري لم يره فهو بالخيار إذا أراد من عيب ومن غير عيب وسواء وصف له أو لم يوصف إذا اشتراه بعينه غير مضمون على صاحبه فهو سواء وهو شرعياً ولو جاءه على الصفة إذا لم يكن رأه لم يلزمه أن يأخذ إلا أن يشاء وسواء أذكرتها بالصفة حصة أو ممتة ولو أنه اشتراها على صفة مضمونة إلى أجل معلوم فبما بالصفة لم تمت المشتري أحب أو كره وذلك أن شراءه ليس بعين ولو وجد تلك الصفة في يد البائع فأراد أن يأخذها كان للبائع أن ينعه إياها إذا أعطاه صفة غيرها وهذا فرق بين شراء الاعيان والصفات الاعيان لا يجوز أن يتحول الشراء منها في غيرها إلا أن يرضى المتابع والصفات يجوز أن يتحول صفة في غيرها إذا أوفى أدنى صفة ويجوز التقدي في الشيء الغائب وفي الشيء الحاضر بالخيار وليس هذا من بيع وسلف بسبل وإذا اشترى الرجل الشيء إلى أجل ثم تطوع بالنقد فلا بأس وإذا اشترى ولم يسم أجلاً فهو بنقد ولا يلزمه أن يدفع الثمن حتى يدفع إليه ما اشترى وإذا اشترى الرجل الجارية أو العبد وندرا أو هو غائب عنه وأمر البائع من عيبه ثم أنامه فقال قد نذرا الداء فالحق قول المشتري مع عيبه ولا تباع السلفة الغائبة على أنها تلفت فعلي صاحبها مثلها ولا بأس أن يشتري الشيء الغائب بدين إلى أجل معلوم والأجل من يوم تقع الصفقة فإن قال اشترى هاتين إلى شهر من يوم أقبض السلعة فالشراء باطل لأنه قد يقبضها في يومه ويقبضها بعد شهر أو أكثر

(باب في بيع الغائب إلى أجل)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل من الرجل عبد الله فتابعته بدينه على آخر أو غائبة عنه بدينه فالبيع باطل (قال) وكذلك لو باعه عبداً ودفعه إليه الآن يدفعه إليه ويرضى الآخر بحالته على رجل فأما أن يبيعه إياه ويقول خذني الغائبة على أنه أن لم يجدها فالمشتري ضامن لها فالبيع باطل لأن هذا أجل غير معلوم وبيع بغير مدة ويخول في ذمة أخرى (قال الشافعي) ومن أتى حاكماً فاشترى منه ثوباً باعاً منسججه قد بقي منه بعضه فلا خير فيه بقده أو لم يقده لأنه لا يدري كيف يخرج باقي الثوب وهذا البيع عيب يراه ولا صفة مضمونة قال ولا بأس بشراء الدار حاضرة وغائبة ونقدتها بمدارة وغير مدارة (قال) ولا بأس بالنقد في بيع الخيار (قال) وإذا اشترى الرجل بالخيار وقبض المشتري فالمشتري ضامن حتى يرد

كان القول قول المستعير (قال المزني) رحمه الله هذا عدي خلاف أصله لأنه يجعل من سكن دار رجل كمن تعدى على سلعته فالتفاهة قيمة السكنى وقوله من ألتف شيئاً ضمن ومن ادعى البراءة لم يبرأ فهذا مقر بأخذ سكنى وركوب دابة ومدع البراءة فعليه البينة وعلى المنكوب الدابة والدال البينة وبأخذ القيمة (قال) الشافعي رحمه الله ومن تعدى في ودعة ثم ردها إلى موضعها الذي كانت فيه ضمن لأنه خرج من الأمانة ولم يحدث له ريب المال استئماناً فلا يبرأ حتى يدفعها إليه وإذا أعاره بقعة يبنى فيها بناء لم يكن لصاحب البقعة أن يخرجها حتى يعطيه قيمة بنائه فأما يوم يخرجها ولو وقتله وقتلها وكذلك لو أذن له في البناء مطلقاً ولكن لو قال فان انقضى الوقت كان عليه أن تنقض بناءه كان ذلك عليه لأنه لم يفسره أنما غز نفسه

(كتاب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله فإذا اشترى رجل لرجل ثوبا صغيرا أو كبيرا بأخذ ما بين طرفيه طولا وعرضا أو كسره شيئا كسرا صغيرا أو كبيرا أو رضضه أو جفني له على عاقل أو أعماه أو شبعه موضعة فذلك كله سواء ويقوم المتاع كله والحيوان غير الرقيق ههنا ومكسورا أو ههنا ومجروما قد يرى من جرحه ثم يعطى مالك ذلك ما بين القمتين ويكون ما بقي بعد الجناية لصاحبه نفقه أو لم ينفعه فاما ما جنى عليه من العبد فيقوم ههنا قبل الجناية ثم ينظر إلى الجناية فيعطى أرشها من قيمة العبد ههنا كما

(١) العقاق كسباب وكتاب الحبل وفرس عتوق كعبور حامل أو حائل صد كافي القاموس

كتبه ههنا

السلعة كما أخذها وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما معا وإذا باع الرجل السلعة وهو بالخيار فليس للمشتري عليه الخيار أن يرد إنما يرد الذي له الخيار (قال) ويبيع الخيار جاز من باع جارية فلا يشتري قبضها وليس عليه وضعها للاستبراء ويستبرئها المشتري عنده وإذا قبضها المشتري فهي من ضمانه وفي ملكه وإذا حال البائع بينه وبينها وضعها على يدي عدل يستبرئها فهي من ضمان البائع حتى يقبضها المشتري ثم يكون هو الذي يضعها ويجوز بيع المشتري فيها ولا يجوز بيع البائع حتى يردّها المشتري أو يتفاسخ البيع ومن اشترى جارية بالخيار فبات قبل أن يختار ففوتت به يقومون مقامه وإذا باع الرجل السلعة لرجل واستثنى رضا المبيع له ما بينه وبين ثلاث فإن رضى المبيع له فالبيع جائز وإن أراد ردّه الرّدوان جعل الرّد الى غيره فليس ذلك إلا أن يجعله وكلا يرد أو أحازة فتجوز أو كالة عن أمره (قال الشافعي) ومن باع سلعة على رضا غيره كان للمشتري شرط له الرضا والدول يمكن للبائع أن قال على أن استأمر فليس له أن يرد حتى يقول قد استأمرت فأمرت بالرد (قال الشافعي) ولا يخفى أن يشتري الرجل الدابة ويشترط ركوها قبل ذلك أو كثر (قال) ولا يخفى أن يبيع الرجل الدابة ويشترط عقاقها (١) ولو قال هي عقوق ولم يشترط ذلك لم يكن بذلك بأس وإذا باع الرجل ولد جاريته على أن عليه رضاعه ومؤنته سنة أو أقل فالبيع باطل لأنه قد عوت قبل سنة فلو كان مضمونا للمشتري فضل الرضاع لم يجز لأنه وقع لا يعرف حصته من حصّة البيع ولو كان مضمونا من البائع كان عينا يقدر على قبضها ولا يقدر على قبضها إلا بعد سنة ويكون دونها وبيع واجارة

(باب غير الحائط ببيع أصله)

(أخبرنا الشافعي) رحمه الله قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا بعد أن يؤبر فمترتها البائع الآن يشترط المتناع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أرت فمترتها البائع الآن يشترط المتناع (قال الشافعي) وهذا الحديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذ وفيه دلالات أحدها لا يشك في أن الحائط إذا بيع وقد أرت نخله فالتمرة لبائعه الآن يشترطها مبتاعه فيكون بموافقته عليه صفقة البيع ويكون لها حصّة من الثمن (قال) والثانية أن الحائط إذا بيع ولم يؤبر نخله فالتمرة للمشتري لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حدّ فقال إذا أرت فمترتها البائع فقد أخبر أن حكمه إذا لم يؤبر غير حكمه إذا أرت ولا يكون ما فيه إلا ما أتى المشتري لا لغيرهما ولا موقوفا فن باع حائط لم يؤبر فالتمرة للمشتري بغير شرط استدلالا لموجود بالسنة (قال) ومن باع أصل نخل نخلا أو نخلا بعبد أن تؤبر أن الخنثى فمترها البائع الآن يشترط المتناع ومن باع فعلا قبل أن تؤبر أن الخنثى فالتمرة للمشتري (قال) والحوائط تختلف بنهاية ونحوها والسقف فستأخر بإبر كل بلد بقدر جرحها ويردها أو فقد الله تعالى من لبانها فن باع حائطا منها لم يؤبر فمترها للمبتاع وإن أرت غيره لأن حكمه به لا بغيره وكذلك لا يباع منها شيء حتى يبدو صلاحه وان بدو صلاح غيره وسواء كان نخلا أو كثيرا إذا كان في حظار واحد أو بة واحدة واحدة في غير حظار فبدو صلاح واحد منه محل بيعه ولو كان إلى جنبه حائط له آخر أو لغيره فبدو صلاح حائط غيره الذي هو إلى جنبه لم يحل بيع ثم حائطه بحلول بيع الذي إلى جنبه وأقل ذلك أن يرى في شيء منه الحجرة أو الصخرة أو أقل الأبار أن يكون في شيء منه الأبار فيقع عليه اسم أنه قد أرت كما أنه إذا بدو صلاح شيء منه وقع عليه اسم أنه قد أرت بدو صلاحه واسم أنه قد أرت فيجوز بيعه ولا ينتظر آخره بعد أن يرى ذلك في أوله (قال) والأبار التلقيم وهو أن يأخذ شيا من طلع الفحل فيدخله بين ظهراني طلع الاناث من النخل فيكون له باذن الله صلاحا (قال) والدلالة بالسنة في النخل قبل أن يؤبر وبعد الأبار في أنه داخل في البيع مثل

الدلالة بالاجماع في جنين الامة وذات الحل من البهائم فان الناس لم يختلفوا في أن كل ذات حل من بني آدم ومن البهائم بيعت فحملها تبع لها كعضومها داخل في البيع بلا حصة من الثمن لأنه لم يزلها ومن باعها وقد ولدت فالولد غيرها وهو للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فيكون قد وقعت عليه الصفقة وكانت له حصة من الثمن وبخالف التمس لم يؤول الجنين في أن له حصة من الثمن لأنه ظاهر وليس للجنين لأنه غير ظاهر ولولا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لما كان الثمر قد طاع مثل الجنين في بطن أمه لأنه قد يقدر على قطعه والتفريق بينه وبين شجره ويكون ذلك باحاطته والجنين لا يقدر على اخراجه حتى يقدر الله تعالى له ولا يباح لاحد اخراجه وانما جفتا بينهما حيث اجتماعا في بعض حكمهما بأن السنة جاءت في الثمر لم يؤثر كعنى الجنين في الاجماع فجمعنا بينهما ما خبرنا الاقياسا اذ وجدنا حكم السنة في الثمر لم يؤثر برهكم بالاجماع في جنين الامة وانما اختلفا فيه في شلاله ففقهه من سمعه من غير أن يكون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتاج الى أن يقاس على شيء بل الاشياء تكون له تبعاً (قال) ولو باع رجل أصل حائط وقد نشق طلع انائه أو شيء منه فآخر لباريه وقد أخرج غيره عن حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تاجر لانه قد جاء عليه وقت الابار وظهرت الثمرة وورثت بعد تعميها في الحنف (١) قال واذا بدأ في البارثي منه كان جميع ثمر الحائط المبيع للبائع كما يكون اذا رثيت في شيء من الحائط الحرة أو الصفرة حل بيع الثمرة وان كان بعضه أو أكثره لم يحمر أو بصقر (قال) والكسوف اذا بيع أصله كالخضل اذا خرج من جوزه ولم ينشق فهو للشري وانما انشق جوزه فهو للبائع كما يكون الطلع قبل الابار وبعد (قال) فان قال قائل فاما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الثمرة للبائع اذا أرفق كيف قلت يكون له اذا استأجر وان لم يؤثر قبله ان شاء الله تعالى لا معنى للابار الاوقته ولو كان الذي يوجب الثمرة للبائع أن يكون انما يتحققها بأن يبرها فاختلاف هو والمشتري انبي أن يكون القول قول المشتري لان البائع يدعي شياً قد خرج منه الى المشتري وانبي ان تصادق ان يكون له ثمر كل نخلة أبرها ولا يكون له ثمر نخلة لم أبرها (قال) وما قلت من هذا هو موجود في السنة في بيع الثمر اذا بدأ بصلاحه وذلك اذا اجزأ وبعضه وذلك وقت يأتي عليه وهذا مذكور في بيع الثمر اذا بدأ بصلاحها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء أخبره أن رجلاً باع عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حائطاً ممتراً ولم يشترط المبتاع الثمر ولم يستثن البائع الثمر ولم يذكر كراهه فلما ثبت البيع اختلفا في الثمر فاحتكم فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقصي بالثر للذي لقم الخضر للبائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طلوس عن أبيه أنه كان يقول في العبد الممل في الخضر المتمر يباعان ولا بد ذكران ماله ولا ثمره هو للبائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أريت لو أن انساناً باع رقة حائط متمر بذكر الثمرة عند البيع لا البائع ولا المشتري أو عبد الله مال كذلك فلما ثبت البيع قال المبتاع اني أردت الثمر قال لا يصدق والبيع جائز وعن ابن جريج أنه قال لعطاء ان رجلاً أعتق عبد الله مال قال ينته في ذلك ان كان ثوبى في نفسه أن ماله لا يعتق منه ماله كله لسيدوه وهذا كله نأخذ في الثمرة والعبد (قال) واذا بيعت رقة الحائط وقدر شيء من نخله فثمره ذلك الخضر في عامه ذلك للبائع ولو كان منه مال لم يؤثر ولم يطلع لان حكمه ثمره ذلك الخضر في عامه ذلك حكم واحد كما يكون اذا بدأ بصلاحه ولم يؤثر (قال) ولو أصيب الثمرة في بدء مشتري رقة الحائط بجائحة تأتى عليه أو على بعضه فلا يكون للمشتري أن يرجع بالثمره المصابة ولا بشئ منها على البائع فان قال قائل ولم يرجع بها ولو لها من الثمن حصة قيل لانها انما جازت تبعاً في البيع الأخرى أنها لو كانت تبعاً منفردة لم يحل بيعها حتى تحمر فلما كانت تبعاً في بيع رقة الحائط حل بيعها وكان حكمها حكم رقة الحائط ونخصه الذي يحل بيع صغيره وكبيره وكانت مقبوضة لفرض الخضر وكانت المصيبة بها كالمصيبة بالخضر

والمشتري

يعطى الحمر من أرض الجنانية من دينه بالغاً ذلك ما بلغ ولو كانت فيما كذا أخذ الحرديات (قال الشافعي) وكيف غلط من زعم أنه ان جنى على عسدي فلم يفسده أخذته وقبحة مانقصه وان زاد الجاني معصية الله تعالى فانفسده سقط حق الجاني فيسقط حق بالفساد حين عظم وثبت حين صغر ويمك على حين عصي فأفسد فلم يملك بعضا ببعض ما أفسد وهذا القول خلاف لاصل حكم الله تعالى بين المسلمين أن المالكين على ملكهم لا يملك عليهم الا برضاهم وخلاف المعقول والقياس (قال) ولو غصب جارية تساوى مائة فزادت في يده بتعليم (١) الجنب بضم الجيم وعاء الطلع كما في القاموس

و معصية

منه أو لسمي واعتناء من
ماله حتى صارت تساوي
ألفاً ثم نقصت حتى
صارت تساوي مائة
فأنه يأخذها وتسماة
معها كما تكون له لو
غصبه إياها وهي
تساوي ألفاً فنقصت
تسمائه وكذلك هذا في
البيع الفاسد والحكم
في ولدها الذين ولدوا في
الغصب كالحكم في
بذنها ولو باعها الغاصب
فأولدها المشتري ثم
استحقها المقصوب
أخذ من المشتري مهرها
وقبعتها ان كانت ممتة
وأخذها ان كانت حرة
وأخذ منه قيمة أولادها
يوم سقطوا أحياء ولا
يرجع عليه بقيمة من سقط
ميتاً ويرجع المشتري
على الغاصب بجميع
ما ضمنه من قيمة الولد
لأنه غره ولا أرده بالمهر
لأنه كالتشيء يتلفه فلا
يرجع بغيره على غيره
وإذا كان الغاصب هو
الذي أولدها أخذها
وما نقصها ومهر مثلها

والمشتري لو أصيب بالخل بعد أن يقبضها كانت المصيبة منه فان ابتاع رجل حائطاً فنهى بئر كان
له مع الخلل أو شرطه بعدما أبرف فكان له بالشرط مع الخلل فلم يقبضه حتى أصيب بعض الثمر فيها فقولان
أحدهما أنه بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلم له كما اشترى أو أخذ بمحضته من الثمن بحسب ثمن الحائط أو الثمرة
فينظر كم حصه المصاب منها فيطرح عن المشتري من أصل الثمن بقدره فان كان الثمن مائة والمصاب عشر
العشر ما اشترى طرح عنه دينار من أصل الثمن لأن قيمة المصاب لأنه شيء يخرج من عقدة البيع بالمصيبة
وهكذا كل ما وقعت عليه صفقة البيع بعينه من نبات أو نخل أو غيره فما أصيب منه شيء بعد الصفقة وقبل
قبض المشتري فالمشتري بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلم إليه كما اشترى بكامله أو أخذ ما بقي بمحضته من الثمن لأنه
قد ملكه ملكاً صحيحاً وكان في أصل الملك أن كل واحد منه بمحضته من الثمن المسمى ولا يكون للمشتري في هذا
الوجه خيار (قال) وهكذا الثمر يبتاع مع رقبة الحائط ويقبض فتصيبه الجائحة في قول من وضع الجائحة
وفي القول الآخر الذي حكيت فيه قولاً يختلفه سواء لا يختلفان والقول الثاني ان المشتري ان شاء رد البيع
بالنقص الذي دخل عليه قبل القبض وان شاء أخذه منه بجميع الثمن لا ينقص عنه منه شيء لأنها صفقة
واحدة (قال) فان قال قائل فكيف أجزم ببيع الثمرة لم يبد صلاحها مع الحائط وجعلت لها حصه من الثمن
ولم تحبسوها على الانفراد قيل بما وصفنا من السنة فان قال فكيف أجزم ببيع الدار بطريقها ومسيل ما فيها
وأفتيتها وذلك غير معلوم قيل أجزناه لأنه في معنى الشراء التي لم يبد صلاحها تبع في البيع ولو بيع من هذا شيء
على الانفراد لم يجز فان قال قائل فكيف يكون داخل في جملة البيع وهو ان بعض لم يجز بيعه على الانفراد
قيل بما وصفنا ذلك فان قال فهل يدخل في هذا العبد يباع قلت نعم في معنى ويخالفه في آخر فان قال
فما المعنى الذي يدخل به فيه قيل اذا بعناك عبداً بك كمال جوارحه وسمعوه وبصره ولو بعناك جارحة
من جوارحه تقطعها أو لا تقطعها لم يجز البيع فهي اذا كانت فيه جازت واذا أقردت منه لم يحل بيعها
لان فيها عذراً باع عليه وليس فيها منفعة لمشتريه ولو لم تقطع وهذا الموضع الذي يخالف فيه العبد بما وصفنا من
الطريق والثمر وفي ذلك لا يحل تفريق الثمر وقطع الطريق ولا يحل قطع الجارحة الا بحكمها (قال) وجميع
ثمار الشجر في معنى ثمر الخلل اذا رى في أوله النضج حل بيع آخره وهما يكونان بارزين معا ولا يحل بيع
واحد منهما ماحق يرى في أولهما النضج (قال) ويختلف الثمار من الاعناب وغيرها الخلل فتكون كل ثمرة
خرجت بارزة ترى في أول ما تنضج كما ترى في آخره لا مثل ثمر الخلل في الطلعة يكون مغيباً وهو يرى يكون
بارزاً فهو في معنى ثمرة الخلل بارزاً فاذا باعه شجرة مثمرها فالثمر للبايع الا أن يشترط المبتاع لان الثمر قد فارق أن
يكون مستودعاً في الشجر كما يكون الجمل مستودعاً في الامة ذات الجمل (قال) ومعقول في السنة اذا كانت
الثمرة للبايع كان على المشتري تركها في شجرها الى أن تبلغ الجذاز والقطاف واللقاط من الشجر (قال)
واذا كان لا يصلحها الا السقي فعلى المشتري تخليه للبايع وما يكنى الشجر من السقي الى أن يجذو ويلقط
ويقطع فان انقطع الماء فلا شيء على المشتري فيما أصيب به البائع في ثمرة وكذلك ان أصابته جائحة وذلك
انه لم يبعه شيئاً فسأله تسليم ما باعه (قال) وان انقطع الماء فكان الثمر يصلح تركه حتى يبلغ وان كان لا يصلح لم
يمنعه صاحبه من قطعه ولو كان الماء كاهو ولو قطعه فان أراد الماء لم يكن ذلك له انما يكون له من الماء
ما فيه صلاح ثمرة فاذا ذهب ثمرة فلا حق له في الماء (قال) وان انقطع الماء فكان بقاء الثمرة في الخلل وغيره
من الشجر المستقوى بضرب الخلل ففيها قولان أحدهما أن يسأل أهل ذلك الوادي الذي به ذلك الماء فان
قالوا ليس يصلح في مثل هذا من انقطاع الماء الا قطع ثمرة عنه والا ضرب يقطوب الخلل ضرراً بيننا فمأخذ
صاحبه بقطعه الا أن يسقيه منقطوعاً قبل قد أصبت وأصيب صاحب الاصل بأكثر من مصيبتك فان قالوا
هو لا يضرب بها ضرراً بيننا والثمر يصلح ان ترك فيها وان كان قطعه خيراً الهاترك اذا لم يكن فيه ضررين فان

قالوا لا يسلم الثمر الا ان تركه ايا ما ترك ايا ما حتى اذا بلغ الوقت الذي يقولون فيه يهلك فلو قبل اقطعه لانه خير له
ولما حدث كان وجهها له تركه ايا ما تركه ايا ما بضر بالخل ضررا بينا وان قال صاحب غنبل ليس له اصله اذ عني
قبل يكون ابي له اوسفر رجل او تفاح او غيره لم يكن له ذلك اذا كان القطاف والقاط والجذاذ اخذ بحذائمه
وقطافه ولقطافه ولا يتركه غيره بعد ان يصلح فيه القطاف والجذاذ والقاط (قال) وان اختلف رب الحائط
والمشتري في السقي خلاف في السقي على ما لاغنى بالثمر ولا صلاح له الابن وما يستحق عليه اهل الاموال اموالهم
في الثمار عامة لا ما بضر بالثمر ولا ما بضر بدفعه مما لا يسقيه اهل الاموال اذا كانت لهم الثمار (قال) فان
كان المبيع ثيناً او غيره من شجر تكون فيه الثمرة ظاهرة ثم تخرج قبل ان تسلم الحاريجة ثمرة غيرها من ذلك
الصنف فان كانت الحاريجة المشترقة غير من الثمرة التي تحدث التي لم يقع عليها البيع فالباع جازل للمشتري الثمرة
الثمار حجة التي اشترى يتركها حتى يطلع وان كانت لا غير مما تخرج بعدها من ثمرة الشجرة فالبيع مقسوخ
لان ما يخرج بعد الصفقة من الثمرة التي لم تدخل في البيع غير متميز من الثمرة الداخلة في الصفقة والبيع
لا تكون الا بالملوكة (قال الربيع) وللشافعي في مثل هذا قول آخر ان البيع مقسوخ اذا كان الثمار جازل
لا يميز الا ان يشاعرب الحائط ان يسلم ما زاد من الثمرة التي اختلفت بثمر المشتري يسلم للمشتري فيكون قد صار
اليه ثمرة والزيادة اذا كانت الحاريجة لا تميز التي تطلع منها (قال الشافعي) فان باعه على ان يلقط الثمرة
او يقطعها يضمن ثمنها فالباع جازل وما حدث في ملك البائع والبايع فالباع اذا تركه ثمرة فكانت
شجرة بثمره المشتري لا يميزها (قال) واذا باع رجل رجلاً ارضاً فاشترى بها رجلان ورجل واحد ورجل واحد ورجل واحد
دونه ثم يواريه بكل حال فهو كما وصفت من الثمر البادى الذي لا قسره له يواريه اذا ظهرت ثمرة فالثمره للبائع
الا ان يشترطها للبائع وذلك ان قسره هذا لا ينشئ عما في احوافه وصلاحه في بقاءه الا ان صنف من الرمان
يشترطه انه الذي فيكون انقص على مالكه لان الاصل له ان لا ينشئ لانه ابي له والقول فيه كالقول في ثمر
الشجر غير الثقل من الغنبل والارج وغيره لا يخالقه والقول في تركه الى بلوغه كالقول فيها وفي ثمر الثقل
لا يفسد مالكه عن بلوغ صلاحه ولا يتركه وان كان ذلك خيراً للمالكه اذا بلغ ان يقطف مثلها او يلقط
والقول في شيء ان كان يز فيها كالقول في الثمن لا يختلف وكذلك في ثمر ثمر وهو كذا القول في الباذنجان
وغیره من الثمر الذي يثبت اصله وعلامة الاصل الذي يثبت ان يثمر مرة ثم تقطع ثمرة ثم يثمر اخرى ثم
تقطع ثمرة فما كان هكذا فهو من الاصل وذلك مثل القنار والخرز والكرفس وغيره وما كان انما
ثمرة مرة فمثل الزرع (قال) ومن باع ارضاً فها زرع قد خرج من الارض فالزرع للبائع الا ان يشترطه
المبتاع فاذا حصد فلصاحبه اخذته فان كان الزرع مما يبقى له اصول في الارض تفسدها فعلى صاحب
الزرع نزعها عن رب الارض ان شاء رب الارض قال وهكذا اذا باعه ارضاً فها زرع يحصد مرة واحدة
(قال) فاما القصب فاذا باعه ارضاً فها قصب قد خرج من الارض فللمالكه من القصب جرة واحدة وليس
له قامة من اصله لانه اصل (قال) وكل ما يخرج من الارض من الزرع فثل القصب في الاصل والثمر ما يخرج
لا يخالقه (قال) واذا باعه ارضاً فها موز قد خرج منه ما يخرج من الموز قبل بيعه وليس له ما يخرج من ثمره
من الشجر الذي يحجب الموز وذلك ان شجرة الموز عند الحقل مرة وينبت الى جنبها اربع فتقطع ويخرج
في الذي حولها (قال) فاذا كان شجر الموز كثيراً وكان يخرج في الموز ثمنه الشيء اليوم وفي الاخرى غدا وفي
الاخرى بعدة حتى لا يتير ما كان منه خارجاً عند عقلة البيع مما يخرج بعده ساعة او اياماً متتابعة فالقول فيها
كالقول في الثمن وما تابع ثمرة في الاصل الواحد انه لا يصلح بيعه ابدأ وذلك ان الموز الحولي يتفرق ويكون
بينه اولاده بعضها اشرف من بعض فيباع وفي الحولي مثله موز خارج فيتركه ليلج ويخرج في كل يوم من
اولاده بقدره اذ اكره متتابعاً لا يتفرق منه ما وقع عليه عقلة البيع مما حدث بعده ولم يدخل في عقلة
البيع والبيع ما عرف المبيع منه من غير المبيع فيسلم الى كل واحد من المتبايعين حقه (قال) ولا يصح بيعه

وجميع ولها وقمة من
كان منهم ميتاً وعليه
المعدن لم يأت بشبهة
فان كان ثوباً فابلاه
المشتري أخذه من
المشتري وما بين قيمته
عصا يوم عصه وبين
قيمه وقد ابله ويرجع
المشتري على الغاصب
بالثمن الذي دفعه ولست
أنتظر في القيمة الى تغير
الاصواق وانما أنتظر
الى تغير الابدان وان
كان المتعصب دابة
ففسدها للغاصب أو
لم يفسدها او دارا ففسدها
أو أكرها أو لم يسكنها
ولم يكرها فطبعه كراه
مثل كراه ذلك من
حيث اخذته حتى يرد
وليس الغلة بالضممان
الا لملك الذي قضى له
بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأدخل
الشافعي رحمه الله
يعسلي من قال ان
الغاصب اذا ضمن
سقط عنه الكراه قوله
اذا اكره فيصافا تتر
به أو ييتا فغصب فيه

رجي انه ضامن وعليه
الكراه قال ولواستكره
أمة أو حرة فعليه الحد
والمهر ولا معنى للجماع
الافي منزلتين احدهما
أن تكون هي زانية
محدودة فلا مهر لها
ومنزلة تكون مصابة
بنكاح فلها مهرها
ومنزلة تكون شبهة بين
النكاح الصحيح والزنا
الصريح فلها يختلفوا
أنها اذا أصيبت بنكاح
فاسد أنه لا حد عليها
ولها المهر عوضا من
الجماع اتبني أن
يحكموا لها اذا
استكرهت بمهر عوضا
من الجماع لأنها لم تبع
نفسها فانها أحسن
حالا من العاصية
بنكاح فلهذا اذا كانت
عالة (قال الشافعي)
رحمه الله في السرقة
حكمان أحدهما لله عز
وجل والاخر للاثنين
فاذا قطع لله تعالى أخذ
منه ما سرق للاثنين
فان لم يؤخذ فقيمته
لاني لم أجد أحدا ضمن

بأن يقول له ثمرة مائة شجرة موزونة من قبل أن ثمارها تختلف ويحطى ويصيب وكذلك كل ما كان في معناه
من ذي ثمر وزرع (قال) وكل أرض بيعت بمحدودها فليست بها جميع ما فيها من الأصل والأصل ما وصفت
بها ثمرة بعد ثمره من كل شجر وزرع منه ثمرة وكل ما يثبت من الشجر والنبات وما كان مما يخف من
النبات مثل البناء بالخشب فانما هذا بمنزلة الثبات والجو بدفعه وليا بعه الآن يدخله المشتري في صفقة البيع
فيكون له بالبناء (قال) وكل هذا اذا عرف المشتري والبائع ما في شجر الأرض من الثمر وفي أديم الأرض
من الزرع (قال) فان كانت الأرض غائبة عند البيع عن البائع والمشتري أو عن المشتري دون البائع
فوجد في شجرها ثمر اقدا برأ وزرع اقد طلع فالمشتري بالخيار اذا علم هذا ان كان قد رأى الأرض قبل الشراء
ورضاها لان في هذا عليه نقصا فانقطع الثمرة عنه عامه ذلك وجس شجره بالثمرة وشغل أرضه بالزرع وبالدخل
فيها عليه اذا كانت له ثمرة لانه ليس له أن يمنع الدخول عليه في أرضه لعماله ثمرة ولا يمنع من يصلح له أرضه
من عمل له فان أحب أجاز البيع وان أحب رده (قال) واذا اشتري وهو عالم بما خرج من ثمرها فلا خيار له
واذا باع الرجل الرجل أرضا فيها حب قد نذر ولم يعلم المشتري فالحب كالزرع فقد خرج من الأرض لا يملكه
المشتري لانه تحت الأرض وما يملكه المشتري بالصفقة فهو للبائع وهو ينبي غناء الزرع فيقال للمشتري
لأن الخيار فان شئت فأخر البيع ودع الحب حتى يبلغ فيصعد كذا ديع الزرع وان شئت فأنقض البيع اذا
كان يشغل أرضك ويدخل عليك فيها به من ليس عليك دخوله الا أن يشاء البائع أن يسمي الزرع للمشتري
أو يقلعه عنه ويكون قلعه غير مضر بالأرض فان شاء ذلك لم يكن للمشتري خيار لانه قد نذر دخيرا فان
قال قائل كيف لم تجعل هذا كالمخرج من ثمر الشجر وولاد الجارية قبله ان شاء الله تعالى أما ثمر الشجر
فامر لاصنعة فيه للاثنين هو شيء مخلقه الله عز وجل كيف شاء لا شيء استودعه الاكسيون الشجر لم يكن
فيها فادخلوها وما خرج منه في عامه خرج في أعوام بعده مثله لان خلقته الشجر كذلك والبذر ينسرق
الأرض انما هو شيء يستودعه الاكسيون الأرض ويحصده فلا يعود الا أن يعاد فيها غيره ولما رأيت ما كان
مدفونا في الأرض من مال وبهارة وخشب غير مبنية كان البائع لانه شيء وضعه في الأرض غير الأرض لم يجز
أن يكون البذر في أن البائع يملكه لانه شيء وضعه البائع غير الأرض فان قال قائل كيف لا يخرج
زوجه كالمخرج ما دفن في الأرض من مال وخشب قيل دفن ثالث فيها يخرجها كادقها لا تثنى بالدفن
واذا هم بالمدفون من الحب وقت فلو أخرجه لم ينفعه لقلب الأرض له وتلك لا تقلها فأما ولد الجارية فشيء
لاحكامه الاحكام أمه لا ترى انما تعتق ولا يقصد قصد يعتق فيعتق وتباع ولا يباع فيملكه المشتري وأن
حكمه في العتق والبيع حكمه عضو منها وان لم يسمه كان للمشتري الخيار لاختلاف الزرع في مقامه في الأرض
وافساده اياها (قال) وان كان البائع قد علم المشتري أن له في الأرض التي باعه بذرا سماء لا يدخل في بيعه
فأشترى على ذلك فلا خيار للمشتري وعليه أن يدعه حتى يصرم فان كان مما يثبت من الزرع تركه حتى يصرمه
ثم كان للمشتري أصله ولم يكن للبائع قلعه ولا قطعه (قال) وان عمل البائع فقلعه قبل بلوغ مثله لم يكن له
أن يدعه ليستخلفه وهو بمنزلة جذرة غصنة فليس له أن ينتظر أخرى حتى تبلغ لانه وان لم يكن له مما خرج منه
الامر فتمجها فلا يتحول حقه في غيره بالحال والقول في الزرع من الحنطة وغيرها مما لا يصرم الامر أشبه
أن يكون قياسا على الثمرة مرة واحدة في السنة الا أنه يخالف الأصل فيكون الأصل مما كان عليه الأرض
ولا يكون هذا كما علم على الأرض لانه ليس بثبت فيها (قال) وما كان من الشجر ينمر مراراً فهو
كالأصل الثابت على ما علم على الأرض وان باعه وقد صلح وقد ظهر ثمرة فيه فثمرة البائع الا أن يشترطها
المبتاع كما يكون الخغل الملقح (قال) وذلك مثل الكرسف اذا باعه وقد تشقق جوز كرسفه عنه فالثمرة
للبائع كاشتق الطلعة فيكون للبائع ذلك حين يلقح فان باعه قبل أن يشقق من جوز كرسفه شيء فالثمرة
للمشتري وما كان من الشجر هكذا يشقق ثمرة يصلح مثل الخغل وما كان يبقى بحاله فاذا خرجت الثمرة

فخرجوه كتنسيق الطلع وجوز الكرسف فهو للبائع الآن بشرط المشتري (قال) وما أغرمته في السنة
مراا فيس وفيه ثمرة فهي للبائع وحدها فإذا انقضت فخرج بعدها ما لم يقع عليه صفقة البيع فلم يشترى
الأصل مع الأرض وصنف من الثمرة فكان يخرج منه الشيء بعد الشيء حتى لا ينفصل ما وقعت عليه صفقة
البيع وهو في شجرة فكان للبائع ما لم يقع عليه صفقة البيع وكان للمشتري ما حدث فان اختلط ما اشترى
بما لم يشترى ولم يميز ففقهها قولان أحدهما لا يجوز البيع فيه إلا بأن يسلم البائع للمشتري الثمرة كلها فيكون
قدأ وفاد حقه وز يادة أو يترك المشتري له هذه الثمرة فيكون قد ترك له حقه (قال) ومن أجاز هذا قال هذا
من اشترى طعاما جزافا فالتى البائع فيه طعاما غيره ثم سلم البائع للمشتري جميع ما اشترى منه وزاده ما القاه
في طعامه فلم يظلمه ولم ينقصه شيئا مما باعه وزاده الذي خلط وإن لم يعرف المبيع منه من غير المبيع وقال
في الوجه الذي يترك فيه المتاع حقه هذا كرجل ابتاع من رجل طعاما جزافا فالتى المشتري فيه طعاما
ثم أخذ البائع منه شيئا فرضى المشتري أن يأخذ ما بقي من الطعام بجميع الثمن ويترك له حقه فيما أخذ
منه فان الصفقة وقعت صحيحة الآن فيها خيار للمشتري فأجيزها ويكون للمشتري ترك ردها بخياره والقول
الشافعي أنه يفسد البيع من قبل أنه وإن وقع صحيحا وقد اختلط حتى لا يميز الصحيح منه الذي وقعت عليه
صفقة البيع مما لم يقع عليه صفقة البيع (قال) والقصب والقضاء وكل ما كان يصرم مرة بعد الأخرى
من الأصول فلم يشترى ملكه كما علك النخل إذا اشترى الأصل وما خرج فيه من ثمرة مرة فملك الثمرة للبائع
وما بعدها للمشتري فأما القصب فللبائع أول صرمة منه وما بقي بعدها للمشتري فعلى هذا هذا الباب كله وقباضه
وهكذا القول كلها إذا كانت في الأرض فللبائع منها أول جزء وما بقي للمشتري وليس للبائع أن يقلعهما من
أصولهما وإن كانت شجرة واحدة ثم تنبت بعدها جزأت فحكمها حكم الأصول تلك بما علك الأصل من
شرا مرقبة الأرض (قال) وما كان من نبات فأنما يكون مرة واحدة فهو كالزرع يترك حتى يبلغ ثم لصاحبه
البائع الأرض أن يقلعه إن شاء فإن كان قلعه يضر بالأرض كلف إعادتها كما كانت (قال) وكذلك كل ما كان
في الأرض من نبات الأرض مما لم ينبت به الناس وكان ينبت على الماء فلصاحبه فيه ماله في الزرع والأصل يأخذ
ثمرة أول جزء منه إن كانت تنبت بعدها ويقلعه من أصله إن كان لا ينفيع بعد جزء واحدة لا يختلف ذلك
(قال) ولو باع رجل رجلا أرضا وأدارا فكان له فيها خشب مدفون أو حجارة مدفونة ليست بعينة إن ملك
الموضوع كله للبائع المسمى منه شيئا أنما علك الأرض بما خلق في الأرض من ماء وطين وما كان فيها
من أصل ثابت من غرس أو بناء وما كان غير ثابت أو مستودع فيها فهو لبايعه وعلى بائعه أن ينقله عنه
(قال) فان نقله عنه كان عليه تسوية الأرض حتى تعود مستوية لا بدعها حفرها (قال) وإن ترك قلعه منه
ثم أراد قلعه من الأرض من زرعه لم يكن ذلك له حتى يحصد الزرع ثم ينقله إن شاء وإن كان له في الأرض
خشب أو حجارة مدفونة ثم غرس الأرض على ذلك ثم باعه الأصل ثم لم يعلم المشتري بالحجارة التي فيها نظر فإن
كانت الحجارة والخشب تضر بالفراش وتمنع عروقه كان المشتري بالخيار في الأخذ والرد لأن هذا عيب
ينقص غرسه وإن كان لا ينقص الفراش ولا يمنع عروقه وكان البائع إذا أراد إخراج ذلك من الأرض قطع
من عروق الشجر ما يضره قبل لبائع الأرض أنت بالخيار بين أن تدع هذا وبين رد البيع فان أحب تركه
للمشتري ثم البيع وإن امتنع من ذلك قبل للمشتري بالخيار بين أن ينقله من الأرض وما أفسد عليه من
الشجر فعليه قيمته إن كانت له قيمة أو رد البيع

(باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار)

(أخبرنا الرايبي) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله

ما لا يعينه بفسب أو
بدوان فيقولن الأرض
قيمه ولا أحد في ذلك
موسرا بخالفا لمسر
وفي المغتصبة حكران
أحدهما لله والآخر
للمغتصبة بالميسر الذي
العوض منه المهر
فأثبت ذلك والحد على
المغتصبة كما ثبت الحد
والغرم على السارق ولو
غصب أرضا ففسدها
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليس لعرق
ظالم حق فطليه أن يقلع
غرسه ويرد ما نقصت
الأرض ولو حفر فيها ثورا
فأراد الغاصب دقها
ففيه ذلك وإن لم ينفعه
وكذلك لو روق دارا كان
له نزع الثورين حتى يرد
ذلك به ولا كذلك لو نقل
عنها ثوبا كان له أن يرد
ما نقل عنها حتى يوفيه
أياها للمالك التي أخذها
(قال المزني) غير هذا
أشبه بقوله لانه يقول
لو غصب غرلا نفسه
ثوبا ونقصه قطعها
فثابتا أو طين ففسدها

عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري
(قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن جند الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترزى قبيل بارسل الله وما ترزى قال حتى تحمر وقال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم أرايت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا الثقفى عن جند عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل حتى
ترزى قبيل وما ترزى قال حتى تحمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال
عن عمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تعوم من العاهة (أخبرنا الربيع)
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي فيديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراق عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ذهب العاهة قال عثمان فقلت لعبد الله متى
ذلك قال طلع التراب (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي
معبد قال الربيع أظنهم عن ابن عباس أنه كان يبيع الثمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى بينه وبين
غلامه ربا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن جابر
شاه الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال ابن جريج فقلت أخص
جابر النخل أو الثمر قال بل النخل ولا ترى كل ثمرة إلا مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
ابن عينة عن عمرو بن طاووس أنه سمع ابن عمر يقول لا يبتاع الثمر حتى يبدو صلاحه وسعدنا ابن عباس يقول
لا يباع الثمرة حتى تطعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن جند بن قيس عن
سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع السنن (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
مثله وفي هذا كله نقول وفي سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دلالة على أن يبدو صلاح الثمر الذي أحل
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيعه أن يحمر أو يصفى ودلالة على أن لا يباع الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال
أخيه أنه إنما نهى عن بيع الثمرة التي تترك حتى تبلغ غاية إبانها لأنه نهى عما يقطع منها وذلك أن ما يقطع
منها لا آفة تأتي عليه تنفعه إنما منع ما يترك مسدة تكون فيها الآفة والطير وكل نادون الأسير يحل بيعه
ليقطع مكانه لأنه خارج عما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع داخل فيما أحل الله
من البيع (قال) ولا يحل بيعه قبل أن يبدو صلاحه لترك حتى يبلغ إبانها لأنه داخل في المعنى الذي أمر
به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يباع حتى يبلغه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
سعد بن ابن جريج عن عطاء قال لا يباع حتى يؤكل من الرطب قليل أو كثير قال ابن جريج فقلت له أرايت
أن كان مع الرطب بلم كثير قال نعم سمعنا إذا أكل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء الحائط تكون فيه الثمرة فترزى فيؤكل منها قبل الحائط والحائط
يلم قال حسبك إذا أكل منه فليس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن
جريج أنه قال لعطاء وكل ثمرة كذلك لا يباع حتى يؤكل منها قال نعم قال ابن جريج فقلت من عنب أو رمان
أو فرسك قال نعم قال ابن جريج فقلت له أرايت إذا كان شيء من ذلك يخلص ويحول قبل أن يؤكل منه
أيتباع قبل أن يؤكل منه قال لا ولا شيء حتى يؤكل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
سعد بن ابن جريج أن عطاء قال كل شيء تنبت الأرض مما يؤكل من خبز أو قثاء أو بقسل لا يباع حتى
يؤكل منه كهيئة النخل قال سعيد إنما يباع البقل صرمة صرمة (قال الشافعي) والسنة يكتفي بها

فهذا أثر لا عين ومنفعة
للغصوب ولا حتى في
ذلك الغاصب فكذلك
نفل التراب عن الارض
والبر اذا لم تبطلوب
أثر لا عين ومنفعة
للغصوب ولا حتى في
ذلك الغاصب منع أن
هذا فساد لنفعه
واتعاب بده وأعوانه بما
فيه مضرة على أخيه
ولا منفعة له فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان غصب جارية
فهاكت فقال ثمة غصبت
فالقول قوله مع عينه
ولو كان له كيل أو وزن
فعليه مثل كيله ووزنه
ولو كان ثوبا فصعبه
فزاد في قيمته قبل
للغاصب ان شئت
فاستخرج الصبيغ
على أنك ضامن لما
نقص وان شئت فأنت
شريك عازاد الصبيغ فان
حق الصبيغ فلم تكن
له قيمة قبل لسك
هنا مال يزيد فان شئت
فاستخرجه وأنت
ضامن لنقصان الثوب

من كل ما ذكر معها غيرها فاذا انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر الى ان يخرج من ان يكون غصا كله فاذا ن فيه اذا صار منه احرأ أو اصفر فقد أذن فيه اذا بدا فيه النضج واستطيع أكله خارجا من ان يكون كله بلحا وصار عامته منه وتلك الحال التي ان يشتد اشتدادا يمنع في الظاهر من العاهة لغلظ فواته في عامه وان لم يبلغ ذلك منه مبلغ الشدة وان لم يبلغ هذا الحد فكل ثمرة من أصل فهي مثله لا تختلف اذا خرجت ثمرة واحدة يرى معها كثرة النخل يبلغ أولها أن يرى فيه أول النضج حل بيع تلك الثمرة كلها سواء كل ثمرة من أصل ثبتت أو لا ثبت لانها في معنى ثمر النخل اذا كانت كما وصفت ثبتت فيراها المشتري ثم لا يثبت بعدها في ذلك الوقت شي لم يكن ظهر وكانت ظاهرة لا كما دونها تمنعهم ان ترى كثرة النخلة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال اعطاء الايزل منه الحناء والكروفس والقبض قال نعم لا يباع حتى يدور صلاحه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال اعطاء القبض يباع منه قال لا الا كل صرمة عند صلاحه لا يدري عليه نصيبه في الصرمة الاخرى عاهة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن انسانا سأل عطاء فقال الكروفس بخفي في السنة مرتين فقال لا الا عند كل اجنائه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن زيادا أخبره عن ابن طائوس عن أبيه أنه كان يقول في الكروفس تبعه فلقطة واحدة قال يقول فلقطة واحدة اجنائه اذا فتح قال ابن جريج وقال زياد الذي قلنا عليه اذا فتح الجوز بيع ولم يبيع ماسواه قال تلك اجنائه واحدة اذا فتح (قال الشافعي) ما قلنا غطاء وطاوس من هذا كما قال ان شاء الله تعالى وهو معنى السنة والله تعالى أعلم فكل ثمرة تباع من المأكول اذا أكل منها وكل ما لم يؤكل فاذا بلغ ان يصلح ان يزرع يبيع قال وكل ما قطع من أصله مثل القبض فهو كذلك لا يصلح ان يباع الاجرة عند صرامه وكذلك كل ما يقطع من أصله لا يجوز ان يباع الا عند قطعه لا يؤخره عن ذلك وذلك مثل القبض والقول والراحين والقصل وما أشبهه وتفتح الكروفس ان تنشق عنه قشره حتى يظهر الكروفس ولا يكون له كما تستمر وهو عند يدي على معنى ترك تجوز ما كان له كما تستمر من الثمرة فان قيل كيف قلت لا يجوز ان يباع القبض الا عند صرامه فصرامه بدو صلاحه قال فان قيل فقد ترك الثمر بعد ان بدو صلاحه قيل الثمرة تختلف في هذا الموضع فيكون الثمر اذا بدا صلاحه لا يخرج منه شيء من أصل شجرته لم يكن خرج انما يترك في النضج والقبض اذا ترك خرج منه شيء تغير من أصل شجرته لم يقع عليه البيع ولم يكن ظاهرا يرى واذا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الثمرة قبل ان بدو صلاحها وهي ترى كان يبيع ما لم يروم بدو صلاحه احرأ لانه يريد عليها ان لا يرى وان لم بدو صلاحه فيكون المشتري اشترى قبضا طوله ذراع أو أكثر فبدعه فطول ذراع مثله أو أكثر فصير المشتري أخذه مثل ما اشترى مما لم يخرج من الارض بعد وما اذا خرج لم تقع عليه صفقة البيع واذا ترك كان للمشتري منه ما ينفعه وليس في الثمرة شيء اذا أخذت غضة (قال) واذا اطلقت البيع في القبض على ما وصفتنا كان ان يباع القبض سنة أو أقل أو أكثر وصرتين أطل لان ذلك يبيع ما لم يخلق ومثل بيع جنين الامية وبيع النخل معاومة وقد انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أن يجوز منه من الثمرة مرة قد رويت اذا لم نصرا الى أن تنجمن العاهة (قال) فاما بيع الخبز اذا بدا صلاحه فلغيره نضج كضج الرطب فاذا روي ذلك فيه جاز بيع خرز في تلك الحال وأما القناء فيؤكل صغارا طيبا قد بدا صلاحه أن يتناهي عظمه أو عظم بعضه ثم يترك حتى تتلاحق صغاره ان شاء مشتريه كما يترك الخبز حتى تنضج صغاره ان شاء مشتريه وبأخذه واحدا بعد واحد كما يأخذ الرطب ولا وجه لقول من قال لا يباع الخبز ولا القناء حتى يسدو صلاحهما ويجوز اذا بدا صلاحهما أن يشتريهما فيكون لصاحبهما ما يثبت أصلهما بأخذ كل ما خرج منهما فان دخلتهما آفة بشي يبلغ الثلث وضع عن المشتري (قال) وهذا عندى والله تعالى أعلم من الوجه الذي

وان شئت فسدعه وان كان ينقص الثوب ضمن النقصان وله ان يخرج الصبيغ على أن يضمن ما ينقص الثوب وان شاء ترك (قال المزني) هذا نظير ما مضى في نقل السراب ونحوه (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان زينة فخلطه بخله أو غير منه فان شاء أعطاه من هذا مكبلته وان شاء أعطاه مثل زينة وان خلطه بشر منه أو وصفه بان فعله مثل زينة ولو أغلاه على النار أخذه وما نقصت مكبلته أو قيمته وكذلك لو خلط دقيقا بدقيقى فكان ثبت وان كان قحافة من عنده رده وقيمة ما نقص وان غصبه فبأوزن انما يغصبه به فسر به بالخيار ان شاء أخذه وان شاء قومه أبيض وبغيره عجميا وضمنه قيمة ما نقص ولو كان لوما فادخله في سفينة أو بنى عليه جدارا أخذ بقلعه أو

خبطناط به ثوبه فان
خاط به جرح انسان أو
حيوان ضمن الخطوط ولم
ينزع ولوعصب طعاما
فأطعمه من أكله ثم
استحق كان للشيخ أخذ
الغاصب به فان غرمه
فلاشئ الوهاب على
الموهوبه وان شاء
أخذ الموهوبه فان
غرمه فقد قيل يرجع
به على الوهاب وقيل
لا يرجع به (قال
المرئي) رحمه الله
أشبه بقوله ان هبة
الغاصب لا معنى لها وقد
ألف الموهوبه
ماله ولا الوهاب
فعليه غرمه ولا يرجع
به فان غرمه الغاصب
رجع به عليه هذا
عندي أشبه بأصله
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو حل دابة أو فسخ
قصاص طائر فوق قام
ذهبالم بضمن لانهما
أحدنا الذهب ولو حل
زقا أو راوية فاندقنا
ضمن إلا أن يكون الزق
ثبت مستندا فكان

لم أكن أحب أحد يغاط الى مثلها وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يسود
صلاحها فلا تصيبها العاهة فكيف لا ينهى عن بيع ما لم يخلق قط وما أتى العاهة على شجره وعليه في أول
خروجه وهذا محترم من مواضع من هذا ومن بيع السنين ومن بيع ما لم يملك وتضمن صاحبه وغير وجه
وكيف لا يحل مبتدأ بيع القشاء والخز بزحني يسود صلاحهما كالأجل بيع الترخي يسود صلاحه وقد
ظهورا ورؤيا ويحل بيع ما لم يرمه ماقط ولا يدري يكون أم لا يكون ولا أن كان كيف يكون ولا كم بنبت
أيجوز أن يشتري غير الخلل قد بد صلاحه ثلاث سنين فيكون له فان كان لا يجوز إلا عند كل ثمرة بعد أن
يسود صلاحها لم يحز في القشاء والخز بز إلا ذلك وليس حل القشاء مرة محل بيع حله ثانية ولم يكن حله بعد
ولحل الخلل أولى أن لا يخلط في المواضع التي لا تعطش وأقرب من حل القشاء الذي انما أصله قلة يأكلها
الدود ويسودها السهموم والبرد وتأكلها الماشية ويختلف حلها ولو جاز هذا جاز شراء أولاد الغنم وكل أنثى
وكان إذا اشترى ولد شاة قد رآه جاز أن يشتري ولدها ثانية ولم يره وهذا لا يجوز أو رأيت إذا حنى القشاء أول
مرة ألف قشاة وثانية خمسة مائة وثالثة ألفا ثم انقطع أصله كيف تقدر الجائحة فيما لم يخلق بعد أعلى ثلث
احتنا مثل الأول أو أقل بكم أو أكثر بكم أو رأيت إذا اختلف نباته فكان ينبت في بلد أكثر منه في بلد
وفي بلد واحد مرة أكثر منه في بلد مرارا كيف تقدر الجائحة فيه وكيف ان جعلنا لم اشتراه كثير حله
مرة ما يلزمه قليل حله في أخرى ان كان حله يختلف وقد يدخله الماء فيبلغ حله أضعاف ما كان عليه ويخطئه
فقل عما كان يعرف وينبأ في حله تباينا بعيدا قال في القياس أن يلزمه ما ظهر ولا يكون له أن يرجع
بشيئ قلت أفنقول قال نعم أقوله قلت وكذلك نقول لو اشترت صدقائه الأوّل بدناير فان وجدت فيه
لؤلؤة فهي لك وان لم تجد فليس لازم قال نعم هكذا أقول في كل مخلوق إذا اشترت ظاهره على ما خلق فيه
وان لم يكن فيه فلا شيء لي قلت وهكذا ان باعه هذا السبل في التبن حصيدا قال نعم والسبل حيث كان
قلت وهكذا إذا اشترى منه بضاورا نجما اشترى ذلك بما فيه فان كان فاسدا أوجبته أفهوله قال لا أقوله
قلت إذا تزلزل أصل قولك قال فان قلت أجعل له الخيار في السبل من العيب قال قلت والعيب يكون
فيما وصفت قبله وفيه (قال) فان قلت أجعل له الخيار قلت فاذا يكون لمن اشترى السبل أبدا الخيار لانه
لا يعرف فيه خفة الحمل من كثرته ولا يصل الي ذلك إلا بعونه لها الجارة فان كانت الاجارة على كانت على في
بيع لم يوفيه وان كانت على صاحبي كانت عليه ولي الخيار إذا رأيت الخفة في أخذته وتركه لاني ابتعت ما لم
أر ولا يجوز له أبدا بيعه في سبله كما وصفت (قال) فقال بعض من حضره بمن وافقه قد غلطت في هذا
وقولك في هذا خطأ قال ومن أين قال رأيت من اشترى السبل بالدينار أراه أراد كماله التي لا تسوى
دينارا كلها قال فنقول أراد ما ذا قال أقول أراد الحب قال فنقول لك أراد مغيا قال نعم قال فنقول لك
أفله الخيار إذا رآه قال نعم قال فنقول لك فعلى من حصاده ودراسه قال على المشتري قال فنقول لك فان
اختر رده أرجع بشئ من الحصاد والدراس قال لا وله رده من عيب وغير عيب قال فنقول لك فان أصابته
آفة تملكه قبل يحصده قال فيكون من المشتري لانه جاز في متى شاء أخذه كما ينبت الطعام جزا فان خلاه
وبابه فهلك كان منه (قال الشافعي) فقلت له أراك حكمت بأن لم تنبأه الخيار كما يكون له الخيار إذا ابتاع
بزاني عدل لم يره وجارية في بيت لم يرها رأيت لو احترق العدل أو ماتت الجارية وقد دخل بينه وبينها أي يكون
عليه الثمن أو القيمة قال فلا أقوله وأرجع فأزعم أنه من البائع حتى يراه المشتري ويرضاه قال فقلت له فعلى
من مؤنته حتى يراه المشتري قال ان قلت على المشتري قلت رأيت ان اشترى مغيا ليس عليه عندك أن
يظهره قال بلى قلت أفهذه اعدل مغيب قال فان قلته قلت أفجعل مالا مؤنة فيه من قم في غرارة أو بزني
عدل واحضار عبد غائب كمثل ما فيه مؤنة الحصاد والدراس قال اعلى أقوله قلت فأجعل له كهو قال

غيره منهم ليس كهم وإنما أجزأه بالثر قلت وما الاثر قال يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت أبيت
قال لا وليس فيما لم يثبت حجة قال ولكننا نشبهه عن أنس بن مالك قلنا وهو عن أنس بن مالك ليس كآثر
ولو كان ثابتاً لا احتمال أن يكون كبيع الاعيان المغيبة يكون له الخيار إذا رآها قال وكل ثمرة كانت ينبت
منها الشيء فلا يجزئ حتى ينبت منها شيء آخر قبل أن يؤتى على الأول لم يجز بيعها بدالذاليم من النبات الأول
الذي وقعت عليه صفقة البيع بأن يؤخذ قبل أن يختلط بغيره مما لم يقع عليه صفقة البيع وكل ثمرة وزرع
دونها حائل من قشر أو كمام وكانت إذا صارت إلى ما لكنها أخرجهما من قشرها وكمامها بفساد عليها إذا
أخرجوها فالذي أختار فيها أن لا يجزئ بيعها في شجرها ولا موضوعه للعائل دونها فان قال قائل وما محتمن
أبطل البيع فيه قيل له ان شاء الله تعالى الحجة فيه اني لا أعلم أحد يجزئ أن يشتري رجل لحم شاة وان ذهبت
إذا كان عليها جلد هام من قبل ما تعيب منه وتعييب الكم الحب المنفرد الذي يبينه حائل من حب الحنطة
والفول والذخن وكل ما كان في قرن منه حب وبينه شيء حائل من الحب أكثر من تعيب الجلد اللحم وذلك
أن تعيب الجلد اللحم انما يجزئ عن بعض يحفه وقد يكون الشاة محسنة تدل على سماتها وبغفها ولكنها محسنة
لا عيان ولا محسنة للحب في أكلها تدل على امتلائه وضمره وذلك كالمسألة والعجف ولا على عينه بالسواد
والصفرة في أكلها وهذا قد يكون في الحب ولا يكون هذا في لحم الشاة لان الحياة التي فيها حائلة دون تغير
اللحم عما يحمله كما تحوّل الحبة عن البياض إلى السواد باقية في أكلها وقد يكون الكم يحمل الكثير من
الحب والقليل ويكون في البيت من بيوت القرن الحبة ولا حبة في الآخر الذي يلبه وهما ريان لا يفرق بينهما
ويختلف وجه الضمرة والامتلاء والتغير فيكون كل واحد من التباين قد تباين بما لا يعرفان (قال
الشافعي) ولم أجدهم من أمر أهل العلم أن يأخذوا عشر الحنطة في أكلها ولا عشر الحبوب ذوات الأكام
في أكلها ولم أجدهم يجزئون أن يتبايعوا الحنطة بالحنطة في سبيلها كيلاً ولا وزناً لا اختلاف الاكام
والحب فيها فاذا امتنعوا من أخذ عشرها في أكلها وانما العشر مقامة عن جعله العشر وحق صاحب
الزرع بهذا المعنى وامتنعوا من قسمتها بين أهلها في سبيلها شبه أن يمتنعوا به في البيع ولم أجدهم يجزئون
بيع المسك في أوعيته ولا بيع الحب في الخرب والغرائر ولا جعلوا الصاحب خياراً رتبة ولم يراهم الحب وأجازوه
جزاًفاً فالغرائر لا تحول دونه كشل ما تحول دونه أكلها هو محمولون لمن اشتراه بالخيار أذراه ومن أجاز بيع
الحب في أكلها لم يجعل له الخيار الا من عيب ولم أرهم أجازوا بيع الحنطة في التبن محصودة ومن أجاز بيعها
فأتمه انبني أن يجزئ بيعها في التبن محصودة ومدروسة وغير منقاة وانبني أن يجزئ بيع حنطة وتبن في غرارة فان
قال لا تتميز الحنطة فتعرف من التبن فكذلك لا تتميز قاعمة فتعرف في سبيلها فان قال فأجيز بيع الحنطة في
سبيلها وزرعها لانه ملك الحنطة وتبناها وسبيلها زرعها أن يجزئ بيع حنطة في تبنها وحنطة في تراب وأشياء هذا
(قال الشافعي) وجدت النبي صلى الله عليه وسلم أخذز كاتحل الخمل بخمرص لظهوره ولا حائل دونه ولم
أحفظ عنه ولا عن أحد من أهل العلم أن شيئاً من الحبوب تؤخذز كانه بخمرص ولو احتاج إليه أهله رطياً
لانه لا يدركه علم كإدراك علم ثمرة الخمل والعنب مع أشياء شبيهة بهذا (قال) وبيع التم فيه النوى جائز من
قل أن المشتري الماء كقول من التمر ظاهر وأن النواة تنفع وليس من شأن أحد أن يخرج النوى من التمر
وذلك أن النواة إذا جنبت منزوعة النوى تغيرت بالسناخ والضرر ففحمت فتعاب نقص لو أنها وأسرع إليها الفساد
ولا يشبه الجوز والرطب من الفاكهة المبيسة وذلك أنها إذا رفعت في قشورها ففيها رطوبة تان رطوبة النبات
التي تكون قبل البلوغ ورطوبة لا تراها من لين الطبايع لا يمك تلك الرطوبة عليها الا قشورها فاذا أزيلتها
قشورها دخلها اليس والقساد بالطعم والريح وقطلة البقاء وليس نطرح تلك القشور عنها الا عند استعمالها
بالاكل واخراج الدهن وتجهيل المنافع ولم أجدها كالبعض الذي ان طرحت قشرته ذهب وفسد ولا ان

الحل لا يدفع ما فيه ثم
سقط بغيرك أو غيره
فلا يضمن لأن الحل قد
كان ولا جناية فيه ولو
غصبه داراً فقال
الغاصب هي بالكوفة
فالقول قوله مع عينه
ولو غصبه دابة قضاعت
قادی قيمتها ثم ظهرت
ردت عليه ورد ما قبض
من قيمتها لانه أخذ قيمتها
على أنها فاته فكان
القوت قد يطل لما
وجدت ولو كان هذا
يعلم أجاز أن يتابع دابة
غائبة تعين جني عليها
فأبضت أو على سن
صبي فانقلعت فأخذ
أرثها بعد أن أيس منها
ثم ذهب البياض
ونبت السن فلما عاد
رجع حقه ما وطل
الأرض بذلك فهم ما وقال
في موضع آخر ولو قال
الغاصب أنا اشتريتها
منك فهي في يدي قد
عرفتها فباعه إياها
فألي بيع جائز (قال
المرزقي) رحمه الله
منع بيع الغائب في

احدى المستثنين وأجازة
في الاخرى (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
باعه عبدا وقبضه
المشتري ثم أقر البائع
أنه غصبه من رجل فان
أقر المشتري نقضنا
البيع وردت اليه
وإن لم يقر فلا يصدق
عسلي ابطال البيع
ويصدق على نفسه
فيضمن قيمته وإن رده
المشتري يعيب كان عليه
أن يسلمه اليه المقر
له به فان كان المشتري
أعتقه ثم أقر البائع
أنه للغصب لم يقبل
قول واحد منهما في رد
العتق والغصب القيمة
إن شاء أخذها له من
المشتري المعتق ويرجع
المشتري على الغاصب
بما أخذ منه لأنه أقر أنه
باعه مالا يملك وإن كسر
لتصرا في صلبا فان كان
يصلح لشي من المنافع
مفصلا فله ما بين قيمته
(١) قوله وقع الثمن أنه
يجوز الخ كذا بالأصل
وحره اه معصه

طرحت وفي منضج لم تفسد والناس انما يرفعون هذا لانفسهم في قشره والتمرفه نواه لانه لا صلاح له الا به
وكذلك يتبايعونه وليس يرفعون الحنطة والحبوب في أكامها ولا كذلك يتبايعونه في أسواقهم ولا قراهم
وليس يفسدها على الحبوب طرح قشورها عنها كما يكون فسادا على التمر اخراج نواه والجزر واللوز والرايح
وما أشبهه يسرع تغيره وفساده اذا ألقى ذلك عنه وادخر وعلى الجوز قشرتان قشرة فوق القشرة التي يرفعها
الناس عليه ولا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا ويجوز وعليه القشرة التي انما يرفع وهي عليه لانه يصلح بغير
العليا ولا يصلح بدون السفلى وكذلك الرايح وكل ما كانت عليه قشرتان وقد قال غيري يجوز بيع كل شيء
من هذا اذا ليس في سنبله ويروي عنه عن ابن سيرين أنه أجازه وروى فيه شيئا لا يثبت شله عن هوأعلى
من ابن سيرين ولو ثبت اتباعنا واكتنا لم نعرفه ثبت والله تعالى أعلم ولم يجز في القياس الا ابطال كله والله
تعالى أعلم قال ويجوز بيع الجوز واللوز والرايح وكل ذي قشرة يذخره الناس بقشرته مما اذا طرحته عنه
القشرة ذهبت وطوبى له وقشر طعمه ويسرع الفساد له مثل البيض والموز في قشره فان قال قائل
ما فرق بين ما جرت في قشره وما لم تجز منه قيل له ان شاء الله تعالى ان هذا لا صلاح له مدخورا الا بقشره
ولو طرحته عنه قشرته لم يصلح أن يذخر وانما طرح الناس عنه قشرته عند ما يردون كله أو عصر ما عصر
منه وليست بجميع قشرته الا واحدة منه أو ثلثا أو واحد وأن ما على الحب من الاكام بجميع الحب الكثير تكون
الحبة والحنان منها في كمال غير كمال مناجتها فتكون الكوام منها ترى ولا حب فيها والآخرى ترى وفيها الحب ثم
يكون مختلفا لا يدق عن أن يكون تضبط معرفته كالتضبط معرفة البيضة التي تكون مل وقشرتها والجوزة
التي تكون مل وقشرتها واللوزة التي قلما تفصل من قشرتها متساوية وهذا انما يكون فسادا بتغير طعمه
أو بان يكون لاشئ فيه واذا كان هكذا ردت مشيرته بما كان فاسدا منه على بيعه وكان فاسدا منه يضبط
والحنطة قد تفسد بما وصفت ويكون لها فساد بأن تكون مستحقة ولو قلت أردم هذا لم أنضبطه ولم أخلص
بعض الحنطة من بعض لانها انما تكون مختلطة وليس من هذا واحد يعرف فسادا الا واحدة فيرد مكانه ولا
يعرف فسادا بحنطة الاختلاط واذا اختلط خفي عليك كثير من الحب الفاسد فأجزت عليه بيعه مالم
ير وما يدخله ما وصفت (١)

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي رحمه الله في أثناء باب البيع على البرناج (أخبرنا الربيع) قال سألت
الشافعي عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وهذا أخذ وفيه دلالة
بينه منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه
الحمرة والصفرة لان الآفة قد تأتي عليه وعلى بعضه قبل بلوغه أو يجذب سيرا وهو في الحال التي نهى عنها
فظاهر براء البائع والمشتري كما كانا براءه اذا ثبت فيه الحمرة بما وصفتنا من معنى أن الآفة بما كانت
فقطعت أو نقصت كانت كل ثمرة مثله لا يحل أن تباع أبدأ حتى ترعى وينضج منها ذلك واذا قلنا وقد قلنا
بالجمله وقلنا لا يحل بيع القش ولا الخبز وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا فإذا لم
يحل بيع القش والخبز حتى يرى فيه النضج كان بيع مالم يخرج من القش والخبز حراما لأنه لم يبد صلاحه
ولم يخلق ولا بدري له لا يكون فقلت للشافعي رحمه الله فنعني نقول اذا طاب شيء من القش أو الخبز أن تباع
ثمرة تلك وما خلق من القش ما ثبت أصله (قال الشافعي) رحمه الله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه فلم أجزت بيع شيء لم يخلق بهد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
السنين وبيع السنين وقع الثمن (١) أنه يجوز في الفضل اذا طابت العام أن تباع ثمرة قابلا فعدنا الفتم =

(باب الخلاف في بيع الزرع قائما)

(قال الشافعي) رجه الله فخالفنا في بيع الخنطة في سنبلها وما كان من معناها بعض الناس واجتمعوا على اجازتها وتفرقوا في الجيوب في بعض ما سألناهم عنه من العلة في اجازتها فقلت لبعضهم أتحيزها على ما أجزت عليه بيع الخنطة القائمة على الموضع الذي اشتريتها فيه أو حاضرة ذلك الموضع غائبة عن نظر المشتري بغرارة أو جراب أو رعاء ما كان أو طبق قال لا وذلك أني لو أجزتها بذلك المعنى جعلت له الخيار إذا رآها قلت فبأي معنى أجزتها قال بأنه ملاك السنبل فله ما كان محتلو فافهم ان كان فيها خلق ما كان الحلق وبأي حال معيبا وغير معيب كما علك الجارية فيكون له ولدان كان فيها وكانت ذات ولد أو لم تكن أو كان ناقصا أو معيبا لم أرده بشئ ولم أجعل له خيار فقلت له أما ذوات الأولاد فقط وبالسبع قصدا بدانهم يشترون للنافع من وما وصفت في الأولاد من كما وصفت وفي الشجر كما وصفت في السنبل متى يشتري غير المغيب فيكون المغيب لاحكمه كالولد وذات الولد والثمرة في الشجرة أم لا قال وما تعني بهذا قلت أرأيت إذا اشتريت ذات ولد أليس انما تقع الصفقة علمها دون ولدها فكذلك ذات حمل من الشجر فان أثمرت أو ولدت الامة كان لك بأنه لاحكم له الاحكام أمه ولا للثمن الاحكام شجرة ولا حصه لواحد منهم ما من الثمن وان لم يكن له ثمن بنفس الثمن وان كان مثمرا كثيرا وسالسا ولم يكن أو معيبا فلا يشتري أفهكذا الخنطة عندك في أكلها قال فان قلت نعم قلت فما المبيع قال فان قلت ما زلت فأن لم أجدها فبأي شيء قال يلزمي أن أقول يلزمه كالجارية إذا لم يكن في بطنها ولد وليس كهي لان المشتري الامة لاجلها والمشتري الحبل كما هم فهما مختلفان هنا وخالف الجوز وما أشبهه لان ادخار الحب بعد خروجه من أكله وادخار اللوز وشبهه بقشره فهذا يدخله ما وصفت وليس يقاس بشئ من هذا ولكننا اتبعنا الاثر قلت لو صم لكنا أتبع له

(باب بيع العرايا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرح حتى يبدو وصلاحه وعن بيع التمر بالتبر قال عبد الله وحده ناز يدن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في العرايا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن اسمعيل الشيباني أو غيره قال بعث ما في رؤس نخلي بمائة وسقي ان زاد فلهم وان نقص فعليه سم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وان زعمت أن بيع الثمرة لم تأت ليجل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القناء والخمر (سألت الشافعي رجه الله) عن القناء والخمر والفجل يشتري أي يكون لمشتريه أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شيء منه بشئ منه متفاضلا بدابد قلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (١) فقلت الشافعي فانا نقول كما قلت لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض بدابد ولا خيرة فيه نسيت قال الشافعي هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها به نصية وهذا في حكم الطعام من التمر والخنطة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض بدابد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس اما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض وبيع منها واحد بعشرة من صنفه نسيت أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه بدابد

مفلا ومكسورا والا فلائني عليه وان أراق له جرا أو قتل له خنزيرا فلائني عليه ولا قيمة لمحرّم لانه لا يجري عليه ملك واخرج على من جعل له قيمة الخمر والخنزير لانها ما له فقال أرأيت يجوسيا اشتري بين يديك غنما بألف درهم ثم وقدها كلها لبيعهما فعرفها مسلم أو يجوسى فقال لك هذا مالي وهذه ذكاته عندي وحلال في ديني وفيه ربح كثير وأنت تقرني على بيعه وأكله وتأخذ مني الجزية عليه فخذني قيمة فقال أقول ليس ذلك فإني يجب لك أن أكون شريكاً في الحرام ولا خي لك قال فكيف حكمت بقيمة الخنزير والخمر وهما عندك حرام (١) لم يذكر مستن الحديث في الاصل الذي يبيدنا فخره اه معجمه

فَسَأَلْتُ ابْنَ عَمْرِو قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ هَذَا الْآثَرِ أَرُخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَابِ (أَخْبَرَنَا
الرَّبِيعُ) قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابَتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرُخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرَبَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا (أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ) قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ
أَخْبَرَنَا مَالٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَجْدَعٍ أَنَّ هِرِيرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرُخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَابِ بِمَا يَدُونَ خِصَّةً أَوْ سَقًى خِصَّةً أَوْ سَقًى شَلْكَ دَاوُدَ قَالَ خِصَّةً أَوْ سَقًى أَوْ دُونَ
خِصَّةً أَوْ سَقًى (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَقِيلَ لِمُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ أَوْ قَالَ لِمُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
وَسَلَّمَ أَمَّا زَيْدٌ نَابَتٍ وَأَمَّا غَيْرُهُمَا عَرَابًا كَمْ هَذِهِ قَالَ فَلَانٌ وَفَلَانٌ وَنَمِي رَجُلًا يَحْتَاجُ مِنْهُ مِنَ الْأَنْصَارِ شَكُوا إِلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الرُّطْبَ بَاتَى وَلَا تَقْدِرُ أَيْدِيهِمْ بِتَبَايَعُونَ بِهِ رُطْبًا يَأْكُلُونَهُ مَعَ النَّاسِ وَعِنْدَهُمْ نَضُولٌ
مِنْ قَوْمِهِمْ مِنَ التَّمْرِ فَرُخَصَ لَهُمْ أَنْ يَتْبَاعُوا الْعَرَابَ بِخَرَصِهَا مِنَ التَّمْرِ الَّذِي فِي أَيْدِيهِمْ يَأْكُلُونَهُ رُطْبًا (قَالَ)
وَحَدِيثُ سَفْيَانَ يَدُلُّ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ (أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ) قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانَ عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ يَشْرِ بْنِ سَارِفٍ قَالَ سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ أَبِي حَنْظَلَةَ يَقُولُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَنْ يَرُخَصَ فِي الْعَرَبَةِ أَنْ يَتْبَاعَ بِخَرَصِهَا عَرَابًا كُلِّهَا أَهْلُهَا رُطْبًا (أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ) قَالَ
أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ
الْمَزَانَةِ وَالْمَزَانَةِ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَنْ يَرُخَصَ فِي الْعَرَابِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَالْأَحَادِيثُ قَوْلُهُ نَدَلَ عَلَيْهِ إِذَا
كَانَتْ الْعَرَابُ دَاخِلَةً فِي بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ وَهُوَ مَنِي عَنْهُ فِي الْمَزَانَةِ وَخَارِجَةً مِنْ أَنْ يَبَاعَ مِثْلًا بِمِثْلٍ بِالْكَيْلِ
فَكَانَتْ دَاخِلَةً فِي مَعَانِ مَنِي عَنْهَا كُلُّهَا خَارِجَةً مِنْهُ مِنْفَرِدَةً بِخِلَافِ حُكْمِهِمَا مَا بَانَ لَمْ يَقْصِدْ بِالنَّهْيِ قَصْدَهَا
وَأَمَّا بَانَ أَرُخَصَ فِيهَا مِنْ جِلَّةٍ مَانِي عَنْهُ وَالْمَقُولُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ أَذْنُ لَنْ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَتْبَاعَ بِتَمْرٍ مِنَ التَّمْلِ
مَا يَسْتَحِبُّهُ رُطْبًا كَمَا يَتْبَاعُ بِالْمَزَانَةِ وَالدَّرَاهِمُ فَيَدْخُلُ فِي مَعْنَى الْحَلَالِ أَوْ بِرَأْيٍ لِمَعْنَى الْحَرَامِ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا خَبَرٌ أَنَّ مَتَاعَ الْعَرَبَةِ يَتْبَاعُهَا يَأْكُلُهَا بِدَلٍّ عَلَى أَنَّهُ لَا رُطْبَ لَهُ فِي مَوْضِعِهَا بِأَكْلِهِ
غَيْرِهَا وَلَوْ كَانَ صَاحِبُ الْحَاطِطِ هُوَ الْمُرْخَصُ لَهُ أَنْ يَتْبَاعَ الْعَرَبَةَ لَيَأْكُلُهَا كَانَ لَهُ حَاطِطُهَا مَعَهَا كَثَرَمِنْ
الْعَرَابِ أَفَّا كُلِّ مَنْ حَاطِطُهُ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ضَرْبٌ إِلَى أَنْ يَتْبَاعَ الْعَرَبَةَ الَّتِي هِيَ دَاخِلَةٌ فِي مَعْنَى مَا وَصَفْتُ مِنَ النَّهْيِ
(قَالَ) وَلَا يَتْبَاعُ الَّذِي يَشْتَرِي الْعَرَبَةَ بِالتَّمْرِ الْعَرَبَةَ إِلَّا بِأَنْ تَخْرُصَ الْعَرَبَةَ كَمَا تَخْرُصُ الْعَشِيرَةَ فَقَالَ فِيهَا الْآنَ
وَهِيَ رُطْبٌ كَذَلِكَ أَوْ إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ كَذَلِكَ أَوْ يَدْفَعُ مِنَ التَّمْرِ مِثْلَهُ حَرْزًا غَيْرَ أَنْ يَدْرِي ذَلِكَ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَ أَفَّا
تَفَرَّقَ قَبْلَ دَفْعِهِ فَسَدَّ الْبَيْعُ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ حِينَئِذٍ تَمْرًا بِتَمْرٍ أَحَدُهُمَا عَائِبٌ وَالْآخَرُ حَاضِرٌ وَهَذَا الْحَرْمُ فِي سَنَةِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجْتِاعُ كَثَرَفَقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ (قَالَ) وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ
أَنْ يَتْبَاعَ الْعَرَابُ إِلَّا بِخِصَّةٍ أَوْ سَقًى أَوْ دُونَهَا دَلَالَةً عَلَى مَا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّهُ انْتِخَارُ خَصٍّ فِيهَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَذَلِكَ أَنَّهُ
لَوْ كَانَ كَالْبَيْعِ غَيْرِهِ كَانَ يَبِيعُ خِصَّةً وَدُونََهَا وَلَكِنَّهُ أَرُخَصَ لَهُ فِيهِ بِمَا يَكُونُ مَا كَوَّلَ عَلَى
التَّوَسُّعِ لَهُ وَلِعَالَهُ وَمَنْعُهُ مَا هُوَ أَكْثَرُهُ لَوْ كَانَ صَاحِبُ الْحَاطِطِ الْمُرْخَصُ لَهُ خَاصَّةً لِأَذَى الدَّخْلِ عَلَيْهِ الَّذِي
أَعْرَاهُ وَكَانَ انْتِخَارُ خَصٍّ لَهُ لِنَهْيِهِ الْأَذَى كَانَ أَذَى الدَّخْلِ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ مِنْ خِصَّةٍ أَوْ سَقًى مِثْلَ أَوْ أَكْثَرِ مِنْ
أَذَاهُ فَيَدُونَ خِصَّةً أَوْ سَقًى فَذَا حَظَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ الْأَخِصَّةَ أَوْ سَقًى لَزِمَهُ الْأَذَى إِذَا كَانَ قَدْ أَعْرَى أَكْثَرِ مِنْ
خِصَّةٍ أَوْ سَقًى (قَالَ) فَمَعْنَى السَّنَةِ وَالَّذِي أَحْفَظُ عَنْ أَكْثَرِ لِقَمْتٍ مِنْ أَجْلِ بَيْعِ الْعَرَابِ أَنَّهَا جَائِزَةٌ لَنْ يَتْبَاعُهَا
مِنْ لَيْحَلٍ لَهُ فِي مَوْضِعِهَا مِثْلَ بَيْعِهَا عَرَابًا وَانَّهُ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ فِيهَا حَتَّى يَقْبُضَ التَّمْلُ بِتَمْرٍ وَهُوَ يَقْبُضُ صَاحِبُ
التَّمْلَةِ التَّمْرَ بِكَيْلِهِ (قَالَ) وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصٍ مِنَ التَّمْرِ لِأَنَّهُ جَنْسٌ لَا يَجُوزُ فِي بَعْضِهِ بِبَعْضِ الْخَرَافِ
وَإِذَا بَيْعَتِ الْعَرَبُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَاءِ كَوَّلَ أَوْ الْمَشْرُوبِ غَيْرَ التَّمْرِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبَاعَ جُزْأً وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا حَتَّى
يَتَقَابَلَ أَنْ يَتَفَرَّقَ وَهُوَ حِينَئِذٍ مِثْلُ بَيْعِ التَّمْرِ بِالْحَنْطَةِ وَالْحَنْطَةُ بِالذَّرَّةِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ صَاحِبُ الْعَرَبَةِ
مِنْ الْعَرَابِ إِلَّا خِصَّةً أَوْ سَقًى أَوْ دُونََهَا وَأَحْبَبُ أَنْ يَكُونَ الْمَيْسَعُ دُونََهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ

(مختصر الشفعة من
الجامع من ثلاثة كتب
متفرقة من بين وضع
واملا على موطأ مالك
ومن اختلاف الأحاديث
ومما أحبت فيه على
قياس قوله والله الموفق
للصواب)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك عن
الزهري عن سعيد وأبي
سليمة أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال الشفعة
فيما لم يقسم فإذا وقعت
الحدود فلا شفعة ووصله
من غير حديث مالك
أبوب وأبو الزبير عن
جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثل معنى
حديث مالك وأخرج
محمّد بن عمار عن أبي
رافع أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال الجار أحق
بشقه وقال فانزل
للشريك الذي لم يقاسم
وللقاسم شفعة كان
لصيقا وأغير لصيقا إذا

(قال) وإذا ابتاع خمسة أوسق لم أفسخ البيع ولم أقسط له وإن ابتاع أكثر من خمسة أوسق ففشت
العقدة كلها لأنها وقعت على ما يجوز وما لا يجوز (قال) ولا بأس أن يبيع صاحب الحائط من غير واحد
عرايا كلهم يتعاونون دون خمسة أوسق لأن كل واحد منهم لم يحرم على التفريق للقرخص له أن يتناع هذه
المكيلة وإذا حل ذلك لكل واحد منهم لم يحرم على رب الحائط أن يبيع ماله وكان حلالاً لمن ابتاعه ولو أتى
ذلك على جميع حائطه (قال) والعرايا من العنب كهى من التمر لا يختلفان لأنهما يجزمان معا (قال)
وكل غمرة ظاهرة من أصل ثابت مثل الفرسك والمشمش والكثيرى والأحاص ونحو ذلك مخالفة للتمر والعنب
لأنهما لا يتخرص لتفرق ثمارها والحائل من الورق دونها وأحب إلى أن لا تجوز بما وصفت ولو قال رجل
هى وإن لم تخرص فقد رخص منها فاجرم من غيرها أن يباع بالتمرى فأجزبه كان مذهبا والله أعلم (قال)
فإذا بيعت العرايا بمكيل أو موزون من المأ كول أو المشروب لم يجز أن يتفرقا حتى يتفاضلا والمعدوم من
المأ كول والمشروب عندي بمنزلة المكيل والموزون لأنه مأ حاكمول وموزون يحل وزنه وأكيله وموجود
من زنه ويكيله وإذا بيعت بعرض من العروض موصوف بمثل ثوب من جنس يذرع وخشبة من جنس
يذرع وحديد موصوف بوزن وصفر وكل ماعدا المأ كول والمشروب مما تقع عليه الصفقة من ذهب وأوراق
أو حيوان وقبض المشتري العربية وسمى أجلا للثمن كان حلالا ولا البيع جائز فيها كهوى طعام موضوع ابتاع
بعرض وقبض الطعام ولم يقبض العرض أما كان حلالا فكان لأصحابه قبضه من بيعه متى شاء وأما كان
المأجل فكان له قبضه منه عند انقضاء مدة الاجل (قال) ولا يتبع العرايا بشئ من صفته جزا لا يتبع
عربية النخل بتمر جزا ولا بتمر نخلة مثلها ولا كثيرا لأن هذا يحرم الاكلا بكيلا العرايا خاصة لأن الخرص
فيها يقوم مقام الكيل بالتمسح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيع غرن نخلة جزا بتمر غربة وشجرة غيرها
جزا فإنه لا بأس بالفضل في بعض هذا على بعض موضوعا بالأرض والذي أذهب إليه أن لا بأس أن يتبع
الرجل العرايا فيما دون خمسة أوسق وإن كان موسرا الآن التي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا حلها فلم
يستثن منها أنها تحل لأحد دون أحد وإن كان سبها بما وصفت فالتمر بعنه صلى الله عليه وسلم جاءه خللاق
أحلامها لم يحظره على أحد فنقول يحل لك وإن كان مثلك كما قال في النخبة بالبدعة تجزى بك ولا تجزى غيرك
وكما حرم الله عز وجل الميتة فلم يرخص فيها إلا للضطر وهى بالمسح على الخفين أشبه أذ سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم مسافرا فلم يحرم على مقيم أن يبيع وكثير من الفرائض قد نزلت بأسباب قوم كان لهم
وللناس عامة الأما بين الله عز وجل أنه أحل لمعنى ضرورة وخاصة (قال) ولا بأس إذا اشترى رجل عربية
أن يطعم منها ويبيع لأنه قد ملك ثمرةها ولا بأس أن يشترى بها في الموضع من له حائط بذلك الموضع لموافق ثمرةها
أو فضلها أو قرىها لأن الاحلال عام لأخاص إلا أن يخص بخبر لازم (قال) وإن حل لصاحب العربية
شراؤها حل له هبتها وأطعمها وبيعهها وأذا خارها وما يحل له من المال في ماله وذلك أنك إذا ملكك حلالا
حل لك هذا كله فيه وأنت ملكك العربية حلالا (قال) والعرايا ثلاثة أصناف هذا الذى وصفنا أحدها
وجماع العرايا كل ما أفرديا خاصة ولم يكن في جملة البيع من غر الحائط إذا بيعت بجلته من واحد
والصنف الثاني أن يخص رب الحائط القوم فيعطى الرجل غر النخلة وغر الخلتين وأكثر عربية يأكلها
وهذه في معنى النخبة من الغنم ينجح الرجل الرجل الشاة أو الشاتين أو أكثر يشرب لبنها وينتفع به وللعري
أن يبيع غرها ويتره ويصنع فيه ما يصنع في ماله لأنه قد ملكه (قال) والصنف الثالث من العرايا أن
يعزى الرجل الرجل النخلة وأكثر من حائطه ليا كل غرها ويهديه ويتره يفعل فيه ما أحب ويبيع
ما بقي من غر حائطه فتكون هذه مفردة من المبيع منه جملة (قال الشافعي) رحمه الله وقد روي أن
مصدق الحائط يأمر الخارص أن يدع لأهل البيت من حائطهم قدر ما يراه مأ كلون ولا يخرصه

لم يكن بينه وبين الدار
طريق نافذة فقلت له فلم
أعطيت بعضا دون بعض
واسم الجوار يلزمهم
فمنعت من يبتك ويبيته
ذراع إذا كان نافذا
وأعطيت من يبتك
بينه رجعة أكثر من
ألف ذراع إذا لم تكن
نافذة فقلت له فالجار
أحق بسبقه لا يحتل
الامنيين لكل جار أو
لبعض الجيران دون
بعض فلما ثبت عن
النبي صلى الله عليه
وسلم لا شفعة فيما قسم
دل على أن الشفعة الجار
الذى لم يقاسم دون الجار
الذى قاسم وحديثك
لا يخالف حديثنا لأنه
مجهول وحديثنا مفسر
والمفسرين المحمل
قال وهمل يقع اسم
الجوار على الشريك
قلت نعم امرأتك أقرب
إليك أم شريكك قال

لأخذ زكاته وقيل قياسا على ذلك أنه يدع ما أعرى لساكنين منها فلا يخرسه وهذا موضوع بتفسيره في كتاب النكاح

(باب العربية)

(قال الشافعي) رحمه الله والعربية التي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعها أن قوموا بشكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يحضر وليس عندهم ما يشترون به من ذهب ولا ورق وعندهم فضول غرم من قوت سنتهم فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتروا العربية بنجر صمغيا أو كوتها أو طبا ولا تشتروا بنجر صمغيا إلا كاسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تخرس رطبيا فيقال ميكته كذا وينقص كذا إذا صار قرا فيشتريها المشتري لها مثل كبل ذلك التمر ويدفعه إليه قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل أن يتقباضا بالبيع فاسد ولا يشتري من العربيا الأقل من خمسة أوسق بشئ ما كان فإذا كان أقل من خمسة أوسق جاز البيع وسواء الغني والفقر في شراء العربيا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نهى عن بيع الرطب بالتمر والمزابنة والعربا يدخل في جملة اللفظ لأنها جازف بكيل وتغر رطب استدلنا على أن العربا ليست مما نهى عنه غني ولا فقير ولكن كان كلامه فيها جلة عام المخرج ربحه بالخلاص وكان نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر وكان عام المخرج ولما أذن في الصلاة تلاطوا في ساعات الليل والنهار وأمر من نسي صلاة أن يصلها إذا ذكرها فاستدلنا على أن نهيه ذلك العام إنما هو على الخاص والخاص أن يكون نهى عن أن يتطوع الرجل فاما كل صلاة لم ينه عنه وكما قال البيهقي المدعي واليمين على المدعي عليه ونهى بالقسامة وقضى باليمين مع الشاهد فاستدلنا على أنه إنما أراد جملة المدعي والمدعي عليه خاصة وأن اليمين مع الشاهد والقسامة استثناء مما أراد لأن المدعي في القسامة يحلف باليمين والمدعي مع الشاهد يحلف ويستوجبان حقوقهما والحاجة في العربية والبيع وغيره ما سواه (قال الشافعي) ولا تكون العربا إلا في الفحل والغلب لأنه لا يضبط خرص شيء غيره ولا بأس أن يبيع ثم حاطه كله عربا إذا كان لا يبيع واحدا منهم الأقل من خمسة أوسق

(باب الجاهل في الثمرة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن جدي بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوانح (قال الشافعي) سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيرا في طول مجالستي له لأحصى ما سمعته بهذا من كثرة لا يدكر فيه أمر بوضع الجوانح لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوانح (قال الشافعي) قال سفيان وكان جدي يذكر بعد بيع السنين كلاما قبل وضع الجوانح لأحفظه فكنت أكف عن ذكر وضع الجوانح لأن لا أدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمر بوضع الجوانح (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أنها سمعتها تقول ابتاع رجل ثم جئت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالجها وأقام فيه حتى بين له نقصان فسال رب الحائط أن يضع عنه خلف أن لا يفعل فذهب أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تالي أن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب المال فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هوله (قال الشافعي) قال سفيان في حديثه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في وضع الجوانح ما حكيت فقد يجوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من

بسل امرأتها
خصيقتي قلت قال
تقول امرأة الرجل
لانه قال وأين قلت قال
الاعشى
أجارتنا بيني فانسك
طافقه
ومووقما كنت غينا
وواقه
أجارتنا بيني فانسك
طافقه
كذلك أمور الناس
تقدو وطافقه
ويشئ فان الين خير من
الصا
وأن لا تلي فوق رأسك
لرفقه
حبستك حتى لا منى
الناس كلهم
وخفت بأن تألفني
بيافقه
ودوق فسقى حتى فاني
ذائق
فتألفني مثل ما ألت
ذائقه
فقال عسرة زل
الطلاق مرا فقال الطلاق
الاعشى (قال الشافعي)
رحمته الله وحديثنا
أثبت اسنادا مما روى

حديث جديد على أن أمره بوضعه على مثل أمره بالصلح على النصف وعلى مثل أمره بالصدقة تطوعا
 حضاعا على الخير لاحتمال ما أشبه ذلك ويجوز غيره فلما احتل الحديث المعنيين معا ولم يكن فيه دلالة على إيهما
 أوليه لم يجوز عندنا أن نحكم والله أعلم على الناس بوضع ما وجب لهم بالأخير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثبت بوضعه (قال الشافعي) وحديث مالك عن عمرة مرسل وأهل الحديث ونحن لانثبت مرسل (قال
 الشافعي) ولو ثبت حديث عمرة كانت فيه والله تعالى أعلم دلالة على أن لا توضع الجائحة لقولها قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تأتي أن لا يفعل خيرا ولو كان الحكم عليه أن يضع الجائحة لكان أشبه أن يقول ذلك
 لازم له خلاف أولي يحلف وذلك أن كل من كان عليه حق قبل هذا بلزمت أن تؤديه إذا امتنع من حق
 فأخذ منك بكل حال (قال) وإذا اشترى الرجل التمرة فغلى بينه وبينها فأصابها جائحة فلا تحكم له على السامع
 أن يضع عنه من غناها (قال) ولو لم يكن سفيان ومن حديثه بما وصفت وثبت السنة بوضع الجائحة
 وضعت كل قليل وكثير أصيب من السماء بغير جناية أحد عليه فاما أن يوضع الثلث فصاعد ولا يوضع
 مادون الثلث فهذا لا خبر ولا قياس ولا معقول (قال) ولو صرت إلى وضع الجائحة ما كانت الجائحة فيها
 الاتباع الخبر لو ثبت ولا أقول قياسا على الدار إذا تكرر اهاسنة أو أقل فأقبضها على الكراء فتهدم الدار ولم
 يرض من السنة الا يوم أو قدمضت الا يوم فلا يجب على الا اجارة يوم أو يجب على اجارة سنة الا يوم وذلك أن
 الذي يصل إلى منفعة الدار ما كانت الدار في يدي فإذا انقطعت منفعة الدار بانهدمها لم يجب على كراء
 بما أجد السبل إلى أخذه فان قال قائل فما منعك أن تحبل ثمة التخل قياسا على ما وصفت من كراء الدار
 وأنت تجيز بيع ثمر التخل فتتركه إلى غايته في تخله كالتحيز أن يقبض الدار ويسكنها إلى مدة (قال الشافعي)
 فقل له ان شاء الله تعالى الدار تكثر سنة ثم تهدم من قبل عام السنة بخلاف التمرة تقبض من قبل أن تسكنها
 ليس بين تزي انما هي عدة تأتي فكل يوم منها غرض بما فيه وهي بيد المكري بلزمت الكراء فيه وان لم يسكنها
 إذا خلى بينه وبينها والتمر إذا ابتعت وقبضت وكلها في يد المشتري بقدر على أن يأخذها كلها من ساعته
 ويكون ذلك له وانما يرى تركها اياها اختيارا للتبلغ غايته يكون له فيها أخذ قبلها وقد يكون رطبيا يمكنه أخذه
 ويبيعه ويبيسه فتركه ليأخذه يوما يسوم ورطبيا يكون أكثر قبضة إذا فرقته في الايام وأدوم لاهله فلوزعت
 أنه أضع الجائحة بعد أن رطب الحائط كله أو أكثر ويمكن نفسه أن يقطع كله فيبيع رطبيا وان كان ذلك
 أنقص لمالك الرطب أو يبيع ثمره وان كان ذلك أنقص على مالكه زعمت أني أضع عنه الجائحة وهو ثمر وقد
 ترك قطعه وغيره في وقت يمكنه فيه احرازه وخالف بينه وبين الدار التي إذا ترك سكنها سنة لم يتركها كما
 يلزمه لو سكنها لانه ترك ما كان قادرا عليه (قال) ولو جاز أن يقاس على الدار بما وصفت جاز ذلك عالم
 رطب لان ذلك ليس وقت منفعتها والحين الذي لا يصلح أن يترفيه وأما بعد ما رطب فيختلفان (قال) وهذا
 مما استخبر الله فيه ولو صرت إلى القول به صرت إلى ما وصفت من وضع قبضة رطبيا وبسر الرطب منه كما أصير
 إلى وضع كراء يوم من الدار لو تهدمت قبله وكأصير إلى وضع قبضة خنط لو ابتاع رجل صاعا فاستوفاه الا قبضة
 فاستهلكه لم يلزمه عن مال يصل اليه ولا يجوز أن يوضع عنه الكثير يعني أنه لم يصل اليه ولا يوضع عنه القليل
 وهو في معناه ولو صرت إلى وضعها فاختلغا في الجائحة فقال البائع لم تصل الجائحة وقد أصابك فأذهب
 لثقتها وقال المشتري بل أذهب لي ألف فرق كان القول قول البائع مع عنه لان الثمن لازم للمشتري
 ولا يصح للمشتري على البراءة منه بقوله وعلى المشتري البينة بما ذهبه (قال) وجاع الجوائح كل
 ما ذهب التمرة أو بعضها بغير جناية آدمي (قال) ويدخل على من وضع الجائحة من قبل أن المشتري لم يقبض
 التمرة زعم وأن جناية الأتمين جائحة توضع لاني إذا وضعت الجائحة زعمت أن البائع لا يستحق الثمن الا اذا
 قبضت كما لا يستحق الكراء الا ما كانت السلامة موجودة في الدار وهي في يدي وكان البائع ابتاع مهلك
 التمرة هتمة ثمة أو يكون للمشتري التمرة الجارية أن يوضع عنه أو لا يوضع ويبع مهلك ثمة بما أهلك منها

عبد الملك عن عطاء عن
 جابر وأشباههم بالقطا
 وأعرفهما في الفرق بين
 المقاسم وبين من لم
 يقاسم لانه اذا باع
 مشاعا باع غير متجزئ
 فيكون شريكه أحق به
 لان حقه شائع فيه
 وعليه في الداخل سوء
 مشاركة وموثة مقاسمة
 وليس كذلك المقسوم
 (قال الشافعي) رجه
 الله ولا شفعة الا في مشاع
 وللشفيع الشفعة
 بالتمن الذي وقع به
 البيع فان علم فطلب
 ملكه فهي له وان أمكنه
 فلم يطلب بطلت شفعته
 فان علم فأخر الطلب فان
 كان له عذر من حبس
 أو غيره فهو على شفعته
 والا فلا شفعة له ولا
 يقطعها طول غيبته
 وانما يقطعها أن يعلم
 فيترك فان اختلفا في
 الثمن فالقول قول
 المشتري مع غيبته وان
 انراه بالعدة فهي له
 مع العدة وان
 رجع هاهنا للشفيع

بقية المهر فان طلقها
قبل الدخول رجع عليها
بنصف قيمة الشقص
وان استراها بتمن الى
أجل قبل الشفع ان
شئت ففعل التمن وتعمل
الشفعة وان شئت ففدي
حتى يحل الاجل (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو ورثه رجلان فمات
أحدهما وله ابنان
فباع أحدهما نصيبه
فأراد أخوه الشفعة
دون عمه فكلأهما
سواء لانهما فيها
شريكان (قال المزني)
رحمه الله هذا أصح من
أحد قوليه ان أخاه
أحق بنصيبه (قال
المزني) وفي تويته
بين الشفعين على كثرة
مالهم على الأخ قضاء
لاحد قوليه على الآخر
في أخذ الشفعة بقدر
الانصاء ولم يختلف قوله
في المعتقن نصيبين من
عبد أحدهما أكثر من
الآخر في أن يجعل
عليهما قيمة الباقي منه
بينهما سواء اذا كانا

كما يكون له الخيار في عبدا بانه فبني عليه قبل أن يقبضه وهذا قول فيه ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال فهل من جهة لمن ذهب الى أن لا توضع الجائحة قبل نعم فيأروى والله أعلم من جهة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر حتى يجومن العاهة ويبدو صلاحه وما نهى عنه من قوله أ رأيت ان منع الله التمرة فم بأخذ أحدكم مال أخيه ولو كان مالك التمرة لا يملك ثمن ما لا يتبع من ثمرته ما كان لمنعه أن يبيعها معنى اذا كان يحل بيعها لطلعاو يلغا ويلقط ويقطع الا أنه أخره ببيعها في الحين الذي الأغلب فيها أن تجومن العاهة فلا يدخل المشتري في بيع لم يغلب أن يجومن العاهة ولو لم يلزمه ثمن ما أصابته الجائحة فبماذا يبيع على أنه يلزمه على السلامة ماضر ذلك البائع والمشتري (قال) ولو ثبت الحديث في وضع الجائحة لم يكن في هذا جهة وأمضى الحديث على وجهه فان قال قائل فهل روى في وضع الجائحة أو ترك وضعها شي عن بعض الفقهاء قيل نعم لو لم يكن فيها الا قول لم يلزم الناس فان قيل فأبته قيل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن باع ثمرأ فاصابته جائحة قال ما أرى الا أنه ان شاء لم يضع قال سعيد يعني البائع (قال الشافعي) وروى عن سعيد بن أبي وقاص أنه باع حائطه فأصابته مشتريه جائحة فأخذ الثمن منه ولا أدري أ ثبت أم لا قال ومن وضع الجائحة فلا يضعها الا على معنى أن قبضها قبض أن كانت السلامة ولزمه ان أصابته التخلل شي يدخله غيب مثل عطش يضره أو جرح يناله أو غير ذلك من العيوب أن يجعل للمشتري الخيار في أخذه معيبا أو رده فان كان أخذه منه شيئا فقد رده وان فات لزمه مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل وقال يحسب عليه ما أخذ بحصته من الثمن ويرد ما بقي بما يلزمه من الثمن الا ان يختار أن يأخذه معيبا فان أصابته جائحة بعد العيب رجع بحصته من الثمن لان الجائحة غير العيب (قال) ولعله يلزمه لو غصب ثمرته قبل أن يقطعها أو تعدى فيها عليه وال فأخذ أكثر من صدقته أن يرجع على البائع لانه لم يسلمه كما لو باعه عبد لم يقبضه أو عييد قبض بعضهم ولم يقبض بعضهم حتى عدا عدا على عبد قتلته أو غصبه أو مات موثما من السماء كان للمشتري فسخ البيع وللبائع اتباع الغاصب والخالف في ثبوت غصبه ومات العبد الميت من مال البائع وكان شيئا أن يكون جملة القول فيه أن يكون الثمر المبيع في شجرة المدفوع الى متاعه من ضمان البائع حتى يستوفى المشتري ما اشتري منه لا يبرأ البائع من شيء منه حتى يأخذه المشتري أو يؤخذ بأمر من شجره كما يكون من ابتاع طعاما في بيت أو سفينة كله على كبد معلوم فما استوفى المشتري برئ منه البائع وما لم يستوف حتى يسرق أو تصيب آفة فهو من مال البائع وما أصابه من عيب فالمشتري بالخيار في أخذه أو رده (قال) وينبغي لمن وضع الجائحة أن يضعها من كل قليل وكثيرا تلفها ويخبر المشتري ان تلف منها شي أن رد البيع أو يأخذ الباقي بحصته من الثمن ما لم يربط التخلل عامة فاذا أربطه عامة حتى يمكنه جدادها لا يضع من الجائحة شيئا (قال) وكذلك كل ما أربطت عليه فأصابته جائحة انبى أن لا يضعها عنه لانه قد دخل بينه وبين قبضها ووجد السبل الى القبض بالجداد فتركه اذا تركه بعد أن يمكنه أن يجده فيها حتى يكون أصل قوله فيها أن يزعم أن التمرة مضبوطة من البائع حتى يجتمع فيها خصلتان أن يسلمها الى المشتري ويكون المشتري قادرا على قبضها بالقة صلاحها أن تربط فحصد لا يستقيم فيه عندى قول غير هذا وما أصيب فيها بعد اربطه من مال المشتري (قال) وهذا يدخله أن المشتري قبض قادر على القطع وان لم يربط من قبل أنه لو قطعه قبل أن يربط كان قطع ماله ولزمه جميع ثمنه

(باب في الجائحة)

(قال الشافعي) واذا اشتري الرجل التمرة فقبضه فأصابته جائحة ففادى من قبل أن يجف أو بعد ما جف ماله بجهته وسواء كانت الجائحة ثمرة واحدة أو أنت على جميع المال لا يجوز فيها الا واحد من قولين اما ان يكون لما قبضها وكان معلوما أن يتركها الى الجداد كان في غير معنى من قبض فلا يضمن الا ما قبض كما يشتري

الرجل من الرجل الطعام كيلا يقبض بعضه ويهلك بعضه قبل أن يقبضه فلا يضمن ما هلك لانه لم يقبضه
ويضمن ما قبض وأما أن يكون اذا قبض الثمرة كان مسلطا عليها ان شاء قطعها وان شاء تركها فاهلك في
يده فاهلك من ماله لا من مال البائع فاما ما يخرج من هذا المعنى فلا يجوز أن يقال يضمن البائع الثلث
ان أصابته جائحة فأكثر ولا يضمن أقل من الثلث وانما هو اشتراها بعبء واحدة وقبضها قبضا واحدا
فكيف يضمن له بعض ما قبض ولا يضمن له بعضا أربأ لو قال رجل لا يضمن حتى يهلك المال كله لانه
حينئذ الجائحة أو قال اذا هلك سهم من ألف سهم هل الجائحة عليهما الا ما وصفنا (قال الشافعي) والجائحة من
المصائب كلها كانت من السماء أو من الأرضين (قال الشافعي) الجائحة في كل ما اشترى من الثمار
كان مما يبس أو لا يبس وكذلك هي في كل شيء اشترى فترك حتى يبلغ أو أنه فاصابته الجائحة دون أو أنه فغن
وضع الجائحة وضعه لان كلامه قبض بكامل القبض واذا باع الرجل الرجل ثمرة على أن يتركها الى الجذاذ
ثم انقطع الماء وكانت لاصلاحها الابه فالشئى بالخيارين أن يأخذ جميع الثمرة بجميع الثمن وبين أن
يردها بالعبء الذى دخلها فان ردها بالعبء الذى دخلها وقد أخذ منه شيئا كان مأخوذ منها حصته من
أصل الثمن وان اختلفا فيه فالقول قول المشتري واذا ابتاع الرجل من الرجل غرناط فالسقى على رب
المال لانه لاصلاح الثمرة الابه وليس على المشتري منه شيء فان اختلفا في السقى فأراد المشتري منه أكثر
مما سقى البائع لم ينظر الى قول واحد منهما ويسأل أهل العربة فان قالوا لا يصلحه من السقى الا كذا جبرت
البائع عليه وان قالوا في هذا صلاحه وان زيدا كان أزيد في صلاحه لم أجبر البائع على الزيادة على صلاحه واذا
اشترط البائع على المشتري أن عليه السقى فالبيع فاسد من قبل أن السقى مجهول ولو كان معلوما بطلناه
من قبل أنه بيع واجارة

(باب الثبا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة أن العامر بن محمد كان يبيع غرناطه
ويشتري منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو أن
جده محمد بن عمرو باع حائطه يقال له الافراق بأربعة آلاف واشتري منه ثيابا ثم قدرهم غرا وخرانا
أشك (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمة أنها كانت تبيع
غمارها وتنتهي منها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال
قلت لعطاء أبيعك حائطى الا حصىين فرفا أو كيلا مسمى ما كان قال لا قال ابن جريج فان قلت هي من
السودا سودا الرطب قال لا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه
قال قلت لعطاء أبيعك نخلى الا عشر نخلات اختارهن قال لا الا أن تستنى أيتن هي قبل البيع تقول هذه
وهذه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أبيعك الرجل
نخله أو عنبه أو بره أو عبدا أو سلعة ما كانت على ائى شريك بالربيع وبما كان من ذلك قال لا بأس بذلك
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال قلت لعطاء أبيعك غر
حائطى بمائة دينار وفضلا عن نفقة الرقيق فقال لا من قبل أن نفقة الرقيق مجهولة ليس لها وقت فن ثم فسد
(قال الشافعي) وما قال عطاء من هذا كله كما قال ان شاء الله وهو في معنى السنة والاجاع والقاس عليها
أو على أحدهما وذلك أنه لا يجوز بيع بمن مجهول وان اشترى حائطاً بمائة دينار ونفقة الرقيق فالثمن مسمى
غير معلوم والبيع فاسد واذا باع غرناطه واشتري مكيلا منه فليس ما باع منه معلوم وقد يكون يشتري مدا
ولا يدري كم المدين الحائطاً سهم من ألف سهم مائة سهم أم أقل أم أكثر فاذا اشتري منه كيلا لم يكن ما اشترى
منه يجزأ معلوم ولا كيل مضمون ولا معلوم وقيل نصيبه الا ففكركون المدين نصف ثمر الحائط وقد يكون

مسوسرين قضى ذلك
من قوله على ما وصفنا
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو رثة الشفيع أن
ياخذوا ما كان يأخذه
أبوهم بينهم على العدد
آخراته وابنه في ذلك
سواء (قال المزني)
وهذا يؤكده ما قلت أيضا
(قال الشافعي) رحمه
الله فان حضر أحد
الشفيع أخذ الكل
بجميع الثمن فان حضر
فان أخذ منه النصف
بنصف الثمن فان حضر
ثالث أخذ منه الثلث
بثلث الثمن حتى يكونوا
سواء فان كان الاثنان
اقتسما كان الثلث
نقص فحتمها فان سلم
بعضهم لم يكن لبعض
الاخذ الكل أو الترك
وكذلك لو أصابها هدم
من السماء ما أخذ
الكل بالثمن وأما ترك
ولو قاسم وبني قبل
الشفيع ان شئت نفذ
بالتن وقبة البناء اليوم
أو دعه لانه بنى غير متدقلا
يهدم ما بنى (قال

منهم من الفسهم منه حين باعه وهكذا اذا استثنى عليه فخلات يختارهن أو ينسروهن فقد يكون في الخيل والشراير الفضل بعضها أكثر من بعض وخير منه بكرة الحمل وجودة النسر فلا يجوز أن يستثنى من الحائط فخل لا بعدد ولا كيل بحال ولا جزء الامعولما ولا فخل لا فخلها (قال) وان باعه الحائط الأربعة أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الحائط الانخراط بشير البين بأعيانهم فانما وقعت الصفقة على ما لم يستثن فكل الحائط فيه مائة فخل استثنى منهن عشر فخلات فانما وقعت الصفقة على تسعين بأعيانهم واذا استثنى ربع الحائط فانما وقعت الصفقة على ثلاثة أرباع الحائط والباقي شريك بالربع كما يكون رجالوا شترا واحاط طامع شركاء فيما اشترى من الحائط بقدر ما اشترى منه (قال) ولو باع رجلا فخر حائطه بأربعة آلاف واستثنى منه يانف فان كان عقد البيع على هذا فانما باعه ثلاثة أرباع الحائط فان قال استثنى ثمرا بالالف بسبعين يومه لم يجوز لان البيع وقع غير معلوم للبائع ولا للمشتري ولا الواحد منهما (قال الشافعي) وهكذا من باع رجلا غنا قد حال عليها الحول أو بقرا أو ابلا فاخذت الصدقة منها فالمشتري بالخيار في رد البيع لانه لم يسلم له ما اشترى كاملا أو أخذ ما بقي بحصته من الثمن ولكن ان باعه ابلا ذون خمسة وعشرين فالبيع جائز وعلى البائع صدقة الابل التي حال عليها الحول في يده ولا صدقة على المشتري فيها (قال) ومثل هذا الرجل يبيع الرجل العبد قد حل دمه عنده ردة أو قتل عمد أو حل قطع يده عنده في سرقة فيقتل فتنسخ البيع ويرجع عما أخذ منه أو يقطع فله الخيار في نسخ البيع أو ماسا لانه لا يعيب في الابدان مخالفة بعض العدد ولو كان المشتري كيلا معينا كان هكذا اذا كان ناقصا في الكيل أخذ بحصته من الثمن ان شاء صاحبه وان شاء فسح فيه البيع ولو قال أبيعك ثمر فخلات تختارهن لم يجوز لان البيع قد وقع على غير معلوم وليس يفسد الامن هذا الوجه (١) فاما ان يكون بيع غير باكر منه فهو لم يجب له شيء فكيف يبيع ما لم يجب له ولكنه لا يصلح الامعولما

(باب صدقة الثمر)

(قال الشافعي) رحمه الله الثمر يباع ثمران فخر فيه صدقة وقر لا صدقة فيه فاما الثمر الذي لا صدقة فيه فبيعه جائز لانه لا يملكه لانه لم يملكه من الثمر وأما ما يبيع مما فيه صدقة منه فالبيع يصح بان يقول أبيعك الفحل من ثمر حاطي هذا عن الصدقة وصدقته العشر ونصف العشر ان كان يسقي ينسخ فيكون كما وصفتنا في الاستثناء كانه باعه ثبعة أعشار الحائط أو تسعة أعشار ثمره ونصف عشر ثمره (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء أبيعك ثمر حاطي هذا بأربعمائة دينار ففضل عن الصدقة فقال نعم لان الصدقة ليست الا انما هي للساكن (قال الشافعي) ولو باعه ثمر حاطيه وسكت عما وصفت من أجزاء الصدقة وكم قدرها كان فيه قولان أحدهما أن يكون المشتري بالخيار في أخذ ما جاوز الصدقة بحصته من ثمن الكل وذلك تسعة أعشار الكل أو تسعة أعشار ونصف عشر الكل أو رد البيع لانه لم يسلم اليه كل ما اشترى والثاني ان شاء أخذ الفضل عن الصدقة بجميع الثمن وان شاء ترك (قال الربيع) والشافعي فيه قول ثالث ان الصدقة كلها باطلة من قبيل أنه باعه ما ملك وما لم يملك فلما جعلت الصفقة حرام البيع وحلال البيع بطلت الصفقة كلها (قال الشافعي) ولو قال باع الحائط الصدقة على لم يلزم البيع المشتري الا ان يشاء وذلك ان على السلطان أخذ الصدقة من الثمرة التي في يده وليس عليه أن يأخذ عكبتهم ثمران غيرها قال وكذلك الرطب لا يكون ثمر الا للسلطان أن يأخذ عشر الرطب فان صار السلطان الى أن يضمن عشر رطبه ثمرًا مثل رطبه لو كان يكون ثمرًا واشترى المشتري بعد هار جوت أن يجوز الشراء فاما ان اشترى قبل ل هذا فهو يمكن اشترى من ثمر حائط فيه العشر ما وصفت من أن يؤخذ عشره رطبا وان من الناس من يقول يأخذ عشر ثمن الرطب لانه شريك له فيه فاذا كان هذا هكذا فالبيع وقع على الكل ولم يسلم له وله في أحد

(١) قوله فاما ان يكون بيع غير باكر منه الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وأما كسبه مصححه

القولين الخباريين أن يأخذ تسعة أعشاره وتسعة أعشار الثمن أو رده كله (قال) ومن أصحابنا من أجاز البيع بينهما ما كان قد عرف المتبايعان معا أن الصدقة في الثمرة فأنما اشترى هذا وباع هذا الفضل عن الصدقة والصدقة معروفة عندهما (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريح أن عطاء قال إن بعث غنمك ولم تذكر الصدقة أنت ولا يبعثك فالصدقة على المتبايع قال إنما الصدقة على الحائض قال هي على المتبايع قال ابن جريح فقلت له إن بعته قبل أن يخرص أو بعد ما يخرص قال نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريح أن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال في مثل ذلك مثل قول عطاء إنما هي على المتبايع (قال الشافعي) وما قال من هذا كما قال إنما الصدقة في عين الشيء بعينه فحسبنا تحول فضله الصدقة ألا ترى أن رجلا لو ورث أخذت الصدقة من الحائض وكذلك لو وهب له غنم أو تصدق به عليه أو ملكه بوجه من الوجوه (قال) وقد قيل في هذا شيء آخر أن الثمرة إذا وُجِبَتْ فيها الصدقة ثم باعها فالصدقة في الثمرة والمتبايع بخير لأنه باعه ماله وماله لا يكن في أخذ غير الصدقة بحصته من الثمن أو رد البيع (قال) وأما إذا وهبها أو تصدق بها أو ورث الثمرة عن أحد وقد وُجِبَتْ فيها الصدقة أو لم تجب فهذا كله مكتوب في كتاب الصدقات بتفرع (قال) وقد قال غير من وصفت قوله الصدقة على البائع والبيع جائز والثمره كلها للمتبايع (قال) وإذا كان للوالي أن يأخذ الصدقة من الثمرة فلم يخص الثمرة كلها وإن قال يعطيه رب الحائض غراما لهما فقد أحال الصدقة في غير العين التي وُجِبَتْ فيها الصدقة والعين موجودة (قال) ومن قال هذا القول فأنما يقول هو لو وُجِبَ عليه في أربعين دينارًا دينار كان له أن يعطي دينارًا مثله من غيرها وكذلك قوله في الماشية وصنوف الصدقة (قال) قول الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة يدل على أنه إذا كان في المال صدقة والشروط من الصدقة فأنما يؤخذ منه لا من غيره فهذا أقول وبهذا اخترت القول الأول من أن البيع لازم فيما لاصدقة فيه وغير لازم فيما فيه الصدقة إذا عرفت عرف البائع والمشتري ما يبيع هذا أو يشتري هذا (قال) وإذا سمي البائع لأشترى الصدقة وعرفها فما تعدى عليه الوالي فأخذ كثر من هذا فالوالي كالغاصب فيما جاوز الصدقة والقول فيها كالقول في الغاصب فن لم يضع الجائحة قال هذا رجل ظلم ماله ولا ذنب على بائعه في ظلم غيره وقد قبض ما ابتاع ومن وضع الجائحة كان غايضا بغيره يعني أنها غير تامة القبض يشبه أن يلزمه أن يضع عنه بقدر العدوان عليه ويخبره بعد العدوان في رد البيع أو أخذه بحصته من الثمن لأنه لم يسلم إليه كما باعه (قال الشافعي) فإن قال قائل المظلة ليست بجائحة قبل وما معنى الجائحة أليس ما تلف من مال الرجل فالمظلة اتلاف فإن قال قل ما أصاب من السماء قيل أفرأيت ما ابتعت فلم أقبضه فأصابه من السماء شيء يتلفه أليس بنفسه البيع فإن قال بلى قيل فإن أصابه من الأديمين فأنما بالخباريين أن أفسح البيع أو أخذه وأتبع الأديمين بغيره فإن قال نعم قيل فقد جعلت ما أصاب من السماء في أكثر من معنى ما أصاب من الأديمين أو مثله لأنك فسخت به البيع وإن قال إذا ملكته فهو منك وإن لم تقبضه فإذا هلك هلك منك فالثمره قد ابتعتها وقبضتها فهي أولى أن لا توضع على تلف أصابها

(باب في المزابنة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدع عن أبي سعيد الخدري أو أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحابلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر ورؤس الخنول والمحابلة استكراء الأرض بالحنطة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن

لها لأنها لا تحتل القسم وأما الطريق التي لا تحتل فلا شفعة فيها ولا بها وأما عرصه الدار تكون بحتملة للقسم والقوم طريق إلى منازلهم فإذا بيع منها شيء ففيه شفعة (قال) ولولي التيم وأبي الصبي أن يأخذ بالشفعة لمن يبلان إذا كانت غبطة فإن لم يفعلها فأزاولا مالهما أخذاها فإن اشترى شقفا على أيهما جعلا بالخيار فلا شفعة حتى يسلم البائع (قال) ولو كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرج من ملك البائع وفيه الشفعة ولو كان مع الشفعة عرض والتمن والحقد فانه يأخذ الشفعة بحصتها من الثمن وعهدة المشتري على البائع وعهدة الشفع على المشتري (قال المزني رحمه الله) وهذه مسائل أحببت فيها على معنى قول الشافعي رحمه الله

(قال المسرفي) واد
تبرأ البائع من عيوب
الشفعة ثم أخذها
الشفيع كانه الرد على
المشتري فان استحققت
من الشفيع رجع
بالتن على المشتري
ورجع المشتري على
البائع ولو كان المشتري
اشتراه بدينار باعها
ثم أخذها الشفيع
بوزنها فاستحققت
الدينار الاول بالشراء
والشفعة باطل لان
الدينار بعينها يقوم
مقام العرض بعرض
قبوه وان استحققت
الدينار الثانية كن
على الشفيع بدلها
(قال) ولو حط البائع
للمشتري بعد التمرق
فهو بدينار له وليس
للشفيع أن يحط (قال
الزني) رحمه الله واد
ادعى عليه أنه اشترى
شتماله فيه شفعة
فعله الشفعة على السكر
اليمين فان نكل وحلف
الشفيع قضيت له
بالشفعة ولو أقام
(١) قوله لانه لا يحل له
أخذه أو رد البيع كذا
بالاصول التي يدينها
ولعل في العبارة سقطا
من النسخ فمرره اه

مصححه

ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشترى
بالتمر والمحاقلة اشترى الزرع بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة قال ابن شهاب فسألت عن استكراء
الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس بذلك (قال الشافعي) والمحاقلة في الزرع كالمرابنة في التمر (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما المحاقلة قال المحاقلة في
الحرف كهيئة المزابنة في التخل سواء يبيع الزرع بالقمع قال ابن جريج فقلت لعطاء أنفسركم جابر في المحاقلة
كما أخبرني قال نعم (قال الشافعي) وتفسير المحاقلة والمزابنة في الأحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى
الله عليه وسلم منصوصا والله تعالى أعلم ويحتمل أن يكون على رواية من هو دونه والله تعالى أعلم (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن المخاربة والمحاقلة والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة حنطة والمزابنة
أن يبيع التمر في رؤس التخل بمائة نرق والمخاربة كراء الأرض بالثلث والربع (أخبرنا الربيع) قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن أبي الزبير أنه أخبره عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا تعلم مكيته بالكيل المسمى من التمر (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء سمعت من جابر بن عبد الله خبرا
أخبرني أبو الزبير عنه في الصبرة قال حسب قال فكيف ترى أنت في ذلك فنهى عنه (أخبرنا الربيع)
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن طاوس أنه أخبره عن أبيه أنه كان يكره أن يتباع صبرة
بصبرة من طعام لا تعلم مكيته أو تعلم مكيته أحدهما ولا تعلم مكيته الأخرى أو تعلم مكيته ما جعها هذه
وهذه بهذه قال لا الكيل بكيل يدايد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن
جرير أنه قال لعطاء ما المزابنة قال التمر في التخل يباع بالتمر فقلت ان علمت مكيته التمر لم تعلم قال نعم قال ابن
جرير فقال انسان لعطاء أن يربط قال سواء التمر والرطب ذلك مزابنة (قال الشافعي) وبهذا نقول
الاف العرب التي ذكرناها قبل هذا قال رجع المزابنة أن تنظر كل واحد بعينه مما الفضل في بعضه
على بعض يدايد بالاجوز فيه شيء يعرف كيله بشئ منه جزا فلا يعرف كيله ولا جزا فيه شيء يعرف
وذلك لانه يحرم عليه أن يأخذه إلا كيلا بكيل وزنا بوزن يدايد فاذا كان جزا فجزا في بيعه وفي الكيل
وكذلك اذا كان جزا فكيل فلا بد أن يكون أحدهما أكثر وذلك محرم فبما عتدنا بالاجوز لان الاصل أن
لا يكون الا كيلا بكيل وزنا بوزن فكل ما عتد على هذا مفسوخ (قال) ولو تباع جزا فكيل أو جزا
فجزا فمن جنسه ثم تكا بلاء كما ساء كان البيع مفسوخا لانه عقد غير معلوم أنه كيل بكيل (قال)
ولو عتد ابيعهما على أن يتكايلا هذين الطعامين جميعا بأعيانهم مكيلا لا بكيال فتكايلاه فكأنما استويا جاز
وان كانا متفاضلين ففيهما قولان أحدهما ان الذي نقصت صبرته الخيار في رد البيع لانه بيع كيل بشئ فلم يسلم
له (١) لانه لا يحل له أخذه أو رد البيع والقول الثاني أن البيع مفسوخ لانه وقع على شيء بعضه حرام وبعضه
حلال فالبيع مفسوخ وبهذا أقول والقول الذي حكيت ضعيف ليس بقياس انما يكون له الخيار فيما
نقص مما لا رافق زيادة بعضه على بعض فاما ما فيه الرافق فقد انعقد البيع على الكل فوجد البعض محرما أن
يملك بهذه العقدة فكيف يكون له الخيار في أن يأخذ بعض بيعة وفيها حرام (قال) وما وصفت من المزابنة
جامع لبيعها كاف من تفرعها ومن تفرعها أن يتباع مثله مائة صاع تمر بتمر مائة مثله أو أكثر أو أقل
فهذا مفسوخ من وجهين أحدهما أنه رطب بتمر وجزا فكيل من جنسه ومن ذلك أن أخذه نكلا تمرا
لا عرف كيله بضاع تمر أو بصبرة تمرا لا عرف كيله لان الاصل أنه محرم الفضل في بعضه على بعض وأنه يبيع
الامتثال يدايد (قال) وهكذا في الحنطة وكل ما في الفضل في بعضه على بعض الرابا (قال) فاما تمر
تخل بمحطة مقبوضة كيلا أو بصبرة تمر بصبرة حنطة أو سنف بغير صنفه جزا فكيل أو كيل بجزا فدايد

بالمال بالفضل في بعضه على بعض يدايد فلا بأس (قال) فأما الرجل يقول للرجل وعندك صبرة فتره
أضمن لك هذه الصبرة بعشرين صاعا فان زادت على عشرين صاعا فلي فان كانت عشرين فهي لك وان
نقصت من عشرين فهي لي أتمام عشرين صاعا لك فهذا البيع من قبل أنه من كل المال بالباطل الذي
وصفت قبل هذا وهذا بالخاطرة والقمار أشبه وليس من معنى المزابنة بسبيل ليس المزابنة إلا ما وصفت
لأنها بوزن (قال) وهذا أجماع وهو كاف من تفرعه ومن تفرعه ما وصفت فأما أن يقول الرجل
للمرجل عذق ثاء أو بطيخك هذا المجموع فانتقص من مائة فعلى تمام مائة مثله وما زاد فلي أو أقطع ثوبك
هذا فلا بأس أو سراويلات على قدر كذا فانتقص من كذا أو كذا فانتقص أو سراويل فعلى وما زاد فلي أو
الحمن حنطتك هذه فإزاد على مذهبتي فلي وما نقص فلي فهذا كله مخالف للمزابنة ومحرم من أنه كل
المال بالباطل لا هو بخاترة عن تراض ولا هو ثوب أعطاه مالك المال المعطى وهو يعرفه في تفرعه أو بجمد
ولا هو ثوب أعطاه إياه على منفعة فأخذها منه ولا على وجه خسر من الوجه المأذون فيه دون غيره الذي هو من
وجوه البر قال ولا بأس بثمر نخلة بثمر عنب أو بثمر فرسكة كلاهما قد طابت كان ذلك موضوعا بالارض
أو في شجره أو بعضه موضوعا بالارض إذا خالفه وكان الفضل يجل في بعضه على بعض حال أو كان يدايد فان
دخلت النسبة فسد أو تفرقا بعد البيع قبل أن يتفاضل في البيع (قال) وكذلك لا بأس أن يبيع ثمر
نخلة في رأسها بثمر نخلة فرسك في رأسها أو يبيع ثمر نخلة في رأسها بثمر فرسك موضوع في الارض أو يبيع
رطب في الارض بثمر فرسك موضوع في الارض جزافا (قال) وجماعه أن تباع الثمن بغير منفعة يدايد كيف
شئت (قال الشافعي) وما كان بصفة واحدة لم يجل الامثلة كلبا بكيلا وزنا بوزن يدايد ولا يفرقان
حتى يتفاضل ولا يباع منه رطب ببايس ولا رطب ببايس رطب إلا العرايا خاصة (قال الشافعي) وكذلك
لا يجوز أن يدخل في صفقة شيئا من الذي فيه الربا في الفضل في بعضه على بعض يدايد ومن ذلك أن
يشترى صبرة تمر مكيلا أو جزافا بصبرة حنطة مكيلا أو جزافا مع الحنطة من التمر قليل أو كثير وذلك أن
الصفقة في الحنطة تقع على حنطة وتمر وتمر وحنطة التمر غير معروف من قبل أنها إنما تكون بقيمتها والحنطة
بقيمتها والتمر بالتمر لا يجوز إلا معلوما كلبا بكيلا (١)

(باب وقت بيع الفاكهة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وقت بيع جميع ما يؤكل من ثمر الشجر أن يؤكل من أوله الثمن
ويكون آخره قد قارب أوله كقاربه ثمر النخل بعضه لبعض فإذا كان هكذا أحل بيع ثمرته الخارجة فيه مرة
واحدة والشجر منه الثابت الأصل كالنخل لا يخالفه في شيء منه إلا في شيء ساذ كرهه يباع إذا طاب أوله
الكمثرى والسفرجل والارج والموز وغيره إذا طاب منه الشيء الواحد فبلغ أن يضرع ببعث ثمرته تلك كلها
قال وقد بلغني أن التين في بعض البلدان ينبت منه الشيء اليوم ثم يقيم الأيام ثم ينبت منه الشيء بعد ذلك
يكون ذلك مرارا والقضاء والخمر يبيع بعضه وفي موضع من شجر القناء والخمر يبيع ثمرته تلك كلها
فكان الشجر يتفرق مع ما يخرج فيه ولم يبيع ما لم يخرج فيه فان كان لا يعرف لم يجر بيعه لاختلاف المبيع
منه بغير المبيع فصير المبيع غير معلوم فإخذ مشتره كله أو ما جمل مما يشتريه فان بيع وهو هكذا فالبيع
مفسوخ (قال الشافعي) في موضع آخر إلا أن يشاء ارباع أن يسلم ما زاد على ما باع فيكون قد أعطاه
خفه وزاده قال فنظر من القناء والخمر في مثل ما وصفت من التين فان كان يبلد يخرج الشيء منه في
جميع شجره فإذا تزل في شجره لتتلاخ في صغاره خرج من شجره شيء منه كان كما وصفت في التين أن استطاع
تمييزه جاز ما خرج أولا ولم يدخل ما خرج بعده في البيع وان لم يستطع تمييزه لم يجر بيعه في البيع بما وصفت قال
وان جمل يبيع ثمره من هذا الثمر النخل أو عنب أو قناء أو غير ذلك لم يجل أن يباع ثمرته التي تأتي بعدها بحال

الشفيع البينة أنه
اشترها من فلان
القائب بألف درهم
فأقام ذلك الذي في يديه
البينة أن فلانا أودعه
إياها قضيت له بالشفعة
ولا يمنع الشراء الوديعة
ولو أن رجلين باعوا
رجل شفا فقال
الشفيع أنا أخذ
ما باع فلان وأدع حصه
فلان فذلك في قياس
فوله وكذلك لو اشترى
رجلان من رجل
شفا كان للشفيع
أن يأخذ حصه أيهما

(١) وزجهم قبل الصلح
باب المزابنة وفيه قال
الشافعي والمزابنة جنس
من الطعام عرف كيله
اشترى بجنس مثله
مجهول الكيل لان
التي صلى الله عليه وسلم
قد نهى عن هذا الامتلا
مئل وإذا كان مجهولا فلا
خير فيه وليس هو مثلا
عشيل ولا كيلا بكيلا
ولا وزنا بوزن ثم ذكر
بعد ذلك مسائل تتعلق
بالربا اه

شاه ولوزعم المشتري أنه
اشترها بألف درهم
فاخذها الشفع بألف
ثم أقام البائع البيعة أنه
باعه أياها بالفسين
فضى به بالفسين على
المشتري ولا يرجع على
الشفيع لانه مقر
آه استوفى جميع حقه
ولو كان الثمن عبدا
فاخذ الشفع ببيعة
العبد ثم أصاب البائع
بالعبد عيا فله رده
ويرجع البائع على
المشتري ببيعة الشقص
وان استحق العبد
بطلت الشفعة ورجع
البائع فاخذ شقصه ولو
صاحه من دعواه على
شقص لم يحز في قوله
الشافعي الا أن يقر
المدعي عليه بالدعوى
فيجوز وللشفيع أخذ
الشفعة بمثل الحق الذي
وقع به الصلح ان كان له
مثل أو قيمته ان لم يكن له
مثل ولو أقام رجلا
كل واحد منهما بيعة
أنه اشترى من هذه الدار
شقصا وأراد أخذه

فان قال قائل ما المجبة في ذلك قلنا المانهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين ونهى عن بيع
الغرو ونهى عن بيع الثرحى بيد وصلاحه كان بيع ثمرة لم يخلق بعد وأولى في جميع هذا (أخبرنا الربيع)
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع الثقل معاومة قال فإذا
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثقل والتبر لم ياشد بدالم تر فيه صفة لان العاهة قد تأتى عليه
كان بيع مالم يرمته شئ قط من قناه أو خرز أو دخل في معنى الغرو وأولى أن لا يباع مما قد روى فنهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم أن يباع قناه أو خرز من بد أقبل أن يطيب منه شئ وقد روى
رجل أن يبتاع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه لا يكون بيع أبدا أولى بالغرو من هذا البيع الظاهر
في السماء والعبد الأبق والجمل الشارد أقرب من أن يكون الغرو فيه أضعف من هذا ولان ذلك شئ
قد خلق وقد وجد وهذا لم يخلق بعد وقد يخلق فيكون غاية في الكثرة وغاية في القلة وفيما بين الغائتين منازل
أو رأيت أن أصابته الجمل فباعه بأشئ يقاس بأول جله فقد يكون فانه أكثر وناثه فقد يختلف ويتباين فهذا
عندنا يحرم معنى السنة والائر والقياس عليهما والمعقول والذي يمكن من عيوبه أكثر مما يمكننا وفيما
حكينا كفاية ان شاء الله تعالى (قال) فكل ما كبل من هذا أو وزن أو بيع عددا كما وصفت في الربط
بالتبر لا يحل الترمته برطب ولا جزاف منه بكيل ولا رطب برطب عندى بحال ولا يحل إلا باسباب كبل
بكيل أو ما يوزن وزنا يوزن ولا يجوز فيه عدد بعد ولا يجوز أصلا إذا كان شئ منه رطب يشترى بصفته رطب
فرسل بفرسل وثين بثن وصف بصفه فإذا اختلف الصنفان فبعه كيف شئت يدايد جزافا بكيل ورطب
يباس وقليله بكثره لا يختلف هو وما وصفت من غير الثقل والعنب في هذا المعنى ويختلف هو وثمر الثقل
والعنب في العرايا ولا يجوز في شئ سوى الثقل والعنب العربة بما يجوز فيه بيع العرايا من الثقل والعنب
لا يجوز أن يشترى غر تينة في رأسها بمكيال من التين موضوعا بالارض ولا يجوز أن يشترى من غير تينة في
رأسها بمنها يابس موضوع بالارض ولا في شجره أبدا جزافا ولا كبل ولا يعنى فان قال قائل فلم تجز
قلت لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن من الثمر والعنب وفيهما أنهما يجتمعان الثمر لا حائل دونه
يجمع الا حاطة ومكان يكون في المكيال مستجمعا كما استجمعا في تينته كان له ما ان لا يجمع أحد معانيه
شئ سواء وغيره وان كان يجتمع في المكيال فن فوق كثر منه حائل من الورق ولا يحيط البصر به وكذلك
الكثير وغيره وأما الأثرج الذي هو أعظم فلا يجتمع في مكيال وكذلك الخربز والقناه وهو يختلف المطلق
لا يشبههما وذلك لم يجتمع في المكيال ولا يحيط به البصر احاطته بالعنب والتمر ولا يوجد منه شئ يكون مكيلا
يخر من عناق رؤس شجره لقلته ونحاف خفته عن أن يكون مكيلا فلذلك لم يصل أن يباع جزافا شئ منه كما
يبيع غير من الثقل والعنب اذا خالفه ومن أراد أن يبتاع منه شيئا فليستع به ابتاعه بغير صفته ثم استعراه
كيف شاء

(باب ما ينبت من الزرع)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان من نبات الارض بعضه مغيب فيها وبعضه ظاهر فأراد صاحبه بيعه لم
يجز بيع شئ منه الا الظاهر منه يجز مكانه فأما المغيب فلا يجوز بيعه وذلك مثل الجزر والفجل والبصل
وما أشبهه فيجوز أن يباع ورقة الظاهر مقطعا مكانه ولا يجوز أن يباع ما في داخله فان وقعت الصفقة عليه
كله لم يجز البيع فيه اذا كان بيع نبات وبيع النبات يبيع الايجاب وذلك لو أجزت بيعه لم أجزه الا على أحد
معان اما على ما يجوز عليه بيع العين الغائبة فتلك اذا أراها المشتري فله الخيار في أخذها أو تركها فلو أجزت

شقص صاحبه بشفعته فان وقتت البعثة فالذي سبق بالوقت له الشفعة وان لم توقت وقتا بظان الشفعة لانه يمكن أن يكونا اشتريا معا وحلف كل واحد منهما لصاحبه على ما ادعاه ولو أن البائع قال قد بعثت من فلان شقصي بألف درهم وأنه قبض الشقص فأنكر ذلك فسلان وادعاه الشفعين فان الشفعين يدفع الالف الى البائع ويأخذ الشقص وإذا كان للشقص ثلاثة شفعاء فشهد اثنان على الثامن الثالث فان كانا سلما جازت شهادتهما لانهما لا يجزان الى أنفسهما وان لم يكونا سلما تجزئ شهادتهما لانهم ما يجبران الى أنفسهما ماله صاحبه ما ولو ادعى الشفعين على رجل أنه اشترى الشقص الذي في يده من صاحبه (١) أو رد كذا بالاصول ولا يخفى استقامة الاستدلال بها فاعلم لمن زيادة التماسا وحرره اه محصيه

البيع على هذا فقلع جزرة أو فحيلة أو بصله فيجعل المشتري الخيار كنت قد أدخلت على البائع ضررا في أن يقلع ما في ركبته وأرضه التي اشترى ثم يكون له أن يرد منه من غير عيب فيبطل أكثره على البائع (قال) وهذا بخلاف العبد يشترى غائبا والمتاع وذلك أنهم ما قد يربحان فيصفهما للمشتري من يتق به فيشتريهما ثم يكون له خيار الرؤية فلا يكون على البائع ضرر في رؤية المشتري لهما كما يكون عليه ضرر فيما قلع من زرعه ولو أجزت يده على أن لم يكن فيه عيب لزم المشتري كان فيه الصغير والكبير والمختلف الخلقة فكان المشتري اشترى مالم يروا لزمته مالم يرض بشراة فقط ولو أجزته على أن يدهه إياه على صفقة موزونة كنت أجزت بيع الصفات غير مضمونة وانما اتباع الصفقة مضمونة (قال) ولو أسلم اليه في شيء منه موصوف موزون فجاء به على الصفقة جاز السلف وذلك أنه ما خذ به يأتي به حيث شاء لامن أرض قد يخطئ زرعهما ويصيب فلا يجوز في شيء من هذا بيع الا بصفة مضمون موزون أو حتى يقلع فبراه المشتري (قال) ولا يشبه الخوز والبيض وما أشبه هذا لاصلاحه في الأرض الا بالبلوغ ثم يخرج فيبقى ما بقي منه ويبيع ما لا يبقى مثل البقل وذلك لاصلاحه الا ببقائه في قشره وذلك اذا روى قشره استدلل على قدره في داخله وهذا الدلالة على داخله وان روى خارجه قد يكون الورق كبيرا والراس صغيرا وكبرا

(باب ما اشترى مما يكون ما كوله داخله)

(قال الشافعي) ١٠٠ ترى انما أوجوزا أو لوزا أو فستقا أو بيضا فكسره فحده فاسدا أو مريعا فأراد رده والرجوع بثمنه ففيها قولان أحدهما أن له أن يردوه والرجوع بثمنه من قبل أنه لا يصل الى معرفته عيبه وفساده وصلاحه الا بكسره وإذا كان المقصود قصد البيع داخله فباعه بسلطه عليه وهذا قول (قال) ومن قال هذا القول انبغى أن يقول على المشتري الكسار أن رد القشر على البائع ان كانت له قيمة وان قلت ان كان يستمتع به كما يستمتع بقشر الرمان ويستمتع بما سواه أو رد (١) فان لم يفعل أقيم قشره فان كانت القشرة قيمة منه ودخله على أنه صحيح وطرح عنه حصته مالم يرد منه قشره من الثمن ويرجع بالباقي ولو كانت حصته القشر سهمان ألف سهم منه والقول الثاني أنه اذا كسره لم يكن له رده الا أن يشاء البائع ويرجع عما بين قيمته صحيحا وقيمه فاسدا وبيض الدجاج كله لا قيمة له فاسدا الا قشره ليس فيه من نفعه فاذا كسره رجع بالثمن وأما بيض النعام فلقشرته ثمن فيلزم المشتري بكل حال لان قشرتها ربحا كانت أكثر ثمنها داخلها فان لم رد قشرتها صحیح ورجع عليه عما بين قيمتها غير فاسدة وقيمتها فاسدة وفي القول الاول يردوها ولا شيء عليه لانه سلطه على كسرها الا أن يكون أفسدها بالكسر وقد كان يقدر على كسر لا يفسد ف يرجع عما بين القيمتين ولا يردوها (قال الشافعي) فاما القثاء والخمر وزمار دلب فانه يدوقه بشئ دقيق من حديد أو عود فيدخله فيه فمرف طعمه ان كان مرأ أو كان الخمر بزمارضا فله رده ولا شيء عليه في نفعه في القولين لانه سلطه على ذلك أو أكثر منه ولا فساد في النقب الصغير عليه وكان يلزم من قال لا يرد الا كما أخذه بأن يقول يرجع بما بين قيمته سالما من الفساد وقيمه فاسدا (قال) ولو كسرها لم يكن له ردها ويرجع عليه بنقصان ما بين قيمته صحيحا وفساده ما كان ذلك الفضل الا أن يشاء البائع أن يأخذه مكسورا ويرد عليه الثمن لانه قد كان يقدر على أن يصير اليه طعمه من نفعه صحيحا ليس كالجوز لا يصل الى طعمه من نفعه وانما يصل اليه ربحه لا طعمه صحيحا فاما الدود فلا يعرف بالذاقة فاذا كسره ووجد الدود كان له في القول الاول رده وفي القول الثاني الرجوع بفضل ما بين القيمتين ولو اشترى من هذا شيأ رطبيا من القثاء والخمر بنقبي حتى يضر وتغير وفسد عنده ثم وجده فاسدا بمرارة أو دود كان فيه فان كان فسادا من شيء يحدث مثله عند المشتري فالقول قول البائع في فساد مع عيبه وذلك مثل البيض يقيم عند الرجل زمانا ثم يجده فاسدا وفساد البيض يحدث والله تعالى أعلم

القائب ودفع البسه
ثمنه وأقام عدلين بذلك
عليه أخذت شفيعته ونفذ
الحكم بالبيع على
صاحبه القائب (قال
المرئي) رحمه الله هذا
قول الكوفيين وهو
عندي ترك لأصلهم
في أنه لا يقضى على
قائب وهذا غائب قضى
عليه بانه باع وقبض
التمن وأبرأ منه البسه
المشتري وبذلك أوجبوا
الشفعة للشفيع (قال
المرئي) رحمه الله ولو
اشتري شقصا وهو شفيع
فباع شفيع آخر فقال
له المشتري خذها كلها
بالتمن أو دعه وقال هو
بل أخذ نصفها كان
ذلك له لأنه مثله وليس له
أن يلزم شفيعته لغيره
(قال المرئي) ولو شجبه
موضحة عهدا فصالحه
منها على شقص وهما
يلعان أرض الموضحة كان
للشفيع أخذها بالأرض
ولو اشتري ذمي من ذمي
شقصا بضمير أو حنزي
وتقاضى ثم قام الشفيع
وكان نصرانيا ونصرانية
فأسلم ولم يزل مسلما
فسواء لالشفعة له في
قياس قوله لأن الحنزي
والحنزي لا ينفقه لهما

(مسئلة بيع القمع في سنبله)

أخبرنا الربيع قال قلت للشافعي ان علي بن معبد روى لنا حديثا عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أجاز بيع القمع في سنبله اذا ابيض فقال الشافعي ان ثبت الحديث قلنا به فكان الخاص مستخرجا من العام
لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرد وبيع القمع في سنبله غرر لانه لا يرى وكذلك بيع الدار
والاساس لا يرى وكذلك بيع الصبرة بعضهم فوق بعض أجزاها ذلك كما أجاز النبي صلى الله عليه وسلم فكان
هذا خاصا مستخرجا من العام وكذلك نجيز بيع القمع في سنبله اذا ابيض ان ثبت الحديث كما أجزاها بيع
الدار والصبرة

(باب بيع القصب والقرط)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال في القصب
لا يباع الاجزاء أو قال صرمة (قال الشافعي) وبهذا نقول لا يجوز أن يباع القرط الاجزاء واحدة عند بلوغ
الجزأه وأخذ صاحبها في جزأه عند ابتاعه فلا يؤخر مده أكثر من قدر ما يمكنه جزأه من يومه (قال
الشافعي) فان اشتراه ثابتا على أن يدعه أياما يطول أو يغلط أو غير ذلك فكان يرد في تلك الأيام فلا خفي
الشراء والشراء مفسوخ لان أصله للبائع وفرعه للظاهر للمشتري فان كان يطول فيخرج من مال البائع الى
مال المشتري منه شيء لم يبق عليه صفقة البيع فبذلك كانت قد أعطيت المشتري ما لم يشتر وأخذت من البائع
ما لم يبيع ثم أعطيت منه شيئا مجهولا لا يرى بعين ولا يضبط بصفة ولا يتميز يعرف ما للبائع فيه مما للمشتري فيفسد
من وجوه (قال) ولو اشتراه لقطعته فكره وقطعه له يمكن مده يطول في مثلها كان البيع فيه مفسوخا اذا
كان على ما شرط له أن يصل البيع أن يدعه لما وصفت مما اختلف به من مال البائع مما لا يتميز كالأول المشتري
حنطة جزأه فاشترط له أنها ان انتهال له عليها حنطة فهي داخله في البيع فانتهالت عليها حنطة للبائع لم
يبعها انفسح البيع فيها لان ما اشتري لا يتميز ولا يعرف قدره مما لم يشتر فبعطى ما اشتري ويمنع ما لم يشتر وهو
في هذا كله بائع شيء قد كان شيء لم يكن غير مضمون على أنه ان كان دخل في البيع وان لم يكن لم يدخل فيه
وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في افساده لان رجلا لو قال أبيع شيئا أن ثبت في أرضي بكذا فان لم يثبت
أثبت قليلا لزمك التمن كان مفسوخا وكذلك لو قال أبيع شيئا أن جاني من تجارتي بكذا وان لم يأت لزمك
التمن (قال) ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه بغير شرط أياما وقطعه يمكنه في أقل منها كان المشتري منه
بالحيار في أن يدعه الفضل الذي له بلا تمن أو ينقض البيع (قال) كما يكون اذا باعه حنطة جزأه فانتهالت
عليها حنطة له فالبايع بالخيار في أن يسلم ما باعه وما زاد في حنطته أو يرد البيع لاختلاط ما باع بما لم يبيع
(قال) وما أفسدت فيه البيع فاصاب القصب فيه آفة تنلفه في يدى المشتري فعلى المشتري ضمانه بقيته
وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصته والزرع لبائعه وعلى كل مشترر شراء فاسدا أن يرد
كأخذه أو خيرا مما أخذه وضمانه ان تلف وضمان نقصه ان نقص في كل شيء (١)

(١) (باب المصراة والرد بالعيب وليس في التراجم) وفيه نصوص فمن ذلك في باب الاختلاف في العيب من
كتاب اختلاف العراقيين لما حكى عن أبي حنيفة لا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام بل فنان عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشتري شاة حنطة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام ان شاء ردها وورد معها صاعا
من تمر أو صاعين شعير (قال الشافعي) رحمه الله فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة
خيار ثلاثة أيام بعد البيع وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه جعل الحبان بن سعد خيار ثلاث فيما ابتاع
انتبهنا الى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيار ولم نجازه اذ لم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب حكم المبيع قبل القبض وبعده) (١)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع حتى يقبض الطعام قال ابن عباس رأيته ولا أحسب كل شيء الأمثلة (قال الشافعي) وهذا أناخذ فمن ابتاع شيئا كأننا ما كان فليس له أن يبيعه حتى يقبضه وذلك أن من باع ما لم يقبض فقد دخل في المعنى الذي يروى بعض الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعتاب بن أسيد حين وجهه إلى أهل مكة أنهم عن بيع ما لم يقبضوا وروى ما لم يقبضوا (قال الشافعي) هذا بيع ما لم يقبض وروى ما لم يقبض وهذا القياس على حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يقبض ومن ابتاع طعاما كيلا يقبضه أن يتكاه ومن ابتاعه جزأ فاقبضه أن ينقله من موضعه إذا كان مثله ينقل وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهم سموا كواثرا يبتاعون الطعام جزأ فاقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأمرهم بانتقاله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره وهذا لا يكون الاثلاثا يبيعه قبل أن ينقل (قال الشافعي) ومن ملك طعاما باجارة فالأجارة بيع من المبيع فلا يبيعه حتى يقبضه ومن ملكه بمرات كان له أن يبيعه وذلك أنه غير مضمون على غيره بمن. وكذلك ما ملكه من وجه غير وجه البيع كان له أن يبيعه قبل أن يقبضه اغما لا يكون له بيعه إذا كان مضمونا على غيره بعوض يأخذ منه إذا فات والارزاق التي يخرجها السلطان للناس يبيعه قبل أن يقبضها ولا يبيعه الذي يشتريها قبل أن يقبضها لان مشتريها لم يقبض وهي مضمونة له على بائعها بالثمن الذي باعها بإياه حتى يقبضها أو يرد البائع إليه الثمن ومن ابتاع من رجل طعاما فكتب إليه المشتري أن يقبضه له من نفسه فلا يكون الرجل قابضاً له من نفسه وهو ضمان عليه حتى يقبضه المبتاع أو وكيل المبتاع غير البائع وسواء أشهد في ذلك أو لم يشهد وإذا وكل الرجل الرجل أن يبتاع له طعاما فابتاعه ثم وكله أن يبيعه له من غيره فهو بقدر ما يدين حتى يبيع له الدين فهو جائز كأنه هو ابتاعه وباعه وان وكله أن يبيعه من نفسه لم يجر البيع من نفسه وإن قال قد بعته من غيري فهذا

== وسلم وذلك أن أمره به يشبه أن يكون كالخديعة من قبل أن المصرة قد تعرف تصيرتها بعد أول حلة في يوم وليس له وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان اختياراً لما هو يعلم استبانة عيب التصرية أنه يقال له الخيار حتى يعلم أنها مصرة طال ذلك أو قصر كما يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر ومن ذلك في باب العيب من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى جارية ثيباً فأصابها ثم ظهر منها عيب كان عند البائع كأنه ردها لان الوطء لا ينقصها شيئاً وانما ردها بعطل الحال التي أخذها به وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم انخراج الضمان ورأى الناخذمة كذلك كان الوطء أقل ضرراً عليه من خدمة أو خراج لو أردته بالضمان وإن كانت بكر فأصابها فبما دون الفرج ولم يقبضها فكذلك فإن اقتضها لم يكن له درهما من قبل أنه قد نقصها بذهب العذرة فلا يجوز أن يردّها ناقصة كما لم يكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بمائة قصص العيب الذي دلّس له من أصل الثمن الذي أعطى فيها الآن يشاء المشتري أن يهبها مائة فلا يرجع بشيء من العيب ولا تعلم ثبت عن عمرو بن دينار عن علي ولا واحد منهما أنه قال خلاف هذا القول (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى الرجل الجارية فقد دلّس له فيها عيب عليه البائع أو لم يعلمه فسواء في الحكم والبائع آثم في التدليس إن كان عالماً فان حدث بها عند المشتري عيب ثم أطلع على العيب الذي دلّس له لم يكن له ردها وإن كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق =

(١) هذه الترجمة من وضع السراج البلقيني قال وهو المترجم عليه بقية البيع وترجم في هذه البقية تراجم تتعلق بما سبق فسنقها كما ذكرها الربيع اه

عنده بحال والمسلم والذي في الشفعة سواء ولا شفعة في عبد ولا أمة ولا ذب ولا مالا يصلى فيه القسم هذا كله قياس قول الشافعي ومعناه وبالله التوفيق

(مختصر القراض ابتداء وما دخل في ذلك من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صير ربح ابنه في المال الذي تسلفا بالعراق فربحها فيه بالمدينة فجعله قراضاً عند ما قال له رجل من أصحابه لو جعلته قراضاً ففعل وإن عمر رضي الله عنه دفع ما لا قراضاً على النصف (قال الشافعي) رجه الله ولا يجوز القراض

الافى الذنانير والدرهم
 التى هى اتمان لالاشياء
 وقبها (قال) وان
 قاربه وجعل رب المال
 معه غلامه وشرط ان
 الرب يمنه وبين العامل
 والغلام اثلا فافهوجاز
 وكان لرب المال الثلثان
 ولعامل الثلث ولا يجوز
 ان يقاربه الى مدته من
 المدد ولا يشتره
 أحدهما درهما على
 صاحبه وباقى بينهما
 أو يشترط أن يولي
 سلعة أو على أن يرفع
 أحدهما في ذلك بشئ
 دون صاحبه أو يشترط
 أن لا يشتري الا من فلا
 ولا يشتري الاسلعة
 بعينها واحدة أو ثلثا أو
 دواب بطلب غير النحل
 ونتائج الدواب ويحبس
 رقابها فان فعلا فذلك
 كله فاسد فان عمل فيه
 فله أجر مثله والربح
 (١) أى صاع البائع
 وصاع المشتري وأفاد أنه
 لا يصح بيع المبيع قبل
 قبضه وعليه الشافعي
 وقال أبو حنيفة الا العقار
 ونقص مالك المنسح
 بالطعام علاظهار الخبز
 كذا في المناوى وغيره كتبه
 معجمه

الثنى أو هرب المشتري فصدقه البائع فهو كما قال وان كذبه فعليه البيعة أنه قد باعه ولا يكون مناسنا لو هرب
 المشتري أو أفلس أو قبض الثمن منه فهلك لانه في هذه الحالة أمين (قال الشافعي) ومن باع طعاما من
 نصراني فباعه النصراني قبل أن يستوفيه فلا يكره له البائع حتى يحضر النصراني أو وكيله فيكفاله لنفسه
 (قال) ومن سلف في طعام ثم باع ذلك الطعام بهمنه قبل أن يقبضه لم يجز وان باع طعاما بصفة ونوى أن
 يقبضه من ذلك الطعام فلا بأس لانه أن يقبضه من غيره لان ذلك الطعام لو كان على غير الصفة لم يكن له أن
 يعطيه منه ولو قبضه وكان على الصفة كان له أن يحبس ولا يعطيه اياه ولو هلك كان عليه أن يعطيه مثل صفة
 طعامه الذي باعه (قال) ومن سلف في طعام أو باع طعاما فأحضر المشتري عنده كتابه من بائه وقال
 أكتاله لك لم يجز لانه بيع طعام قبل أن يقبض فان قال أكتاله لنفسى وخذه بالكيل الذى حضرت لم يجز
 لانه باع كيلا فلا يبرأ حتى يكتاله من مشتريه ويكون له زيادته وعليه نقصانه وهكذا روى الحسن عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجزى فيه الصاعان (١) فيكون له زيادته وعليه نقصانه
 (قال الشافعي) ومن باع طعاما مضمونا عليه فعل عليه الطعام فجاءه صاحبه الى طعام مجتمع فقال أى
 طعام رضيت من هذا اشتريتك فأوفيتك كرهت ذلك له وان رضى طعاما فاشتراه فدفعه اليه بكيه
 لم يجز لانه ابتاعه فباعه قبل أن يقبضه وان قبضه لنفسه ثم كاله له بعد جاز والمشتري له بعد رضائه أن يرد
 عليه ان لم يكن من صفته وذلك ان الرضا غايلا بزمه بعد القبض (قال الشافعي) ومن حل عليه طعام
 فلا يعطى الذى له عليه الطعام ثمن طعام يشتريه لنفسه من قبل أنه لا يكون وكيله لنفسه مستوفيا لها ايضا
 لها منها وليوكل غيره حتى يدفع اليه ومن اشترى طعاما فخرج من يديه قبل أن يستوفيه بهية أو صدقة
 أو قضاء رجلا من سلف أو أسلعه أو خرق قبل أن يستوفيه فلا يبيعه أحد ممن صار اليه على شئ من هذه الجهات
 حتى يستوفيه من قبل أنه صار انما يقبض عن المشتري قبض وكيله (قال الشافعي) ومن كان يبيده
 ثم قبضه واستثنى شيئا منه بغيره فالباع واقع على المبيع لاعلى المشتري والمشتري على مثل ما كان في ملكه
 لم ينع قط فلا بأس أن يبيعه صاحبه لانه لم يشتره انما يبيعه على الملك الاول (قال الشافعي) ولا يبيع
 السلف حتى يدفع المسلف الى المسلف الثمن قبل أن يتفرقا من مقامهما الذى تبايعاهما وحتى يكون
 السلف بكيل معلوم بمكيل عامة يدركه عليه ولا يكون بمكيل خاصة ان هلك لم يدركه عليه أو بوزن عامة كذلك
 وبصفة معلومة جيد نفى والى أجل معلوم ان كان الى أجل ويستوفى في موضع معلوم ويكون من أرض
 لا يخطئ مثلها لأرض عامة لأرض خاصة ويكون جديدا طعام عام أو طعام عامين ولا يجوز أن يقول أجود

== واذا كان مشتريا فكان له أن يرد بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في عيب الا أن يشاء فكذا عليه للبائع
 مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذى حدث في ملكه كما لم يكن للبائع
 أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن يرد
 العيب بالعيب ولما اشترى اذا حدث العيب عنده أن يرجع عما نقصها العيب الذى دلل له البائع ورجوعه
 به كما أصف لك أن تقوم الجارية سالمة من العيب فيقال قيمتها ما ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون
 وفيها يوم قبضها المشتري من البائع لانه يوم شذم البيع ثم يقال له ارجع بعشر ثمنها على البائع كأنها ما كان
 قل أو كثر فان اشترى اثنان رجوع بثمانية وان كان اشترى خمسة رجوع بخمسة الا أن يشاء البائع أن
 يأخذها معيبة بلا شئ يأخذها من المشتري فيقال للمشتري سلها ان شئت وان شئت فامسكها ولا ترجع
 بشئ واذا اشترى الرجلان جارية فوجداهما عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فأن اخذت
 كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يجتمعا على الرديهما وكان ابن أبي ليلى يقول لاحدهما ان يرد ==

والمال لربه (قال)
ولو اشترط أن يشتري
منفا موجودا في الشتاء
والصيف فيجاز وإذا
سافر كان له أن يكتري
من المال من يكفيه
بعض المؤنة من الاعمال
التي لا يعملها العامل
وله النفقة بالمعروف
وان خرج بمال لنفسه
كانت النفقة على قدر
المالين بالخصص وما
اشترى فله الرد بالعيب
وكذلك الوكيل وان
اشترى وباع بالدين
فضمن الا أن يأذن له
وهو مصدق في ذهاب
المال مع عينه وإذا
اشترى من يفتق على
رب المال بأذنه عتق
وان كان بغير اذنه
فالضارب ضامن والعبد
له والمالك انما امره أن
يشترى من يحل له أن
يربح في بيعه فكذلك
العبد المأذون له في
التجارة يشترى بأبيه
فالشراء مفسوخ لانه
مخالف ولأماله (وقال)
في كتاب الدعوى
والينات في شراء العبد
من يعتق على مولا
قولان أحدهما جائز
والآخر لا يجوز (قال
الزني) قياس قوله

ما يكون من الطعام لانه لا يوقف على حده ولا أردأ ما يكون لانه لا يوقف على حده فان الردى يكون بالفرق
وبالسوس وبالقدم فلا يوقف على حده ولا بأس بالسلف في الطعام جالا إذا حل أن يباع الطعام
بصفة إلى أجل كان حالا أو إلى أن يحل (قال الشافعي) وان سلف رجل دنا برعى طعام إلى أجل معلومة
بعضها قبل بعض لم يجز عندي حتى يكون الأجل واحد او تكون الاثمان متفرقة من قبل أن الطعام الذي
إلى الأجل القريب أكثر قيمة من الطعام الذي إلى الأجل البعيد وقد أجاز غيري على مثل ما أجاز عليه
اتباع العروض المتفرقة وهذا مخالف للعروض المتفرقة لان العروض المتفرقة نقد وهذا إلى أجل
والعروض شئ متفرق وهذا من شئ واحد (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل طعاما مضموما موصوفا
حالا أو إلى أجل فتفرقا قبل أن يقبض الثمن فالبيع مفسوخ لان هذا دين بدين (قال الشافعي) وان اشترى
الرجل طعاما موصوفا مضموما عند الحصاد وقبل الحصاد وبعده فلا بأس وإذا اشترى منه من طعام أرض
بغيرها غير موصوف فلا خير فيه لانه قد يأتي جديدا أو رديشا (قال) وان اشتراه منه من الاندلس مضموما عليه
فلا خير فيه لانه قد يهلك قبل أن يذريه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطعام إلى سنة قبل أن يزرع
إذا لم يكن في زرع بعينه (قال الشافعي) ولا خير في السلف في القصد من القمح ولا في القسط لان ذلك
يختلف (قال الشافعي) ومن سلف رجل جلا في طعام محل فأراد الذي عليه الطعام أن يحل صاحب الطعام
على رجل له عليه طعام مثله من بيع ابتاعه منه فلا خير فيه وهذا هو نفس بيع الطعام قبل أن يقبض
ولكنه ان أراد أن يجمعه وكيلا يقبض له الطعام فان هلك في يديه كان أمينا فيه وان لم يهلك وأراد أن يجمعه
= حصته وان رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى الرجل الجارية مصةقة
واحدة من رجل فوجد بها عيبا فأراد أن يرد أو أن يتركها فله ذلك وإذا اشترى الرجل الجارية فوجد بها عيبا فله أن يرد أو أن يتركها
التمسك التمسك لان موجودا في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد كالكل
لو باعه وكالو باع لأحدهما نصفها ولا يترصفها ثم وجد بها عيبا كان لكل واحد منهما رد النصف
والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وان رد صاحبه * ومن ذلك في باب
الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية فباع نصفها ولم يبيع
النصف الآخر ثم وجد بها عيبا قد كان البائع دلسه فان أبا حنيفة كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا
يرجع بمناقضها العيب ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها ولا فلا حلق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها وكذلك قولهما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رجه الله
إذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها على عيب دلسه
له البائع لم يكن له أن يرد النصف بحصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشئ من نقص العيب من
أصل الثمن فيقال له ردها كلها أو أوجب وانما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية أو
أعتقت وصارت لا ترد بحال أو حدث بها عيب فصار ليس له أن يرد ما عليه بحال فأما إذا باعها
أو باع بعضها وقد يمكن أن يرد ما وإذا أمكن أن يرد ما بحال فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يرد ما ويرجع
بنقص العيب كالأب يكون له أن يعكها بیده ويرجع بنقص العيب (ومن ذلك في الترجمة المذكورة) وإذا
باع الرجل بغيره من كل عيب فان أبا حنيفة كان يقول البراءة من ذلك جائزة ولا يستطيع المشتري أن
يرده بغير كائنا ما كان الا ترى أنه لو أراء من التجار يرى من كل شدة ولو أراء من القروى يرى من كل
قرحة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يسمى العيوب كلها بأسمائها ولم يذكر أن
ينص يدها عليها (قال الشافعي) رجه الله وإذا باع الرجل العبد أو شيئا من الحيوان بالبائع من العيوب =

فضاعه جاز (قال) وكذلك لو ابتاع منه طعاما خل فأحاله على رجل له عليه طعام أسلفه إياه من قبل أن أصل ما كان له عليه بيع ولا حاله يبيع منه له بالطعام الذي عليه بطعام على غيره (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاما بكيل ففسده المشتري بكياله فلا يجوز إلى أجل وإذا قبض الطعام فالقول في كسب الطعام قول القابض مع عيته وإن ذكر نقصانا كثيرا أو قليلا أو زيادة قليلة أو كثيرة وسواء اشتراه بالنقد كان أو إلى أجل وإنما لم يجر هذا لما وصفت من حديث الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنى ألزم من شرط رجل شرطا من كيل أو مصفة أن يوفيه شرطه بالكيل والصفة فلما شرط له الكيل لم يجز إلا أن يوفيه شرطه فإن قال قائل فقد صدقه فلم لا يبرأ كما يبرأ من العيب قيل لو كان تصديقه يقوم مقام الإبراء من العيب فشرط له مائة فوجده واحدا لم يكن له أن يرجع عليه بشئ كما شرط له السلامة فيجد العيب فلا يرجع عليه به إذا أبرأ منه (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل الطعام كيلا لم يكن له أن يأخذه وزنا إلا أن ينقض البيع الأول ويستقبل بيبعا بالوزن وكذلك لا يأخذه بكيال إلا بالكيال الذي ابتاعه به إلا أن يكون بكياله بكيال معروف

== فالذي ذهب إليه والله أعلم قضاء عثمان بن عفان أنه يبرأ من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع ونقصه عليه وإنما ذهبنا إلى هذا تقليدا وإن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كاتب فيه الحياة فكان يعتري بالصحة والسقم ويحول طبائعه فلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فاذا خفي على البائع أثره ببرئته منه وإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ما نقصه بقل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرئه منه إلا إذا نقصه عليه وإن صح في القياس لولا التقليد وما وصفنا من مفارقة الحيوان غيره أن لا يبرئه من عيب كان به لم يره صاحبه ولكن التقليد وما وصفنا وأولى عما وصفنا (وفي أول الترجمة المذكورة) وإذا اشترى الرجل من الرجل الحاربية أو الدابة أو الثوب أو غيره ذلك فوجد المشتري به عيبا وقال بعته وهذا العيب به وأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البينة فإن لم يكن له بينة فعلى البائع البينة بالله لقد باعه وما هذا العيب به فإن قال البائع أنا أورد البينة عليه فإن أباحنيته كان يقول لأورد البينة عليه ولا تخولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة إلا أنه إذا اتهم المدعي رد البينة عليه فقال أحلف بالله وردها فإن أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي شيء ما كان فوجد المشتري به عيبا فاختلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيبا يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع عيته على البت بالله لقد باعه وما هذا العيب به إلا أن يأتي المشتري على دعواه بينة فتكون البينة أولى من البينة وإن نكل البائع رد البينة على المشتري اتهمناه أو لم تنهمه فإن حلف ردنا عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن البينة لم نردنا عنه ولم نعطه بنكول صاحبه فقط إنما نعطيه بالنكول إذا كان مع النكول عيته فإن قال قائل ما دل على ما ذكرته قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأصاريين بالاعمان فيستحقون بهادهم صاحبهم فنكلو وأوردوا الأيمان على يهود يرونها ثم رأى عمر بن الخطاب الأيمان على المدعي عليهم الدم يرون بها فنكلو وأوردوا على المدعين ولم يعطهم بالنكول شأحق ولا الأيمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة تدل على سنته الجملة وكذلك قول عمر بن الخطاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي والبينة على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب دل عليها نص حكم كل واحد منهما والذي قال لا تعد والبينة المدعي عليهم بخالف هذا فيكون يحمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا هذا في كتاب الاقضية والبينة على التابيعين على البت فيما دعيها فيه (ومن ذلك في ترجمة بيع التمار قبل أن يبدوا صلاحها من اختلاف العراقيين) قال وإذا باع الرجل جارية ==

الذي قطع به أن البيع مفسوخ لأنه لازمه له (قال الشافعي) فإن اشترى المقارض أبا نفسه بحال رب المال وفي المال فضل أولا فضل فيه فسواء ولا يعتد عليه لأنه اغنياء يقوم مقامه وكيل اشترى لغيره فيها جاز ولا يرجع للعامل إلا بعد قبض رب المال ماله ولا يستوفيه به إلا وقد باع أباؤه ولو كان غلاما من الرجب شأ قبل أن يصير المال إليه كان مشاركا له ولو خسر حتى لا يبقى الأقل من رأس المال كان فيما باقى شريكا لأن من ماله شأ زائدا ما كنه ناقصا (قال) ومضى شاعبه أخذ ماله قبل العمل وبعدة ومتى شاء العامل أن يخرج من القراض خرج منه وإن مات رب المال صار لوارثه وإن رضى ترك المقارض على قراضه والاقتداء فتصح قراضه وإن مات العبد لم يكن لوارثه أن يعمل مكله ويبيع ما كان

مثل المكمل الذي ابتاعه به فيكون حينئذ انما أخذه بالمكمل الذي ابتاعه به وسواء كان الطعام واحدا
أو من طعامين متفرقين وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذه بغير شرطه والاخر أنه أخذه بدلا قد
يكون أقل أو أكثر من الذي له والبديل يقوم مقام البيع وأقل ما فيه أنه مجهول لا يدري أهو مثل ماله أو
أقل أو أكثر (قال الشافعي) ومن سلف في حنطة موصوفة خلط فأعطاه البائع حنطة خيرا منها بطيب
نفسه أو أعطاه حنطة شرا منها فطابت نفس المشتري فلا بأس بذلك وكل واحد منهما متطوع بالفضل وليس
هذا بيع طعام بطعام ولو كان أعطاه مكان الحنطة شعيرا أو سلنا وصنفا غير الحنطة لم يجز وكان هذا بيع
طعام بغيره قبل أن يقبض وهكذا التمر وكل صنف واحد من الطعام (قال الشافعي) ومن سلف في طعام
الى أجل فقبله قبل أن يحل الاجل طيبة به نفسه مثل طعامه أو شرا منه فلا بأس واستأجره لثمنه
أبد أموضعا في الحكم انما أفضى على الظاهر (قال الشافعي) ومن سلف في قمع غسل الأجل فلراد
أن يأخذ قديما أو سويقا فلا يجوز وهذا فاسد من وجهين أحدهما أني أخذت غير الذي أسلفت فيه وهو
بيع الطعام قبل أن يقبض وان قبض وان قبض هو صنف واحد فقد أخذت مجهولا من معلوم فبعت بمد حنطة بمد
بحارية وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فان أباحني فله كان يقول يردها
ويأخذ الجارية لان البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردها ويأخذ قيمتها بحصة
وكذلك قولهما في جميع الرقيق والحيوان والعروض (قال الشافعي) رحمه الله عنه وإذا باع رجل جارية
بجارية وتفاضلا ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا يردها ويأخذ الجارية التي باع بها وانتقض البيع
بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا ان كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من العروض وان
ماتت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية الحية يردها ويأخذ قيمة الجارية الميتة لانها هي
التي التي دفع كجاردها ويأخذ الثمن الذي دفع وإذا اشترى الرجل بعال فبخره فوجد به عينا فان
أباحني فله كان يقول يخاصم المشتري ولا يبالى أحضر الأمر أم لا ولا يكلف المشتري أن يحضر الأمر
ولا يرى على المشتري بأسان قال البائع إلا عرقد رضي بالعيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيصاف ما رضى بالعيب ولو كان غائبا
بغير ذلك البلد وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلدا يتجر بها بذلك المال فان أباحني فله كان يقول
من اشترى من ذلك شيئا فوجد به عينا فله أن يرد ولا يتحلف على رضا الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى
يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر الأمر فيصاف ما رضى بالعيب
وان لم يرد المتاع وان كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا فباع له متاعا أو سلعة فوجد به المشتري عينا
أخصاص البائع في ذلك أو تكلفه أن يحضر الأمر يرد المتاع ألا ترى أن خصمه في هذا البائع ولا يكلف أن
يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه وكذلك اذا أمره فاشترى له فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشترى
متاعا ولم يره كان للمشتري الخيار اذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر أرايت لو اشترى عبدا فوجد
أعني قبل أن يقبضه فقال لا حاجة في فيه أما كان له أن يرد بهذا حتى يحضر الأمر بل له أن يرد ولا يحضر
الأمر (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري له سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع
إليه مالا قرضا فاشترى به تجارة فوجد به عينا كان له أن يرد ذلك دون رب المال لانه المشتري وليس عليه أن
يتحلف بالله ما رضى رب المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى رب المال ألا ترى أن رب المال لو قال
ما رضى ما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشترى شيئا بعينها فيه لم ينتقض البيع وكانت
السلعة قرب المال على الوكيل لا على المشتري منه وكذلك تكون التباعة للمشتري على البائع دون رب
المال فان ادعى البائع على المشتري مضارب المال حلف على علمه لا على البت

في يديه مع ما كان من
ثياب أو أداة السفر
وغير ذلك مما قل أو أكثر
فان كان فيه فضل كان
لواثمه وان كان خسران
كان ذلك في المال وان
قارض العامل بالمال
آخر بغير إذن صاحبه
فهو ضامن فان ربح
فلسا صاحب المال شرط
الربح ثم يكون للذي
عمل شرطه فيما بقي
(قال المزني) هذا
قوله قديما وأصل قوله
المديد المعروف
أن كل عقد فاسد
لا يجوز وان جوزه حتى
يتدأ بما يصح فان
كان اشترى بعين المال
فهو فاسد وان كان
اشترى بغير العين
فالشراء جائز والربح
والخسران للقارض
الاول وعليه الضمان
والعامل الثاني أجر مثله
في فاسد قوله (قال
الشافعي) وان حال
على سلعة في القراض
حصول وفهارم فيها
قولان أحدهما أن

دقيق ولعل الحنطة سدو ثلث دقيق ويدخل السويق في مثل هذا ومن سلف في طعام فحل فقال الذي حل عليه الطعام الذي له الطعام أن يبيعه طعاما إلى أجل ليقبضه إياه فلا خير فيه أن عقدا عقد البيع على هذا من قبل ألا يخير أن يعقد على رجل فيما علك أن يمنع منه أن يصنع فيه ما يصنع في ماله لأن البيع ليس يتم ولو أنه باعه إياه بلا شرط بنقدا وإلى أجل ففضاه إياه فلا بأس وهكذا الوابعه شيئا غير الطعام ولو فوجعا أن يكون يقضيه ما يتناع منه بنقدا وإلى أجل لم يكن بد من بأس ما لم يقع عليه عقد البيع (قال الشافعي) وهكذا الواسلقة في طعام إلى أجل فلما حل الأجل قال له يعني طعاما بنقدا وإلى أجل حتى أقضيت فان وقع العقد على ذلك لم يجز وإن باعه على غير شرط فلا بأس بذلك كان البيع نقدا وإلى أجل (قال الشافعي) ومن سلف في طعام فقبضه ثم اشتراه منه الذي فضاه إياه بنقدا أو نسيئة إذا كان ذلك بعد القبض فلا بأس لأنه قد صار من ضمان القابض و برئ المقبوض منه ولو حل طعامه عليه فقال له أقضني على أن أبيعك فضاه مثل طعامه أو دونه لم يكن بذلك بأس وكان هذا موعدا وعده إياه ما دام شاهد في له به وإن شاء لم يف ولو أعطاه خيرا من طعامه على هذا الشرط لم يجز لأن هذا شرط غير لازم وقد أخذ عليه فضاه لم يكن له والله أعلم

(باب النهي عن بيع الكراخ والسلاح في الفتنة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما أذهب إليه أن كل عقد كان صحيحا في الظاهر لم يبطله بتهمة ولا إعادة بين المتبايعين وأجزته بعضه الظاهر وأكره لهما التهمة إذا كانت التهمة أو أظهرت كانت نفس البيع وكما أكره للرجل أن يشتري السيف على أن يقتل به ولا يجزى عنه بائعه أن يبيعه ممن يرأه أنه يقتل به ظلالا لأنه قد لا يقتل به ولا أفسد عليه هذا البيع وكما أكره للرجل أن يبيع العنب ممن يرأه أنه يفسده نحر أو لا أفسد البيع إذا باعه إياه لأنه باعه حلالا وقد يمكن أن لا يجعله نحر أبدا وفي صاحب السيف أن لا يقتل به أحدا أبدا وكما أفسد نكاح المتعة ولو نكح رجل امرأة عقدا صحيحا وهو ينوي أن لا يمسكها إلا يوما أو أقل أو أكثر لم أفسد النكاح إنما أفسدها أبدا بالعقد الفاسد

(باب السنة في الخيار)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس ببيع الطعام كله جزأ ما يكال منه وما يوزن وما يبعد كان في وعاء أو غير وعاء إلا أنه إذا كان في وعاء لم يرعته فله الخيار إذا رآه (قال الربيع) رجع الشافعي فقال ولا يجوز بيع خيار الرؤية ولا بيع الشيء الغائب بعينه لأنه قد يتلف ولا يكون عليه أن يعطيه غيره ولو باعه إياه جزأ فاعلى الأرض فلما انتقل وجده مصوبا على مكان أو روبة أو حجر كان هذا نقضا يكون للشترى فيه الخيار إن شاء أخذه وإن شاعرده ولا بأس بشراء نصف الثمار جزأ ويكون المشتري بنصفها شريكا للذي له النصف الآخر ولا يجوز إذا أجزأ الجزأ في الطعام نسيئة لستورسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يجوز الجزأ في كل شيء من رقيق وما شبة وغير ذلك إلا أن للشترى الخيار في كل واحد منهم إذا رآه بالعب من قبل أن كل واحد منهم غير الآخر والمكيل والموزون من الطعام إذا كان من صنف واحد كذا أن يكون مثنها (قال) ولا بأس أن يقول الرجل ابتاع منك جمع هذه الصبرة كل أردب بدینار وإن قال ابتاع منك هذه الصبرة كل أردب بدینار على أن تزيدني ثلاثة أردب أو على أن أنقصك منها أردب فلا خير فيمن قبل أن لا أدري كم قدرها فاعرف الأردب الذي نقص كم هو منها والأردب التي زدت كم هي عليها (قال الشافعي) ولا خير في أن ابتاع منك جزأ فلا كسلا ولا عدا ولا سعا كأنما كان على أن تشتري منك كذا بكذا وعلى أن تبقي كذا بكذا حاضرا كان ذلك أو غائبا ضمنوا كان ذلك أو غير مضمون وذلك من

الركعة على رأس المال والرجح وحصة ترج صاحب ولا ركعة على العامل لأن ربحه فائدة فان حال الحول منقذ قوم حال القارض ربح زكاه مع المال لا يخلط بربحه وان رجعت السلقة الرأس المال كان لرب المال والقول الثاني أنها زكي بربحها لحولها لأنها لرب المال ولائق للعامل في الرجح الأبعد أن يسلم الرب المال ماله (قال المزني) هذا شبه بقوله لأنه قال لو اشتري العامل أياه في المال يرجح كان له يبيعه فلو ملك من أبيه شيئا علق عليه وهذا دليل من قوله على أحد قوله وقد قال الشافعي رحمه الله لو كان له ربح قبل دفع المال إلى يده لكان به شريكا ولو خسر حتى لا يبقى إلا قدر رأس المال كان فيما بقي شريكا لأن من ملك شيئا زائدا ملكه ناقصا (قال الشافعي) رحمه الله

يبيعين في بيعة ومن أتى إذا اشترى منك عداً بما نفع على أن يبطل داراً بخمسين فتمن العبد مائة وحثته
 من الخمسين من الدار مجهولة وكذلك عن الدار خسون وحثته من العبد مجهولة ولا خرف في الثمن الامطوما
 (قال الشافعي) وان كان قد علم كسبه ثم انتقص منه شيء قبل أو كذا لأنه لا يعلم مكيله ما انتقص فلا
 أكره له بيعه جزافاً (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام حالاً من غير بيع فلا بأس أن يأخذه شيئاً
 من غير صنعه إذا تفاض من قبل أن يتفرق من ذهب أو ورق أو غير صنعه ولا أجبره قبل حلول الأجل بشيء
 من الطعام خاصة فاما بغير الطعام فلا بأس به (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام من قرض فلا
 بأس أن يأخذ بالطعام من صنعه أجود أو أردأ أو مثله إذا طاب بذلك نفساً ولم يكن شرطاً في أصل القرض
 وكذلك لا بأس أن يأخذ بالطعام غير من غير صنعه اثنين وواحد أو أكثر إذا تفاض قبل أن يتفرق ولو كان
 هذا من بيع لم يجز له أن يأخذه من غير صنعه لانه يبيع الطعام قبل أن يقبض فلا بأس أن يأخذه من
 صنعه أجود أو أردأ قبل حل الأجل أو بعده إذا طاب بذلك نفساً (قال الشافعي) في الرجل يشتري من
 الرجل طعاماً موصوفاً فيل فيسأله رجل أن يسلفه إياه فبأمره أن يتقاضى ذلك الطعام فإذا صار في يده
 أسلفه إياه أو باعه فلا بأس بهذا إذا كان انما وكله بأن يقبضه لنفسه ثم أحدث بعد القبض السلف أو البيع
 وانما كان أو لا وكلاله وله منعه السلف والبيع وقبض الطعام من يده ولو كان شرط له أنه إذا تقاضاه أسلفه
 إياه أو باعه إياه لم يكن سلفاً ولا بيعاً وكان له أجر مثله في التقاضي (قال) ولو أن رجلاً جاء إلى رجله في زرع
 قائم فقال ولني حصده ودراسه ثم أكتاه فيكون على سلفاً لم يكن في هذا خير وكان له أجر مثله في الحصاد
 والدراس ان حصده ودرسه ولما وجب الطعام أخذ الطعام من يده ولو كان تطوع به بالحصاد والدراس
 ثم أسلفه إياه لم يكن بذلك بأس وسواء القليل في هذا والكثير في حلل وحرام (قال الشافعي) ومن أسلف
 رجلاً طعاماً فشرط عليه خرامته أو أزيداً أو نقص فلا خيفه به مثل ما أسلفه ان استهلك الطعام فان أدرأه
 الطعام بعينه أخذه فان لم يكن له مثل فله قيمته وان أسلفه إياه لا يكره من هذا شيئاً فأعطاه خرامته منقطعاً
 أو أعطاه شرامته فمطوق هذا بقوله فلا بأس بذلك وان لم يتطوع واحد منهما فله مثل سلفه (قال
 الشافعي) ولو أن رجلاً أسلف رجلاً طعاماً على أن يقبضه إياه يبطل آخر كان هذا فاسداً وعليه أن يقبضه إياه في
 البلد الذي أسلفه فيه (قال) ولو أسلفه إياه يبطل فله قيمته ببلد آخر تقاضاه الطعام أو كان استهلكه طعاماً قال
 أن يعطيه ذلك الطعام في البلد الذي لقى فيه فليس ذلك عليه ويقال ان شئت فاقبض منه طعاماً مثل طعامك
 بالبلد الذي استهلكته أو أسلفته إياه فيه وان شئت أخذناك الآن بقيمة ذلك الطعام في ذلك البلد (قال
 الشافعي) ولو أن الذي عليه الطعام دعا إلى أن يعطى طعاماً بذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يجز له
 الطعام على أن يدفع إليه طعاماً مضموناً له ببلد غيره وهكذا كل ما حسم كان له مؤنة (قال الشافعي)
 وانما رأيت له القيمة في الطعام بنصفه ببلد فليق الفاص ببلد غيره أني أزعمان كل ما استهلك لرجل
 فأدركه بعينه أو مثله أعطته المثل والعين فان لم يكن له مثل ولا عين أعطته القيمة لأنها تقوم مقام العين إذا
 كانت العين والمثل عدماً فلما حكمت أنه إذا استهلكه طعاماً بمصر فله بمكة أو بمكة فله بمصر لم أقض له
 بطعام مثله لان من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن له بالاستهلاك لما في ذلك من النقص والزيادة
 على كل واحد منهما وما في الجمل على المستوفى فكان الحكم في هذا أنه لا عين ولا مثله أنقص به وأجبر على
 أخذه فبعلة كالأصل له فأعطته قيمته إذا كنت أبطل الحكم بمثله وان كان موجوداً (قال الشافعي)
 ولو كان هذا من بيع كان الجواب في ذلك أن لا أجبر واحد منهما على أخذه ولا دفعه ببلد غير البلد الذي
 ضمنه وضمن له فيه هذا ولا أجعل له القيمة من قبل أن ذلك يدخله بيع الطعام قبل أن يقبضه أو أجبره على أن
 يضمنه فيقبضه أو يترك من يقبضه بذلك البلد أو وجهه فيه أجلاً فان دفعه إليه في ذلك الأجل والأجسته

في شارب المال
 ذمالة ومشي أراد
 العامل الخروج من
 القراض فذلك له (قال
 المزني رحمه الله) وهذه
 مسائل أحبت فيها على
 قوله وقياسه وبالله
 التوفيق (قال المزني)
 من ذلك لو دفع إليه ألف
 درهم فقال خذها
 فاشتر بها روياء ومروياً
 بالنصف كان فاسداً
 لأنه لم يبين فان اشترى
 بغير روياء أو روياء
 باع فباطل لان البيع
 بغير أمره (قال)
 فان قال خذها قراضاً
 أو مضاربة على ما شرط
 فلان من الربح لفلان
 فان علم بذلك فبأنزل وان
 جهل به أو أحدهما
 ففاسد لأن قارضه بالف
 درهم على أن تلت بجمعها
 للعامل وما بقي من
 الربح فلتك لرب المال
 وتلت العامل فبأنزل لان
 الاجزاء معلومة وان
 قارضه على دناسير
 فحصل في يديه دراهم
 أو على دراهم فحصل في

حتى يدفعه إليه أو إلى وكيله (قال الشافعي) السلف كله حال سمي له المسلف أجلاً أو لم يسمه وإن سمي له
 أجل ثم دفعه إليه المسلف قبل أجل جبر على أخذه لأنه لم يكن له إلى أجل قط إلا أن يشاء أن يبرئه منه ولو
 كان من بيع لم يجبر على أخذه حتى يحل أجله وهذا في كل ما كان يتغير بالحبس في يدي صاحبه من قبل
 أنه يعطيه بأداء بالصفة قبل يحل أجل فيتغير عن الصفة عند محل أجل فصير بغير الصفة ولو تغير في يدي
 صاحبه جبراً على أن يعطيه طعاماً غيره وقد يكون بتكليف مؤنة في خزنه ويكون حضور حاجته إليه عند
 ذلك أجل فكل ما كان نظريته مؤنة أو كان يتغير في يدي صاحبه لم يجبر على أخذه قبل حلول أجل وكل ما
 كان لا يتغير ولا مؤنة في خزنه مثل الدراهم والدنانير وما أشبههما جبر على أخذه قبل محل أجل (قال
 الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع بحل بما تحل به البيوع ويجرم عما تحرمه البيوع بحيث
 كان البيع حلالاً فهو حلال وحيث كان البيع حراماً فهو حرام والأقالة فسخ البيع فلا بأس بها قبل
 القبض لأنها إبطال لعقد البيع بينهما والرجوع إلى حالهما قبل أن يتبايعا (قال) ومن سلف رجلاً مائة
 دينار في مائة أردب طعام إلى أجل فحل أجل فساءه الذي عليه الطعام أن يدفع إليه خمسين أردب ويقسم
 البيع في خمسين فلا بأس بذلك إذا كان له أن يفسخ البيع في المائة كانت الخمسون أولى أن تجوز وإذا
 كان له أن يقبض المائة كانت الخمسون أولى أن يقبضها وهذا بعد ما خلق الله من بيع وسلف والبيع
 والسلف الذي نهي عنه أن تنعقد العقد على بيع وسلف وذلك أن أقول أي بعك هذا بكذا على أن تسلفني
 كذا وحكم السلف أنه حال فيكون البيع وقع بين معلوم ومجهول والبيع لا يجوز إلا أن يكون بين معلوم
 وهذا السلف لم يكن له قط الأعلام ولم تنعقد العقد قط الأعلى فلما كانت العقد صحيحة وكان حلالاً
 له أن يقبض طعامه كله وأن يفسخ البيع بينه وبينه في كله كان له أن يقبض بعضه ويفسخ البيع بينه
 وبينه في بعض وهكذا قال ابن عباس وسئل عنه فقال هذا المعروف الحسن الجليل (قال الشافعي) ومن
 سلف رجلاً مائة أردب وعرض في طعام إلى أجل فلما حل أجل فساءه أن يقبض منه فلا بأس بذلك كانت الدابة
 قائمة بعينها أو فاقته لأنه لو كانت الأقالة تبعا للطعام قبل أن يقبض لم يكن له أقالته فبيعها طعاماً عليه بداهة
 فبقي عليه الطعام ولكنه كان فسخ البيع وفسخ البيع إبطاله لم يكن بذلك بأس كانت الدابة قائمة أو مستهلكة
 فهي مضمونة وعليه قيمتها إذا كانت مستهلكة (قال الشافعي) ومن أقال رجلاً في طعام وفسخ البيع
 وصار له عليه دنائير مضمونة فليس له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها كالمال كان له عليه دنائير سلف
 أو كانت في يديه دنائير ودبعية لم يكن له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها ومن سلف مائة في صنفين
 من التمر وسمى رأس مال كل واحد منهما فأراد أن يقبل في أحدهما دون الآخر فلا بأس لأن هاتين بيعتان
 مفترقتان وإن لم يسم رأس مال كل واحد منهما فهذا بيع أكرهه وقد أجاز غيري فمن أجاز له لم يجعل له أن
 يقبل من البعض قبل أن يقبض من قبل أنهما جميعاً صفقة لكل واحد منهما حصصة من الثمن لا تعرف إلا
 بقيمة والقيمة مجهولة (قال الشافعي) ولا خيرة في أن أبيعك تمرًا بعينه ولا موصوفاً بكذا على أن تتنازع مني
 غرابك هذا وهذا بيعتان فيبيعة لأنني لم أملك هذا بين معلوم إلا وقد شرطت عليك في ثمنه غنائه فوقع
 الصفقة على ثمن معلوم وحصصة في الشرط في هذا البيع مجهولة وكذلك وقعت في البيع الثاني والبيوع
 لا تكون إلا بين معلوم (قال الشافعي) ومن سلف رجلاً في مائة أردب فاقترض منه عشرة أو أقل أو أكثر
 ثم ساءه الذي عليه الطعام أن رد عليه العشرة التي أخذ منه أو ما أخذ ويقبله فإن كان متطوعاً بالرد عليه
 غنت الأقالة فلا بأس وإن كان ذلك على شرط أتى لا أرد عليه إلا أن تفسخ البيع ينتافلاً خيرة في ذلك ومن
 كانت له على رجل دنائير فسلف الذي عليه الدنانير رجلاً غيره دنائير في طعام فساءه الذي عليه الدنانير أن
 يجعل له تلك الدنانير في سلفه أو يجعلها له تولية فلا خيرة في ذلك لأن التولية بيع وهذا بيع الطعام قبل
 أن يقبض ودين بدين وهو مكر ومكر في الأجل والحال (قال الشافعي) ومن ابتاع من رجل مائة أردب طعام

يديه دنائير فعليه بيع
 ما حصل حتى يصير
 مثل مال رب المال في
 قياس قوله وإذا دفع
 ما لا قرأ في مرضه
 وعليه دين ثم مات بعد
 أن اشتري وباع ورجع
 أخذ العامل بجمعه
 وأقسم الغرام ما بقي
 من ماله وإن اشترى
 عبداً وقال العامل
 اشترته لنفسى عمالي
 وقال رب المال بلى في
 القراض عمالي فالقول
 قول العامل مع عينه
 لأنه في يده والآخر
 مدع فعليه البينة وإن
 قال العامل اشترته
 من مال القراض فقال
 رب المال بلى لنفسك
 وفيه خسران فالقول
 قول العامل مع عينه
 لأنه مصدق بما في يده
 ولو قال العامل اشترت
 هذا العبد بجميع الألف
 القراض ثم اشترت
 العبد الثاني بتلك
 الألف قبل أن أنقد
 كان الأول في القراض
 والثاني للعامل وعليه

فقبضهم منه ثم سأله البائع الموقى أن يقبله منها كلها أو بعضها فلا بأس بذلك وقال مالك لا بأس أن يقبله من الكل ولا يقبله من البعض (قال الشافعي) ولو أن نفرًا اشتروا من رجل طعامًا فأقاله بعضهم وأبى بعضهم فلا بأس بذلك ومن ابتاع من رجل طعامًا كبلا فلم يكفه ورضى أمانة البائع في كبله ثم سأله البائع أو غيره أن يشركه فيه قبل كبله فلا خسر في ذلك لأنه لا يكون قابضًا حتى يكمله وعلى البائع أن يوفيه الكيل فإن هلك في يده المشتري قبل أن يوفيه الكيل فهو مضبوط على المشتري بكياله والقول في الكيل قول المشتري مع يمينه فإن قال المشتري لأعرف الكيل فأحلف عليه قيل للبائع ادع في الكل ما شئت فإذا ادعى قبل المشتري أن صدقته فله في يدك هذا الكيل وإن كلفته فإن حلفت على شيء تسجبه فأنت أحق باليمين وإن آيبت فأنت راذل ليمين عليه حلف على ما ادعى وأخذ منك (قال الشافعي) الشركة والتولية بيع من البيوع يحصل فيه ما يحصل في البيوع ويحرم فيه ما يحرم في البيوع فمن ابتاع طعامًا وأغبره بقبضه حتى أشرك فيه رجلًا أو يوليه إياه فالشركة باطلة والتولية وهذا بيع الطعام قبل أن يقبض والافالة فسخ للبيع (قال الشافعي) ومن ابتاع طعامًا فكتال بعضه وتقدمته ثم سأله أن يقبله من بعضه فلا بأس بذلك (قال الشافعي) ومن سلفه رجلًا في طعام فاستغلاه فقال له البائع أنا شريكك فيه فليس يحازر (قال الشافعي) ومن باع من رجل طعامًا بئس الأجل فقبضه المشتاع وغاب عنه ثم ندب البائع فاستغلاه وزاده فلا خسر فيه من قبل أن الأفالة ليست ببيع فإن أحب أن يجدد فيه بيعًا بذلك فعازر وقال مالك لا بأس به وهو بيع محذوف (قال الشافعي) ومن باع طعامًا حاضرًا بئس الأجل فلا بأس أن يأخذ في ذلك الثمن طعامًا ألا ترى أنه لو أخذ طعامًا فاستحق رجوع الثمن لا بالطعام وهكذا إن أحاله بالثمن على رجل قال مالك لا خسر فيه كله (قال الشافعي) ومن ابتاع بنصف درهم طعامًا على أن يعطيه بنصف درهم طعامًا خالًا أو إلى أجل أو يعطى بالنصف أو بأودرهما أو عرضًا فالبيع حرام لا يجوز وهذا من بيعتين في بيعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع طعامًا بنصف درهم الدرهم (١) نقدًا أو إلى أجل فلا بأس أن يعطيه درهمًا يكون نصفه بالثمن ويتبع منه بالنصف طعامًا أو ماشاء إذا تقاضى من قبل أن يتفرقا وسواء كان الطعام من الصنف الذي باع منه أو غيره لأن هذه بيعة جديدة ليست في العقدة الأولى (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل طعامًا بدينار فاقبض الطعام ولم يقبض البائع الدينار ثم اشتري البائع من المشتري طعامًا بدينار فقبض الطعام ولم يقبض الدينار فلا بأس أن يجعل الدينار قصاصا من الدينار وليس أن يبيع الدينار بالدينار فيكون دينار بدينار ولكن يرى كل واحد منهما صاحب من الدينار الذي عليه بلا شرط فإن كان بشرط فلا خسر فيه

(باب بيع الآجال)

(قال الشافعي) وأصل ما ذهب إليه من ذهب في بيع الآجال أنهم مروا عن عاتكة بنت أنس أنها سمعت عائشة أو سمعت امرأة أبي السقر تروى عن عائشة أن امرأة أساتمها عن بيع ما بعته من زبدن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ثم اشترته منه بأقل من ذلك نقدًا فقالت عائشة نفس ما اشترت وبش ما ابتعت أخبى زبدن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهلهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن يتوب (قال الشافعي) قد تكون عائشة لو كان هذا ثابتًا عن عائشة عليهما السلام لانه أجل غير معلوم وهذا مما لا يجوز ولا أنها عاتت عليهما اشترت منه بنقد قد باعته إلى أجل ولو اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على أنه لم يبيح في شيء فقال بعضهم فيه شيء وقال بعضهم بخلافه كان أصل ما ذهب إليه أن ما أخذ بقول الذي معه القياس والذي معه القياس زبدن أرقم وجملة هذا أن لا تثبت مثله على عائشة مع أن زبدن أرقم لا يبيع الأمارة حلالًا ولا يتناع مثله فلو أن رجلاً باع شيئًا أو ابتاعه زاعم أن محرمًا وهو برء حلالًا لم يزعم أن الله يحبط من

الثنى وإن نهى رب المال العائش أن يشتري ويبيع وفي يده عرض اشترته فله بيعه وإن كان في يده عين فاشتري فهو متعد والنسب في نسمة والرجل والوضعة عليه وإن كان اشترى بالمال بعينه فالشراء باطل في قياس قوله ويتراذان حتى ترجع السلعة إلى الأول فإن هلكست فصاحبها قبتها على الأول ورجع بها الأول على الثاني ويتراذان الثمن المدفوع ولو قال العامل ربحت ألفًا ثم قال غلظت أو خفت نزح المال متى فكذبت لزمه إقراره ولم ينقصه رجوعه في قياس قوله ولو اشترى العامل أو باع بما لا يتغابن الناس عنه فباطل وهو لئال (١) قوله بنصف درهم الدرهم كذا قال الأصول وتأمله ولعل لفظ الدرهم زائد من النسخ وحرره اه معجمه

الى غيره ممن له معه قسم فلم أجز أن أخرج عن صنف حموأشيا ومنهم محتاج اليه (قال) وان وجد من كل صنف منهم جماعة كثيرة وضائق زكاته أحببت أن يفرقها في عامتهم بالغة ما بلغت فان لم يفعل فأقل ما يكفيه أن يعطى منهم ثلاثة لان أقل جاع أهل سهم ثلاثة انما ذكرهم الله عز وجل بجماع فقراء ومساكين وكذلك ذكر من معهم فان قسمه على اثنين وهو يحد فالتاخرين ثلث السهم وان أعطاه واحدا ضمن ثلثي السهم لانه لو ترك أهل صنف وهم موجودون ضمن سهمهم وهكذا هذا من أهل كل صنف فان أخرجه من بلد الى بلد غيره كرهت ذلك ولم ين لي أن أجعل عليه الاعادة من قبل أنه قد أعطاه أهله بالاسم وان ترك موضع الجوار وان كانت له قرابة من أهل السهمان عن لانه نفقة عليه أعطاهمها وكان أحق بهم من البعدينه وذلك أنه يعلم من قرابته أكثر مما يعلم من غيرهم وكذلك خاصته ومن لا تزيمه نفقته من قرابته ما عدا أولاده ووالديه ولا يعطى ولد الولد صغيرا ولا كبيرا ولا زناولا أبولا أما ولا جده ولا جدة زني (قال الربيع) لا يعطى الرجل من زكاته ماله لا أبولا أما ولا ابنا ولا جده ولا جدة ولا أعلى منهم اذا كانوا فقراء من قبل أن نفقتهم تزيمه وهم أغنياء به وكذلك ان كانوا غير زني لا يعطى منهم كسبهم في حد الفقر لا يعطى منهم من زكاته وتزيمه نفقتهم وان كانوا غير زمني مستغنين بحرفتهم لم تزيمه نفقتهم وكانوا في حد الاغنياء الذين لا يجوز أن يأخذوا من زكاته المال ولا يجوز له ولا لغيره أن يعطى منهم من زكاته مالا شيئا وهذا عندي أشبه عذهب الشافعي (قال الشافعي) ولا يعطى زوجته لان نفقتها تارزيمه وانما قلت لا يعطى من تزيمه نفقتهم لانهم أغنياء به في نفقاتهم (قال الشافعي) وان كانت امرأته أو ابن له بلغ فاذا انعم من واحتاج أو أب له دأب أن أعطيهم من سهم الغارمين وكذلك من سهم ابن السبيل ويعطى عبا عدا الفقر والمسكنة لانه لا يزيمه قضاء الدين عنهم ولا جهم الى بلد ارادوه فلا يكونون أغنياء عن هذا كما كانوا أغنياء عن الفقر والمسكنة بانفاقه عليهم (قال) ويعطى أباه وجدته وأمه وجدته وولده بالعين غير زمني من صدقته اذا ارادوا سفر الا انه لا تزيمه نفقتهم في حالاتهم تلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى رجالهم أغنياء وفقراء اذا غروا وهذا كله اذا كانوا من غير آل محمد صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فأما آل محمد الذين جعل لهم الخمس عوضا من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المقررات شيئا أقل أو أكثر لا يحل لهم أن يأخذوها ولا يجزئ عن يعطى موهبا اذا عرفهم وان كانوا محتاجين وغارمين ومن أهل السهمان وان حبس عنهم الخمس وليس منهم حقهم في الخمس يحل لهم ما حرم عليهم من الصدقة (قال) وآل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة المقررة أهل الخمس وهم أهل الشعب وهم صلبية بنى هاشم وبنى المطلب ولا يحرم على آل محمد صدقة التطوع انما يحرم عليهم الصدقة المقررة أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات الناس بمكة والمدينة فقلت له أتشرب من الصدقة وهي لا تحل لك فقال انما حرم علينا الصدقة المقررة (قال الشافعي) وتصديق علي وفاطمة علي بنى هاشم وبنى المطلب بأموالهم وذلك أن هذا تطوع وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها علي بريرة وذلك أنهم امن بريرة تطوع لاصدقة (قال) واذا اتولى العامل قسم الصدقات قسمها على ما وصفت وكان الامر فيها عليه وأسعالة لا يجمع صدقات عامه فتكثر فلا يحل له أن يؤثر فيها أحدا على أحد علم مكانه فان فعل على غير الاجتهاد خشيت عليه المأثم ولم ين لي أن أضمنه اذا أعطاه أهلها وكذلك لو نقلها من بلد الى بلد فيه أهل الاصناف لم يتبين لي أن أضمنه في الحالين (قال) ولو ضمنه رجل كان مذهبا والله أعلم (قال) فأما لو ترك العامل أهل صنف موجودين حيث يقسمها وهو يعرفهم وأعطى حظهم غيرهم من لان سهم هؤلاء في كتاب الله تبارك وتعالى وليس أن يههم بين في النص وكذلك اذا قسمها الى أهلها فترك أهل سهم موجودين ضمن لما وصفت (قال الشافعي) الفقير الذي لا حرقه له ولا مال والمساكين الذين له الشيء ولا يقوم به

(قال المزني) ويدهن الحرم الشجاع في مواضع ليس فيها شعر من الرأس ولا فدية (قال المزني) والقياس عندي أنه يجوز له الزيت بكل حال يدهن به الحرم الشعر بغير طيب (١) ولو كان فيه طيب ما أكله (قال الشافعي) وما أكل من خبيص فيه زعفران يصتبع اللسان فقله القدية وان كان مستهلكا فلا فدية فيه والعصفر ليس من الطيب وان مس طيبا يابس لا يبق له أثر وان بقي له ريح فلا فدية بوله أن يجاس عنيد العطار ويشترى الطيب ما لم يجسه بشئ (١) قوله ولو كان فيه الخ كذا في الاصل وانظر كتبه معجمه

منه صنفوا واحداً واحداً وأورد بنا ويكون ما اشترت منه صنفوا واحداً ولا يبالي أن يكون أجوداً وأرباباً ما اشترته
به ولا خيراً في أن يأخذ خسين ديناراً من وانية وخسين (١) حداً بما تهاشمة ولا بما تهاشمة ولا غيرها وكذلك لا خيراً
أن يأخذ صاع بردي وصاع لون بصاعي صجاني وإنما كرهت هذا من قبل أن الصفقة إذا جعت شينين مختلفين
فكل واحد منهما ما مبيع بمحسنته من الثمن فيكون ثمن صاع البردي بثلاثة دنانير وثمان صاع اللون ديناراً وثمان
صاع الصجاني يسوي دينارين فيكون صاع البردي بثلاثة أرباع صاع الصجاني وذلك صاع ونصف صاع
اللون ربع صاع الصجاني وذلك نصف صاع صجاني فيكون هذا التبر بالتمر متفاضلاً وهكذا هذا في الذهب
والورق وكل ما كان فيه الربا في التفاضل في بعضه على بعض (قال الشافعي) وكل شيء من الطعام يكون
رطباً ثم ييس فلا يصح منه رطب بيباس لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرطب بالتمر فقال لا ينقص
الرطب إذا ييس فقال نعم فنهى عنه فنظر في المتعقب فكذلك في المتعقب فلا يجوز رطب برطب لأنهما
إذا اتيسا اختلفت قصصهما فكانت فيهما الزيادة في المتعقب وكذلك كل ما كولا لا ييس إذا كان مما ييس
فلا خيراً في رطب منه برطب كيلاً بكيل ولا وزن بوزن ولا عدد بعدد ولا خيراً في أترجة بأترجة ولا بطيخة
ببطيخة وزناً ولا كيلاً ولا عدداً فإذا اختلف الصنفان فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض ولا خيراً فيه نسبتاً ولا
بأس بأترجة بطيخة وعشر بطيخات وكذلك ما سواه ما إذا كان من الرطب شيء لا ييس بنفسه أشد أمثل
الزيت والسمن والعسل واللبن فلا بأس ببعضه على بعض إن كان مما يوزن فوزناً وإن كان مما يكيل فكيلاً
مثلاً بمثل ولا تفاضل فيه حتى يختلف الصنفان ولا خيراً في التبر بالتمر حتى يكون ينتهي بيبسه وإن انتهى بيبسه
الآن ببعضه أشد اتفاضل من بعض فلا يضره إذا انتهى بيبسه كيلاً بكيل (قال الشافعي) وإذا كان منه شيء
مغيب مثل الجوز واللوز وما يكون ما كوله في داخله فلا خيراً في بعضه ببعض عدداً ولا كيلاً ولا وزن فإذا
اختلف فلا بأس به من قبل أن ما كوله مغيب وإن قشره يختلف في الثقل والخلف فلا يكون أبداً إلا
مجهولاً بمجهول فإذا كسر ففسر جماً كوله فلا بأس في بعضه ببعض يدايد مثلاً بمثل وإن كان كيلاً فكيلاً
وإن كان وزناً فوزناً ولا يجوز الخبز بعضه ببعض عدداً ولا وزن ولا كيلاً من قبل أنه إذا كان رطباً فقد
يبس فنقص وإذا انتهى بيبسه فلا يستطاع أن يكال وأصله الكيل فلا خيراً فيه وزناً ولا كيلاً ولا وزن إلى
الكيل (أخيراً الربيع) قال قال الشافعي وأصل الوزن والكيل بالجزاز فكل ما وزن على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم فأصله الوزن وكل ما كيل فأصله الكيل وما أحدث الناس منه مما يخالف ذلك رذال الأصل
(قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل تمر الخلة أو الفحل بالحنطة فتفاضل فلا بأس بالبيع لأنه لا أجل فيه وإلى
أعد القبض في رؤس الفحل قبضاً كما أعد قبض الجزاف قبضاً إذا خلى المشتري بينه وبينه لأجل دونه فلا
بأس فإن تركته أنا فالترك من قبلي ولو أصيب كان على لاني قابض له ولو أني اشتريته على أن لا أقبضه إلى
غداً أو أكثر من ذلك فلا خيراً فيه لاني إنما اشتريت الطعام بالطعام إلى أجل وهكذا اشتراؤه بالذهب والفضة
لا يصلح أن اشتريه بهما على أن أقبضه في غداً أو بعد غداً لأنه قد يأتي غداً أو بعد غداً فلا يوجد ولا خيراً في اللبن
الحليب باللبن المضروب لأن في المضروب ماء فهو ماء ولبن ولو لم يكن فيه ماء فخرج زبد لم يخرج لبن لم يخرج
زبد لأنه قد أخرج منه شيء هو من نفس جسده ومنفعته وكذلك لا خيراً في تمر قد عصر وأخرج صفوه ثم لم
يخرج صفوه كيلاً بكيل من قبل أنه قد أخرج منه شيء من نفسه وإذا لم يفرع عن خلقته فلا بأس به (قال
الشافعي) ولا يجوز اللبن باللبن إلا مثلاً بمثل كيلاً بكيل يدايد ولا يجوز إذا خلط في شيء منه ما يمتنع فخلط
فيه ماء ولا بشيء لم يخلط فيه ماء لأنه ماء ولبن يلبس بهول والألبان مختلفة فيوزن لبن الغنم بلبن الغنم الضأن
والمعز وليس لبن الظباء مثله ولبن البقر بلبن الجواميس والعربا وليس لبن البقر الوحش منه ويجوز لبن
الأبل بلبن الأبل العربا والبخت وكل هذا نصف الغنم نصف البقر نصف الأبل ونصف وكل من غير
صاحبه فيوزن بعضه ببعض متفاضلاً يدايد ولا يجوز نسبته ويجوز أن يسيب وحشيه متفاضلاً وكذلك لحومه

يبس لكم الذي أنا فيه
قيم لاهله على أن تضمنوا
في خسين وسقائهم من
تمر يسيبه وبصفه ولكم
أن تأكلوها وتبيعوها
رطباً كيف شئتم وإن
شئتم فلي أن أكون
هكذا أمثلكم وتسجلون
إلى نصفكم وأضمن
لكم هذه المكيلة
(قال الشافعي) رحمه
الله وإذا ساقى على
الفحل أو العنب يحرم
معلوم فهي المساقاة
التي ساقى عليها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وإذا دفع إليه أرضاً
يؤجرها على أن يزرعها
المسدوعة إليه فما
أخرج الله منها من شيء
فله جزء معلوم فهذه
المخبرة التي نهى عنها
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم ترد إحدى
السنتين بالآخرى
فالمساقاة جائزة بما
وصفت في الفحل والكرم
دون غيرها لأنه عليه
الصلاة والسلام أخذ
صدقة تمر بها بالخرص
(١) حداً كما ذكرنا بالأصل
بدون نقط وحرره كتبه
مصححه

مختلفة يجوز الفضل في بعضها على بعض بدايد ولا يجوز نسيئة ويجوز رطب يابس اذا اختلف ورطب
برطب ويابس يابس فاذا كان من هاتين من صنف واحد مثل لحم غنم بلغم غنم لم يجوز رطب ورطب ولا رطب
يبابس وجاز اذا ايسر فانه يسمى ببسه بعضه ببعض وزنا والسمن مثل اللبن (قال الشافعي) ولا خيري في مدز بد
ومدلين على عزد ولا خيري في جبن بلدين لانه قد يكون من اللبن جبن الا ان يختلف اللبن والجبن فلا يكون به
باس (قال الشافعي) واذا اخرج زبد اللبن فلا باس بان يباع بزبد وسمن لانه لا بد في اللبن ولا سمن واذا لم
يخرج بزبد فلا خيري فيه سمن ولا زبد ولا خيري في الزيت الا من لا يعمل بدايد اذا كان من صنف واحد
فاذا اختلف فلا باس بالفضل في بعضه على بعض بدايد ولا خيري فيه نسيئة ولا باس بزيت الزيتون بزيت
الفجل وزيت الفجل بالشرقي متفاضلا (قال الشافعي) ولا خيري في خل العنب بخل العنب الاسواء ولا باس
بخل العنب بخل التمر وخل القصب لان اصوله مختلفة فلا باس بالفضل في بعضه على بعض وان كان خل
لا يوصل اليه الا بالماء مثل خل التمر وخل الزبيب فلا خيري فيه بعضه ببعض من قبل ان الماء يكثر ويقل ولا
باس به اذا اختلف والنبيذ الذي لا يسكر مثل الخسل (قال الشافعي) ولا باس بالشاة الحية التي لا يذبحها
حين تباع باللبن بدايد ولا خيري فيها ان كان فيها اللبن حين تباع باللبن الذي فيها حصة من اللبن الموضوع
لا تعرف وان كانت مذبوحة لا يذبحها فلا باس بها بلين ولا خيري فيها مذبوحة بلين الى اجل ولا باس بها فاعلم
لأن فيها بلين الى اجل لانه عرض بطعام ولان الحيوان غير الطعام فلا باس بما سميت من اصناف الحيوان
بأي طعام شئت الى اجل لان الحيوان ليس من الطعام ولا يحافيه ولا يلا باس بالشاة الذبيحة بالطعام الى اجل
(قال الشافعي) ولا باس بالشاة باللبن اذا كانت الشاة لا يذبحها من قبل انها حية تذبح بغير العرض بالطعام
والما كول كما كلب بنو آدم وندو او واه حتى الاهليلج والصبر فهو بمنزلة الذهب بالذهب والورق بالذهب
وكل ما لم ياكله بنو آدم واكله البهائم فلا باس ببعضه ببعض متفاضلا بدايد الى اجل معلوم (قال
الشافعي) والطعام بالطعام اذا اختلف بمنزلة الذهب بالورق سواء يجوز فيه ما يجوز فيه ويحرم فيه ما يحرم
فيه (قال الشافعي) واذا اختلف اجناس الحيتان فلا باس ببعضها ببعض متفاضلا وكذلك لحم الطير
اذا اختلف اجناسها ولا خيري في اللحم الطري بالمالح والمطبوخ ولا باليابس على كل حال ولا يجوز الطري
بالطري ولا اليابس بالطري حتى يكونا يابسين او حتى يختلف اجناسهما فيوزع على كل حال كيف كان
(قال الربيع) ومن زعم ان البهائم من الحمام فلا يجوز لحم البهائم بلحم الحمام متفاضلا ولا يجوز الا بدائيد
مثلا مثل اذا انتهى ببسه وان كان من غير الحمام فلا باس به متفاضلا (قال الشافعي) ولا يباع اللحم
بالحيوان على كل حال كان من صنعه او من غير صنعه (قال الشافعي) اخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن
سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) اخبرنا
مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن ابي بزة قال قدمت المدينة فوجدت جزورا قد جزرت فجزت أجزاء كل
جزء منها بعضا فاردت ان ابتاع منها جزأ فقال لي رجل من أهل المدينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
ان يباع حتى يمت فسات عن ذلك الرجل فاخبرت عنه خيرا قال اخبرنا ابن ابي يحيى عن صالح مولى التوأمة
عن ابن عباس عن ابي بكر الصديق انه كره بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) سواء كان الحيوان يؤكل
لحمه او لا يؤكل (قال الشافعي) سواء اختلف اللحم والحيوان او لم يختلف ولا باس بالسلف في اللحم اذا
دفعتم ما سلف فيه قبل ان تأخذ من اللحم شيئا وتسمى اللحم ماهوا والسماة والموضع والاجل فيه فان تركت
من هذا شيئا لم يجوز ولا خيري ان يكون الاجل فيه الواحد فاذا كان الاجل فيه واحدا ثم شاء ان يأخذ منه
شأن في كل يوم اخذه وان شاء ان يترك تركه (قال الشافعي) ولا خيري ان يأخذ مكان لحم ضأن قد دخل لحم
بقر لان ذلك يبيع الطعام قبل ان يستوفي (قال الشافعي) ولا خيري في السلف في الرأس ولا في الجلود من قبل

وغيرها مجتمع بائن من
شجره لاحال دونه بيع
احاطة الناظر اليه
وغيرها متفرق بين
أضعاف ورق لا يحاط
بالنظر اليه فلا يجوز
المسافة الاعلى النخل
والكرم ويجوز المسافة
سنين واذا ساقه على
نخل وكان فيه يابس
لا يوصل الى عمله الا
بالدخل على النخل
وكان لا يوصل الى سقه
الابشر في النخل في
الماء فكان غير متميز
جاز ان يساق عليه مع
النخل لا منفردا وحده
ولو لا الخيري فيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه
دفع الى أهل خيبر
النخل على ان لهم
النصف من النخل
والزرع وله النصف
وكان الزرع كما وصفت
يعن ظهرا في النخل لم
يجز ذلك وليس للشافعي
في النخل ان يزرع
البايض الا باذن ربه
فان فعل فكمن زرع
أرض غيره ولا يجوز

أنه لا يوقف بالبلد على ذرع وان خلقتا مختلف فتباين في الرقة والقلط وأنها لا تستوي على كسبل ولا وزن ولا يجوز السلف في الرأس لأنها لا تستوي على وزن ولا تضبط بصفة فجوز كما تجوز الحيوانات المعروفة بالصفة ولا يجوز أن تشتري الأيدي (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطرى من الحيتان ان ضبط الوزن وصفته من صغر وكبر وجنس من الحيتان مسمى لا يختلف في الحال التي يحمل فيها فان أخطأ من هذا شيئا لم يجز (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الحيوان كله في الرقيق والمباشرة والطير اذا كان تضبط صفته ولا يختلف في الحين الذي يحمل فيه وسواء كان مما يستحب أو مما لا يستحب فإذا حمل من هذا شيء وهو من أي شيء أتبع لم يجز لصاحبه أن يبيعه قبل أن يقبضه ولا يصرفه إلى غيره ولكنه يجوز له أن يقبل من أصل البيع ويأخذ الثمن ولا يجوز أن يبيع الرجل الثمن يستني شأما جلد أو لا غيره في سفر ولا حضر ولو كان الحديث ثبت من النبي صلى الله عليه وسلم في السفر أجرناه في السفر والحضر (قال الشافعي) فان تباع على هذا البيع باطل وان أخذ ما استثنى من ذلك وفات رجع البائع على المشتري فأخذ منه قيمة درهم يوم أخذه (قال الشافعي) ولا خير في أن يسلف رجل في لبن غنم بأعنام اسمي الكل أول اسمه كما لا يجوز أن يسلف في طعام أرض بعينها فان كان اللبن من غنم بغير أعنام فلا بأس وكذلك ان كان الطعام من غير أرض بعينها فلا بأس (قال) ولا يجوز أن يسلف في لبن غنم بعينها للتبر ولا أقل من ذلك ولا أكثر بكيل معلوم كالإيجوز أن يسلف في ثمر حائط بعينه ولا زرع بعينه ولا يجوز السلف بالصفة إلا في الشيء المأمون أن يتقطع من أبدى الناس في الوقت الذي يحمل فيه ولا يجوز أن يباع لبن غنم بأعنام شهر أبكون لا تشتري ولا أقل من شهر ولا أكثر من قبل أن الغنم يقل لبنها ويكثر وينفذوا ثاق عليه الاقة وهذا يبيع مالم يتحقق قط ويبع ما اذا خلق كان غير موقوف على حد بكيلا لانه يقل ويكثر وبغير صفة لانه يتغير فهو حرام من جميع جهاته وكذلك لا يحمل بيع المغائى بطونا وان طاب البطن الاول لان البطن الاول وان رى فعل بيعه على الأفراد فما بعد من البطن لم ير وقد يكون قتل فاسدا ولا يكون وكثيرا جديا وقليل مبيعيا وكثيرا بمعه أكثر من بعض فهو محرم في جميع جهاته ولا يحمل البيع الا على عين برأها صاحبها أو بيع مضمون على ما يحبه بصفة ياتي بها على الصفة ولا يحمل بيع ثالث (قال الشافعي) ولا خير في أن يكتري الرجل البقرة ويستني حلالها لان ههنا بيعا حراما وكراء (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري الرجل من الرجل الطعام الحاضر على أن يوفيه اياه بالبلد ويحملة إلى غيره لان هذا فاسد من وجوه أما أحدها اذا استوفاه بالبلد خرج البائع من ضمانه وكان على المشتري حمله فان هلك قبل أن ياتي بالبلد الذي حملة اليه لم يدركم حصة البيع من حصة الكراء فيكون الثمن مجهولا والبيع لا يحمل ثمن مجهول فاما أن يقول هو من ضمان الحامل حتى يوفيه اياه بالبلد الذي شرط له أن يحمله اليه فقد زعم أنه انما اشتراعه على أن يوفيه ببلد فاستوفاه ولم يخرج البائع من ضمانه ولا أعلم باثنا في رجل يبيع الاخر من ضمانه ثم ان زعم أنه مضمون فائبة فبأي شيء ضمن بسلف أو يبيع أو غصب فهو ليس في شيء من هذا المعاني فان زعم أنه ضمن بالبيع الاول فهذا شيء واحد يبيع مرتين وأوفي مرتين والبيع في الشيء الواحد لا يكون مقبوضا مرتين (قال الشافعي) ولا خير في القصر في كل شيء كان فيه الربا في الفضل بعضه على بعض واذا اشتري الرجل السمن أو الزيت أو زعفران فقه فان شرط الطرف في الوزن فلا خير فيه وان اشتراه لوز ناعلي أن يقرعها ثم يزن الطرف فلا بأس وسواء الحديد والفضة والزقاق (قال الشافعي) ومن اشترى طعاما رافى بيت أو سفرة (١) أو هري أو طاقه فقهير سواء فاذا وجد أسفله متغيرا عارأى أعلاه فله الخيار في أخذه أو تركه لان هذا عيب وليس يلزمه العيب الا أن يشاء كثر ذلك أو قل (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها فاذا كان الحائط للرجل وطلعت الثريا واشتدت النواة واجرت

بعضه

المساقا لا على جزء معلوم فلذلك أكثر وان ساقاه على أنه ثمر نخيلات بعينها من الحد لم يجز وكذلك لو اشترط أحدهما على صاحبه صاعا من تمر لم يجز وكان له أجر مثله فيما عمل ولودخل في الثقل على الاجارة بان عليه أن يعمل ويحفظ بشئ من التمر قبل يبدو صلاحه فالاجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل وكل ما كان فيه مستزاد في التمر من اصلاح الماء وطريقه وتصريف الجريد وبار الثقل وقطع الحشيش المضرب بالثقل ونحوه جاز شرطه على العامل فأما شدة الخطر فليس فيه مستزاد ولا اصلاح في النمرة فلا يجوز شرطه على العامل

(١) قوله أو هري يضم الهاء وسكنون آراء المهمة بيت كبير ضم يجمع فيه طعام السلطان كما في اللسان كتبه مصححه

بعضه أو أصغر رجل يبعه على أن يتركه إلى أن يحذوا إذا لم يظهر ذلك في الحائط لم يحل بيعه وإن ظهر ذلك فيما حوله لانه غير مباحوله وهذا إذا كان الحائط تخللا كله ولم يختلف التخل فاما إذا كان تخللا وعنه أو تخللا وغيره من التمر فبداصلاح منصف منه فلا يجوز أن يباع الصنف الآخر الذي لم يبدصلاحه ولا يجوز شراء ما كان المشتري منه تحت الأرض مثل الحزور والبصل والفجل وما أشبه ذلك ويجوز شراء ما ظهر من ورقه لأن المغيب منه يقل ويكثر ولا يكون ولا يكون ويصغر ويكبر وليس بعين ترى فيجوز شراءها ولا مقبوضون بصفة فيجوز شراءه ولا عين غائبة فإذا ظهرت لم يلحقها كان له الخيار ولا أعلم البيع يخرج من واحدة من هذه الثلاث (قال الشافعي) وإذا كان في بيع الزرع قائما خيرا نبيذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أجاز في حال دون حال فهو جائز في الحال التي أجاز فيها وغير جائز في الحال التي تخالفه وإن لم يكن فيه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز بيعه على حال لانه مغيب يقل ويكثر فيفسد ويصلح كالأجوز بيع حنطة في جراب ولا غرارة وهما كانا أولى أن يجوزاً منه ولا يجوز بيع القصيل الأعلى أن يقطع مكانه إذا كان القصيل مما يستخلف وإن تركه انتقص في البيع لانه يحدث منه ما ليس في البيع وإن كان القصيل مما لا يستخلف ولا يزيد لم يجز أيضاً بيعه الأعلى أن يقطعه مكانه فإن قطعه أو نتقه فذلك له وإن لم ينتقه فعليه قطعه إن شاء رزب الأرض والتمر له لانه اشترى أصله ومتى ما شاء رزب الأرض أن يقطعه عنه قلمه وإن تركه رزب الأرض حتى تطيب الثمرة فلا بأس وليس للبائع من الثمرة شيء (قال) وإذا ظهر القرط أو الحب فاشترى على أن يقطعه مكانه فلا بأس وإذا اشترط أن يتركه فلا خيره وإذا اشترى الرجل ثمرة لم يبدصلاحها على أن يقطعها فالبيع جائز وعليه أن يقطعها متى شاء رزب التخل وإن تركه رزب التخل متطوعاً فلا بأس والتمر لا يشتري متى أخذ به بقطعها قطعها فان اشترى على أن يتركه إلى أن يبلغ فلا خير في الشراء فان قطع منها شيئاً فكان له مثل رد مثله ولا أعلمه مثلاً وإذا لم يكن له مثل رد قيمته والبيع منتقض ولا خير في شراء التمر إلا بقدر أو إلى أجل معلوم والاحل المعلوم يوم بعينه من شهره أو بهاء أو هلال شهر بعينه فلا يجوز البيع إلى العطاء ولا إلى الحصاد ولا إلى الجند إلا ذلك يتقدم ويتأخر وبما قال الله تعالى إذا تدانتم بين أبي أجل مسمى وقال عز وجل يسألونك عن الأهل قل هي مواقيت القناس والحج فلا وقت إلا بالأهل أو سوا الأهل (قال) ولا خير في بيع قصيل الزرع كان حياً أو قصيلاً على أن يتركه الآن أن يكون في ذلك خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يكن فيه خبر فلا خيره (قال الشافعي) ومن اشترى بخلافها فانه قد أبرت فالتمر للبائع الآن بشرط المتنازع فان اشترطها المتنازع فبما رزب من قبل أنها في تخله وإن كانت لم تزر فهي للمتنازع وإن اشترطها البائع فذلك جائز لأن صاحب التخل تركه كينونة الثمرة في تخله حين يباعها ما بها إذا كان استثنى على أن يقطعها فان استثنى على أن يقطعها فلا خير في البيع لانه باع ثمرة لم يبدصلاحها على أن تكون مقررة إلى وقت قد تأتي عليها الآفة قبله ولو استثنى بعضها لم يجز إلا أن يكون النصف معلوماً فيستثنى على أن يقطعه ثم إن تركه بعد لم يحرم عليه والاستثناء مثل البيع بحوزة ما يجوز في البيع وفسد فيه ما يفسد فيه (قال) وإذا أبرم التخل واحدة فتمرها للبائع وإن لم يور منها شيء فتمرها للمتنازع كما إذا طاب من التخل واحدة يحل بيعه وإن لم يطب الباقي منه فان لم يطب منه شيء لم يحل بيعه ولا شيء من مثل تمر التخل أعرفه إلا الكرسف فانه يخرج في أكامة كما يخرج الطام في أكامة ثم ينشق فإذا انشق عنه شيء فهو كالقفل يور وإذا انشق التخل ولم يور فهي كالابار لانهم يبادرون به إمارته انما يور رساعة ينشق والافسد فان كان من التمر شيء يطلى في أكامة ثم ينشق فيصير في انشقاقه فهو كالابار في التخل وما كان من التمر يطلى كاهولا كاهم عليه أو يطلى عليه كاهم ثم لا يسقط كاهم فطووعه كانا في التخل لا في ظاهره فإذا باعه رجل وهو كذلك فالتمر له الآن بشرط المتنازع ومن باع أرضاً فيها زرع تحت الأرض أو فوقها بلغ أو لم يبلغ فالزرع البائع والزرع غير الأرض (قال الشافعي) ومن باع غر حائطه فاستثنى منه مكيمة قلت أو

(كتاب النضر في الرقيق بشرطهم المساق)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يشترط المساق على رب التخل غلباً ما يعملون معه ولا يستعملهم في غيره (قال) ونفقة الرقيق على ما يشارطان عليه وليس نفقة الرقيق بأكثر من أجرهم فإذا جاز أن يعملوا للساق بغير أجر جاز أن يعملوا له بغير نفقة (قال) المرفق رحمه الله وغيره مسائل أحببت فيها على معنى قوله وقباصه والله التوفيق (في ذلك لو ساقاه على نخل سنتين معلومة على أن يمد له فيها جاعل يحرق في معنى قوله قباصاً على شرط المضاربة يعملان في المال جميعاً فعني ذلك أنه أعانه معونة مجهولة العناية بامره مجهولة ولو ساقاه على النصف على أن يساقه في حائط آخر على الثلث لم يجز

كثرت فالبيع فاسد لان المكيلة قد تكون نصف أو ثلث أو أقل أو أكثر فيكون المشتري لم يشتري شيئا يعرفه ولا البائع ولا يجوز أن يستثنى من جزاف باعه شيئا إلا ما يدخله في البيع وذلك مثل تخلات يستثنى باعائهم فيكون باعه ما سواه أو ثلث أو ربع أو سبعم من أسهم جزاف فيكون ما لم يستثن داخل في البيع وما استثنى خارج عنه فاما أن يبيعه جزاف لا يدري كم هو ويستثنى منه كيلا معلوما فلا خير فيه لان البائع حينئذ لا يدري ما باع والمشتري لا يدري ما اشترى ومن هذا أن يبيعه الحائط فيستثنى منه نخلة أو أكثر لا يسميها بعينها فيكون الحساب في استثنائها اليه فلا خير فيه لان لها نظام من الحائط لا يدري كم هو وهكذا الجزاف كله (قال الشافعي) ولا يجوز لرجل أن يبيع رجلا شيئا ثم يستثنى منه شيئا لنفسه ولا غيره الا أن يكون ما استثنى منه خارجا من البيع لم يقع عليه صفقة البيع كما وصفت وان باعه ثم جالط على أن له ما سقط من الثفل فليبيع فاسد من قبل أن الذي سقط منها قد يقل ويكثر أو ما لم يوسقط كلها أو تكون له فأي شيء يافه إن كانت له أو ما لم يوسقط نصفها أو يكون له النصف بجميع الثمن فلا يجوز الاستثناء الا كما يوصفت (قال الشافعي) ومن باع ثم جالط من رجل وقبضه منه وتفرقا ثم أراد أن يشتريه كله أو بعضه فلا بأس به (قال الشافعي) وإذا أكره الرجل الدار وفيها نخيل قد طلب ثم عدل أن له الثمرة فلا يجوز من قبل أنه كرام أو بيع وقد يتقسم الكرام بانهدام الدار وبقي قر الشجر الذي اشترى فيكون بغير حصه من الثمن معلوما (١) والبيع لا يجوز الا معلومة الأثمان فان قال قد اشتري العبد والعبد والدار والدار بين صفقة واحدة قيل نعم فإذا انتقض البيع في أحد الشئتين المشتريين انتقض في الكل وهو معلوم الرقاب كله والكرا ليس بمملوك الرقة أعماه مملوك النفعة والمنفعة ليست بعن قائمة فإذا أراد أن يشتري ثمرا ويكثر دارا تكرار الدار على حدة واشترى الثمرة على حدة ثم حل في شراء الثمرة ما يحل في شراء الثمرة بغير كرام أو يحرم فيه ما يحرم فيه (قال الشافعي) ولا بأس ببيع الحماين (٢) أحدهما صاحبه استويا واختلغا إذا لم يكن فيهما ثم فإن كان فيهم باعتر فكان الثمر مختلفا فلا بأس به إذا كان الثمر قد طاب أو لم يطب وإن كان ثمره واحد فلا خير فيه (قال الربيع) إذا بعثك حائطان بخائط وفيهما جميعا ثم عرفان كان الثمران مختلفين مثل أن يكون كرم فيه عنب أو زبيب بخائط فخل فيه بصر أو طرب بعثك الحائط بالخائط على أن لكل واحد حائطهما فافه فان البيع جائز وان كان الحائطان مستوي الثمر مثل الثفل ونخل فيهما الثمر فلا يجوز من قبل أن يبعثك حائطان وثمر بخائط وثمر والتمر بالتمر لا يجوز (قال الربيع) معنى القصيل عند الذي ذكره الشافعي إذا كان قد سئبل فاما إذا لم يسئبل وكان بطلا فاشترى على أن يقطعه فلا بأس (قال الشافعي) حامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير على الشطر وحرص بينهم وبينه ابن رواحة وحرص النبي صلى الله عليه وسلم غير المدينة وأمر بحرص أهل الطائف فأخذوا العشر منهم بالحرص والنصف من أهل خير بالحرص فلا بأس أن يقسم غير العنب والنخل بالحرص ولا خيري أن يقسم ثم غيرهما بالحرص لانهما الموضعان للذات أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرص فيهما ولم نعلمه أمر بالحرص في غيرهما وأنهما مختلفان لما سواه ما من الثمر باستجماعهما وأنه لا حائل دونهما من ورق ولا غيره وأن معرفة حرصهما تنكاد أن تكون بائنة ولا تخطين ولا يقسم شجر غيرهما بحرص ولا ثمره بعد ما يزال شجره بحرص (قال الشافعي) وإذا كان بين القوم الحائط فيه الثمر لم يبدل صاحبه فأرادوا اقتسله فلا يجوز قسمه بالثمره بحال وكذلك إذا بدا صلاحها لم يجر قسمه من قبل أن للنخل والارض حصه من الثمن وللثمره حصه من الثمن فتقع الثمرة بالثمره مجزولة لا بحرص ولا بيع ولا يجوز قسمه الا أن يكونا يقسمهما الاصل وتكون الثمرة بينهما مشاعة أن كانت لم تبلغ أو كانت قد بلغت غير أنها إذا بلغت فلا بأس أن يقسمها بالحرص قسمه فمردا وان أراد أن يكونا يقسم الثمرة مع الخذل اقتسمها بائنه مع من البيوع فقوما كل سهم بارضه وشجره ثم أخذ هذا البيع لابقرة (قال الشافعي) وإذا اختلف فكان النخل وكرا فلا بأس أن يقسم أحدهما بالآخر وفيها ثمرة

في قياس قوله كاليعتين في بيعة وله في الفساد أجر مثله في عمله فان ساقاه أحدهما نصيبه على النصف والآخر نصيبه على الثلث جاز ولو ساقاه على حائط فيه أصناف من ثفل و بهوة وميض على أن ثمة من الثفل النصف ومن البهوة الثلث ومن الميض الربع وهما يعرفان كل صنف كان كثر أو قل لم يضر وقه وان جهلا أو أحدهما كل صنف لم يجر ولو ساقاه على نخل على أن للعامل ثلث الثمرة ولم يقلوا غير ذلك كان جائزا وما بعد الثلث

- (١) قوله معلوما كذا بالاصول وأصله حال من حصه بمعنى جزء من الثمن وحركته معصية
- (٢) قوله الحماين كذا بالاصول المعول عليها بأبدن بدون نقط ولعله محرف عن الحائطين بدليل كلام الربيع بعد أم معصية

فهو لرب النخل وان
اشترط أن لرب النخل
ثلث الثمرة ولم يقلوا غير
ذلك كان فاسدا لان
العامل لم يعلم نصيبه
والفرق بينهما أن غير
النخل لربها الا ما شرط
منها للعامل فلا حاجة
بنا الى المسئلة بعد
نصيب العامل لمن
الباقى واذا اشترط
النخل لنفسه الثلث ولم
يبين نصيب العامل
من الباقى فنصيب
العامل مجهول واذا
جهل النصيب فسدت
المساقاة ولو كانت
النخل بين رجلين
فساقى أحدهما
صاحبه على أن للعامل
ثلثي الثمرة من جمع
النخل ولا تخر الثلث
كان جائزا لان معناه أنه
ساقى شريكه في نصفه
على ثلث ثمرته ولو ساقى
شريكه على أن للعامل
الثلث ولصاحبه
الثلثين لم يجز كرجلين
بينهما ألف درهم
قارض أحدهما

لانه ليس في تفاضل الثمرة تحت الفهار باقى بديده وما جازى القسم على الضرورة جازى غيرها وما لم يجز
في الضرورة لم يجز غيرها (قال الشافعي) ولا يصلح السلم في غر حائط بعينه لانه قد ينفذ ويخطئ ولا يجوز
السلم في الرطب من الثمر الا بان يكون محله في وقت تطيب الثمرة فاذا قبض بعضه ونفذ الثمرة الموصوفة قبل
قبض الباقي منها كان للشئى أن يأخذ رأس ماله كله ويرد عليه مثل قيمته ما أخذ منه وقيل يحسب عليه
ما أخذ بحصته من الثمن فكان كرجل اشترى مائة أردب فأخذ منها خمسين وهلكت خمسون فله أن يرد
الخمسين وله الخيار في أن يأخذ الخمسين بحصته من الثمن ويرجع عما بقى من رأس ماله وله الخيار في أن يؤخره
حتى يقبض منه رطبا في قابل بمثل صفة الرطب الذي بقى له ومكبلته كما يكون له الحق من الطعام في وقت
لا يجد فيه فباخذ بعد (قال الشافعي) ولا خير في الرجل يشتري من الرجل له الحائط النخلة أو النخلتين
أو أكثر أو قبل على أن يشتريه بمائة شاة على أن كل صاع يدينار لان هذا البيع خراف فيكون من مشتريه
اذا قبضه ولا بيع كبل يقبضه صاحبه مكانه وقد يؤخره فحين اذا قرب أن يخر وهو فاسد من جميع جهاته
(قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري شيئا يستجنيه بوجه من الوجوه الا أن يشتري نخلة بعينها أو نخلات
باعتين ويقبضه فيكون ضمان من منه ويستجنيه كيف شاء ويقطع ثمارها متى شاء أو يشتريه
وتقطع له مكانه فلا خير في شراء الاشياء عن قبض اذا اشترى لاحتل دون قبضها أو صفقة مضمونة
على صاحبها وسواء في ذلك الاجل القريب والحال والبيع لا اختلاف بين ذلك ولا خير في الشراء الا بسعر
معلوم ساعة بعد ان البيع واذا أسلف الرجل الرجل في رطب أو غرا أو ماشاء فكله سواء فان شاء أن يأخذ
نصف رأس ماله ونصف سلفه فلا بأس اذا كان له أن يقبله من السلف كله أو يأخذ منه السلف كله فلم
لا يكون له أن يأخذ النصف من سلفه والنصف من رأس ماله فان قالوا كره ذلك ان عرف قد أجاز ابن عباس
وهو جائز في القياس ولا يكون له أن يأخذ نصف سلفه ويشتري منه عباقي طعاما ولا غيره لانه عليه طعم اما
وذلك بيع الطعام قبل أن يقبض ولكن يقبضه البيع حتى يكون له عليه دناءير حالية واذا أسلف الرجل
الرجل في رطب الى أجل معلوم فنقد الرطب قبل أن يقبض هذا حقه بتوان أو ترك من المشتري أو البائع
أو هرب من البائع فالمشتري بالخيار بين أن يأخذ رأس ماله لانه معوز بماله في كل حال لا يقدر عليه وبين
أن يؤخره الى أن يمكن الرطب بتلك الصفة فباخذ منه وجاز أن يسلف في غر رطب في غير أو أنه اذا
اشترط أن يقبضه في زمانه ولا خيارا يسلف في شيء الا في شيء مأثور لا يعوز في الحال التي اشترط قبضه
فيها فان سلفه في شيء يكون في حال ولا يكون لم أجزيه السلف وكان كمن سلف في حائط بعينه وأرض بعينها
فالسلف في ذلك مفسوخ وان قبض سلفه رد عليه ما قبض منه وأخذ رأس ماله (١)

(١) (باب في أمور متفرقة في الابواب والكتب تتعلق بالبيع) فمن ذلك في باب المزابنة
(قال الشافعي) رحمه الله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغر كبيع الآبق والضال
واستثنى ما في بطون الاناث من الغر وقاله مالك (قال الشافعي) رحمه الله ومن باع رجلا سلعة على
أن لا نقصان عليه فالبيع فاسد فان باع السلعة فالثمن للبائع وليس له أجره المثل ولا شيء ووافق مالك الا أنه
قال وله أجره المثل (قال الشافعي) واذا وجب البيع وتفرقا ثم شرط ذلك فاعمال ذلك بوعده وانه ان
شامو في له وان شاء لم يف (قال الشافعي) ومن كانت بين يديه صبرة فقال له رجل كاهنا فاجدت فيها فاك من
صبري هذه مثله يدينار فلا خيره (قال الشافعي) ولا خير في أن يبيع الرجل الزرع على أن على البائع
حصلا ودراسه ونذريته (وفي الاستبراء المذكور قبيل الطلاق) والرجل اذا اشترى الجارية أي جارية
ما كانت أن لا يدفع عنها وأن يقبضها باهايا ثمتها وليس لها ثمتها ما منعها اياها ليستبرئها عند نفسه ولا عند غيره
ولا مواضعه اياها على يدى أحد ليستبرئها بحال ولا للشئى أن يحبس عنه ثمتها حتى يستبرئها هو ولا غيره =

(باب الشهادة في البيوع)

قال الله تعالى وأشهدوا ذات بياعهم (قال الشافعي) رحمه الله فاحتمل أمر الله جل وعز بالشهادة عند البيع أمرين أحدهما أن تكون الدلالة على ما فيه الخط بالشهادة وبما حرر كما لا يحتمل أن يكون من تركه عاصيا بتركه واحتمل أن يكون ختمانه بعض من تركه بتركه والذي اختار أن لا يدع المتبايعان الا الشهادة وذلك أنهما إذا شهدا لم يبق في أنفسهما شيء لأن ذلك ان كان حتماء قد أدى به وان كان دلالة فقد أخذ بالخط فيها وكل ما ندب الله تعالى اليه من فرض أو دلالة فهو بركة على من فعله ألا ترى أن الاشارة في البيوع ان كان فيه دلالة كان فيه أن المتبايعين أو أحدهما ان أراد خطا قامت البيعة عليه فبمع من الظلم الذي يأتيه وان كان نازكا لا يمنع منه ولو نسي أو وهم فجعل منع من المأثم على ذلك بالبيعة وكذلك ورثته ما بعدهما ألا ترى أنهما أو أحدهما لو وكل وكيلان يبيع فباع هذا رجلا وباع وكيله آخر ولم يعرف أي البيعتين أول لم = ولا يضره ما على يدي غيره فيستبرئها سواء كان البائع في ذلك غريبا يخرج من ماله أو مبيعها أو ماليا أو موعدا أو ماله أو رجل سوء وليس للشري أن يأخذ بمحمل بعينه ولا يوجه ولا يثن وما له حيث وضعه وانما الخلف قبل الشراء فإذا أجاز الشراء لم يملكه من نفسه من الجس ألا ترى أنه لو اشترى منه عبد أو أمة أو شيئا وهو غريب وأهل فقال أخاف أن يكون مسروقا أو أخاف أن يكون واحدا من العبد من حرا كان ينبغي للمالك أن يجبره على أن يدفع اليه الثمن لأنه ماله حيث وضعه ولو أعطينا أنه يأخذ كفه لا أو يجبر له البائع عن سفره أعطينا ذلك من خوف أن يكون مسروقا أو مبيعها عاصيا خافيا من سرقة أو باق ثم لم يجعل لهذا غاية أبدا لأنه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويبيع المسلمان الجارية بينهم وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلعة أن يكون فاضلا عنها ولا يكون الثمن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوسين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري من جارية ولا غيرها محبوسا من ماله ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن يوضع على يدي من يستبرئها كان في هذا خلاف بيع المسلم السنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعدوان تكون في ملك البائع بالملك الأول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث ولا يجبر واحدا منهما على إخراج ملكه إلى غيره ولو كان الثمن لا يجب على المشتري للبائع إلا أن يحض الجارية حصته وقطر منها كان هذا فاسدا من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمون بعدهم أن تكون الأثمان المستأجرة إلا إلى أجل معلوم وهذا إلى غير أجل معلوم لأن الحصة قد تكون بعد مدة في بيع في خمس وفي شهر وأقل وأكثر فكان فاسدا مع فساد من الثمن ومن السلعة أيضا أن تكون السلعة لا مشترة إلى أجل معلوم بصفة فتكون توجد في تلك المدة فتؤخذ بها بائعها ولا مشترة بغير تسليم مشتريها على قبضها حتى يستبرئها وهذا لا يبيع أجل بصفة ولا عين معينة تقبض وخارج من بيع المسلم فلأن رجلين تباعا جارية وتشارطا في عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى يستبرئها كان البيع فاسدا ولا يجوز بخلاف من قبل ما وصفت ولو اشتراها بغير شرط كان البيع جائزا وكان للشري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عند من شاء وإذا قبضها فها كانت قبل أن يستبرئها فلن ماتت عنده بعد ما ظهر بها حل وتصادق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع من الثمن بقدر ما بين قبضها حاملا وغير حامل ولو اشتراها بغير شرط فراضيا أو واضعا على يدي من يستبرئها فها كانت أو عيت عند المشتري فإن كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها أو اضعتها فها من ماله وانما هي جارية قد قبضها ثم أو دعها غيره فها في يدي غيره إذا كان هو وضعها كونه في يدي ولو كان اشتراها قبل قبضها =

صاحبه في نصفه فما رزق الله في الالف من ربع فالثلثان للعامل وصاحبه الثلث فانما قارضه في نصفه على ثلث ربحه في نصفه ولو قارضه على أن للعامل ثلث الربح والثلثين لصاحبه لم يجز لأن معني ذلك أن عقده العامل أن يتخذه في نصفه بغير بدل وسلمه مع خدمته من ربح نصفه تمام ثلثي الجميع بغير عوض فان عمل المساق في هذا أو المقارض فالربح بينهما نصفين ولا أجر للعامل لأنه عمل على غير بدل ولو ساق أحدهما صاحبه على فخل بينهما ستة معروفة على أن يعملانها جميعا على أن لا أحدهما الثلث والآخر الثاني لم يكن لساقتهما معني فان عملا فلا نفسهما عملا والآخر بينهما نصفين ولو ساق رجل رجلا فخل مساقاة حصصه فأمرت ثم غريب

يعطى الأول من المشتري بقول البائع ولو كانت بينة فأثبتت أيهما أول أعطي الأول فالشهادة بسبب قطع النظام وتثبت الحقوق وكل أمر الله جل وعز ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبير الذي لا يعتاض منه من تركه فان قال قائل فأي المعنيين أولى بالآية الحتم بالشهادة أم الدلالة فان الذي يشبهه والله أعلم وإياه أسأل التوفيق أن يكون دلالة لاحتجاج من تركه الأشهاد فان قال مادل على ما وصفت قبل قال الله عز وجل وأحل الله لبيع وحرم الربا فذكر أن البيع حلال ولم يذكر معه بينة وقال عز وجل في آية الدين إذا نذرتهم بدین والدين تسابع وقد أمر فيه بالأشهاد فبين المعنى الذي أمر به فعدل ما بين الله عز وجل في الدين على أن الله عز وجل إنما أمر به على النظر والاحتياط لا على الحتم قلت قال الله تعالى إذا نذرتهم بدین إلى أجل مسمى فاكسبوا ثم قال في سياق الآية وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فخرن مقبوضة فان آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اتفقن أمانته فلما أمر إذا لم يجدوا كتابا بالرهن ثم أباح تركه الرهن وقال فان آمن بعضكم بعضا عدل على أن الأمر الأول دلالة على الخط لا فرض منه يعصى من تركه والله أعلم وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يبيع أعرابيا في فرس فجعد الأعرابي بأمر بعض المنافقين ولم يكن بينهم بينة فلو كان حتم لم يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا بينة وقد حفظت عن عدة لقبيهم مثل معنى قولي من

== حتى فاضعا هارضا منها على يدي من يستبرئها فانت أو عيت ماتت من مال البائع لأن كل من يبيع شيئا بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه مشتريه وإذا عيت قبل للمشتري أنت بالخيار إن شئت فخذها معية بجميع الثمن لا يوضع عنك للعيب شيء كالمعيت في يدي البائع بعد صفقة البيع وقبل قبضها كنت بالخيار في تركها أو أخذها وإن شئت فتركها بالعيب وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه إلا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم فيكون إلى أجله وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلعة فلم يشترط المشتري الثمن إلى أجل وقال البائع لأسلم إليك السلعة حتى تدفع إلى الثمن وقال المشتري لأدفع إليك الثمن حتى تسلم إلي السلعة فان بعض المشرقيين قال يجبر القاضي كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري على أن يحضر الثمن ثم سلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يباي بأيهما بدأ إذا كان ذلك حاضرا وقال غيره منهم لا يجبر واحد منهما على احضار شيء ولكن أقول أيكاشاء أن أقضي له بحقه على صاحبه فليدفع إليه ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحد منهما دفع ما عليه الا قبض ماله وقال آخرون أنصب لهما عدلا فاجبر كل واحد منهما على الدفع إلى العدل فإذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن إلى البائع والسلعة إلى المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها إلا القول الثاني وهو أنه لا يجبر واحد منهما وقول آخر وهو أن يجبر البائع على دفع السلعة إلى المشتري بحضرته ثم ينظر فان كان له مال أجبره على دفعه من ساعته وإن غاب ماله وقف السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري فان وجد له ماله دفعه إلى البائع وأشهد على إطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال إلى البائع وإن لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع وجده عنده فليس فهو أحق به إن شاء أخذه وإنما أئشهدنا على الوقف لانه إن أحدث بعد اشهادنا على وقف ماله في ماله شيئا لم يجز وإنما تعلم القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا القول ودونه لانه لا يجوز لهما كم عندنا أن يكون رجل يقران هذه الجارية قد خرجت من ملكه ببيع إلى مالك ثم يكره له حبسها وكيف يجوز أن يكون له حبسها وقد أعلن أنه ملكها غيره ولا يجوز أن يكون رجل قد أوجب على نفسه مقايمة ماله حاضر ولا تأخذ منه

العامل اكترى عليه الحاكم في ماله من يقوم في النخل مقامه وان علم منه سرقة في النخل وفساد منع من ذلك وتكوى عليه من يقوم مقامه وان مات قامت وورثته مقامه فان اتفق برب الفضل كان متطوعا به ويستوفى العامل شرطه في قياس قوله ولو عمل فيها العامل فأمرت ثم استحقها ربحها أخذها وغرها ولا حق عليه فيما عمل فيها العامل لانها آثار لا عين ورجع العامل على الدافع بقيمة ما عمل فان اقتسم الثمرة فأكلاهما ثم استحقها وبها رجع على كل واحد منهما بمكيلة الثمرة وان شاء أخذها من الدافع لها ورجع الدافع على العامل بالمكيلة التي غرمها ورجع العامل على الذي استعمله بأجر مثله ولو ساقاه على أنه ان سقاها بجمعه ساه أو شرفه الثلث وان سقاها

أه لا بعض من ترك الأَشهاد وأن البيع لازم إذا انصَادَقَ لا ينقضه أن لا تكون بينة كما ينقض النكاح
لاختلاف حكمهما (١)

(باب السلف والمراد به السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه
وليكتب بينكم كاتب بالعدل إلى قوله وليتق الله به (قال الشافعي) فلما أمر الله عز وجل بالكتاب ثم رخص
في الأَشهاد أن كانوا على سفر ولم يجدوا كاتباً احتمل أن يكون فرضاً وأن يكون دلالة فلما قال الله جل ثناؤه
فرهان مقبوضة والرهن غير الكتاب والشهادة ثم قال فإن آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته وليتق
الله به دل كتاب الله عز وجل على أن أمره بالكتاب ثم الشهود ثم الرهن ارشاداً لأفرض عليهم لأن قوله فإن
آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته أباحة لأن يأمن بعضهم بعضاً فيدفع الكتاب والشهود والرهن
(قال) وأحب الكتاب والشهود لأنه ارشاد من الله ونظر للبائع والمشتري وذلك أنهم ما كانا أمينين فقد

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب الاختلاف في العيب (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري
الرجل عبداً واشترط فيه شرط أن يبيعه من فلان أو يهبه لفلان أو على أن يعتقه فإن أباخنيفة كان
يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ممنون ذلك وكان
ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن
لا يبيعه أو على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يستخذه أو على أن يتفق عليه كذا أو على أن يخارجه
فالبيع كله فيه فاسد لأن هذا كله غير عام ملك ولا يجوز الشرط في هذا إلا في موضع واحد وهو العتق اتباعاً
للسنة ولغراق العتق لما سواه فنقول إن اشتراكم منه على أن يعتقه فاعتقه فالبيع جائز فإن قال رجل
ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون نصف العبد فأهله أو أبيضه أو أصنع فيه ما شئت غير العتق ولا يلزم
ضمنان نصيب شريك فيه ولا يخرج نصيب شريك من يده لأن كلاماً للمالك فإن أعتقه وأناموسر
عتق على نصف شريك الذي لأملك ولم أعتق وضمت قيمته وخرج من يدي شريك بغير أمره وأعتق الحبل
فتلده لأقل من ستة أشهر فيقع عليه العتق ولو بعته لم يجز البيع مع خلافه لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب
وماسواه

وذكر عقيب هذا الاطلاق في الثمن الذي حل أو الدين غير الثمن (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان لرجل
على رجل مال من بيع ففعل فأنه عنه إلى أجل فإن أباخنيفة كان يقول تأخير ما جزاء وهو إلى الأجل الآخر
الذي أخر عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك إلا أن يكون ذلك على وجه الصلح
بينهما (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من بيع أو أي وجه
ما كان فأنظره صاحب المال بالمال في مدته من المدد كأنه أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها
ليست بأخرج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئاً أخذ منه به عوضاً فليزله أيا لم عوض الذي يأخذه
منه أو يفسده ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع الآن يتفاضل في البيع والبيع قائم فيصعلاه
بعا غيره بنظره أو بتداعيها دعوى فيصير أنه بيعاً مستأنفاً إلى أجل فليزهما البيع الذي أحدهما (قال)
شيخنا شيخ الإسلام أيده الله تعالى قول الشافعي أو بتداعيها إلى آخره أن كل بيع التفاضل في البيع
فهو الصورة التي قلها وإن لم يتفاضل البيع فالبيع الثاني المستأنف إلى أجل باطل سواء كان الصلح جرى
بين المتداعيين أو بين أحدهما مع الأجنبي • رجعنا إلى الام

وفي الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين نصرت على البيع إلى أجل مجهول وضمان ما تنقضي بدنه

بالنسخ فيه التصف
كان هذا فاسداً لأن
عقد المساقاة كان
والنصيب مجهول
والعمل غير معلوم كما
لوقارضه بمال على أن
ماربح في البر فله
الثالث وما ربح في
البر فله النصف فإن عمل
كان له أجر مثله فإن اشترط
الداخل أن أجره
الاجراء من الثمرة
فسدت المساقاة ولو
ساقاه على ودى لوقت
يعلم أنه لا يبرأ له لم يجز
ولو اختلفا بعد أن أتمرت
التخل على مساقاة
صحيحة فقال رب التخل
على الثلث وقال العامل
بل على النصف تحالفا
وكان له أجر مثله في
قياس قوله كان أكثر
مما أقره به رب التخل أو
أقل وإن أقام كل
واحد منهما البينة على
مادعي سقطتا وتحالفا
كذلك أيضاً ولو دفا
تخل إلى رجل مساقاة
فلما أتمرت اختلفا
فقال العامل شرطتما

لي النصف ولكم النصف
فصدقه أحدهما
وأنكر الآخر كان
له مقاسمة المقرري
نصفه على ما أقرب
وتخالف هو والمنكر
وللعامل أجر مثله
في نصفه ولو شرط من
نصيب أحدهما بعينه
النصف ومن نصيب
الآخر بعينه الثلث
جاز وإن جهل ذلك
لم يجز وفسخ فإن عمل
على ذلك فله أجر مثله
والمراربه في قياس
قوله وبالله التوفيق

مختصر من الجامع في
الاجازة من ثلاث كتب
في الاجازة وما دخل
فيه سوى ذلك

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى فإن
أرضعن لكم فآوتهن
(١) قوله والبائع كذا
بالاصل ولعله مبتدأ
والمراد بخلاف تقديره
وبالبائع كذا أي قد
موت أو تهرأ بعينه
فكون هذا ويحتمل غير
ذلك فتأمل اه معجمه

موتان أو أحدهما فلا يعرف حق البائع على المشتري فتلف على البائع أو وورثته حقه وتكون التباعة على
المشتري في أمر لم يرد وقديت بعقل المشتري فيكون هذا والبائع (١) وقد يلفط المشتري فلا يعرف دخل
في الظلم من حيث لا يعلم ويصيب ذلك البائع فدعى ما ليس له فيكون الكتاب والشهادة قاطعاً هذا عنهما
وعن وورثتهما ولم يكن يدخله ما وصفت انبى لاهل دين الله اختياراً ما ندبهم الله اليه ارشاداً ومن تركه فقد
ترك حرماً وأمر الم أحب تركه من غير أن أزع أنه محرم عليه بما وصفت من الآية بعده (قال الشافعي)
قال الله عز وجل ولا يأت كاتب أن يكتب كما عهده الله يحتمل أن يكون حتماً على من دعى للكتاب فإن تركه تاركاً
كان عاصياً ويحتمل أن يكون كما وصفت في كتاب جاع العلم على من حضر من الكتاب أن لا يطلوا كتاب
حق بين رجلين فإذا قام واحد أحزأ عنهم كالحق عليهم أن يصلوا على الحناز ويدفونوها فإذا قام بهما من
يكفيها أخرج ذلك من تخلف عنهما من المأثم ولو ترك كل من حضر من الكتاب خفت أن يأتوا بل كان
لأراهم يخرجون من المأثم أيهم قلمه أجزأهم (قال الشافعي) وهذا أشبه ما عني به والله تعالى أعلم

= المشتري من المبيع يباع فاسداً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل الرجل ببيعاً إلى العطاء فإن
أما خفيصة كان يقول البيع في ذلك فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال حال وكذلك قولهما
في كل بيع إلى أجل لا يعرف فإن استهلكه المشتري فعله القبيح في قول أبي خفيصة وإن حدث به عيب برده
وربما نصه العيب وإن كان قائماً بعينه فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أنقلك المال جاز ذلك في هذا
كله في قول أبي خفيصة وبه يأخذ يعني أبو يوسف (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الرجل ببيعاً إلى العطاء
فالبائع فاسد من قبل أن الله عز وجل أذن بالدين إلى أجل مسمى والمسمى الوقت بالأهله التي سمي الله
عز وجل فله يقول يستأونك عن الأهله قل هي مواقيت للناس والحج والأهله معروفة بالمواقيت وما كان
في معناه من الأيام والمعومات فله يقول في أيام معلومات والستين فله يقول حولين كاملين وكل هذا
الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن قط فباعاً ولا يرى أن يكون أبداً لا يتقدم ويتأخر (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر عن عكرمة عن ابن
عباس قال لا تبايعوا إلى العطاء ولا إلى يذروا إلى العصور (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا
يتقدم ويتأخر وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبائع فيه فاسد (قال الشافعي) فإذا هلكت السلعة التي
انبعثت إلى أجل غير معلوم في يد المشتري رد القيمة وانقصت في يده ردها ما نقصها العيب فإن قال
المشتري أنا أرضى بالسلعة فيمن حال وأبطل الشراء بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فإن الركن
لا أحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي خفيصة أرايت أفاضت أن البيع فاسد في صلح
فإن قال صلح بأبطل هذا شرطه قبله فهذا أن يكون بائعاً مستورياً وانما هذا مستور بسلعة بائع فإن
قال رب السلعة بائع قبله فهل أحدث رب السلعة ببيعاً غير البيع الأول فإن قال لا قيل فقولك
متأخر زعم أن يباع فاسداً حكمه كالم يصر فيه بيع يصير بيعاً من غير أن يبيعه ماله

(وفي بيع التمار قبل أن يبدوا صلاحها نصوص تتعلق بالعلم بالمبيع وعدم العلم به) (قال الشافعي) رحمه
الله وإذا اشتري الرجل ما فندوا مكرس من دار غير مقسومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة فإن
أما خفيصة كان يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لانه لا يعلم ما اشتري كم هو من الدار وكم هو من
الأرض وأين موضعه من الدار والأرض وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ يعني أبو يوسف
وإن كانت الدار لا تكون ما فندوا فالمشتري بالخيار إن شاء ردها وإن شاء رجع بما نقصت الدار على ما
في قول ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري الرجل من الدار ثلثاً أو ربعاً أو عشرة أسهم من
مائة سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شررك فيها بقدر ما اشتري (قال الشافعي) وهكذا لو اشتري نصف عبد =

(قال الشافعي) وقول الله جل ذكره ولا بآب الشهادة إذا ما دعوا بمحتمل ما وصفت من أن لا بآب كل شاهد
 ابتدئ فيدعي لشهده ويحتمل أن يكون فرضا على من حضر الحق أن يشهد منهم من فيه الكفاية للشهادة
 فإذا شهدوا أو أخرجوا غيرهم من المأثم وانزله من حضر الشهادة خفت حرجهم بل لا أشك فيه وهذا أشبه
 معانيه به والله تعالى أعلم قال فأما من سبقت شهادته بأن أشهد أو علم حقا لم أو معاهدا فلا يبعه التخليف
 عن تأدية الشهادة متى طلبت منه في موضع مقطع الحق (قال الشافعي) والقول في كل دين سلف أو غيره
 كما وصفت وأحب الشهادة في كل حق لزوم من يبيع وغيره نظرا في المتعبد لما وصفت وغيره من تغير القول
 (قال الشافعي) في قول الله عز وجل فليجل وليه بالعدل دلالة على تثبيت الجبر وهو موضوع في كتاب الجبر
 (قال الشافعي) وقول الله تعالى إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى يحتمل كل دين ويحتمل السلف خاصة وقد
 ذهب فيه ابن عباس إلى أنه في السلف (أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي
 حسان الأعرج عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد
 = أو نصف ثوب أو نصف خشية ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة ولم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل
 أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو أقل فيكون قد اشترى شيئاً غير محدود ولا محسوب معروف لم قدره
 من الدار فحيزه ولو سمي ذراع جميع الدار ثم اشترى شيئاً مائة ذراع كان جازاً من قبل أن هذا مناسمهم معلوم
 من جميعها وهذا مثل شراء سهم من أسهم منها ولو قال اشترى مثل مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت
 كان البيع فاسداً
 (ومنها ما يتعلق باختلاف المتبايعين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف المتبايعان فقال البائع
 بعثك وأما الخيار وقال المشتري بعثني ولم يكن للخيار فإن أبا حنيفة كان يقول القول قول البائع بمبنيه
 وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ يعني أبا يوسف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا
 تباع الرجلان عبداً وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعثك على أبي بالخيار ثلاثاً وقال المشتري بعثني
 ولم تشترط خياراً لهما فما كان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون للبائع الخيار وهذا والله أعلم باختلافهما
 في الثمن نحن ننقض البيع باختلافهما بالثمن وتنقضه بأداء هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يقر بالبيع إلا
 بخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا
 ومنها ما يتعلق بالمتأخر كالنفس وبيع الرجل على بيع أخيه وبيع الحاضر للبائدي وتلقى السلم وهي مترجم
 عليها في اختلاف الحديث فذكرها جميعاً في بيع النفس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النفس
 (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبايعوا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مثله (قال الشافعي) رحمه الله والنفس أن
 يحضر الرجل السلعة فيعطي بها الشيء وهو لا يريد الشراء ليقسده به السواق فيعطون بها أكثر مما كانوا
 يعلمون ولم يسموا سوبه فنحن نجحس فهو عاص بالنفس أن كان عالمائهم النبي صلى الله عليه وسلم ومن
 لشترى وقد نجحس غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمر ملازمة الشراء كما يلزم من لا ينجحس عليه لأن البيع جائز
 لا يفسده معصية رجل نجحس عليه لأن عقد غير النفس ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن الناجحس غير
 صاحب السلعة فلا يفسد البيع أن فعل الناجحس ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين
 بقول غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجس معصية منه ومن الناجحس معصية وقلمنع فيمن يريد على
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يبيع وقد يجوز أن يكون فيمن زاد لا يريد الشراء

أجورهم وقد يختلف
 الرضاع فلما لم يوجد فيه
 الإلهام حازت فيه
 الإجارة وذكرها الله
 تعالى في كتابه وعمل بها
 بعض أنبيائه فذكر
 موسى عليه السلام
 وإجارته نفسه ثمانى
 حجج ملك بها بضع
 أمرته وقيل استأجره
 على أن يرعى له غنما فدل
 بذلك على تجوز
 الإجارة ومضت بها السنة
 وعمل بها بعض الصحابة
 والتابعين ولا اختلاف
 في ذلك بين أهل العلم
 ببلدان وعوام أهل الأمصار
 (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فالإجارات
 صنف من البيوع لانها
 تخلك لكل واحد منهما
 من صاحبه ولذلك ملك
 المستأجر المنفعة التي
 [في العبد والدار والذابة
 إلى المدة التي اشترطها
 حتى يكون أحق بها
 من مالكها وملك بها
 صاحب العرض فهي
 منقعة معقولة من عين
 معلومة فهي كالعين

أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى (قال الشافعي) وإن كان كما قال ابن عباس في السلف قلناه في كل دين قياسا عليه لأنه في معناه والسلف جائز في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار وما لا يختلف فيه أهل العلم علمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين وربما قال السنتين والثلاث فقال من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم (قال الشافعي) حفظته كما وصفت من سفيان مرارا (قال الشافعي) وأخبرني من أصدقه عن سفيان أنه قال كما قلت وقال في الأجل إلى أجل معلوم (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا ترى بالسلف بأسا الورق في الورق نقدا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن ابن عمر كان يحيزه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يقول لا بأس أن يسلف الرجل في طعام موصوف بسعر معلوم إلى أجل مسمى (قال الشافعي)

== (بيع الرجل على بيع أخيه) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (قال الشافعي) فهذا أنا خذفتي الرجل إذا اشتري من رجل سلعة فلم يتفرقا عن مقامهما الذي تباعا فيه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشتري أولا لأنه لعله يرد السلعة التي اشتري أولا ولا نرسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للتبايعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع لا يفسد على البائع الأول يبيعه ثم لعل البائع الأخير يختار فنقض البيع فيفسد على البائع والمبتاع يبيعه (قال الشافعي) ولا أنهي رجلين قبل تباعا ولا بعد ما يتفرقان عن مقامهما الذي تباعا فيه عن أن يبيع أي المتبايعين شاء لأن ذلك ليس يبيع على بيع غيره فتشبه عنه وهذا أوافق حديث النبي صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا لما وصفت فإذا باع رجل رجلا على بيع أخيه في هذه الحال فقد عصى إذا كان عالما بالحديث فيه والبيع لازم لا يفسد فان قال قائل وكيف لا يفسد وقد نهى عنه قيل بدلالة الحديث نفسه أرايت لو كان البيع يفسد هل كان ذلك يفسد على البائع الأول شيئا إذا لم يكن للشري أن يأخذ البيع الآخر فتلك به الأول بل كان ينفع الأول لأنه لو كان يفسد على كل بيع باع عليه كان أرغب للشري فيه أورايت أن كان البيع الأول إذا لم يتفرقا للمتبايعين عن مقامهما لازما بالكلام كلزومه لو تفرقا كان البيع الآخر يضر البيع الأول أم أنت لو تفرقا ثم باع رجل رجلا على ذلك البيع هل يضر الأول شيئا أو يحرم على البائع الآخر أن يبيعه رجل سلعة قد اشتري مثلها ولزمه هذا لا يضر وهذا يدل على أنه انما نهى عن البيع على بيع الرجل إذا تباع الرجلان وقبل أن يتفرقا فاما في غير ذلك الحال فلا

== (بيع الحاضر البادي) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس برزق الله بعضهم من بعض (قال الشافعي) وليس في النهي عن بيع حاضر لباد بيان معنى ==

المبيعة ولو كان حكمها بخلاف العين كانت في حكم الدين ولم يحجز أن يكتري بدين لأنه حينئذ يكون ديناً بدين وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدين بالدين (قال) وإذا دفع ما أكرى وجبه جميع الكراء كما إذا دفع جميع ما باع وجبه جميع الثمن الآن بشرط أجل فإذا قبض العبد فاستخدمه أو المسكن فسكنه ثم هلك العبد أو انهشم المسكن حسب قدر ما استخدم وسكن فكان له ورده بقدر ما بقي على المكثري كما لو اشتري سفينة طعام كل فقير بكسدا فاستوفي بعضا فاستهلكه ثم هلك الباقي كان عليه من الثمن بقدر ما قبض ورد قدر ما بقي ولا تنسخ بوجوب أحدهما ما كانت الدار قائمة وليس الوارث بأكثر من الموروث الذي عنه

أخبرنا ابن علي عن أبيوب عن محمد بن سيرين أنه سئل عن الرهن في السلف فقال إذا كان البيع حلالاً فلا فإن
 الرهن مما أمر به (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأساً
 بالرهن والحيل في السلم وغيره (قال الشافعي) والسلم السلف وبذلك أقول لأبأس فيه بالرهن والحيل
 لأنه بيع من السبوع وقد أمر الله جل ثناؤه بالرهن فأقل أمره تبارك وتعالى أن يكون بائعاً له فالسلم بيع
 من السبوع (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأساً أن يسلف
 الرجل في شيء يأخذ فيه رهناً أو جعلاً (قال الشافعي) ويجمع الرهن والحيل ويتوقف ما قدر عليه حقه
 (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن
 درعه عند أبي الشعم المودي رجل من بني ظفر (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يحيى بن سعيد
 عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً أن يسلف الرجل إلى أجل ليس عنده أصله (قال) أخبرنا سعيد
 ابن سالم عن ابن جريج عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر مثله (قال الشافعي) ففي سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دلائل منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز أن يسلف إذا كان ما يسلف فيه كسلف معلوماً
 ويحتل معلوم الكيل ومعلوم الصفة وقال ووزن معلوم وأجل معلوم وأولى أجل معلوم فدل ذلك على أن
 قوله ووزن معلوم إذا أسلف في كيل أن يسلف في كيل معلوم وإذا سمي أن يسمى أجلاً معلوماً وإذا أسلف في
 وزن أن يسلف في وزن معلوم وإذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم السلف في الترانستين بكيل ووزن

== والله أعلم لم ينهي عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق والحاجة الناس إلى ما قدموا
 به ويستغني المقام فيكون أدنى من أن يرخص المشترون سلعهم فإذا ولي أهل القرية لهم البيع ذهب هذا
 المعنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء يتحمل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلعهم ولم تكن
 فهم القرى لموضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلعهم ولا بالأسواق فيرخصونهم فلهذا قال الله أعلم
 ثلاثاً يكون سبباً لقطع ما ربح من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من أخصاها منهم فأى حاضر باع
 لباد فهو عاص إذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لأن البيع لو كان يكون
 مفسوخاً لم يكن في بيع الحاضر للبادي إلا الضرر على البادي من أن يجوس سلعته ولا يجوز فيها بيع غيره حتى
 يلي هو أو ياد مثله ببيعها فيكون كسدها أو أخرى أن يرزق مشتر به منه بأخصاها ماها بكسدها بالامر الأول
 من رد البيع وغيره البادي لا خوفه بكن ههنا معنى يمنع أن يرزق بعض الناس من بعض فلم يجز فيه والله أعلم
 إلا ما قلت من أن يبيع الحاضر للبادي جائز غير مردود والحاضر منه عنه

(تلقى السلم) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا السلم (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث فن
 تلقى فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق وهذا إذا كان ثابتاً في هذا دليل على أن الرجل إذا
 تلقى السلعة فاشترها فالبيع جائز غير أن لصاحب السلعة بعد أن يقدم السوق الخيار لأن تلقى ما حين يشتري
 من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المساومة من الغرولة يوجد النقص من الثمن فإذا قدم صاحب السلعة
 السوق فهو بالخيار بين أن يبيع وورده ولا خياراً لتلقى لأنه هو الغار لا المرفور

(باب المراجعة والتولية والائتمان وليس في التراجم) ومنهم من رجم هذا الباب بالالفاظ التي تطلق
 في البيع وفي ذلك نصوص (فيها) في باب التماثل أن يبدو صلاحهما من اختلاف العرايين وإذا باع الرجل
 ثوباً لمراجعة على شيء سمي فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قد خان عليه في المراجعة فإن أبا حنيفة كان
 يقول البيع جائز لأنه قد باع الثوب ولو كان الثوب عند كانه أن رد ما يأخذ ما قد خان شاة ولا يحط شيئاً
 وكان ابن أبي ليلى يقول يحط عنه تلك الخيانة وحسبهما من الرجم به يأخذ يعني أبا يوسف (قال الشافعي) =

ورقوا فإن قيل فقد
 انتفع المكري بالثمن
 قيل كالأسلم في رطب
 لو قد فأنقطع وجع
 بالتمسن وقد انتفع به
 البائع ولو باع مناعاً ثوباً
 يلد ودفن الثمن فلهذا
 المبتاع رجع بالثمن وقد
 انتفع به البائع (قال المزي) رحمه الله وهذا تجوز
 بيع الثياب ونفاد في
 مكان آخر (قال الشافعي) رحمه الله وإن تكرار دابة
 من مكة إلى بطن مرفق تعدى

بها إلى عسفان فعليه
 كراؤها إلى مكرام
 مثلها إلى عسفان وعليه
 الضمان وله أن يؤاجر
 دلوه وعبدته ثلاثين سنة
 وأى التكرار بين هلك
 فورثته تقوم مقامه

(باب كراء الأبل
 وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه
 الله كراء الأبل جائز
 للعلماء سبل والزوامل
 والرجال وكذلك الدواب
 للسروج والاكسف
 والحولة ولا يجوز من
 ذلك مغيب حتى يرى
 الزاكبين وطرف
 الحمل والوطاء والظلم

وأجل معلوم كله والتردد يكون رطباً وقد أجاز أن يكون في الرطب سلفاً مضمناً في غير حبه الذي يطيب فيه لانه إذا سلف ستين كان بعضهما في غير حبه (قال) والسلف قد يكون بيع ما ليس عند البائع قبلما تنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكماً عن بيع ما ليس عنده وأذن في السلف استدللتنا على أنه لا ينهى عما أمر به وعلنا أنه انما ينهى حكماً عن بيع ما ليس عنده إذا لم يكن مضموناً عليه وذلك بيع الاعيان (قال) ويجمع السلف وهو بيع الصفات وبيع الاعيان في أنه لا يحل فهم ما يبيع منه عنده ويفترقان في أن الحرف في محل قيامه صاحبه ولا يحل في السلف الا معلوم بكل أو وزن أو صفة (قال الشافعي) والسلف بالصفة والاجل ما لا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم حفظت عنه (قال الشافعي) وما كتبت من الآثار بعدما كتبت من القرآن والسنة والاجماع ليس لأن شيئاً من هذا يزبد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا لولا أنها لم يحفظ معها يوهبنا بل هي التي قطع الله بها العذر ولكنك دارجونا الثواب في ارشاد من سمع ما كتبنا فان فيما كتبنا بعض ما يشرح قلوبهم لقبوله ولو تمت عنهم الغفلة لكانوا مثلنا في الاستغناء بخلاف الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما احتاجوا إذا أمر الله عز وجل بالرفق في الدين الى أن يقول قائل هو جائز في السلف لأن أكثر ما في السلف أن يكون ديناً مضموناً (قال الشافعي) فإذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الطعام بصفة الى أجل كان والله تعالى أعلم بيع الطعام بصفة جالاً أجوز لأنه ليس في البيع معنى إلا أن يكون بصفة مضموناً على صاحبه فإذا ضمن مؤخر ضمن مبدلاً وكان مبدلاً أهمل منه مؤخره والأجل أخرجه من معنى القدر وهو مجموع له في أنه مضمون له على بائعه بصفة

(باب ما يجوز من السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز جماع السلف حتى يجمع خصالاً أن يدفع المسلف ثمن ما سلف لأن في قول النبي صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف انما قال فليعط ولم يقل ليابيع ولا يعزى ولا يبيع اسم التسليف فيه حتى يطيبه ما يصفه قبل أن يفرق من سلفه وان بشرط عليه أن يسلفه فيما يكال كيلاً أو فيما يوزن وزناً ومكياً وميزاناً معروفاً عند العامة فاميزان يريه اياه ومكياً يريه اياه فيشترط ان عليه فلا يجوز وذلك لانهم لا يختلفونه أو هلك لم يعلم ما قدره ولا يبالى كان مكياً لا قد أبطله السلطان أو لا إذا كان معروفاً وان كان غيراً قال تعرضتني أو بردى أو عجمه أو جنب أو صنف من التمر معروف فان كان حنطة

== وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً من ارجحة وباعه ثم وجد البائع الاول الذي باعه من ارجحة قد خانه في الثمن فقد قبل بطل عنه الخيانة بمحضته من الرجح ويرجع عليه به وان كان الثوب قائماً لم يكن له أن يردّه وانما منعنا من افساد البيع وأن يردّه اذا كان قائماً وبطله بالقيمة اذا كان قائماً أن البيع لم ينعقد على محرم عليهم ما معا وانما منعنا على محرم على الخائن منهما فان قال قائل ما يشبه هذا مما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه غار قبل تدليس الرجل للرجل العيب فيكون التدليس محرماً عليه كما كان ما أخذ من الخيانة محرماً ولا يكون البيع فاسداً فيه ولا يكون للبائع الخيار فيه وقبل للشري الخيار في أخذه بالثمن الذي سعى له أو فسخ البيع لأنه لم ينعقد الا بثن مسى فاذا وجد غيره فلم يرض المشتري فسد البيع لأنه رد الى ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع

ومنها باب السنة في الخيار (قال الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع محل بما يحل به البيوع ويحرم بما يحرم به البيوع فبيعت كان البيع حلالاً فهو حلال وحيث كان البيع حراماً فهو حرام (قال الشافعي) والاقالة فبيع بغير فلا بأس بها قبل القبض لانها باطل عقده البيع بينهما والرجوع الى حالهما قبل أن يتبايعا

ان شرطه لان ذلك يختلف في بيان والجملة بوزن معلوم أو بكل معلوم في ظروف ترى أو تكون اذا شرطت عرفت مثل غرائر جليسة وما أشبه هذا وان ذكر محلاً أو مراكباً أو زاملاً بغير رؤية ولا صفة فهو مقسوخ الجهل بذلك وان أكره محلاً وأراء اياه وقال معه مالتق أو قال ما يصلحه فالقياس أنه فاسد ومن الناس من يقول له بقدر ما رآه الناس وسطاوان أكره الى مكة فشرط سراً معلوماً فهو أصح وان لم يشترط فالذي أحفظه أن البيوع معلوم على المراحل لانها الاغلب من سير الناس كما أن له من الكراه الاغلب من نقد البلد وأيهما أراد المجاوزة والقصير لم يكن له فان تكرارى ابلا بأعيانها ركبها وان ذكر جملة مضمونة ولم تكن بأعيانها ركب

قال شامية أو مصرية أو موصلية أو صنفان من الخنطة موصوفان كان ذرة قال جبراء ونطيس
أو هما أو صنف منهما معروف وان كان شعير قال من شعير بلد كذا وان كان مختلف سمى صفتيه وقال في
كل واحد من هذا جدي أو ردي أو وسطا وسمى أحلاما معا ان كان لماسلف أجل وان لم يكن له أجل كان
حالا (قال الشافعي) وأحب أن يشترط الموضع الذي يقبض فيه (قال الشافعي) وان كان ماسلف فيه رقيقا
قال عبد نوفي نحاسي أو سداسي أو مجتمعي أو وصفه بشيته وأسد هو أو أصفر أو أدهم وقال نقي من الصوب
وكذلك ماسواء من الرقيق بصفة وسن ولون وبراقه من الصوب إلا أن يشاء أن يقول إلا الكي والحجرة والشقرة
وشدة السواد والجش (١) وان سلف في بعير قال بعير من نعم بني فلان نقي غير مودن نقي من الصوب
سبط الملقح آخر مجفرا الجنين ربا عي أو بازل وهكذا الأبواب بصفها بنتها جها وجنسها أو ألوانها أو أسناتها
وأنسابها ورائتها من العيوب إلا أن يسمى عيبا يتبرأ البائع منه (قال) ويصف الثياب بالجنس من
كثان أو قطن ونسج بلد وزرع من عرض وطول وصفاته ودقة وجودة أو رداءة أو وسط وعتيق من الطعام
كله أو جديداً وغير جديداً لا عتيق وان يصف ذلك بمصدا عام سمي أصح (قال) وهكذا النخاس بصفه
أبيض أو شهباء أو أحمر ويصف الخديد ذكر أو أنثى أو مجنس ان كان له الرصاص (قال) وأقل ما يجوز
فيه السلف من هذا أن يوصف ماسلف فيه بصفة تكون معلومة عند أهل العلم ان اختلف السلف
والسلف واذا كانت مجهولة لا يقام على حدها وإلى أجل غير مأموم أو ذرع غير معلوم أو لم يدفع السلف الثمن
عند التسليف وقبل التفرق من مقامه فاسد السلف واذا فسد رد إلى السلف رأس ماله (قال) فكل
ما وقعت عليه صفة يعرفها أهل العلم بالسلعة التي سلف فيها جاز فيها السلف (قال) ولا بأس أن سلف الرجل
في الرطب قبل أن يطلع الخلل الثمر اذا اشترط أجل في وقت يمكن فيه الرطب وكذلك الفواكه المكيكة
الموصوفة وكذلك سلف إلى سنة في طعام جديداً (٢) حقه (قال الشافعي) والخنطة الطعام والنهر
منه لا يستغنى عن شرطه لانه قد يكون جديداً عتيقا قاصداً بالقدم (قال الشافعي) ولو اشترط في شيء مما
سلف أجود طعام كذا أو أردأ طعام كذا أو اشترط ذلك في ثياب أو رقيق أو غير ذلك من السلع كان السلف
فاسداً لانه لا يوقف على أجوده ولا أدائه أبداً ويوقف على جيد وردي لا نأخذ به بأقل ما يقع عليه اسم الجوده
والرداءة

(باب في الآجال في السلف والبيع)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كبل معلوم وأجل
معلوم يدل على أن الآجال لا تخل إلا أن تكون معلومة وكذلك قال الله جل ثناؤه اذا تباينتم بدين إلى أجل
مسمى (قال الشافعي) ولا يصح بيع إلى العطاء ولا حصاد ولا جدد ولا عبد التصاري وهذا غير معلوم لان
الله تعالى حتم أن تكون المواقيت بالأهلة فيما وقت لأهل الاسلام فقال تبارك وتعالى يسألونك عن الأهلة
قل هي موافيت للناس والحج وقال جل ثناؤه شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وقال جل وعز الحج
أشهره موافيت وقال يسألونك عن الشهر الحرام وقال واذا كروا الله في أيام معدودات (قال الشافعي)
فاعلم الله تعالى بالأهلة جمل المواقيت وبالأهلة موافيت الأيام من الأهلة ولم يجعل علماً لأهل الاسلام إلا بها
فمن أعلم بغيرها فغير ما أعلم الله أعلم (قال الشافعي) ولم يكن هذا كذا ما كان من الجائز أن تكون العلامة
بالحصاد والجسد بخلافه وخلافه قول الله عز وجل أجل مسمى والأجل المسمى ما لا يختلف والعلم محيط
أن الحصاد والجسد يتأخران ويتقدمان بقدر عطش الأرض وريها وبقدر برد الأرض والسنه وحرها ولم
يجهل الله فيما استأخر أجلا لا معلوماً والعطاء إلى السلطان يتأخر ويتقدم وفتح النصارى هندي
يختلف حساب الاسلام وما أعلم الله تعالى به فقد يكون عاماً في شهر وعاماً في غيره فلو أجزأه إلى أجزأه على أمر

ما يجعله غير مضر به
وعليه أن يركب المرأة
ويتركها عن البعير باركا
لانه ركوب النساء
ويترك الرجل للصلاة
ويتركه حتى يصلها
غير مجمل له ولما لا بدله
منه من الوضوء ولا يجوز
أن يتكاري بعير بعينه
إلى أجل معلوم الا عند
خروجه وان مات البعير
وذا الجمل من الكسراء
مما أخذ بحساب ما بقي
وان كانت الحسولة
مضمونة كان عليه أن
يأتي بأجل غيرها وان اختلف
في الرحلة وحمل
لا يكتوبا ولا مستلقيا
والقياس أن يبذل ما
يبقى من الزاد ولو قيل
ان المعروف من الزاد

(١) قوله والحج
بالشئين المجهمة دقة
الساقين والمودن بضم
الميم وفتح الدال المهملة
القصير ومجفرا الجنين
بضم الميم وسكون الجيم
وفتح الفاء واسعهما كاف
القاموس كتبه معجمه
(٢) قوله اذا حل حقه
كسذا ببعض الاصول
وفي بعضها بدون نقط
وحرره له نقط

مجهول فكره لانه مجهول وأنه خلاف ما أمر الله به ورسوله أن تتأجل فيه ولم يجز فيه الا قول النصارى على
جسلب يقيسون فيه أيا ما فكتنا انما أعلننا في ديننا بشهادة النصارى الذين لا تحيز شهادتهم على شيء وهذا عندنا
غير حلال لاحد من المسلمين (قال الشافعي) فان قال قائل فهل قال فيه أحد بعد النبي صلى الله عليه
وسلم قلنا ما يحتاج الى شيء مع ما وصفت من دلائل الكتاب والسنة والقياس وقد روي فيه رجل لا يثبت
حديثه كل الثبوت شيئاً (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال
لا تبعوا الى العطاء ولا الى الاندول ولا الى الدياس (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء سئل عن
رجل باع طعاماً فان أجلت على الطعام فطعامك في قابل سلف قال لا الا الى أجل معلوم وهذا ان أحلن
لا يدري الى أيها وفيه طعنه (قال الشافعي) ولو باع رجل عبداً ديناراً الى العطاء أو الى الجدا أو الى
الحصاد كان فاسداً ولو أراد المشتري إبطال الشرط لم يملك الثمن لم يكن ذلك له لان الصفقة انعقدت فاسدة
فلا يكون له ولا لهما اصلاح جلة فاسدة لا يتجدد بيع غيرها (قال الشافعي) فالسلف بيع مضمون
بصفة فان اختار أن يكون الى أجل باع وأما أن يكون مالاً وكان الحال أولى أن يجوز لأميرين أحدهما أنه
مضمون بصفة كما كان الذين مضموناً بصفة والأكثر أن ما أسرع المشتري في أخذه كان من الخروج من
الفساد فرور وعارضه أولى من المؤجل (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه سأل عطاء فقال له
رجل سلفته ذهباً في طعام وفيه قبل الليل ودفعته اليه الذهب قبل الليل وليس الطعام عنده قال لا من أجل
الشفوق قد علم كيف السوق وكما السهر قال ابن جريج فقلت له لا يصلح السلف الا في الشيء المستأخر قال
لا الا في الشيء المستأخر الذي لا يعلم كيف يكون السوق اليه يريج أو لا يريج قال ابن جريج نرجع عن ذلك
بعد (قال الشافعي) يعني أجاز السلف مالا (قال الشافعي) وقوله الذي رجع اليه أحب الي من قوله
الذي قاله أولاً وليس في علم واحد منهما كيف السوق شيء يفسد بيها ولا في علم أحد همدان الآخر
أرايت لو باع رجل رجلاً ذهباً وهو يعرف سوقها أو سلعة ولا يعلمه المشتري أو يعلمه المشتري ولا يعلمه البائع
أكان في شيء من هذا ما يفسد البيع (قال الشافعي) ليس في شيء من هذا شيء يفسد بيعاً معلوماً
نسيته ولا حالاً (قال الشافعي) فمن سلف الى الجدا أو الحصاد فالبيع فاسد (قال الشافعي) وما أعلم
عاماً الا الجدا سئراً خفيه حتى لقد أو بته يحد في ذي القعدة ثم أو بته يحد في المحرم ومن غير علمه التفضل
فأما اذا اعتلت التخل أو اختلفت بلداتها فهو يتقدم ويتأخر بأكثر من هذا (قال) والبيع الى الصدر
جائز والصدر يوم النفر من مسمى فان قال وهو يبلد غير مكة الى مخرج الحاج أو الى أن يرجع الحاج
فالبيع فاسد لان هذا غير معلوم فلا يجوز أن يكون الاجل الى فعل يحدنه الآدميون لانهم قد يعملون
السير ويؤخرونه لعلهم التي تحدث ولا الى ثمرة شجرة وجدا ادها لا يختلف في الشهور التي جعلها الله علماً
فقال ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فانما يكون الجدا بعد النفر وقد أدركت النفر يقع
مختلفاً في شهورنا التي وقت الله لنا يقع في عام شهراً ثم يعود في شهر بعده فلا يكون الوقت فيها مختلفاً شهورنا
التي وقت لنا يباع رجل ولا يباع منه الآدميون ولا يكون الا الى ما لعل العباد في تقديمه ولا تأخيره بما جعله الله
عز وجل وقتاً (قال) ولو سلف الى شهر كذا فان لم يتيأ فالى شهر كذا كان فاسداً حتى يكون الاجل واحداً
معلوماً (قال) ولا يجوز الاجل الامع عقد البيع وقبل تفرقهما عن موضعهما الذي تبايعا فيه فان تبايعا
وتفرقا عن غير أجل ثم التقيا فجدداً أحل لم يجز الا أن يجعدا بيها (قال) وكذلك لو أسلفه مائة درهم
في كيل من طعام وفيه ايام في شهر كذا فان لم يتيسر كله في شهر كذا كان غير جائز لان هذين أجلان لأجل
واحد فان قال أوفيكه فيما بين أن دفعته اليه الى منتهى رأس الشهر كان هذا أجلاً غير محدد وجدداً واحداً
وكذلك لو قال أجل فيه شهر كذا أو له وآخره لا يسمى أجلاً واحداً فلا يصلح حتى يكون أجلاً واحداً
(قال الشافعي) ولو سلف الى شهر كذا فان حبسه فله كذا كان بيعاً فاسداً وإذا سلف فقال الى شهر رمضان

ينقص فلا يبدل
كان مذهباً (قال
المزني) الاول أقدمهما
(قال الشافعي) رحمه
الله فان هرب الجاهل
فعلى الامام أن يكرري
عليه في ماله

تضمين الأجزاء من
الاجارة ممن كتب
اختلاف أبي خنيفة
وابن أبي ليلى

(قال الشافعي) رحمه
الله الاجزاء كلهم سواء
وماتلف في أيديهم من
غير جنايتهم ففيه واحد
من قولين أحدهما
الضمان لانه أخذ
الاجر والقول الآخر
لا ضمان الا بالعدوان
(قال المزني) هذا
أولاهما به لانه قطع بأن
لا ضمان على الجاهل بأمره
الرجل أن يجعده أو
يجتني غلامه أو يبسط
دابته وقد قال الشافعي
اذا القوا عمن هؤلاء
الضمان لزمهم القوه
عن الصناع وقال

من سنة كذا كان جائزاً والأجل حين يرى هلال شهر رمضان أبدأ حتى يقول الى انسلاخ شهر رمضان أو
مضيه أو كذا وكذا أو ما مضى منه (قال الشافعي) ولو قال أبيعك الى يوم كذا لم يحل حتى يطلع الفجر من
ذلك اليوم وإن قال الى الظهر فاذا دخل وقت الظهر في أدنى الاوقات ولو قال الى عقب شهر كذا كان
مجهولاً فاسداً (قال الشافعي) ولو تباع عن غير أجل ثم لم يتفرق عن مقامها حتى جدد أجلها فلا أجل
لازم وإن تفرق قبل الأجل عن مقامها ثم جدد أجلها لم يجز الابتداء ببيع وانما أجرته أو لا لأن البيع لم
يكن ثم فاذا تم بالتفرق لم يجز أن يحداه الابتداء ببيع (قال) وكذلك لو تباع على أجل ثم نقضه قبل
التفرق كان الأجل الآخران نقضاً للأجل بعد التفرق بأجل غيره ولم ينقض البيع فاليوم الاول لازم
تمام على الأجل الاول والاخر موعدان أحب المشتري وفيه وإن أحب لم يفسخه (قال الشافعي) ولا يجوز
أن يسلف مائة دينار في عشرة أكرار خمسة منها في وقت كذا وخمسة في وقت كذا الوقت بعده لم يجز السلف
لأن قيمة الخمسة الاكرار المؤخرة أقل من قيمة الاكرار المتقدمة فتقع الصفقة لا يعرف كم حصه كل واحدة
من الخمسة من الذهب فوقع به مجهولاً وهو لا يجوز مجهولاً والله تعالى أعلم (١)

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلم ذهب في ذهب ولا فضة في فضة ولا فضة في ذهب ويجوز
أن يسلم كل واحد منهما في كل شيء خلافاً لمن نحاس وفلوس وشبهه ورمصاص وحديد وموزون ومكيل
ما كرهه أو مشروب وغير ذلك من جميع ما يجوز أن يشتري (قال الشافعي) وانما أجزت أن يسلم في الفلوس
بخلافه في الذهب والفضة بانه لا زكاه فيه وأنه ليس بمنزلة الاشياء كالتكون الدراهم والدنانير انما الاشياء
المسلفة فان في الدنانير والدراهم الزكاه وليس في الفلوس زكاه وانما انظر في التبر الى أصله وأصل النحاس مما
لا ربا فيه فان قال قائل فمن أجاز السلم في الفلوس قلت غير واحد (قال الشافعي) أخبرنا القعقاع عن محمد بن
أبان عن جادين ابراهيم أنه قال لا بأس بالسلم في الفلوس وقال سعيد القداح لا بأس بالسلم في الفلوس والذين
أجازوا السلف في النحاس يلزمهم أن يجيزوا في الفلوس والله تعالى أعلم فان قال قائل فقد تجوز في البلدان
جواز الدنانير والدراهم قبل في بعضها دون بعض وبشرط وكذلك الحنطه تجوز بالجاز التي بها سنت السنن
جواز الدنانير والدراهم ولا تجوز بها الفلوس فان قال الحنطه ليست بمنزلة السهل قبل وكذلك الفلوس
ولو استهلك رجل لرجل قيمة درهم أو أقل لم يحكم عليه بالامن الذهب والفضة لامن الفلوس فلو كان من
كرهها انما كرهها لهذا النسخه أن يكره السلم في الحنطه لانها بمنزلة الجاز وفي الذلة لانها بمنزلة الجاز فان قال
قائل انما تكون بمنزلة بشرط فكذلك الفلوس لا تكون بمنزلة الا بشرط الا ترى أن رجلاً لو كان له على رجل دنانير
لم يجبره على أن يأخذ منه فلوساً وانما يجبره على أن يأخذ الفضة وقد بلغني أن أهل سوية في بعض البلدان
أجازوا بينهم خزفاً مكان الفلوس والخزف فصار يحل كالفلوس أفيجوز أن يقال يكره الذهب في الخزف
(قال الشافعي) رجه الله أرايت الذهب والفضة مضر وبين دنانير أو دراهم أمثلها غير دنانير أو دراهم لا يحل
الفضل في واحد منهما على صاحبه لا ذهب بدنانير ولا فضة بدراهم الا مثلاً غسل وزناوزن وما ضرب منهما
وما لم يضرب سواه لا يختلف وما كان ضرب منهما ولم يضرب منهما من ولا غير من سواء لا يختلف لأن الاثمان
دراهم ودنانير لا فضة ولا يحل الفضل في مضر وبه على غير مضر وبه الراب في مضر وبه وغير مضر وبه سواء
فكيف يجوز أن يحل مضر وب الفلوس بخلاف غير مضر وبها وهذا لا يكون في الذهب والفضة (قال
الشافعي) وكل ما كان في الزيادة في بعضه على بعض الربا فلا يجوز أن يسلم شيء منه في شيء منه الى أجل
ولا شيء منه مع غيره في شيء منه وحده ولا مع غيره ولا يجوز أن يسلم شيء من الدين الى أجل حتى يسلمها
مستحقاً بالدين ولا سمن ولا زيدان حصه الدين الذي في الشاة بشيء من الدين الذي الى أجل لا يدري كم هو له
بأكثر أو أقل والدين لا يجوز الا مثلاً غسل وبدايد وهكذا هذا الباب كله وقيل (قال الشافعي) ولا
يحل عندي استدلالاً بما وصفت من السنة والقياس أن يسلف شيء بثلث أو بشيء مما يكال فيما وزن مما

ما علمت أني سألت واحداً
منهم ففرق بين ما وروى
عن عطاه أنه قال لا ضمان
على صانع ولا أجير
(قال المزني رحمه الله)
ولا أعرف أحداً
من العلماء ضمن
الراعي المنفرد بالاجرة
ولا فرق بينه عندى في
القياس وبين المشتري
ولا ضمن الاجير في
الحاوي بحفظ ما فيه
من البر ويبيعه والصانع
بالاجرة عندى في
القياس مثله (قال
الشافعي) رجه الله
واذا استأجر من يجزئه
خبزاً معلوماً في تنور
أو قرن فاحترق فان كان
خبزه في خال لا يجز في

(١) من هنا الى آخر
الباب بقية باب الآمال
في الصرف السابق قدم
منه السراج البلقيني
في نسخه ما يتعلق
بالصرف وذكر الباقي
هنا لتعلقه بالسلم والباب
برمته منذ كثر في هذا
الموضع في جميع النسخ
كتبه مصنفه

بؤكل أو شرب ولا شيء يؤزن فيها يكال لا يصلح أن يسلف مد حنطة في رطل غسل ولا رطل غسل في مد زبيب ولا شيء من هذا وهذا كله قياس على الذهب الذي لا يصلح أن يسلف في الفضة والفضة التي لا يصلح أن تسلف في الذهب والقياس على الذهب والفضة أن لا يسلف ما كؤل موزون في مكيل ما كؤل ولا مكيل ما كؤل في موزون ما كؤل ولا غيره مما كؤل أو شرب بحال وذلك مثل سلف الذناب في الدراهم ولا يصلح شيء من الطعام بشئ من الطعام نسيئة (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف العرض في العرض مثله إذا لم يكن ما كؤلا ولا مشروبا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا بأس أن يبيع السلعة بالسلعة أحدهما نسيئة والآخر دين أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال له أبيع السلعة بالسلعة كتابها دين فكرهه قال وبهذا نقول لا يصلح أن يبيع دين بدين وهذا امر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه (قال الشافعي) وكل ما جاز يبيع بعضه ببعض متفاضلا من الأشياء كلها جاز أن يسلف بعضه في بعض ما خلا الذهب في الفضة والفضة في الذهب والماء كؤل والمشروب كل واحد منهما في صاحبه فانها خارجة من هذا المعنى ولا بأس أن يسلف مد حنطة في بعير وبعير في بعيرين وشاة في شاتين وسواء اشترت الشاة والجدى شاتين براديهما الفهم أو لا يراد لانهما يتبايعان حمولا لاجل الحمل ولا لاجل الحيوان وما كان في هذا المعنى وحشية في وحشيتين موصوفتين ما خلا ما وصفت (قال الشافعي) وما كؤل أو شرب مما لا يؤزن ولا يكال قياسا عندى على ما يكال ويوزن مما يؤكل أو يشرب فان قال قائل فكيف قست ما لا يكال ولا يؤزن من الماء كؤل والمشروب على ما يكال ويوزن منهما قلت وجدت أصل البوع شيتين شيئا في الزيادة في بعضه على بعض الرابوا شيئا لزيادة في بعضه على بعض فكان الذي في الزيادة في بعضه على بعض الرابوا فضة وهما اثنتان من كل شيء لا يقاس عليهما غيرهما لما بينهما ما قس عليهما بما وصفتنا من أنهما نمن لكل شيء وجاز أن يشتري بهما كل شيء عدهما يدا بيد ونسيئة وبحنطة وشعير وغيره وبلغ وكان هذا ما كؤلا مكىلا موجودا في السنة تحريم الفضل في كل صنف منه على الشيء من صنفه فقسنا المكيل والموزون عليهما وجدنا ما يباع غير مكيل ولا موزون فتجاوز الزيادة في بعضه على بعض من الحيوان والشيء وما أنشبه ذلك مما لا يؤزن فلما كان الماء كؤل غير المكيل عند العامة الموزون عندهما ما كؤلا فباع الماء كؤل المكيل الموزون في هذا المعنى وجدنا أهل البلدان يختلفون بينهم من وزنوا وجدنا كثير من أهل البلدان وزن العلم وكثيرا لا يزنه وجدنا كثير من أهل البلدان يبيعون الرطب جزافا فكانت أفعالهم فيه متباينة واحتمل كله الوزن والكيل ومنهم من يكيل منه الشيء لا يكيله غيره وجدناه كله يحتمل الوزن وجدنا كثير من أهل العلم وزن العلم وكثير منهم لا يزنه وجدنا كثير من أهل العلم يبيعون الرطب جزافا وكانت أفعالهم فيه متباينة واحتمل كلها الوزن أو الكيل أو كلاهما كان أن يقاس بالماء كؤل والمشروب المكيل والموزون أولى بنا من أن يقاس على ما يباع عددا من غير الماء كؤل من التباين وغيره لانا وجدنا هاتفا رقه فيما وصفت وفي أنها لا تجوز إلا بصفة وذرع وجنس ورس في الحيوان وصفة لا يوجد في الماء كؤل مثلها (قال الشافعي) ولا يصلح على قياس قولنا هذا أرمانه برمانتين عدد الاوزنا ولا سفرجلة بسفرجلتين ولا بطيخة ببطيختين ولا يصلح أن يباع منه جنس عمله الاوزنا بوزن يدا بيد كما نقول في الحنطة والتمر وإذا اختلف فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدا بيد ولا خيرة نسيئة ولا بأس برمانه بسفرجلتين وأكدر عدد اوزنا كؤلا يكون بأس بعد حنطة مدى غير وأكدر ولا مد حنطة بتمر جزافا أقل من الحنطة أو أكثر لانه إذا لم يكن في الزيادة فيه يدا بيد الرام أبال أن لا يتكبل لانه لا يباع امرها يتكبل لانه إذا كان لا يحل الامتناع بل فاما إذا جاز فيه التفاضل فاما منع الأبكيل كي لا يتفاضل فلامعنى فيه ان ترك الكيل يحرمه وإذا بيع منه جنس بشئ من جنسه لم يصلح عدد اول يصلح الاوزنا بوزن وهذا مكتوب في غير هذا الموضع بعلمه (قال) ولا يسلف ما كؤلا ولا مشروبا في ما كؤل ولا مشروب بحال كؤلا يسلف الفضة في الذهب

مثلها لاسعار التنوير
أو شدة جوده أو تركه
تر كالا يجوز في مثله فهو
ضامن وان كان ما فعل
صلاحا لمثله لم يضمن
عند من لا يضمن الاجير
وان اكترى دابة
فصربها أو كعبها باللبام
فانت فان كان ما فعل
من ذلك ما يفعله
العامة فلا شيء عليه
وان فعل ما لا يفعل
العامة ضمن فاما
الرواض فان شاتهم
استصلاح الجواب
وجلها على السير والحمل
عليها بالضرب على أكثر
مما يفعل الراكب
غيره فان فعل من
ذلك ما راء الراض
صلاحا بلا عناية بين لم
يضمن فان فعل خلاف
ذلك فهو متعبد
وضمن (قال) والراعى
إذا فعل ما للرعاة فعله مما
فيه صلاح لم يضمن وان
فعل غير ذلك ضمن
(قال المزني) رحمه
الله وهذا يقضى لاحد
قوله بطرح الضمان

ولا يصلح أن يباع إلا بما يد كايصلح الفضة بالفضة والذهب بالذهب (قال الشافعي) ولا يصلح في شيء من
المأكل أن يسلّم فيه عدد إلا أنه لأصغره كصفة الحيوان ونزع الثياب والخشب ولا يسلّم الأوزان معلوما
أو كبل معلوما أن يسلّم أن يسلّم في جوز ولا يسلّم ولا راجح ولا غير عدد الاختلافه وأنه لا حمله
يعرف كايعرف غيره (قال) وأحب إلى أن لا يسلّم جزاف من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا ثياب ولا شيء
ولا يسلّم شيء حتى يكون موصوفاً أن كان ديناراً فكتسه وجودته ووزنه وان كان درهماً فكتله وبانه
وضم (١) أو أسوداً وما يعرف به فان كان طعاماً قلت عمره صحتاً جيد كبله كذا وكذلك ان كانت حنطة
وان كان ثوباً قلت مروي طوله كذا وعرضه كذا وقيتي صفتي جيد وان كان بعيراً قلت ثنياه مهيأ بالحجر
سبط الخلق جسمياً أو مريوياً تصف كل ما أسلفته كما تصف كل ما أسلفته فيه وبعث بعرضاً ديناراً لا يجزئ
في رأي غيره فان ترك منه شيئاً وترك في السلف ديناراً خفت أن لا يجوز وحال ما أسلفته غير حال ما أسلفته
فيه وهذا الموضوع الذي يخالف فيه السلف بيع الاعيان الأتري أنه لا بأس أن يشتري الرجل ابلاً قدر أهـ
البائع والمشتري ولم يصفها بآثر حائط قد بدا صلاحه ورواه وأن الرؤية منهم في الجزاف وفيما لم يصفه من
الثمرة والميسع كالصفة فيما أسلف فيه وأن هذا لا يجوز في السلف أن أقول أسلف في ثمر نخلة صيد من خير
النخل حلاً أو أقله أو أوسطه من قبل أن جل النخل يختلف من وجهين أحدهما من السنين فيكون في سنة
أجل منه في الأخرى من العطش ومن شيء لا يعلم إلا الله عز وجل ويكون بعضه مختفياً وبعضه موقراً فالعلم أعلم
من أهل العلم بخالف في أنهم يجيزون في بيع الاعيان الجزاف والعين غير موصوفة لأن الرؤية بما كثر من الصفة
ويردونه في السلف ففرقوا بين حكمهما وأجازوا في بيع العين أن يكون إلى غير أجل ولم يجزوا في بيع
السلف الموثّل أن يكون كان والله تعالى أعلم أن يقول كلاً لا يكون الميسع الموثّل المعلوم بما يعلم به مثله
من صفة وكيل ووزن وغير ذلك فكذلك ينبغي أن يكون ما يبيع به معروفاً بصفة وكيل ووزن فيكون الثمن
معروفاً كما كان الميسع معروفاً ولا يكون السلم مجهول الصفة والوزن في مقبيل لم يرفكوا مجهولاً بدين (قال
الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب ذهب إلى أن السلف ان انتقض عرف السلف رأس ماله ويكون معلوم
الصفة معلوم الصفة ولا يكون معلوم الصفة معلوم الصفة عيناً مجهولاً ولا يكون معلوم الصفة عيناً (قال
الشافعي) وقد خالف من قال هذا القول مذهبا محتملاً وإن تأقدا اخترنا ما وصفنا وذلك أن يقول قائل
أن يبيع الجزاف أنما جاز إذا عاينه المجازف فكان عيان المجازف مشل الصفة فبما غاب أو كثر الأتري أنه
لا يجوز أن يتنازع غر حائط جزافاً بدين ولا يسلّم أن يكون الدين الموصوفاً إذا كان غائباً فان كان الثمر حاضراً
جزافاً فهو كالوصوف غائباً (قال الشافعي) ومن قال هذا القول الآخر ينبغي أن يجيز السلف جزافاً من
الدنانير والدراهم وكل شيء ويقول ان انتقض السلف القول قول البائع لأنه المأخوذ منه مع عينه كما يشتري
الدار بعينها بآثر حائط فينتقض البيع فيكون القول في الثمن قول البائع ومن قال القول الأول في أن
لا يجوز في السلف إلا ما كان مقبوضاً موصوفاً كما يوصف ملسف فيه غائباً مال ما وصفاً (قال) والقول
الأول أحب القولين إلى واقه أعلم وقياس هذا القول الذي اخترت أن لا يسلّم مائة دينار في مائة صاع
حنطة ومائة صاع تمر موصوفين الآن يسمى رأس مال كل واحد منهما لأن الصفة وقعت وليس عن كل
واحد منهما معروفاً (قال الشافعي) ولو سلف مائتي دينار في مائتي صاع حنطة مائة منهما إلى شهر كذا
ومائة إلى شهر مسمى بعده لم يجز في هذا القول من قبل أنه لم يسلّم لكل واحد منهما أن يتنازع على حده وانهما إذا
أقبا كانت مائة صاع أقرب أجلاً من مائة صاع أبعد أجلاً منها أكثر في القيمة وانقضت الصفة على مائتي
صاع ليست تعرف حصة كل واحد منهما من الثمن (قال الشافعي) وقد أجاز غيرنا وهو يدخل عليه
ما وصفاً وأنه ان جعل كل واحد منهما بقيمة يوم يتبايعان تقوم قبل أن يجيب على باله دفعه وانما يقسم
ما وجب دفعه وهذا لم يجيب دفعه فقد انقضت الصفة وهو غير معلوم (قال) ولا يجوز في هذا القول أن

كما وصفت والله
التوفيق (قال الشافعي)
رحمه الله ولو أكرى
رجل مكيلة وما زاد
فحسابه فهو في المكيلة
جائز وفي الزائد فاسده
أجر مثله ولو جعل له
مكيلة فوجدت زائدة
فله أجر ما حصل من
الزيادة وإن كان الحال
هو الكيل فلا كراه
له في الزيادة ولصاحبه
الخيار في أخذ الزيادة
في موضعه أو ضمن
قعه سله ومعلم الكتاب
والأتممين يخالف
لراعي البهائم وصناع
الاعمال لأن الأتممين
يؤدبون بالكلام فيستعملون
وليس هكذا مؤدّب
البهائم فإذا ضرب
أحداً من الأتممين
لاستصلاح المضروب
أو غير استصلاحه فتلّف
كانت فيه دية على
عاقلته وانكفارة في ماله

(١) قوله بأنه وضع
الوضع بفتحين الدرهم
الصحيح كما في القاموس
كتبه مصعبه

نفس أبدا في شيتين مختلفين ولا كذا إذا سميت رأس مال كل واحد من ذلك الصنف وأحده حتى يكون
صفة جعت يسوعا مختلفة (قال) فان فعل فأسلف مائة دينار في مائتي صاع حنطة منهم مائة بستين دينارا
الى كذا وأربعون في مائة صاع تحل في شهر كذا حاز لان هذه وإن كانت صفة فأنها وقعت على بعين
معلوماتين بعين معلومين (قال الشافعي) وهذا مخالف ليسوع الاعيان في هذا الموضع ولو ابتاع رجل
من رجل بمائة دينار مائة صاع حنطة ومائة صاع تمر ومائة صاع حنظل ومائة صاع مسن (١) حاز وان لم
يسم لكل صنف منه عنه وكان كل صنف منه بقيمة من المائة ولا يجوز أن يسلف في كيل فباخذ بالكيل
وزنا ولا في وزن فباخذ بالوزن كيلا لا نأخذ ما ليس محققا أما نقص منه وأما أن يداختلاف الكيل
والوزن عند ما يدخل في المكيال ونقله فعني الكيل مخالف في هذا المعنى الوزن (قال الشافعي) وهكذا
ان أسلف اليه في نو بين أحدهما هرو والآخر هرو موصوفين لم يجز السلف في واحد منهما حتى يسمى رأس
مال كل واحد منهما وكذلك لو بين هرو بين لانهما لا يستويان ليس هذا كالحنطة صنفان لا كالتمر صنفان لان
هذا اليتيان وان بعضه مثل بعض ولكن لو أسلف في حنطين سمره ومحمولة مكبلتين لم يجز حتى يسمى رأس
مال كل واحد منهما لانهما يتباينان

(باب جاع ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز والكيل)

(قال الشافعي) رحمه الله وأصل ما بنيت عليه في السلف وفرفت بينه داخل في نص السنة ودلائلها والله أعلم
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر بالسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم فوجود في أمره
صلى الله عليه وسلم أن ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يكون علم البائع والمشتري في صفته سواء
(قال) واذا وقع السلف على هذا اجاز اذا اختلف علم البائع والمشتري فيه أو كان مما لا يحاط بصفته لم يجز
لانه خارج من معنى ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يتابع الناس بالكيل والوزن على معنى
ما وصفت بين أنه معلوم عندهم ان الميزان يؤدي ما يتبع معلوما والمكيال معلوم كذلك أو قريب منه
وان ما كيل ثم ملا المكيال كله ولم يتجاف فيه شيء حتى يكون مكيالا ومن المكيال شيء فارغ جاز
ولو جاز أن يكال ما يتجاف في المكيال حتى يكون المكيال يرى عتثا وبطنه غير عتثي لم يكن للمكيال معنى وهذا
مجهول لان التجاف يختلف فيها يقل ويكثر فيكون محجوا وعند البائع والمشتري والبيع في السنة والاجماع
لا يجوز أن يكون مجهولا عند واحد منهما فان لم يجز بأن مجهوله أحد المتبايعين لم يجز بأن مجهوله معا (قال)
وموجود في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم اهلهم عن السلف الا بكيل ووزن وأجل معلوم كما
وصفت قبل هذا وانهم كانوا يسلفون في التمر السنة والسنتين والتمر يكون رطبا والرطب لا يكون في السنتين
كلتهما موجودا وانما يوجد في حين من السنة دون حين وانما اجزا السلف في الرطب في غير حينه اذا اشراطا
أخذته في حين يكون فيه موجودا لان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز السلف في السنتين والثلاث موصوفا
لانه لم يه أن يكون الا بكيل ووزن وأجل ولم يه عنه في السنتين الثلاث ومعلوم أنه في السنة والسنتين
غير موجود في أكثر منهما ولا يسلف في قبضة ولا مد من رطب من حائط بعينه الى يوم واحد لانه قد تأق
عليه الافة ولا يوجد في يوم واحد لم يجز في يوم لم يجز في أكثر من يوم وانما السلف فيما كان مأمونا وسواء
القليل والكثير ولو أجزت هذا في مذهب رطب عبد النبي صلى الله عليه وسلم من حائط بعينه أجزته في ألف صاع
اذا كان يحمل مثلها ولا فرق بين الكثير والقليل في هذا

(باب السلف في الكيل)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال لادق ولارزم (٢) ولا زلة

والتعز برأس محمد
يجب بكل حال وقد يجوز
تركه ولا يأتى من تركه قد
فعل غير شيء في عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم غير حد فلم يضرب
فيه من ذلك الغلول وغيره
ولم يوث بحد قط فعلاه
وبعث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه الى
امرأته في شيء بلفه عنها
فاسقطت فقيل له انك
مؤبد فقال له على رضى
الله عنه ان كان اجتهد
فقد أخطأ وان كان لم
يجتهد فقد غش عليك
الدية فقال عمر عزمت
عليك أن لا تجلس
حتى أقصرها على
قومك فهذا خطأ
الامام على قائلته دون
بيت المال (قال)
ولو اختلفا في ثوب فقال
ره أمرتك أن تقطعه
(١) قوله بسن بضم
الموحدة وسكون اللام
وضم السين المهملة
العدس أو حب
يشبهه كافي القاموس
(٢) قوله ولارزم هو
أن يلا المكيال حتى
يجاوز رأسه كافي النهاية
كتبه مصححه

(قال الشافعي) من سلف في كمال فليس له أن يدق ما في المكبال ولا يزلزله ولا يكف يديه على رأسه فله ما أخذ المكبال وليس له أن يسلف في كمال شيء يختلف في المكبال مثل ما يختلف خلقته وبعظمه وصبلا لانه قد يبقى فمابين للسخاء لاشئ فيه فيكون كل واحد منهم باليدى كم أعطى وكم أخذ انما المكبال ليملا وما كان هكذا لم يسلف فيه الاوزن ولا يباع ايضا اذا كان هكذا كيلا بحال لان هذا اذا بيع كيلام يستوفى المكبال ولا بأس أن يسلف في كيل بمكبال قد عطل وترك اذا كان معرفته عامة عند أهل العدل من أهل العلم به فان كان لا يوجد بعد لان يعرفه أو أراه مكبلا لا يقال تكيل ليه لم يجز السلف فيه وهكذا القول في الميزان لانه قد عطل ولا يعرف قدره ويختلفان فيه فيفسد السلف فيه ومن الناس من أفسد السلم في هذا وأجاز في أن يسلف الشيء جزافا ومبتهما وواحد ولا خير في السلف في مكيل الاموصونا كما وصفنا في صفات الكيل والوزن

(باب السلف في الخنطة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسلف في البلدان كلها سواء قل طعام البلدان أو أكثر فاذا كان الذي يسلف فيه في الوقت الذي يحل فيه لا يختلف ووصف الخنطة فقال محمولة أو مولدة أو بوزن بخانه وجيدة أو ردية من صرام عامها أو من صرام عام أول ويسمى سنته وصفاته حاز السلف وان ترك من هذا شيئا لم يجز من قبل اختلافها وقدمها وحدا تم اوصافها (قال الشافعي) ووصف الموضع الذي يقبض فيه والاحل الذي يقبضها اليه فان ترك من هذا شيئا لم يجز (قال الشافعي) وقال غيرنا ان ترك صفة الموضع الذي يقبضها فيه فلا بأس ويقبضها حيث أسلفه (قال الشافعي) وقد يسلفه في سفر في بلدة ليست بدار واحد منهما ولا قربها طعام فلو يكلف الحبل اليها أضربه وباللهي سلفه ويسلفه في سفر في بحر (قال) وكل ما كان لحله مؤتمن طعام وغيره لم يجز عندي أن يدع شرط الموضع الذي يوفيه اياه فيه كما قلت في الطعام وغيره لما وصفت واذا سلف في خنطة تكيل فعليه أن يوفيه اياها انقيسة من التبن والقصل والمردو والحصى والزوان والشعير وما خالطها من غيرها الا بالوة ضينا عليه أن يأخذها وفها من هذا شيئا كما نؤفه مكيله قسطه حين خلطها بشئ من هذا لان له موقعا من مكبال فكان لو أجبر على أخذها أجبر على أخذ أقل من طعامه بأمر لا يعرفه ومكيله لم يسلف فيها من هذا لا يعرفها (قال الشافعي) ولا يأخذ شيئا مما أسلف فيه متعيبا بوجه من الوجوه سوس ولا ما أصابه ولا غيره ولا مما اذا رآه أهل العلم به قالوا هذا عيب فيه

(باب السلف في الذرة)

(قال الشافعي) رحمه الله والذرة كخنطة توصف بحسنها ولونها ووجودها ووردها ووجدها وعتقه وصرام عام كذا أو عام كذا ومكبتها وأجلها فان ترك من هذا شيئا لم يجز (قال الشافعي) وقد تدفن الذرة وبعض الدفن عيب لها فاما كان منه لها عيبا لم يكن للبائع أن يدفعه الى المتابع وكذلك كل عيب لها وعليه أن يدفع اليه ذرة برة نقيه من حشرها (١) اذا كان الحشر عليها كما كام الخنطة عليها (قال الشافعي) وما كان منها الى الحرة ما هو بالحرة لون لا علاء تكون أعلى النفاخ والارز وليس بقشرة عليه تطرح عنه الا كما تطرح نخالة الخنطة بعد الطحن فأما قبل الطحن والهرس فلا يقدر على طرحها وانما قلنا لا يجوز السلف في الخنطة في أكامها وما كان من الذرة في حشرها لان الحشر والأكام غلافان فوق القشرة التي هي من نفس الحبة التي هي انما هي العبة كما هي من خلقته لا تميز ما كانت الحبة قائمة الا بطحن أو هرس فاذا طرحت هرس لم يكن الحبة بقاء لانهما كمال خلقتهما كالجلد تكمل به الخلقة لا يميز منها والأكام والحشر يميز بين الحبة والحبة لا يضر به طرح ذلك عنه (قال) فان شبهه على أحد بان يقول في الجوز واللوز يكون عليه القشر فالجوز واللوز مما له قشر لاصلاحه اذا رفع القشر لانه اذا طرح عنه قشره ثم ترك عمل فساد له والحلب بطرح قشره

قميصا وقال الخطاط بل قباء (قال الشافعي) رحمه الله بعد أن وصف قول ابن أبي ليلى ان القول قول الخطاط لاجتماعهما على القطع وقول أبي حنيفة ان القول قول رب الثوب كالأدفعه المبرجل فقال رهن وقال بربه وديعة (قال الشافعي) رحمه الله ولعل من حجه أن يقول وان اجتمعا على أنه أحمره بالقطع فلم يعمل له عمله كالأو استأجره على حمل باحارة فقال قد حملته لم يكن ذلك له الا باقرار صاحبه وهذا أشبهه القولين وكلاهما

(١) قوله من حشرها جمع حشرة بالحاء المهملة والتجريك القشرة التي تلي الحبة والتي فوق الحشرة تسمى القشرة محركة أيضا كما في القاموس واللسان اه معصمه

الذي هو غير خلقته فيبقى لا يفسد (قال الشافعي) والقول في الشعر كقول في الذرة تطرح عنه أكله وما بقي فهو كفسر حبة الخنطة المطروح عنها أكلها فيجوز أن يدفع بقشره اللازم لخلقته كما يجوز في الخنطة (قال الشافعي) ويوصف الشعر كما توصف الذرة والخنطة إذا اختلف أجناسه ويوصف كل جنس من الحب ببلده فإن كان حبه مختلفا في جنس واحد وصفت بالدقة والحدارة لاختلاف الدقة والحدارة حتى يكون صفة من صفاته أن تركت أفدت السلف وذلك أن اسم الجودة يقع عليه وهو دقيق ويقع عليه وهو حاد ويختلف في حاله فيكون الدقيق أقل ثمن من الحاد

(باب العلس)

(قال الشافعي) رحمه الله العلس صنف من الخنطة يكون فيه حبتان في كمام فيترك كذلك لأنه أنقى له حتى يراد استعماله ليؤكل فيلقى في رحي خفيفة فيلقى عنه كمامه ويصير حبا صعبا يستعمل (قال الشافعي) والقول فيه كالقول في الخنطة في أكلها لا يجوز السلف فيه إلا ملق عنه كمامه بمصطنعين اختلاف الكمام وتغيب الحب فلا يعرف بصفة والقول في صفاته وأجناسه أن كانت له وحدانه ودقته كالقول في الخنطة والذرة والشعر يجوز فيه ما يجوز فيها ويرد منه ما يرد منها

(باب القطنية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز أن يسلف في شيء من القطنية كبل في أكله حتى تطرح عنه فري ولا يجوز حتى يسمى حصا أو عدسا أو جلبا نا أو ماشا وكل صنف منها على حدته وإن اختلف ذلك وصف كل صنف منه صاحبه الذي يعرف به جنسه كالقناني الخنطة والشعر والذرة ويجوز فيه ما جاز فيها ويرد منه ما رد منها وهكذا كل صنف من الحبوب أرزا ودخن أو سلت أو غيره يوصف كما توصف الخنطة ويطرح عنه كمامه وما جاز في الخنطة والشعر جاز فيه وما انتقض فيهما انتقض فيه (قال الشافعي) وكل الحبوب صنف بما يدخلها مما يفسدها ويجبرها وقشورها عليه كقشور الخنطة عليها يباع بها لأن القشور ليست بأكل

(باب السلف في الرطب والتمر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول في التمر كالقول في الحبوب لا يجوز أن يسلف في تمر حتى يصفه برزنا أو عجمه أو صحنيا أو برديا فإذا اختلفت هذه الأجناس في البلدان فتباينت لم يجز أن يسلف فيها حتى يقول من بردى بلاد كذا أو من عجمه بلاد كذا ولا يجوز أن يسمى بلدة إلا بالبلد من الدنيا ضخما واسعا كثيرا النبات الذي يسلف فيه يؤمن بأذن الله تعالى أن تأتي الآفة عليه كله فتقطع تمرته في الجديدها أن اشترط جديده أو رطبها إذا سلف في رطبها (قال) ويوصف فيه حادرا أو عجملا ودقيقا أو جديدا ورديا لأنه قد يقع اسم الجودة على ما فيه الدقة وعلى ما هو أجود منه ويقع اسم الرداء على الحاد فغني رداءه عنه بر الدقة (قال الشافعي) وإذا سلف في تمر لم يكن عليه أن يأخذ هذه الأجناس لأنه لا يكون غرا حتى يجف وليس له أن يأخذ تمرا معيا وعلامة العيب أن يراه أهل البصر فيقولون هذا عيب فيه ولا عليه أن يأخذ فيه حشفة واحدة لأنها معيبة وهي نقص من ماله ولا غير ذلك من مستحشفه وما عطف وأضر به العطش منه لأن هذا كله عيب فيه ولو سلف فيه رطب لم يكن عليه أن يأخذ في الرطب بسرا ولا مذبنا (١) ولا يأخذ إلا ما رطب كله ولا يأخذ مما أربط كله مشد خا ولا قدما قد قارب أن يهرأ وتغير لأن هذا ما عيب الرطب وما عيب في الرطب وهكذا أصناف الرطب والتمر كله وأصناف العنب وكل ما أسلف فيه رطبا أو يابس من الفاكهة (قال الشافعي) ولا يصلح السلف في الطعام إلا في كيل أو وزن فأما في عدد فلا يابس أن يسلف في التين يابس وفي الفرسن يابس وفي جميع ما يابس من الفاكهة يابس بكيل كما يسلف في التمر ولا يابس أن يسلف فيما كيل

مدخول (قال المزني)
رحمه الله القول ماشبه
الشافعي بالحق لأنه
لا خلاف أعلمه بينهم أن
من أحدث حدا فيما
لا يملكه أنه مأخوذ
بحدته وإن الدعي
لانتفعه فالخياط مقر
بان الشوبل ربه وأنه
أحدث فيه حدا
وادعى أدبه وإجارة
عليه فإن أقام بينة على
دعواه والاحلف
صاحبه وضمه ما
أحدث في ثوبه (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو أكرى دابة فقبسها
فدرا المسير فلا شيء عليه
وإن حبسها أكثر
من قدر ذلك ضمن

(مختصر من الجامع
من كتاب المزارعة
وكراء الأرض والشركة
في الزرع وما دخل فيه

(١) قوله مذبنا قال
في القاموس ذنبت
البسرة تذبنا وكنت
من ذنبا اه ووكت
نكتت أي دافها
الارطاب كتبه معصمه

منهوطا كما يسلم في الرطب والقول في صفاته ونسبته وأجناسه كالقول في الرطب سواء لا يختلف فان كان فيه شيء بعض لونه خيرا من بعض لم يجز حتى يوصف اللون كالأبيض في الرقيق الأصفر الأولان (قال) وكل شيء اختلف فيه جنس من الاجناس المأ كولة فتفاضل بالألوان أو بالعظم لم يجز فيه إلا أن يوصف بلونه وعظمه فان ترك شيء من ذلك لم يجز وذلك أن اسم الجودة يقع على ما يذو يعظم منه ويقع على أبيضه وأسوده ورعا كان أسوده خيرا من أبيضه وأبيضه خيرا من أسوده وكل الكيل والوزن يجتمع في أكثر معانيه وقابل ما يباين به جلته ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولو أسلم رجل في جنس من الثمر فأعطى أجود منه أو أردأ بطيب نفس من المتباينين لا يبطال للشرط بينهما لم يكن بذلك بأس وذلك أن هذا قضاء لا بيع ولكن لو أعطى مكان التمر خنطة أو غير التمر لم يجز لانه أعطاه من غير الصنف الذي له فهذا بيع مالم يقبض بيع التمر بالخنطة (قال الشافعي) ولا خبير في السلف في شيء من المأ كول عدد لانه لا يحاط فيه بصفة كالحاط في الحيوان بسن وصفة وكالحاط في الثياب بذرع وصفة ولا بأس أن يسلم فيه كله بصفة ووزن فيكون الوزن فيه يأتي على ما أتى عليه الذرع في الثوب ولا بأس أن يسلف في صنف من الثمر بزعيته وبسعى منه عظاما أو صغارا أو خبز بلد وزن كذا وكذا فدخل الميزان فيه من عدد ذلك لم ينظر فيه الى العدد اذا وقع على ما يدخل الميزان أقل الصفة ونظر الى الوزن كما ينظر في موزون من الذهب والفضة العدد واذا اختلف في عظامه وصغاره فعليه أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم العظم وأقل ما يقع عليه اسم صغفه ثم يستوفيه منه موزونا وهكذا السفرجل والقشام والفرسك وغيرهما يسعه الناس عدد أو جزا فاقى أو عتبه لا يصلح السلف فيه الاموزونا لانه يختلف في المكيال وما اختلف في المكيال حتى يبقى من المكيال شيء فارغ ليس فيه شيء لم يسلف فيه كيلا (قال) وان اختلف فيه أصناف ما سلف من قشام أو خبز وغيره مما لا يكال سعى كل صنف منها على حدته وبصفته لا يجزئه غير ذلك فان ترك ذلك فالسلف فاسد والقول في افساد مواجزة اذا اختلفت أجناسه كالقول فيما وصفنا قلته من الخنطة والتمر وغيرهما

(باب جاع السلف في الوزن)

(قال الشافعي) رحمه الله والميزان مخالف للمكيال في بعض معانيه والميزان أقرب من الاحاطة وأبعد من الإبه يختلف فيه أهل العلم من المكيال لان ما يقبض في الميزان سواء لانه مما يصار فيه كله الى أن يوجد بوزنه والمتجاني في المكيال يباين تباينا بينا فليس في شيء مما وزن اختلاف في الوزن بربه السلف من قبل اختلافه في الوزن كما يكون فيما وصفنا من الكيل ولا يفسد شيء مما سلف فيه وزنا معلوما إلا من قبل غير الوزن ولا بأس أن يسلف في شيء وزنا وان كان يباع كيلا ولا في شيء كيلا وان كان يباع وزنا اذا كان مما لا يقبض في المكيال مثل الزيت الذي هو ذائب ان كان يباع بالمدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده وزنا فلا بأس أن يسلف فيه كيلا وان كان يباع كيلا فلا بأس أن يسلف فيه وزنا ومثل السمن والعسل وما أشبهه من الادام فان قال قائل كيف كان يباع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا الله أعلم أما الذي أدركتنا المتباينين به عليه فاما ما دل منه في بيع كيلا والجملة الكثيرة تباع وزنا ودلالة الاخبار على مثل ما أدركتنا الناس عليه قال عمر رضي الله عنه لا آكل سمنأ ما دام السمن يباع بالواقي وتشبهه الاواق أن تكون كيلا ولا يفسد السلف الصحيح العقدي الوزن الامس قبل الصفة فان كانت الصفة لا تقع عليه وكان اذا اختلف صفاته تباينت جودته واختلاف أثمانه لم يجز لانه مجهول عند أهل العلم وما كان مجهولا عندهم لم يجز (قال الشافعي) وان سلف في وزن ثم اراد اعطاه كيلا لم يجز من قبل أن الشيء يكون خفيا او يكون غريما من نفسه أثقل منه فاذا اعطاه ياه بالمكيال أقل أو أكثر مما سلفه فيه فكان أعطاه الطعام الواجب من الطعام الواجب متفاضلا وأجهولا وانما يجوز أن يعطيه معلوما فان أعطاه حقه فذلك الذي لا يلزمه غير وان أعطاه

من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ومسائل سمعتهم منه لفظا

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان قال سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت ابن عمر يقول كنا نخار ولا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخاربة فتركناها القول رافع (قال الشافعي) رحمه الله والمخاربة استكراه

الارض ببعض ما يخرج منها ولدت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهيم عن المخاربة على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا على الربع ولا جز من الاجزاء لانه مجهول ولا يجوز الكراه الامعولما ويجوز كراه الارض بالذهب والورق والعرض وما ثبت من الارض أو

على صفة تسميه كما يجوز
كراء المنازل واجارة
العبيد ولا يجوز
الكراء الاعلى سنة
معروفة واذا انكأى
الرجل الارض ذات
الماء من العين أو النهر
أو النيل أو غير ذلك
أو الأبار على أن يزرعها
غلة شتاء وصيف فزرعها
أحدى العلتين والماء
قائم ثم تنصب الماء
فذهب قبل الغلة
الثانية فأزاد رد الأرض
لذهاب الماء عنها
فذلك له ويكون عليه
من الكراء بحصة
ما زرع ان كان الثلث
أو أكثر أو أقل
وسقطت عنه حصة ما
زرع لانه لا صلاح للزرع
الابه ولو تكرارها سنة
فزرعها فأنقضت السنة
والزرع فيها يبلغ أن
يحصد فان كانت السنة
يمكنه أن يزرع فيها زرعاً
يحصد قبلها فالكراء
حائز وليس لرب الزرع
أن يشب زرعاً عليه
أن ينقله عن الأرض

حقه وزاده تطوعاً عنه على غير شيء كان في العقد فهذا نازل من قبله فان أعطاه أقل من حقه وأراه المشتري ما بقي عليه فهذا شيء تطوع به المشتري فلا بأس به فاما أن لا يعبد انتفضلاً وبخجاز فامكان التكيسل ويجازون وزناً ولا جاز هذا أجاز أن يعطيه أيضاً جزاً فافاء من كيل لأعن طيب أنفس منهم ما عن فضل عرفه أحدهما قبل صاحبه

(تفريع الوزن من العسل)

(قال الشافعي) رحمه الله أقل ما يجوز به السلف في العسل أن يسلف المسلف في كيل أو وزن معلوم وأجل معلوم وصفة معلومة حديد أو يقول عسل وقت كذا الوقت الذي يكون فيه فيكون يعرف يوم يقبضه جذته من قدمه وجنس كذا وكذا منه (قال) والصفة أن يقول عسل صاف أبيض من عسل بلد كذا جدياً أو ردياً (قال) ولو ترك قوله في العسل صافاً جازعني من قبل أنه اذا كان له عسل لم يكن عليه أن يأخذ شمعاً في العسل وكان له أن يأخذ عسلاً والعسل الصافي والصفى وجهان صاف من الشمع وصف في اللون (قال الشافعي) وإن سلف في عسل صاف فأتى بعسل قد صفي بالنار لم يلزمه لأن النار تغير طعمه فينقص ثمنه ولكن يصفيه له بغير نار فان جاءه بعسل غير صافي اللون فذلك عيب فيه فلا يلزمه أخذه اذا كان عيباً فيه (قال الشافعي) فان سلف في عسل فجاءه بعسل رقيق أريه أهل العلم بالعسل فان قالوا هذه الرقة في هذا الجنس من هذا العسل عيب ينقص ثمنه لم يكن عليه أن يأخذ وان قالوا هكذا يكون هذا العسل وقالوا رقيق لمر البلاد أو لعله غير عيب في نفس العسل لزمه أخذه (قال) ولو قال عسل برأ وقال عسل صغبر أو عسل صبر أو عسل عسرو وصف لونه وبلده فإنا باللون والبلد وبغير الصنف الذي شرط له أدنى أو رفع لم يكن عليه أخذه انما يرد به أحد أمرين أحدهما نقصان عما سلف فيه والآخر أن كل جنس من هذه قد يصلح لما لا يصلح له غيره أو يجزئ فيما لا يجزئ فيه غيره أو يجمعهما ولا يجوز أن يعطى غير ما شرط اذا اختلفت منافعهما (قال) وما وصفت من عسل بر وصغبر وغيره من كل جنس من العسل في العسل كالاجناس المختلفة في السمن لا تجزئ الاصفته في السلف والافسد السلف الا ترى أني لو أسلفت في سمن ووصفته ولم أصف جنسه فسد من قبل أن سمن المعزى يخالف سمن الضأن وان سمن الغنم كلها يخالف سمن البقر والجواميس فاذا لم تقع الصفة على الجنس ما يختلف فسد السلف كما يفسد لو سلفته في حنطة ولم أسم جنسها فاقول مصرية أو عمانية أو شامية وهكذا الوترل أن يصف العسل بلونه فسد من قبل أن أعانها انتفاضل على جودة اللون وموقعها من الاعمال يتبين بها وهكذا الوترل صفة بلده فسد لا اختلاف أفعال البلدان كاختلاف طعام البلدان واختلاف ثياب البلدان من مروى وهروي ورازي وبقنادي وهكذا الوترل أن يقول عسل حديث من عسل وقت كذا من قبل اختلاف ما قدم من العسل وحدث واذا قال عسل وقت كذا فكان ذلك العسل يكون في رجب وسبى أجه رمضان فقد عرف كم مر عليه وهذا هكذا في كل ما يختلف فيه قديمه وجديده من سمن أو حنطة أو غيره (قال الشافعي) وكل ما كان عند أهل العلم عيب في جنس ما سلف فيه لم يلزمه السلف وكذلك كل ما خالف الصفة المشرطة منه بشرط عسلاً من عسل الصبر وعسل بلد كذا ويكون كذا فافى بالصفة في اللون وعسل البلد فقيل ليس هذا صبراً ولا صاو وهذا صبر وغيره لم يلزمه كما يكون سمن بقر لو خاطه سمن الغنم لم يلزم من سلف واحد من السمين ولو قال أسلفت الذي كذا وكذا لطل من عسل أو في مكال عسل بشمعه كان فاسد الكثرة الشمع وقلته وشمه وخفته وكذا لو قال أسلم اليك في شهر بوزن أو عدد لانه لا يعرف ما فيه من العسل والسهم

(باب السلف في السمن)

(قال الشافعي) رحمه الله والسمن كما وصفت من العسل وكل ما كول كان في معناه كما وصفت منه ويقول في السمن سمن ما عزا أو سمن ضأن أو سمن بقر وإن كان سمن الحواميس بخالفها قال سمن جواميس لا يجزئ غير ذلك وإن كان يلبس يختلف سمن الجف من غنم كذا وكذا كما يقال بمكة سمن ضأن نجدي وسمن ضأن تهامة وذلك أنهم ما يتباينان في اللون والصفة والطعم والتمن (قال) والقول فيه كالقول في العسل قبله فما كان عسبا وخارجا من صفة السلف لم يلزم السلف والقديم من السمن يتبين من القديم من العسل لأنه أسرع تغيرا منه والسمن منه ما يدخن ومنه ما لا يدخن فلا يلزم المدخن لأنه عيب فيه

(السلف في الزيت)

(قال الشافعي) رحمه الله والزيت إذا اختلف لم يجز فيه إلا أن يوصف بصفته وجنسه وإن كان قدمه بغيره وصفه بالحدة أو سمي عصير عام كذا حتى يكون قد أتى عليه ما يعرفه المشتري والبائع والقول في عيوبه واختلافه كالقول في عيوب السمن والعسل (قال) والأدام كلها التي هي أو ذلك السليط وغيره إن اختلف نسب كل واحد منها إلى جنسه وإن اختلف عتيقها وحدها نسبها إلى الحدائنة والعتق فإن بائنت العسل والسمن في هذا فكانت لا يقلبها الزمان ولا تغير قلت عصير سمنه كذا وكذا لا يجزئه غير ذلك والقول في عيوبها كالقول في عيوب ما قبلها كل ما نسب إلى العسل إلى العسل في جنس منها لم يلزم مشتربه إلا أن يشاء هو متطوعا (قال) ولا خيري أن يقول في شيء من الأشياء أسلم البليق أجود ما يكون منه لأنه لا يوقف على حدا أجود ما يكون منه أبدا فاما أردا ما يكون منه فأكرهه ولا يفسد به البسع من قبل أنه أعطى خيرا من أردا ما يكون منه كان متطوعا بالفضل وغيره خارج من صفة الرذالة كله (قال) وما اشترى من الأدام كيلا كتيل وما اشترى وزنا بطر وبقه لم يجز بشرائه بالوزن في الظروف لا اختلاف الظروف وأنه لا يوقف على حد وزنها فلو اشترى جزافا وقد شرط وزنا فلم يأخذ ما عرف من الوزن المشتري إلا أن يتراضيا البائع والمشتري بعد وزن الزيت في الظروف بأن يدع ما يبيح له من الزيت وإن لم يتراضيا وأراد الألام لهما وزن الظروف قبل أن يصب فيها الألام ثم وزنت بما يصب فيها ثم طرحت وزن الظروف وإن كان فيها زيت وزن فرغت ثم وزنت الظروف ثم أتى وزنها من الزيت وما أسلف فيه من الأدام فهو له صاف من الرب والعكر وغيره مما خالف الصفاه

(السلف في الزبد)

(قال الشافعي) رحمه الله السلف في الزبد كهو في السمن يسمى زبدا معز أو زبد ضأن أو زبد بقر ويقول نجدي أي تهامي لا يجزئ غيره بشرطه مكيلا أو موزونا بشرطه بدوميه لأنه يتغير في غده بتهامة حتى يحمض ويتغير في الحر ويتغير في البر تغيرا دون ذلك وبعده يؤكل غير أنه لا يكون بدوميه كزبد غده فإن ترك من هذا شيئا لم يجز السلف فيه وليس للسلف أن يعطيه بدنا نجدا وذلك أنه حينئذ ليس بزبدومه إنما هو زبد تغير فاعيد في سقاء فيه لبن مخض ليذهب تغيره فيكون عسبا في الزبد لا نهجده وهو غير جديد ومن أن الزبد يرق عن أصل خلقته ويتغير طعمه والقول فيما عرفه أهل العلم به عسبا أنه رده كالقول فيما وصفنا قبله

(السلف في اللبن)

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز السلف في اللبن كما يجوز في الزبد ويصدق كذا في الزبد ترك أن يقول ما عزا

الآن يشاء رب الأرض تركه (قال الشافعي) وإذا شرط أن يزرعها مستغما من الزرع يستحصد أو يستحصل قبل السنة فأثره إلى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فكذلك أيضا وان تكرارها المدة أقل من سنة وشرط أن يزرعها شيئا بعينه ويتركه حتى يستحصد وكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصد في مثل المدة التي تكرارها فأكراه فيه فأدمن قبل أن أثبت بينهما شرطهما ولم أثبت على رب الأرض أن يبقى زرعه فيها بعد انقضاء المدة أبطلت شرط الزارع أن يتركه حتى يستحصد وان أثبت له زرعه حتى يستحصد أبطلت شرط رب الأرض فكان هذا كراء فاسدا ورب الأرض كراء مشل أرضه إذا زرعه وعليه تركه حتى يستحصد

أومثان أو بقر وان كان ابلا أن يقول لبن غواداً أو أوركاً أو نجصة و يقول في هذا كله لبن الراحبة والمعلقة لا اختلاف إلا بالرواعي والمعلقة وتفاضلها في الطعم والجمعة والنمن فأي هذا سكنت عنه لم يحز معه السلم ولم يحجز إلا بأن يقول حلبياً أو يقول لبن يومه لأنه يتغير في غده (قال الشافعي) والحليب ما يحلب من ساعته وكان منتهى حد صفة الحليب أن تقل حلاوته فذلك حين ينتقل إلى أن يخرج من اسم الحليب (قال) وإذا أسلف فيه بكيل فليس له أن يكيله برغوته لأنها تزيد في كيله وليست بلبن تبقى بقاء اللبن ولكن إذا أسلف فيه وزناً فلا بأس عندي أن يرثه برغوته لأنها لا تزيد في وزنه فان زعم أهل العلم أنها تزيد في وزنه فلا يرثه حتى تسكن كما لا يكيله حتى تسكن (قال) ولا خير في أن يسلف في لبن مخيض لأنه لا يكون مخيضاً إلا بإخراج زبده وزبدته لا يخرج إلا بالماء ولا يعرف المشتري كم فيه من الماء الخفاء الماء في اللبن وقد يجعل ذلك البائع لأنه يصب فيه بغير كيل ويريد به مرة بعد مرة والماء غير اللبن فلا يكون على أحد أن يسلف في مدلين فيعطى تسعة أعشار المدلين أو عشرة ماء لأنه لا يميز بين مائه حينئذ ولبنه وإذا كان الماء مجهولاً كان أفسده لأنه لا يدري كم أعطى من لبن وماء (قال) ولا خير في أن يسلف في لبن ويقول حامض لأنه قد يسمى حامضاً بعد يوم ويومين أو يومين زيادة جوصته زيادة نقص فيه ليس كالحلو الذي يقال له حلو فيأخذ له أقل ما يقع عليه اسم الحلاوة مع صفة غيرها وما زاد على أقل ما يقع عليه اسم الحلاوة زيادة خير للمشتري وتطوع من البائع وزيادة جوصته اللبن كما وصفت نقص على المشتري وإذا شرط لبن يوم أو لبن يومين فأنما يعني ما حلب من يومه وما حلب من يومين فشرط غير حامض وفي لبن الأبل غير فارس فان كان يبلد لا يمكن فيه إلا أن يحمص في تلك المدة فلا خير في السلف فيه بهذه الصفة لما وصفت من أنه لا يوقف على حد الجوصة ولا حد فارس فيقال هذا أول وقت حمض فيه أرقص فيلزمه إياه وزيادة الجوصة فيه نقص للمشتري كما وصفنا في المسئلة قبله ولا خير في بيع اللبن في ضرر وعقم وان اجتمع فيها حلبة واحدة لأنه لا يدري كم هو ولا كيف هو ولا هو بيع عن نزي ولا شيء مضمون على صاحبه بصفة وكيل وهذا بخلاف ما يجوز في بيع الوع السليم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أنه كان يكره بيع الصوف على ظهور الغنم واللبن في ضرر وعقم الأبيكل

(السلف في اللبن رطباً وباساً)

(قال الشافعي) رحمه الله والسلف في اللبن رطباً طرياً كالسلف في اللبن لا يجوز إلا بأن بشرط صفة حين يومه أو يقول جبناً رطباً طرياً بالان الطراء منه معروف والغالب منه مفارق للطري فالطراء فيه صفة يحاط بها ولا خير في أن يقول غاب لأنه إذا زابل الطراء كان غاباً وإذا مرت له أيام كان غاباً ومروا الأيام نقص له كما كثرة الجوصة نقص في اللبن ولا يجوز أن يقال غاب لأنه لا ينقص أول ما يدخل في الغوب من المتزلة التي بعده فأن يكون مضبوطاً بصفة والجواب فيه كالجواب في جوصة اللبن ولا خير في السلف فيه إلا بوزن فأما بعدد فلا خير فيه لأنه يختلف فلا يقف البائع ولا المشتري منه على حد معروف وبشرط فيه حين ما عزر أو حين ضائق أو حين يضر كما وصفنا في اللبن وهما سواء في هذا المعنى (قال) والجبن الرطب لبن يطبخ فيه الأنافق فيتميز ماؤه بعزل خاتلته فيعصر فإذا أسلف فيه رطباً فلا بأس به صغاراً أم كباراً ويجوز إذا وقع عليه اسم الجبن (قال) ولا بأس بالسلف في الجبن اليابس وزناً وعلى ما وصفت من جبن ضائق أو بقر فأما الأبل فلا أحسبها يكون لها جبن ويسميه جبن بلدى من البلدان لأن جبن البلدان يختلف وهو أحسن إلى لو قال ما جبن منذ شهر أو منذ كذا أو حين عامه إذا كان هذا يعرف لأنه قد يكون إذا دخل في حد البس أقل منه إذا تناول بصفوفه (قال) ولوترك هذا لم يفسد ولا ينجس مثل هذا في العوم والعم حين يسلف أقل منه بعد ساعة من جفوفه والبرق أول ما يبس يكاد يكون أقل نقصاً منه به مد شهراً أو أكثر ولا يجوز إلا أن

(قال الشافعي) وإذا تكلم في الأرض التي لاماءها انما يستقي بنطف سماء أو بسيل ان جاء فلا يصح كراؤها الاعلى أن يكره إياها أرضاً بيضاء لاماء لها يصنع بها المستكرى ماشاء في سنته إلا أنه لا يبي ولا يفسر فإذا وقع على هذا صح الكراه ولزمه زرع أول يزرع فان أكره إياها على أن يزرعها ولم يقل أرضاً بيضاء لاماء لها وهما يعلمان أنها لا تزرع الا عطر أو سيل يحدث فالكراه فاسد ولو كانت الأرض ذات نهر مثل النيل وغيره مما يعلو الأرض على أن يزرعها زرعاً لا يصلح إلا بأن يرى بالنيل لا يستر لها ولا مشرب غير فالكراه فاسد وإذا استكراها والماء قائم عليها وقد ينحسر لاجتماعه في وقت يمكن فيه الزرع فالكراه جائز وان كان قد ينحسر

يقال جبن غير قديم فكل ما أتاه به فقال أهل العلم ليس يقع على هذا اسم قديم أخذه وان كان بعضه
ألمرى من بعض لأن السلف أقل ما يقع عليه اسم الطرافة والسلف متطوع بما هو أكثر منه ولا خرف أن
يقول جبن عتيق ولا قديم لأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق والقديم غير محدود وكذلك آخره محمد ويؤكل
ما تقدم في اسم العتيق فإن زادت الليالي مرورا عليه كان نقصاله كما وصفنا قبله في حوضه الذين وكل ما كان
عسائى الجبن عند أهل العلم بمن افراط ملح أو حوضه طعم أو غيره يلزم المشتري

(السلف في اللبا)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في البياوزن معلوم ولا خبر فيه الاموزنا ولا يجوز ميكلا من قبل تكبسه وتحجافيه في المكيال والقول فيه كقول في اللبن والجن يصف ما عزا واثنا وأبقرا وطرافيه يكون له أقل ما يقع عليه اسم الطراوة فيكون البائع مطبوعا بما هو خير من ذلك ولا يصلح أن يقول غير الطراوة لأن ذلك كالموصف غير محدود الأول والآخر والتزبد في البعد من الطراوة نقص على المشتري

(الصوف والشعر) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله ولاخبر في أن يسلم في صوف غنم بأعيانها ولا شعرها إذا كان ذلك إلى يوم واحد فأكثر وذلك أنه قد تأتي الآفة عليه فتذهبه أو تنقصه قبل اليوم وقد يفسد من وجهه غير هذا ولاخبر في أن يسلم في ألبان غنم بأعيانها ولا زبدها ولا سمنها ولا لبنها ولا جبنها أو أن كان ذلك بكل معلوم ووزن معلوم من قبل أن الآفة تأتي عليها فذلك ما يفتق من أسلف فيه منها وتأتي عليها بغير هلاكها فتقطع ما يكون منه ما أسلم فيه منها أو تنقصه وكذلك لاخبر فيه ولو حلبت الك حين تشتريه لأن الآفة تأتي عليها قبل الاستنفا (قال الشافعي) وذلك أنالوا جزأها فباعت الآفة عليها بمر يقطع ما أسلم فيه منها وبعضه فرددناه على البائع بمثل الصفة التي أسلفه فيها كناطئنا لأنه باع صفة من غنم بعينها فلو نالها إلى غنم غيرها وهو لو باع عينها فذلك لم نخوله إلى غيره هاو لم نخوله إلى غيره كنا جزأنا أن يشتري غنم بعينها وغيرها و هو لو باع عينها فذلك لم لا يتنبه متى حل عليه فأجرنا في بيع السليم ما ليس منها اتابع بيع عين بعينها على المشتري على البائع أو صفة بعينها على المشتري على البائع ويضمنها حتى يؤدها إلى المشتري (قال) وإذا لم يجز أن يسلم الرجل إلى الرجل في غمر حائط بعينه ولا في حفنة أرض بعينها أو صفة من الآفات التي تقع في الثمرة والزروع كان لبن الماشية ونسلها كله في هذا المعنى تصيبها الآفات كما تصيب الزرع والشجر وكانت الآفات إليه في كثير من الحالات أسرع (قال) وهكذا كل ما كان من سلف في عين بعينها فتقطع من أيدي الناس ولاخبر في السلف حتى يكون في الوقت الذي يشترط فيه عمله موجودا في البلد الذي يشترط فيه لا يختلف فيه بحال فإن كان يختلف فلاخبر فيه لأنه حينئذ غير موصول إلى أدائه فعلى هذا كل ما سلف وقياسه ولا بأس أن تسلف في شيء ليس في أيدي الناس حين تسلف فيه إذا شرطت بحسبه في وقت يكون موجودا فيه بأيدي الناس

(السلف في العلم)

(قال الشافعي) رحمه الله كل لحم موجود ببلد من البلدان لا يختلف في الوقت الذي يحمل فيه فالسلف فيه جائز وما كان في الوقت الذي يحمل فيه يختلف فلا خبر فيه وإن كان يكون لا يختلف في حسنة الذي يحمل فيه في بلد ويختلف في بلد آخر جازا السلف فيه في البلد الذي لا يختلف وفسد السلف في البلد الذي يختلف فيه إلا أن يكون مما لا يتغير في الحل فيجعل من بلد إلى بلد مثل الثياب وما أشبهها فأما ما كان رطباً من الماء كونه وكان إذا جلى من بلد إلى بلد فغيره السلف في البلد الذي يختلف ففسد وهكذا كل سلعة من السلع إذا

ولا يفسر كرهت
الكراه الأبعد انفساره
وان غرقها بعد أن
صح كراؤه نيل أو سيل
أو شئ يذهب الأرض
أو غيب انتقض الكراه

بينهما من يوم تلفت
الارض فان تلف بعضها
وبقي بعض ولم يزرع
قرب الزرع بالخيار ان
شاء اخذ ما بقي بحصته
من الكرا وان شاء

ود هالان الارض لم تسلم
 له كلها وان كان زرع
 بطل عنه ماتلف ولزمه
 حصته مازرع من
 الكراو كذا اذا جمعت
 الصفقة مائة صاع بين
 معلوم فتلف تحسون
 صاعا فالمشترى بالخيار
 في ان يأخذ الخمين
 بحصته من الثمن او رد
 البع لانه لم يسلم له كل
 ما اشترى وكذلك لو
 اكترى دارا فانهم
 بعضها كان له ان يحبس
 منها ما بقى بحصته من
 الكراو وهذا بخلاف
 ما لا يتبعض من عبد
 استره فلم يقضه حتى

(١) قال السراج
البلقيني المراد بالترجمة
أن يسلم في صوف غشم
معيّنة أو شعرها وفي غير
معيّنة غير الصوف
والشعر ٨١

لم يختلف في وقتها في بلد جاز فيه السلف واذا اختلفت ببلد لم يجز السلف فيه في الحين الذي تختلف فيه اذا كانت من الرطب من الماء كقول

(صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله من اسلف في لحم فلا يجوز فيه حتى يصفه يقول لحم ما عرذ كرخصى أو ذكر ثقي فصاعدا أو جدى رضيع أو فطيم وسمين أو منق ومن موضع كذا أو بشرط الوزن أو يقول لحم ما عرذ ثنية فصاعدا أو صغيرة يصف لها وموضعها ويقول لحم ضائق ويصفه هكذا ويقول في البعير خاصة بعير راع من قبل اختلاف الراعي والمعلوف وذلك أن لسان ذكرها وانثائها وصغارها وكبارها وخصبائها وفصولها تختلف ومواضع لحمها تختلف ويختلف لحمها فإذا حدس سماته كان المشتري أدنى ما يقع عليه اسم السمات وكان البائع متطوعا بأعلى منه أن أعطاه إياه وإذا حدس متفيا كان له أدنى ما يقع عليه اسم الانقضاء والبائع متطوع بالذي هو أكثر منه وأكره أن يشترطه أعف بمال وذلك أن الأعف يتبين والزيادة في العف نقص على المشتري والعف في اللحم كما وصفت من الخوصصة في اللبن ليست بمعدومة الأعلى ولا الأدنى وإذا زادت كان نقصا غير موقوف عليه ولا يذوق في السمات شي يتطوع به البائع على المشتري (قال) فان شرط موضع من اللحم وزن ذلك الموضع بما فيه من عظم لأن العظم لا يتميز من اللحم كما يتميز اللبن والمسدر والمطر من الخلطة ولذهب بغيره أفسد اللحم على أخذ موثق منه على العظام ما يكون فسادا أو اللحم أو لا يميز وإن يجوز بيع عظامه معه لاختلاط اللحم بالعظم من النوى في التراب إذا اشترى وزن لأن النواة تميز من التمرة غير أن التمرة إذا أخرجت نواتها لم تبقى بقاها إذا كانت نواتها فيها (قال الشافعي) تباع الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر كيلا وفيه نواة ولم يعلموا تباعوا اللحم قط إلا بغير عظامه فدللت السنة إذا جاز بيع التمر بالنوى على أن يبيع اللحم بالعظام في معناها أو يجوز فكانت خياسا وخبراء أو أثار لم أعلم الناس اختلفوا فيه (قال) وإذا أسلف في شحم البطن أو الكلى ووصفه وزنه فهو جائز وإن قال شحم لم يجز لاختلاف شحم البطن وغيره وكذلك أن سلف في الأليات فتوزن وإذا سلف في شحم سمى شحما صغيرا أو كبيرا وما عرذ أو شائنا

(لحم الوحش)

(قال الشافعي) رحمه الله ولحم الوحش كله كما وصفت من لحم الأتيس إذا كان يبلد يكون بهام موجودا لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه بحال جزا السلف فيه وإذا كان يختلف في حال أو يوجد في أخرى لم يجز السلف فيه إلا في الحال التي لا يختلف فيها قال ولا أحسبه يكون موجودا يبلد أبدا الأهكذا وذلك أن من البلدان ما لا وحش فيه وإن كان به منها وحش فقد يخطئ صائده وصيده والبلدان وإن كان منها ما يحفظه لحم يجوز فيه في كل يوم أو بها بعض اللحم دون بعض فان الغنم تكاد أن تكون موجودة والابل والبقر فيؤخذ السلف البائع بأن يذبح فيوفى صاحب حقه لأن الذبح له يمكن بالشراء ولا يكون الصيد ممكنا بالشراء والأخذ كما يمكنه الأتيس فان كان يبلد يتعذر به لحم الأتيس أو شيء منه في الوقت الذي يسلف فيه لم يجز السلف فيه في الوقت الذي يتعذر فيه ولا يجوز السلف في لحم الوحش إذا كان موجودا يبلد الأعلى ما وصفت من لحم الأتيس أن يقول لحم ظبي أو أرنب أو يتشيل أو بقرو وحش أو حمر وحش أو صنف بعينه ويسميه صغيرا أو كبيرا ووصف اللحم كما وصفت وسمنا أو منقما كما وصفت في اللحم لا يخالفه في شيء إلا أن تدخله خصلة لا تدخل لحم الأتيس أن كان منه شيء يصاد بشي يكون لحمه معه طيبا وآخر يصاد بشي يكون لحمه غير طيب شرط صيد كذا دون صيد كذا فإن لم يشترط شئ أهل العلم به فان كانوا

حدثه عيب فله الخيار بين أخذه بجميع الثمن أو رد له لأنه لم يسلم له ما هو غير معيب والسكن يتبع من السكن من الدار والارض كذلك وإن مر بالارض ماء فافسد زرعه أو أصابه حريق أو جراد أو غير ذلك فهذا كله جائحة على الزرع لأعلى الارض كالأكرى منه دار البز فاحترق البز ولو أكرها البز رعاها فمعا فله أن يزرعها ما لا يضر بالارض الاضرار القميص وإن كان يضر بهام مثل عروق تبقى فيها فليس ذلك فان فصل فهو متعدد ورب الارض بالخيار إن شاء أخذ الكراء وما نقصت الارض عما ينقصها زرع القمح أو يأخذ منه كرامتها (قال المزني) رحمه الله يشبه أن يكون الأول أولى لأنه أخذ ما أكرى وزاد على الكرى ضريبا

بمنون في بعض اللحم الفساد فالفساد عيب ولا يلزم المشتري فان كانوا يقولون ليس بفساد ولكن صيد كذا
أطيب فليس هذا بفساد ولا يرد على السائح ويلزم المشتري وهذا يدخل القسم فيكون بعضها أطيب لبعض
بعض ولا يرد من جهة شيء الأمن فساد (قال) ومنى أمكن السلف في الوحش فالقول فيه كالتقول في الانيس
فانما يجوز بصفة وسن وجنس ويجوز السلف في لحم الطير كانه بصفة وسمانة وانما هو وزن غير أنه لاسن
له وانما يباع بصفة مكان السن بأكبر وصغير وما احتمل أن يباع بعضها بصفة موصوفة وما لم يحتمل أن
يبيع بعضها موصوف طائر وسمانة وأسلم فيه وزن لا يجوز أن يسلم فيه بعدد وهو لحم انما يجوز العدد
في اللحم دون المذبح والمذبح طعام لا يجوز الاموز واما اذا سلم في لحم طير وزنا لم يكن عليه أن ياخذ في
الوزن رأسه ولا رجليه من دون الفخذين لان رجليه للحم فيه ما ورأسه اذا قصد اللحم كان معروفاً انه لا يبيع
عليه اسم اللحم المقصود قصده

(الحيتان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحيتان اذا كان السلف يحمل فيها في وقت لا ينقطع ما السلف فيه من أبيدي
الناس بذلك البلعاج السلف فيها واذا كان الوقت الذي يحمل فيه في بلد ينقطع ولا يوجد فيه فلا خير
في السلف فيها كما قلنا في لحم الوحش والانيس (قال) واذا سلم فيها سلم في ملح وزن او طري وزن معلوم
ولا يجوز السلف فيه حتى يسمي كل حوت منه بنفسه فانه يختلف اختلاف اللحم وغيره ولا يجوز أن
يسلف في شيء من الحيتان الا بوزن فان قال قائل فقد تغير السلف في الحيوان عند ما موصوفه فافرق بينه
وبين الحيتان قيل الحيوان يشتري عني أحدهما المنفعة في الحياة وهي المنفعة العظمى فيه الجنة
والثانية ليدفع في كل فأجرت شراءه من المنفعة العظمى وليست أجرت شراءه مذبوحة بعدد الأثرى أنه ان
قال أبيع لحم شاة ثنية ماعزة ولم يشترط وزنا لم يضر لانه لا يعرف قدر اللحم بالصفة وانما يعرف قدره بالوزن
ولان الناس انما اشتروا من كل ما يؤكل ويشرب الجوزاف مما يعاينون فاما ما يضمن فليس يشتري منه جزا
(قال) والقياس في السلف في لحم الحيتان بوزن لا يلزم المشتري أن يوزن عليه الذنب من حيث يكون لحم
فيه ويلزمه ما يقع عليه اسم ذنب مما عليه لحم ولا يلزمه أن يوزن عليه في الرأس ويلزمه ما بين ذلك الا ان
يكون من حوت كبير فيسمى وزنا من الحوت مما السلف فيه موضعاً منه ولا يجوز أن يسلف فيه الا
في موضع اذا احتمل ما يحتمل الغنم من أن يكون يوجد في موضع منه ما سلف فيه ويصف الموضع الذي سلف
فيه واذا لم يحتمل كان كما وصفت في الطير

(الرؤس والاصكار)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عند السلف في شيء من الرؤس من مفارها ولا كبارها ولا الاكارع
لانها لا تجوز السلف في شيء سوى الحيوان حتى نجده بذرع أو كيل أو وزن فاما عدد منفر دقلا ونقل أنه
قد يكون يشبه ما يقع عليه اسم الصغير وهو متباين وما يقع عليه اسم الكبير وهو متباين فاذ لم تعد فيه كما
حددنا في مثله من الوزن والذرع والكيل أجزاء غير محدود وانما ترى الناس تركوا وزن الرؤس لما فيها من
سقطه الذي يطر ح ولا يؤكل كل مثل الصوف والشعر عليه ومثل أطراف مشافرة ومنخرات وجلود خد به وما
أشبه ذلك مما لا يؤكل ولا يعرف قدره منه غير أنه فيه غير قليل فلو وزنوه وزوا منه غير ما يؤكل من صوف
وشعر وغيره ولا يشبه النوى في التمر لانه قد ينتفع بالنوى ولا القشر في الجوز لانه قد ينتفع بقشر الجوز وهذا
لا ينتفع به في شيء (قال) ولو تحامل رجل فاجاز لم يجز عندى أن يؤمر أحداً ببيع هذه الاموز ولا والله

كربجلى اكتمى منزلا
يدخل فيه ما يعمل
سقفه لحمل فيه أكثر
فأضر ذلك بالمنزل فقد
استوفى سكناه وعليه قيمة
ضرره وكذلك لو اكتمى
منزلاً سفلًا لم يعمل فيه
القصارين أو الحدادين
فتقطع البناء فقد استوفى
ما اكتماه وعليه
بالتعدي ما نقص بالمنزل
(قال الشافعي) رحمه
الله وان قال له ازرعها
ما شئت فلا تنسج من
زروع ماشاء ولو اراد
الفراس فهو غير الزرع
وان قال ازرعها أو
اغرسها ما شئت
فالكسراء جائز (قال
المزني) أولى بقوله
أن لا يجوز هذا لانه لا
يدري يغرس أو كسرت
الأرض فيكثر الضرر
على صاحبها أو لا يغرس
فتسلم أرضه من نقصان
بأن يغرس فهذا في معنى
المجهول وما لا يجوز في
معنى قوله وبالله التوفيق
(قال الشافعي) وان
انقضت سنوه لم يكن لرب

تعالى أعلم ولا جازته وجه يحتمل بعض مذاهب أهل الفقه ما هو أبعد منه (قال الشافعي) وقد وصفت في غير هذا الموضع أن السبوع ضربان أحدهما يبيع عن قائمة فلا بأس أن تباع بنقد ودين إذا قبضته العين أو يبيع شئ موصوف مضمون على بانه باقى لا بد عاجلا أو الى أجل وهذا لا يجوز حتى يدفع المشتري عنه قبل أن يتفرق المتبايعان وهذا من مستويان إذا شرط فيه أجل أو ضمان أو يكون أحد البيعين نقدا والآخر دين أو مضمون قال وذلك أتى إذا بعك سلعة ودفعها اليك وكان عنها إلى أجل فالسلعة نقد والدين إلى أجل معروف وإذا دفعت اليه مائة دينار في طعام موصوف الى أجل فالمائة نقد والسلعة مضمونة يأتي بها صاحبها لا بد ولا خير في دين بدين ولو اشترى رجل ثلاثين رطلا لجا بدينا ودفعه يأخذ كل يوم رطلا فكل أول عملها حين دفع وأخره الى شهر وكانت صفقة واحدة كانت فاسدة ورد مثل اللحم الذي أخذ أوقيته ان لم يكن له مثل وذلك ان هذا دين بدين ولو اشترى رطلا منفردا وتسعة وعشرين بعده في صفقة غير صفته كان الرطل جازا والتسعة والعشرون منتقضة وليس أخذه أولها إذا لم يأخذها في مقام واحد بالذي يخرج به من أن يكون ديننا الأثرى له ليس له أن يأخذ رطلا بعد الأول الا بعدة تأتي عليه ولا يشبه هذا الرجل يشتري الطعام بدين ويأخذ في كسبه لان عمله واحد وله أخذه كله في مقامه الا أنه لا يقدر على أخذه الا هكذا لا أجل له ولو جاز هذا حاز ان يشتري بدينا ثلاثين صاعا خطه يأخذ كل يوم صاعا (قال) وهذا هكذا في الرطب والفاكهة وغيرها كل شئ لم يكن له قبضه ساعة يتبايعاته معا ولم يكن له قبضه عنه شئ منه حين يشترى في قبضه كله يجوز أن يكون ديننا (قال) ولو جاز هذا في اللحم جاز في كل شئ من ثياب وطعام وغيره (قال الشافعي) ولو قال قائل هذا في اللحم جاز وقال هذا مثل الدار يتكادها الرجل الى أجل فيجب عليه من كراتها بقدر ما سكن (قال) وهذا في الدار وليس كما قال ولو كان كما قال كان أن قبض اللحم بالطعام أولى به من أن يقبضه بالسكن بعد السكن من الطعام في الاصل والفرع فان قال فافرق بينهما في الفرع قيل أرايتك اذا أكرمتك دارا شهرا ودفعتها اليك فلم تكنها أحب عليك الكراه قال نعم قلت ودفعتها اليك طرفه عن اذ صرت المدة التي أكرمتها اليها أحب عليك كراهها قال نعم قلت أرايت اذا بعك ثلاثين رطلا لجا الى أجل ودفعت اليك رطلا ثم صرت ثلاثين يوما ولم تقبض غير الرطل الاول أرايت من ثلاثين رطلا كبرت من سكن ثلاثين يوما فان قال لا قيل لانه يحتاج في كل يوم الى أن يبرأ من رطل لحم يدفعه اليك لا يبرئه ما قبله ولا المدة منه الا بدفعه قال نعم ويقال له ليس هكذا الدار فاذا قال لا قيل أفتأمرهما متفرقين في الاصل والفرع والاسم فكيف تركت أن تقبض اللحم بالما كقول الذي هو في مثل معناه من الربا والوزن والكيل وقسسته على ما يشبهه أو رأيت اذا أكرمتك تلك الدار بعينها فانهم سمعت أبلزمني أن أعطيك دارا بصفتها فان قال لا قيل فاذا باعك لحيا صفقة وله ماشية فانت عايشته أيلزمه أن يعطيك لحيا بالصفحة فاذا قال نعم قيل أفتأمرهما متفرقين في كل أمرهما فكيف تقبض أحدهما بالآخر واذا أسلف من موضع في اللحم الماعز بعينه بوزن أعطى من ذلك الموضع من شاة واحدة فان تفرق ذلك الموضع عن مبلغ صفقة السلم أعطاه من شاة غير ما مثل صفتها ولو أسلفه في طعام غيره فأعطاه بعض طعامه أجود من شرطه لم يكن له عليه أن يعطيه ما بقى منه أجود من شرطه اذا أوفاه شرطه وليس عليه أكثر منه

(باب السلف في العطر وزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله وكل ما لا ينقطع من أيدي الناس من العطر وكانت له صفة يعرفها ووزن جاز السلف فيه فاذا كان الاسم منه بجميع أشياء مختلفة الجسود لم يجوز حتى يسمى ما أسلف فيه منها كما يجمع التمراسم والتمر ويفرق بها أسماء تتباين فلا يجوز السلف فيها الا بأن يسمى المستلف الذي أسلف فيه ويسمى جيسدا منه ورد يشافلي هذا أصل السلف في العطر وقياسه فالتعريف منه الاشهب والاخضر والابيض

الارض أن يقطع غرسه حتى يعطيه قيمته وقيمة غرسه ان كانت فيه يوم يقلعه (قال الشافعي) رحمه الله ولرب الغراس ان شاء أن يقلعه على أن عليه مانع من الارض والغراس كالبناء اذا كان يابن مالك الارض مطلقا وما أكثرى فاسدا وقبضها ولم يزرع ولم يسكن حتى انقضت السنة فعليه كراه المثل (قال المزي) رحمه الله القياس عندى وبالله التوفيق انه اذا أجل له أجل لا يفرس فيه فانقضى الاجل أو أذن له بياض عرصه له سنتين وانقضى الاحتمال ان الارض والعروة مردودتان لانه لم يعرف شيأ فعليه رد ما ليس له فيه حتى على أهله ولا يجبر صاحب الارض على شراء غراس ولا بناء الا أن يشاء والله عز وجل يقول الا أن تكون

وغيره ولا يجوز السلف فيه حتى يسمى أشهب أو أخضر جيداً وردنياً وقطعاً صماً حوزن كذا وان
كنت تريد أبيض سميت أبيض وان كنت تريد قطعة واحدة سميت قطعة واحدة وان لم تسم هكذا أو
سميت قطعاً صماً لم يكن لك ذلك مقتناً وذلك أنه متباين في الثمن ويخرج من أن يكون بالصفة التي سلف
وان سميت عنبراً ووصفت لونه وجوده كان لك عنبر في ذلك اللون والجودة صغاراً أعطاءاً وكباراً وان كان
في العنبر شيء مختلف بالبلدان ويعرف ببلده أنه لم يخرج حتى يسمى عنبر بلد كذا كما لا يجوز في الثياب حتى
يقول مروياً وأهروياً (قال) وقد زعم بعض أهل العلم بالمسك أنه سرقة دابة كالنظي نلقه في وقت من
الأوقات وكأنه ذهب إلى أنه دم تجمع فكاً به يذهب إلى أن لا يحمل التطيب به لما وصفت (قال) كيف جاز
لك أن تحجز التطيب بشئ وقد أخبرك أهل العلم أنه ألقى من حى وما ألقى من حى كان عندك في معنى المسك
فلما كاه (قال) فقلت له خبرك وأجاءه وقياساً قال فاذكر فيه القياس قلت الخبر أرى بك قال
سأسألك عنه فاذكر فيه القياس قلت قال الله تبارك وتعالى وان لك في الانعام لعبرة تنسبك من حى
بطونه من بين قرث ودم لبنا خالصاً تالفاً للشاربين فأحصل شيئاً يخرج من حى اذا كان من حى تجمع معنيين
الطيب وأن ليس بعضومته ينقصه خروجه منه حتى لا يعود مكانه مثله وحرم الدم من مذبح وحى فلا يحمل
لاحد أن يأكل دماً مسفوفاً من ذبح أو غيره فلو كان حرمنا الدم لأنه يخرج من حى أحلنا من المذبح
ولكننا حرّمناه لحجاسته ونص الكتاب به مثل البول والرجيع من قبل أنه ليس من الطيبات قياساً على
ما وجب غسله مما يخرج من الحى من الدم وكان في البول والرجيع يدخل به طيباً ويخرج خبيثاً ووجدت
الولد يخرج من حى حللاً ووجدت البيضة يخرج من حى بانضغاطه فتكون حللاً لان هذا من الطيبات فكيف
أنكرت في المسك الذي هو غاية من الطيبات اذا خرج من حى أن يكون حللاً ولا ذهب إلى أن تشبهه بعضو
قطع من حى والعضو الذي قطع من حى لا يعود فيه أبداً وبين فيه نقصاً وهذا يعود تحت محله قبل يقطع
منه أفهوا باللبن والبيضة والولد أشبه أم هو بالدم والبول والرجيع أشبه فقال بل باللبن والبيضة والولد أشبه
اذا كانت تعود (١) بحالها أشبه منه بالعضو يقطع منها واذا كان أطيب من اللب والبيضة والولد يحمل وما
دونه في الطيب من اللب والبيض يحمل لأنه طيب كان هو أحل لأنه أعلى في الطيب ولا يشبه الرجيع الخبيث
(قال) فما الخبر قلت (أخبرنا) الزنجي عن موسى بن عتبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى النجاشي
أوراق مسك فقال لا بأس سلة إلى قد أهديت النجاشي أوراق مسك ولا أراه الاقدامات قبل أن يصل إليه
فان جاء تناوّهت لك كذا فجاءته فوهب لها ولغيرها منه (قال) وسئل ابن عمر عن المسك أنحوط هو فقال أو
ليس من أطيب طيبكم وتطيب سعد بالمسك والذرية وفيه المسك وابن عباس بالغالية قبل يحرم وفيها المسك
ولم أر الناس عندنا اختلفوا في اباحتها (قال) فقال لي قال خبرت أن العنبري يبيذه حوت من جوفه
فكيف أحلت عنه قلت أخبرني عدد من أتى به أن العنبري نبات خلقه الله تعالى في حشاف في البحر
فقال لي منهم نفر حجبنا الرجح إلى جزيرة فاقنابها ونحن ننظر من فوقها إلى حشفة (٢) خارجة من الماء منها
عليها عنبرة أصلها مستطيل كعنتي الشاة والعنبرة مدونة في فرعها ثم كنت ما هدها فتراها تنظم فأخذها
رجاء أن تزيد عظماء فبهتت رجح فحركت البحر فقطعتها فخرجت مع الوج ولم يختلف على أهل العلم بأنه كما
وصفوا وانما غلط من قال أنه يجده حوت أو طير فيأكله لئله وطير يرحه وقد زعم بعض أهل العلم
أنه لا يأكله دابة الاقتله فحوت الحوت الذي يأكله فيبيذه البحر فيؤخذ فشق بطنه فيستخرج منه قال
فما تقول فيما استخرج من بطنه قلت يغسل عنه شئ أصابه من أذاهم يكون حللاً لأن يباع ويطيب
به من قبل أنه مستحسب غليظ غير متغير لا يخالطه شئ أصابه فيذهب فيه كذا انما يصيب ما ظهر منه كما
يصيب ما ظهر من الجلد فيغسل فيظهر ويصيب الشئ من الذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد

فصل

تجارة عن تراض منكم
وهذا أقدم من ماله الآن
يشترى ما لا يرضى شراؤه
فابن السراضي (قال)
الشافعي رحمه الله
فاذا كثرت داراسنة
فغصها رجل لم يكن
عائيه كسراً لانه
لم يسلم له ما كثري
واذا كثرت أرضا من
أرض العنبر والخراج
فعليه فيما أخرجت
الصدقة خاطب الله
تعالى المؤمنين فقال
وأنا حق يوم حصاده
وهذا مال مسلم
وحصاد مسلم فالزكاة
فيه واجبة ولو اختلفا
في كسراء دابة إلى
موضع أو في كرائها أو
في اجارة الأرض تحالفا
فان كان قبل الركوب
والزروع تحالفا وترادا
وان كان بعد ذلك كان
عليه كراء المثل ولو قال
رب الأرض بكرامه وقال
(١) قوله اذا كانت
تعود بحالها الخ كذا
بالاصحول التي بأيدينا
وتأمل اه معجمه
(٢) قوله إلى حشفة
بالعربك أي صخرة
نابتة في البحر كما في
القاموس اه معجمه

المساروع عارية قال قول
فسول رب الارض
مع عيته ويطلع الزارع
زرعه وعلى الزارع
كراه مشله الى يوم قلع
زرعه وسواء كان
في امان الزرع او غيره
(قال المزني) رحمه
الله هذا اختلاف قوله
في كتاب العارية في
راكب الدابة بقوله
اعزتها يقول بل
اكرتسها ان القول
قول الراكب مع عيته
وخلاف قوله في
الفسال يقول صاحب
الثوب بغير اجرة
ويقول الفسال باجرة
ان القول قول صاحب
الثوب وأولى بقوله
الذي قطع به في كتاب
(١) قوله عن اذينة
كذا في نسختين وفي
نسخة عن أبيه والذي
في المسند عن ابن
اذينة ولم تنفع على
ما رجحه فيما رجحنا اليه
من الخلاصة والقامور
فراجع كتبه معهم

في فصل فطره والادب (قال) فهل في العنبر خبث لا أعلم أحد من أهل العلم خالف في أنه لا بأس
ببيع العنبر ولا أحد من أهل العلم بالعنبر قال في العنبر الاما قلت لك من أنه نبات والنبات لا يحرم منه شيء
(قال) فهل فيه أثر قلت نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن طائوس
عن أبيه عن ابن عباس سئل عن العنبر فقال إن كان فيه شيء فقه الحنفية (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة (١) أن ابن عباس قال ليس في العنبر كراهة إنما
هو شيء دسره البصر (قال الشافعي) ولا يجوز بيع المسك وزنا في فارة لأن المسك مغيب ولا يدري كم
وزنه من وزن جلوده والعود يتفاضل تفاضلا كثيرا فلا يجوز حتى يوصف كل صنف منه وبلده وسمته
التي يميزه بينه وبين غيره كالإيجوز في الثياب الاما وصفت من تسمية أجناسه وهو أشد تباينا من الثور وربما
رايت التامنه بما تقي دينار والثمان صنف غيره بخمسة دنانير وكلاهما ينسب الى الجلود من صنفه وهكذا
القول في كل متاع العطارين بما يتباين منه ببلد أو لون أو عظم لم يجز السلف فيه حتى يسمى ذلك وما لا يتباين
بشيء من هذا وصف بالجلود والرداء وجماع الاسم والوزن ولا يجوز السلف في شيء منه يخلطه غيره الا خيا
من العنبر والقش السلك من الربيع فان شرط شيئا بترابه أو شيئا بشوره وزنا كان قشوره ليست
بما تنفعه أو شيئا يخلط به غيره منه لا يعرف قدر هذا من قدر هذا الميز السلف فيه (قال) وفي الفأران
كان من صيد البصر مما يعيش في البحر فلا بأس بها وان كانت تعيش في البر وكانت فأرا لم يجز بيعها
وشراؤها المندبغ وان دبغت فلا باع لها طهور فلا بأس ببيعها وشراؤها وقال في كل جلد على عطر
وكل ما خفي عليه من عطر ودواء الصيدالة وغيره مثل هذا القول الا أنه لا يحل بيع جلد من كلب ولا خنزير وان
دبغ ولا غير مدبوغ ولا شيء منهما ولا من واحد منهما

(باب متاع الصبالة)

(قال الشافعي) رحمه الله ومتاع الصبالة كله من الادوية كمتاع العطارين لا يختلف فيما يتباين بجنس
أو لون أو غيره ذلك يسمى ذلك الجنس وما يتباين ويسمى وزنا وحيدا واعتقائه اذا تغير لم يعمل عمله جديدا
وما اختلف منه بغيره لم يجز كمثل في متاع العطارين ولا يجوز أن يسلف في شيء منه الا وحده أو معه غيره كل
واحد منهما معروف الوزن وبأخذهما متميزين فاما أن يسلف في صنفين مخلوطين أو أصناف مثل
الادوية المهيبة أو المجموعة بعضها الى بعض بغير عجن ولا تحبيب فلا يجوز ذلك لانه لا يوقف على حسده
ولا يعرف وزن كل واحد منهما ولا جوده ولا رداءه اذا اختلف (قال الشافعي) وما يوزن مما لا يؤكل
ولا يشرب اذا كان هكذا قياسا على ما وصفت لا يختلف واذا اختلف سمي أجناسه واذا اختلف في ألوانه
سمى ألوانه واذا اتقارب سمي وزنه فعلى هذا هذا الباب وقياسه (قال) وما خفيت معرفته من متاع الصبالة
وغيره مما لا يخلص من الجنس الذي يخالفه وما لم يكن منها اذاري سمعت معرفته عند أهل العلم العدول من
المسلمين لم يجز السلف فيه ولو كانت معرفته عامة عند الأطباء غير المسلمين والصبالة غير المسلمين أو عبيد
المسلمين أو غير عدول لم يجز السلف فيه وإنما جيزه فيما أجده معرفته عامة عند عدول من المسلمين من أهل العلم
به وأقل ذلك أن أجده عليه عدلين يشهدان على تغييره وما كان من متاع الصبالة من شيء يحرم لم يجل بيعه
ولا شراؤه وما لم يجل شراؤه لم يجز السلف فيه لأن السلف يبيع من البيوع ولا يجل أكله ولا شربه وما كان
منها مثل الشعر الذي ليس فيه تحريم الامن جهة أن يكون مضرا فكان مما لم يجل شراء السم ليؤكل ولا يشرب
فان كان يعالج به من ظاهر شيء لا يصل الى جوفه ويكون اذا كان طاهرا مأمونا لا ضرر فيه على أحد موجود
للتفحفة في داء فلا بأس بشراؤه ولا خفي شراؤه شيئا يخلطه لحوم الحيات الترياق وغيره لأن الحيات جرمات

لأنهم من غير الطيبات ولأنه مخالطة مبتة ولأن ما لا يؤكل لحمه من غير الأكسين ولا يول بالما يؤكل لحمه ولا غيره والأبوال كلها نجسة لأن النحل التي ضرورة فعلى ما وصفت هذا الباب كله وقياسه (قال) وجماع ما يحرم أكله في ذوات الأرواح خاصة الأما حرم من المسكر ولا في شيء من الأرض والنبات حرام الأمن جهة أن يضر كالمسموماً أشبهه فادخل في الدوام من ذوات الأرواح فكان محرم الماء كقول فلا يحل ومالم يكن محرم الماء كقول فلا بأس

(باب السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع أصحاب الجواهر)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عند السلف في اللؤلؤ ولا في الزبرجد ولا في الباقوت ولا في شيء من الحجارة التي تكون حلماً من قبل أن يوقلت سلفت في اللؤلؤة مذكر حرجة صافية وزنها كذا وكذا وصفتها مستطيلة وزنها كذا كان الوزن في اللؤلؤة مع هذه الصفة تستوي صفاته وتبين لأن منه ما يكون أثقل من غيره فيتفاضل بالثقل والجودة وكذلك الباقوت وغيره فإذا كان هكذا فيما يوزن كان اختلافه لولم يوزن في اسم الصغير والكبير أشد اختلافاً ولولم أفسده من قبل الصفاء وان تباين وأعطيته أقل ما يقع عليه اسم الصفاء أفسد من حيث وصفت لأن بعضه أثقل من بعض فتكون الثقيلة الوزن بينا وهي صغيرة وأخرى أخف منها وزناً بمثل وزنها وهي كبيرة فبيناً في الثمن تبايناً متفاوتاً ولا أضبط أن أصغرها بالعظم أبداً إذا لم يوزن لأن اسم العظم لا يضبط إذا لم يكن مع وزنه فلما تباين اختلافهما بالوزن كان اختلافهما غير موزونين أشد تبايناً والله تعالى أعلم

(باب السلف في التبغ غير الذهب والفضة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف ذهباً أو فضة أو عرضاً من العروض ما كان في تبرئها من واحد أو أن يوزن معلوم وصفة معلومة والقول فيه كقول القائل فيما وصفت من الأسلاف فيه أن كان في الجنس منه شيء يتباين في ألوانه فيكون صنفاً بغير آخر أحمر وصف اللون الذي يسلف فيه وكذلك أن كان يتباين في اللون في أجناسه وكذلك أن كان يتباين في لونه وقسوته وكذلك أن كان يتباين في خلاصه وغير خلاصه لم يجز أن يترك من هذه الصفة شيئاً إلا وصفه فإن ترك منه شيئاً واحداً فسد السلف وكذلك أن تركه أن يقول جيداً أو رديئاً فسد السلف وهكذا هذا في الحديد والرصاص والآنك والزأوق فإن الزأوق يختلف مع هذا في رفته وفخاته بوصف ذلك وكل صنف منه اختلف في شيء في غيره وصف حيث يختلف كما قلنا في الأمر الأول وهكذا هذا في الزرنج وغيره جميع ما يوزن مما يقع عليه اسم الصنف من الشب والكبريت وحجارة الأحال وغيرها القول فيها قول واحد كالقول في السلف فيما قبلها وبهذا

(باب السلف في صمغ الشجر)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا السلف في اللبان والمصطكي والغراء وصمغ الشجر كله ما كان منه من شجرة واحدة كاللبان وصفه باليباض وأنه غير ذكرفان كان منه شيء يعرفه أهل العلم بقولون له ذكراً أم صمغ فسد وما كان منه من شجرة شتى مثل الغراء وصف شجره وما تباين منه وان كان من شجرة واحدة وصف كما وصفت في اللبان وليس في صغير هذا وكبيره تباين بوصف بالوزن وليس على صاحبه أن يوزن فيه عرفه أو في شجرة مقبولة مع الصمغة لا توزن له الصمغة إلا نجسة

(باب الطين الأرمني وطين البصرة والمختوم)

(قال الشافعي) رحمه الله وقد رأيت طيناً يزعم أهل العلم أنه طين أرمني ومن موضع منها معروف وطين

المزارعة وقد بينته في كتاب العارية

(أحياء الموات من كتاب وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه)

(قال الشافعي) رحمه الله بلاد المسلمين شيان عامر وموات فالعامر لأهله وكل ما يلحق به العامر من طريق وقفه أو ميسل ماء وغيره فهو كالعامر في أن لا يملك على أهله إلا بآذنهم والموات شيان موات ما قد كان عامراً فالله معروفاً في الإسلام ثم ذهب عمارته فصار مواتاً فذلك كالعامر لأهله لا يملك إلا بآذنهم والموات الثاني ما لا يملكه أحد في الإسلام يعرف ولا عمارته ملك في الجاهلية إذا لم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحياء مواتاً فهو له وعطيته صلى الله عليه وسلم عامة لمن أحياء الموات أتت من عطية

يقال له طين الصبيرة والمختوم ويدخلان معاني الادوية وسمعت من يدعي العلم بما يزعم انهما يغشان بطين
غيرهما لا ينفع منفعتهما ولا يقع موقعهما ولا يسوي مائة رطل منه رطلان واحدا منهما ورأيت طينا عندنا
بالبحاز من طين الحجاز يشبه الطين الذي رأيتهم يقولون انه ارمني (قال الشافعي) فان كان مسارايت
ما يختلط على المخلص بينه وبين ما سمعت عن يدعي من اهل العلم به فلا يخلص فلا يجوز السلف فيه بحال وان
كان يوجد عدلان من المسلمين يخلصان معرفته بشئ يبين لهما جازا السلف فيه وكان كما وصفنا قبله مما يفسف
فيه من الادوية والقول فيه كالفول في غيره ان تبان بلون او جنس او بلد لم يجوز السلف فيه حتى يوصف لونه
وجنسه ويوصف بوزن معلوم

(باب بيع الحيوان والسلف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم استسلف بكر افجاءته ابل من الصدقة فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
أقضي الرجل بكره فقلت يا رسول الله اني لم أجد في الابل الا جلا خيرا ارباعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم أعطه اياه فان خيبر الناس أحسنهم فضاء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن
كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) فهذا الحديث
الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أخذ وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضمن بيعا بصفة
وفي هذا ما دل على أنه يجوز أن يضمن الحيوان كله بصفة في السلف وفي بيع بعضه ببعض وكل أمر لم فيه
الحيوان بصفة و جنس وسن فكلنا ثانيا بصفة وضرب ووزن والطعام بصفة وكل وفيه دليل على أنه
لا بأس أن يفضى أفضل مما عليه من موطوعا من غير شرط وفيه أحاديث سوى هذا (أخبرنا الربيع) قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال جاء عبد
فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يسمع أنه عبد فباعه سيده يريده فقال النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم بعه فاشتره بعد من أسودين ثم لم يبايع أحدا بعد حتى يسأله أعبده هو أم حر (قال) وبهذا أخذ
وهو اجازة عبد بعد من واجازة أن يدفع عن شئ في يده فيكون كقبضه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الصكر بن الجوزي أخبره أن زياد بن أبي مريم مولى
عثمان بن عفان أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصداقه فباعه بظهور مسان فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال هلكت وأهلك فقال يا رسول الله اني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبيع المسن يدابيد
وعلمت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظهور فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذالك اذن (قال الشافعي)
وهذا منقطع لا يثبت مثله وانما كتبتناه أن الثقة أخبرنا عن عبد الله بن عمر بن حفص أو أخبرني عبد الله
ابن عمر بن حفص (قال الشافعي) قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قال هلكت وأهلكت أعنت
وأهلكت أموال الناس يعني أخذت منهم ما ليس عليهم (١) وقوله عرفت حاجة النبي صلى الله عليه وسلم
الى الظهور يعني ما يعطيه أهل الصدقة في سبيل الله ويعطى ابن السبيل منهم وغيرهم من أهل السهمان عند
نزول الحاجة بهم اليها والله تعالى أعلم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن
ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بيع بغير بن فقال قد يكون بغير خبرا من بغير بن (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن صالح بن كبسان عن الحسن بن محمد بن علي أن علي بن
أبي طالب باع جملته يدعي عصفير بعشرين بعيرا الى أجل (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشتري راحلة بأربعة أهره مضمومة عليه وفيها صاحبها بالربذة
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين واحدا

من بعده من سلطان
وغيره سواء كان الى
جنب قسرية عامرة
نهر أو حيث كان وقد
أقطع النبي صلى الله
عليه وسلم له ورفق
حتى من نبي زهرة يقال
لهم بنو عبد بن زهرة
نكبت عنا ابن أم عبد
فقال لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم
ابتغنى الله اذن ان الله
عز وجل لا يقدر أمة
لا يؤخذ فبهم للضعيف
حقه وفي ذلك دلالة
على أن النبي صلى الله
عليه وسلم أقطع
بالدنة بين ظهري
عمارة الانصار من
المازل والنخل وان
ذلك لاهل العاصم ودلالة
على أن ما قارب العاصم
يكون منه مواب والموان

(١) قوله عرفت حاجة
النبي كذا بالاصول
ولهذا يشير الى رواية أو
حكى المعنى والافالذي
صرح به قبل وعلمت
من حاجة النبي الخ
كتبه معجمه

الى أجل فقال لا بأس به (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لا بأس بالحيوان وأما ما في الحيوان من ثلاث عن المضامين والملاقيح وحبل الحبلية والمضامين ما في ظهور الجبال والملاقيح ما في بطون الأناث وحبل الحبلية بيع كان أهل الجاهلية يتباعونه كان الرجل يتباع الجزور إلى أن تنجج الماشقة ثم تنجج ما في بطنها (قال الشافعي) وما نهى عنه من هذا كان نهى عنه والله أعلم وهذا البيع عين ولا صفة ومن يبيع الغرور لا يحل وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حبل الحبلية وهو موضوع في غير هذا الموضع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء الله قال وليستع البعير بالبعيرين يدايد على أحدهما زيادة ورق والورق نسيئة قال ومن هذا كله أقول ولا بأس أن يسلف الرجل في الأبل وجميع الحيوان بسن وصفة وأجل كما يسلف في الطعام ولا بأس أن يبيع الرجل البعير بالبعيرين مثله أو أكثر يدايد إلى أجل وبعير ببعيرين ووزن بوزن درهم يدايد ونسيئة إذا كانت إحدى البيعتين كاهاتنقا أو كلها نسيئة ولا يكون في الصفة نقد ونسيئة لا إلى أي ذلك كان نقدا ولا أنه كان نسيئة ولا يقارب البعير ولا يباعه لأنه لا ربا في حيوان بحون استدلالا بأنه مما يبيع من البعير ولم يحرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأنه خارج من معنى ما حرم مخصوص فيه بالتعليل ومن بعده ممن ذكرنا وسكتنا عن ذكره (قال) وأما كرهت في التسليم أن تكون إحدى البيعتين ببعضه بعضا نقدا وبعضها نسيئة لا في الواسعة لئلا يسلط بغيره أحد الذين أسلفوا نقدا لا نسيئة في بغيره نسيئة كان في البيعة دين بدين ولو أسلف ببعيرين نقدا في ببعيرين نسيئة إلى أجلين مختلفين كانت قيمة البعيرين المختلفين إلى أجل مجهولة من قيمة البعيرين النقدا لأنهم مالو كانا على صفة واحدة كانا مستأخرين منهما أقل قيمة من المتقدم قبله فوقع البيعة المؤخر لا تعرف حصته مالكل واحد من البعيرين منهما وهكذا الإسلام دناير في شيء إلى أجلين في صفة واحدة وصك كذلك ببعيرين ببعير يدايد ونسيئة لا ربا في الحيوان ولا بأس أن يصدق الحيوان وبصالح عليه ويكتب عليه والحيوان بصفة وسن كالذئب والدرهم والطعام لا يباعه كل ما جازعنا من هذا بصفة أو كيل أو وزن جازا الحيوان فيه بصفة وسن ويسلف الحيوان في الكيل والوزن والذئب والدرهم والعروض كلها من الحيوان من صفته وغير صفته إلى أجل معلوم ويبيع بها يدايد لا ربا فيها كلها ولا نهى من يبعه عن شيء بعقد جميع الأبيع للعم بالحيوان ابتعا دون مساواة (قال) وكل ما لم يكن في التبايع به ربا في زيادته في عاجل أو أجل فلا بأس أن يسلف بعضه في بعض من جنس وأجناس وفي غيره مما تحل فيه الزيادة والله أعلم

(باب صفات الحيوان إذا كانت ديناً)

(قال الشافعي) رجه الله إذا سلف رجل في بيعه بجزء السلف فيه إلا أن يقول من نعم بني فلان كما يقول ثوب مروى وعمر ردي وخطة مصرية لاختلاف أجناس البلاد واختلاف الثياب والتمرو والخطة ويقول رباي أو سداسي أو بازل أو أي سن أسلف فيها فيكون السن إذا كان من حيوان معروف فافيا يسمى من الحيوان كالذرع فيما يذرع من الثياب والكيل فيما يكال من الطعام لأن هذا أقرب الأشياء من أن يحاط به فيه كما الكيل والذرع أقرب الأشياء في الطعام والثوب من أن يحاط به فيه ولونه كذا لأنهم تتفاضل في الألوان وصفة الألوان في الحيوان كصفة وشي الثوب ولون الخنزير والقر والحري وكل يوصف بما يمكن فيه من أقرب الأشياء بالاحاطة به فيه ويقول ذكر أو أنثى لاختلاف الذكرو والانثى فإن ترك واحد من هذا فسد السلف في الحيوان (قال) وأحب إلى أن يقول نقي من العيوب وان لم يقبله لم يكن له عيب وأن يقول جسيما فيكون له أقل ما يقع عليه اسم صفة الجسيم وأن لم يقبله لم يكن له مودن لأن الأيدان عيب وليس له مرض ولا عيب وأن لم يشرطه (قال) وإن اختلفت نعم بني فلان كان له أقل ما يقع عليه صفة من أي نعمهم

الذي للسلطان أن يقطعه من يهره خاصة وأن يحصى منه ما يرى أن يحجمه عام المنافع المسلمين والذي عرفنا نفاذ دولة فيما حى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حى النقيع وهو بلاد ليس بالواسع الذي إذا حى ضاقت البلاد على أهل المواشي حوله وأضر بهم وكافوا يجدون فيما سواه من البلاد سعة لأنفسهم ومواشيهم وأنه قليل من كثير يجاوز للقدرة وفيه سلاح لعمامة المسلمين بأن تكون الخيل المعدة لسبيل الله تبارك وتعالى وما فضل من سهمان أهل الصدقات وما فضل من النعم التي تؤخذ من الجزية ترى جميعها فيه فاما الخيل فقوة لجميع المسلمين وسلك سبلها أنها لاهل النية والمجاهدين وأما النعم التي تفضل عن سهمان أهل الصدقات فيعاد

بها على أهلها وأمانهم
الجزية فقوة لاهل
التي من المسلمين فلا
يبقى مسلم الا دخل
عليه من هذا خصلة
صلاح في دينه أو نفسه
أو من يلزمه أمر من
قريب أو عامة من
مستحق المسلمين فكان
ما جرى عن خاصتهم
أعظم منفعة لعامة
من أهل دينهم وقوة على
من خالف دين الله عز وجل
من عدوهم قد جرى عمر
ابن الخطاب رضي الله
عنه على هذا المعنى
بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وولي عليه مولى
له يقال له هني وقال له
يا هني ضم جناحك
لناس واتق دعوة المظلوم
فان دعوة المظلوم حجابة
وأدخل رب الصرعة
ورب القنينة وإياي
ونعم ابن عفان ونعم
ابن عوف فانهما ان
تهلك ما شيتهما
يرجعان الى نخل وزرع
وان رب القنينة يأتي
بعياله فيقول يا أمير
(١) قوله وأنه شرط فيها
ليس فيها كذا في نسخة
وفي أخرى وأنه شرط
شيأ فيها ليس مثلها فخر
كتبه معصية

شاء فان زادوه فهم متطوعون بالفضل وقد قيل اذا تبين نعمهم فسد السلف الا بان يوصف جنس من
نعمهم اقال والحیوان كله مثل الابل لا يجوز في شيء منه الا ما جاز في الابل (قال) وان كان السلف
في خيل أجزأها ما أجزأ في الابل وأحب ان كان السلف في الفرس أن يصف شيتهم لونه فان لم يفعل فله
اللون بهيما وان كان له شيت فهو بالخيار في أخذها وتركها والبائع بالخيار في تسليمها واعطائه اللون بهيما
(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا هذا في ألوان الغنم ووصف لونها وصفها غزا أو كدوا وبما يعرف
به اللون الذي يريد من الغنم وان تركه فله اللون الذي يصف جلته بهيما وهكذا جيع الماشية جرها وبها
وبراذنها وغيرهما بما يباع فعلى هذا الباب كله وقياسه وهكذا هذا في العبيد والاماء يصف
أسنانهم بالسنين وألوانهم وأجناسهم وتخليتهم بالعودة والسبوبة (قال) وان أتى على السن
واللون والجنس أجزأ وان ترك واحد من هذا فسد السلف والقول في هذا وفي الجوارى والعبيد كالقول
فيما قبله والتحلية أحب الى وان لم يفعل فليس له عيب كالا يكون له في البيع عيب الا أنهم يختلفون في
خصلة ان جعلت له وقد اشتراها نقد بغير صفة كان بالخيار في ردها اذا علم أنها بسيطة لانه اشتراها على أنه
يرى أنها جيدة والجمدة أكثر ثمن السبوبة ولو اشتراها سبوبة ثم جعلت ثم دفعت الى المسلم لم يكن له
ردها لانها تلزمه بسيطة لان السبوبة ليست بعيب ترد منه انما هي نقصير عن حسن أقل من نقصيرها بخلاف
الحسن عن الحسن والحلاوة عن الحلاوة (قال) ولا خير في أن يسلم في جارية بصفة على أن يوقها وهي
حبلى ولا في ذات رحم من الحيوان على ذلك من قبل أن الحمل ما لا يعلمه الا الله وأنه شرط (١) فيها
ليس فيها وهو شراء ما لا يعرف وشراؤه في بطن أمه لا يجوز لانه لا يعرف ولا يدري أيكون أم لا ولا خير
في أن يسلف في ناقة بصفة ومعهها ولد موصوفاً ولا في وليدة ولا في ذات رحم من حيوان كذلك (قال)
ولكن ان أسلف في وليدة أو ناقة ذات رحم من الحيوان بصفة ووصف بصفة ولم يقل ايها أو ولد ناقة أو ناقة
ولم يقل ولد ناقة التي أعطاها جاز وسواء أسلف في صغير أو كبير موصوفين بصفة وسن تجمعهما أو كبير بن
كذلك (قال) وانما أجزأ في أمة ووصف بصفة لم يوصف من أنه يسلم في اثنين وكرهت أن يقال ايها
وان كان موصوفاً لانها قد تلد وتلد وتأتي على تلك الصفة ولاتأتي وكرهت لوقال معها ايها وان لم يوصف لانه
شراء عتي بغير صفة وشيء غير مضمون على صاحبه ألا ترى أن لا أجزأ أن أسلف في أولادها سلة لانها قد
تلد ولاتلد ويقل ولدها ويكثر والسلف في هذا الموضع يخالف بيع الاعيان (قال) ولوسلف في ناقة
موصوفة أو ماشية أو عبد موصوف على أنه خباز أو جارية موصوفة على أنها ماشية كان السلف صحيحاً
وكان له أدنى ما يقع عليه اسم المشط وأدنى ما يقع عليه اسم الخباز لا أن يكون ما وصف غير موجود بالبلد
الذي يسلف فيه بحال فلا يجوز (قال) ولوسلف في ذات دوة على أنها لبون كان فيها قولان أحدهما أنه
جائز واذا وقع عليها أنها لبون كانت له كالألف في المسائل قبلها وان تفاضل البين كما يتفاضل المشي والعمل
والثاني لا يجوز من قبل أنها شاة بلين لان شرطه ابتياعه واللين يتميز منها ولا يكون بتصرفها انما هو شيء
يخلق الله عز وجل فيها كما يحدث فيها البعر وغيره فاذا وقعت على هذا صفة السلف كان فاسداً كما يفسد
أن يقول أسلف في ناقة يصفها ولين معها غير مكيل ولا موصوف وكلا لا يجوز أن أسلف في وليدة حبلى
وهذا أشبه القولين بالقياس والله أعلم (قال) والسلف في الحيوان كله وبيعه بغيره وبعضه ببعض هكذا
لا يختلف من ثقتهم وغيرهم فجميعهم والابل والبقر والغنم والخيول والدواب كلها ما كان موجوداً من
الوحش منها في أيدي الناس مما يحل بيعه سواء كله وسلف كله بصفة الا الاثان من النساء فانما كن مسلفهن
دون ما سواهن من الحيوان ولا تكثره أن يسلف فيهن انما تكثره أن يسلفن والا للكلب والخنزير فانها
لا يباع بدين ولا عني (قال) وما لم ينفع من السباع فهو مكتوب في غير هذا الموضع وكل ما لم يحل بيعه لا يحل
السلف فيه والسلف بيع (قال) وكل ما أسلف من حيوان وغيره وشروط معه غيره فان كان المشروط معه

موصوفا يحل فيه السلف على الاتفراد جاز فكنبت انما أسلفت فيسوف في الموصوف معيه وان لم يكن يجوز السلف فيه على الاتفراد فسد السلف ولا يجوز السلف في حيوان موصوف من حيوان رجل بعينه أو بلد بعينه ولا نتاج ماشية رجل بعينه ولا يجوز أن يسلف فيه الأفيال لا ينقطع من أبدى الناس كائناتنا في الطعام وغيره (قال الربيع) قال الشافعي ولا يجوز أن أقرضك جارية ويجوز أن أقرضك كل شئ سواها من دراهم ودينار والفروج تحاط بأكثر مما يحاط به غيرها فلما كنت اذا أسلفتك جارية كان لي زرعها منك لاني لم أخف منك فيها عوضا لم يكن لك أن تطا جارية في زرعها منك والله أعلم

(باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسبة أو يصلح منه اثنان بواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالتا بعض الناس في الحيوان فقال لا يجوز أن يكون الحيوان نسبة أبدا قال وكيف أجزم أن جعلتم الحيوان ديناهو غير مكيل ولا موزون والصفة تقع على العبد بين وبينه ما دنا به وعلى البعيرين وبينهما تفاوت في الثمن قال فقلناه قلنا بأولى الأمور بنا أن نقول به يستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم في استسلافه بعيرا وقضائه إياه والقياس على ما سواه من سنته ولم يختلف أهل العلم فيه (قال) فإذا كر ذلك قلت أما السنة النص فانه استسلف بعيرا وأما السنة التي استدلنا بها فانه قضى بالدية مائة من الإبل ولم أعلم المسلمين اختلفوا أنها باسنان معروفة وفي مضي ثلاث سنين وأنه صلى الله عليه وسلم اقتدى كل من لم يلب عنه نفسا من قسم له من سبي هوازن بابل مما هانت أو نجس إلى أجل (قال) أما هذا فلا عرفه قلنا فما أكثر ما لا تعرف من العلم قال أفنابت قلت نعم ولم يحضر في أسناده قال ولم أعر في الدية من السنة قلت وتعرف مما لا تخالفنا فيه أن يكتب الرجل على الوصفاء بصفة وأن يصدق الرجل المرأة العبيد والإبل بصفة قال نعم وقال ولكن الدية تلزم بغير أعيانها قلت وكذلك الدية من الذهب تلزم بغير أعيانها ولكن نقد البلاء ووزن معلوم غير مردود فكذلك تلزم الإبل بالعاقلة وسن معلومة وغير معينة ولو أراد أن ينقص من أسناتها سنان لم تجز فلا راد إلا حكمت بما مؤثقة وأجرت فيها أن تكون ديننا وكذلك أجرت في صدق النساء وقت وصفة وفي الكتابة لوقت وصفة ولولم يكن رويانه شيئا إلا ما جاعتنا عليه من أن الحيوان يكون ديننا في هذه المواضع الثلاث أما كنت محجوبا بقولك لا يكون الحيوان ديننا وكانت عليك فيه زائلة (قال) وإن النكاح يكون بغير مهر قلت له فلم يجعل فيه مهر مثل المرأة إذا أصيب وتجعل الأصابة كالاستهلاك في السلعة في البيع الغاسد تجعل فيه قيمته قال فاعلم كرهنا السلم في الحيوان لأن ابن مسعود كرهه قلنا فخالف السلم سلفه وألبيع به أم هانئ واحد قال بل كل ذلك واحد إذا جاز أن يكون ديننا في حال جاز أن يكون ديننا في كل حال قلت قد جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ديننا في السلم والدية ولم يخالفنا في أنه يكون في موضعين آخرين ديننا في الصداق والكتابة فان قلت ليس بين العبد وبينه ربا قلت يجوز أن يكاتبه على حكم السيد وعلى أن يعطيه فترة لم يسد صلاحها وعلى أن يعطيه ابنه المولود معه في كتابته كما يجوز لو كان عبدا ويكون للسيد يأخذ ماله قال ما حكمه حكم العبيد قلنا فقها: إنه يخرج بثي الأثر كته والله المستعان وماتراك أجرت في الكتابة إلا ما أجرت في البيوع فكيف أجرت في الكتابة أن يكون الحيوان نسبة ولم تجز في السلم فبه رأيت لو كان ثابتا عن ابن مسعود أنه كره السلم في الحيوان غير مختلف عنه فيه والسلم عندك إذا كان ديننا كما وصفتنا من أسلافه وغير ذلك أكان يكون في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع الناس حجة قال لا قلت فقد جعلته حجة على ذلك مظاهرا متاكدا في غير موضع وأنت تزعم في أصل قولك أنه ليس بثابت عنه قال ومن أين قلت وهو منقطع عنه وزعم الشعبي الذي هو أكبر من الذي روى عنه كراهته أنه انما أسلفه في القاح فحل إبل بعينه وهذا مكروه عندنا وعند كل أحد هذا بيع الملافح والمضامين وأنها قلت لمجد بن الحسن أنت أخبرني عن

المؤمنين يا أمير المؤمنين
أفتاركهم أنا لا بالك
والكلأ أحسن من
الدرهم والدينار (قال
الشافعي) رحمه الله
وليس للأمام أن يحمي
من الأرض الأقلها
الذي لا يبين ضرره على
من جاء عليه وقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا حي إلا الله
ورسوله (قال) وكان
الرجل العزيز من العرب
إذا اتجعت بلدا محضيا
أو في بلك على جبل أن
كان به أو نثران لم يكن
ثم استعوى كلبا وأوقف
له من سمع منتهى صوته
بالصواء فحيث انتهى
صوته جاء من كل
 ناحية لنفسه ويرى مع
 العامة فيساووه ويجمع
 هذا من غيره لضعف
 ماشيته وما أراد معها
 فترى أن قول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 لا حي إلا الله ورسوله
 لا حي على هذا المعنى
 التماس وأن قوله لله
 لله كل هي وغيره

(باب ما يكون احياء)

قال الشافعي رحمه الله
والاحياء ما عرفه الناس
احياء لمثل الحيوان
كان مسكنا فبان بني
بمثل ما يكون مثله بناء
وان كان للسدواب
فان بني محظروه وافل

أي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي بصير عن أبي العنبر أن بني عم العثمان أو أواذ بالصفواشاق ابل رجل قطعوا به
لبن ابله وقتلوا فقال الهافاق عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود حكم أن يعطى بواذ به اسلا
مثل ابله وفصلا مثل فصلا فأنفذ ذلك عثمان فبري عن ابن مسعود أنه يقضى في حيوان بحیوان مثله
وبالأنه اذ قضى به بالمدينة وأعطيه بواذ به كان ديننا وزيدان برى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم زروون
عن السعدي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله بن مسعود في وصفاء أحدهم أبوزائد مولانا فاولو
اختلف قول ابن مسعود فيه عندك فأحذر رجل ببعضه دون بعض ألم يكن له قال بلى قلت ولولم يكن فيه
غيرا اختلف قول ابن مسعود قال نعم قلت فلم خالف ابن مسعود ومعه عثمان ومعنى السنة والاجماع قال
فقال منهم قائل فلو زعمت أنه لا يجوز السلم فيه ويجوز اسلامه وأن يكون دية وكتابة ومهراو بعيراي بعيرين
نسبة قلت فقله ان شئت قال فان قلته قلت يكون أصل قولك لا يكون الحيوان ديننا خطأ بحاله قال فان
انتقلت عنه قلت فأنتم زروون عن ابن عباس أنه أجاز السلم في الحيوان وعن رجل آخر من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم قال انالرويه قلت فان ذهب رجل الى قولهما أو قول أحدهما دون قول ابن مسعود
بجوز به قال نعم قلت فان كان مع قولهما أو قول أحدهما القياس على السنة والاجماع قال فذلك أولى
أن يقال به قلت أفجدد مع من أجاز السلم في الحيوان القياس فيما وصفت قال نعم وما ردت لأى معنى
تركه أصحابنا قلت أفترجع الى اجازته قال أقف فيه قلت فعذر غيرك في الوقف عما ناله (قال)
ورجع بعضهم ممن كان يقول قولهم من أهل الاتار الى اجازته وقد كان يبطله (قال الشافعي) قال
محمد بن الحسن فان صاحبنا قال أنه يدخل عليكم خصلة تتركون فيها أصل قولكم أنكم لم تجيزوا التسلف
والولا ندخاصة وأجزتم بعين بدين والسلف فيهن قال قلت أرايت لو تركنا قولنا في خصلة واحدة ولم نأه
في كل شئ كنا مطوذين قال لا قلت لان ذلك خطأ قال نعم قلت فنأخطأ قليلا أم مثل حالنا من أخطأ
كثيرا قال بل من أخطأ قليلا ولا عذر له قلت فأنتم تقر بخطا كثير وتأتى أن تتغل عنه ونحن لم نخطئ
أصل قولنا اغفر قنايينه بما تنفرك الاحكام عندنا وعندك بأقل منه قال فادكره قلت أرايت اذا اشتربت
منك جارية موصوفة بدن أملكك عليك الا الصفوة ولو كانت عندك مائة من تلك الصفوة لم تكن في
واحدة منهن بعينها وكان لك أن تعطى أيتن شئت فاذا فعلت فقدمك كها حينئذ قال نعم قلت ولا يكون لك
أخذها مني ألا يكون لك أخذها لو بعثها مكانك وانفقدت عنها قال نعم قلت وكل بيع بيع بمن ملك
هكذا قال نعم قلت أفرايت اذا أسلفك جارية ألى أخذها منك بعد ما فضتها من ساعتى وفي كل ساعة
قال نعم قلت فلك أن تطا جارية متى شئت أخذتها أو استبرأتها ووطئتها قال فافرق بينهما وبين غيرها
قلت الوطء قال فان فيها المعنى في الوطء ما هو في رجل ولا في شئ من البهائم قلت فهذا المعنى فرقت بينهما
قال فلم يجره أن يسلفها فان وطئها لم يردها ودمتها قلت أيجوز أن أسلفك شيئا يكون لك أن تمنعني
منه ولم يفت قال لا قلت فكيف تجيزان وطئها أن لا يكون لى عليها سبل وهي غير فائنة ولو جاز لم يصح
فيه قول قال وكيف ان أجزته لا يصح فيه قول قلت لاني اذا سلطته على اسلافها فقد أبعث فرجها الذى
سلفها فان لم يطاها حتى يأخذها السيد أمحته للسيد فكان الفرج حلالا لرجل ثم حرم عليه بلا اخراج له
من ملكه ولا تخليكه رغبة الجارية غيره ولا طلاق (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وكل فرج حصل
فانما هو بطلاق أو اخراج ما ملكته من ملكه الى ملك غيره أو أمور ليس المستلف في واحدة منها قال
أفتؤخبه بغير هذا مما نعرفه قلت نعم فياسألني أن السنة فرقت بينه قال فادكره قلت أرايت المرأة
نهي أن أسافر الا مع ذى رسم محرم ونهي أن يخلوها لرجل وليس معها ذى محرم ونهي عن الحلال لها
من التزويج الا بولي قال نعم قلت أفتعرف في هذا معنى نهية الاما خلق في الامدين من الشهوة للنساء
وفي الامدين من الشهوة للرجال لخطي في ذلك للان ينسب الى المحرم منه ثم حبط في الحلال منه ثلاثين

المرء الحظ فيه أو الدلسة قال ما فيه معنى الا هذا وفي معناه قلت أفصح دانات البهايم في شئ من هذه المعاني أو ذكور الرجال أو البهايم من الحيوان قال لا قلت فبان لك فارق الكتاب والسنة بينهما وإنما نهى عنه الصياغة لما خلق فيهن من الشهوة لهن قال نعم قلت فهذا فرقنا وغيره مما في هذا كفاية منه إن شاء الله تعالى قال أفقول بالذريعة قلت لا ولا معنى في الذريعة إنما المعنى في الاستدلال بالخبر والادوم أو القياس عليه أو المعقول

(باب السلف في الثياب)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح أنه سئل ابن شهاب عن ثوب بشوبين نسيت فقال لا بأس به ولم أعلم أحدا يكرهه (قال الشافعي) وما حكيت من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على أهل نجران ثيابا معروفة عند أهل العلم بكم ونجران ولا أعلم خلافا في أنه يجعل أن يسلم في الثياب بصفة قال والصفات في الثياب التي لا يستغنى عنها ولا يجوز السلف حتى تجمع أن يقول لك الرجل أسلم اليك في ثوب مروى أو مروى أو رازي أو بلقي أو بغدادى طوله كذا وعرضه كذا صفيقا دقيقا أو رفيقا فإذا جاءه على أدنى ما يلزمه هذه الصفة لزمه وهو منطوع بالفضل في الجودة إذا لزمها الصفة وإنما قلت دقيقا لأن أقل ما يقع عليه اسم الدقة غير متباين الخلاف في أدنى منه وأدق منه زيادة في فضل الثوب ولم أقل صفيقا مرسله لأن اسم الصفاقة قد يقع على الثوب الدقيق والغلظ فيكون أن أعطاه غلظا أعطاه شر من دقيق وإن أعطاه دقيقا أعطاه شر من غلظ وكلاهما يلزمه اسم الصفاقة قال وهو كما وصفت في الأبواب قبله إذا ألزم أدنى ما يقع عليه الاسم من الشرط شيئا وكان يقع الاسم على شئ يخالفه هو خير منه لزم المشتري لأن الخير زيادة تنقطع بها البائع وإذا كان يقع على ما هو شر منه لم يلزمه لأن الشر ينقص لا يرضى به المشتري (قال) فان شرطه صفيقا فغنى ما يكن له أن يعطيه دقيقا وإن كان خيرا منه لأن في الثياب علم أن الصفيق التحسين يكون أدق في البرد وأكثر في الحر وربما كان أبقى فهذا علم تفحصه وأب كان شئ الأدق أكثر فهو غير الذي أسلف فيه وشرط الحاجته (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وإن أسلم في ثياب بلد بها ثياب مختلفة الغزل والعمل يعرف كلهما باسم سوى اسم صاحبه لم يجوز السلف حتى يصف فيه ما وصفت قبل ويقول ثوب كذا وكذا من ثياب بلد كذا ومتى ترك من هذا شيئا لم يجوز السلف لأنه يبيع مغيب غير موصوف كما لا يجوز في الترخي يسمى جنسه (قال) وكل ما أسلم فيه من أجناس الثياب هكذا كله إن كان وشيئا منه يوسفيا أو نجرانيا أو فارعا أو باسمه الذي يعرف به وإن كان غير وثى من العصب والحبرات وما أشبهه وصفه ثوب خبره من عمل بلد كذا دقيق اليموت أو متر كاسلا أو صفته أو جنسه الذي هو جنسه وبلده فان اختلف عمل ذلك البلد قال من عمل كذا العمل الذي يعرف به لا يجوز في السلم دونه وكذلك في ثياب القطن كما وصفت في العصب قبلها وكذلك البياض والحبر والطينا والصفوف كله والارسيم وإذا عمل الثوب من قرا ومن كان أو من قطن وصفه وإن لم يصف غزله إذا عمل من غزول مختلفة أو من كرسف مروى أو من كرسف خشن لم يصح وإن كان إنما يعمل من صنف واحد بلده الذي سلف فيه لم يضره أن لا يصف غزله إذا وصف الدقة والعمل والذرع وقال في كل ما يسلم فيه جيد أو ردى ولزمه كل ما يقع عليه اسم الجودة أو الرداءة أو لصفة التي يشترط قال وإن سلف في وثى لم يجوز حتى يكون للوثى صفة يعرفها أهل الغد من أهل العلم ولا خبر في أن يريه نخرة أو تواضعها على يد عدل يوفيه الوثى عليها إذا لم يكن للوثى معروفا كما وصفت لأن الخرفة قد تهلك فلا يعرف للوثى

(باب)

عمارة الزرع التي تملك بها الأرض أن يجمع ثرابا يحيط بها تبين به الأرض مسن غير ها ويجمع حرنها وزرعها وإن كان له عسبناه أو بئر حفرها أو ساقه من نهريها فقد أحباها وله مرفاها التي لا يكون صلاحها إلا بها ومن أقطع أرضا أو نجعها فلم يعمرها رأت للسلطان أن يقول له إن أحيتها والاخلينا بينها وبين من يحسبها فان تأجله رأيت أن يفعل

(ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز)

قال الشافعي رحمه الله ما لا يملك أحد من الناس يعرف متفان أحدهما ماضى ولا يملكه إلا بما يستحدثه فيه والثاني ما لا تطلب المنفعة فيه إلا بشئ يجعل فيه غيره وذلك المعادن الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكحل

(باب السلف في الاله والجلود)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في جلود الابل ولا البقر ولا اهاب الغنم ولا جلد ولا اهاب من رق ولا غيره ولا يباع الامنظور اليه قال وذلك انه لم يجز لنا ان نقبسه على الثياب لانا لو قسناه عليها لم يحل الامذرو مع صفته وليس يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته عن ان يضبط بذرع بحال ولو ذهبنا نقبسه على ما اجزنا من الحيوان بصفة لم يصح لنا وذلك انا انما نحيز السلف في بعير من نعيم بني فلان ثني اوجذع موصوف فيكون هذا فيه كالذرع في الثوب ويقول ر باع و بازل وهو في كل سن من هذه الاسنان اعظم منه في السن قبله حتى يتناهي عظمه وذلك معروف مضبوط كما يضبط الذرع وهذا لا يمكن في الجلود لا يقدر على ان يقال جلد بقرة تنسب اوز باع ولا شاة كذلك ولا يتم فيقال بقرة من نتاج بلد كذا لان النتاج يختلف في العظم فلما لم يكن الجلود يقع على معرفته كما يقع على معرفة ما كان قائما من الحيوان فيعرف بصفة نتاج بلده عظمه من صنعه خالف الجلود الحيوان في هذا وفي ان من الحيوان ما يكون السن منه اصغر من السن مثله والاصغر خير عند التجار فيكون امشى واجل ما كانت فيه الحياة فيستري البعير بعشرين بعيرا او اكثر كلها اعظم منه لفضل التجار للشي ويدرك ذلك صفته وجنسه وليس هذا في الجلود هكذا الجلود لا حياة فيها وانما تفاضلها في ثخانتها وسعتها وصلابتها ومواضع منها فلما لم يتجدد خبرا تنبعه ولا قياسا على شيء مما اجزنا السلف فيه لم يجز ان نحيز السلف فيه والله تعالى اعلم و رأينا لما لم يوقف على حده فيها ردنا السلف فيه ولم تجز نسبته وذلك ان ما بيع نسبه لم يجز الاعلوا وهذا لا يكون معلوما بصفة مال

(باب السلف في القراطيس)

(قال الشافعي) رحمه الله ان كانت القراطيس تعرف بصفة كاتعرف الثياب بصفة وذرع وطول وعرض وجوده ورقه وغلط واستواء صنعة اسلف فيها على هذه الصفة ولا يجوز حتى تستجمع هذه الصفات كلها وان كانت تختلف في قرى او سائق لم يجز حتى يقال صنعة قرية كذا او كورة كذا او رستاق كذا فان ترك من هذا شي لم يجز السلف فيه والقول فيها كالقول فيما اجزنا فيه السلف غيرها وان كانت لا تضبط بهذا فلا خير في السلف فيها ولا احسبها هذا الا مضبوطة او مضطها اصح من ضبط الثياب او مثله

(باب السلف في الخشب ذرعا)

(قال الشافعي) رحمه الله من سلف في خشب الساج فقال ساج سمح طول الخشبة منه كذا وغلظها كذا وكذا ولونها كذا فهذه اجاز وان ترك من هذا شي لم يجز وانما اجزنا هذه الاستواء بنبتته وان طرفه لا يقربان وسطه ولا جميع ما بين طرفيه من نبتته وان اختلف طرفاه تقاربا و اذا شرط له غلظا فجاءه بأحد الطرفين على الغلظ والاخر كثر فهو متطوع بالفضل ولزم المشتري اخذها فان جاءه ناقصا من طول او ناقصا من احد الطرفين من غلظ لم يلزمه لان هذا نقص من حقه (قال) وكل ما استوت نبتته حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس باذن من طرفيه واحدهما من السمع او ربع رأسه فامكن الذرع فيه او تدور تدورا مستويا فامكن الذرع فيه وشريط فيه ما وصفت في الساج جاز السلف فيه وسبي جنسه فان كان منه جنس يختلف فيكون بعضه خيرا من بعض مثل الدوم فان الخشبة منه تكون خيرا من الخشب مثلها الحسن لم يستغن عن ان يسمى جنسه كما لا يستغنى عن ان يسمى جنس الثياب فان ترك نسبة جنسه فسد السلف فيه وما لم يختلف اجزنا السلف فيه بالصفة والذرع على نحو ما وصفت قال وما كان منه طرفاه او احدهما

والكبريت والملح وغيره
وأصل المعادن منصفان
ما كان ظاهرا كاللحم
في الجبال تنبته الناس
فهذا لا يصلح لاحد
أن يقطعه بحال
والناس فيه شرع وهكذا
النهر والماء الظاهر
والنبات فيما لا يملك
لاحد وقد سأل الابيض
ابن حال النبي صلى الله
عليه وسلم أن يقطعه
ملح ما رب فأقطعه اياه
أو اراده ففعل له انه
كالماء العذب فقال فلا

اذن (قال) ومثل هذا
كل عين ظاهرة كقط أو
قبر أو كبريت أو موميا أو
سحارة ظاهرة في غير ملك
أحد فهو كالماء والكلاب
والناس فيه سواء ولو
كانت بقعة من الساحل
يرى أنه ان حفر ترابا من
أعلاها ثم دخل عليها
ماء ظهر لها ملح كان
للسلطان أن يقطعه
وللرجل أن يعمرها
بهذه الصفة فبملكها

(باب تفرع
القطاع وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله

أجل من الآخر ونقص ما بين طريقه أوهما بينهما يميز السلف فيه لانه حينئذ غير موصوف العرض
صكها لا يجوز أن يسلف في ثوب موصوف الطول غير موصوف العرض قال فعلى هذا السلف
في الخشب الذي يباع ذراعه وقياسه لا يجوز حتى تكون كل خشبة منه موصوفة بمحدودة كما وصفت
وهكذا خشب الموايد موصوف طولها وعرضها وجنسها ولونها (قال) ولا بأس بالسلام الخشب في الخشب
ولار باعيا عدا الكيل والوزن من المأكول والمشروب كله والذهب والورق وما عدا هذا فلا بأس بالفضل
في بعضه على بعض يبدأ بدونه نسبة السلف وغيره سلم كيف كان اذا كان معلوما

(باب السلم في الخشب وزنا)

(قال الربيع) قال الشافعي وما صغر من الخشب لم يجز السلف فيه عدد ولا حزا ولا يجوز حتى يسمى الجنس
منه فيقول ساما أسود أو أسوس يصف لونه بنسبته الى العلق من ذلك الصنف أو الى أن يكون منه دفقا أما
اذا اشترت بجملة قلت ذاقا أو أساطا أو غلاطا وزن كذا وكذا أو ما اذا اشترت به مختلفا قلت كذا وكذا
رطلا غلطا وكذا وكذا وسطا وكذا وكذا قبالا لا يجوز فيه غير هذا فان تركت من هذا أشاء فسد السلف
وأحب لو قلت سمعا فان لم تقبله فليس لك فيه عتة لان العتة غنمه السماح وهي عيب فيه تنقصه وكل
ما كان فيه عيب ينقصه لم يرد له لم يلزم المشتري وهكذا كل ما اشترى للتجارة على ما وصفت لك لا يجوز
الا مذر وعلم معلوما أو موزون معلوما بما وصفت (قال) وما اشترى منه حطبا وقبسه ووصف حطب سمرا وسلم
أو حوض أو رالك أو قرط أو عرعر ووصف بالغلط والوسط والدقة وموزون فان تركت من هذا أشاء لم يجز
ولا يجوز أن يسلف عددا ولا حزا ولا غير موصوف موزون بحال ولا موزون غير موصوف بغلظه وبقته
وجنسه فان تركت من هذا أشاء فسد السلف (قال) فأما عدا ان القسي فلا يجوز السلف فيها الا امر
قلما يكون فيها موجودا فاذا كان فيها موجودا جاز وذلك أن يقول عود شوحطة حذل من نبات أرض كذا
السهل منها أو الجبل أو دقيق أو وسط طوله كذا وعرضه كذا وعرض رأسه كذا ويكون مستوي
النبته وما بين الطرفين من الغلظ فكل ما أمكنت فيه هذه الصفة مع حاز وما لم يمكن لم يجز وذلك أن عدا ان
الأرض تختلف فتبان والسهل والجبل منها يتباين والوسط والدقيق يتباين وكل ما فيه هذه الصفة من شريان
أو نزع أو غير من أصناف عدا ان القسي جاز وقال فيه شوحطا أو فلقة والفلقة أقدم نباتا من الخوط
والخوط الشاب ولاخيه في السلف في قداح النبل شوحطا كانت أو قنأ وغير ذلك لان الصفة لا تقع عليها
وانما تقع على في الثعانة وتباين فيها فلا يقدر على ذرع نخاتها ولا يتقارب فخير أقل ما تقع عليه الثعانة كما
نخيزه في الشباب

(باب السلف في الصوف)

(قال الشافعي) رجه الله لا يجوز السلف في الصوف حتى يسمى صوف من بلد كذا الاختلاف أصواف
الضأن بالبلدان ويسمى لون الصوف لاختلاف ألوان الأصواف ويسمى جبهه أو نقبا ومغسولا لما يلقى به
بما يشغل وزنه ويسمى طولا أو قصارا من الصوف لاختلاف قصاره وطوله ويكون بوزن معلوم فان تركت
من هذا أشاء واحد فسد السلف فيه واذا جاء بأقل مما يقع عليه اسم الطول من الصوف وأقل مما يقع عليه
اسم الجودة وأقل مما يقع عليه اسم البياض وأقل مما يقع عليه اسم النقا وجاء به من صوف ضأن البلد الذي
سمي لزم المشتري قال ولو اختلف صوف الاناث والكباشي ثم كان يعرف بعد الجزاز لم يجز حتى يسمى صوف
لخول أو اناث وان لم يتباين ولم يكن يتميز يعرف بعد الجزاز فوصفه بالطول وما وصفت جزا السلف فيه
ولا يجوز أن يسلف في صوف غنم رجل بعينها لانه قد تنلف وتأتي الآفة على صوفها ولا سلف الا في شئ

والقطائع ضربان
أحدهما ماضى
والثاني اقطاع ارفاق
لأتمليك مثل المقاعد
بالاسواق التي هي
طريق المسلمين فن قعد
في موضع منها للبيع
كان بقدر ما يصلح له
منها ما كان معيا فيه
فاذا فارقه لم يكن له
منعه من غيره كافتة
العرب وفساططهم
فاذا اتبعوا لم يملكوا
بها حيث تركوا

(أقطاع المعادن وغيرها)

(قال الشافعي) رجه
الله في أقطاع المعادن
قولان أحدهما أنه
يختلف أقطاع الأرض
لان من أقطع أرضا فيها
معادن أو عملها وليست
لأحد سواء كانت ذهبا
أو فضة أو نحاسا
أو ما يخلص الأعمونة
لانه باطن مستكن
بين ظهراني تراب أو
حجارة كانت هذه
كالمسوات في أنه أن
يقطعه أياها ويختلفة

للوأت في أحد القولين
فان الموات اذا أحييت
مرة ثبت أحيائها
وهذه في كل يوم يبدأ
أحياءها بطون ما فيها
ولا ينبغي أن يقطع من
المعادن الا قدر ما يحتمل
على أنه ان عطله لم يكن
له منع من أخذه ومن
يجتنبه في ذلك أنه
بيع الارض وليس له
بيع المعادن وانما
كالبئر تحفر بالبادية
فتكون لحافرها ولا
يكون له منع الماشية
فصل ماؤها وكالمزبل
بالبادية هو الحق به فاذا
تركه لم يمنع منه من زله ولو
أقطع أرضا فاحياها ثم
ظهر فيها معدن ملكه
ملك الارض في القولين
معاوكل معدن عمل فيه
جاهل ثم استقطعه
رجل فقيه أو جاهل
أحدها أنه كالبر الجاهلي
والماء الصدف لا يمنع
أحد أن يعمل فيه
فاذا استبقوا اليه فان
وسمهم عملوا معاوان
صناق أفرع بينهم أيهم
(١) قوله والكلا هجارة
الخ كذا بالاصول ولم
نجد بهذا المعنى في
كتب اللغة التي بأيدينا
ولعله يحرف عن الكسبي
جميع كدية بالمال المهمة
وزان غرقه وحرره
٨١ مصححه

موصوف مضمون موجود في وقته لا يخطئ ولا يجوز في صوف غنم رجل بعينها لانه يخطئ و يأتي على غير الصفة ولو كان الاجل فيها ساعة من النهار لان الافة قد تأتي عليها وعلى بعضها في تلك الساعة وكذلك كل سلف مضمون لا خير في أن يكون في شيء بعينه لانه يخطئ ولا خير في أن يسلط في صوف بلا صفة ويريه صوفا فيقول استوفيه مثلا على بياض هذا ونقائه وطوله لان هذا قد يهلك فلا يدري كيف صفته فصير السلف في شيء مجهول قال واب أسلم في وبر الابل أو شعر المعزى لم يحز الا كما وصفت في الصوف ويبطل منه ما يبطل منه في الصوف لا يختلف

(باب السلف في الكرسف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا خير في السلف في كرسف بجوزة لانه ليس بمصلاحه في أن يكون مع جوزة انما جوزة قشرة تطرح عنه ساعة يصلح ولا خير فيه حتى يسمى كرسف بلد كذا وكذا أو سمي حيدا أو ريشا أو سمي أبيض نقياً أو سمى بوزن معلوم وأجل معلوم فان ترك من هذا شيئا واحدا لم يحز السلف فيه وذلك أن كرسف البلدان يختلف فيلين ويخشن ويطول شعره وقصر ويسمى ألوانها ولا خير في السلم في كرسف أرض رجل بعينها كما وصفنا قبله ولكن سلم في صفة ما مونة في أيدي الناس وان اختلف قديم الكرسف وحديثه سماه قديما وحديثا من كرسف سنة أو سنتين وان كان يكون نديا سماه جافا لا يجوز في فيه غير ذلك ولو أسلم فيه مني من حبه كان أحب الي ولا أرى بأسا أن يسلم فيه بحبه وهو كالسوى في الثمر

(باب السلف في القز والكتان)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا ضبط القز ان يقال قز بلد كذا أو بوصف لونه وصفاته ونقاؤه وسلامته من العيب ووزنه فلا بأس بالسلف فيه ولا خير في أن يترك من هذا شيئا واحدا فان ترك لم يحز فيه السلف وان كان لا يضبط هذا فيه لم يحز فيه السلف وهكذا الكتان ولا خير في أن يسلف منه في شيء على عين يأخذها عنده لان العين تهلك وتتغير ولا يجوز السلف في هذا وما كان في معناه لا يصفه تضبط وان اختلف طول القز والكتان فتيان طوله سمي طوله وان لم يختلف جاء الوزن عليه وأجزاء ان شاء الله تعالى وما سلف فيه كيلا لم يستوف وزنا لا اختلاف الوزن والكيل وكذلك ما سلف فيه وزنا لم يستوف كيلا

(باب السلف في الحجارة والارحية وغيرها من الحجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة النيران والحجارة تفاضل بالالوان والاجناس والعظم فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى منها أخضر أو أبيض أو زبريا أو سلايا باسمه الذي يعرف به وينسب اليه الصلابة وان لا يكون فيه عرق ولا كلال (١) والكلا حجارة مخلوقة مدورة صلاب لا يجيب الحديد اذا ضربت تكسرت من حيث لا يريد الضارب ولا تكون في النيران الا غشا (قال) ويصف كبرها بان يقول ما يحمل البعير منها حجرين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة بوزن معلوم وذلك ان الاجال تختلف وان الحجرين يكونان على بعير فلا يعتد لان حتى يجعل مع أحدهما حجر صغير وكذلك ما هو أكثر من حجرين فلا يجوز السلف في هذا الا بوزن أو ان يشتري وهو يرى فيكون من يوع الجسراف التي ترى قال وكذلك لا يجوز السلف في النقل والنقل حجارة صفراء الابان يصف صفرا من النقل أو حشا أو واخل فيعرف هذا عند أهل العلم به ولا يجوز الامور ولا لانه لا يكال للحافيه ولا تحيط به صفة كالخطب بالثوب والحيوان وغيره مما يباع عددا ولا يجوز حتى يقال صلاب واذا قال صلاب فليس له رخو ولا كذا ولا لا متفتت قال ولا بأس بشراء الرجام ويصف كل رخامة منه بطول وعرض ونحافة وصفها وجوده وان كانت تكون لها

تساريع (١) مختلفة بنبان فضلها منها وصف تساريع وان لم يكن اكتفى بما وصفت فان جاءها ما اختلف فيها أربها أهل البصر فان قالوا يقع عليها اسم الجودة والصفاء وكانت بالطول والعرض والخنانة التي شرط لزمنه وان نقص واحد من هذه لم تلبس قال ولا بأس بالسلف في حجارة المرمر بعظم وزن كما وصفت في الحجارة قبله وبصفاء فان كانت له أجناس تختلف والأران وصفه بأجناسه وألوانه قال ولا بأس أن يشتري آنية من مرمر بصفة طول وعرض وعمق وخنانة وصناعة ان كانت تختلف فيه الصنعة وصف صنعها ولو وزن مع هذا كان أحب إلى وان ترك وزنه لم يفسده ان شاء الله تعالى وان كان من الارحام حتى يختلف بلده فتكون حجارة بلد خيرا من حجارة بلد لم يجز حتى يسمى حجارة بلد وصفها وكذلك ان اختلفت حجارة بلد وصف جنس الحجارة

(باب السلف في القصة والنورة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في القصة والنورة ومتاع البنيان فان كانت تختلف اختلافا شديدا فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى نورة أرض نذا وقصة أرض نذاو بشرط جودة أو رداء أو بشرط بياض أو سمر أو أي لون كان اذا تفاضلت في اللون وبشرطها بكيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ولا خريف في السلف فيها أحوال ولا مكابيل لانها تختلف (قال الشافعي) ولا بأس أن يشتريها أحوالا ومكابيل وخزافا في غير أحوال ولا مكابيل اذا كان المتاع حاضر والمشتري حاضرين قال وهكذا المدر لا بأس بالسلف فيه كيلا معلوما ولا خريفه أحوالا ولا مكابيل ولا جزافا ولا يجوز الأيكيل بصفة جيدة أو رديء وسدر موضع كذا فان اختلفت ألوان المدر في ذلك الموضع وكان لبعضها على بعض فضل وصف المدر أخضر أو أشهب أو أسود قال واذا وصفه جيدا أنت الجودة على البراءة من كل ما خالفها فان كان فيه سبخ أو كذا ان أو حجارة أو بطعاه لم يكن له لان هذا يخالف الجودة وكذلك ان كانت النورة والقصة هي المسلف فيها لم يصلح الا كما وصفت بصفة قال وان كانت القصة والنورة مطيرتين لم يلزم المشتري لان المطير عيب فيهما وكذلك ان قدمت اقدم ما يضر بهما لم يلزم المشتري لان هذا عيب والمطر لا يكون فساد المدر اذا عاد جافا بحاله

(باب السلف في العدد)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله لا يجوز السلف في شيء عددا الا ما وصفت من الحيوان الذي يضبط سنه وصفته وجنسه والثياب التي تضبط بحبسها وحليتها وزعرها والخشب الذي يضبط بحبسها وصفته وزعره وما كان في معناه لا يجوز السلف في البطيخ ولا القش ولا الخيار ولا الرمان ولا السفرجل ولا الفرسل ولا الموز ولا الجوز ولا البيض أي بيض كان دجاج أو حمام أو غيره وكذلك ما سواه مما يتبايعه الناس عددا غير ما استثنيت وما كان في معناه لاختلاف العدد ولا شيء يضبط من صفة أو بيع عدد فيكون مجهولا الا أن يقدر على أن يكال أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن

(باب السلم في الماكول كيلا أو وزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله أصل السلف فيما يتبايعه الناس أصلان فما كان منه بصغروا ونسوى خلقته فيحتمل المكبال ولا يكون اذا كبل تحافي في المكبال فتكون الواحدة منه بائنة في المكبال عريضة الاسفل دقيقة الرأس أو عريضة الاسفل (٢) والرأس دقيقة الوسط فاذا وقع شيء إلى جنبها منعه عرض أسفلها من أن يلقى بها أو وقع في المكبال وما بينهما وبينه متخاف ثم كانت الطبقة التي فوقه منه هكذا لم يجز أن يكال

واستلنا

يبدأ ثم يتبع الآخر فالآخر حتى يتأ سوافيه والثاني للسلطان أن يقطعه على المعنى الاول يعمل فيه ولا يملكه اذا تركه والثالث يقطعه فيملكه ملك الأرض اذا أحدث فيها عمارة وكل ما وصفت من احياء الموات واقطاع المعادن وغيرها فاما عتبتها في غنوب بلاد العرب التي عامر وعسروا على ملوك وكل ما ظهر عليه عنوان من بلاد الجهم فعامة كل من ظهر عليه من المسلمين على نية أسهم وما كان في قسم أحدهم من معدن ظاهر فهو له كما يقع في قسمة العامر بقبضته فيكون له وكل ما كان في بلاد العنوة مما عر مرة ثم ترك فهو

(١) قوله تساريع الذي في كتب اللغة أساريع أي خطوط اه (٢) قوله أوعريضة الاسفل والرأس الخ كذا في نسختين وفي أخرى بدله أوعريضة الرأس دقيقة الاسفل والوسط اه كتبه معجمه

كالعاصر التام العمارة
مثل ما ظهرت عليه
الانهار وعبر بغير ذلك
على نطف السماء أو
بالرشاء وكل ما كان لم
يعمر قط من بلادهم فهو
كالسوات من بلاد
العرب وما كان من
بلاد الجهم صلحافا
كان لهم فلا يؤخذ منهم
غير ما صولحوا عليه الا
بذنهم فان صولحوا
على أن للسجين الارض
ويكون حرار اثم
عالمهم لمسلون بعد
فالارض كلها صلح
وجسها لاهل الخمس
وأربعة أجناسها الجماعة
أهل النبي وما كان
فها من موات فهو
كالوات غيره فان وقع
الصلح على عامها
ومواتها كان السوات
عالم كل ملك العام

(١) هذا الباب تقدم
بحروفه بعد مسئلة بيع
القمع في سنبله في نسخة
السراج البلقيني وأعاده
هنا تبعا لباقي النسخ
فأعلم كتبه معجبه

واستدلنا على أن الناس انما تروا كبله لهذا المعنى ولا يجوز أن يسلط فيه كبلا وفي نسبه هذا المعنى
ما نظم واشتد فصار يقع في المكمل منه الشيء ثم يقع فوقه منه شيء معترض وما بين القائم تحته متجاف
فيسد المعترض الذي فوقه الفرحة التي تحته ويقع عليه فوقه غيره فيكون من المكمل شيء فارغ بين الفراغ
وذلك مثل الرمان والسفرجل والخيار والباذنجان وما أشبهه مما كان في المعنى الذي وصفت ولا يجوز
السلف في هذا كبلا ولو راذي عليه المتبايعان سلفا وما صغروا كان يكون في المكمل فيتمثل به المكمل
ولا يتجاف التبايع في السنين مثل التمر وأصغروا عما لا يختلف خلقته اختلافا متباينا مثل السمسم وما أشبهه
أسلم فيه كبلا (قال) وكل ما وصفت لا يجوز السلم فيه كبلا فلا بأس بالسلم فيه وزنا وإن يسمى كل صنف
منه اختلاف باسمه الذي يعرف به وان شرط فيه عظما أو صغيرا فإذا أتى به أقل ما يقع عليه اسم العظم وزنه
حاز على المشتري فأما الصغير فأصغره يقع عليه اسم الصغير ولا يحتاج إلى المسئلة عنه (قال) وذلك مثل
أن يقول أسلم اليك في خبز خراساني أو بطيخ شامي أو رمان ألمليسي أو رمان حراني ولا يستغنى في الرمان
عن أن يصف طعمه حلوا أو مر أو حامضا فأما البطيخ فليس في طعمه ألوان ويقول عظام أو صغار ويقول
في القناء هكذا فيقول قناء طوال وقناء مدحرج وخيار يصفه بالعظم والصغير والوزن ولا يخفى أن يقول
قناء عظام أو صغار لانه لا يدري كم العظام والصغار منه الآن يقول كذا وكذا وطلانه صغارا وكذا وكذا
وطلانه كبارا وهكذا الباد وما أشبهه فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في
القول كالأناشي كل جنس منها وقال هندبا وأرجحيا أو كراثا أو خسا وأي صنف ما أسلف فيه منها وزنا
معلوما لا يجوز الاموزونا فان ترك تسمية الصنف منه أو الوزن لم يجز السلف (قال الشافعي) وان كان
منه شيء يختلف صغاره وكباره لم يجز إلا أن يسمى صغيرا أو كبيرا كالقنيط يتخلف صغاره وكباره كالعجل
وكل جزر وما اختلف صغاره وكباره في الطعم والتمن (قال) ويسلف في الجوز وزنا وان كان لا يتجاف في
المكمل كما وصفت أسلم فيه كبلا والوزن أحب إلى وأصح فيه قال وقصب السكر اذا شرط محله في وقت
لا يتقطع من أيدي الناس في ذلك البلد فلا بأس بالسلف فيه وزنا ولا يجوز السلف فيه وزنا حتى يشترط صفة
القصب ان كان يتباين وان كان أعلاه مما لا حلاوة فيه ولا منفعة فلا يتبايع الا أن يشترط أن يقطع أعلاه
الذي هو بهذه المنزلة وان كان يتبايع وي طرح ما عليه من القشر ويقطع مجامع عروق من أسفله قال
ولا يجوز أن يسلط فيه حزم ولا أعدادا لانه لا يوقف على حده بذلك وقد رآه ونظر اليه قال ولا يخفى أن يشتري
قصباً ولا يقرأ ولا غيره مما يشبهه بان يقول أشترى مثل زرع كذا وكذا فداؤلا كذا وكذا اخر ما من يقل إلى
وقت كذا وكذا الان زر ع ذلك يختلف فيقل ويكثر ويحسن ويقبح وأفسدناه لاختلافه في القلة
والكثرة لما وصفت من أنه غير مكبل ولا موزون ولا معروف القلة والكثرة ولا يجوز أن يشتري هذا الا
منظورا اليه وكذلك القصب والقرط وكل ما أنبت الارض لا يجوز السلف فيه الا وزنا أو كيلاً بصفة مضمونة
لامن أرض بعينها فان أسلف فيه من أرض بعينها فالسلف فيه منتقض (قال) وكذلك لا يجوز
في قصب ولا قرط ولا قصب ولا غيره بحزم ولا أجال ولا يجوز فيه الاموزونا موصوفاً وكذلك التين وغيره
لا يجوز الا مكبلاً أو موزوناً وجنس معروف اذا اختلفت أجناسه فان ترك من هذا شيئاً لم يجز السلف
فيه والله أعلم

(باب بيع القصب والقرط) (١)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع
الاجزأ وقال صرمة (قال الشافعي) وهذا انقل لا يجوز أن يباع القرط الاجزأ واحدة عند بلوغ الجزأ
وبأخذ صاحبه في جزأه عند ابتاعه فلا يؤخر مده أكثر من قدر ما يمكنه جزأه فيه من يومه (قال الشافعي)

كأيجوز يسم الموان
من بلاد المسلمين إذا
حاز رجل ومن عمل في
معدن في أرض ملكها
لفيه فما خرج منه
فإنها لكها وهو متعدد
بالعمل وإن عمل بآذنه
أو على أن ما خرج من
عمله فهو له فسواء أكان
هذا أن يكون هبة لا
يعسر فيها الواهب ولا
الموهوب له ولم يحز ولم
يقبض ولا أدن الخيار
في أن يتم ذلك أو يرد
وليس ككتابة يأذن في
ركوبه لأنه أعرف بما
أعطاه وقضه (قال

الشافعي رحمه الله
 وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم من منع فضل
 ما لم ينفع به الكلا منعه
 الله فضل رحمته يوم
 القيامة (قال الشافعي)
 رحمه الله وليس له منع
 الماشية من فضل مائه
 وله أن يمنع ما يسبق به
 الزرع أو الشجر إلا
 بإذنه

(١) قوله الشاسق
ويقال فيه الشاسته
والشاسنج وهو الشا
الذي لهو لب الخنطة كما
في القاموس وشرحه
سنة ١٢٢٢

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل صنف من السلف فيه وحده فخلط منه شيء بشيء غير جنسه مما بقي فيه فلا يزال به بحال سوى الماء وكان الذي يختلط به قاعا فيه وكان ما يصلح فيه السلف وكانا مختلطين لا يتغيران فلا خير في السلف فيهما من قبل أنهما إذا اختلطا فلم يتغيرا أحدهما من الآخر لم أذكر كم قبض من هذا وهذا فأنكنت قد أسلفت في شيء مجهول وذلك مثل أن أسلم في عشرة أرطال سوق لوز فليس يتغير السكر من دهن اللوز ولا اللوز إذا خلط به أحدهما فيعرف القابض المتاع كم قبض من السكر ودهن اللوز والوز فإنا كان هكذا كان يباع مجهولا وهكذا أن أسلم اليه في سوقين ملتوث بمكيل لا في لأعرف قدر السوق من الزيت والسوق يزيد كيه بالثبات ولو كان لا يزيد كان فاسدا من قبل أني ابتعت سوقة فوز يتاواز زيت مجهول وإن كان السوق معروفا (قال الشافعي) في أكثر من هذا المعنى الأولي أن لا يجوز أن أسلم البذل في فالوزج وأقول طاعرا للحلاوة أو طاهر الدسم لم يجوز أني لأعرف قدر التناشق (١) من العسل والسكر والدهن الذي فيه سمن أو غيره ولا أعرف حلاوته من عسل يخل كان أو غيره ولا من أي عسل وكذلك دسمه فهو لو كان يعرف ويعرف السوق الكثير الثبات كان كالحائض صاحبه فلا يتغير معروف وفي هذا المعنى لو أسلم اليه في أرطال حبس لأنه لا يعرف قدر التمر من الاقط والسمن (قال) وفي مثل هذا المعنى اللحم المطبوخ بالازرار والمخ والخل وفي مثله الدجاج المحشو بالدقيق والازرار والدقيق وحده أو غيره لأن المشتري لا يعرف قدر ما يدخل من الازرار والادماج من الحشوا لاختلاف أحوالها والحشوفها ولو كان يضبط ذلك وزن لم يجوز لأنه ان ضبط وزن الجمل لا يضبط وزن ما يدخله ولا كيه (قال) وفيه معنى يفسد سوى هذا وذلك أنه إذا اشترط تناسقا جيدا أو عسلا جيدا لم يعرف جودة التناشق معمولا ولا العسل معمولا للقلب النار له واختلاط أحدهما بالآخر فلا يوقف على حده أنه من شرطه هو أم لا (قال) ولو سلف في لحم مشوي وزن أو مطبوخ لم يجوز لأنه لا يجوز

أن يسلف في العلم الامور فاسمائه وقد تخفى مشيوا اذا لم تكن سمائه فاخترة وقد يكون الخلف فلا
يخلص انفسه من سميته ولا منته من سميته اذا تقارب واذا كان مطبوعا فغيره اسد ان يعرف ابدا سميته
لانه قد يطرح ان يحفظه مع سميته ويكون مواضع من سميته لا يكون فيها حجم واذا كان موضع مقطوع
من الحجم كانت في بعضه دلالة على سميته ومنقبه وانحطه فكل ما اتصل به منه مثله (قال) ولا خيري أن
يسلم في عين على أنها تدفع اليه مغيرة بحال لانه لا يستدل على أنها تلك العين احتلف كلها ولم يختلف وذلك
مثل أن يسلف في صاع حنطة على أن يوفيه اياها دقيقا اشتراط كيل الدقيق أولم يشترطه وذلك أنه اذا وصف
جنسا من حنطة وجودة فصارت دقيقا شكل الدقيق من معنيين أحدهما أن تكون الحنطة المشروطة مائية
فتعلم حنطة تقاربها من حنطة الشام وهو غير المائي ولا يتخلص هذا والاخر أنه لا يعرف مكيلة الدقيق
لانه قد يكثر اذا لم يكن ويقل وان المشتري لم يستوف كيل الحنطة وانما يقبل فيه قول البائع (قال) وقد يفسده
غيره من وجه آخر من أن يقول لطعمه اجارة لها قيمة لم تستوف أصل السلف فاذا كانت له اجارة فليس يعرف
عن الحنطة من قيمة الاجارة فيكون سلفا مجهولا (قال الشافعي) وهذا وجه آخر يجدهم من أفسده فيه مذهبا
وانه تعالى أعلم (قال) وليس هذا كما يسلفه في دقيق موصوف لانه لا يضمن له حنطة موصوفة وشرط عليه
فيها محال انما ضمن له دقيقا موصوفة وكذلك لو أسلفه في ثوب موصوف بذرع ووصفه الشياح جاز وان
أسلفه في غزل موصوف على أن يعمل له ثوبا لم يجز من قبل أن صفة الغزل لا تعرف في الثوب ولا تعرف
حصة الغزل من حصة العفل واذا كان الثوب موصوف فاعرفت صفته (قال) وكل ما أسلفه في ثوب وكان يصلح
بشيء منه لا يعرفه بشرطه مصلحا فلا بأس به كما يسلم اليه في ثوب ونحو أو مسيرا وغيرهما من صبغ الغزل وذلك
أن الصبغ فيه كاصل لون الثوب في السمرة واليباض وأن الصبغ لا يغير صفة الثوب في دقة ولا صفاقة
ولا غيرهما كما يتغير السويق والدقيق باللات ولا يعرف لونهما وقد يشتريان عليه ولا طعمهما أو كثيرا
يشتريان عليه ولا خيري أن يسلم اليه في ثوب موصوف على أن يصبغه مضر حان قبل أنه لا يوقف على حد
التضرع وان لم يكن الشياح ما أخذ من التضرع أكثر مما يأخذ مثله في الذرع وأن الصفاقة وقعت على شيئين
متفرقين أحدهما ثوب والاخر صبغ فكان الثوب وإن عرف مصبوغا بجنسه قد عرفه فالصبغ غير معروف
قدره وهو يشتري ولا خيري يشتري الى أجل غير معروف وليس هذا كما يسلم في ثوب عصب لان الصبغ زينة
له وان لم يشتر الثوب الا وهذا الصبغ قائم فيه قيام العمل من التسج ولون الغزل فيه قائم لا يغيره عن صفته
فاذا كان هكذا جاز واذا كان الثوب يشتري بلا صبغ ثم أدخل صبغ قبل أن يستوفي الثوب ويعرف
الصبغ لم يجز لما وصفت من أنه لا يعرف غزل الثوب ولا قدر الصبغ (قال الشافعي) ولا بأس أن يسلفه
في ثوب موصوف يوفيه اياه مقصورا فصاره معروفة أو مغسولا غسلا بقياس دقيقه الذي ينسجه والاخير
في أن يسلم اليه في ثوب قد لبس أو غسل غسلة من قبل أنه يغسله غسلة بعد ما ينهك وقبله لا يوقف على حد
هنا ولا خيري أن يسلم في حنطة مبلولة لان الابتلال لا يوقف على حد ما يريد في الحنطة وقد تنسج الحنطة
حتى لا يوقف على حد صفتها كما يوقف عليها يابسة ولا خيري السلف في حجر مطري ولو وصف وزن التطرية
لانه لا يقدر على أن يزن التطرية فيخلص وزنها من وزن العود ولا يضبط لانه قد يدخله الغير بما يمنع له الدلالة
بالتطرية على جودة العود وكذلك لا خيري السلف في الغالية ولا شيء من الادهان التي فيها الاتفال لانه
لا يوقف على صفته ولا قدر ما يدخل فيه ولا يميز ما يدخل فيه (قال) ولا بأس بالسلف في دهن حب البان قبل
أن ينشئ بشي وزاوا كرهه منشوشا لانه لا يعرف قدر اللش منه ولو وصفه ربح كرهته من قبل أنه لا يوقف
على حد الربح قالوا كرهته في كل دهن طيب قبل أن يستوفي وكذلك لو سلفه في دهن مطيب أو ثوب
مطيب لانه لا يوقف على حد الطيب كالا يوقف على الألوان وغيرهما من كرهته في أن ادهان البلدان تتفاضل
في بقاء طيب الربح على الماء والعرق والقندم في الحنو وغيره ولو شرط دهن بلد كان قد نسب فلا يتخلص كما

(كتاب العطايا
والصدقات والحبس
وما دخل في ذلك من
كتاب السائبة)

(قال الشافعي) رحمه
الله لجميع ما يعطى الناس
من أموالهم ثلاثة
وجوه ثم ينسحب كل
وجه منها في الحياة
منها وجهان وبعد الممات
منها وجه فمافي الحياة
الصدقات واحتج فيها
بأن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ملك مائة
سهم من خيبر فقال
يا رسول الله لم أصب
مالا مثله قط وقد أردت
أن أتقرب به الى الله
تعالى فقال النبي صلى
الله عليه وسلم حبس
الاصل وسبل الثمرة
(قال الشافعي) رحمه
الله فلما أجاز صلى الله
عليه وسلم أن يحبس
أصل المال وسبل الثمرة
دل ذلك على إخراج
الاصل من ملكه الى أن
يكون محبوبا لالعالم من
سبل عليه ثم يبيع أصله
فصار هذا المال مائنا
للمساوم ومجا معالان
يخرج العبد من ملكه
بالعتق لله عز وجل الى

تخلص الثياب فتعرف بالمال المحسبة واللون وغير ذلك قال ولا بأس أن يسلف في طست أو توب من
نحاس أحمر أو أبيض أو شبه أو رصاص أو حديد بشرطه بصفة معروفة ومضرباً ومفرغاً وبصفة
معروفة وبصفة بالثخانة أو أثره وبضرب له أحلاً كهو في الثياب وإذا جاء به على ما وضع عليه اسم الصفة
والشرط لزمه ولم يكن له رده (قال) وكذلك كل إناء من جنس واحد ضبطت صفته فهو كالطست والقسم
قال ولو كان يضبط أن يكون مع شرط السعة ووزن كان أصح وإن لم يشترط وزناً صحت سعة كما يصح
أن يبتاع ثوباً بصفة وشئ وغيره بصفة وسعة ولا يجوز فيه إلا أن يرفع عنه وهذا بشرطه بصفة مضمونة فلا يجوز
فيها إلا أن يدفع ثمنها وتكون على ما وصفت (قال) ولو شرط أن يعمل له مستان من نحاس وحديد أو نحاس
ورصاص لم يجوز لأنهما لا يخلصان فيعرف قدر كل واحد منهما وليس هذا كالصبيغ في الثوب لأن الصبيغ
في ثوبه زينة لا يغيره أن تضبط صفته وهذا زيادة في نفس الشئ المصنوع قال وهكذا كل ما صنع
ولا خيراً في أن يسلف في فلسوة محشوة وذلك أنه لا يضبط وزن حشوها ولا صفته ولا يوقف على حد بطاقتها
ولا يفتقر هذه الألبايد ولا خيراً في أن يسلف في خفين ولا تعلق بخزوزين وذلك أنهما لا يوصفان بطول
ولا عرس ولا تضبط جلودهما ولا ما يدخل فيهما وإنما يجوز في هذا أن يبتاع الثعلين والنراكين
وبتأخر على الحدود على خرازل الخمين ولا بأس أن يبتاع منه صفاً أو قدماً من نحو معروف وبصفة معروفة
وقدره هرووف من الكبر والصغر والعق والضيق ويشترط أي عمل ولا بأس أن كانت من قوارير ويشترط
جنس قوارير هارورقه وثخانتته ولو كانت القوارير بوزن مع السفة كان أحب إلى وأصح للسلف
وكذلك كل ما عمل لم يخلط بغيره والذي يخلط بغيره النبل فيهاريش ونصال وعقب ورومة والنصال لا يوقف
على حد ما كرهه السلف فيه ولا أخيره قال ولا بأس أن يبتاع أجراً بطول وعرض وثخانة ويشترط من طين
معروف وثخانة معروفة ولو شرط موروثاً كان أحب إلى وإن تركه فلا بأس أن شاء الله تعالى وذلك أنه إنما
هو بيع صفة وليس يخلط بالطين غيره عما يكون الطين غير معروف القدر منه إنما يخلطه الماء والماء
مستلزم فيه وانما يثنى ليس منه ولا فائده إنما هي أنه أتم صلاحاً وإنما بابه بصفة ولا خيراً أن يبتاع منه
لأنه على أن يطبخه فهو فيه إياه أجزاً وذلك أنه لا يعرف قدر ما يذهب في طبعه من الحطب وأنه قد يتلوهج
ويبرد فأن أطلبه على المشتري كالأخذ بطلن شياً استوجبه وإن أزمناه إياه أزمناه بغير ما شرط نفسه

(باب السلف يحمل في أخذ السلف بعض رأس ماله وبعض سلفه)

(قال الشافعي) رحمه الله من سلف ذهباً في طعام موصوف فعل السلف فأعماه طعام في ذمة بائنه فان شاء
أخذه كاملاً وفيه إياه وإن شاء تركه كما يترك سائر حرقه إذا شاء وإن شاء أخذ بعضه وأنظره ببعض وإن
شاء أقاله منه كله وإذا كان له أن يقبله من كله إذا اجتمع على الأقل كان له إذا اجتمع أن يقبله من بعضه
فمكون ما أقاله منه كاملاً بما عاين من مال يقبله منه كما كان لازماً له بصفته فان شاء أخذه وإن شاء تركه ولا فرق
بين السلف في هذا وبين المعاملة عليه من وجه غير السلف وقال ولكن إن حل له طعام فقال أعطيك مكان
الأسنن الطعام على فاعلم ما غيره أو عرض لمن العروض لم يجوز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع
طعاماً فلا يبعه حتى يسوفه وأما هذا السلف طعاماً فإذا أخذ غيره فقد باعه قبل أن يستوفيه وإذا
أقاله منه أو من بعضه فالأقالة ليست ببيع إنما هي نقض بيع تراشياً بنقض القعدة الأولى التي وجبت لكل
واحد منهم على صاحبه فان قال قائل ما الخ في هذا فالقياس والمعهول مكتفى فيه فان قال قائل فهل فيه أثر
عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل روى عن ابن عباس وعن عطاء وعمر بن دينار
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء كان لا يرى بأساً أن
يقبل رأس ماله منه أو ينطه أو يأخذ بعض السلعة وينظره بما بقي (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي

غير مالك فلكه بذلك
منفعة نفسه لأرقبته
كما علك المحسن عليه
منفعة المال لأرقبته
ويحرم على المحسن أن
تلا المال كما يحرم على
المعتق أن يملك العبد
فقال الشافعي ويتم
المحسب وإن لم يبعه
لأن ضرره على الله عنه هو
المحسب بأس النبي صلى
الله عليه وسلم لم يزل يلى
صدقة فيما يباع حتى
قبضه الله ولم يزل يلى
رضى الله عنه بلى صدقة
حتى ألقى الله تعالى ولم
تزل له طمعة رضى الله
عنها تلى صدقات حتى
قبض الله رضى
الشافعي رحمه الله قد بنا
ذكره أنه أن فاعلم
بنت رسول الله صلى
الله عليه وسلم صدقة
بها على بنى هاشم
وبنى المطلب وأن عدا
كرم الله وجهه صدق
ليهم وأحل لهم غيرهم
(قال الشافعي) رحمه
الله وبنو هاشم وبنو
المطلب محسبون عليهم

الصدقات المفروضة
ولقد حفظنا الصدقات
عن عسدد كثير من
المهاجرين والأنصار
ولقد حكى لي عدد من
أولادهم وأهلهم أنهم
كانوا يتولونها حتى ماؤا
ينقل ذلك العائسة
منهم عن العائسة
لا يختلفون فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان أكثر ما عسدا
بالدينسة ومكة من
الصدقات لعلى
ما وصفت لم يزل من
تصدق به من المسلمين
من السلف بلونها حتى
ماؤوا وان نقل الحديث
فيها كالتكلف (قال)
واحتج بحديث
شريح بن عبيد بن
الله عليه وسلم جاء
بالطلاق الحبس فقال
الشافعي الحبس الذي
جاء باطلاقه صلى الله
عليه وسلم لو كان
حديثا ثابتا كان على
ما كانت العرب تحبس
من الصيرة والوصيلة
والحام لها كانت

قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج أنه قال لعطاء أسلفت دينار في عشرة أفراق ففعلت
أفاقض منه ان شئت خمسة أفراق وأكتب نصف الدينار عليه دينار فقال نعم (قال الشافعي) لانه اذا
أقاله منه فله عليه رأس مال ما أقاله منه وسواء انتقده أو تركه لانه لو كان عليه مال حال جاز أن يأخذ
وأن ينظر به متى شاء (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج
عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأسا أن يأخذ بعض رأس ماله وبعض طعاما أو يأخذ بعض طعاما ويكتب
ما بقي من رأس المال (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ذلك المعروف أن يأخذ بعضه طعاما وبعضه دينار (أخبرنا الربيع) قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء رجل أسلفت زاني طعام فدعا إلى شئ البر يومئذ
فقال لا الأراس ماله أو بزه (قال الشافعي) قول عطاء في الزان لا يباع البرأض حتى يستوفى فكأنه ذهب
مذهب الطعام (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء طعام
أسلفت فيه فعل فدعا إلى طعام غيره ففرق بفرق ليس الذي يعطى على الذي كان لي عليه فضل قال لا بأس
بذلك ليس ذلك يبيع انما ذلك قضاء (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء ان شاء الله تعالى وذلك أنه سلفه
في صفة ليست بعين فإذا جاءه بصفته فأنقضه حقه قال سعيد بن سالم ولو أسلفه في بر الشام فأخذ منه
بر غيره فلا بأس به وهذا كتحجزه في ذنبه (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله كما قال سعيد قال ولكن
لو حلت له مائة ففرق اشتراها بمائة دينار فأعطاهما ألف درهم لم يحجز ولم يحجز فيه الا قاله فإذا أقاله صار له
عليه رأس ماله وإذا برئ من الطعام وصارت له عليه ذهب تبايعا بعد بالذهب ما شاء أو تقاضا قبل أن ينفرا
من عرض أو غيره

(باب صرف السلف إلى غيره)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال روى عن ابن عمر وأبي سعيد أنهما قالان من سلف في بيع
فلا يصرفه إلى غيره ولا يبيعه حتى يقبضه قال وهذا كما روى عنهم ان شاء الله تعالى وفيه دلالة على أن
لا يباع شيء أبدا حتى يقبض وهو ما في قولنا في كل بيع أنه لا يباع حتى يستوفى (أخبرنا الربيع) قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سئل عن رجل ابتاع ساعة فأنشأه ونقد
ثمنها فلما آتاهم منه فأراد أن يحولها ببيعها في سلعة غيرها قبل أن يقبض منه الثمن قال لا يصلح قال
كانه جاء بها على غير الصلة ويحولها بمائة درهم في سلعة غيرها قبل أن يقبض قال ولو سلف رجل
رجلا دراهم في مائة صاع حنطة وأسلفه صاحبها دراهم في مائة صاع حنطة وصفة الحنطتين واحدة ومحلها
واحد أو مختلف لم يكن بذلك بأس وكان لكل واحد منهما على صاحبه مائة صاع بتلك الصفة وإلى ذلك الاجل
ولا يكون واحد منهما اقصاصا من الآخر من قبل أن يلوحت الحنطة بالحنطة قصاصا كان بيع الطعام قبل
أن يقبض ويبع الدراهم بالدراهم لأن دفعهما في يومين مختلفين نسبتة ومن أسلف في طعام يكيل أو وزن
خل السلف فقال الذي له السلف كل طعامي أوزنه وأعره عسددك حتى آتئك فإنه فله ففعل فسرق الطعام
فهو من ضمان البائع ولا يكون هذا قبضا من رب الطعام ولو كاله البائع للشئ بأمره حتى يقبض أو
يقبضه وكيله فيرأ البائع من ضمانه حينئذ

(باب الخيار في السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الخيار في السلف لو قال رجل لرجل أبتاع منك عانة دينار فنقدتها
مائة صاع ثم لي شهر على أني بالخيار بعدد تفرقنا من مقامنا الذي تبايعنا فيه أو أنت بالخيار أو كلانا بالخيار لم

يجوز فيه البيع كما يجوز أن ينشأ طار الحمار ثلاثاً في بيع الاعيان وكذلك لو قال ابتاع منك مائة صاع تمر بمائة دينار على أني بالخيار وما من رخصت أعطيتك الدنانير وان لم أرض فالباع يني وينسك مفسوخ لم يجز لأن هذا بيع موصوف والبيع الموصوف لا يجوز إلا بان يقض صاحبه ثم يقبل أن يفرق لأن قبضه ماسلف فيه قبض ملك وهو لو قبض مال الرجل على أنه بالخيار لم يكن قبضه قبض ملك ولا يجوز أن يكون الخيار لو أحسنه بماله أن كان للشترى فلم يملك البائع ما دفع اليه وان كان البائع فلم يملكه البائع ما باعه لأنه عسى أن ينتفع بماله ثم رده السلف فلا يجوز البيع فيه إلا مقطوعاً بالخيار وكذلك لا يجوز أن يسلف رجل رجلاً ما قد ينار على أن يدفع اليه مائة صاع موصوف إلى أجل كذا فإذا حل الأجل فالذي عليه الطعام بالخيار في أن يعطيه ما أسلفه أو رده اليه رأس ماله حتى يكون البيع مقطوعاً بينهما ولا يجوز أن يقول فإن عسيتي عن رأس مالي في زيادة كذا فلا يجوز شرطان حتى يكون الشرط فيهما واحد معروفاً

(باب ما يجب للسلف على المسلف من شرطه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أحضر المسلف السلعة التي أسلف فكانت طعاماً فاختلف فيه دعي له أهل العلم به فإن كان شرط المشتري طعاماً جيداً قيل هذا جيد جداً فإن قالوا نعم قيل ويقع عليه اسم الجودة فإن قالوا نعم لم يلزم المسلف أخذ أقل ما يقع عليه اسم الصفة من الجودة وغيرها ويرى المسلف ويلزم المسلف أخذها وهكذا هذا في الثياب يقال هذا ثوب من وشي مسنعة والوشي الذي يقال له يوسى وبطول كذا ويعرض كذا ودقيق أو صفيق أو جيداً وهما يقع عليه اسم الجودة فإذا قالوا نعم فأقل ما يقع عليه اسم الجودة يرى أمثله الذي سلف فيه ويلزم المسلف ويقال في الدقيق من الثياب وكل شيء هكذا إذا أئزمه في كل صفة منه صفة وجوده فأدنى ما يقع عليه اسم الصفة من دقة وغيرها واسم الجودة يرى منه وكذلك أن شرطه رد ثياباً فالردى يلزمه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن عطاء قال إذا أسلفت فأبالة إذا حل سقك بالذي سلفت فيه كما اشترطت ونقدت فليس لك خيار إذا أوفيت شرطك وبيعك (قال الشافعي) وإن جاء به على غاية من الجودة أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الجودة فهو متطوع بالفضل ويلزم المشتري لأن الزيادة فيما يقع عليه اسم الجودة خير له إلا في موضع سأصف لك به أنه إن شاء الله تعالى

(باب اختلاف المتبايعين بالسلف إذا رآه المسلف)

(قال الشافعي) رحمه الله لو أن رجلاً سلف رجلاً ذهباً في طعام موصوف حنطة أو زبيباً أو تمر أو شعير أو غيره فكان أسلفه في صنف من التمر ردى فأنا به يجبر من الردى أو جيداً فأنا به يجبر بما يلزمه اسم الجيد بعد أن لا يخرج من جنس ما أسلفه فيه أن كان بهوة أو صبياناً أو غيره يلزم المسلف أن يأخذ لأن الردى لا يعني غناء إلا أغناه الجيد وكان فيه فضل عنه وكذلك إذا أئزماه أدنى ما يقع عليه اسم الجودة فأعطاه على منها قال أعلى يعني أكثر من غناه الأسفل فقد أعطى خيراً مما يلزمه ولم يخرج له بما يلزمه اسم الجيد فيكون أخرجه من شرطه إلى غير شرطه فإذا فرق الاسم أو الجنس لم يجبر عليه وكان مخيراً في تركه وقبضه (قال الشافعي) وهكذا القول في كل صنف من الزبيب والطعام المعروف كسله قال وبين هذا القول أنه لو أسلفه في بهوة فأعطاه برداً وهو خير منها أضاعاً لم أجبره على أخذه لأنه غير الجنس الذي أسلفه فيه فديريد بهوة لا يصلح له الردى وهكذا الطعام كله إذا اختلفت أجناسه لأن هذا أعطاه غير شرطه ولو كان خيراً منه (قال الشافعي) وهكذا العسل ولا يستغنى في العسل عن أن يصفه ببيض أو صفرة أو خضرة لأنه يتبين في ألوانه في القبة وهكذا كل ماله لون يتبين به ما خالف لونه من حيوان وبخيره قال ولو سلف رجل رجلاً عرماً في فضة بيضاء جيدة فجاء بفضة بيضاء أكثر ما يقع عليه أدنى اسم الجودة أو بفضة عرماً في ذهب

أجاسهم ولا نعلم جاعلاً حبس داراً على ولد ولا في سبيل الله ولا على مساكين وأجاز النبي صلى الله عليه وسلم لمرء الحبس على ما روينا والذي جاء باطلاقه غير الحبس الذي أجاز به صلى الله عليه وسلم (قال) واحتج بمحتمج بقول شريح لأحبس عن فرائض الله (قال الشافعي) رحمه الله لو جعل عرسه له مسجداً لا تكون حبساً عن فرائض الله تعالى فكذلك ما أخرج من ماله فليس بحبس عن فرائض الله قال الشافعي ويجوز الحبس في الرقيس والمباشية إذا عرفت بعينها قياساً على النخل والدور والأرضين فإذا قال تصدقت بداري على قوم أو رجل معروف بي يوم تصدق عليه وقال صدقة محرمة أو قال موقوفة أو قال صدقة مسجلة فقد خرجت من ملكه فلا

أجر جيد فعاه بذهب أجرة أكثر من أدنى ما يقع عليه أدنى اسم الجودة لزمه وكذا الوسلفه في صفراً أجرة جيد فعاه بأجرة أكثر ما يقع عليه أقل اسم الجودة لزمه ولكن لوسلفه في صفراً أجرة أعطاء أبيض والابيض يصلح لما لا يصلح له الأجر لم يلزمه إذا اختلف اللونان فيما يصلح له أحد اللونين ولا يصلح له الآخر لم يلزم المشتري إلا ما يلزمه اسم الصفة وكذلك إذا اختلفا فيما يتباين فيه الاعان بالألوان لم يلزم المشتري إلا ما يلزمه بصفة ما سلف فيه فلما لا يتباين فيه بالألوان (١) مما لا يصلح له المشتري فلا يكون أحدهما أغنى فيه من الآخر ولا أكثر غنا وانما يفتقران لاسمه فلا تنظر فيه إلى الألوان

(باب ما يلزم في السلف مما يتخالف بالصفة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولوسلفه في ثوب مروي تخين فجاء برقيق أكثر غنا من تخين لم يلزمه إلا ما كان له قال (قال الشافعي) أكثر ما يدفع أكثر ما يدفع الرقيق ور بما كان أكثر بقائه من الرقيق ولأنه يخالف لصفته خارج منها قال وكذلك لوسلفه في عبد بصفة وقال وضى فعاه بأكثر من صفته إلا أنه غير وضى علم ألزمه إياه ما ينشئ منه أنه ليس بوضى وغير وجه من الصفة وكذلك لوسلفه في عبد بصفة فقال غليظ شديد الخلق فجاء بوضى ليس بشديد الخلق أكثر منه غنا بل يلزمه لأن الشديد يعني غير غناه الوضى والوضى عن أكثر منه ولا ألزمه أبداً خبراً من شرطه حتى يكون منتظماً للصفة زائداً عليها فاما إذا زاد عليها في القيمة وقصر عنها في بعض المنفعة أو كان هذا خارجاً عنها بالصفة فلا ألزمه إلا ما شرط فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

(باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في حنطة أرض رجل بعينه بصفة لأن الآفة قد تصيبها في الوقت الذي يحمل فيه السلف فلا يلزم البائع أن يعطيه صفته من غيرها لأن البيع وقع عليها ويكون قد انتفع بعالمه في أمر لا يلزمه البيع ضربان لأن ثالثهما بيع عين إلى غير أجل وبيع صفة إلى أجل أو غير أجل فتكون مضمونة على البائع فإذا باع صفة من عرض بحال فله أن يأخذ منها من حيث شاء قال وإذا كان خارجاً من البيع التي أجرت كان يبيع ما لا يعرف أولى أن يبطل (قال الشافعي) وهكذا أمر حائط رجل بعينه وتنتج رجل بعينه وقربة بعينه ما مونة ونسل ماشية بعينها فإذا شرط المسلف من ذلك ما يكون مأموماً أن ينقطع أصله لا يختلف في الوقت الذي يحمل فيه جاز وإذا شرط الشيء الذي الأغلب منه أن لا يؤمن انقطاع أصله لم يجز قال وهكذا الواسلفه في لبن ماشية رجل بعينه وبكيل معلوم وصفة لم يجز وإن أخذ في كيله وحلبه من ساعته لأن الآفة قد تأتي عليه قبل بفرغ من جميع ما سلف فيه ولا يخير في شيء من هذا إلا كما وصفت لك في أن يكون بيع عين لا يضمن صاحبها شيئاً غيرها إن هلك انتقض البيع أو بيع صفة مأمومة أن تنقطع من أيدي الناس في حين محله فاما ما كان قد ينقطع من أيدي الناس فالسلف فيه فاسد (قال الشافعي) وإن سلف سلفاً فاسداً وقبضه رده وإن استهلكه رده مثله إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل ورجع برأس ماله فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

(باب اختلاف السلف والمشتري في السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو اختلف المسلف والمشتري في السلم فقال المشتري أسلفتك مائة دينار في مائة صاع حنطة وقال البائع أسلفتك مائة دينار في مائة صاع حنطة أحلف البائع بالله ما باعه به المائة التي قبض منه إلا ما تم صاع فإذا حلف قبل للمشتري أن شئت فلك عليه المائة الصاع التي أقر بها وإن شئت فاحلف ما ابتعت منه مائة صاع وقد كان يعطى مائة صاع لأنه مدع عليك أنه ملك عليك المائة دينار بالمائة

تعود ميراثاً أبداً ولا يجوز أن يخبر جهامان ملكك إلى مالك منفعة يوم يخبر بها إليه فإن لم يسبلها على من بعدهم كانت بحسرة أبدأ إذا انقضت المتصدق بها عليه كانت محقرة أبداً ورددناها على أقرب الناس بالذي تصدق بها يوم ترجع وهي على ما شرط من الأثرة والتقسيم على التسوية بين أهل القنا والحاجة ومن أخرج من أخرج منها بصفته تورد إليها بصفة (ومنها) في الحياة الهبات والصدقات غير المبررات وله إبطال ذلك ما لم يقبضها المتصدق عليه والموهور له فإن قبضها أو من يقوم مقامه بأمره فهي (١) قوله مما لا يصلح له المشتري الخ كذا في النسخ ولعل الصواب مما يصلح للمشتري الخ فتأمل كتبه معصمه

الصاع وأنت منكسر فان حلف تفاسخا البيع (قال الشافعي) وكذلك لو اختلفا فيما اشترى منه فقال
أسلفتك مائتي دينار في مائة صاع غمر وقال بل أسلفتك في مائة صاع ذرة أو قال أسلفتك في مائة صاع بردي
وقال بل أسلفتك في مائة صاع بجمود أو قال أسلفتك في سلعة موصوفة وقال لا تحرب بل أسلفتك في سلعة غير
موصوفة كان انحول فيه كما وصفت لك يحلف البائع ثم يخسر المبتاعين أن يأخذ بما أقر له البائع بلا عيبين
أو يحلف فيبرأ من دعوى البائع ويتفادى (قال الربيع) (١) أن يأخذ المبتاع وقد نكره البائع فإن أقر
المبتاع ثم قال البائع - له أن يأخذها أو لا فلا يحلف له إذا أنكره والسلف يتفسخ بعد أن يتصلحا (قال
الشافعي) وكذلك لو تصادقا في السلعة واختلفا في الاجل فقال المسلف هو إلى سنة وقال البائع هو إلى
سنتين حلف البائع وخسر المشتري فان رضى والا حلف وتفادى فان كان الثمن في هذا كله دنائرا وبراها
رد مثلها أو طعمها رد مثله فان لم يوجد رد قبته وكذلك لو كان سلفه سلعة غير مكيلة ولا موزونة ففادت رد قبته
قال وهكذا القول في بيعوع الاعيان اذا اختلفا في الثمن أو في الاجل واختلفا في السلعة المبعة فقال
البائع يعتك عبد ابالف واستهلكك العبد وقال المشتري اشتريته منك بخمسة مائة وقد هلك العبد تحالفوا رد
قبته العبد وان كانت أقل من الخمسة أو أكثر من ألف (قال الشافعي) وهكذا كل ما اختلفا فيه من
كيل وجودة وأجل قال ولو تصادقا على البيع والاجل فقال البائع لم يضمن من الاجل شيء أو قال مضى
منه شيء يسير وقال المشتري بل قد مضى كله أو لم يبق منه الا شيء يسير كان القول قول البائع مع عينه وعلى
المشتري البيئة (قال الشافعي) رحمه الله ولا يتفسخ بيعهم في هذا من قبل تصادقا على الثمن والمشتري
والاجل فأما ما اختلفا فيه في أصل العقد فيقول المشتري اشتريته من شهر ويقول البائع يعتك إلى شهرين
فانهما يتحالفان ويتراذان من قبل اختلفا فيهما فيما يفسخ العقد والأجلان لم يختلفا (قال الشافعي)
وكرجل استأجر رجلا سنة بعشرة دنائير فقال الاجير قد مضت وقال المستأجر لم تض فقالوا قول
المستأجر وعلى الاجير البيئة لانه مقر بشئ يدعي المخرجه منه

(باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو سلف رجل رجلا مائة دينار في سلعة بعينها إلى أن يقبض السلعة بعد يوم أو
أكثر كان السلف فاسدا ولا يجوز بيع الاعيان على أنها مضمونة على بائعها بكل حال لانه لا يمتنع من قوتها
ولا بان لا يكون لصاحبها السبيل على أخذها متى شاء ولا يجوز بيعها دونها اذا دفع اليه عنها وكما إلى أجل
لانها قد تنفذ في ذلك الوقت وان قل فيكون المشتري قد اشترى غير مضمون على البائع بمدة موجودة بكل
حال يكلفها بائعها ولا ملكه البائع شيئا بعينه ينسلط على قبضه حين وجبه وقد رعى قبضه (قال الشافعي)
وكذلك لا يتكاري منه راحلة بعينها مهيأة الكراء على أن يركبها بعد يوم أو أكثر لانها قد تنلف وبيعها
ما لا يكون فيها ركوب معه ولكن يسلفه على أن يضمن له حوله معروفة ويبيع الاعيان لا تصلح إلى أجل
انما المؤجل ما ضمن من البيوع بصفة وكذلك لا يجوز أن يقول أبيعك جارية هذه بعد ذلك هذا على أن
تدفع إلى عبدك بعد شهر لانه قد يهرب ويتلف وينقص إلى شهر (قال الشافعي) وفساد هذا آخر وجه من
بيع المسلمين وما وصفت وأن الثمن فيه غير معلوم لان المعلوم ما فاضه المشتري أو ترك قبضه وليس للبائع
أن يجوز دونه قال ولا بأس أن أبيعك عبدي هذا أو أفعه لك بعد موصوف أو عيدين أو بعيرا أو بعيرين
أو خشيته أو خشيته اذا كان ذلك موصوفا مضمونا لان حق في مصفة مضمونة على المشتري لا في عين تنلف
أو تنقص أو تفوت فلا تكون مضمونة عليه

له وبفض الطعل أبو
نحل أبو بكر عائشة
رضي الله عنهما حداد
عشرين وسقفا فلما
مصر قال وددت أنك
كنت قبضتيه وهو اليوم
مال الوارث (ومنها) بعد
الوفاة الوصايا وله إبطالها
مالم يمت

(باب العسرى من
كتاب اختلافه
ومالك)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان عن
عمرو بن دينار عن طاوس
عن حجر المدري عن
زيد بن ثابت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه جعل العسرى
للوارث ومن حديث
جابر رضي الله عنه أنه
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تعمروا ولا ترقبوا

(١) قوله قال الربيع
أن يأخذ المبتاع الخ
عسرة الربيع هذه
نايئة هكذا في النسخ
التي بأيدينا على ما فيها
فغير كتبه معصمه

(باب امتناع ذى الحق من أخذ حقه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حل حق المسلم وحقه حال بوجه من الوجوه فدعا الذي عليه الحق الذي له الحق إلى أخذ حقه فامتنع الذي له الحق فعلى الوالي جبره على أخذ حقه ليعرأ الدين من دينه ويؤدى إليه ماله عليه غير منتقص له بالأداء شيئاً ولا مدخل عليه ضرراً إلا أن يشاء رب الحق أن يبرئه من حقه بغير شيء يأخذه منه فيبرأ ببراءته إليه (قال الشافعي) فإن عاد إلى أخذه قبل محله وكان حقه ذهباً أو فضة أو نحاساً أو تبرا أو عرضاً غير ما كوله ولا مشروب ولا ذى روح يحتاج إلى العلف أو النفقة جبرته على أخذ حقه منه إلا أن يبرئه لأنه قد جاءه بحقه وزيادة تجعله قبل محله واستأنظر في هذا إلى تعريفه فإن كان يكون في وقته أكثر قيمة أو أقل قلت للذي له الحق أن شئت حبسته وقد يكون في وقت أحله أكثر قيمة منه حين يدفعه وأقبل (قال الشافعي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت قلت أخبرنا أن أنس بن مالك كاتب غلامه على نجوم إلى أجل فاراد المكاتب تجهيلها ليعتق فامتنع أنس من قبولها وقال لا أخذها إلا عند محلها فأتى المكاتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال عمر إن أنس يريد الميراث فكان في الحديث فاحره عمر بأخذها منه وأعتقه (قال الشافعي) وهو يشبه القياس (قال) وإن كان ما سلف فيه ما كوله أو مشروباً لا يجبر على أخذه لأنه قد برأ كله وشره جديداً في وقته الذي سلف إليه فإن عجل تركه أو كله وشره (١) وأكله وشره متغيراً بالقدم في غير الوقت الذي أراد أكله أو شره فيه (قال الشافعي) وإن كان حيواناً لا غناء به عن العلف أو الرعي لم يجبر على أخذه قبل محله لأنه يلزمه فيه مؤنة العلف والرعي إلى أن ينتهي إلى وقته فدخل عليه بعض مؤنة وأما ما سوى هذا من الذهب والفضة والثير كله والنبات والخشب والحجارة وغير ذلك فإذا دفعه برئ منه وجعل المدفوع إليه على أخذه من الذي هو له عليه (قال الشافعي) فعلى هذا الباب كله وقباصه لا أعلمه يجوز فيه غير ما وصفت وأن يقال لا يجبر أحده على أخذه شيء هو له حتى يحمله فلا يجبر على دينار ولا درهم حتى يحمله وذلك أنه قد يكون لا حرز له ويكون مثلاً للمصارف في يديه فيختار أن يكون مضموناً على مليء من أن يصير إليه فيتلف من يديه ويحده منها ما ذكر ومنها أن يتقاضاه ذودين أو يسأله ذو رحم لولم يعلم ما صار إليه لم يتقاضاه ولم يسأله فأعاسعها من هذا أن أقال في أن الرجل يكون له الدين على الرجل فيموت الذي عليه الدين فيدفعون ماله إلى غرمانه وإن لم يردوه لثلا يجبسوا ميراث الورثة ووصية الموصى لهم ويجبرونهم على أخذه لأنه خير لهم والسلف يخالف دين الميت في بعض هذا

(باب السلف في الرطب فينفذ)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا سلف رجل رجلاً في رطب أو عنب إلى أجل بطيان له فهو جائز وإن نفذ الرطب أو العنب حتى لا يبقى منه شيء بالبلد الذي سلفه فيه فقد قيل المسلف بالخيار فإن شاء رجع عما بقي من سلفه كان سلف مائة درهم في مائة مد فأخذ حسين فيرجع بخمسين وإن شاء أخر ذلك إلى رطب قابل ثم أخذ بيعة بمثل صفة رطبه وكيله وكذلك العنب وكل فأكهة رطبة تنعقد في وقت من الاوقات وهذا وجه قال وقد قيل إن سلفه مائة درهم في عشرة أصع من رطب فأخذ خمسة أصع ثم نفذ الرطب كانت له الخمسة الأصع بخمسين درهماً لا حصتها من الثمن فأنفق البيع فيما بقي من الرطب فرد إليه حسين درهماً (قال الشافعي) وهذا مذهب والله تعالى أعلم ولو سلف في رطب لم يكن عليه أن يأخذه فيه بسراً ولا يختلف وكان له أن يأخذ رطباً كله ولم يكن عليه أن يأخذ الأصحاح غير منشد شيء لا معيب بعض ولا عطش ولا غير وكذا العنب لا يأخذه إلا نصيباً غير معيب وكذلك كل شيء من الفاكهة الرطبة يسلف فيها فلا يأخذ

من أمر شيئاً أو أرقبه فهو سبيل الميراث (قال الشافعي) رحمه الله وهو قول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان ابن يسار وعمر بن الزبير رضي الله عنهم وبه أقول (قال المزني) رحمه الله معنى قول الشافعي عندى في العمرى أنه يقول الرجل قد جعلت دارى ذلك عرك أو حياتك أو جعلتها لك عركى أو رقبى ويدفعها إليه فهي ملك للعمر يورث عنه إن مات

(باب عطية الرجل ولده)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن الزهري عن جدي بن عبد الرحمن وعن محمد بن الزمان بن بشير بخلافه عن النعمان بن بشير رضي الله عنه أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أني نخلت ابني هذا غلاماً كان لي فقال رسول الله (١) قوله فإن عجله تركه كله وشبهه كذا بالاصول التي يابدين والمعنى على تركه أكله وشره جديداً كما هو معلوم مما بعده كتبه معصمه

الاصفة غير معيبة قال وهكذا كل شيء أسلفه فيه لم يأخذه معيبا ان أسلف في لبن مخض لم يأخذ راتبا ولا مخضنا وفي المخض ماء لا يعرف قدره والماء غير اللين (قال الشافعي) ولو أسلفه في شيء فأعطاه ما به معيبا والعيب مما قد يخفى فأكل نصفه أو أكله وبقى نصفه كأن كان رطباً فأكل نصفه أو أكله وبقى نصفه بأخذ النصف بنصف الن ورجع عليه بنصفه ما بين الرطب معيباً وغير معيب وان اختلفا في العيب والمشتري قائم في يد المشتري ولم يستهلكه فقال دفعته البئر يثامن العيب وقال المشتري بل دفعته معيبا فالقول قول البائع الا أن يكون ما قال عيب لا يحدث منه وإن كان أكله فقال البائع ما أكلت منه غير معيب وما بقي معيب فالقول قوله الا أن يكون شيئا واحدا لا يفسد منه شيء الا يفسده كله كبطيخة واحدة أو دابة واحدة وكل ما قلت القول فيه قوله فعليه فيه البين (١)

(كتاب الرهن الكبير) (باب ائحة الرهن)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل وقال عز وجل وان كنتم على سقر ولم تجدوا كتابا فوهن مقبوضة (قال الشافعي) فكان ينفق الآية الامر بالكاتب في الحضر والسفر وذ كر الله تبارك اسمه الرهن اذا كانوا مسافرين ولم يجدوا كاتباً فكان معقولا والله أعلم فيها أنهم أمر وبالكاتب والرهن احتاطا لما لا الحق بالوثيقة والمملوك عليه بان لا ينسئ ويذكر لانه فرض عليهم أن يكتبوا ولأن يأخذوا رهنا لقول الله عز وجل فان آمن بعضكم بعضا فليؤذي أوتن أمانته فكان متعة ولأن الوثيقة في الحق في السفر والاعواز غير محترمة والله أعلم في الحضر وغير الاعواز ولا بأس بالرهن في الحق الحال والدين في الحضر والسفر وما قلت من هذا مما لا أعلم فيه خلافا وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن درعه في الحضر عند أبي الشعم اليهودي وقيل في سلف والسلف حال (قال الشافعي) أخبرنا الدارودي عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشعم اليهودي (قال الشافعي) وروى الأعمش عن ابراهيم عن الاشود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ودعه ميهونه (قال الشافعي) فاذا رهن الله جل ثناؤه بالرهن في الدين والدين حق لازم فكل حق مما عاك أو لزوم وجه من الوجوه جاز الرهن فيه ولا يجوز الرهن فيما لا يلزم فلوا دعي رجل على رجل حقا فأنكره وصالحه ورهنه به رهنا كان الرهن مفسوخا لانه لا يلزم الصلح على الانكار ولو قال أرهنك دارى على شيء اذا دانيته به أو باعته ثم دانيته أو باعته لم يكن رهنا لان الرهن كان ولم يكن للرهن حق واذا رهن الله عز وجل به فيما كان للرهن من الحق دلالة على أن لا يجوز الا بعد لزوم الحق أو معه فاما قبله فاذا لم يكن حق فلا رهن

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب السلم فاذا كان لرجل على رجل طعام أسلم اليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فان أبا حنيفة كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم وبأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رجه الله واذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكلة طعام موصوف الى أجل معلوم فعل الاجل قراضيا بان يتفاسحا البيع كله كان جائزا واذا كان هذا جائزا أن يتفاسحا نصف البيع ويثبت انصفه وقد سئل عن هذا ابن عباس فلم يره بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وقد خالفه فيه غيره قال واذا أسلم الرجل في العم فان أبا حنيفة كان يقول لا خير فيه لانه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف الى قول ابن أبي ليلى وقال اذا بين مواضع العم فقال أفضأ وجنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) واذا أسلم الرجل الرجل في لحم بوزن وصفه وموضع ومن سن معلوم وسمى من ذلك الشيء والسلف جائز

صلى الله عليه وسلم أكل ولله نخلت مثل هذا قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم فأرجعه (قال الشافعي) رجه الله وسمعت في هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس يسر له أن يكونوا في البراءة سواء فقال لي قال فأرجعه (قال الشافعي) رجه الله وبه تأخذ وفيه دلالة على أمورها حسن الادب في أن لا يفضل فيعرض في قلب المفضل شيء ينعمه من بره فان القرابة بنفس بعضهم بعضا ما لا ينفس العدى ومنها ان اعطاه بعضهم جائز ولولا ذلك لما قال صلى الله عليه وسلم فأرجعه ومنها أن للسوالد أن يرجع فيما أعطى ولله وقد فضل أبو بكر عائشة رضى الله عنهم ما نخل وفضل عمر عاصم رضى الله عنهم ما نخل أعطاه اياه وفضل عبد الرحمن

(باب ما يتم به الرهن من القبض)

قال الله عز وجل فربما كان معقولا أن الرهن غير مملوك الرقة للرهن ملك البيع ولا مملوك المنفعة له ملك الاجارة لم يجز أن يكون رهنا الاعما اجازة الله عز وجل به من أن يكون مقبوضا وان لم يجز فللرهن ما لم يقبضه المرتهن منه منعه منه وكذلك لو اذن له في قبضه فلم يقبضه المرتهن حتى يرجع الرهن في الرهن كان ذلك له لما وصفت من أنه لا يكون رهنا الا بان يكون مقبوضا وكذلك كل ما لم يتم الا بامر من فليس يتم بأحد همدون الآخر مثل الهبات التي لا تجوز الا بمقبوضة وما في معناها ولو مات الرهن قبل أن يقبض المرتهن الرهن لم يكن للرهن قبض الرهن وكان هو والغرماء فيه أسوة سواء ولو لم يمت الرهن ولكنه أفلس قبل أن يقبض المرتهن الرهن كان المرتهن والغرماء فيه أسوة لانه لا يتم له ولو عرس الرهن أو ذهب عقله قبل أن يقبض المرتهن الرهن ولا سلطة على قبضه لم يكن للرهن قبض الرهن ولو أقبضه الرهن اياه في حاله ذهاب عقله لم يكن له قبضه ولا يكون له قبض حتى يكون جائزا لا صرف ماله يوم رهنه أو يوم يقبضه الرهن اياه ولو رهنه اياه وهو محجور ثم أقبضه اياه وقد فلك الحجر عنه فالرهن الاول لم يكن رهنا الا بان يجده رهنا ويقبضه اياه بعد ان يفلح الحجر عنه وكذلك لو رهنه اياه وهو غير محجور فلم يقبضه حتى يجر عليه لم يكن له قبضه منه ولو رهنه عبدا فلم يقبضه حتى هرب العبد وسلطه على قبضه فان لم يقدر عليه حتى يموت الرهن أو فليس فليس رهن وان لم يقدر على قبضه حتى يرجع الرهن في الرهن لم يكن للرهن له قبضه ولو رهنه عبدا فأرشد العبد عن الاسلام فأقبضه اياه مرندا أو أقبضه اياه غير مرندا فأرشد العبد رهن به حاله ان تاب فهو رهن وان قتل على الردة قتل بحق لزمه وخروج من ملك الرهن والمرتهن ولو رهنه عبدا ولم يقبضه حتى رهنه من غيره وأقبضه اياه كان الرهن للثاني الذي أقبضه صحبها والرهن الذي لم يقبض كالم يكن وكذلك لو رهنه اياه فلم يقبضه حتى أعتقه كان حرا خارجا من الرهن وكذلك لو رهنه اياه فلم يقبضه حتى كاتبه كان خارجا من الرهن وكذلك لو رهنه أو صدقه امرأ أو أقر به لرجل أو دبره كان خارجا من الرهن في هذا كله (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لو رهنه فلم يقبضه المرتهن حتى دبره أنه لا يكون خارجا من الرهن بالتدبير لانه لو رهنه بعد تدبيره كان الرهن جائزا لانه أن يبيعه بعد تدبيره فلما كان له بيعه كان له أن يرهنه (قال الشافعي) ولو رهن رجل رجلا عبدا ومات المرتهن قبل أن يقبضه كان لرب الرهن منعه من ورثته فان شاء سله له رهنا ولو لم يمت المرتهن ولكنه غلب على عقله فولى الخا كهم ماله رجلا فان شاء الرهن منعه الرجل المولى لانه كان له منعه المرتهن وان شاء سله له بالرهن الاول كما كان له أن يسله للمرتهن ومنعه اياه ولو رهن رجل رجلا جارية فلم يقبضه اياها حتى ولتها ثم أقبضه اياها بعد الوطء فظهر بها رجل أقر به الرهن كانت خارجة من الرهن لانها لم تقبض حتى حبلت فلم يكن له أن يرهنها حبل منه وهكذا لو وطئها قبل الرهن ثم ظهر بها رجل فأقر به خرجت من الرهن وان كانت قبضت لانه رهنا حاملا ولو رهنه اياها غير ذات زوج فلم يقبضها حتى تزوجها السيد ثم أقبضه اياها فالتزوج بجائز وهي رهن بحالها ولا يمنع زوجها من وطئها بحال واذا رهن الرجل رجلا الجارية فليس له أن يزوجه بدون المرتهن لان ذلك ينقص ثمنها وينع اذا كانت حاملا وحل الحق ببيعها وكذلك المرتهن فأبها تزوج فالتكاح مفسوخ حتى يجتمع عليه ولو رهن رجل رجلا عبدا وسلطه على قبضه فأجره المرتهن قبل أن يقبضه من الرهن أو غيره لم يكن مقبوضا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ابنه بنت عبدا فأجرته قبل أن أقبضه قال ليس بمقبوض (قال الشافعي) ليس الاجارة قبض وليس رهن حتى يقبض واذا قبض المرتهن الرهن لنفسه أو قبضه أحد بامر فهو قبض قبض وكيله (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو ابن دينار أنه قال اذا ارتهنت عبدا فوضعت على يد غيره فهو قبض (قال الشافعي) واذا ارتهنت ولي

ابن عوف ولد أم كلثوم ولو اتصل حديد طائوس لا يحل الواهب أن يرجع فيها وهب الا والاد فيما يهب لولده لقلت به ولم أر ذوا هبا غيره وهب لمن يستتب من مثله أو لا يستتب (قال) وتجوز صدقة الطلوع على كل أحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذها لما رفع الله من قدره وأبانه من خلقه اما تحريمها وأما لا يكون لاحد عليه بذل معنى الصدقة لا لراد ثوابها ومعنى الهدية يراد ثوابها وكان يقبل الهدية ورأى لها تصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة ولنا هدية

(كتاب القطة)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ربيعة عن يزيد مولى المنبت عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله

المجبوره أو الحاكم للمجور قبض الحاكم وقبض ولي المجبور للمجور قبض غير المجبور نفسه وكذلك قبض الحاكم له وذلك أن وكل الحاكم من قبض للمجور أو وكل ولي المجبور من قبض له قبضه له قبض الرجل غير المجبور لنفسه والراهن منع الحاكم وولي المجبور من الرهن مالم يقبضه ويجوز ارتهاه ولي المجبور عليه له وهما عليه في النظره وذلك أن يبيع لهما في فضل ويرتهن فاما أن يسلف مالهما ويرتهن فلا يجوز عليهما وهو ضامن لانه لا فضل لهما في السلف ولا يجوز رهن المجبور لنفسه وان كان نظره كالا يجوز بيعه ولا شرأه لنفسه وان كان نظره

(قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما يخرج منه من الرهن وما لا يخرج منه)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى فمن مقبوضة قال الشافعي إذا قبض الرهن مرة واحدة فقد تم وصار المرتهن أولى به من غرماء الراهن ولم يكن للراهن إخراج منه من الرهن حتى يبرأ مما في الرهن من الحق كما يكون البيع مضمونا من البائع فإذا قبضه المشتري مرة صار في ضمانه فان رده إلى البائع باجارة أو ودية فهو من مال المتاع ولا ينسخ ضمانه بالبيع وكانت تكون الهبات وما في معناها غير تامة فإذا قبضها الموهوب له مرة ثم أعادها إلى الواهب أو أكرها منه أو من غيرهما لم يخرجها من الهبة وسواء إذا قبض المرتهن الرهن مرة ورده على الراهن باجارة أو عارية أو غير ذلك مالم ينسخ الراهن الرهن أو كان في يده لما وصفت (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرهنت رهننا فقبضته ثم أجزته منه قال نعم هو عندك إلا أنك أجزته منه قال ابن جريج فقلت لعطاء فافلس فوجدته عندك قال أنت أحق به من غرمائه (قال الشافعي) يعني لما وصفت من أنك إذا قبضته مرة ثم أجزته من رهنه فهو كمدك أجزته منه لأن رده إليه بعد القبض لا يخرج منه من الرهن قال ولا يكون الرهن مقبوضا إلا أن يقبضه المرتهن أو أحد غير الراهن بأمر المرتهن فيكون وكيله في قبضه فان ارتهن رجل من رجل رهنًا وكل الرهن من الرهن ان يقبضه له من نفسه فقبضه له من نفسه لم يكن قبضا ولا يكون وكسلا على نفسه لغيره في قبض كلوا كان له عليه حق فوكله بأن يقبضه له من نفسه ففعل فله أن يكن بريثا من الحق كما يبرأ منه لو قبضه وكسلا غيره ولا يكون وكسلا على نفسه في حال الإحلال التي يكون فيها والباقي قبضه وذلك أن يكون له ابن صغير فيشتريه من نفسه ويقبض له أو يهب له شيئا ويقبضه فيكون قبضه من نفسه قبضا لا يبرأ به يقوم مقام ابنه وكذلك إذا رهن ابنه رهنًا فقبضه من نفسه فان كان ابنه بالغًا غير مجبور لم يجز من هذا شيء إلا أن يقبضه ابنه لنفسه أو وكيل لابنه غير أبيه وإذا كان للرجل عبد في بدرجل ودية أو دار أو متاع فرهته أياه وأذن له بقبضه فباعه عليه مدة يمكنه فيها أن يقبضه وهو في يده فهو قبض فإذا أقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن فصدقه المرتهن أو ادعى قبضه فالرهن مقبوض وان لم يره الشهود وسواء كان الرهن غائبًا أو حاضرًا وذلك أن الرهن قد قبضه المرتهن بالبلد الذي هو به فيكون ذلك قبضا إلا في خصلة أن يتصادقا على أمر لا يمكن أن يكون مثله مقبوضا في ذلك الوقت وذلك أن يقول اشهدوا أنني قد رهنته اليوم داري التي بعصروها بمكة وقبضها فاعلم أن الرهن ان كان اليوم لم يمكن أن يقبض له بمكة من يومه هذا وما في هذا المعنى ولو كانت الدار في يده بكراء أو ودية كانت كهي لو لم تكن في يده لا يكون قبضا حتى تأتي عليها مدة يمكن أن تكون في يده بالرهن دون الكراء أو الودية أو الرهن معهما أو مع أحدهما أو كونهما في يده غير الرهن غير كونهما في يده بالرهن فاما إذا لم يؤت وقتا أو قرأته رهنه داره بمكة وقبضها ثم قال الراهن انما رهنته اليوم وقال المرتهن بل رهنتها في وقت يمكن في مثله أن يكون قبضها قابض بأمره وعلم القبض فالقول قول المرتهن أي ادعى بهدق الراهن بما وصفت من أنه لم يكن مقبوضا ولو أراد الراهن أن أحلف

عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكانها ثم عرفت هاهنا فأن جاء صاحبها أو الأفتانك بها وعن عمر رضي الله عنه نحو ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أقول والبقر كالابل لانهما يردان المياه وان تباعدت ويعيشان أكثر عيشهما بالاراع فليس له أن يعرض لواحد منهما أو المال والشاة لا يدفعان عن أنفسهما فان وجد هما في مهلكة فله أكلهما وغيرهما إذا جاء صاحبهما (وقال) فيما وضعه بخطه لا أعلم سمع منه والنخيل والخلل والجبر كالبعير لأن كلهما قوي تمتنع من صغار السباع بعد الأثر في الأرض ومنها الطي للرجل والأرنب والطار بعد في الأرض وامتناعه في السرعة (قال) وبأكل اللقطة الغني والفقر ومن نخله

له المرتهن على دعواه بأنه أقره بالقبض ولم يقبض منه فعلمت لأنه لا يكون رهنا حتى يقبضه والله سبحانه وتعالى أعلم

(ما يكون قبض الرهن ولا يكون وما يجوز أن يكون رهنا)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان قبض في البيع كان قبض في الرهن والهبات والصدقات لا يختلف ذلك فيجوز رهن الدابة والعبد والدانير والدرهم والأرضين وغير ذلك ويجوز رهن الشقص من المداير والشقص من العبد ومن السيف ومن اللؤلؤة ومن الثوب كما يجوز أن يباع هذا كله والقبض فيه أن يسلم إلى مرتته لاحتال دونه كما يكون القبض في البيع وقبض العبد والثوب وما يجوز أن يأخذه مرتته من يدرأه وقبض ما لا يحول من أرض ودار وغراس أن يسلم لاحتال دونه وقبض الشقص مما لا يحول كقبض الكل أن يسلم لاحتال دونه وقبض الشقص مما لا يحول مثل السيف واللؤلؤة وما أشبههما أن يسلم المرتهن فيها حقه حتى يضعها المرتهن والراهن على يد عدل أو في يد الشريك فيها الذي ليس براهن أو يد المرتهن فإذا كان بعض هذا فهو قبض وإن صيره المرتهن إلى الراهن أو إلى غيره بعد القبض فليس بالخارج لهما من الرهن كما وصفت لا يخرجها إلا فسخ الرهن أو البراءة من الحق الذي به الرهن وإذا أقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن وأدى ذلك المرتهن حكمه بأن الرهن تام بأقرار الراهن ودعوى المرتهن ولو كان الرهن في الشقص غائبا فأقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن وأدى ذلك المرتهن أجزأت الإقرار لأنه قد قبض له وهو غائب عنه فيكون قد قبضه بقبض من أمره بقبضه ولو كان لرجل عبد في يد رجل باجارة أو ودعة فرهقه أياما وأمره بقبضه كان هذا رهنا إذا جاءت عليه ساعة بعد رهنه أياما وهو في يده لأنه مقبوض في يده بعد الرهن ولو كان العبد الرهن غائبا عن المرتهن لم يكن قبضا حتى يحضره فإذا أحضره بعد ما أذن له بقبضه فهو مقبوض كما يبيع به أياما وهو في يده وبأمره بقبضه بقبضه في يده فيكون البيع تاما ولو لمات مان من مال المشتري ولو كان غائبا لم يكن مقبوضا حتى يحضر المشتري بعد البيع فيكون مقبوضا بعد حضوره وهو في يده ولو كانت له عنده ثياب أو شيء مما لا يزول بنفسه ودعة أو عارية أو باجارة فرهقه أياما وأذن له في قبضها قبل القبض وهي غير غائبة عن منزله كان هذا قبضا وإن كانت غائبة عن منزله لم يكن قبضا حتى يحدث لها قبضا (١) وإن كان رهنه أياما في سوق أو مسجد وهي في منزله وأذن له في قبضها لم يكن قبضا حتى يصير إلى منزله وهي فيه فيكون لها حينئذ قبضا لأنها قد تخرج من منزله بخلافه إلى سيدها وغيره ولا يكون القبض إلا ما حضره المرتهن لاحتال دونه أو حضره وكيله كذلك ولو كان الرهن أرضا أو دارا غائبة عن المرتهن وهي ودعة في يده وقصد وكلها فاذن له في قبضها لم يكن مقبوضا حتى يحضرها المرتهن أو وكيله بعد الرهن مسلمة لاحتال دونه لأنها إذا كانت غائبة عنه فقد يحدث لها مانع منه فلا تكون مقبوضة أبدا إلا بأن يحضرها المرتهن أو وكيله لاحتال دونه ولو جاءت عليه في هذه المسائل مدة يمكنه أن يبعث رسولا إلى الرهن حيث كان يقبضه فادعى المرتهن أنه قبضه كان مقبوضا لأنه قبض له وهو غائب عنه وإذا رهن الرجل رهنا وتراضى الراهن والمرتهن بعدل يضعه على يده فقال العدل قد قبضته لك ثم اختلف الراهن والمرتهن فقال الراهن لم يقبضه لك العدل وقال المرتهن قد قبضته لي فالقول قول الراهن وعلى المرتهن الدية أن العدل قد قبضه لأنه وكيل له فيه ولا أقبل فيه شهادته لأنه يشهد على فعل نفسه ولا يضمن المأمور بقبض الرهن بغير روره المرتهن شيئا من حقه وكذا لو أنفلس غره أو هلك الرهن الذي ارتنه فقال قبضته ولم يقبضه لأنه لم يضمن له شيئا وقد أساء في كذبه ولو كان كل ما ذكر من الرهن في يد المرتهن يقبض الراهن فرهقه أياما قبل أن يقبضه منه وأذن له في قبضه فقبضه كان رهنا وكان مضموما على الغاصب بالغصب حتى يدفعه إلى المصوب فيأمر أو يبرئه المصوب من ضمان الغصب ولا يكون أمره بالقبض لنفسه براءة من

الصدقة وتحرم عليه قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي ابن كعب رضي الله عنه وهو من أسر أهل المدينة أو كآسرهم وجدصة فيها ثمانون دينارا أن يأكلها وإن عارضه الله عنه ذكر كوفي صلى الله عليه وسلم أنه وجد دينارا فأمره أن يعرقه فلم يعرف فأمره النبي بأكله فلما جاء صاحبه أمره بدفعه إليه وعلى رضي الله عنه من تحرم عليه الصدقة لأنه من صليبة بنى هاشم (قال الشافعي) رحمه الله ولا أحب لأحد ترك لقطه وجدها إذا كان أمينا عليها فيعرفها سنة على أبواب المساجد والأسواق ومواضع العامة ويكون (١) قوله وإن كان رهنه أياما الخ يحترز قوله مما لا يزول بنفسه الخ كأنه قال وإن كان رهنه أياما وهي مما يزول بنفسه في سوق الخ وتأمل كنه معجبه

ضممان الغصب وكذلك لو كان في يديه بشره فاسداً لأنه لا يكون كغيره المال في شيء على نفسه ألا ترى أنه لو أمره أن يقبض لنفسه من نفسه حقا فقبضه وذلك لم يبرأ منه ولكنه لو رغبه إياه وقبضه على يديه عدل كان الغاصب والمشتري شراء فاسداً أبرئ من الضمان باقرار وكيل رب العبد أنه قد قبضه بأمر رب العبد وكان كافرار رب العبد أنه قد قبضه وكان رهنا مقبوضا ولو قال الموضوع على يديه الرهن بعد قوله قد قبضته لم يقبضه لم يصدق على الغاصب ولا المشتري شراء فاسداً وكان بريئاً من الضمان كما يبرأ لو قال رب العبد قد قبضته منه وكان مقبوضا باقرار الموضوع على يديه الرهن أنه قبضه ولو رهن رجل رجلاً عبداً أو عبداً وطعاماً أو عبداً وداراً أو دارين فقبض أحدهما ولم يقبض الآخر كان الذي قبض رهنا بجميع الحق وكان الذي لم يقبض خارجاً من الرهن حتى يقبضه إياه الرهن ولا يفسد الذي قبض بأن لم يقبض الذي معه في عقدة الرهن وليس كالبيع في هذا وكذلك لو قبض أحدهما ومات الآخر أو قبض أحدهما ومعه الآخر كان الذي قبض رهنا والذي لم يقبض خارجاً من الرهن وكذلك لو رهن رجل دارين أو عبدين أو داراً وعبداً فأقبض أحدهما ومعه الآخر كان له الذي قبض ولم يكن له الذي بمعه وكذلك لو لم يمتعه ولكنه غاب عنه أحدهما لم تكن الهبة في الغائب تامة حتى يسقطه على قبضه فيقبضه بأمره وإذا رهنه رهناً فأصاب الرهن عيباً ما كان عبداً فاعوزاً وقطع أو أي عيب أصابه فأقبضه إياه فهو رهن بحاله فإن قبضه ثم أصابه ذلك العيب عند المرتهن فهو رهن بحاله وهكذا لو كانت داراً فتمتد أوصافها فتمتد نخله وشجره وانهدمت عينه كان رهناً بحاله وكان للمرتحن منع الرهن من بيع شجره ونخله وبيع بناء الدار لأن ذلك كله داخل في الرهن الآن يكون ارتهن الأرض دون البناء والشجر فلا يكون له منع ما لم يدخل في رهنه ولو رهنه أرض الدار ولم يسلم له البناء في الرهن أو ما طأ ولم يسلم له الفراس في الرهن كانت الأرض له رهناً دون البناء والفراس ولا يدخل في الرهن إلا ما سلمه داخله ولو قال رهنك بناء الدار كانت الدار له رهناً دون أرضها ولا يكون له الأرض والبناء حتى يقول رهنك أرض الدار وبناءها وجميع عمارتها ولو قال رهنك ما تحلى كانت النخل رهناً ولم يكن ما سواها من الأرض ولا البناء عليها رهناً حتى يكتب رهنك ما طأ لم يحدوده أرضه وغراسه وبناءه وكل حقه فكون جميع ذلك رهناً ولو قال رهنك بعض داري أو رهنك شقصاً أو جزءاً من داري لم يكن هذا رهناً ولو أقبضه جميع الدار حتى يسمى كمال ذلك البعض أو الشقص أو الجزء ربعاً أو أقل أو أكثر منه كمالاً يكون بيعاً وكذلك لو أقبضه الدار ولو قال رهنكها إلا ما شئت أنا وأنت منها أو الأجزاء منها لم يكن رهناً

(ما يكون اخراجاً للرهن من يدي المرتهن وما لا يكون)

(قال الشافعي) رحمه الله وجاع ما يخرج الرهن من يدي المرتهن أن يبرأ الراهن من الحق الذي عليه الرهن بدفع أو أبراء من المرتهن له أو يسقط الحق الذي به الرهن بوجه من الوجوه فيكون الرهن خارجاً من يدي المرتهن عائداً إلى ملك رايته كما كان قبل أن يرهن أو يقول المرتهن قد فسخ الرهن أو أبطلته أو أبطلت حتى فيه ولو رهن رجل رجلاً أو شيئاً مثل دقيق وأبل وغنم وعروض ودرهم ودنانير بألف درهم أو ألف درهم وما يتنار أو ألف درهم وما يتنار أو ديناراً أو بعيراً أو طعاماً فدفع الراهن إلى المرتهن جميع ماله في الرهن كلها الأدرهم أو أحداً أو أقل منه أو وبة حنطة أو أقل منها كانت الرهن كلها بالباقي وإن قل لاسيلاً للراهن على شيء منها ولا نقر ماله ولا ورثته لو مات حتى يستوفي المرتهن كل ماله فيها لأن الرهن صفقة واحدة لا يفتل بعضها قبل بعض ولو رهن رجل رجلاً جارية فقبضها المرتهن ثم أذن للراهن في عتقها فلم يعتقها أو أذن له في وطئها فلم يطأها أو وطئها فلم يحمل فهي رهن بحالها لا يخرجها من الرهن (١) إلا بأن يذن له فيما وصفت كالأمره أن يعتق نفسه فاعتقته عتق وإن لم يعتقه فهو على ملكه بحاله وكذلك

أكثر تعريفة في الجمعة التي أصابها فيها يعرف عفاصها وكأها وعددها ووزنها وجليتها أو يكتبها ويثبت عليها فإن جاء صاحبها والأفهي له بعد ستة على أنه متى جاء صاحبها في حياته أو بعد موته فهو غريم إن كان استهلكها وسواء قليل القطعة وكثيرها فيقول من ذهب له دنائيران كانت دنائير ومن ذهب له دراهم إن كانت دراهم ومن ذهب له كذا ولا يصفها فينزاع في صفتها أو يقول جملته أن في يدي لقطعة فإن كان مولياً عليه لفسقه أو صغر قيمتها القاضي إلى وليه وفعل فيها ما يفعل

(١) قوله إلا بأن يذن له فيما وصفت أي ويفعل بدليل قوله كما لو أمره الخ وفي نسخة لا يخرجها من الرهن أن يذن له أي بدون أن يفعل كما هو واضح كتبه مصححه

لو ردها المرتهن الى الراهن بعد قبضه اياها بالرهن مرة واحدة فقال استمتع من وطئها وخدمتها كانت
من هونة بحالها لا تخرج من الرهن فان حلت الجارية من الوطء فولدت أو أسقطت سقطا قد بان من خلقه
شيء فهمي أم ولد لسيدها الراهن وخارجة من الرهن وليس على الراهن أن يأتي به رهن غيرها لانه لم يتعد
في الوطء وهكذا أؤذنه في أن يضربها فضرها فماتت لم يكن له عليه أن يأتيه بدل منها يكون رهنها
مكانها لانه لم يتعد عليه في الضرب واذا رهن الرجل الرجل أمة فاجرها اياها موطنها الراهن أو اغتصبها
الراهن نفسها فوطئها فان لم تلد فهي رهن بحالها ولا عقر للرهن على الراهن لانها أمة لراهن ولو كانت بكرًا
فنقصها الوطء كان للرهن أخذ الراهن بما نقصها يكون رهنها معها أو قصاصا من الحق ان شاء الراهن كما
تكون جنائبه عليها وهكذا لو كانت ثيبا فافضاها ونقصها نقصا له قيمة وان لم ينقصها الوطء فلا شيء
للهن على الراهن في الوطء وهي رهن كاهي وان حبست وولدت ولم يأذنه في الوطء ولا مال له غيرها فافضاها
قولان أحدهما أنها لا تباع ما كانت حبلية فاذا ولدت بيعت ولم يبيع ولدا وان نقصها الولادة شيئا فعلى
الراهن ما نقصها الولادة وان ماتت من الولادة فعلى الراهن أن يأتي بقيمتها بحجة تكون رهنها مكانها أو
قصاصا من قدر عليها ولا يكون احباله اياها أكبر من أن يكون رهنها ثم أعقها ولا مال له غيرها فافضل
العقق وتباع بالحق وان كانت تسوى ألفا وانها هي مرهونة بما تباع منها بقدر المائة وبقي ما بقي رقيقا
لسيدها ليس له أن يبطأها وتعق عموه في قول من أعتق أم ولد لم يمت سبيدها ولا تعق قبل موته ولو كان
رهنه اياها ثم أعتقها ولم تلد ولا مال له يبيع منها بقدر الدين وتعق ما بقي مكانه وان كان عليه دين يحبط عماله
عق ما بقي ولم يبيع لاهل الدين والقول الثاني أنه اذا أعتقها فهمي مرة أو ولدها فهمي أم ولد له لا تباع
في واحدة من الخالين لانه مالك وقد ظلم نفسه ولا يبي في شيء من قيمتها وهكذا القول فصار رهن من الرقيق
كلهم ذكورهم واناتهم واذا بيعت أم الولد في الرهن بما وصفت فلكها السيد فهمي أم ولده بذلك الولد
وطئها واياها وعققه بغير إذن المرتهن بخالفه باذن المرتهن ولو اختلف في الوطء والعق فقال الراهن وطئها
أو أعتقها باذنك وقال المرتهن ما أذنت لك فالقول قول المرتهن مع عيسته فان نكل المرتهن حلف الراهن
لقد أذنه ثم كانت خارجة من الرهن وان لم يحلف الراهن أحلفت الجارية فقد أذنه بعقها أو وطئها
وكانت حرة أو أم ولد وان لم تحلف هي ولا السيد كانت رهنها بخالفها ولو مات المرتهن فدعى الراهن عليه
أنه أذنه في عقها أو وطئها وقد ولدت منه أو أعتقها كانت عليه البينة فان لم يقيم بینه فهي رهن بحالها
وان أراد أن يحلف له ورثة الميت أحلفوا ما علموا أباهم أذنه لم يزدوا على ذلك في البين ولو مات الراهن
فدعى ورثته هذا أحلف لهم المرتهن ما أذنه للراهن في الوطء والعق كما وصفت أو لا وهذا كله اذا كان
مضليا فاما اذا كان الراهن موسرا فمؤخذ قيمة الجارية منه في العتق والا يلد ثم يخير بين أن تكون قيمتها
رهنها مكانها وان كان أكثر من الحق أو قصاصا من الحق فان اختار أن يكون قصاصا من الحق وكان فيه فضل
عن الحق رد ما فضل عن الحق عليه واذا أقر المرتهن أنه أذنه للراهن في وطء أمته ثم قال هذا الحبل ليس منك
هو من زوج زوجته اياها ومن عبد فادعاه الراهن فهو ابنه ولا عين عليه لان النسب لاحق به وهي أم ولده
باقراره ولا يصدق المرتهن على نفي الولد عنه وانما معنى من أحلفه أنه لو أقر بعد دعوته الولد أنه ليس
منه أحلفت الولد وجعلت الجارية أم ولد فلا معنى لبيته اذا حكمت بالخارج أم الولد من الرهن ولو اختلف
الراهن والمرتهن فقال الراهن أذنت لي في وطئها فولدت لي وقال المرتهن ما أذنت لك كان القول قول المرتهن
فان كان الراهن معسرا والجارية حبلية لم تباع حتى تلد ثم تباع ولا يباع ولداها ولو قامت بينة أن المرتهن
أذن للراهن من مذمة ذكره في وطء أمته وجاءت ولد يمكن أن يكون من السيد في مثل تلك المدة فادعاه
فهو ولده وان لم يمكن أن يكون من السيد بحال وقال المرتهن هو من غيره بيعت الأم ولا يباع الولد بحال
ولا يكون الولد رهنها مع الأمه واذا رهن رجل رجلا أمة ذات زوج أو زوجة بعد الرهن باذن المرتهن

الملتقط فان كان عبدا
أمر بضمها الى سيده
فان علم بها السيد فأقرها
في يديه فهو ضامن لها
في رقبة عبده (وقال)
فيما وضع بخطه لأعله
سمع منه لا غرم على
العبد حتى يعق من
قبل أن له أخذها (قال)
المرثي الاول أقيس
اذا كانت في القصة
والعبد عندى ليس
بذئ ذمة (قال)
الشافعي) رحمه الله
فان لم يعلم بها السيد
فهى في رقبة ان
استهلكها قبل السنة
وبعد هادون مال
السيد لان أخذ
اللقطة عدوان انما يأخذ
اللقطة من له ذمة (قال)
المرثي) هذا أشبه بأصله
ولا يخلو سيده من أن
يكون عليه فاقصراره
اياها في يده يكون
تعديا فكيف لا يضمها
في جيع ماله ألا يكون
تعديا فلا تعدو رقبة
عبده (قال الشافعي)
رحمه الله وان كان حرا

لم ينسج زوجهما من وطئها والبناء بها فان ولدت فالولد خارج من الرهن وان حبلت ففقهها قولان أحدهما
 لا تباع حتى تضع حملها ثم تكون الجارية رهنا والولد خارجا من الرهن ومن قال هذا قال انما يمنعني من
 بيعها حبلها وولدها لم يولد أن الولد لا يملك بما تملك به الام اذا بيعت في الرهن فان سأل الراهن أن تباع وبسلم
 الثمن كله للمرتهن فذلك له والقول الثاني أنها تباع حبلها وحكم الولد حكم الام حتى يفارقها فاذا فارقها فهو
 خارج من الرهن واذا رهن الرجل الرجل جارية فذلك له أن يزوجه دون المرتهن لان ذلك ينقص ثمنها
 ويمنع اذا كانت حامل او حل الحق من بيعها وكذلك ليس للمرتهن أن يزوجه لانه لا يملكها وكذلك العبد
 الرهن وأبهم ما زوج العبد أو الامة فالنكاح مفسوخ حتى يجتمع على التزويج قبل عقد النكاح واذا
 رهن الرجل الرجل رهنا إلى أجل فاستأذن الراهن المرتهن في بيع الرهن فأذن له فيه فباعه فالبيع جائز
 وليس للمرتهن أن يأخذ من ثمنه شيئا ولا أن يأخذ الراهن الرهن من مكانه وله ما لم يبيعه أن يرجع في اذنته بالبيع
 فان رجع فباعه بعد رجوعه في الاذن له فالبيع مفسوخ وان لم يرجع وقال انما أذنت له في أن يبيعه على
 أن يعطيني ثمنه وان كنت لم أقل له أنفذ البيع ولم يكن له أن يعطيه من ثمنه شيئا ولا أن يجعل له رهنا مكانه
 ولو اختلفا فقال أذنت له وشرطت أن يعطيني ثمنه وقال الراهن أذن لي ولم يشترط على أن أعطيه ثمنه كان
 القول قول المرتهن مع ثمنه والبيع مفسوخ فان مات العبد أخذ الراهن المشتري بقيمته حتى يجعلها رهنا
 مكانه ولو تصادقا على أنه أذن له يبيعه على أن يعطيه ثمنه لم يكن له أن يبيعه لانه لم يأذن له في بيعه الا على أن
 يجعل له حقه قبل محله ولو قامت بينة على أنه أذن له أن يبيعه ويعطيه ثمنه فباعه على ذلك فبعت البيع
 من قبل فساد الشرط في دفعه حقه قبل محله بأخذ الرهن فان مات العبد في يد المشتري بعت على المشتري
 قيمته لان البيع فيه كان مردودا وتوضع قيمته رهنا إلى الاجل الذي اليه الحق الآن بطوع الذي عليه الحق
 بتجديده قبل محله تطوعا مستأثرا لعل الاذن له أن يبيعه على أن يكون المال رهنا بالمعجز
 البيع وكان كالمسئلة قبلها التي أذن له فيها أن يبيعه على أن يعطيه ثمنه في رد البيع فكان فيه غير ما في المسئلة
 الاولى أنه أذن له أن يبيعه على أن يرهنه ثمنه وثمرته غير معلوم ولو كان الرهن يمتحن حال فأذن
 الراهن للمرتهن أن يبيع الرهن على أن يعطيه حقه فالبيع جائز وعليه أن يدفع اليه ثمن الرهن ولا يجبس عنه
 منه شيئا فان هلك في يده أخذه بجميع الحق في ماله كان أقل أو أكثر من ثمن الرهن وانما أجزأه ههنا لانه
 كان عليه ما شرط عليه من بيعه وايضا أنه حقه قبل شرط ذلك عليه ولو كانت المسئلة بجعله فأذن له في بيع
 الرهن ولم يشترط عليه أن يعطيه ثمنه كان عليه أن يعطيه ثمنه الآن يكون الحق أقل من ثمنه فيعطيه الحق
 ولو أذن المرتهن الراهن في بيع الرهن ولم يجعل له الرجوع في اذنته له ما لم يبيعه فاذا باعه وتم البيع ولم
 يقبض ثمنه أو قبضه فأراد المرتهن أخذ ثمنه منه على أصل الرهن لم يكن ذلك له لانه أذن له في البيع وليس له
 البيع وقبض الثمن لنفسه فباع فكان كمن أعطى عطاء وقبضه أو كمن أذن له في فسخ الرهن ففسخه وكان
 عن العبد ما لا من مال الراهن يكون المرتهن فيه وغيره من غراماته أسوة ولو أذن له في بيعه فلم يبيعه فهو
 على الرهن وله الرجوع في الاذن له الا أن يكون قال قد فسخت فيه الرهن أو بطلته فاذا قال لم يكن له
 الرجوع في الرهن وكان في الرهن كغيره واذا رهن الرجل الرجل الجارية ثم وطئها المرتهن أقيم عليه
 الحد فان ولدت فولده رقيق ولا يثبت نسبهم وان كان أكرهها فاعلمه المهر وان لم يكرهها فلا مهر عليه وان
 ادعى جهالة لم يعذر بها الا أن يكون ممن أسلم حديثا أو كان بادية نائمة أو ما أشبهه ولو كان رب الجارية أذن له
 وكان يجلس يرى عنه الحد وحق الولد وعليه قيمته يوم سقطوا وهم أحرار وفي المهر قولان أحدهما أن عليه
 مهر مثلها والآخر لا مهر عليه لانه أباحها ومضى ملكها لم تكن له أم ولد وتباع الجارية وبؤدها والسيد
 للاذن (قال الربيع) ان ملكها يوم ماتا كانت أم ولد باقرا لانه أولدها وهو يملكها (قال الشافعي) ولو
 ادعى أن الراهن المالك وهبها له قبل الوطء أو باعها أياها أو أعمرها أياها أو تصدق بها عليه أو اقضه كانت أم

غير مأمون في دينه ففيها
 قولان أحدهما أن
 يأمر بضمها إلى مأمون
 ويأمر المأمون
 والمنقط بالانساد بها
 والقول الآخر
 لا ينزعها من يديه وانما
 منعنا من هذا القول
 لان صاحبها لم يرضه
 (قال المسزقي) فاذا
 امتنع من هذا القول
 لهذه العلة فلا قول له
 الا الاول وهو أولى
 بالحق عندى وبالله
 التوفيق (قال المزني)
 رحمه الله وقد قطع في
 موضع آخر بان على
 الامام اخراجهما من
 يده لا يجوز فيها غيره
 وهذا أولى به عندى
 (قال الشافعي) والمكاتب
 في القطة كالحر لان
 ماله يسلم له والعبد
 نصفه حر ونصفه
 عبد فان انقط في
 اليوم الذي يكون فيه
 مخلى لنفسه أقرت في
 يده وكانت بعد السنة له
 كالمالك فيه مالا كان
 له وان كان في اليوم
 الذي لسيده أخذه

منه لان كسبه فيه
لسيده (قال) وبقي
الملتقط اذا عرف الرجل
العناصر والوكلاء والعدد

والوزن ووقس في
نفسه انه صادق ان
يعطيه ولا اجبره عليه
الابينة لانه قد يصيب
الصقة بان يسمع الملتقط
يصفها ومعنى قوله
صلى الله عليه وسلم
اعرف عفاصها ووكلاءها
والله اعلم (١) لان يؤدى
عفاصها ووكلاءها
وليعلم اذا وضعها في
ماله انها القطة وقد
يكون ليستدل على
صدق المعرف ارايت
لو وصفها عشرة
ايعطونها ونحن نعلم
ان كلهم كاذب الا
واحدا بغير عينة فيمكن
ان يكون صادقا وان
كانت القطة طعاما
ربطنا لا يبقى فيه ان
ياكله اذا خاف فساد
وبغيره له (وقال)

(١) قوله بالهامش لان
يؤدى الخ كذا باصلين
بايدنا وله سقط منه قد
يكون لان يؤدى الخ
بدليل ما بعده وحرره
معصمه

وله وخارجة من الرهن اذا صدقه الراهن او قامت عليه بينة بذلك كان الراهن حيا او ميتا وان لم تقم له
بينه بدعواه بالخارجة وولدها رقيق اذا عرف ملكها الراهن لم يخرج من ملكه الابينة تقوم عليه واذا اراد
المرتحن ائحلفه وورثة الراهن على علمهم فيما ادعى من خروجهما من ملك الراهن اليه (قال الربيع) وله
في ولاءه قول آخر انه حر بالقيمة ويدرا عنه الحد ويرم صدق مثلها

(جواز شرط الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله اذن الله تبارك وتعالى في الرهن مع الدين وكان الدين يكون من بيع وسلف وغيره
من وجوه الحقوق وكان الرهن جائزا مع كل الحقوق بشرط في عقد الحقوق او ارتهن بعد ثبوت الحقوق
وكان معقولاً ان الرهن زيادة وثيقة من الحق لصاحب الحق مع الحق ما ذون فيها حلال وأنه ليس بالحق
نفسه ولا جزء من عدده فلان رهن باع رجلا شياً بألف على أن يرهنه شيئاً من ماله يعرفه الراهن والمرتهن
كان البيع جائزاً ولم يكن الرهن تاماً حتى يقضه الراهن المرتهن أو من يتراضيان به معا ومتى ما أقضاه اياه
قبل أن يرفعا الى الحاكم فليس لازم له وكذلك ان سله ليقضه فتركه البائع كان البيع تاماً (قال الشافعي)
وان ارتفعا الى الحاكم وامتنع الراهن من أن يقبضه المرتهن لم يجبره الحاكم على أن يدفعه اليه لانه لا يكون
رهنه الا بان يقضه اياه وكذلك لو وهب رجل لرجل هبة فلم يدفعها اليه لم يجبره الحاكم على دفعها اليه لانها
لا تنتم له الا بالقبض واذا باع الرجل الرجل على أن يرهنه رهنه فلم يدفعه الراهن الرهن الى البائع المتعطل
له فالبائع المتعطل في اتمام البيع بالرهن أو رد البيع لانه لم يرض بذمة المشتري دون الرهن وكذلك لو رهنه
رهنه فاقضه بعضها ومنعه بعضها وهكذا لو باعه على أن يعطيه جلاب بعينه فلم يحمل له بها الرجل الذي
اشترط حالته حتى مات كان له الخيار في اتمام البيع بلا جيل أو فسخه لانه لم يرض بذمة دون الجيل ولو
كانت المسئلة بمجالها فادام المشتري فسخ البيع فنفعه الرهن أو الجيل لم يكن ذلك لانه لم يدخل عليه هو
نقص يكون له به الخيار لان البيع كان في ذمته وزيادة رهن أو ذمة غيره ففسخ ذلك عنه فلم يزد عليه في ذمته
شيء لم يكن عليه ولم يكن في شيء افساد للبيع لانه لم ينقص من الثمن شيء يقسده البيع انما انقص شيء غير
التمن وثيقة للمرتحن لا ملك ولم يشترط شيئاً فاسد اذ قد سببه البيع وهكذا في كل حق كان لرجل على رجل
فشرط له فيه رهنه أو جلاب فان كان الحق بعوض اعطاه اياه فهو كالبيع وله الخيار في أخذ العوض كما كان
له في البيع وان كان الرهن في أن أسلفه سلفاً بالبيع أو كان له عليه حق قبل أن يرهنه بلارهن ثم رهنه شيئاً
فلم يقضه اياه فالحق بماله وله في السلف أخذ متى شابه وفي حقه غير السلف أخذ متى شابه ان كان حالاً
ولو باعه شيئاً بألف على أن يرهنه رهنه رهنه أو يعطيه جلاب بثقة أو يعطيه رضاً من رهن وجيل أو ما شاء
المشتري والبائع أو ما شاء أحدهما من رهن وجيل بغير تسمية شيء بعينه كان البيع فاسداً لجهالة البائع
والمشتري أو أحدهما بما تناشروا الا ترى أنه لو جاءه بمجمل أو رهن فقال لأرضاه لم يكن عليه حجة بانه
رضى رهنه بعينه أو جلاب بعينه فاعطيه ولو كان باعه بيعاً بألف على أن يعطيه عبد الله يعرفه رهنه فاعطاه
ايامه رهنه فلم يقبله لم يكن له نقض البيع لانه لم ينقصه شيئاً من شرطه الذي عرفهما وهكذا لو باعه بيعاً بألف
على أن يرهنه ما أفاد في يومه أو من قديم عليه من غيبة من رقيقه أو ما أسبه هذا كان البيع مفسوخاً بطل
معنى المسئلة قبلها أو أكثر واذا اشترى منه شيئاً على أن يرهنه شيئاً بعينه ثم مات المشتري قبل أن يدفع الرهن
الى المرتحن لم يكن الرهن رهنه ولم يكن على ورثته دفعه اليه وان تقطعوا ولا وارث معهم ولا صاحب وصية
فدفعه اليه فهو رهن وله بيعه مكانه لان دينه قد حصل وان لم يدفعه فالبائع بالخيار في نقض البيع أو اتمامه
ولو كان البائع المسترط الرهن هو الميت كان دينه الى أجله ان كان مؤجلاً أو حالاً ان كان حالاً وقام وورثته
مقامه فان دفع المشتري اليهم الرهن فليس تام وان لم يدفعه اليهم فلهما الخيار في نقض البيع كما كان لا يهيم

فما وضعه بخطه لا اعلم
 سمع منسوخه اذا خاف
 فمساده احييت ان
 يدعيه ويقيم على
 تعريفه (قال الزنبي)
 هذا اولي القولين به
 لان النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يقل بالقط ثاثل
 بها الا بعد سنة الا ان
 يكون في موضع
 مهلكة كالشاة
 فيكون له كله ويغفره
 (الاحمد) احبه (وقال)
 بخطه لا اعلم
 وماذا وجد الشاة
 البعير او الابه او
 ما نبت بالمصر او قرية
 فهي لقطة يعرفها
 نة واكرم رسول
 صلى الله عليه وسلم
 بمسائل الابل فن
 اخذها ثم ارسلها ضمن
 (قال) ولا جعل لمن
 جابا بق ولا ضالة الا
 ان يجعل له وسوا من
 عرف يطلب الضوال
 ومن لا يعرفه ولو قال
 لرجل ان جئتني بعبدى
 فلك كذا ولا حرمش

(۱) قوله فانها ليست
برهن الخ كذا بالاصول
التي عندنا بزيادة غير
رهن وتأمل كتبه

ذلك والثالث مثل ذلك
فجاءوا به جملًا فكل
واحد منهم ثلث ما جعله
له انشقت الإيجال أو
اختلفت

(باب التقاط المنبوذ
يوجد معه الشيء بما
وضع بخطه لا أعلمه
منه ومن مسائل شتى
سمعتها لفظًا)

(قال الشافعي) رجه
الله فيما وضع بخطه
ما وجد تحت المنبوذ
من شيء مدفون من
ضرب الإسلام أو كان
قريبًا منه فهو لقطه أو
كانت دابة فهي مالة
فإن وجد على دابته أو
على فراشه أو على ثوبه
مال فهو له وإن كان
ملتقطه غير نقعة زرعه
الحاكم منه وإن كان
نقعة وجب أن يشهد
بما وجد له وأنه منبوذ
وبأمره بالانفاق منه
عليه بالمعروف وما
أخذ منه الملتقط
وأنفق منه عليه بغير
أمر الحاكم فهو
ضامن فإن لم يوجد
له مال وجب على
الحاكم أن ينفق عليه
من مال الله تعالى فإن لم
يفعل حرم تضييعه على

عينا بالف لم تكن واحدة منهما رهنًا وكانت عليه ألف باقراره بل رهن لانه لا يجوز في الاصل أن يقول رجل
لرجل أرهنتك إحدى دارى هاتين ولا يسهما ولا أحدهما هذين ولا أحدهما هذين ولا يجوز الرهن
حتى يكون مسمى بمشقة ولو كانت دارى رجل فقال رهنه فلان بالف ودفعها إلى وقال فلان رهنه
اياها بالف ولم دفعها إليه فعدا عليها فقصها أو تنكارها من رجل فلان بها أو تنكارها منى هو قتلها
ولم يدفعها إليه قبضا بالرهن فالقول قول رب الدار ولا تكون رهنًا إذا كان يقول ليست برهن فيكون القبول
قوله وهو إذا أقر بالرهن ولم يقبضه المرفه فليس برهن ولو كانت الدار فى يدى رجل فقال رهنه فلان
بألف دينار أو قبضتها وقال فلان رهنه اياها بالف درهم أو ألف فلس وأقبضته اياها كان القول قول رب
الدار ولو كان فى يدى رجل بعد فقال رهنه فلان بمائة وصدقه العبد وقال رب العبد ما رهنه اياه
بشيء فالقول قول رب العبد ولا قول للعبد ولو كانت المسئلة بحالها فقال ما رهنه بمائة ولكنى بعته
بمائة لم يكن العبد رهنًا ولا يباع إذا اختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو أن عبداً بين رجلين
فقال رجل رهنه بمائة وعقبضته فصدقه أحدهما وقال الآخر ما رهنه بشيء كان نصفه رهنًا بخمسين
ونصفه خارجاً من الرهن فإن شهد بشيئ من صاحب العبد عليه بدعوى المرفه وكان عدلاً عليه أحلف
المرفه معه وكان نصيبه منه رهنًا بخمسين ولا شئ فى شهادة صاحب الرهن يجرى بها إلى نفسه ولا يدفع بها
عنه فأردها بشهادته ولا أردها بشهادة رجل له عليه شئ ولو شهد له على غيره ولو كان العبد بين اثنين وكان
فى يدى اثنين وادعىا أنهما الرهن ما عابا ثمة فأقر الرجلان لأحدهما أنه رهن له وحده بخمسين وأنكر
دعوى الآخر لزمهما ما أقر به ولم يلزمهما ما أنكر من دعوى الآخر ولو أقر لهما ما عابا ثمة لهما رهن وقال
هو رهن بخمسين وادعىا ثمة لم يلزمهما إلا ما أقر به ولو قال أحد الراهنين لأحد المرفهين رهنًا كه أنت
بخمسين وقال الآخر لا رهن رهنًا كه أنت بخمسين كان نصف حق كل واحد منهما من العبد وهو
ربع العبد رهنًا الذى أقر به بخمسة وعشرين بخمسة وعشرين بخمسة وعشرين بخمسة وعشرين ولو كانا بين
تخمس شهادة فشهد كل واحد منهما على صاحبه ونفس أجزت شهادتهما وجعلت على كل واحد منهما خمسة
وعشرين ديناراً باقراره وخمسة وعشرين أخرى بشهادة صاحبه إذا حلف المدعى مع شاهده وإذا كانت
فى يدى رجل ألف دينار فقال رهنه فلان بمائة ديناراً وألف درهم وقال الراهن رهنه بثلثها ديناراً واحد
أو بعشر دراهم فالقول قول الراهن لأن المرفه مقر له بثلث الألف ديناراً ومدع عليه حقاً فالقول قوله فيما
ادعى عليه من الدين وإذا كان القول قول رب الرهن المدعى عليه الحق في أنه ليس برهن بشيء كان أقراره
بأنه رهن بشيء أولى أن يكون القول قوله فيه وإذا اختلف الراهن والمرفه فقال المرفه رهنى عبداً
سالمًا بمائة وقال الراهن بثلث رهنى عبداً موقفاً بعشر حلف الراهن ولم يكن سالم رهنًا بشيء وكان
لصاحب الحق عليه عشرة دنانير إن صدقه بأن موقفاً رهن بها فهو رهن وإن كذبه وقال بل سالم رهن بها
لم يكن موقفاً ولا سالم رهنًا لانه برهنه من أن يكون موقفاً رهنًا ولو قال رهنى دارى بألف وقال الذى يخالفه
بل اشتريتها منك ألفاً وتصدق على قبض الألف تحالفاً وكانت الألف على الذى أخذها بالرهن ولا يبيع
وهكذا لو قال رهنى دارى بألف أخذتها منك وقال المقر له بالرهن بثلث اشتريت منك عبداً بهذه الألف
تحالفاً لم تكن الدار رهنًا ولا العبد بيعاً وكانت له عليه ألف بالرهن ولا يبيع ولو قال رهنى دارى بألف
وقبضت الدار ولم أقبض الألف منك وقال المقر له بالرهن وهو المرفه بثلث قبضت الألف فالقول قول
الراهن بأنه لم يقر به عليه ألفاً فأنزله ويحلف ما أخذ الألف ثم تكون الدار خارجة من الرهن لانه لم يأخذ
ما يكون به رهنًا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهقه بهادار نقال الراهن رهنه هذه الدار
بألف درهم إلى سنة وقال المرفه بثلث الألف درهم حاله كان القول قول الراهن وعلى المرفه السنة وكذلك

لوقال رهنتمكها بألف درهم وقال المرتهن بل بألف دينار فالقول قول الراهن وكل مالم أثبت عليه الإقرار به جعلت القول فيه قوله لأنه لو قال لم أرهنكها كان القول قوله وإذا كان لرجل على رجل ألفان أحدهما برهن والآخري رهن ففشاء الفائم اختلفا فقال القاضي قضيتك الألف التي بالرهن وقال المفتي بل الألف التي بالرهن فالقول قول الراهن القاضي ألا ترى أنه لو جاءه بألف فقال هذه الألف التي رهنتمك بها فقبضها كان عليه استلام رهنه ولم يكن له حبسه عنه بأن يقول لي عليك ألف آخر ولو حبسه عنه بعد قبضه كان متعديا بالحبس وإن هلك الرهن في يديه ضمن قيمته فإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يكون القول إلا قول دافع المال والله أعلم

(جاء ما يجوز رهنه)

(قال الشافعي) رحه الله كل من جاز بيعه من بالغ خري مجبور عليه جاز رهنه ومن جاز له أن يرهن أو يرهن من الإحرار البالغين غير المجبور عليهم جاز له أن يرهن على النظر وغير النظر لأنه يجوز له بيع ماله وهبته بكل حال فإذا جازت هبته في ماله كان له رهنه بالنظر ولا يجوز أن يرهن الأب لابنه ولا الولي التيمم إلا بما فيه فضل لهما فاما أن يسلف مالهما برهن فلا يجوز له وأيهما فصل فهو ضمان لما أسلف من ماله ويجوز للكاتب والمأذون له في التصارة أن يرهنا إذا كان ذلك صلاحا لمالهما وأذا بداهة فاما أن يسلفوا يرهنا فلا يجوز ذلك لهما ولكن يبيعان ففضلان ويرهنان ومن قلت لا يجوز أن يرهنه إلا فيما يفضل لنفسه أو بنبيه أو أبنته من أبي ولد أو ولي يقيم ومكاتب وعبد مأذون له فلا يجوز أن يرهن شيئا لأن الرهن أمانة والدين لازم فالرهن بكل حال نقص عليهم ولا يجوز أن يرهنا إلا حيث يجوز أن ودعوا أموالهم من الضرورة ما يطوف إلى تحويل أموالهم وما أشبه ذلك ولا يجوز رهن من سميت لا يجوز رهنه إلا في قول من زعم أن الرهن مضمون كله فاما ما لا يضمن منه فرهنه غير نظره لأنه قد يتلف ولا يبرأ الراهن من الحق والمذكروا الثاني والمسلم والكافر من جسع ما وصفا يجوز رهنه ولا يجوز سواهما ويجوز أن يرهن المسلم الكافر والكافر المسلم ولا أكره من ذلك شيئا إلا أن يرهن المسلم الكافر محصفاً ففعل لم أقضه ووضعناه على يدى عدل مسلم وجبرت على ذلك الكافر أن امتنع وأكره أن يرهن من الكافر العبد المسلم صغيراً أو كبيراً ثلاثين المسلم بكنونته عنده بسبب تسلط عليه الكافر ولثلاثين الكافر المسلم خنزيراً أو ببقية خرافان فعل فرهنه منه لم أقضه الرهن قالوا وأكره من الأمة البالغة أو المقاربة البلوغ التي يشتهى مثلها من مسلم الأعلى أن يقبضها المرتهن ويقرها في يدى مالكها أو يضعها على يدى امرأة أو محرمة للبارية فإن رهنها مالها من رجل وأقبضها أيادى أفسخ الرهن وهكذا الورهن من كافر غير أنى أجبر الكافر على أن يضعها على يدى عدل مسلم وتكون امرأة أحب إلى ولو لم تكن امرأة وضعت على يدى رجل عدل معه امرأة عدل وأنرضى الراهن والمرتهن على أن يضعها للبارية على يدى رجل غيره أمون عليها جبرتهما أن يرضيا بعدل توضع على يديه فإن لم يفعلا اخترت لهما عدلاً إلا أن يتراضيا أن تكون على يدى مالكها أو المرتهن فاما ما سوى بني آدم فلا أكره رهنه من مسلم ولا كافر حيوان ولا غيره وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشعم البهدي وإن كانت المرأة بالغة رشيدة بكرة أو ثيباً جاز بيعها ورهنها وإن كانت ذات زوج حازنها وبيعها بغير إذن زوجها وهبتها ولها من مالها إذا كانت رشيدة مال زوجها من ماله وإن كاتب المرأة أو رجل مسلم أو كافر حراً وعبد مجبور بن لم يجوز رهن واحد منهما كالأب يبيع رهنه وإذا رهن من لا يجوز رهنه فرهنه مفسوخ وما عليه وما رهن كالم برهن من ماله لا سبيل للرهن عليه وإذا رهن المجبور عليه رهنه فقبضه هو ولا يبرأ من المرتهن ولم يرفع إلى الحاكم فيفضضه حتى يقل عنه الحجر فرضي أن يكون رهنه بالرهن الأول لم يكن رهنه حتى يتسدى رهنه بعد ذلك الحجر ويقبضه المرتهن فإذا فعل فالرهن جائز وإذا رهن الرجل الرهن وقبضه

من عسرفه حتى يتقام بكفالتهم فيخرج من يدي من المائتم ولو أمر الحاكم أن يستلف ما أنفق عليه يكون عليه ديناً فنادى فيقبل منه إذا كان مثله قصداً (قال المرتني) لا يجوز قول أحد فيما يملكه على أحد لأنه دعوى وليس كالأمين يقول فيسبأ (قال الشافعي) ولو وجد رجلان قتلناهما أقرعت بينهما فنخرج سهمه دفعته إليه وإن كان الآخر خير إليه إذا لم يكن مقصراً عما فيه مصلحته وإن كان أحدهما مقبياً بالمصر والآخر من غير أهله دفع إلى المقيم وإن كان قروياً بدوياً دفع إلى القروي لأن القرية خير له من البادية وإن كان عبداً وحراً دفع إلى الحر وإن كان مسلماً ونصرانياً في مصر به أحد من المسلمين وإن كان الأقل دفع إلى المسلم وجعلته مسلماً وأعطيته

المرتهن وهو غير محجور ثم حجر عليه فالرهن بحاله وصاحب الرهن أحق به حتى يستوفي حقه ويجوز رهن الرجل الكثير الدين حتى يقف السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يقف السلطان ماله وإذا رهن الرجل غير المحجور عليه الرجل المحجور عليه الرهن فان كان من بيع فالبائع مفسوخ وعلى الراهن رده بعينه ان وجد أو قيمته ان لم يوجد والرهن مفسوخ اذا انفسخ الحق الذي به الرهن كان الرهن مفسوخا بكل حال وهكذا ان أكرام دارا أو أرضا أو دابة ورهن المكسرى المحجور عليه بذلك رهنا فالرهن مفسوخ والكراه مفسوخ وان سكن أو ركب أو عمل له فعلية أجر مثله وكراء مثله أجرة والدار بالعاما ينفق وهكذا الواسلفه المحجور وما لا ورهته غير المحجور رهنا كان الرهن مفسوخا لان السلف ناطل وعليه رد السلف بعينه وليس له اتفاق حتى منه فان أنفقه فعليه مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل وأى رهن فسخته من جهة الشرط في الرهن أو فساد الرهن أو فساد البيع الذي وقع به الرهن لم أكلف الراهن أن يأتي برهن غيره محال وكذلك ان كان الشرط في الرهن والبيع حصصا واستحق الرهن لم أكلف الراهن أن يأتي برهن غيره قال وإذا تابع البيع الرجلان غير المحجورين البيع الفاسد ورهن أحدهما به رهنا فالبائع مفسوخ والرهن مفسوخ وجماع علم هذا أن ينظر كل حق كان صحيح الأصل فيجوز به الرهن وكل بيع كان غير ثابت فيفسد فيه الرهن اذا لم يملك المشتري ولا المكسرى ما يبيع أو أكرى لم يملك المرتهن الحق في الرهن انما يثبت الرهن للراهن بما يثبت به عليه ما أعطاه فإذا بطل ما أعطاه بطل الرهن وإذا بدل رجل رجلا عبدا بعد أو دارا نيدارا وعرضا ما كان بعرض ما كان وزاد أحدهما الآخر دنا نيرا أجلة على أن يرهنه الزائد بالدنا نيرا رهنا معلوما فالبائع والرهن جائز اذا قبض وإذا ارتهن الرجل من الرجل الرهن وقبضه لنفسه أو قبضه لغيره بأمره وأمر صاحب الرهن والرهن جائز وان كان القابض ابن الراهن أو امرأته أو أباها ومن كان من قرابته وكذلك لو كان ابن المرتهن أو واحدا من سميت أو عبد المرتهن فالرهن جائز فلما عبد الراهن فلا يجوز قبضه للمرتهن لان قبض عبده عنه كقبضه عن نفسه وإذا رهن الرجل الرجل عبدا فأنفق عليه المرتهن بغير أمر الراهن كان متطوعا وان رهنه أرضا من أرض الخراج فالرهن مفسوخ لانه غير مملوك فان كان فيها غراس أو شجر فالراهن فالغراس والبناء رهن وان أدى عنها الخراج فهو متطوع بأداءه الخراج عنها لا يرجع به على الراهن إلا ان يكون دفعه بأمره فيرجع به عليه ومثل هذا الرجل يتكاري الأرض من الرجل قد تكارها فيسقط المكسرى الأرض كراءه عن المكسرى الأول فان دفعه بانه يرجع به عليه وان دفعه بغير انده فهو متطوع به ولا يرجع به عليه ويجوز الرهن بكل حق لزوم صدق أو غيره وبين الذي والحري المستأمن والمستأمن والمسلم كما يجوز بين المسلمين لا يختلف وإذا كان الرهن بصدق فطلق قبل الدخول بطل نصف الحق والرهن بحاله كما يبطل الحق الذي في الرهن الا قليلا والرهن بمجانة وإذا ارتهن الرجل من الرجل رهنا بتمرا وحنطة ففعل الحق فباع الموضوع على يديه الرهن بتمرا وحنطة فالبائع مردود ولا يجوز بيعه الا بالدنانير أو الدراهم ثم يشتري بها قع أو غير قبضه صاحب الحق ولا يجوز رهن المقارض لان الرهن غير مضمون إلا ان يأذن رب المال للمقارض رهن بدين له معروف وكذلك لا يجوز ارتهانه إلا ان يأذن له رب المال أن يبيع بالدين فإذا باع بالدين والرهن ازداد له ولا يجوز ارتهانه إلا في مال صاحب المال فان رهن عن غيره فهو ضمان ولا يجوز الرهن

(العيب في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الرهن رهنا فمن في أصل الحق لا يجب الحق الا بشرطه وذلك أن يبيع الرجل الرجل البائع على أن يرهنه الرهن بسمائه فإذا كان هكذا فكان بالرهن عيب في بده أو عيب في فعله ينقص منه وعلم المرتهن العيب قبل الارتهان فلا خيار له والرهن والبيع ثابتان وان لم يعلم المرتهن

من سهمان المسلمين حتى يعرب عن نفسه فإذا أعرب عن نفسه فامتنع من الاسلام لم يبن أن أقتله ولا أجبره على الاسلام وان وجد في مدينة أهل الذمة لاسلم فمهم فهو ذمي في الظاهر حتى يصف الاسلام بعد البلوغ ولو أراد الذي التقطه الطعن به فان كان يؤمن أن يسترقه فذلكه والا منعه وجنابته خطأ على جماعة المسلمين والجنابة عليه على عاقلة الحائى فان قتل عبدا فلا امام القود أو العقل وان كان جرما حبس له الجراح حتى يبلغ فيضنار القود أو الأرض فان كان معنوها فقيرا أحبت للامام أن يأخذ له الأرض وينفقه عليه وهو في معنى الحر حتى يبلغ فيقصره فأنقذ بالرق قبلته ورجعت عليه بما أخسده وجعلت جنابته في عنقه ولو

فعله بعد البيع فالمرتبه بالخيار بين فسخ البيع وثباته واثبات الرهن للنقص عليه في الرهن كما يكون هذا في البيوع ولعيب الذي يكون له به الخيار كل مانقص منه من شيء قل أو كثر حتى الاثر الذي لا يضر به والفعل فاذا كان قد فعله فلا خيار له ولو كان قتل أو ارتد بعلم ذلك المرتبه ثم ارتبه كان الرهن نبتا فان قتل في يديه فالبيع ثابت وقد خرج الرهن من يديه وان لم يقتل فهو رهن بحاله وكذلك لو سرق فقطع في يديه كان رهننا بحاله ولو كان المرتبه لم يعلم بارتداده ولا قتله ولا سرقته فارتبه ثم قتل في يديه أو قطع كان فسخ البيع ولو لم يكن الرهن دلس للمرتبه فبعب ودفعه اليه سالفه في يديه جناية أو أصابه عيب في يديه كان على الرهن بحاله ولو أنه دلس له فيه بعيب وقبضه فقات في يديه موافق أن يختار فسخ البيع لم يكن له أن يختار فسخه لما فات من الرهن وليس هذا كما يقتل بحق في يديه أو يقطع في يديه وهكذا كل عيب في رهن ما كان حيوان أو غيره ولو اختلف الراهن والمترته في العيب فقال الراهن رهنك الراهن وهو برى من العيب وقال المرتبه ما رهنتمني الامعيا فالقول قول الراهن مع عينه اذا كان العيب مما يحدث مثله وعلى المرتبه البينة فان أقامها فللمرتبه الخيار كما وصفت واذا رهن الرجل الرجل الصدا وغيره على أن يسلفه سلفا فوجد بالرهن عيبا أو لم يجده فسواء وله الخيار في أخذ سلفه حالاً أو ان كان سلفاً مؤجلاً وليس السلف كالبيع ورهن يتطوع به الراهن وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع الى أجل بغير شرط ورهن فاذا وجب بينهما البيع وتغير فقام رهنه الرجل فالرجل منقطع بالرهن فليس للمرتبه ان كان الراهن عيب ما كان أن يفسخ البيع لان البيع كان تاماً بالارهن وله ان شاء أن يفسخ الرهن وكذلك ان شامو كان في أصل البيع أن يفسخه لانه كان حقه فتركه ويجوز رهن العبد المرتد والقاتل والمصيب للحد لان ذلك لا يزيل عنه الرق فاذا قتل فقد خرج من الرهن فاذا ارتد الرجل عن الاسلام ثم رهن عبد الله في أجاز بيع المرتد أجاز رهنه ومن رديعه ردرهنه (قال الربيع) كان الشافعي يجيز رهن المرتد كما يجيز بيعه

(الرهن يجمع الشيئين المختلفين من ثياب وأرض وبناء وغيره)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى اذا رهن الرجل الرجل أرضه ولم يقل بينائها فالأرض رهن دون البناء وكذلك ان رهنه أرضه ولم يقل بشجرها فكان فيها شجر مبدد أو غير مبدد فالأرض رهن دون الشجر وكذلك لو رهنه شجرا وبين الشجر بياض فالشجر رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن الا ما هي واذا رهنه ثم اقدح رهن نخله قبل محل بيعه ونخله معه فقد رهنه نخلا وثمرامعها فمارهن جائز من قبل أنه يجوز له لومات الراهن أو كان الحق حالا أن يبيعهما من ساعته وكذلك لو كان الى أجل لان الراهن يتطوع ببيعته قبل يحصل أو يموت فيحل الحق واذا كان الحق في هذا الرهن جائزا الى أجل قبلت الثمرة وبيعت خير الراهن بين أن يكون ثمنها قصاصا من الحق أو موهونا من الغنل حتى يحل الحق ولو حل الحق فأراد بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها دون الغنل لم يكن له وكذلك لو أراد قطعها أو بيعها فبيع رهنه وذلك أن الراهن في ذلك ولو رهنه الثمرة دون الغنل طلعا أو مؤجلا وفي أي حال قبل أن يبدو صلاحها لم يجز الرهن كان الدين حالا أو مؤجلا الا أن يتشارطا أن للمرتبه ان ادخل حقه قطعها أو بيعها فبيع رهنه وذلك أن المعروف من الثمرة أنها تنزل الى أن تصلح الا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها لمعرفة الناس أنه يتلأ حتى يبدو صلاحها وأن حلالا لأن ثمن الثمرة على أن تقطع قبل أن يبدو صلاحها لانه ليس المعنى الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا كل ثمرة وزرع رهن قبل أن يبدو صلاحها لم يجز بيعه فلا يجوز رهنه الا على أن يقطع اذا حل الحق فيباع مقطوعا بحاله واذا حل بيع الثمر حل رهنه الى أجل كان الحق حالا أو مؤجلا وبلغ ولم يحل الحق لم يكن للراهن بيعه اذا كان يبيع الارض المرتبه فاذا رضى قيمته رهنه الا أن يتطوع الراهن فيصع له قصاصا ولا أجعل ديني الى أجل حالا أبدا الا أن يتطوع به صاحب الدين واذا رهنه ثمرة

فردايتها

قدفها فاذف لم أحسنه حتى أسأله فان قال أنا حر حديد قدفها وان قدف حرا احد (قال المزني) رجه الله وسعته يقول اللقيط حر لان أصل الأديمين الحزيرة الا من ثبتت عليه العبودية ولولا ذلك عليه كالأبالة فان مات فبيرانه جماعة المسلمين (قال المزني) هذا كله يوجب أنه حر (قال المزني) رجه الله وقوله المعروف أنه لا يحد القاذف الا أن تقتزم بينة للقذف أنه حر لان الحدود تدرا بالشبهات (قال الشافعي) رجه الله ولو ادعاه الذي وجده الخلق به فان ادعاه آخر أربته القافة فان ألحقوه بالآخر أربتهم الاول فان قالوا انه ابنهما لم ننسبه الى أحدهما حتى يبلغ فينسب الى من شاء منهما وان لم يلحق بالآخر فهو ابن الاول قال ولو ادعى اللقيط رجلا ن فاقام كل واحد

فردتها في عظمها وطهاره في له كما أن زيادة الرهن في يديه رهن له فان كان من التمس شي يخرج فرهنه
ايامه كان يخرج بعده غيره منه فلا يتجزأ الخارج عن الاول المرهون لم يجز الرهن في الاول ولا في الخارج
لان الرهن حينئذ ليس معروف ولا يجوز الرهن فيه حتى يقطع مكانه أو يشترط أنه يقطع في مدة قبل أن
يخرج الثمرة التي يخرج بعدها أو يخرج قبل أن يترك كل أي من الرهن الاول أم لا فإذا كان هذا جاز
وان ترك حتى يخرج بعدها ثمرة لا يتجزأ حتى تعرف فغيره اقول ان أحدهما أنه يفسد الرهن كما يفسد البيع
لأنه لا يعرف الرهن من غير الرهن والثاني أن الرهن لا يفسد والقرل قول الراهن في قدر الثمرة المرهونة
من المتعلقة بها كالورنه حنطة أو تمر فاختلفت بحنطة الراهن أو تمر كان القول قوله في قدر الحنطة التي
رهن مع عينه (قال الربيع) وللشافعي قول آخر في البيع أنه اذا باع عراقله بقبضه حتى حدثت ثمرة أخرى
في شهرها لا يتجزأ الحادثة من البيع قبضها كان البائع بالخيار بين أن يسلم له الثمرة الحادثة مع البيع الاول
فيكون قد زاده خيرا أو ينقض البيع لانه لا يدري كم باع عما حدثت من الثمرة والرهن عندي مثله فان رضى
أن يسلم ما زاد مع الرهن الاول لم ينسخ الرهن واذا رهنه زرع على أن يحصده اذا حل الحق بأي حال ما كان
فيبيعه فان كان الزرع يزيد بأن نبت منه ما لم يكن ثابتا في يده اذا تركه لم يجز الرهن لانه لا يعرف الرهن منه
الخارج دون ما يخرج بعده فان قال قائل ما الفرق بين الثمرة تكون طلعا وبخاصا ثم نصير طما
عظاما وبين الزرع قبل الثمرة واحدة الا أنها تعظم كما يكبر العبد المزهون بعد الصغر ويسمى بعد الهزال
واذا قطعت لم يبق منها شيء يستخلف والزرع يقطع أعلاه ويستخلف أسفله ويباع منه شيء فصلة بعد فصلة
فالخارج منه غير الرهن والزائفي الثمرة من الثمرة ولا يجوز أن يباع منه ما يفسد الا أن يقبل مكانه فصلة ثم
تباع الفصلة الأخرى بغيره أخرى وكذلك لا يجوز رهنه الا كما يجوز بيعه واذا رهنه ثمرة فعلى الراهن سقيها
وصلاحها وجدادها وتشييسها كما يكون عليه نفقة العبد واذا أراد الراهن أن يقطعها قبل أو ان يقطعها
أو أراد المرتهن ذلك منع كل واحد منهما ذلك حتى يجتمعا عليه واذا بلغت إبانها جبر الراهن على قطعها الا ان
ذلك من صلاحها وكذلك لو أقر المرتهن جبر فاذا صارت تروا وضعت على يدى الموضوع على يديه الرهن أو
غيره فان أقر العدل الموضوع على يديه بأن يتطوع أن يضعها في منزله الأكره قبل الراهن عليه لم يمتل
يخرج رهنه لان ذلك من صلاحها فان حدثت له الأكره على منها ولا يجوز أن يرهن الرجل شيئا لا يحل بيعه
حين يرهنه اياد وان كان باقي عليه مدة يحل بعدها هو ومثل أن يرهنه خنجر الا قبل أن يولد على أنها اذا
ولدت كان رهنها ومثل أن يرهنه ما ولدت أمته أو ماشيته أو ما أخرجه نخله على أن يقطع مكانه ولا يجوز
أن يرهنه ما ليس ملكه له بتمام ذلك مثل أن يرهنه ثمرة قد بد اصلها لا يملكها بشره ولا أصول نخلهما
وذلك مثل أن تصدق عليه وعلى قوم بصفاتهم بثمر نخل وذلك أنه قد حدث في الصدقة معه من ينقص حقه
ولا يدري كم رهنه ولا يجوز أن يرهن الرجل الرجل جلود مئة لم تدبغ لان ثمنها لا يحل ما لم تدبغ ويجوز أن
يرهنه ايادها اذا نبت لان ثمنها بعد باعها يحل ولا يرهنه ايادها قبل الدباغ ولورهنه ايادها قبل الدباغ ثم تدبغها
الراهن كانت خارجة من الرهن لان عقدة رهنها كان وبيعها لا يحل واذا وهب للرجل هبة أو تصدق
عليه بصدقة غير محرمة فرهنها قبل أن يقبضها ثم قبضها فهي خارجة من الرهن لانه رهنها قبل يتم له ملكها
فاذا أحدث فيها رهنها بعد القبض جازت قال واذا أوصى له بعبد بعينه فمات الموصى فرهنه قبل أن تدفعه
إليه الورثة فان كان يخرج من الثلث الرهن جائز لانه ليس الورثة بمنعه ايادها اذا خرج من الثلث والقبض
وغير القبض فيه سواء ولو الوهاب والمتصدق منع من الصدقة ما لم يقبض واذا ورث من رجل عبدا ولا ورث
له غيره فرهنه فالرهن جائز لانه ما لم يعبد بالبراء وكذلك لو اشتراه فنقدته ثم رهنه قبل قبضه واذا رهن
الرجل مكانه فغير المكاتب قبل الحكم بفسخ الرهن فالرهن مفسوخ لاني انما أنظر الى عقد الرهن لا الى
الحكم وان استغنى الرجل عبدا على أنه بالخيار فلا يرهنه فالرهن جائز وهو قطع لخياره وإيجاب البيع

منها مائة أنه من في
جعلته للذي
أولا وليس هذا كمثل
المال ودعوى الم
والعبد الذي سواه
أن الذي اذا باه ووجد
في دار الاسلام والحقة
به أسببت أن يحمله
مساق في الصلوة عليه
وأن أمره في المسخ
بالاسلام من غير اجبار
(وقال) في كتاب
الدعوى أنا يحمله
مساقا لا لا عليه كما قال
(قال المزني) عندي
هذا أولى بالحق لان من
ثبت له حق لم يزل حقه
بالدعوى ففسد ثبت
للاسلام أنه من أهله
وجري حكمه عليه
بالدار فلا يزول حق
الاسلام بدعوى
مشرك (قال الشافعي)
رجه الله فان أقام
بينه أنه ابنه بحدان
عقل ووصف الاسلام
الجنانيه ومنعناه أن
ينصره فاذا بلغ فاستمع
من الاسلام لم يكن
من تدانته وأحبسه

في العبد وإذا كان الخمار للسائق أو للبائع والمشتري فرهنه قبل مضى الثلاث وقبل اختيار البائع انفاذ البيع ثم مضى الثلاث أو اختار المشتري انفاذ البيع فارهن مفسوخ لاه انقضى وملكه على العبد غير تام ولو أن رجلين ورثا رجلا ثلاثة أعبد ولم يقسمواهم حتى رهن أحدهما عبدا من العبد الثلاثة أو عبدين ثم قسم شرده واستخلص منه العبد الذي رهن أو العبدين كانت أنصافهما موهبة له لأن ذلك الذي كان يملك منهما أو أنصافهما التي ملك بعد الرهن خارجة من الرهن إلا أن يجدد في ماله ولو استحق صاحب وصية منهما شيئا خرج ما استحق منهما من الرهن وبقي ما لم يستحق من أنصافهما موهونا (قال الشافعي) وفيه قول آخر أنه إذا رهن شيئا له بعضه وفيه بعضه فالرهن كله مفسوخ لأن صفقة الرهن جعلت شيئين ماعلا وما لا عاقل فلما جعلتهما صفقة بطلت كلها وكذلك في البيع (قال) وهذا أشبه بجملة قول الشافعي ولو أن رجلا له أخ هو وارث فمات أخوه فرهن داره وهو لا يعلم أنه مات ثم قامت ابنته بأنه كان ميتا قبل رهن الدار كان الرهن باطلا ولا يجوز الرهن حتى يرهنه وهو ما لا يعلم ويعلم الرهن أنه ملك وكذلك لو قال قد وكلت بشراء هذا العبد فقد رهنه فكأن كان اشتري لي فوجد قد اشتري له لم يكن رهنا قال فان قال المرتهن قد علم أنه قد صار له غيرا أو شره قبل أن يرهنه أحلف الراهن فان حلف فبيع الرهن وان نكل فعلف المرتهن على ما دعي ثبت الرهن وكذلك لو رأى شخص لا يشبهه فقال ان كان هذا أفلا فقد رهنه فكأن لم يكن رهنا وان قبضه حتى يجدد له مع القبض أو قبله أو بعده رهنا وهكذا ان رأى صندوقا فقال قد كانت فيه ثياب كذا الشاب يعرفها الراهن والمرتهن فان كانت فيه فهي لك رهن فلا تكون رهنا وان كانت فيه وذلك لو كان الله سندوق في يد المرتهن وديعة وفيه ثياب فقال قد كنت جعلت ثيابي التي كذا في هذا الصندوق فهي رهن وان كانت فيه ثياب غيرها أو ثياب معها فليس برهن فكانت فيه الثياب التي قال انها رهن لا غيرها فليس برهن وهكذا لو قال قد رهنتم ما في جرابي وأقبضه إياه والراهن لا يعرفه لم يكن رهنا وهكذا ان كان الراهن يعرف والمرتهن لا يعرفه ولا يكون الرهن أبدا إلا ما عرفه الراهن والمرتهن وعلم الراهن أنه ملك له يحل بيعه ولا يجوز أن يرهنه ذكرا حتى له على رجل لأن ذكر الحلق ليس بشيء يملك انما هو شهادة على رجل بشيء في ذمته والنسب الذي في ذمته ليس بعين قائمة يجوز رهنها انما ترهن الاعيان القائمة ثم لا يجوز حتى تكون معلومة عند الراهن والمرتهن مقبوضة ولو أن رجلا جاهد بضاعة أو مبرات كان غائبا عنه لا يعرف قدره فقبضه له رجل بأمره أو بغير أمره ثم رهنه المالك القابض والمالك لا يعرف قدره لم يجز الرهن وان قبضه المرتهن حتى يكون عالما بمرهنة علم المرتهن والله أعلم

(الزيادة في الرهن والشرط فيه)

(قال الشافعي) رجه الله وإذا رهن رجل رجلا رهنا وقبضه المرتهن ثم أراد أن يرهن ذلك الرهن من غير المرتهن أو فضل ذلك الرهن لم يكن ذلك له وان فعل لم يجز الرهن الاخر لأن المرتهن الأول صار يملك أن يمنع رقبته حتى تباع فيستوفي حقه ولورهنه إياه بألف ثم سار الراهن المرتهن أن يريده ألفا ويجعل الرهن الأول رهنا مع الألف الأولى ففعل لم يجز الرهن الاخر وكان رهنا بألف الأولى وغير موهون بالألف الاخرة لأنه كان رهنا بكماله بالألف الأولى فلم يستحق بالألف الاخرة من منع رقبته على سيده ولا غرمائه إلا ما استحق أولا ولا يشبه هذا الرجل يتكاري المنزل سنة بعشرة ثم يتكاريه السنة التي تلي بعشرين لأن السنة الأولى غير السنة الاخرة ولو اتهم بعد السنة الأولى رجع بالعشرين التي هي حظ السنة الاخرة وهذا رهن واحد لا يجوز الرهنان فيه إلا معالامقترنين ولأن رهن مرتين بشيئين مختلفين قبل أن يفسخ كالأبجوز مرتين أن يتكاري الرجل دارا سنة بعشرة ثم يتكاريها تلك السنة بعينها بعشرين لأن الألف ينقسم الكراه الأولى

وأخيه رجاء رجوعه (قال المزني) رجه الله قياس من جعله مسلما أن لا يرد له النصرانية (قال الشافعي) رجه الله ولادعوه للزنا لا يبيته فان أقامت امرأتان كل واحدة منهما بينة أنه ابتهالم أجعله ابن واحدة منهما حتى أريه القافة فان لحقوه بواحدة ملحق بزوجه ولا ينفيه إلا باللعان (قال المزني رجه الله) يخرج قول الشافعي في هذا أن الولد للفراش وهو الزوج فلما لحقته القافة بالمرأة كان زوجها فراشا يلحقه ولدها ولا ينفيه إلا بلعان (قال الشافعي) رجه الله وإذا ادعى الرجل القبط أنه عبده لم أقبل البينة حتى تشهد أنهارأت أمة فلان ولده وأقبل أربع نسوة وانما معنى أن أقبل شهوده أنه عبده لأنه قد يرى في يده

ولا يبتاعها بمائة ثم يبتاعها بمائتين الآن يفسخ البيع الاول ويجدد ببيعان أراد أن يصح له الرهن الآخر مع الاول ففسخ الرهن الاول وجعل الرهن بألفين ولولم يفسخ الرهن وأشهد المرتهن أن هذا الرهن يسده بألفين جازت الشهادة وكان الرهن بألفين إذا لم يعرف كيف كان ذلك فإذا تصادق أبان هذا رهن ثان بعد الرهن الاول لم يفسخ لما وصفت وكان رهنا بالألف وكانت الألف الأخرى بغير رهن ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بها بعد شيأ جاز الرهن لأنها كانت غير واجبة عليه وكذلك لو زاده ألفاً أخرى ورهنه بها رهنا كان الرهن جائزاً ولو أعطاه ألفاً ورهنه بها ثم قال له بعد الرهن اجعل لي الألف التي قبل هذا رهنا معها ففعل لم يجز إلا بما وصفت من فسخ الرهن وتجديد رهن بهما معا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم بلارهن ثم قال له زدني ألفاً على أن أرهنك بهما معا رهنا يعرف أنه فعل كان الرهن مفسوخاً لأنه أسلفه إلا خرة على زيادة رهن في الاولى ولو كان قال بعني عبداً بألف على أن أعطيكم بها وبالألف التي لك على بلارهن داري رهنا ففعل كان البيع مفسوخاً وإذا شرط في الرهن هذا الشرط لم يجز لأنهم از يادة في سلف أو حصه من بيع مجهولة ولو أن جلاز رهن من رجل رهناً بألف وقبضه ثم زاد رهناً آخر مع رهنه تلك الألف كان الرهن الاول والاخر جائزاً لأن الرهن الاول بكاله بالألف والرهن الآخر زيادة معه لم تكن للرهن حتى جعلها له الراهن فكان جائزاً كما جاز أن يكون له حتى بلارهن ثم يرهنه به شيئاً غير

(باب ما يفسد الرهن من الشرط)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه الرهن مركوب ومجلوب وهذا لا يجوز فيه إلا أن يكون الركوب والحلب لمالكه الراهن لا للرتهن لأنه انما عاك الركوب والحلب من مالك الرتبة والرتبة غير المنفعة التي هي الركوب والحلب وإذا رهن الرجل الرجل عبداً أو داراً أو غيره ذلك فسكنى الدار أو أجرة العبد وخدمته للراهن وكذلك منافع الرهن ليس للرتهن منها شيء فإن شرط المرتهن على الراهن أن له سكنى الدار أو خدمة العبد أو منفعة الرهن أو شيئاً من منفعة الرهن ما كانت أو من أي الرهن كانت داراً أو حيواناً أو غيره فالشرط باطل وإن كان أسلفه الفاعل أن يرهنه بها رهناً وشرط المرتهن لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لأن ذلك زيادة في السلف وإن كان باعه ببيعاً بألف وشرط البائع للرتهن أن يرهنه بألف رهناً وأن للرتهن منفعة الرهن فالشرط فاسد والبيع فاسد لأن زيادة منفعة الرهن حصه من الثمن غير معروفة والبيع لا يجوز إلا بما يعرف ألا ترى أنه لو رهنه داراً على أن للرتهن سكنها حتى يقضيه حقه كان له أن يقضيه حقه من الغد وبعد سنتين ولا يعرف كم غن السكن وحصته من البيع وحصه البيع لا يجوز إلا معروفة فساد من أنه بيع وأجرة ولو جعل ذلك معروفاً فقال أرهنك داري سنة على أن لك سكنها في تلك السنة كان البيع والرهن فاسداً من قبل أن هذا بيع وأجرة لا أعرف حصه الأجرة ألا ترى أن الأجرة لو انتقضت بأن يستحق السكن أو ينهدم فلو قلت تقوم السكنى وتقوم السلعة المبيعة بالألف فتطرح عنه حصه السكنى من الألف وأجعل الألف ببيعاً ما ولا أجعل للرتهن خياراً أدخل عليك أن تبين ملكاً بألف فاستحق أحدهما فلم تجعل للرتهن خياراً في هذا الباقي وهو لم يشتره إلا مع غيره ألا ترى أنك لو قلت بل أجعل له الخيار أدخل عليك أن ينقص بيع الرتبة بأن يستحق معها كراه ليس هو ملك رتبة ألا ترى أن السكن إذا نهدم في أول السنة فإن قومت كراه السنة في أولها لم يعرف قيمة كراه آخرها لأنه قد يعلو ويخفض وانما يقوم كل شيء بسوق يومه ولا يقوم ما لم يكن له سوق معلوم فإن قلت بل أقوم كل وقت مضى وأترك ما بقي حتى يحضر فأقومه قيل لك أفجعل مال هذا محتسباً في يده هذا إلى

فيشهد أنه عبده (وقال) في موضع آخر أن أقام بينة أنه كان في يده قبيل التقاط الملتقط أرفقته له (قال المرتن) هذا خلاف قوله الاول وأولى بالحق عندي من الاول (قال الشافعي) رحمه الله وإذا بلغ اللقط فاشترى وباع ونكح وأصدق ثم أقر بالرق لرجل أزمته ما يلزمه قبل إقراره وفي الزامه الرق قولان أحدهما أن إقراره يلزمه في نفسه وفي الفضل من ماله عما لزمه ولا يصدق في حق غيره ومن قال أصدقته في الكل قال لأنه مجهول الاصل ومن قال القول الاول قاله في امرأة نكحت ثم أقرت بملك لرجل لا أصدقها على إفساد النكاح ولا ما يجب عليها للزوج وأجعل طلاقه إياها ثلاثاً وعدتها ثلاثاً حض وفي الوفاة عدة أمة لأنه ليس عليها

أجل وهو لم يوجب له قال فان شبه على أحد بان يقول قد فسخ هذا في الكراء اذا كان منفردا فبكتري منه المنزل سنة ثم يهدم المنزل بعد شهر فبقده عليه بما بقي قبل نعم ولكن حصة الشهر الذي أخذ منه معروفة لا ما لا تقومه الا بعد ما يعرف بان يضي وليس معها بيع وهي اجارة كلها ولورهن رجل رجلا رهنا على أنه ليس للرهن بيعه عند محل الحق الا بكذا وليس له بيعه الا بعد أن يبلغ كذا أو يز يد عليه وليس له بيعه ان كان رب الرهن غائبا وليس له بيعه الا أن يأذنه فلان أو يقدم فلان أو ليس له بيعه الا بما رضى الراهن أو ليس له بيعه ان هلك الراهن قبل الاجل أو ليس له بيعه بعد ما يحل الحق الا بشهر كان هذا الرهن في هذا كله فاسدا لا يجوز حتى لا يكون دون بيعه خائل عند محل الحق (قال الشافعي) ولورهنه عبدا على أن الحق ان حل والرهن مريض لم يبعه حتى يصح أو أعف لم يبعه حتى يمين أو ما شبه هذا كان الرهن في هذا كله مفسوما ولورهنه حائطا على أن ما أقر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضا على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن أو ماشية على أن ما نتجت فهو داخل في الرهن كان الرهن المعروف بعينه من الحائط والأرض والماشية رهنا ولم يدخل معه ثمر الحائط ولا زرع الأرض ولا نتاج الماشية اذا كان الرهن بحق واجب قبل الرهن (قال الربيع) وفيه قول آخر اذا رهنته حائطا على أن ما أقر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضا على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن فالرهن مفسوخ كله من قبل انه رهنته ما يعرف وما لا يعرف وما يكون وما لا يكون ولذا اذا كان يعرف قدر ما يكون فلما كان هكذا كان الرهن مفسوما (قال الربيع) الفسخ أو ليه (قال الشافعي) وهذا كرجل رهن دارا على أن يزيده معاه دارا مثلها أو عبدا فبكتريه كذا غير أن البيع ان وقع على شرط هذا الرهن فسخ الرهن وكان البائع الخيارات لم يتم له ما اشترط ولورهنه ماشية على أن تربيها بنتا وتنتجها أو حائطا على أن تربي ثمره أو عبدا على أن يسيد مخرجه أو دارا على أن يملكها كراءها كان الرهن جائزا لان هذا السيد وان لم يشترطه (قال الشافعي) كل شرط اشترطه المشتري على البائع هو لا يشتري ولم يشترطه كان الشرط جائزا كهذا الشرط وذلك أنه لو لم يشترطه

(جماع ما يجوز أن يكون مرهونا وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رجه الله الرهن المقبوض ممن يجوز رهنته ومن يجوز ارضته ثلثة أسنان فصيح وآخر معلول وآخر فاسد فأما الصريح منه فكل ما كان ملكه تاما لرهنته ولم يكن الرهن جنفي عنق نفسه جناية ويكون الجنبي عليه أحق برقبته من مالكه حتى يستوفي ولم يكن الملك أوجب فيه حقا لغير مالكه من رهن ولا اجارة ولا بيع ولا كتابة ولا اجارة وأولها أو دبرها ولا حقا لغيره يكون أحق به من سيد محق تنقضي تلك المدة فاذا رهن المالك هذا رجلا وقبضه المرتهن فهذا الرهن الصريح الذي لا علة فيه وأما المعلول فالرجل يملك العبد والأمة أو الدار فيعني العبد والأمة على آدمي جناية عمدا أو خطأ أو يجنبان على مال آدمي فلا يقوم الجنبي عليه ولا يملك الجنابة عليهم ما حتى يرهنتها مالهما أو قبضهما المرتهن فاذا ثبتت البينة على الجنابة قبل الرهن أو أقر بها الراهن والمرتهن فالرهن باطل مفسوخ وكذلك لو أبطل رب الجنابة الجنابة عن العبد أو الأمة أو صاحبه سيدهما منهم على شيء كان الرهن مفسوما لان ولي الجنابة كان أولى بحق في رقابهما من مالهما حتى يستوفي حتى يرهنتها مالهما أو قبضته أو قيمته ماله فاذا كان أولى بمن رقابهما من مالهما حتى يستوفي حقه في رقابهما لم يجوز لهما رهنهما ولو كانت الجنابة تسوى دينارا وهما يسويان الوفا لم يكن ما فضل منهما رهنا وهذا أكثر من أن يكون مالهما رهنا ما بشئ ثم يرهنتا بعد الرهن بغيره فلا يجوز الرهن الثاني لانه يحول دون بيعهما وادخال حق على حق صاحبهما المرتهن الأول الذي هو أحق به من مالهما وسواء رهنهما المرتهن بعد علمه بالجنابة أو قبل علمها أو قال أرهنني ولما ما يفضل عن الجنابة أو لم يقبله فلا يجوز الرهن وفي رقابهما جناية بجمال وكذلك لا يجوز ارضتهما في رقابهما من بجمال ولا فضل من

الوفاة حق يلزمها له وأجعل ولده قبل الاقرار ولد حرة وله الخيارات ان أقام على التكااح كان ولده مرققا وأجعل ملكها لمن أقرته بأنها أمته (قال المزني) رجه الله أجمع العلماء أن من أقر بحق لزمه ومن ادعاه لم يجبه بدعواه وقد لزمها حقوق باقرارها فليس لها ابطالها بدعواها (قال الشافعي) رجه الله ولو أقر للقط بأنه عبد لفلان وقال الفلان ماملكتك قط ثم أقر لغيره بالرق بعد لم أقبل اقراره وكان حرا في جميع أحواله

(اختصار القرائن مما سمعته من (الشافعي) ومن الرسالة وما وضعته على نحو مذهبه لان مذهبه في القرائن نحو قول زيد بن ثابت) (باب من لا يرث)

(قال المزني) وهو من قول الشافعي لا يرث

ورهن بحال ولورهن رجل رجلا عبدا أو دارا بمائة فقط أو أياها الأدرهما ثم رهنها غيره لم تكن رهنه لا لا تحرك
 لان الدار والعبد قد ينقص ولا يدري كم انتقصه بقل أو بكثير ولورهن رجل رجلا عبدا أو أمة فقط بضمها
 المرتين ثم أقر الراهن أنهم ما جنى قبل الرهن جناية واحدة ذلك ولي الجناية فقها قولان أحدهما أن القول
 للراهن لانه يقر بحق في عتق عبده ولا يتبرأ ذمته من دين المرتين وقيل يحلف المرتين ما علم الجناية قبل رهنه
 فاذا حلف وأنكر المرتين أولم يقر بالجناية قبل رهنه كان القول في اقرار الراهن بأن عبده جنى قبل أن يرهنه
 واحدا من قولين أحدهما أن العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وإن كان موسرا لانه إنما أقر في شيء واحد
 بحقيق لرجلين أحدهما من قبل الجناية والاخر من قبل الرهن وإذا قل من الرهن وهو له الجناية في رقبته
 باقرار سيده ان كانت خطأ أو عمد الاقصاص فيها وان كانت عمدا فاقصاص لم يقل قوله على العبد اذالم
 يقر بها والقول الثاني أنه ان كان موسرا أخذ من السيد الاقل من قيمة العبد أو الجناية فدفعت الى الجاني
 عليه لانه يقر بان في عتق عبده حقا أتلفه على المجني عليه برهنه اياه وكان كمن أعتق عبده وقدم جنى وهو موسر
 وقيل بضمن الاقل من قيمته أو الجناية وهو رهن بحاله ولا يجوز أن يخرج من الرهن وهو غير مصدق على
 المرتين وإنما أتلفه على المجني عليه لا على المرتين وان كان معسرا فهو رهن بحاله ومتى خرج من
 الرهن وهو في ملكه فالجناية في عتقه وان خرج من الرهن يبيع في ذمة سيده الاقل من قيمته أو الجناية ولو
 شهد شاهد على جنايته ما قبل الرهن والراهن عسدا حلف ولي المجني عليه مع شاهده وكانت الجناية أولى
 بهما من الرهن حتى يستوفي المجني عليه جنايته ثم يكون ما فضل من ثمنها رهنها مكانهما ولو أراد الراهن أن
 يحلف لقد جنى لم يكن ذلك لانه لا الحق بالجناية في رقابهما لغيره ولا يحلف على حق غيره ولورهن رجل رجلا
 عبدا لم يقضه حتى أقر بعتقه أو بجنايته لرجل أو برهنه فيه قبل الرهن فاقراره جائز لان العبد لم يكن موهونا تام
 الرهن انما يتم الرهن فيه اذا قبض ولورهنه العبد وقضه المرتين ثم أقر الراهن بأنه أعتقه كان أكثر من
 اقراره بأنه جنى جناية فان كان موسرا أخذت منه قيمته فبطلت رهنه وان كان معسرا أو أنكر المرتين يبيع
 له منه بقدر حقه فان فضل فضل عتق الفضل منه وان برى العبد من الرهن في ملك المقر بالعتق عتق وان
 بيع فلكه سيده بأى وجه ملكه عتق عليه لانه مقر أنه حر ولورهنه جارية وقبضها ثم أقر بوطئها قبل الرهن
 فان لم تأت بولد فهي رهن بحالها وكذلك لو قامت بينة على وطئها اياها قبل الرهن لم يخرج من الرهن
 حتى تأتى بولد فاذا جاءت بولد وقد قامت بينة على اقراره بوطئها اياها قبل الرهن خرجت من الرهن وان أقر
 بوطئها قبل الرهن وجاءت بولد الاقل من ستة أشهر من يوم كان الرهن فهو ابنة وهي خارجة من الرهن (قال
 الربيع) قال أبو يعقوب البويطى وكذلك عندى ان جاءت بولد أكثر ما تلد له النساء وذلك لاربع سنين
 الحق به الولد وان كان اقراره بالوطء قبل الرهن قال الربيع وهو قولى أيضا (قال الشافعى) وان جاءت
 بولد ستة أشهر من يوم كان الرهن أو أكثر فأقر الراهن بالوطء كان كقرار سيدها بعتقها أو أضعف وهي
 رهن بحالها ولا يتابع حتى تلد وولدها وولد حر باقراره ومتى ملكها فهي أم ولده ولو لم يقر المرتين في جميع
 المسائل ولم يشكر قبل ان أنكرت وحلفت جعلنا الرهن رهنك وان لم تحلف أحلفنا الراهن لكان ما قال
 قبل رهنك وأخر جنا الرهن من الرهن بالعتق والجارية بأنها أم ولده وكذلك أن أقر فيها بجناية فلم يحلف
 المرتين على علمه كان المجني عليه أولى بهما منه اذا حلف المجني عليه أو وليه ولو اشترى أمة فزنها وقبضت ثم
 قال هو والبائع انك اشتريتها منى على شرط فذكر أنه كان الشراء على ذلك الشرط فاسدا كان فيها قولان
 أحدهما أن الرهن مفسوخ لانه لا يرهن الا ما علم وهو لم يعلم ما رهن وهكذا لو رهنها ثم أقر أنه غصبها من
 رجل أو باعها اياها قبل الرهن وعلى الراهن اليمين بما ذكر للمرتين وليس على المقر بعين والقول الثاني أن
 الرهن جائز بحاله ولا يصدق على افساد الرهن وفيما أقر به قولان أحدهما أن يقرم للذي أقره بأنه غصبها

العمة والخالة وبنت
 الأخ وبنت العم والخالة
 أم أب الأم والخال وابن
 الأخ لأم والسم أخو
 الأب لأم والجسد أبو
 الأم وولد البنت وولد
 الاخت ومن هو أبعد
 منهم والكافرون
 والمملوكون والقاتلون
 عدا أو خطأ ومن عصى
 موته كل هؤلاء لا يرثون
 ولا يحجبون ولا يرث
 الاخوة والاخوات
 من قبل الامع الجسد
 وان علا ولا مع الولد
 ولا مع ولد الابن وان
 سفل ولا يرث الاخوة
 ولا الاخوات من كانوا
 مع الاب ولا مع الابن
 ولا مع ابن الابن وان
 سفل ولا يرث مع الاب
 أبواه ولا مع الام جنة
 وهذا كله قول الشافعى
 ومعهنا

(باب الموارث)

(قال المزني) رحمه الله
 وللزوج النصف فان
 كان لليت ولدا أو ولدا
 وان سفل فله الربع
 وللزوجة الربع فان كان

منه قيمتها فان رجعت اليه دفعت الى الذي أقر له بها ان شاء ويرد القيمة وكانت اذا رجعت اليه بيعا للذي أقر
أنداعها اياه ومردودة على الذي أقر انه اشتراها منه شراء فاسدا قال الربيع وهذا أصح القولين (قال
الشافعي) ولو رهن رجل رجلا عبدا أو أمة قد ارتد عن الاسلام وأقبضهما المرتهن كان الرهن فيهما جميعا
ويستأبان فان تابا والاقتلاع على الردة وهكذا لو كانا قطعا الطريق قتلان قتلوا وهكذا لو كانا سرقا قطعا
وهكذا لو كان عليهما أحد أقيم وهما على الرهن في هذا كله لا يختلفان سقط عنهما الحد وأعطى بحال لان
هذا حق لله تعالى عليهم ما ليس بحق لأدمي في رقابهما وهكذا لو أتيا شيئا مما ذكرت بعد الرهن لم يخرج جامن الرهن
بحال ولو رهنهما وقد جنى جناية كان صاحب الجناية أولى بهما من السيد الراهن فان أعفاهما أو فداهما
سديهما وكانت الجناية قليلة فبيع فيها أحدهما فليس بارهن من قبل أن صاحب الجناية كان أحق بهما
من المرتهن حين كان الرهن ولو كانا رهنا وقبض أحدهما بعد الرهن ثم رثما من الجناية بعفو من الجاني عليه أو
وابه أو وصلي أو أوى وجهه برثما من البيع فيهما كانا على الرهن بحالهما لان أصل الرهن كان صحيحا وان الحق في
رقابهما قد سقط عنهما ولو أن رجلا برع عبده ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لانه قد أثبت للعبد عتقا فديقغ
بحال قبل حلول الرهن فلا يسقط العتق والرهن غير جائز فان قال قدر رجعت في التدبير أو أبطل التدبير
ثم رهنه فقيمها قولان أحدهما أن يكون الرهن جائزا وذلك لو قال بعد الرهن قدر رجعت في التدبير قبل أن
أرهنه كان الرهن جائزا ولو قال بعد الرهن قدر رجعت في التدبير وأثبت الرهن لم يثبت الابأن يحدد رهنا بعد
الرجوع في التدبير والقول الثاني أن الرهن غير جائز وليس له أن يرجع في التدبير الابأن يخرج العبد من
ملكه ببيع أو غيره فيبطل التدبير وان ملكه ثمانية فرهنه جاز رهنه لانه ملكه بغير الملك الاول ويكون هذا
كعتق الى غاية لا يبطل الابأن يخرج العبد من ملكه قبل أن يقع وهكذا المعتق الى وقت من الاوقات ولو
قال ان دخلت الدار فانت حر ثم رهنه كان هكذا ولو كان رهنه عبدا ثم برعه بعد الرهن كان التدبير موقوفا
حتى يحل الحق ثم يقال ان أردت اثبات التدبير فاقض الرجل حقه أو اعطه قيمة العبد المذبر قضاء من حقه
وان لم ترد فارجع في التدبير بأن تبيعه فان أثبت الرجوع في التدبير بعد حل الحق أخذنا منكم قيمته فدفعتها
اليه فان لم يجدها بيع العبد المذبر حتى يقضى الرجل حقه وانما يعني أن أخذ القيمة منه قبل حل الحق أن
الحق كان الى أجل لو كان العبد سالما من التدبير لم يكن للمرتهن بيعه ولم يكن التدبير عتقا وانما عتقته
تلك وكان يمكن أن يبطل قدر كت أخذ القيمة منه حتى يحل الحق فيكون الحكم حينئذ ولو رهن رجل عبده
ثم برعه ثم مات الراهن المذبر فان كان له وفاء يقضى صاحب الحق حقه منه عتق المذبر من الثلث وان لم يكن
له ما يقضى حقه منه ولم يدع مالا الا المذبر يبيع من المذبر بقدر الحق فان فضل منه فضل عتق ثلث ما بقي من
المذبر بعد قضاء صاحب الحق حقه وان كان له ما يقضى صاحب الحق بعض حقه فضينه وبيع له من العبد
الرهن المذبر بقدر ما يبقى من دينه وعتق ما يبقى منه في الثلث (قال الشافعي) ولو رهن رجل رجلا عبدا
قد اعتقه الى سنة أو أكثر من سنة كان الرهن مفسوخا للعتق الذي فيه وهذا في حال المذبر أو أكثر حاله
لا يجوز الرهن فيه بحال ولو رهنه ثم اعتقه الى سنة أو أكثر من سنة كان القول فيه كالقول في العبد رهنه
ثم برعه واذا رهنه عبدا اشتراها شراء فاسدا فالرهن باطل لانه لم يملك ما رهنه ولو لم يرفع الراهن الحكم الى
الحاكم حتى يملك العبد بعد فاداراه على الرهن الاول لم يكن ذلك لهما حتى يجدا فيه رهنا مستقبلا
بعد الملك الصحيح ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا الرجل غائب أو رجل ميت وقبضه المرتهن ثم علم بعد ذلك
أن الميت أوصى به للراهن فالرهن مفسوخ لانه رهنه به ولا يملكه ولو قبله الراهن كان الرهن مفسوخا لا يجوز
حتى يرهنه وهو يملكه ولو لم تقم بينة وادعى المرتهن أن الراهن رهنه اياه وهو يملكه كان رهنا وعلى المرتهن البين
مارهنه منه الا وهو يملكه فان نكل عن البين حلف الراهن مارهنه وهو يملكه ثم كان الرهن مفسوخا ولو
رهن رجل رجلا عبدا حلوا كان الرهن جائزا ما بقي عصيرا بحاله فان حال الى أن يكون خلا أو مزا أو شيئا

لا يسقط

لبيت ولد أو ولد ولد وان
سفل فلها الثمن والمراة ان
والثلاث ولا ربع شركاء
في الربع اذالم يكن ولد
وفي الثمن اذا كان ولد
وللام الثلث فان كان
للمت ولد أو ولد ولد أو
اثنان من الاخوة أو
الاخوات فصا عدا
فلها السدس الا في
فريضتين احدهما
زوج وأوان والاخرى
انساء وأوان فانه يكون
في هاتين الفريضتين
للام ثلث ما يبقى بعد
نصيب الزوج والزوجة
وما بقي فلا بد وللبنات
النصف وللأبنات
فصا عدا الثلث فاذا
استكمل البنات
الثلثين فلا شيء للبنات
الابن الا أن يكون لبيت
ابن ابن فيكون ما بقي
له ولبن في درجته أو
أقرب الى الميت منه
من بنات الابن ما بقي
للكرم مثل حفظ
الاشنين فان لم يكن
لبيت الابنة واحدة
وبنت ابن أو بنت ابن

فلا ينسب التصرف
ولبت الابن أو شات
الابن السدس تكمله
الثلاثين ونسقط بنات
ابن الابن اذا كن أسفل
منهن الا أن يكون
معهن ابن ابن في
درجتهم أو بعد منهن
فيكون مابق له ولن في
درجته أو أقرب الى
البت منه من بنات
الابن ممن لم يأخذ من
الثلاثين شيئا للذكر
مثل حظ الاثنين
ويسقط من أسفل من
الذكر فان لم يكن الابنة
واحدة وكان مع بنت
الابن أو بنت الابن ابن
ابن في درجتهم فلا
سدس لهم ولكن مابقي
له ولهن للذكر مثل حظ
الاثنين وان كان مع
البنت أو البنات الصلب
ابن فلا نصف ولا ثلثين
ولكن المال بينهم
للذكر مثل حظ
الاثنين ويسقط جميع
ولد الابن وولد الابن
بعتله ولد الصلب في كل
اذا لم يكن ولد صلب

لا يسكر كثيره فالرهن بحاله وهذا كعبد رهنه ثم دخله عيب أو رهنه معياف فذهب عنه العيب أو مريض
فصح فالرهن بحاله لا يتغير بتغير حاله لان بدن الرهن بعينه وان حال الى أن يصير مسكرا لا يحل بيعه فالرهن
مفسوخ لانه حال الى أن يصير حراما لا يصح بيعه كعبد أو رهنه عبدات العبد ولورهنه عصيرا فصب فيه
الرهن خلا أو ملحا أو ماء فصار خلا كان رهنا بحاله ولو صار خرا ثم صب فيه الرهن خلا أو ملحا أو ماء فصار
خلا خرج من الرهن حين صار خرا ولم يحل للمالكه تملكه ولا تحل الخمر عندى والله تعالى أعلم أبدا فاسدت
بطل أدى فان صار العصور خرا ثم صار خلا من غير صنعة أدى فهو رهن بحاله ولا أحسبه يعود خرا ثم يعود
خلا غير صنعة أدى الابان يكون في الاصل خلا فلا ينظر الى تصرفه فيما بين أن كان عصيرا الى أن
كان خلا ويكون انقلابه عن الخلاوة والحوضه منزلة انقلاب عنها كاتقلب عن الخلاوة الاولى الى غيرها ثم
يكون حكمه حكم مبيعه اذا كان غير صنعة أدى ولو تبايعا الراهن والمرتهن على أن يرهنه عصيرا بعينه
فرهنه اياه وقبضه ثم صار في يده خرا خرج من أن يكون رهنا ولم يكن للبائع أن يفسخ البيع لنفسه اذا رهن
كالورهنه عبدات لم يكن له أن يفسخه عبوت العبد ولو تبايعا على أن يرهنه هذا العصور فرهنه اياه فاذا هو
من ساعته خرا كان له الخيار لانه لم يتم له الرهن ولو اختلفا في العصور فقال الراهن رهنه عسيرا ثم عاقدي
بذلك خرا وقال المرتهن بل رهنه نخر ففهما قولان أحدهما أن القول قول الراهن لان هذا يحدث
كأول باععه عبد افوجده عيبا يحدث مثله فقال المشتري بعته وبه العيب وقال البائع حدث عندك كان
القول قوله مع عينه ومن قال هذا القول قال بهراق الخمر ولا رهن له والبيع لازم والقول الثاني أن القول
قول المرتهن لانه لم يقبله أنه قبض منه شيئا يحل ارتها به بحال لان الخمر محرم وكل حال وليس هذا كالعيب الذي
يحل ملك العبد وهو به والمرتهن بالخيار في أن يكون حقه ثابتا بالارهن أو يفسخ البيع واذا رهن الرجل
الرجل الرهن على أن ينتفع المرتهن بالرهن ان كانت دارا سكنها أو دابة تركبها فالشرط في الرهن باطل ولو كان
اشترى منه على هذا فالبايع بالخيار في فسخ البيع أو اقراره بالرهن ولا شرط له فيه ولا يفسد هذا الرهن ان شاء
المرتهن لانه شرط زياده مع الرهن بطلت لا الرهن (قال الربيع) وفيها قول آخر أن البيع اذا كان على هذا
الشرط فالبيع منتقض بكل حال وهو أصحهما (قال الشافعي) ولا بأس أن يرهن الرجل الرجل الامه ولها ولد
صغير لان هذا ليس بتفرقة منه

(الرهن الفاسد)

(قال الشافعي) رهنه الفاسد أن يرتهن الرجل من الرجل مكانه قبل أن يجهز ولو جهز لم يكن على
الرهن حتى يجده رهنا يقبضه بعد جهزه ولو ارتهن منه أم ولده كان الرهن فاسدا في قول من لا يبيع أم
الولد أو يرتهن من الرجل ما لا يحل له بيعه مثل الخمر والميتة والخنزير أو يرتهن منه ما لا يملك فيقول أرهنك
هذه الدار التي أنا فيها ساكن ويقبضه اياها أو هذا العبد الذي هو في يدي عارية أو باجارة ويقبضه اياه على أني
اشتريته ثم يشتريه فلا يكون رهنا ولا يكون شي رهنا حتى ينقصد الرهن والقبض فيه معا والرهن ماله له يجوز
بيعه قبل الرهن ومعه ولو عقد الرهن وهو لا يجوز له رهنه ثم أقبضه اياه وهو يجوز رهنه لم يكن رهنا حتى يجتمع
الامر ان معا وذلك مثل أن يرهنه الدار وهي رهن ثم يفسخ الرهن فيها فيقبضه اياها وهي خارجة من الرهن
الاول فلا يجوز الرهن فيها حتى يحدث له رهنا يقبضها وهي خارجة من أن تكون رهنا لرجل أو ملكا لغير
الراهن ولا يجوز أن يرهن رجل رجلا ذكر حتى له على رجل قبل ذلك الذي عليه ذكر الحلق أو لم يقبله لان أذكر
الحقوق ليست بعين قائمة للرهن في رهنها المرتهن وانما هي شهادة بحق في ذمة الذي عليه الحق والشهادة
ليست ملكا والذمة بعين ليست ملكا فلا يجوز والله تعالى أعلم أن يجوز الرهن فيها في قول من أجاز بيع

الدين ومن لم يجزه أبايت ان قضى الذي عليه ذكر الحق المرهون صاحب الحق حقه أما يبرأ من الدين فإذا
برئ منه انفسح رهن المرتهن الدين بغير فسخه ولا اقتضائه لحقه ولا ابرائه منه ولا يجوز ان يكون رهن
الى الراهن فسخه بغير امر المرتهن فان قيل فيتحول رهنه فيما اقتضى منه قيل فهو اذا رهنه مرة كانا
ومرة مالا والرهن لا يجوز الا معلوما وهو اذا كان له مال غائب فقال أرهنك مالى الغائب لم يجز حتى يقبض
والمال كان غير مقبوض حين رهنه اياه وهو فاسد من جميع جهاته ولو ارتهن رجل من رجل عبد او قبضه
ثم ان المرتهن رهن رجلا غنيا العبد الذي ارتهن أو قال حتى في العبد الذي ارتهنت للرهن وأقبضه اياه لم
يجز الرهن فيه لانه لا يملك العبد الذي ارتهن وانما له شيء في ذمة مالكه جعل هذا الرهن وثيقة منه اذا أداه
المالك انفسح من عتق هذا أو رأيت ان أدى الراهن الاول الحق أو أبرأ منه المرتهن أما ينفسح الرهن
(قال) فان قال قائل فيكون الحق الذي كان فيه رهنا اذا قبضه مكانه قيل فهذا اذا منع اياه رهن عبد الاعلته
رهن مرة في عبد واخرى في ذنانه بل رضاء المرتهن الاخر رأيت لو رهن رجل رجلا عبدا لنفسه ثم أراد
ان يعطى المرتهن مكان العبد خيرا منه وأكثر ثمنًا كان ذلك له فان قال ليس هذا فإذا كان هذا هكذا لم
يجز ان يرهن عبد القيريه وان كان رهنا له لا يملكه الا اذا اقتضا ما فيه خرج من الرهن وان لم يقبض مرتته منه ماله فيه
وان قال رجل لرجل قدر رهنتك أو لرجل عبيدك اطلع على أو لرجل عبيدك في دارى فطلع عليه عبده أو وجد
عبدًا في داره فأقبضه اياه فالرهن مفسوخ لا يجوز الرهن حتى يتعقد على شيء بعينه وكذلك ما خرج من
صدق من القول وكذلك ما خرج من حاطي من التره وهو لا يره فيه فالرهن في هذا كله مفسوخ حتى
يجلده رهنا بعد ما يكون عينا يقبض ولو قال رهنتك أى دورى شئت أو أى عبيدى شئت فشاء بعضها
وأقبضه اياه لم يكن رهنا بالقول الاول حتى يحدد فيه رهنا ولو رهن رجل رجلا سكنى داره معروفة وأقبضه
اياها لم يكن رهنا لان السكنى ليست بعين فاقعة محتبسة وأنه لو حبس المسكن لم يكن فيه منفعة للحابس وكان
قبة ضرر على الرهن ولو قال رهنتك سكنى منزلى يعنى بكرة به وبأخذ كراهه كان اتمار رهنه شيئا لا يعرفه بقل
ويكسر ويكسر ولا يكون ولو قال أرهنك سكنى منزلى يعنى يسكنه لم يكن هذا كراهًا ولا رهنا لان الرهن
مالم ينفع المرتهن منه الا بئنه فان سكن على هذا الشرط فعليه كراهه السكنى الى سكن ولو كان
لرجل عبد فرهنه من رجل ثم قال لرجل آخر قدر رهنتك من عبيدى الذى رهنتم فلانا ما فضل عن حقه
ورضى بذلك المرتهن الاول وسلم العبد فقبضه المرتهن الآخر أو لم يرض وقد قبض المرتهن الآخر الرهن
أو لم يقبضه فالرهن منتقض لانه لم يرهنه ثلثا ولا ربعا ولا جزأ معلوما من عبد وانما رهنه مالا يدركه كم هو من
العبد ولا كم هو من الثمن ولا يجوز الرهن على هذا وهو رهن للرهن الاول ولو رهن رجل رجلا عبدا
بمائة ثم زاده مائة وقال اجعل لى الفضل عن المائة الاولى رهنا بالمائة الاخرة ففعل كان العبد مرهونا
بالمائة الاولى ولا يكون مرهونا بالمائة الاخرى وهى كالمسئلة قبلها ولو أقر الراهن أن العبد ارتهن
بالمائتين معاقى صفقة واحدة وأدى ذلك المرتهن أو أن هذين الرجلين ارتهنا العبد معا بمائة وسماه
وادي ذلك معا اجز ذلك فاذا أقر بأنه رهنه رهنا بعد رهن لم يقبل ولم يجز الرهن قال ولو كانت لرجل على
رجل مائة فرهنه بهادارا ثم سأل أن يزيد رهنا فزاده رهنا غير الدار وأقبضه اياه فالرهن جائز وهذا كرجل
كان له على رجل حق بلارهن ثم رهنه بغير رهنا وأقبضه اياه فالرهن جائز وهو خلاف المسائلين قبلها ولو أن
رجلا رهن رجلا دارا بألف فأقر المرتهن لرجل غيره أن هذه الدار رهن بينه وبينه بألفين هذه الألف وألف
سواها فأقر الراهن بألف لهذا المدعى الرهن المقر له المرتهن بلارهن وأنكر الراهن فالقول قول ربه الرهن
والألف التى لم يقصر فيها بالرهن عليه بلارهن في هذا الرهن والاولى بالرهن الذى أقر به ولو كان المرتهن أقر
أن هذه الدار بينه وبين رجل ونسب ذلك الى أن الألف التى باسمه بينه وبين الذى أقر له لزمه اقراره وكانت
الألف بينهما صنفين وهو كرجل له على رجل حق فأقر أن ذلك الحق لرجل غيره فذلك الحق لرجل غيره على

وبنو الاخوة لا يحجبون
الام عن الثلث ولا يرفون
مع الجدد ولو احدث الاخوة
والاخوات من قبل الام
السدس وللانثيين
فصاعدا الثلث كرههم
وأثناءهم فيه سواء
وللاخت للاب والام
النصف وللانثيين
فصاعدا الثلثان فإذا
استوفى الاخوات للاب
والام الثلثين فلاتن
للأخوات للاب الا أن
يكون معهن أخ
فيكون له ولهن ما بقى
لنذكر مثل حظ
الانثيين فان لم يكن الا
أخت واحدة للاب وأم
وأخت أو أخوات
للأخت واحدة للاب
والام والنصف وللأخت
أو الأخوات للاب
السدس تكملة
الثلثين وان كان مع
الأخت أو الأخوات
للأخت واحدة للاب
ولهن وله ما بقى
لنذكر مثل حظ الانثيين
وان كان مع الأخوات
للأخت والام أخ للاب

ما أقر به ولودفع رجل إلى رجل حقا فقال قد وهنتك بمافيه وقضه المرتهن ورضي كان الرهن بمافيه
ان كان فيه شيء منفسخا من قبل أن المرتهن لا يدري مافيه أرايت لولم يكن فيه شيء أو كان فيه شيء لا قيمة
له فقال المرتهن قبلته وأنا أرى أن فيه شيئا ذاعن ألم يكن ارتهن مالم يعلم والرهن لا يجوز الا معلوما وكذلك
جواب بمافيه وخريطة بمافيه أوديت بمافيه من المتاع ولورهنه في هذا كله الحق دون مافيه أو قال الحق
ولم يسم شيئا كان الحق رهنا وكذلك البيت دون مافيه وكذلك كل ماسي دون مافيه وكان المرتهن بالخيار
في فتح الرهن والبيع ان كان عليه أو ارتهنان الحق دون مافيه وهذا في أحد القولين والقول الثاني أن
البيع ان كان عليه مفسوخ بكل حال فأما الخريطة فلا يجوز الرهن فيها الا بان يقول دون مافيه لان الظاهر
من الحق والبيت أن لهما قيمة والظاهر من الخريطة أن لا قيمة لها وانما يراد بالرهن مافيه قال ولورهن
رجل من رجل نخلا مثرا ولم يسم الثمر فالنخل راجع من الرهن كان طلعا أو سيرا أو كيف كان فان كان
قد خرج طلعا كان أو غيره فاشترطه المرتهن مع النخل فهو جائز وهو رهن مع النخل لانه عين ترى وكذلك
لوارتهن الثمر بعد ما خرج جوري جاز الرهن وله تركه في نخله حتى يبلغ وعلى الراهن سقيه والقيام بما لا بد له
منه مما لا يثبت الابدو يصلح في شجرة الابه كما يكون عليه نفقة عبده اذا رهنه ولورهن رجل رجلا نخلا لثمرة
فيها على أن ما خرج من ثمرها رهن أو ماشية لا نتاج معها على أن ما نتجت رهن كان الرهن في الثمرة والنتاج
فاسد لانه ارتهن شيئا معلوما وشيئا مجهولا ومن أجاز هذا في الثمرة لزمه والله أعلم أن يجيز أن يرهن الرجل
الرجل ما أخرجت نخله العام وما نتجت ماشيته العام ولزمه أن يقول أرهنك ما حدثت من نخل أو ماشية
أو ثمره نخل أو أولاد ماشية وكل هذا لا يجوز فان ارتهنه على هذا فالرهن فاسد وان أخذ من الثمرة شيئا فهو
مضمون عليه حتى يرد مثله وكذلك ولد الماشية أو قيمته ان لم يكن له مثل ولا يفسد الرهن في النخل والماشية
التي هي بأعيانها بقساد ما شرط معها في قول من أجاز أن يرهنه عدين فيجد أحدهما حرا أو عبدا أو زوجا
فيعير الجائر وبرد المرد ومعه وفيها قول آخر أن الرهن كله يفسد في هذا كما يفسد في البيوع لا يختلف فاذا
جعت صفقة الرهن شيئين أحدهما جائز والآخر غير جائز فسد معا وبأخذ البيوع وقال هو أصح القولين
(قال الشافعي) وأذا رهن الرجل رجلا كلبا لم يجز لانه لا يملكه وكذلك كل ما لا يملك يبعه لا يجوز رهنه ولو
رهنه جلود ميتة لم تدبغ لم يجز الرهن ولودبغت بعد لم يجز فان رهنه اياها بعد ما دبغت جاز الرهن لان بيعها
في تلك الحال يملك ولورث رجل مع ورثة غيبه أرافره حقها فيها لم يجز حتى يسميه نصفاً أو ثلثاً أو سهما
من أسهم فاذا سمى ذلك وقضه المرتهن جاز وأذا رهن الرجل الرجل شيئا على أنه ان لم يأت بالحق عند محله
فالرهن بيع للرتن فالرهن مفد وبخ المرتهن فيه أسوة الغرماء ولا يكون بيعا له بما قال لان هذا الرهن
ولا يبيع كما يجوز الرهن أو البيع وله أن في يد المرتهن قبل محل الاجل لم يضمنه المرتهن وكان حقه بحاله
كالا يضمن الرهن الصحيح والفاقد وان هلك بعد محل الاجل في يده ضمنه بغيره وكانت قيمته حصصا بين
أهل الحق لانه في يده يبيع فاسد ولو كان هذا الرهن الذي فيه هذا الشرط أراضا فني فيها قبل محل الحق قلح
بناؤه منها لانه بنى قبل أن يجعله بيعا فكان بائنا قبل أن يؤذن له بالبناء فلذلك قلعه ولو بناها بعد محل الحق
فالبقعة رهنها والعمارة للذي عمر متى أعطى صاحب البقعة قيمة العمارة قائمة أخرجه منها وليس له أن يخرجها
بغير قيمة العمارة لان بناءه كان باذنه على البيع الفاسد ولا يخرج من بناءه باذن رب البقعة الا بقيته قائما
واذا دفع الرجل إلى الرجل المتاع ثم قال كل ما اشتريت منك أو اشتري منك فلان في يومين أو سنتين أو أكثر
أو على الابد فهذا المتاع مرهون به فالرهن مفسوخ ولا يجوز الرهن حتى يكون معلوما بحق معلوم وكذلك
لودفعه اليه بغيره بغيره ثم قال كل ما كان لك على من حق فهذا المتاع مرهون به مع
العشرة أو كل ما صار لك على من حق فهذا امرهون لك به كان رهنا بالعشرة المعلومة التي قبض عليها ولم يكن
مرهونا بما صار له عليه وعلى فلان لانه كان غير معلوم حين دفع الرهن به فان هلك المتاع في يد المدفوع في

والام فلا نصف ولا تلتين
ولكن المال بينهم
لذلك كمثل خط الاثنين
وقسقط الاخوة
والاخوات للاب والاخوة
والاخوات للاب بمنزلة
الاخوة والاخوات للاب
والام اذا لم يكن أحدهم
الاخوة والاخوات
للاب والام الا في فريضة
وهي زوج وأم وأخوة
لام وأخوة لاب وأم
فيكون للزوج النصف
وللام السدس والاخوة
من الام الثلث ويشاركهم
الاخوة للاب والام في
ثلثهم ذكرهم وأنثاهم
سواء فان كان معهم اخوة
لاب لم يروا والاخوات
مع البنات ما بقي ان يبقى
شيء والاقل شيء لهن
ويسمين بذلك عصبة
البنات والاب مع الولد
وولد الابن السدس
فريضة وما بقي بعد أهل
الفريضة فله واذا لم
يكن ولدا وله ابن وانما
هو عصبة له المال والبدنة
والجدتين السدس (قال)
وان قرب بعضهم دون

يديه قبل أن يشتري منه شيئاً أو يكون له على فلان شيء أو بعد فهو غير مضمون عليه كالأبيض من الرهن الصحيح ولا الفاسد إذا هلك ولو أنه دفع البه داراً رهنها بألف ثم ازداد منه ألفاً فجعل الدار رهنها بالدين كانت الدار رهنها بالألف الأولى ولم تكن رهنها بالألف الآخرة وإن كان عليه دين بيعت الدار فبقي المرتهن بالألف الأولى من غن الدار وحاس الغرماء بالألف الآخرة في غن الدار وفي مال أن كان للغريم سواها فإذا أراد أن يصح له أن تكون الدار رهنها بالدين فسخ الرهن الأول ثم استأنف أن تكون رهونه بالدين ولورهنه بألفاً ثم تقار على أنها رهن بالدين ألزمتهم أقرارهما لأن الرهن الأول مفسوخ وتجدد في رهن جميع بالدين وإذا كان الاقرار (١) ألزمتها صاحبه قال وإذا رهن الرجل الرجل ما يفسد من ماله أو غده أو بعد يومين أو ثلاثة أو مدة قصيرة ولا ينتفع به بياض مثل البقل والبطيخ والقضاء والموز وما أشبهه فإن كان الحق حالاً فلا بأس بارتهاه وبيع على الراهن وإن كان الرهن إلى أجل يتبقى إليه فلا يفسد فلا بأس وإن كان إلى أجل يفسد إليه الرهن كرهته ولم أفسخه وانما معنى من فسخته أن للراهن بيعه قبل محل الحق على أن يعطى صاحب الحق حقه بلا شرط وإن الراهن قد دعوت من ساعته فبيعاً فإن تشارط في الرهن أن لا يبيعه إلى أن يحل الحق أو أن الراهن أن مات لم يبعه إلى يوم كذا وهو يفسد إلى تلك المدة فالرهن مفسوخ ولورهنه ما يصلح بعدم مدة مثل اللحم الرطب يبيس والرطب يبيس وما أشبهه كان الرهن جائزاً إلا كراهه بحال ولم يكن للمرتهن تبيسه حتى يأذن بذلك الراهن فإن سأل المرتهن في المسائل كلها بيع الرهن خوف فساد إذا لم يأذن للمرتهن تبيس ما يصلح للتبيس منه لم يكن ذلك له إلا أن يأذن الراهن وكذلك كرهته رهنه وإن لم أفسخه

(زيادة الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن الرجل الرجل الجارية حبلى فولدت أو غير حبلى فحلت وولدت فالولد خارج من الرهن لأن الرهن في رقبة الجارية دون ما يحدث منها وهكذا إذا رهنه الماشية مخاضاً فنبت أو غير مخاض فمضت ونبت فالنتاج خارج من الرهن وكذلك لورهنه شاة فيها لبن فاللبن خارج من الرهن لأن اللبن غير الشاة (قال الربيع) وقد قيل اللبن إذا كان فيها حن رهنها فهو رهن معها كما يكون إذا باعها كان اللبن لشريها وكذلك نتاج الماشية إذا كانت مخاضاً وولدت الجارية إذا كانت حبلى يوم رهنها فحدث بعد ذلك من اللبن فليس برهن (قال الشافعي) ولورهنه جارية عليها حلي كان الحلي خارجاً من الرهن وهكذا لو رهنه نخلاً أو شجراً فأنتمرت كانت الثمرة خارجة من الرهن لأنها غير الشجرة قال وأصل معرفة هذا أن للمرتهن حقاً في رقبة الرهن دون غيره وما يحدث منه مما قد يتميز منه غيره وهكذا لورهنه عبداً فأكسب العبد كان الكسب خارجاً من الرهن لأنه غير العبد والولد والنتاج واللبن وكسب الرهن كله للراهن ليس للمرتهن أن يحبس شيئاً عنه وإذا رهن الرجل الرجل عبداً فدفعه إليه فهو على يديه رهن ولا يمنع سيده من أن يؤجره من شاء فإن شاء المرتهن أن يحضر حاجته حضرها وإن أراد سيده أن يخدمه حلي بيته وبيته فإذا كان الليل أوى إلى الذي هو على يديه وإن أراد سيده إخراجه من البلد لم يكن له إخراجه إلا بأذن المرتهن وهكذا إن أراد المرتهن إخراجه من البلد لم يكن له إخراجه منه وإذا مرض العبد أخذ الراهن بنفقته وإذا مات أخذ بكفنه لأنه مالكه دون المرتهن وأكرهه الأمة الآن أن توضع على يد امرأة ثقة لئلا يغيب (٢) علمها رجل غير مالكها ولا أفسخ رهنها إن رهنها فإن كان للرجل الموضوعة على يديه أهل أقررتهم عندهم وإن لم يكن عنده نساء وسأل الراهن أن لا يخلو الذي هي على يديه بها أقررتهم رهنها ومنعت الرجل غير سيدها المغيب عنها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يخلو الرجل بامرأته وقلت تراصيا بامرأة تغيب عليها وإن أراد سيدها أخذها لتخدمه لم يكن له ذلك لئلا يخلو بها خوفاً أن يجباها فإن لم يرد ذلك الراهن فيتواضعانها على يدي امرأته بحال وإن لم يفعل جاز على ذلك ولو شرط السيد للمرتهن أن تكون على يديه أو يدرج غيره ولا

بعض فكانت الأقرب من قبل الام فبقي أولى وإن كانت الأبعد شاركت في السدس وأقرب الألف من قبل الاب تحجب بعدها وكذلك تحجب أقرب الألف من قبل الام بعدها

(باب أقرب العصبه)

(قال المزني) رحمه الله وأقرب العصبه البنون ثم بنو البنين ثم الأب ثم

(١) قوله وإذا كان الاقرار ألزمت الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وفيها سقط لا يخفى ولعل الأصل وإذا كان الاقرار من أحدهما ألزمت الخ وحرره اه

(٢) قوله لئلا يغيب وكذا قوله بعد المغيب وقوله تغيب عليها كذا بالاصول فبين معجزة فرسم بآء أو ياء بدون نقط والمناسب للعين واللغة المغيب بياء موحدة مشددة من أعجب علينا أي مرة بعد أخرى وحرره اه مصححه

لواحد منهما ثم سأل انخراجها أخرجهما الى امرأة ثقة ولم أجزأ بها أن تخلو بهما رجل غير مالكيها وعلى سيد
الامة نفقة مباحية وكفها مائة وهكذا ان رهنه دابة تعلف فعليه علفها وتأوى الى المرتهن أو الى الذي وضعت
على يد يمول لا يمنع مالك الدابة من كرائها وركوبها وإذا كان في الرهن درومر كب فللراهن حلب الزهن وركوبه
(أخبرنا) سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال الرهن مركوب ومجلوب (قال الشافعي)
يشبه قول أبي هريرة والله تعالى أعلم أن من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن درها وظهره لأن له رقبته
وهي مجلوبه ومركوبه كما كانت قبل الرهن ولا يمنع الراهن رهنه إياها من الدر والظهر الذي ليس هو الرهن
بالرهن الذي هو غير الدر والظهر وهكذا إذا رهنه ماشية راعية فعلى ربه رعايتها وحلبها وتاجها وتأوى الى
المرتهن أو الموضوعة على يده وإذا رهنه ماشية وهو في نادية فأجذب موضعها وأراد المرتهن حبسها فليس
ذلك له ويقال له ان رضيت أن يتجمع بهما أو لا يجرت أن تضعها على يد عدل يتجمع بهما إذا طلب ذلك
رهما وإذا أراد رب الماشية التبعة من غير جذب المرتهن المقام قبل لب الماشية ليس لك إخراجها من
البلد الذي رهنته به إلا من ضرر عليها ولا ضرر عليها فوكل برسلها من شئت وإن أراد المرتهن التبعة من غير
جذب قبل له ليس لك تحويها من البلد الذي رهنته به ويحضر مالكيها إلا من ضرورة قراضا من شئت
من يقيم في الدار ما كانت غير مجدية فإن لم يفعلا جبرا على رجل تأوى إليه وإن كانت الأرض التي
رهنها غير مجدية وغيرها أخصب منها لم يجبر واحد منهما على نقلها منها فإن أجذب فاختلعت فنجعتما
الى بلد من مدينتي في الخصب فسأل رب الماشية أن تكون معه وسأل المرتهن أن تكون معه قبل أن
اجتعتما معا بلده فيسأل مع المرتهن أو الموضوعة على يده وإن اختلعت دارا كما فاختلعتما جبر تعالى على
تكون على يده في البلد الذي يتجمع إليه رب الماشية لينتفع برسلها وأيم ما دعا الى بلده عليه عليها ضرر
لم يجبر عليه لحق الراهن في رقاها ورسلها وحق المرتهن في رقاها وإذا رهنه ماشية عليها صوف أو شعر أو وبر
فإن أراد الراهن أن يجزئه فذلك له لأن صوفها وشعرها وبرها غيرها كاللبن والتاج وسواء كان الدين حالا أو لم
يكن أو قام المرتهن ببذعه أو لم يقيم كما يكون ذلك سواء في اللبن (قال الربيع) وقد قيل ان صوفها إذا كان
عليها وبر رهنها فهو رهن معها ويجزى ويكون معها هو ثلاثا لا يختلط به ما يحدث من الصوف لأن ما يحدث
للراهن (قال الشافعي) وإذا رهنه دابة أو ماشية فأراد أن ينزى عليها أو أبي ذلك المرتهن فليس ذلك للمرتهن
فإن كان رهنه منها ذكرانا فأراد أن ينزى بها فله أن ينزى بها لأن انزاعها من منفعتها ولا تنقص فيه عليها وهو
ملك منافعتها وإذا كان فيها ما يركب ويكرى لم يمنع أن يكره ويعلفه وإذا رهنه عسدا فأراد الراهن
أن يزوجها أو أمة فأراد أن يزوجها فليس ذلك لأن عن العبد والامة ينتقص بالتزويج ويكون مفسدة لها
بينة وعهدة فيها وكذلك العبد ولورهنه عسدا أو أمة صغيرين لم يمنع أن يعذرهما لأن ذلك سنة ففهما وهو
صلاحهما وزيادة في أثمانهما وكذلك لو عرض لهما ما يحتاجان فيه الى فتح العروق وشرب الدواء أو عرض
للدواب ما يحتاج به الى علاج البياطرة من توديع وتزويج وتغريب وما أسبه لم يمنع وإن امتنع الراهن
أن يعالجها بدواء أو غيره لم يجبر عليه فإن قال المرتهن أنا أعالجها وأحسبه على الراهن فليس ذلك له وهكذا
إن كانت ماشية فحرب لم يكن للمرتهن أن يمنع الراهن من علاجها ولم يجبر الراهن على علاجها وما كان
من علاجها ينفع ولا يضر مثل أن يجلها أو يدنها في غير الخربان أو يمسحها بالقطران مسحا خفيفا أو
يسط الحاربه أو الغلام أو يمر خذمية أو يطعمه سويا فافارا أو ما أسبه هذا فتنوع المرتهن بعلاجها
به لم يمنع منه ولم يرجع على الراهن به وما كان من علاجها ينفع أو يضر مثل فتح العروق وشرب الادوية
الكبار التي قد تقتل فلاس للمرتهن علاج العبد ولا الدابة وإن فعله وعطيت ضمن الآن بأذن السيد له به
وإذا كان الرهن أرضا لم يمنع الراهن من أن يزرعها الزرع الذي يقطع قبل محل الخلق أو يبعه وفيما لا ينبت من
الزرع قبل محل الحق قولان أحدهما أن يمنع الراهن في قول من لا يجزى بيع الأرض منزوعة دون الزرع

الاخوة للاب والام
ان لم يكن جد فان كان
جد شاركهم في باب
الجد ثم الاخوة للاب ثم
بنو الاخوة للاب والام
ثم بنو الاخوة للاب
فان لم يكن أحد من
الاخوة ولا من بنينهم ولا
بنى بنينهم وان سقطوا
فالام للاب والام ثم الهم
للاب ثم بنو الهم للاب
والام ثم بنو الهم للاب
فان لم يكن أحد من
العمومة ولا بنينهم ولا بنى
بنينهم وان سقطوا فعم
الاب للاب والام فان لم
يكن فعم الاب للاب فان
لم يكن فبنوهم وبنو بنينهم
على ما وصفت من العمومة
وبنهم وبنى بنينهم فان
لم يكونوا فعم الجد للاب
والام فان لم يكن فعم
الجد للاب فان لم يكن
فبنوهم وبنو بنينهم
على ما وصفت في عمومة
الاب فان لم يكونوا
فأرفعهم بطناء وكذلك
نفعل في العصبه اذا وجد
أحد من ولد الميت وان
سقط لم يورث أحد من

القرينة الاق
فريضة زوج وأوين
أو امرأة وأوين فانه
إذا كان فيها مكان
الاب جد صار للام
الثلاث كاملا وما بقى
فلجد بعد نصيب
الزوج أو الزوجة
وأمهات الاب لا يرثن
مع الاب ويرثن مع الجد
وكل جد وان علا
فكل الجد اذ لم يكن
حددونه في كل حال الا
في حجب أمهات الجد
وان بعدن فالجد
يحجب أمهاته وان
بعدن ولا يحجب
أمهات من هو أقرب
منه الا ان لم يلدنه وإذا
كان مع الجد أحدهم
الاخوة والاخوات
للأب والام وليس معهن
من له فرض مسمى
قاسم أنا وأختين أو
ثلاثا وأخا وأختان
زادوا كان للجد ثلث
المال وما بقى لهم وان
كان معهن من له فرض
مسمى زوج أو امرأة
أو أم أو جدة أو بنات

الاعلى ما يكون مثله وإذا ادعى انه غراس لا بواسطة مثبت سئلوا أيضا فان كان عسكن أن يكون من الغراس
ما قال فهو خارج من الرهن وان لم يكن يمكن فهو داخل في الرهن ولو كان ما اختلفا فيه بنينا فان كانت
جاءت عليه مدة يمكن أن يكون بيني في مثلها بحال فالقول قول الراهن وان كانت لم تأت عليه مدة يمكن أن
يكون بيني في مثلها بحال فالبناء داخل في الرهن وان كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون بعض البناء
فيها وبعض لا يمكن أن يكون فيها كان البناء الذي لا يمكن أن يكون فيها داخل في الرهن والبناء الذي يمكن
أن يكون فيها خارجا من الرهن مثل أن يكون جدار طوله عشرة أذرع يمكن أن يكون أساسه وقدر
ذراع منه كان قبل الرهن وما فوق ذلك يمكن أن يكون بعد الرهن وإذا رهنه شجرة اصغارا فكبر فهو رهن
بحاله لانه رهنه بعينه وكذلك لورهنه ثمرا اصغارا فبلغ كان رهنها بحاله وإذا رهنه أرضا فخلا فانه قطعت
عنها أو انه دمت وثمر مشريها لم يجز الرهن أن يصلح من ذلك شيئا ولم يكن للرهن أن يصلح على أن يرجع به
على الراهن كان الراهن غائبا أو حاضرا وان أصله فهو متطوع باصلاحه وان أراد اصلاحه بشئ يكون
صلاحه مرفسا إذا أخرى فليس له أن يصلح به وعليه الضمان ان فسده لانه متعدد بما صنع منه وإذا رهنه
عبدا أو أمة فغاب الراهن أو مرض فاتفق عليه ما فهو متطوع ولا تكون له النفعة حتى يقضى بها
الحاكم على الغائب ويجعلها ديناعليه لانه لا يحل أن تأت ذوات الارواح بغير حق ولا حرج في أماته ما لا روح
فيه من أرض ونبات والدواب ذوات الارواح كلها كالعبدا إذا كانت مما تغلف فان كانت سوائم رعت
ولم يؤمر بعلفها لان السوائم هكذا تتخذ ولو تساوت هزل لا وكان الحق حالا للمرتهن أخذ الراهن يبيعها
وان كان الحق الى أجل فقال المرتهن مر والراهن يذبحها فيبيع لحومها واولادها لم يكن ذلك على الراهن
لان الله عز وجل قد يحدث لها الغث فيحسن حالها ولو أصابها مرض جرب أو غيره لم يكلف علاجها
لان ذلك قد يذهب بغير العلاج ولو أجسد مكانها حتى تبين ضرره عليها كلف دبرها النجعة بها إذا كانت
النجعة موجودة لانها إنما تتخذ على النجعة ولو كان مكانها عصم من عضائه غاسل بها وان كانت النجعة خيرا
لها لم يكلف صاحبها النجعة بها لانها لا تهلك على العصم ولو كانت الماشية أو أرك أو نجسة أو غواصي
فاستؤنبت مكانها فاسأل المرتهن الراهن أن يجمعها الى موضع غيره لم يكن ذلك له على الراهن لان المرض
قد يكون من غير المرقى فإذا كان المرقى موجودا لم يكن عليه ابدالها غيره وكذلك الماء وان كان غير
موجود كلف النجعة اذا قدر عليها الآن بتطوع بأن يعلقها فإذا ارتهن الرجل العبد وشرط ماله رهنها
كان العبد رهنها وما قبض من ماله رهنه وما لم يقبض خارج من الرهن

(ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه (قال الشافعي)
أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مثله أو مثل معناه لا يخالقه (قال الشافعي) وبهذا أناخذ وفيه دليل على أن جميع ما كان رهننا غير
مضمون على المرتهن لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال الرهن من صاحبه الذي رهنه فمن كان منه شيء
فضماته منه لامن غيره ثم زادنا كدله فقال له غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامته وزادته وغرمه عطيه
ونقصه فلا يجوز فيه الآن يكون ضمانه من مالكه لامن مرتهنه ألا ترى أن رجلا لو ارتهن من رجل خاتما
بدرهم يسوي درهما فهلك الخاتم فمن قال يذهب درهم المرتهن بالخاتم كان قد زعم أن غرمه على المرتهن لان
درهمه ذهب به وكان الراهن يرثا من غرمه لانه قد أخذ غنمه من المرتهن ثم لم يغر له شيئا وأحال ما جاء عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله والله تعالى أعلم لا يعلق الرهن لا يستحقه المرتهن بأن يدع الراهن قضاء

حسنة عند محله ولا يستحق مرتهنه خدمته ولا منفعة فيه بارتها له اياه ومنفعة له لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هو من صاحبه الذي رهنه ومنافعه من غنمه واذا لم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم رهنادون رهن فلا يجوز أن يكون من الرهن مضمون ومنه غير مضمون لان الاشياء لا تعد وان تكون أمانة أو في حكمها فإظهاره هلاكه وخفي من الأمانة سواء أو مضمونة فإظهاره هلاكه وخفي من المضمون سواء ولو لم يكن في الرهن خبر يتبع ما جاز في القياس إلا أن يكون غير مضمون لان صاحبه دفعه غير مغلوب عليه وسلط المرتهن على حبسه ولم يكن له اخراجه من يديه حتى يوفيه حقه فيه فلا وجه لأن يضمن من قبل أنه اغتا بضمن ما تعدي الحابس بحبسه من غصب أو بيع عليه تسليح فلا يسلمه أو عارية ملك الانتفاع بهادون مالكها فيضمنها كما يضمن السلف والرهن ليس في شيء من هذه المعاني فاذا رهن الرجل شيئا فقبضه المرتهن فهلك الرهن في يد القابض فلا ضمان عليه والحق ثابت كما كان قبل الرهن (قال الشافعي) لا يضمن المرتهن ولا الموضوع على يديه الرهن من الرهن شيئا الا فيما يضمن فيه الوديعة والامانات من التعدي فان تعدى ياقبه فمما ضمانان وما لم يتعدى فالرهن بمنزلة الأمانة فاذا دفع الراهن الى المرتهن الرهن ثم سأل الراهن أن يرد له البه فأنزع المرتهن فله الرهن في يديه لم يضمن شيئا لان ذلك كان له واذا قضى الراهن المرتهن الحق أو أخاله به على غيره ورضى المرتهن بالحالة أو أراه المرتهن منه بأى وجه كان من البراءة ثم سأل الرهن فحبسه عنه وهو يمكنه أن يؤديه البه فهلك الرهن في يد المرتهن فالمرتهن ضامن لقبة الرهن بالفئة ما بلغت إلا أن يكون الرهن كيلا أو وزنا يوجد مثله فيضمن مثل ما هلك في يده لانه متعدد بالحبس وان كان رب الرهن أجرو فسل المرتهن أخذه من عنده من أجره ورده اليه فمكنه ذلك أو كان الرهن غائبا عنه يعلم الراهن فله في الغيبة بعد براءة الراهن من الحق وقبل تمكن المرتهن أن يرد به يضمن وكذلك لو كان عبدا فأتى أو جلا ففسد ثم برى الراهن من الحق لم يضمن المرتهن لانه لم يحبسه ورده يمكنه والصحيح من الرهن هو الفاسد في أنه غير مضمون سواء كما تكون المضاربة الصحيحة والفاسدة في أنها غير مضمونة سواء ولو شرط الراهن على المرتهن أنه ضامن للرهن ان هلك كان الشرط باطلا كما لو قارضه أو أودعه فشرط أنه ضامن كان الشرط باطلا واذا دفع الراهن الرهن على أن المرتهن ضامن فالرهن فاسد وهو غير مضمون ان هلك وكذلك اذا ضاربه على أن المضارب ضامن فالمضاربة فاسدة غير مضمونة وكذلك لو رهنه وشرط له ان لم يأت به بالحق الى كذا فالرهن له ببيع فالرهن فاسد والرهن لصاحبه الذي رهنه وكذلك ان رهنه دارا بألف على أن يرهنه أجنبي داره ان عجزت داره ان يرهنه عن حقه أو حدث فيها حدث ينقص حقه لانه الدار الآخرة مرة رهن ومرة غير رهن ومرة هوية بما لا يعرف ويفسد الرهن لانه اغتا بدمعه شيء فاسد ولو كان رهنه داره بألف على أن يضمن له المرتهن داره ان حدث فيها حدث فالرهن فاسد لان الراهن لم يرض بالرهن الاعلى أن يكون له مضمونا وان هلك الدار لم يضمن المرتهن شيئا

(التعدي في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا دفع الرجل الى الرجل مائة مثاعا رهنا فليس له أن يخرج منه من البلد الذي ارتهنه به الا باذن سيده فان أخرجه بغير إذن سيده المتاع فهلك فهو ضامن لقبته يوم أخرجه لانه يومئذ تعدي فيه فاذا أخذت قيمته منه خير صاحب المتاع أن تكون قصاصا من حقه عليه أو تكون مرهونة حتى يحل حق صاحب الحق ولو أخرجه من البلد ثم رده الى صاحبه ولم يفسخ الرهن فيه برئ من الضمان وكان له قبضه بالرهن فان قال صاحب المتاع دفعته اليك وأنت عندى أمين فتغيرت أمانتك بتعديك بخارجك اياه فانا نخرج منه الرهن لم يكن له اخراجه من الرهن وقيل ان شئت أن يخرج منه الى عدل فتجفع أنت وهو على الرضا به أخرجه الا أن يشاء أن يقره في يديه وهكذا لو لم يتعد بخراجه فتغيرت حاله كما كان عليه اذ دفع الرهن اليه

رهنه فان ذلك الفرض المسمى بالتصف أو أقل من النصف بدأت بأهل الفرائض ثم قسم الجسد ما بين أخت أو أختين أو ثلاثا أو أربعا وأختا وان زادوا كان للجد ثلث ما بين وما بين فلا أخوة والاخوات للجد كسر مثل حظ الابنتين وان كثر الفرض المسمى بأكثر من النصف ولم يجاوز الثلثين قسم أختا أو أختين فان زادوا فالجد السدس وان زادت الفرائض على الثلثين لم يقام الجسد أحوالا أختا وكان له السدس وما بين فلا أخوة والاخوات للجد كسر مثل حظ الابنتين فان عالت الفريضة فالسدس للجد والعول يدخل عليه منه ما يدخل على غيره وليس يعال لاحد من الاخوة والاخوات مع الجد الا في الأكسدية وهي زوج وأم وأخت لاب

وأما أولاب وجه فلربح
النصف واللام الثاني
والجدال السدس واللام
النصف يعال به ثم
يضم الجد سدس به الى
نصف الاخت فيكون
ذلك المذكور مثل هذا
الاثنين أصله من ستة
وتعول به سدسها وتضع
من سبعة وعشرين
لزوج تسعة واللام
سنة والجد ثمانية
والاخت أربعة والاختوة
والاخوات للاب والام
يعادون الجدد للاخوة
والاخوات للاب ولا
يصير في أيدي الذين
للأب شي إلا أن تكون
أخت واحدة لأب وأم
فيصير بها بعد المقام
أكثر من النصف فبه
ما زاد على الاخوة للاب
والاخوة والاختوات
للأب بمنزلة الاخوة
والاخوات للاب والام
مع الجد اذا لم يكن أحد
من الاخوة والاختوات
للأب والام وأكسر
ما قبله القريضة
ثلثاها

أما بسوء حال في دينه أو افلاس ظهر منه ولو امتنع المرتهن في هذه الحالات من أن يرضى بعدل يقوم على يديه جبر على ذلك لتغيره عن حاله حين دفع اليه إذا أتى الراهن أن يقره في يديه ولو لم يتغير المرتهن عن حاله بالتعدي ولا غيره مما يغير الأمانة وسأل الراهن أن يخرج من يديه الرهن لم يكن ذلك له وهكذا الرجل يوضع على يديه الرهن فيتغير حاله عن الأمانة فأيضا دعوا إلى إخراج الرهن من يديه كان له الرهن لأنه ماله أو المرتهن لأنه مرهون بماله ولو لم يتغير حاله فدعا أحدهما إلى إخراج الرهن من يديه لم يكن له ذلك إلا باجتماعهما عليه ولو اجتمع على إخراج الرهن من يديه فأخرجاه ثم أراد رب الرهن فسخ الرهن لم يكن له فسخه وأراد المرتهن قبضه لم يكن له وإن كان أمينا لأن الراهن لم يرض أمانته وإذا دعوا إلى رجل بعينه فتراضيه أو اثنين أو امرأة فلهما موضع على يدي من تراضيه وإن اختلفا فبين يدوان اليه قيل لهما اجتماع فان لم يفعلا اختار الحاكم الأفضل من كل من عاواحد منهما إليه إن كان ثقة فدفعه إليه وإن لم يكن واحد من دعوا اليه ثقة قيل ادعوا إلى غيره فان لم يفعلا اختار الحاكم له ثقة فدفعه اليه وإذا أراد العدل الذي على يديه الرهن الذي هو غير الراهن والمرتهن رده بلا علة أو لعلة والمرتهن والراهن حاضرا فله ذلك ولا يجبر على حسيه وإن كانا غائبين أو أحدهما لم يكن له إخراج الرهن من يديه نفسه فان فعل بغير أمر الحاكم فله الرهن ضمن وإن جاء الحاكم فان كان له عذرا أخرجه من يديه وذلك أن يدعوه سقرا ويحدث له وإن كان مقبلا سفل أو علة وإن لم يكن له عذرا أمره بحسبه إن كانا قريبا حتى يقدم أو يوكلا فان كانا بعيدا لم أر عليه أن يضطره إلى حسيه وانما هي وكالة توكل بها بلا منفعة له فيها ويسأله ذلك فان طاب نفسه بحسبه والا أخرجه إلى عدل غيره وتعدي العدل الموضوع على يديه الرهن في الرهن وتعدي المرتهن سواء يضمن مما يضمن منه المرتهن إذا تعدي فإذا تعدي فأخرج الرهن فتلغ ضمن وإن تعدي المرتهن والراهن موضوع على يدي العدل فأخرج الرهن ضمن حتى يرد على يدي العدل فإذا رده على يدي العدل برئ من الضمان كما يبرأ منه لو رده إلى الراهن لأن العدل وكيل الراهن وإذا أعار الموضوع على يديه الرهن فله الرهن فهو ضمن لأنه متعده والقول في قيمته قوله مع يمينه فان كان الرهن لؤلؤة صافية وزنها كذا قيمتها كذا أقومت باقل ما تقع عليه تلك الصفة ثمنها وأردته فان كان ما ادعى مثله أو أكثر قبل قوله وإن ادعى ما لا يكون مثله لم يقبل قوله وقومت تلك الصفة على أقل ما تقع عليه ثمنها وأردته يغرمه مع يمينه وهكذا إن مات فأوصى بالرهن إلى غيره كان لأيهما شاء إخراجها لأنهما رضيا بأمانته ولم يجتمعا على الرضا بأمانة غيره وإن كان من أسند ذلك إليه إذا غاب أو عند موته ثقة ويجتمعان على من تراضيا أو ينصب لهما الحاكم ثقة كما وصفت وإذا مات المرتهن فان كان ورثته بالغين قاموا بمقامه وإن كان فيهم صغير قام الوصي مقامه وإن لم يكن وصي ثقة قام الحاكم مقامه في أن يصير الرهن على يدي ثقة

(بيع الرهن ومن يكون الرهن على يديه)

(قال الشافعي) رجه الله وإذا ارتهن الرجل من الرجل العبد وشرط عليه أن له إذا حل حقه أن يبيعه لم يجز له بيعه إلا بأن يحضر رب العبد أو يوكل معه ولا يكون وكيل بالبيع لنفسه فان باع لنفسه فالبيع مردود بكل حال وبأنى الحاكم حتى يأمر من يبيع ويحضره وعلى الحاكم إذا ثبت عنده بيئته أن يأمر رب العبد أن يبيع فان امتنع أمر من يبيع عليه وإذا كان الحق إلى أحل فتعدي الموضوع على يديه الرهن فبإعائه قبل محل الحق فالبيع مردود وهو ضمن لقيمته إن فات ولا يكون الدين حالا كان البائع المرتهن أو عيبدل الرهن على يديه ولا يجز الحق المؤجل بتعدي بائع له وكذلك لو تعدي بأمر الراهن ولو كان الرهن على يدي عدل لاحق له في المال ووكله الراهن والمرتهن يبيعه كان له أن يبيعه مالم يفسخا وكالته وأيهما فسخ وكانته لم يكن له البيع بعد فسخ الوكالة ويبيع الحاكم على الراهن إذا سأل ذلك المرتهن وإذا باع المذموم على يديه

الرهن باذن الراهن والمرتهن والحاكم بالبيع بما لا يتغابن أهل البصرة فالبائع مردود وكذلك ان باع الحاكم بذلك فبيعه مردود واذا باع بما يتغابن الناس مثله باذن الراهن والمرتهن بالبيع فالبائع لازم وان وجد أكثر مما باعه ولو باع بشئ يجوز فلم يفارق بيعه حتى يأتيه من يريده قبل الزيادة ورد البيع فان لم يفعل فبيعه مردود لانه قد باع بشئ قد وجد أكثر منه وله الرد واذا حصل الحق وسأل الراهن بيع الرهن وأبى ذلك المرتهن أو المرتهن أبى الراهن أمرهما الحاكم بالبيع فان امتنعاً أمر عدل فباع واذا أمر القاضي عدل فباع أو كان الرهن على يدى غير المرتهن فباع بأمر الراهن والمرتهن فهلك الثمن لم يضمن البائع شيئاً من الثمن الذى هلك في يديه وان سأل الموضوع على يديه الرهن البائع أجزمه لم يكن له لانه كان متطوعاً بذلك كان ممن يتطوع مثله أو لا يتطوع ولا يكون له أجر الا بشرط وليس الحاكم ان كان يجسد عدل يبيع اذا أمره متطوعاً أن يجعل لغيره أجراً وان كان عدلاً في بيعه ويعدو الزاهن والمرتهن يعدل وأيهما جاء به يعدل يتطوع ببيع الرهن أمره ببيعه وطرح المونة وان لم يجده استأجر على الرهن من يبيعه وجعل أجره في ثمن الرهن لانه من صلاح الرهن الا أن يتطوع به الراهن أو المرتهن واذا تعدى البائع بحبس الثمن بعد قبضه اياه أو باعه بدين فهرب المشتري أو ما أشبه هذا ضمن قيمة الرهن قال أبو يعقوب وأبو محمد عليه في حبس الثمن مثله وفي بيعه بالدين قيمته (قال الشافعي) واذا باع الرهن فالمرتهن أولى بثمنه حتى يستوفى حقه فان لم يكن فيه وفاء حقه حاص غرماء الراهن بما بقي من ماله غير مروهون واذا أراد أن يحاصمهم قبل أن يبيع رهنه لم يكن له ذلك ووقف مال غريمه حتى يبيع رهنه ثم يحاصمهم بما فضل عن رهنه وان هلك رهنه قبل أن يبيع أو ثمنه قبل أن يقبضه حاصمهم بجميع رهنه واذا باع الرهن لرجل فهلك ثمنه فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتهن وهكذا لو بيع مال غرمائه بطلبهم ببيعه فوقف يحسب بينهم فهلك هلك من مال المبيع عليه دون غرمائه وهو من مال المبيع عليه حتى يستوفى غرمائه واذا رهن الرجل داراً بألف فأتى الراهن فطلب المرتهن ببيعها فأمر الحاكم ببيعها فبيعت من رجل بألف فهلكت الألف في يدى العدل الذى أمره الحاكم بالبيع وجاء رجل فاستحق الدار على الميت لا يضمن الحاكم ولا العدل من الألف التى قبض العدل شيئاً بهلاكها في يده لانه أمين وأخذ المستحق الدار وكانت ألف المرتهن في ذمة الراهن متى وجد ما لا أخذها وكذلك ألف المشتري في ذمة الراهن لانها أخذت بثمن ماله فلم يسلم له المال فبى وجد له ما لا أخذها وعهدته على الميت الذى بيعت عليه الدار وسواء كان المبيعة عليه الدار لا يجد شيئاً غير الدار أو موسراً في أن العهدة عليه كهي عليه لو باع على نفسه وليس الذى يبيع له الرهن بأمر من العهدة بسبيل (قال الشافعي) وبيع الرباع والأرضين والحيوان وغيرهما من الرهن سواء اذا سلب الراهن والمرتهن العدل الذى لاحق له في الرهن على بيعها باع بغير أمر السلطان (قال الشافعي) ويتأذى بالرباع والأرضين لانه أكثر من تأنيبه بغيرها فان لم يتأن باع بما يتغابن الناس بمثله جاز ببيعه وان باع بما لا يتغابن الناس بمثله لم يجز وكذلك لو تأنى فباع بما لا يتغابن الناس بمثله لم يجز وان باع بما يتغابن الناس بمثله جاز لانه قد تمكنه الفرصة في عجلته البيع وقد يتأذى فجاءى في البيع والتأذى بكل حال أحب الى كل شئ يبيع غير الحيوان وغير ما يفسد فاما الحيوان ورتب الطعام فلا يتأذى به واذا باع العدل الموضوع على يديه الرهن وقال قد دفعت ثمنه الى المرتهن وأنكر ذلك المرتهن فالقول قول المرتهن وعلى البائع البيعة بالدفع ولو باعه ثم قال هلك الثمن من يدى كان القول قوله فيها لا يدعى فيه الدفع ولو قيل له بيع ولم يقل له بيع بدين فباع بدين فهلك الدين وكان ضامناً لانه تعدى في البيع وكذلك لو قال له بيع بدراهم والحق بدراهم فباع بدنانير أو كان الحق بدنانير فقبل له بيع بدنانير فباع بدراهم فهلك الثمن كان له ضامناً وان لم يهلك فالبائع في هذا كله مفسوخ له لا يبيع تعد ولا يملك مال رجل

(باب ميراث المرتد)

(قال) وميراث المرتد لبيت مال المسلمين ولا يرث المسلم الكافر واحتج الشافعي في المرتد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم واحتج على من ورث ورثته المسلمين ماله ولم يورثه منهم فقال هل رأيت أحداً لا يرث ولله الا أن يكون قاتلاً ويرثه ولله وانما أثبت الله السوارث لا يثبت من الآباء حيث أثبت الموارث لا يثبت من الأبناء (قال المزني رحمه الله) قد زعم الشافعي أن نصف العبد اذا كان حر يرثه أبوه اذا مات ولا يرث هذا النصف من أبيه اذا مات أبوه فلم يورثه من حيث ورث منه والقياس على قوله أنه يرث من حيث يورث (وقال) في المرأة اذا طلقها زوجها نسلاً ما مريضاً فيها قولان أحدهما ترثه والآخ

لا ترثه والذي يارثه أن
لا يورثها لأنه لا يرثها
بإجماع لانقطاع التكاثر
الذي به يتوارثان فكذلك
لا ترثه كالأرثها لأن
الناس عنده يرثون من
حيث يورثون ولا يرثون
من حيث لا يورثون

(باب ميراث المشتركة)

(قال الشافعي) رحمه
الله قلنا في المشتركة
زوج وأُم وأخوين لأم
وأخوين لآب وأُم
للزوج النصف وللأم
السدس وللأخوين
للأم الثلث وبشرتهم
بنو الآب والام لأن
الآب الماسقط سقط
حكمه وصار كأن لم
يكن وصاروا بنى أمهما
(قال) وقال في محمد بن
الحسن هل وجدت
الرجل مستعلا في حال
ثم تأتي حالة أخرى فلا
يكون مستعلا (قلت)
نعم ما قلنا نحن وأنت
وخالفنا فيه صاحبك
من أن الزوج ينكح
المرأة بعد ثلاث تطهيرات

بمختلفه ولو اختلف عليه الرهن والمرتهن فقال الرهن بيع بدنانير وقال المرتهن بيع بدراهم لم يكن له أن
يبيع بواحد منهما الحق المرتهن في ثمن الرهن وحق الرهن في رقبته وثمنه وجاء الحاكم حتى بأمره أن
يبيع بنقد البلد ثم يصرفه فيما الرهن فيه أن كان دنائراً ودراهم ولو باع بعد اختلافهما بما الرهن
به كان ضامناً وكان البيع مردوداً لأن اكليهما حقاقي الرهن ولو باع على الأمر الأول ولم يختلفا بعد عليه بما
الحق به كان البيع جائزاً ولو بعث بالرهن إلى بلد فبيع فيه واستوفى الثمن كان البيع جائزاً وكان ضامناً
هناك ثمنه وإنما أجزت البيع لأنه لم يتعد في البيع اغتاع عدى في إخراج المبيع فكان كن باع عبداً فأخرج
ثمنه فيجوز البيع بأذن سيده ويضمن ثمنه باخرجه بلا أمر سيده

(رهن الرهنين الشيء الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجلان العبد رجلاً وقبضة المرتهن منهما فالرهن جائز فإن وهنما
معاً ثم أقبضه أحدهما العبد ولم يقبضه الآخر فالنصف المقبوض من هون والنصف غير المقبوض غير
مرهون حتى يقبض فإذا قبض كان مرهوناً وإذا أبرأ المرتهن أحد الرهنين من حقه أو اقتضاه منه فالنصف
الذي على غيره البرى من الحق خارج من الرهن والنصف الباقي مرهون حتى يسبرأ رهنه من الحق الذي فيه
وهكذا كل ما رهنه مع عبداً كان أو عبداً أو متاعاً أو غيره وإذا رهنه عبدين رهنهما واحد فهو كالعبد
الواحد فإن راضا الرهنان بأن يصير أحدهما عبداً رهنه لآخر فلا تحرق قضاء أحدهما وسأل
أن يقبله العبد الذي صار إليه لم يكن ذلك له ونصف كل واحد من العبدين خارج من الرهن والنصف
الأخرى الرهن لانهما دفعوا الرهن صفقة فكل واحد من الرهنين مرهون النصف عن كل واحد منهما
فليس لهما أن يقسماه عليه ولا يخرجان حقه من نصف واحد منهما إلى غيره وحظ القاضي منهما الرهن
خارج من الرهن فلو كان كل واحد منهما رهنه أحد العبدين على الأفراد ثم تقاروا العبدان فصار الذي
رهنه عبد الله ملكاً زيد الذي رهنه زيد ملكاً له الله فقضاء عبد الله وسأله فلن عبده الذي رهنه زيد لأنه
صار له لم يكن ذلك له وعبد عبد الله الذي رهنه فصار له يذخر من الرهن وعبد زيد الذي صار له مرهون
بمحله حتى يفككه زيد لأن زيد رهنه وهو عليه فلا يتخسر ج من رهن زيد حتى يفككه زيد أو يبرأ زيد من
الحق الذي فيه ولو كان عبدان بين رجلين فرهناهما رجلاً فقلنا لبارك رهن عن محمد ومومن رهن عن
عبد الله كانا كالأب وأبهما أدى فكذلك العبد الذي رهن بعينه ولم يقبله شيء من غيره ولو كانت المسئلة
بمحالها وزاد فيها شرطان أينا أدى البتة قبل صاحبه فله أن يقبل نصف العبدين أولاً أن يقبل أي العبدين
شاء كان الرهن مفسوخاً لأن كل واحد منهما لم يجعل الحق محضاً في رهنه دون رهن صاحبه فكل واحد منهما
في شرط صاحبه مرهون مرة على السكال وخارج من الرهن بغير براءة من رهنه من جميع الحق ولو كانت
المسئلة بمحالها وشرط له الرهنان أنه إذا قضى أحدهما ما عليه فلا يقبل له رهنه حتى يقضى الآخر
ما عليه كان الشرط فيه باطلاً لأن الحق أن يكون خارجاً من الرهن إذا لم يكن فيه رهن غيره وأن لا يكون رهنه
الآب أمر معلوم لأن يكون مرهوناً بأمر غير معلوم وشرط فيه مرة أنه رهن بشئ غير معلوم على المخاطرة
فيكون مرة خارجاً من الرهن إذا قضى ما عاوى غير خارج من الرهن إذا لم يقض أحدهما ولا يدري ما يبقى على
الآخر وقد كانا رهنين متفرقين ولو كانت المسئلة بمحالها فصاروا أن أحدهما إذا أدى ما عليه دون
ما على صاحبه خرج الرهنان معا وكان ما يبقى من المال بغير رهن كان الرهن فاسداً لانهما في هذا الشرط
رهن مرة وأحدهما خارج من الرهن أخرى بغير عينة لأن لا أدري أيهما يؤدى وعلى أيهما يبقى الدين ولو
رهن رجل رجلاً لعبد إلى سنة على أنه إن جاءه بالحق إلى سنة والألفا لعبد خارج من الرهن كان الرهن فاسداً
وكذلك لو رهنه عبداً على أنه إن جاءه بحقه عند محله والأخرى العبد من الرهن وصارت داره رهنه لم تكن الدار

رهناوكلن الرهن في العبد مفسوما لانه داخل في الرهن مرة وخارج منه أخرى بغير راعين الحق الذي فيه ولورهنه رهننا على أنه ان جاءه الحق والا فالرهن له ببيع فالرهن مفسوح لانه شرط أنه رهن في حال ويسع في أخرى

(رهن الشيء الواحد من رجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل العبد من رجلين بمائة فنصفه مرهون لكل واحد منهما بخمسين فإذا دفع إلى أحدهما خمسين فهي له دون المرتين معه ونصف العبد الذي كان مرهونا (١) عن القاضي منهما خارج من الرهن وكذلك لو أبرأ الراهن من حقه كانت البراءة تامة دون صاحبه وكان نصف العبد خارجا من الرهن ونصفه مرهون وإذا دفع اليهما مائة خمسين أو تسعين فالعبد كله مرهون بما بقى لهما لا يخرج منه شيء من الرهن حتى يستوفي أحدهما جميع حقه فيه فيخرج حقه من الرهن أو يستوفي لهما قسما حقه فحقهما معا والاثنتان الراهنان والمرتهنان يخالفان الواحد كما يكون الرجلان يشتركان العبد فيمدان به عينا فيريد أحدهما الرد بالعيب والآخر التمسك بالشراء فيكون ذلك لهما ولو كان المشتري واحدا فأراد رد نصف العبد وامسك نصفه لم يكن له ذلك

(رهن العبد من الرجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان العبد من الرجلين فأذن لرجل أن يرهنه رجلين بمائة فرهنه بهما واولى المرتين أن رجلا يقبض حقهما فأعطاهما الرهن خمسين على أنها حق فلان عليه فهي من حق فلان ونصف العبد يخرج من الرهن لأن كل واحد منهما مرتهن نصفه فسواء رهننا العبد معا أو أحدهما فنصفه ثم الآخر نصفه بعده وهكذا لو دفعها إلى أحدهما دون الآخر ولو دفعها إلى وكيلهما ولم يسم له هي ثم قال هي لفلان فهي لفلان فان قال هذم قضاء معا على ولم يدفعها الوكيل إلى واحد منهما ثم قال ادفعها إلى أحدهما كانت لذي أمر أن يدفعها إليه وان دفعها الوكيل اليهما معا فأخذها ثم قال هي لفلان لم يكن لأحدهما أن يأخذ من الآخر ما قبض من مال غيره ألا ترى أنه لو وجد لغيره مالا فأخذ لم يكن لغيره أن يرجع من يديه وإذا كان المرتين عالما بأن العبد لرجلين وكان الرهن على بيع لم يكن له خيار في نقض البيع وان اقتل المرتين حق أحدهما دون الآخر كالورهنه رجلان عبدا كان لأحدهما أن يقتل دون الآخر ولا خيار للمرتين وان كان المرتين جاهلا أن العبد لاثنتين فقضاء القصر بمافضاء بمقتضا فلا خيار له وان قضاء عن أحدهما دون الآخر فقضاء قولان أحدهما أن له الخيار في نقض البيع لان العبد اذا لم يبق إلا ميا كان خير المرتين والآخر لا خيار له لان العبد مرهون كله والله أعلم

(رهن الرجل الواحد الشيئين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرجل عبيد أو عبا ودارا أو عبا ومناجاة فقضاء خمسين فإذا أن يخرج من الرهن شيئا قيمته من الرهن أقل من نصف الرهن أو نصفه لم يكن ذلك له ولا يخرج منه شيئا حتى يوفيه آخر حقه وهكذا لو رهنه مائة دراهم أو طعاما واحدا فقضاء نصف حقه فإذا أن يخرج نصف الطعام أو الدنانير أو الدراهم أو أقل من الدراهم لم يكن ذلك له ولا يقل من الرهن شيئا إلا ما لا يقدر بهيل بالقضاء التماس فلجميع الرهن أو موضع حاجته منه ولو كان رجلان رهنه مائة مائة من العروض كلها العبد والدار أو الأوصيين أو الملتصين بمائة فقضاء أحدهما على نظير ما اقتضى والراهن

(١) قوله عن القاضي منهما كما بالاصول التي بيدنا وله عند القاضي منهما حوزة كتبه معصية

ثم يطلقها ففعل للزوج قبله ويكون مبتدئا لنكاحها وتكون عنده على ثلاث ولو نكحها بعد طلقه لم تهديم كما تنهدم الثلاث لانه لما كان له معنى في انحلال المراء عدم الطلاق الذي تقدمه اذا كانت لا تحل الا له ولم يكن له معنى في الواحد والتفتين وكانت تحل لزوجها بنكاح قبل زوج لم يكن له معنى فقسمة له (قال) اننا نقول بهذا فهل نجد مثله في الفرائض (قلت) نعم الاب يعوت ابنة ولابن اخوة فلان روث مع الاب فان كان الاب قاتلا وروثا لم يرث الاب من قبل أن حكم الاب قذال ومن زال حكمه فكم لم يكن

(باب ميراث ولد الملائنة)

(قال الشافعي) رحمه الله وقتل الملائنة ولد الملائنة وولد الزنا وورث أمه حقه واخوته

لأسمه حقوقهم ونظرنا
ما بقي فان كانت أمه
مولاة ولا عتاقة كان
ما بقي ميراثا لوالى أمه
وان كانت عربية أولا
ولا لها كان ما بقي لجماعة
المسلمين وقال بعض
الناس فيها بقولنا الا
في خصلة اذا كانت
عربية أولا ولا لها
فعصته عصبة أمه
واختبار رواية لا تثبت
وقالوا كيف لم يجعلوا
عصبة أمه كما
جعلت موالى موالى
أمه (قلنا) بالامر
الذى لم يخلط فيه نحن
ولا أنتم ثم تركتم فيه
قولكم البس المولاة
المعتقة تلد من مملوك
البس ولدها تعلق بالثأر
كانتهم أعنتهم
ويعقل عنهم موالى
أمهم يكونون أولياء
في التزويج لهم قالوا
نعم قلنا فان كانت عربية
أن تكون عصبة عصبته
ولدها يعقلون عنهم أو
يزوجون البنات منهم
قالوا قلنا فاذا كان

معه الذى لم يقض أن يخرج عبدا من أولئك العبدية أقل من نصف الرهن لم يكن له ذلك وكان عليه أن يكون نصيبه رهنا حتى يستوفي المرتين آخره ونصيب كل واحد مما رهنا خارج من الرهن وذلك نصيب الذى قضى حقه ولو كان ما رهنا ثابتا بغير أودراهم أو طعاما سواء فقضاء أحدهما ما عليه فاراد أن يأخذ نصف الرهن وقال الذى أدع في بذيل مثل ما أخذ من بلابة فذلك له ولا يشبه الاثنان في الرهن في هذا المعنى الواحد فادارهما الذهب والفضة والطعام الواحد فأدى أحدهما ورضى شريكه مقاسمة كان على المرتين دفع ذلك البس لانه قد برئت حصته كلها من الرهن وأن ليس في حصته اشكال اذا ما أخذ منها كما بقي وأما لا يحتاج الى أن تقوم بغيرها ولا يجوز أن يحبس رهن أحدهما وقد قضى ما فيه برهن آخر لم يقض ما فيه

(اذن الرجل للرجل في أن يرهن عنه مالا أذن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عنه مالا أذن فان لم يسم بكم رهنه أو سمي شيئا برهنه فرهنه بغيره وان كان أقل قيمة منه لم يجز الرهن ولا يجوز حتى يسمى مالك العبد ما برهنه به وبرهنه الرهن بما سمي أو باقل منه عما أذن له به كان أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بخمسين لانه قد أذن له بالمسعين أو أكثر ولورهنه بمائة دينار ودinar لم يجز من الرهن شيء وكذلك لو أبطل المرتين حقه من الرهن فبما زاد على المائة لم يجز وكذلك لو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بمائة درهم لم يجز الرهن كما لو أمره أن يبيع بمائة درهم فباعه بمائة دينار أو بمائة شاة لم يجز البيع للخلاف ولو قال المرتين قد أذنت له أن يرهنه فرهنه بمائة دينار وقال مالك العبد ما أذنت له أن يرهنه الا بخمسين دينارا ومائة درهم كان القول قول رب العبد مع عبده والرهن مفسوخ ولو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بها الى أجل وقال مالك العبد لم أذن له الا على أن يرهنه بها نقدا كان القول قول مالك العبد مع عبده والرهن مفسوخ وكذلك لو قال أذنت له أن يرهنه الى شهر فرهنه الى شهر ويوم كان القول قوله مع عبده والرهن مفسوخ ولو قال ارهنه بما شئت فرهنه بقبضة أو أقل أو أكثر كان الرهن مفسوخا لان الرهن بالضمان أشبه منه بالبيع لانه أذن له أن يجعله مضمونا في عتي عبده فلا يجوز أن يضمن عن غيره الا ما علم قبل ضمانه ولو قال ارهنه بمائة دينار فرهنه بها الى سنة فقال أردت أن يرهنه نقدا كان الرهن مفسوخا لان له أن يأخذ ما إذا كان الحق في الرهن نقدا بافتداء الرهن مكانه وكذلك لو رهنه بالمائة نقدا فقال أذنت له أن يرهنه بالمائة الى وقت يسميه كان القول قوله والرهن مفسوخ لانه قد يؤدي المائة على الرهن بعد سنة فيكون أسرع عليه من أن تكون حالة ولا يجوز اذن الرجل للرجل بأن يرهن عبده حتى يسمى ما يرهنه به والأجل فيما يرهنه به وهكذا لو قال رجل لرجل ما كان لك على فلان من حق فقد رهنك به غندي هذا أودارى فالرهن مفسوخ حتى يكون علم ما كان له على فلان والقول قوله أبدا وكل ما جعلت القول فيه قوله فعله المين فيه ولو علم ما له على فلان فقال لك أى مالى شئت رهن وسلطه على قبض ما شاء منه فقبضه كان الرهن مفسوخا حتى يكون معلوما ومقبوضا بعد العلم لأن يكون الخيار الى المرتين وكذلك لو قال الرهن قد رهنك أى مالى شئت فقبضه ألا ترى أن الراهن لو قال أردت أن أرهنك دارى وقال المرتين أردت أن أرهن عبدك أو قال الراهن اخترت أن أرهنك عبدي وقال المرتين اخترت أن ترهننى دارك لم يكن الرهن وقع على شيء يعرفانه معا ولو قال أردت أن أرهنك دارى فقال المرتين فانا أقبل ما أردت لم تكن الدار رهنا حتى يحدد له بعد ما يعلمانها معا فإرهنها ويقضه اياه وإذا أذن له أن يرهن عبده بشيء سمي فقبضه المرتين حتى رجع الراهن في الرهن لم يكن له أن يقضه اياه وان فعل فالرهن مفسوخ (قال الشافعي) ولو أذن له فاقبضه اياه ثم أراد فسخ الرهن لم يكن ذلك له وان أراد الاذن أخذ الراهن بانفسه كما كان الحق حالا

كان له أن يقوم بذلك عليه ويبيع في ماله حتى يوفي الغريم حقه وان لم يرد ذلك الغريم ان يسامع منه من الرهن وان كان أذن له أن يرهنه الى أجل لم يكن له أن يقوم عليه الى أجل فالأجل فالأجل فذلك له كما كان في الحال الاول

(الاذن بالاداء عن الراهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أدى الدين الحال أو الدين المؤجل باذنه رجع به الاذن في الرهن على الراهن حالا ولو أداه بغير اذنه حالا كان الدين أو مؤجلا كان متطوعا بالاداء ولم يكن له الرجوع به على الراهن ولو اختلفا فقال الراهن الذي عليه الحق أدبت عنى بغير أمرى وقال الاذن له في الرهن قد أدبت عنى بأمرى كان القول قول الراهن المؤدى عنه لانه الذي عليه الحق ولان المؤدى عنه يريد أن يلازمه مالا يلزمه الا باقراره أو بينة تثبت عليه ولو شهد المرتهن الذي أدى اليه الحق على الراهن الذي عليه الحق أن ماله العبد الاذن له في الرهن أدى عنه بأمره كانت شهادته جائزة ويختلف مع شهادته اذا لم يبق من الحق شيء وليس ههنا شيء يحجره صاحب الحق الى نفسه ولا يدفع عنها فارتدت شهادته له وكذلك لو كان بقي من الحق شيء فشهد صاحب الحق المرتهن للمؤدى اليه أنه أدى باذن الراهن الذي عليه الحق جازت شهادته له وكان في المعنى الاول ولو أذن الرجل أن يرهن عبده له بعينه فرهن عبده آخرا ثم اختلفا فقال مالك العبد أدبت لك أن يرهن سالما فرهنت مباركا وقال الراهن ما رهنت الا مباركا وهو الذي أدبت له في بقية القول قول مالك العبد ومباركا خارج من الرهن ولو اجتمع على أنه أذن له أن يرهن سالما بعينه حاله فرهنت بها وقال مالك العبد أمرت أن يرهنه من فلان فرهنته من غيره كان القول قوله والرهن مفسوخ لانه قد أذن في الرجل النقة بحسن مطالبته ولا يأذن في غيره وكذلك لو قال له بعنه من فلان بمائة فباعه من غيره بمائة أو أكثر لم يحجز بيعه لانه أذن له في بيع فلان ولم يأذن له في بيع غيره واذا أذن الرجل الرجل أن يرهن عبده فلانا وأذن لا يرهن ذلك العبد بعينه فرهنته كل واحد منهما على الانفرد وعلم أيهما رهنته أو لا قال الراهن الاول جائز ولا يخرب مفسوخ وان تدعيا المرتهنان في الرهن فقال أحدهما رهني أول وقال الآخر رهني أول وصدق كل واحد منهما الذي رهنه أو كذبه أو صدق الراهنان المسأون لهما بالرهن أحدهما وكذا بالآخر فلا يقبل قول الراهنين ولا لشهادتهما بما يحال لانهما يجزان الى أنفسهما ويدفعان عنها أما ما يجزان اليهما فإلى يدى أن رهنته صحيح يجزى الى نفسه جواز البيع على الراهن وأن يكون ثمن المبيع في الرهن ما كان الرهن قاعدا دون ماله سواء وأما الذي يدفع أن رهنته صحيح فأن يقول رهني آخر فيدفع أن يكون لمالك الرهن الاذن له في الرهن أن يأخذه ما فتكالك الرهن وان تركه الغريم وان صدق مالك العبد المرهون أحد الغريمين فالقول قوله لان الرهن ماله وفي ارضه انه نقص عليه لا منفعته له وان لم يعلم ذلك مالك العبد ولم يدري الرهنين أو لا فلا رهن في العبد ولو كان العبد المرهون حين تنازعا في أيديهما معا أو أقام كل واحد منهما بينة أنه كان في يده ولم يوقت البينتان وقتا بدلا على أنه كان رهنا في يده أو قبل الآخر فلا رهن وان وقتت وقتا بدلا على أنه كان رهنا لاحدهما قبل الآخر كان رهنا للذي كان في يده أولا وأي المرتين أراد أن أحلفه الآخر على دعواه أحلفته له وان أراد أن أحلف لهما المالك أحلفته على علمه وان أراد أن أحدهما أن أحلفه رهنه لم أحلفه لانه لو أقر بشئ أو ادعاه لم ألزمه اقراره ولم آخذله بدعواه ولو ان رجلا رهن عبده رجلا وأقر لكل واحد منهما بقبضه كله بالرهن فادعى كل واحد منهما أن رهنه وقبضه كان قبل رهن صاحبه وقبضه ولم يقوم واحد منهما بينة على دعواه وليس الرهن في يدي واحد منهما فصدق الراهن أحدهما بدعواه فالقول قول الراهن ولا يعين عليه للذي زعم أن رهنه كان آخره ولو قامت بينة للذي زعم الراهن أن رهنه كان آخره بان رهنه كان أولا كانت البينة أولى من قول الراهن ولم يكن على الراهن أن يعطيه رهنه غيره ولا قبضه رهنه ولو أن

الراهن

موالى الام يقومون مقام العصبة في ولد مواليهم وكان الاحوال لا يقومون ذلك المقام في بنى أختهم فكيف أنكرت ما قلنا والاصل الذي ذهبنا اليه واحد

(باب ميراث الجوس)

(قال الشافعي) رحمه الله اذا مات الجوسى وبنته امرأته أو أخته أمه نظرنا الى أعظم السبين فورثناها به إلقينا الآخر وأعظمهما أثبتنا بكل حال فاذا كانت أم اختا ورثناها بانهما أم وذلك لان الام تثبت في كل حال والاخت قد تزول وهكذا جيع فرائضهم على هذه المسئلة (وقال) بعض الناس أورثها من الوجهين معا قلنا فاذا كان معها أخت وهى أم قال أحدهما من الثلث بان معها أختين وأورثها من وجه آخر بانها أخت (قلنا) أوليس انما حجبها الله تعالى

الراهن أنكر معرفتهما كان أو لا وسأل كل واحد منهما عينه وادعى عليه أنه كان أو لا أحلف بالله ما بعدل
أيهما كان أو لا وكان الرهن مفسوخا وكذلك لو كان في أيديهما معا ولو كان في يد أحدهما دون الآخر
وصدق الراهن الذي ليس الرهن في يديه كان فيها قولان أحدهما أن القول قول الراهن كان الحق الذي
أقره الراهن في العبد أقل من حق الذي زعم أن رهنه كان آخره أو أكثر لأن نتمته لا تبرأ من حق الذي
أنكر أن يكون رهنه آخره ولا تصنع كمنونه الرهن ههنا في يده شيئا لأن الرهن ليس يملك بكيونته في يده
والآخر أن القول قول الذي في يديه الرهن لأنه يملك بالرهن مثل ما يملك المرتهن غيره

(الرسالة في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل متاعا فقال له أرهنه عند فلان فرهنه عنده فقال
الدافع انما أمرته أن يرهنه عندك بعشرة وقال المرتهن جاءني برسالتك في أن أسلفك عشرين فأعطيتك إياها
فكذبه الرسول فالقول قول الرسول والمرسل ولا أنظر إلى قيمة الرهن ولوصدقه الرسول فقال قد قبضت منك
عشرين ودفعتها إلى المرسل وكذبه المرسل كان القول قول المرسل مع عينه ما أمره إلا بعشرة ولا دفع إليه إلا
هي وكان الرهن بعشرة وكان الرسول ضامنا للعشرة التي أقر قبضها مع العشرة التي أقر المرسل قبضها ولو
دفع إليه نوافرهنه عند رجل وقال الرسول أمرتني برهن الثوب عند فلان بعشرة فرهنته وقال المرسل
أمرتك أن تستسلف من فلان عشرة بغير رهن ولم أذن لك في رهن الثوب فالقول قول صاحب الثوب
والعشرة حالة عليه ولو كانت المسئلة بحالها فقال أمرتك بأخذ عشرة سلفا في عدي فلان وقال الرسول بل
في ثوبك هذا أو عبيدك هذا العبد غير الذي أقر به إلا أمره فالقول قول الآخر والعشرة حالة عليه ولا رهن فيها
رهن به الرسول ولا فيما أقر به الآخر لأنه لم يرهن إلا أن يجدا فيه رهنا ولو كانت المسئلة بحالها فدفع المأمور
الثوب أو العبد الذي أقر الآخر أنه أمره برهنه كان العبد مرهونا والثوب الذي أنكر الآخر أنه أمره برهنه
خارجا من الرهن ولو أقام المرتهن البينة أن الآخر أمره برهن الثوب وأقام الآخر البينة أنه أمره برهن
العبد دون الثوب ولم يرهن المأمور العبد أو أنه نهى عن رهن الثوب كانت البينة بينة المرتهن وأجزته
ما أقام عليه البينة رهنا لا في إذا جعلت بينهما صادقة معا لم تكذب أحدهما الآخر لأن بيته المرتهن
بان وبالثوب أمره برهنه قد تكون صادقة بلا تكذيب لبينة الراهن أنه نهى عن رهنه ولا أنه أمره برهن
غيره لأنه قد نهى عن رهنه بعد ما يأن فيه ويرهن فلا يفسخ ذلك الرهن وينهى عن رهنه قبل رهن ثم
يأذن فيه فإذا رهنه فلا يفسخ ذلك الرهن فإذا كانتا صادقتين بحال لم يحكم لهما حكم المتضادتين اللتين
لا تكونان أبدا الواحدهما كاذبة

(شرط ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرجل عبدا عنه ووضع الرهن على يدى عدل على أنه إن
حدث في الرهن حدث ينقص غنسه من المائة أو فأت الرهن أو تلفت المائة مضمونة على أجنبي أو ما نقص
الرهن مضمون على أجنبي أو على الذي في يده الرهن حتى يستوفي صاحب الحق رهنه أو يضمن الموضوع
على يده الرهن أو أجنبي ما نقص الرهن كان الضمان في ذلك كله ساقطا لأنه لا يجوز الضمان إلا بشئ معلوم
الآثرى أن الرهن إن وفي لم يكن ضامنا لشيء وإن نقص ضمن في شرطه فيضمن مرة دينارا ومرة ما تني دينار
ومرة مائة وهذا ضمان مرة ولا ضمان أخرى وضمان غير معلوم ولا يجوز الضمان حتى يكون بأمر معلوم
ولو رهن رجل رجلا رهنا بمائة فضمن له رجل المائة عن الراهن كان الضمان له لازما وكان للمضمون له أن
يأخذ بضمانه دون الذي عليه الحق وقيل يباع الرهن وإذا كان لرجل على رجل حق إلى أجل فزاد في
الأجل على أن يرهنه رهنا فرهنه أبدا فالرهن مفسوخ والدين إلى أجله الأول

بغيره إلا بنفسها (قال)
بلى قلنا وغيرها خلافا
قال نعم قلنا إذا نقصتها
بنفسها فهذا خلاف
ما نقصها الله تعالى به
أورأيت ما إذا كانت أما
على الكمال كيف يجوز
أن تعطى بعضها ببعضها
دون الكمال تعطى أما
كاملة وأختا كاملة
وهما بدنان وهذا بدن
واحد قال فقد عطلت
أحد الحقين قلنا لالم
يكن سبيل إلى
استعمالهما مع الاختلاف
الكتاب والمقول لم يجز
الاعتطيل أصغرهما
لا كبرهما

(باب ذوى الارحام)

(قال المزني) رحمه الله
احتجاج الشافعي فبين
يقول الآية في ذوى
الارحام قال لهم الشافعي
لو كان تأويلها كما زعم
كنتم قد خالفتموها قالوا
فما معناها قلنا توارث
الناس بالحلف والنصرة
ثم توارثوا بالاسلام
والهجرة ثم نسخ الله
تبارك وتعالى ذلك بقوله

(نداعى الراهن وورثة المرتهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات المرتهن وادعى ورثته في الرهن شيئاً قال قول الراهن وكذلك القول قوله لو كان المرتهن حياً فاختلنا وكذلك قول ورثة الراهن وإذا مات المرتهن فادعى الراهن أو ورثته أن الميث اقتضى حقه أو أراه منه فعليه البينة قال قول ورثة الراهن الذي له الحق إذا عرف لرجل حقاً بده فهو لازم لمن كان عليه لا يبرأ منه إلا بإبراء صاحب الحق له أو ببينة تقوم عليه بشئ يثبتونه بعينه فيلزمه ولو رهن رجل رجلاً رهناً بعتاة دينار ثم مات المرتهن أو غلب على عقله فأقام الراهن البينة على أنه قضاء من حقه الذميمة الرهن عشرة و بقيت عليه تسعون فإذا أداها فله الرهن والبيع الرهن عند محله واقتضيت منه التسعون ولو قالت البينة قضاء شيئاً ما شبهة وقالت البينة أو عندنا المرتهن أنه اقتضى منه شيئاً ما شبهة كان القول قول ورثته أن كان ميتاً قبل أقر وافها بشئ ما كان واخلفوا ما تعلمون أنه أكثر منه وخذوا ما بقي من حقكم ولو كان الراهن الميت والمرتهن الحي كان القول قول المرتهن فإن قال المرتهن قد قضاني شيئاً من الحق ما أعرفه قيل للراهن أن كان حياً وورثته أن كان ميتاً ادعيت شيئاً تسمونه أحلفنا لكم فإن حلف برئ منه وقلنا أقر بشئ ما كان فأقر به وحلف ما هو أكثر منه قلنا قوله فيه

(جناية العبد المرهون على سيده وملاك سيده عمداً أو خطأ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل عبداً فبعتي العبد على سيده جناية تأتي على نفسه فولى سيده بالخيار بين القصاص منه وبين العفو بلا شئ في رقبته فإن اقتصر منه فقد بطل الرهن فيه وإن عفا عنه بلا شئ يأخذه منه فالعبد مرهون بحاله وإن عفا عنه بأخذ دية من رقبته ففيها قولان أحدهما أن جانيته على سيده إذا أتت على نفس سيده كجانيته على الأجنبي لا تختلف في شئ ومن قال هذا قال أنما معنى إذا ترك الولي القود على أخذ المال أن أبطل الجناية أن الجناية التي لزم العبد مال الوارث والوارث ليس بمالك للعبد يوم حتى فيبطل حقه في رقبته بأنه ملك له والقول الثاني أن الجناية هدر من قبل أن الوارث إنما يملكها بعد ما يملكها المجني عليه ومن قال هذا قال لولا أن الميت مالك ما قضى به دية ولو كان للسيد وارثان فعفا أحدهما عن الجناية بل مال كان العفو في القول الأول جائزاً وكان العبد مرهوناً بحاله وإن عفا الآخر بماله يأخذه ببيع نصفه في الجناية وكان الذي لم يعف عن نصفه أن كان مثل الجناية أو أقل وكان نصفه مرهوناً وسواء الذي عفا عن المال والذي عفا عن غير شئ فيما وصفت ولو كانت المسئلة بحالها والسيد المقتول ورثة صغار وبالعون وأراد البائعون قتله لم يكن لهم قتله حتى يبلغ الصغار ولو أراد المرتهن بيعه عند محل الحق قبل أن يعفوا أحد من الورثة لم يكن ذلك له وكان له أن يقوم في مال الميت بماله قيام من لارهنه فإن حاسم الغرماء فبقى من حقه شئ ثم عفا بعض ورثة الميت البالغين بل مال يأخذه كان حق العافين من العبد رهناً له يباع له دون الغرماء حتى يستوفي حقه وإذا عفا أحد الورثة البالغين عن القود فلا سبيل إلى القود وبيع فصيب من لم يبلغ من الورثة ولم يعف أن كان البيع نظراً له في قول من قال إن عن العبد ملك الجناية على مال كنه حتى يستوفوا موارثهم من الدية إلا أن يكون في غنمه فضل عنها فدرهنا ولو كانت جناية العبد المرهون على سيده الراهن عمداً ففيها قصاص لم يأت على النفس كان للسيد الراهن الخيار في القود أو العفو فإن عفا على غير شئ فالعبد مرهون بحاله وإن قال أو عفو على أن أخذ أرواح الجناية من رقبته فليس له ذلك والعبد مرهون بحاله ولا يكون له على عبده دين وإن كانت جانيته على سيده عمداً لا قود فيها أو خطأ فهي هدر لانه لا يحق بجانيته عليه من العبد إلا ما كان له قبل جانيته ولا يكون له دين عليه لانه مال له ولا يكون له على ماله دين وإن جنى العبد المرهون على سيده للسيد جناية في نفس أو ماله أو غيرها فالحال إلى السيد الراهن فإن شاء اقتصر منه في القتل وغيره بما فيه القصاص وإن شاء عفا أو أبى الوحيين عفا فالعبد

وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله بلى ما فرض الله لا مطلقاً ألا ترى أن الزوج يأخذ أكثر مما يأخذ ذوو الأرحام ولا رحمهم ألا ترى أنكم تعطون ابن العم المال كله دون النحال وأعطيتم مواله جميع المال دون الأخوال فستر كنتم الأرحام وأعطيتم من لا رحمه

(باب الجحد بقاسم الأخوة)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا ورث الجدمع الأخوة للاب والام وأولاد قاسمهم ما كانت المقاسمة خيراً له من الثلث فإذا كان الثلث خيراً له منها أعطيه وهذا قول يزيد وعنه قلنا أكثر الغرائض وقد روى هذا القول عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا فيه مثل قول يزيد بن ثابت وهو قول الأكثر من فقهاء

البلدان فان قال قائل
فانما نزع أن الجنداب
تصل منها أن الله تبارك
وتعالى قال مله أيتكم
ابراهيم فأسمى الجدي
النسب أباً ولم ينقصه
المسلمون من الدس
وهذا حكمهم للاب
وحجوا بالجد بن الام
وهكذا حكمهم في الاب
فكيف جاز أن تفروا
بين أحكامهم وأحكام الاب
فيماسوا قلنا انهم لم
يجمعوا بين أحكامهما
فيها قياساً منهم للجد على
الاب لانه لو كان انما
يرث باسم الابوة لورث
ودونه أب أو كان قاتلاً
أو مملوكاً أو كافراً فالأبوة
تأزمه وهو غير وارث
وتأزمه ورثته بالخبر في
بعض المواضع دون
بعض لاسم الأبوة

(١) قوله ولو كان الابن
المقتول الخ وقوله ولو
كان الابن موهوباً الخ
كذا بجميع الاصول
التي بأيدينا ولعله
تكرار من التماسخ فخر
اه معصية

رهن بجماله ان عفا على غير شئ أو عفا على مال بأخذه فالسيد رهن بجماله ولا مال له في رقبة عبده ولو كانت
جناية العبد الموهوب على عبده الراهن مرهون عند آخر كان للسيد الخيار في القود أو في العفو بلا شئ يأخذه
فأيهما اختار فذلك له ليس لمرتهن العبد المجنى عليه أن يمنع من ذلك وان اختار العفو على مال بأخذه فالسيد
مرهون في يد مرتهن العبد المجنى عليه وان اختار سيد العبد عفو المال بعد اختياره اياه لم يكن ذلك له
لحق المرتهن فيه (قال الشافعي) ويحق المرتهن أجزت للسيد الراهن أن يأخذ جناية المرتهن على عبده
من عتق عبده الجاني ولا يمنع المرتهن السيد العفو على غير مال لأن المال لا يكون على الجاني عدا حتى يختاره
ولي الجناية وإذا جنى العبد الموهوب على أم ولد للراهن أو مسدراً ومعتقاً إلى أجل فهى كجنايته على مملوكه
والعبد مرهون بجماله فان جنى على مكاتب السيد فقتله عدا فلا سيد القود أو العفو فان ترك القود فالعبد
رهن بجماله وان كانت الجناية على المكاتب جرحاً فلا مكاتب القود أو العفو على مال بأخذه وإذا عفا عنه على
مال يبيع العبد الجاني فدفع إلى المكاتب أرض الجناية عليه وإذا حكم للمكاتب أن يباع له العبد في الجناية
عليه ثم مات المكاتب قبل بيعه أو عجز فللسيد المكاتب ببيع في الجناية حتى يستوفيه فانه يكون ما فضل من
ثمنه أو رقبة هتالاه انما ملك ببيعته عن مكاتبه عداً غير الملك الاول ولو بيع والمكاتب حتى ثم اشتراه السيد
لم يكن عليه أن يعيده هتالاه ملكه بغير الملك الاول وإذا جنى العبد الموهوب على ابن للراهن أو أم ولد
جناية تأتي على نفسه والراهن وارث المجنى عليه فللراهن انقوداً والعفو على الدية أو غير الدية فإذا عفا على
الدية يبيع العبد ويخرج من الرهن فان اشتراه الراهن فهو مملوك له لا يجبر أن يعيده إلى الراهن لانه ملكه بغير
الملك الاول وان قال المرتهن أنا سلم العبد وأفسخ الرهن فيه وحق في ذمة الراهن قيل ان تطوعت بذلك
والا لم تكره عليه ولعلنا الجهد في بيعه فان فضل من ثمنه فضل فهو رهن لك وان لم يفضل فالخو أنى على رهنه
وان ملكه الراهن بشرأء وترك منه للرهن لم يكن عليه أن يعيده هتالاه ملكه عداً غير الاول وبطل الاول
وبطل الرهن بفسخ الرهن ألا ترى أن رجلاً لو رهن رجلاً عداً فاستحققه عليه زجل كان خارجاً من الرهن
وان ملكه الراهن لم يكن عليه أن يعيده هتالاه لعين أحدهما أنه اذا كان رهنه وليس له فلم يكن رهنه كما
ان من رهنه عداً لم يكن رهنه الا ترى أن هذا الملك غير الملك الاول وانما ينبغي أن يبطل جناية العبد
الموهوب اذا جنى على ابن سيد أو على سيد السيد وارثه أن الجناية انما رجعت للمجنى عليه والمجنى عليه
غير سيد الجاني ولا رهنه وانما ملكها سيد الراهن عن المجنى عليه موت المجنى عليه وهذا ملك السيد
الاول ولو أن رجلاً رهن عبده ثم عدا العبد الموهوب على ابن لنفسه مملوك للراهن فقتله عداً أو خطأ أو
جرحه جرحاً عداً أو خطأ فلا قود بين الرجل وبين ابنه والجناية مال في عتق العبد الموهوب فلا يكون للسيد ببيع
بها ولا انجازه من الرهن لانه لا يكون له في عتق عبده دين وهكذا لو كانت أمة فقتلت ابنها (١) ولو كان
الابن المقتول رهنًا لرجل غير المرتهن للاب يبيع العبد الاب القاتل فجعل ثمن العبد الموهوب المقتول رهنًا في
يدي المرتهن مكانه ولو كان الابن موهوباً لرجل غير مرتهن الاب يبيع الاب فجعل ثمن الابن رهنًا مكانه ولم
يكن للسيد عفو لان هذا لم يجب عليه قود قط انما وجب في عتقه مال فليس لسيد أن يعفو لحق المرتهن
فيه ولو كان الاب والابن مملوكين لرجل ورهن كل واحد منهما رجلاً على حدة فقتل الابن الاب كان لسيد
الاب أن يقتل الابن أو يعفو عن القتل بلا مال وكذلك لو كان جرحه جرحاً فدية وكان له القود أو العفو
بلا مال فان اختار العفو بالمال يبيع الابن وجعل ثمنه رهنًا مكان ما زمره من أرض الجناية وإذا كان هذا
القتل خطأ والعبد ان موهوباً لرجل من قتلين فلا شئ للسيد من العفو وبيع الجاني فيجعل ثمنه رهنًا
لمرتهن العبد المجنى عليه لانه لم يكن في أعناقهم ما حكم الا مال لا خيار فيه لولي الجناية أن يشتريه كان أو سيداً
وان جنى العبد الموهوب على نفسه جناية عداً أو خطأ فهى هدر وان جنى العبد الموهوب على امرأته أو أم
ولد جناية فالقتل جناية ما كان الامه لرجل فتكفها العبد فالجناية لما لا الجارية يباع فيها الراهن

فيعطى قيمة الجنين الآن يكون في العبد الرهن فضل عن قيمة الجنين فيباع منه بقدر قيمة الجنين وجناته على الجنين كجناته على غيره خطأ ليس السيد يعفوها الحق المرتهن فيها ويكون ما بقي منه رهنا وإذا جنى العبد المرهون على جناته عمدًا فاختار المجنى عليه أو ولياؤه العقل ببيع العبد المرهون بذهب أو ورق ثم اشترى بثمنه ابل فدفعته الى المجنى عليه ان كان حيا أو ولياؤه ان كان ميتا وكذلك اذا جناه خطأ وان اختار أو ولياؤه العفو عن الجنابة على غير شئ يأخذونه فالعبد مرهون بحاله

(اقرار العبد المرهون بالجنابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان رهن الرجل العبد أو أقضه المرتهن فادعى عليه المرتهن أنه جنى عليه أو على رجل هو وليه جنابة عمدًا في مثلها قود فاقرب بذلك العبد المرهون وأنكر الراهن ذلك أو لم يقربه ولم ينكره فاقرار العبد لازم له وهو كقيام البينة عليه ولا يكون قوله أن رهنه وهو جاني عليه ابطالا لدعواه الجنابة كانت قبل الرهن أو بعده أو معه وله الخيار في أخذ القود والعفو بلا مال أو العفو بمال فان اختار القود فذلك وان اختار العفو بلا مال فالعبد مرهون بحاله وان اختار المال ببيع العبد في الجنابة فافضل من ثمنه كان رهنا وان أقر العبد بجنابة خطأ أو عمدًا الاقود فيها بمال أو كان العبد مسلما المرتهن كافر فاقرب عليه بجنابة عمدًا أو أقر بجنابة على ابن نفسه وكل من لا يقاد منه بحال فاقراه باطل لانه أقر في عبوديته بمال في عنقه واقراه بمال في عنقه كاقراه بمال على سيده لان عنقه وما بيعت به عنقه مال للسيد ما كان مملوكا لسيد وسواء كان ما وصفت من الاقرار على المرتهن أو أجني غير المرتهن ولو كان مكان الاجنبي والمرتحن سيد العبد الراهن فاقرب العبد بجنابة على سيده بل الرهن أو بعده وكذب المرتحن فان كانت الجنابة بحال فافضل من ثمنه جازت على العبد فان اقتض ذلك لم يقص فالعبد مرهون بحاله فان كانت الجنابة عمدا على ابن الراهن أو من الراهن وليه فأتت على نفسه فاقربها العبد المرهون فاقراه جائز وسيد الراهن قتله والعفو على مال يأخذه في عنقه كما يكون ذلك له في الاجنبي والعفو على غير مال فان عقاعلي غير مال فهو رهن بحاله ولا يجوز اقرار العبد الرهن ولا غير الرهن على نفسه حتى يكون ممن تقوم عليه الحدود فاذا كان ممن تقوم عليه الحدود فلا يجوز اقراره على نفسه الا فيما فيه القود وإذا أقر العبد المرهون على نفسه بأنه جنى جنابة خطأ على غير سيده وصدقه المرتحن وكذب ما لك العبد فالقول قول مالك العبد مع عيئه والعبد مرهون بحاله وإذا بيع بالرهن لم يحكم على المرتحن بأن يعطى ثمنه ولا شئ منه للمجنى عليه وان كان في اقراره أنه أقر بجنابة العبد منه لان اقراره يجمع معنيين أحدهما أنه أقر به في مال غيره ولا يقبل اقراره في مال غيره والاخر أنه انما أقر للمجنى عليه بشئ اذا ثبت له فإنه ليس في ذمة الزا من فلا سقط أن يكون ماله في ذمة الزا من دون العبد سقط عنه الحكم باخراج ثمن العبد من يديه والورع للمرتحن أن يدفع من ثمنه الى المجنى عليه قدر أرش الجنابة وان جحد محل له أن يأخذ أرش ذلك من ثمن العبد ولا يأخذه ان قدر من مال الراهن غير ثمن العبد وهكذا لو أنكر العبد الجنابة وسيد وأقر بها المرتحن ولو ادعى المرتحن أن العبد المرهون في يده جنى عليه جنابة خطأ وأقر بذلك العبد وأنكر الراهن كان القول قوله ولم يخرج العبد من الرهن وحل للمرتحن أخذ حقه في الرهن من وجهين من أصل الحق والجنابة ان كان يعلمه صادقا ولو ادعى الجنابة على العبد المرهون خطأ لابنه هو وليه وحده أو معه فيه ولي غيره والجنابة خطأ وأقر بذلك العبد وسأفكره السيد والقول فيه قول السيد والعبد مرهون بحاله وهي كالمسئلة في دعوى الاجنبي على العبد الجنابة خطأ واقرار العبد والمرتحن كيهما وتكذيب المسألة

(جنابة العبد المرهون على الاجنبيين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا جنى العبد المرهون أو جنى عليه فجنابته والجنابة عليه لجنابة العبد غير

المرهون

ونحن لانقص الجدة من السدس أقرى ذلك قياسا على الأب يحبون بها الاخوة للام وقد جبت الاخوة من الام بانه ابن متسغله أفتحكمون لها بحكم الأب وهذا ليس أن الفرائض تجب على بعض الامور دون بعض وقتنا ليس انما يدل الجد بقرابة أب الميت بان يقول الجد أنا أبو أبي الميت والاخ أنا ابن أبي الميت فكلاهما يدل بقرابة أبي الميت قلنا أقرأيم لو كان أبوه الميت في تلك الساحة أيهما كان أولى عيرانه قالوا يكون لآخيه خمسة أسداس ولجدة سدس قلنا فاذا كان الاخ أولى بكثرة الميراث ممن يدلان بقرابته فكيف جاز أن يحجب الذي هو أولى بالأب الذي يدلان بقرابته بالذي هو أبعد ولولا الخبر كان القياس أن يعطى الاخ خمسة أسهم والجدة سهما كما

ورثناه حين مات ابن
الجد وأبو الأخ
(كتاب الوصايا مما
وضع الشافعي بخطه
لا أعلمه سمع منه)
(قال الشافعي) رحمه
الله فيما يروى عن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قوله ما حق
أمرئ مسلم يتحل
ما الحزن لأمرئ مسلم
بيت لثنتين إلا
ووصيته مكتوبة عنده
ويتحل ما المعروف في
الأخلاق الإلهام
جهة الغرض (قال)
فإذا أوصى الرجل بمثل
نصيب ابنه ولا ابن له
غيره فله النصف فإن لم
يجز الابن فله الثلث
(ولو قال) بمثل نصيب
أحد ولدي فله مع
الاثنين الثلث ومع
الثلاثة الربع حتى
يكون كأحد سهم ولو
كان ولده رجلاً وأنثى
أعطته نصيب امرأة
ولو كانت له ابنة وابنة
ابن أعطته سدساً (ولو
قال) مثل نصيب أحد

المروء والجناية عليه ومالكه الراهن الخصم فيه فيقال له ان فديته بجميع أرش الجناية فأنت متطوع
والعبد مروء بحاله وإن لم تفعل لم تجبر على أن تفديه وبيع العبد في جنائبه وكانت الجناية أولى به من
الرهن كما تكون الجناية أولى به من ملكك فالرهن أضعف من ملكك لأنه إنما يستحق فيه شيء بالرهن بملكك
فإن كانت الجناية لا تبلغ قيمة العبد المروء ولم يتطوع مالكه بأن يفديه لم يجبر سيده ولا المرتهن على أن يباع
منه إلا بقدر الجناية ويكون ما بقي منه مروءاً ولا يباع كله إذا لم تكن الجناية تحيط بقيته إلا اجتماع الراهن
والمرتهن على بيعه فإذا اجتمع على بيعه فاديت الجناية وخير مالكه بين أن يجعل ما بقي من ثمنه قصاصاً
من الحق عليه أو يدفعه رهنًا مكان العبد لأنه يقوم مقامه ولا يكون تسليم المرتهن بيع العبد الجاني كله وإن
كان فيه فضل كبير عن الجناية فسحقا منه لرهنه ولا ينسخ فيه الرهن إلا بأن يبطل حقه فيه أو يبرأ الراهن
من الحق الذي به الرهن ولا أحسب أحدًا يعقل يختار أن يكون عن عبده رهنًا غير مضمون على أن يكون
قصاصاً من دينه وتبرأ ذمته مما قبض منه وإذا اختار أن يكون رهنًا لم يكن للمرتهن الانتفاع بتمنه وإن أراد
الراهن قبضه لينتفع به لم يكن ذلك له وليس المنفعة بالثمن الذي هو دائر ودراهم كالمنفعة بالعبد الذي هو عين
لو باعه لم يجز بيعه ورد بحاله وإذا بيع العبد المروء في الجناية أو بعضه لم يكف الراهن أن يجعل مكانه
رهنًا لأنه يبيع بحق زنه لا تلافٍ منه هو له وإن أراد المرتهن أن يفديه بالجناية قيل له ان فعلت فأنت
متطوع وليس لك الرجوع مما على مالك العبد والعبد رهن بحاله وإن فداه بأمر سيده وضمن له ما فداه به
رجع عما فداه به على سيده ولم يكن رهنًا إلا أن يجعله له رهنًا فيكون رهنًا به مع الحق الأول (قال الربيع)
معنى قول الشافعي الآن أن يريد أن ينسخ الرهن الأول فيجعله رهنًا بما كان مروءاً وعافداً به باذن سيده
(قال الشافعي) وإن كانت جناية العبد الراهن عداً فأراد المجني عليه أو وليه أن يقتص منه فذلك له ولا يمنع
الرهن حقا عليه في عنقه ولا في دينه ولو كان جنى قبل أن يرهن ثم قام عليه المجني عليه كان ذلك له كما يكون
له لو جنى بعد أن كان رهنًا لا يختلف ذلك ولا يخرج منه من الرهن أن يجنى قبل أن يكون رهنًا ثم يرهن ولا بعد أن
يكون رهنًا إذا لم يبيع في الجناية وإذا جنى العبد المروء وله مال أو اكتسب بعد الجناية مالا أو وهبه
فإنه لبيده الراهن دون المرتهن وجنائبه في عنقه كهي في عنق العبد غير المروء ولو بيع العبد
المروء فلم يتفرق البائع والمشتري حتى جنى كان للمشتري رد له أن هذا عيب حدث به وله رده بلا عيب
ولو جنى ثم يبيع فعلم المشتري قبل التفرق أو بعده بجنائه كان له رده لأن هذا عيب دلر له ولو يبيع وتفرق
المتبايعان أو خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فاختار امضاء البيع ثم جنى كان من المشتري ولم يرد البيع لأن
هذا حادث في ملكه بعد تمام البيع بكل حال له ولو جنى العبد الراهن جنائبه عداً كان للمجني عليه أو وليه الخيار
بين الارش والقصاص فإن اختار الارش كان في عنق العبد يباع فيه كما يباع في الجناية خطأ وإن اختار
القصاص كان له وإذا جنى العبد المروء فلم يفده سيده بالجناية فبيع فيها لم يكف سيده أن يأتي برهن
سواه لأنه يبيع عليه بحق لا جناية للسيد فإن كان السيد أمر العبد بالجناية وكان بالغاً يعقل فهو آثم ولا يكف
السيد إذا يبيع فيها أو قتل أن يأتي برهن غيره وإن كان العبد صبياً أو أعمى فبيع في الجناية كلف السيد أن
يأتي بمثل قيمته ثمنا ويكون رهنًا مكانه الآن يشاء أن يجعلها قصاصاً من الحق وإذا تم الرهن بالقبض كان
المرتهن أولى به من غرماء السيد وورثته إن مات وأهل وصاياه حتى يستوفي حقه فيه ثم يكون لهم الفضل
عن حقه وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عبداً لا تفرقه فبقي العبد المروء جنائبه في عنقه
والقول في هل يرجع سيد العبد إلا ذن على الراهن المأذون له بما لزم عبده من جنائبه وتلقا أن أصابه في
يديه قبل أن يفديه كما يرجع عليه لو أن العبد المروء عارية في يديه لارهن أو لا يرجع قولان أحدهما أنه
عارية فهو ضمان له كما تضمن العارية ولا أخراؤه لا يضمن شيئاً مما أصابه ومن قال هذا قال فليس كالعارية لأن

خدمته لسيدته والرهن في عنقه كضمان سيده لو ضمن عن الراهن والعارية ما كانت منفعتها مشغولة عن معبرها ومنفعة هذا له فاقعة (١) ومن ضمن الراهن ضمن رجلا لورهن الرجل عن الرجل متاعا له بأمر المروهن وكان هذا عنسدى أشبه القوان والله تعالى أعلم

(الحاية على العبد المروهن فيما فيه قصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن الرجل الرجل عبده وقبضه المرتهن فجنى على العبد المروهن عبد الراهن أو المرتهن أو لغيرهما جناية أتت على نفسه فالتصم في الجناية سيد العبد الراهن ولا ينتظر الحاكيم المرتهن ولا وكيله ليحضر السيدان القصاص إلى السيد دون المرتهن وعلى الحاكم إذا ثبت ما فيه القصاص أن يختير سيد العبد الراهن بين القصاص وأخذ قيمة عبده الآن يعفو فإن اختار القصاص دفع إليه قاتل عبده فإن قتله قتله بحقه ولم يكن عليه أن يبدل المرتهن شيئا مكله كما لا يكون عليه لو مات أن يبدله مكانه ولو عفا عنه بلا مال يأخذه منه كان ذلك له لأنه دم ملكه فعفاه وإن اختار أخذ قيمة عبده أخذها القاضي بأن يدفعه إلى المرتهن إن كان الرهن على يده أو من على يده الرهن إلا أن يشاء أن يجعله قصاصا من حق المرتهن عليه وإن اختار ترك العفو على أخذ قيمة عبده ثم أراد عفو بلا أخذ قيمة عبده لم يكن ذلك له وأخذت قيمة عبده فجعلت رهنها وكذلك لو اختار أخذ المال ثم قال أنا أقتل قاتل عبدي فليس ذلك له وإن اختار أخذ المال بطل القصاص لأنه قد أخذ أحد الحكيم وترك الآخر وان عفا المال الذي وجب له بعد اختياره أو أخذها وهو أكثر من قيمة عبده أو أمثله أو أقل لم يجز عفو له لأنه وهب شيئا قد وجب رهنه لغيره وإذا برى من المال بأن يدفع الحق إلى المرتهن من مال له غير المال المروهن أو أقر أمته المرتهن رد المال الذي عفا عنه العبد الجاني على سيد الجاني لأن العفو برائة من شيء يبدل المعفو عنه فهو كالعطية المقبوضة وانما رددتها العلة حتى المرتهن فيها فاذا ذهبت تلك العلة فهي تامة لسيد العبد الجاني بالعفو المتقدم وإذا قضى المرتهن حقه بما أخذ من قيمة عبده لم يبرم من المال الذي قضاه شيئا المعفو عنه وإن فضل في يده فضل عن حقه رده على سيد العبد المعفو عنه الجناية والمال وإن أراد مال العبد الراهن أن يهرب المرتهن ما فضل عن حقه لم يكن ذلك له وإن قضى بقيمة عبده المقتول المروهن دراهم وحق المرتهن دنائره وأخذها الراهن فسد فعلم إلى المرتهن فأراد الراهن أن يدفعها للمرتهن بحقه ولم يرد ذلك المرتهن لم يكن ذلك له وبعث فاعطى صاحب الحق وسيد العبد المعفو عنه ما فضل من أثمانها وانما منعت لو كان لراهن موسرا أن أسلم عفوه عن المال بعد أن اختاره وأصنع فيه ما أصنع في العبد لو أعتقه وهو موسر أن يحكم العتق مخالف جميع ما سواه إذا أوجدت السبيل إلى العتق يبدل منه أمضيته وعفو المال مخالف له فاذا عفا ساغبره أحق به حتى يستوفي حقه كان عفوه في حق غيره باطلا كما لو وهب عبده المروهن لرجل وأقبضه إياه أو تصدق به عليه صدقة محرمة وأقبضه إياه كان ما صنع من ذلك مردودا حتى يقبض المرتهن حقه من ثمن رهنه والبديل من رهنه يقوم مقام رهنه لا يختاران ولو جنى على العبد المروهن ثلاثة أعبد كان على الحاكم أن يختير سيد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده أو العفو فإن اختار القصاص فبهم فذلك له في قول من قتل أكثر من واحد أو واحد وإن اختار أن يقتص من أحدهم أو يأخذ ما لزم الاثنين من قيمة عبده كان له وبياعان فيها كما وصفت ويكون ثمن عبده من ثمنهما رهنها كاذ كرت وإن اختار أن يأخذ ثمن عبده منهما ثم أراد عفا وأعنه ما أعنه أو أحدهما كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها في العبد الواحد إذا اختار أخذ قيمة عبده من رقبته ثم عفاها وأحب أن يحضر الحاكم المرتهن أو وكيله احتياطا لئلا يختار الراهن أخذ المال ثم يدفعه ويرط فيه فهرب العبد الجاني وإن اختار الراهن أخذ المال من الجاني على عبده ثم فرط فيه حتى يهرب الجاني لم يبرم الراهن شيئا بتفرطه

ورثتي أعطيتة مثل
أقلهم نصيبا (ولو قال)
ضعف ما يصيب أحد
وإدى أعطيتة مثله
مرتين (وان قال)
ضعفين فإن كان نصيبه
مائة أعطته ثلثمائة
فكنت قد أضفت
المائة التي نصيبه منزلة
مرة بعد مرة (ولو قال)
لفلان نصيب أو حظ
أقليل أو كثير من مالي
ما عرفت لكثير حذا
ووجدت ربع دينار
قليلا تقطع فيه اليد
ومائتي درهم كثيرا فيها
كاه وكل ما وقع عليه اسم
نليل وقع عليه اسم كثير
وقيل للورثة أعطوه
ما شئتم ما يقع عليه اسم
ما قال الميراث (ولو)
أوصى لرجل بثلاث
ماله ولا خير بنصفه
ولا خير بربعه فلم تجز
الورثة قسم الثلث على

(١) قوله ومن ضمن
الراهن إلى قوله بأمر
المروهن كذا بالاصول
التي عندنا وتأمل كتابه
مصححه

الحصص وان أجازوا
قسم المال على ثلاثة
عشر جزءا لصاحب
النصف ستة ولصاحب
الثالث أربعة ولصاحب
الرابع ثلاثة حتى
يكونوا سواء في العول
ولو أوصى بغلام لرجل
وهو يساوي خمسة
وبداره لا خروهي
تساوي ألفا وخمسة
لاخر والثلاث ألف
دخل على كل واحد
منهم عول نصف وكان
للذي له الغلام نصفه
والذي له الدار نصفها
والذي له خمسة
نصفها (ولو) أوصى
لوارث وأجنبي فلم
يجوز ولا لأجنبي
النصف وبسقط الوارث
وتجوز الوصية للماني
البطن وبماني البطن إذا
كان يخرج لأقل من
سنة أشهر فان خرجوا
عددا ذكرانا أو نساء
ينهم سواء وهم لمن
أوصى بهم (ولو)
أوصى بخدمة عبده
أو بقله داره أو بغيره

ولم يكن عليه أن يضع رهنها مكانه وكان كعبده لورهنه رجلا فهرب ولا أجعل الحق حالا بحال وهو إلى أجل
ولو تعدى فيه الراهن ولو جنى حر وعبد على عبد مرهون جناية عدا كان نصف قيمة العبد المرهون
على الحر في ماله حالة تؤخذ منه فتكون رهننا الآن يتطوع الراهن بأن يجعلها قصاصا إذا كانت ذنا بيرا أو
دراهم وخير في العبد كما وصفت بين قتله أو العفو عنه أو أخذ قيمة عبده من عنته فان مات العبد الجاني فقد
بطل ما عليه من الجناية وان مات الحر نصف قيمته في ماله وان أفلس الحر فهو غريم وكل ما أخذ منه كان
مرهونا والحق كله في ذمة الراهن لا يبرأ منه بثلث الرهن وتلف العوض منه بحال ولو كانت الجناية على
العبد المرهون جناية دون النفس مما فيه القصاص كان القول فيها كالقول في الجناية في النفس لا يختلف
بخير السيد الراهن بين أخذ القصاص لعبد أو العفو عن القصاص بلا شيء أو أخذ العقل فان اختار أخذ
العقل كان كما وصفت ولا خيار للعبد المجني عليه انما الخيار لما لك لاله لانه عك الجناية مالا والملا لسيده
دونه ولو كان الجاني على العبد المرهون عبدا للراهن أو عبدا لله وعبدا لغيره ابن أو غيره كان القول في عبده
ابنه كان أو غيره كالقول في المسائل التي قبله وخير في عبده الجاني على عبده كما يخير في عبده غيره من القود
أو العفو عن القود بلا شيء يأخذه لانه انما بدع وقد اجعل اليه ركه وان لم يعف القود الا على اختيار العوض
من المال كان عليه أن يعدي عبده الجاني ان كان منفردا بجميع أرض الجناية فإذا فعل خير بين أن يجعلها
قصاصا أو يسلمها رهننا فان كان أرض الجناية ذهبا أو ورقا كالحق عليه فشاء أن يجعله قصاصا فعمل وان كانت
ابلا أو شيئا غير الحق فشاء أن يبيعه أو يقضي المرتن منها حتى يستوفي حقه أو لا يبقى من ثمنها شيء فعمل وان
شاء أن يبيعه أو يجعل ثمنها رهننا لم يكن له ذلك لان البدل من العبد المرهون يقوم مقامه ولا يكون له أن
يبيع البدل منه كالأب يكون له أن يبيعه أو يجعل ثمنه رهننا ولا يبدله بغيره فان قضى بجناية العبد ذنا بيرا والحق
دراهم كانت الذنا بيرا رهننا ولا يكون للمرتن أن يجعل ثمن العبد المبيع في الجناية دراهم كالحق ثم يجعلها رهننا
وعليه أن يجعلها رهننا كما يبيع عبده بها فإذا كانت جناية عبد الراهن غير المرهون على عبده المرهون في شيء
فيه قصاص دون النفس فهكذا لا يختلف ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا ورهن آخر عبدا فقد أخذ عبده على
الآخر فقتله أو جنى عليه جناية دون النفس فيها قود فالقول فيها كالقول في عبده مرهون وعبد أجنبي
مجني على عبده بخير بين قتله أو القصاص من جراحه أو العفو بلا أخذ شيء فان عفا فالعبد مرهون بحاله
وان اختار أخذ المال يبيع العبد المرهون ثم جعلت قيمة العبد المرهون المقتول رهننا مكانه الآن يشاء الراهن
أن يجعلها قصاصا وان كانت جرحا جعل أرض جرح العبد المرهون رهننا مع العبد المرهون كشيء من أصل
الرهن وان كانت الجناية جرحا لا يبلغ قيمة العبد المرهون الجاني جرح الراهن والمرتن على أن يباع منه بقدر
أرض الجناية ولم يجز على بيعه إلا أن يشاء ذلك وكان ما يبقى من العبد رهننا بحاله ولو رضى صاحب الحق
المجني على رهنه وسيد العبد المرهون الجاني وموته بأن يكون سيد العبد المجني عليه شرى كالمرتن في
العبد الجاني بقدر قيمة الجناية لم يجز ذلك لان العبد المجني عليه ملك للراهن لا للمرتن وجب على بيع قدر
الرهن الآن بعفو المرتن حقه وإذا رهن الرجل عبدا فافقر العبد بجناية عمه فيها القود وكتبه الراهن
والممرتن فالقول قول العبد والمجني عليه بالخيار في القصاص أو أخذ المال وان كانت عمدا لا قصاص
فيها أو خطأ فافقر العبد ساقط عنه في حال العبودية ولو أقر سيد العبد المرهون أو غير المرهون على عبده
أنه جنى جناية فان كانت مما فيه قصاص فافقر ساقط عن عبده إذا أنكر العبد وان كانت مما لا قصاص
فيه فافقره لازم لعهده لانها مال وانما أقر في ماله (قال أبو محمد) وفيها قول آخر أنه لا يخرج العبد من
يدي المرتن باقرار السيد أن عبده قد لزمه جناية لا قصاص فيها لانه انما يترقى عبدا المرتن أحق
برقبته حتى يستوفي حقه فإذا استوفي حقه كان للذي أقر له السيد بالجناية أن يكون أسقى بالعبد حتى
يستوفي جنايته

(الجناية على العبد المرهون فيما فيه العتق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حني أحسن على عبد مرهون جناية لا قود فيها على الجاني بحال مثل أن يكون الجاني حراً لا يقاد منه مملوك أو يكون الجاني أب العبد المجني عليه أو جده أو أمه أو جده أو يكون الجاني لم يلع أو معتوها أو تكون الجناية مما لا قود فيه بحال مثل المأمومة والخالقة أو تكون الجناية خطأ فمالك العبد المرهون الخصم في الجناية وإن أحب المرتهن حضر الخصومة وإذا قضى على الجاني بالارش في العبد المرهون لم يكن لسيد العبد الراهن عقوبتها ولا أخذ أرش الجناية دون المرتهن وخبر الراهن بين أن يكون أرش الجناية قساصاً من الدين الذي في عتق العبد أو يكون موضوعاً للمرتهن على يدي من كان الرهن على يده إلى أن يحل الحق ولا أحسب أحداً يعقل يختار أن يكون أرش الجناية موضوعاً غير مضمون على أن يكون قصاصاً وسواء أنت الجناية على نفس العبد المرهون أو لم تأت عليها إذا كانت جناية لها أرش لا قود فيها وإن كان أرش الجناية ذهباً وقصة فسأل الراهن أن يتركه ولا انتفاع بها كما يترك خدمة العبد وركوب الدابة المرهونة وسكنى الدار وكرامها لم يكن ذلك لأن العبد والدابة والدار عين فائقة معلومة لا تتغير والعبد والدابة يتغيران بالضرر علهما ويزالان إلى مرتبتهما والدار لا تحوّل ولا ضرر في سكنها على مرتبتها والذناير والدراهم لا مؤنة فيها على رهنها ولا منفعة لها إلا أن تصرف في غيرها وليس للراهن صرف الرهن في غيره لأن ذلك إبداله ولا سيل له إلى إبداله وهي تحتل وتسب ولا تعرف عينها وإن كان صلياً برضا المرتهن من أرش جنيته على ابل وهي موضوعة على يدي من الرهن على يده وعلى الراهن علفها وصلاحها له أن يكرها وينفع بها كما يكون ذلك في ابل له لو رهنها وإن سأل المرتهن أن تباع الأبل فتجعل ذهباً أو ورقاً لم يكن ذلك له لأن ذلك كعين رهنه اذ رضي به كالموسل الراهن إبداله الرهن لم يكن ذلك وإن أراد الراهن مصلحة الجاني على عبده بشئ غير ما وجب له لم يكن ذلك له لأن ما وجب له يقوم مقامه ومصلحته بغيره إبداله كائن وجب له ذناير فأراد مصلحة بدها لم إلا أن رضي بذلك المرتهن فإذا رضي به فأخذ بسبب الجناية على رهنه فهو رهن له وإن أراد سيد العبد المرهون العقوبة عن أرش الجناية على عبده لم يكن ذلك له إلا أن يرضه المرتهن أو يوفيه الراهن حقه متطوعاً به ولو كانت الجناية على العبد أكثر من حق المرتهن مراراً لم يكن له أن يضع شيئاً من الجناية كالموسل إذا العبد في يده لم يكن له أن يخرج قيمة يادنه من رقبته إلا أن يتطوع مالك العبد الراهن بأن يدفع إلى المرتهن جميع حقه في العبد حالاً فإن فعل فذلك له فإن أراد المرتهن ترك الرهن وأن لا يأخذ حقه حالاً لم يكن ذلك له وجبر على أخذه إلا أن يشاء إبطال حقه فيبطل إذا بطله (قال) والجناية على الامه المرهونة كالجناية على العبد المرهون لا تختلف في شئ إلا في الجناية عليها بما يقع على غيرها فإن ذلك في الامه وليس في العبد بحال وذلك مثل أن يضرب بطنها فتلقى جنيته فمؤخذ أرش الجنين ويكون لمالكه لا يكون مرهوناً معها وإن نقصها نقصاً قيمة بلا جرح له أرش يبقى أثره لم يكن على الجاني شئ سوى أرش الجنين لأن الجنين المحكوم فيه وإن حني على الامه جناية لها جرح له عقل معلوم وفيه حكومة وألقت جنيناً أخذ من الجاني أرش الجرح أو حكومته فكان رهنها مع الجارية لأن حكمه بهادون الجنين وكان عقل الجنين لمالكها الراهن لأنه غير داخل في الرهن والجناية على كل رهن من الدواب كلها على كل رهن من الرقيق لا يختلف في شئ إلا أن في الدواب ما نقصها وجرح الرقيق في أثمانهم كجراح الارحار في أثمانهم وفي خصه له واحدة أن من على أننى من البهائم فألقت جنيناً متافئاً فمضى الجنان عليها ما نقصتها الجناية عن قيمتها تقوم يوم حني عليها وحين ألقت الجنين فنقصت ثم نهرم الجاني ما نقصها فيكون مرهوناً معها وإن حني عليها فألقت جنيناً بها ثم مات مكانه فقبحها قولاً أحدهما أن عليه قيمة الجنين حين سقط لأنه جان عليه ولا يضمن إن كان القاتل ناقصاً منه شيئاً كمن قيمة الجنين إلا أن يكون جرحاً يلزم عليه فيصمته مع قيمة

والثالث منه ما زاد ذلك
رؤباناً أو ثلثاً
الثاني فأجار الوردة
حياته لم يجر ذلك إلا
الجنين بده بعد موته
(أر قال) أعطوه رأساً
من روبي أعطى ماشاء
الوارث مع ما كان أو غير
معب ولولذلك لا
رأساً كان له إذا حمله
الثالث (ولو) أوصى
بنات من ماله قبل
الورثة أعطوه أو اشتروها
مغيرة كانت أو كثيرة
اسم أو ماعزة (ولو)
الجنين أو ثور لم يكن
بهم أن يعطوه ناقصة
ذئبيرة ولو قال عشر
بن أو عشر بقيرات
لم يكن لهم أن يعطوه
كسراً (ولو قال)
سيرة أجمال أو ثوار
مكس لهم أن يعطوه
بن (فإن قال) عشرة
من ابل أعطوه ماشاء أو
(فإن قال) أعطوه مائة
من مالى فسن الخيل أو
أقال أو الحمير ذكراً
أو أنى صغيراً أو
عنف أو سميناً

(ولو قال) أعطوه كلبا
من كلابي أعطاه الوارث
أهباشاء (ولو قال)
أعطوه طبلان من طبولي
وله طبلان للحرب والاهو
أعناؤه أهباشاء فان لم
يصلح الذي للهِم لا
للضرب لم يكن لهم أن
يعطوه الا الذي للحرب
(ولو قال) عودا من
عيداني وله عيدان
يضرب بها وعيدان
قسي وعصى فالعود
الذي يواجه به المتكلم
هو الذي يضرب به فان
صلح لغير الضرب جاز
بلاور وهكذا المزامير
(ولو قال) عودا من
القسي لم يعط قوس
نداف ولا جلاهي
وأعطى معمولة أى
قوس نبل أو نساب أو
حسبان وتجعل وصيته
في الرقاب في المكاتين
ولا يتشد منه عتق ولا
يجوز في أقل من ثلاث
رقاب فان نقص ضمن
حصنة من رقبته فان لم
يبلغ ثلاث رقاب وبلغ
أقل رقتين يجدهما

الجنين كإفيل في الأمة لا يختلفان والثاني ان عليه الاكثر من قيمة الجنين وما نقص أمه ويخالف بينهما وبين الأمة
يخفى عليها فيختلفان في أنه لا قود بين البهائم بحال على جان عليها ولا دميمين قود على بعض من يخفى عليهم
وكل جنابة على زهن غير آدم ولا حيوان لا يختلف (١) سواء فيما يخفى على الرهن ما نقصه لا يختلف ويكون
رهنا مع ما بقي من الجنين عليه الا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصا وقيمة ما يخفى على الرهن غير الا دميمين ذهب
أو فضة الا أن يكون كبل أو وزن يوجد مثله فينصف منه شيء فوخذ بمثله وذلك مثل خنطة رهن يستملكها
رجل فيضمن مثله أو مثل ما في معناها وان جنى على الخنطة المرهونة جنابة تضر عينها بان تعفن أو تحمر
أو تسود ضمن ما نقص الخنطة تقوّم بمهجة غير معيبة كما كانت قبل الجنابة والحال التي صارت اليها بعد
الجنابة ثم يبرم الجاني ما نقصها من الدنانير والدرهم وأى نقد كان الاغلب بالبلد الذي خفي به جبر عليه ولم
يكن له الامتناع منه ان كان الاغلب بالبلد الذي خفي به دنانير فدنانير وان كان الاغلب دراهم فدراهم وكل
قيمة فاتحاهي بدنانير أو دراهم والجنابة على العبد كهدانانير ودرهم لابل ولا غير الدنانير والدرهم الا أن
يشاء ذلك الجاني والراهن والمرتهن أخذ ابل وغيرهما يصح فيكون ما أخذ رهنا مكان العبد الجنين عليه ان
تلف أو معة ان نقص ويكون ما غرم رهنا مع أصل الرهن الا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصا كما وصفت
واذا جنى الراهن على عبده المرهون كانت جنابته كجنابة الاجنبي لا تبطل عنه بأنه مالك له لان فيه حقا لغيره
ولا تتركه نقص حق غيره ويؤخذ بأرض الجنابة على عبده وأمه كما يؤخذ بها الاجنبي فان شاء أن يجعله قصاصا
من الحق بطل عن المرتهن بقدر أرض الجنابة وهكذا لو جنى ابن الراهن أو ابنة أو امرأته على عبده المرهون
ولو جنى عبد للراهن غير مرهون على عبده المرهون خير الراهن بين أن يفدى عبده بجميع أرض الجنابة على
عبده المرهون متطوعا أو يجعله قصاصا من الحق أو يبيع عبده فيؤدى أرض الجنابة على المرهون فيكون رهنا
معه ولا تبطل الجنابة على عبده عن عبده لان في ذلك نقصا للرهن على المرتهن الا في أن رهن الرجل الرجل
الواحد العبد ينفي فيجنبي أحدهما على الآخر والجنابة خطأ أو عمد لا قود فيه لان الراهن المالك لا يستحق
من ملك عبده المرهون الا ما كان له قبل الجنابة وأن المرتهن لا يستحق من العبد الجاني المرهون بالرهن
الا ما كان له قبل الجنابة فهذا صارت الجنابة هدرا وهكذا لو أن رجلا رهن عبدا له بألف درهم ورهنه أيضا
عبدا له آخر بمائة دينار وبخنطة مكيلة فيجنبي أحدهما على الآخر كانت الجنابة هدرا لان المرتهن مستحق
لهما معا بالرهن والراهن مالك لهما معا فالهنا مقبل الجنابة وبعد هاهنا الرهن والمالك سواء ولو أن رجلا رهن
عبدا له رجلا ورهن عبدا له آخر رجلا غيره فيجنبي أحدهما على الآخر كانت جنابته عليه كجنابة عبد اجنبي
مرهون ويخير السيد بين أن يفدى العبد الجاني بجميع أرض جنابة الجنين عليه فان فعل فالعبد الجاني رهن
بجماله وان لم يفعل يبيع العبد الجاني فأديت الجنابة وكانت رهنا فان فضل منها فضل كان رهنا للمرتهن الجاني
وان كان في الجاني فضل عن أرض الجنابة فشاء الراهن والمرتهن العبد الجاني ببيعته معا يبيع ورد فضله رهنا
الا أن يتطوع السيد أن يجعله قصاصا وان دعا أحدهما الى بيعه كله وامتنع الآخر لم يجبر على بيعه كله اذا
كان في ثمن بعضه ما يؤدى أرض الجنابة وجنابة المرتهن وأب المرتهن وابنه من كان منه بسبيل وعبده على
الرهن كجنابة الاجنبي لا فرق بينهما وان كان الحق حال فشاء أن تكون جنابته قصاصا كانت وان
كان الى أجل فشاء الراهن أن يجعله قصاصا فعل وان لم يشأ الراهن أخرج المرتهن قيمة جنابته فكانت
موضوعة على يدى العدل الموضوع على يديه الرهن وان كان الرهن على يدى المرتهن فشاء الراهن أن
يخرج الرهن وأرض الجنابة من يديه وكانت الجنابة عدا فذلك لان اجنابة عدا تغيير من حال الموضوع
على يديه الرهن وان كانت خطأ لم يكن له اخراجها من يديه الا بان يتغير حاله عن حالة الامانة الى حال تخلفها
واذا كان العبد مرهونا فجنبي عليه فساو برى الراهن مما في العبد من الرهن الادرهما أو أقل وكان في العبد
فضل أو لم يبرأ من شيء منه ولم يكن في العبد فضل لانه اذا كان مرهونا فلا يخرج من الرهن الا أن لا يبق

(١) سواء فيما يخفى
على الرهن الخ هذه
العبارة هكذا بالاصول
التي بيدنا وحررها لعل
فيها اشياء معجزة

فيه شيء من الرهن وكذلك لا يخرج شيئا من أرض الجنابة عليه لأنها كهو. وكذلك لو كانوا عبيدا
مرهونين معا لا يخرج شيء من الرهن إلا بالبراءة من آخر الحق. ولورهن رجل رجلا نصف عبده ثم جنى عليه
الراهن ضمن نصف أرض جنابته للرهن كما وصفت وبطل عنه نصف جنابته لأن الجنابة على نصفين
نصفه لاحق لاحد فيه فلا يلزمه لنفسه غرم ونصف للرهن فيه حتى فلا يبطل عنه. وإن كان مالكه لحق
الرهن فيه ولو جنى عليه أجنبي جنابة كان نصفها رهنًا ونصفها مسلمانًا للعبد ولو عقا مالك العبد الجنابة
كلها كان عقوبه في نصفها حائرا لأنه مالك لنفسه ولا حق لاحد فيه. وعقوبه في النصف الذي للرهن
فيه حتى مردود. ولو عقا المرتهن الجنابة دون الراهن كان عقوبه بالاحلال لأنه لا يملك الجنابة إنما يملكها الراهن
وإنما يملك الاحتباس بها بحقه حتى يستوفيه وسواء كان حق المرتهن حالا أو إلى أجل فإن كان إلى أجل فقال أنا
أجعل الجنابة قصاصا من حق لم يكن ذلك له لأن حقه غير مال وإن كان حالا كان ذلك له إن كان حقه دنانير
وقضى بالجنابة دنانيرا أو دراهم قضى بالجنابة دراهم لأن ما وجب لسيد العبد مثل للمرتهن وإن قضى
بأرض الجنابة دراهم والحق على الغريم دنانير فقال أجل الجنابة قصاصا من حق لم يكن ذلك له لأن الجنابة
غير حقه. وكذلك لو قضى بالجنابة دراهم وحقه دنانيرا أو دنانير وله دراهم لم يكن له أن يجعل الجنابة قصاصا من
حقه لأن أرض الجنابة غير حقه وإنما يكون قصاصا ما لم يكن مثالا فلا يكون قصاصا ولو كان
حقه أكثر من قيمة أرض الجنابة أذا لم أكره أحد على أن يبيع ماله بأكثر من قيمته لم أكره رب العبد أن يأخذ
بدنانير طعاما ولا بطعام دنانير. وإذا جنى عبد على عبد مرهون فأراد سيد العبد الجاني أن يسلمه مسترقا
بالجنابة لم يكن ذلك على الراهن إلا أن يشاء وإن شاء الراهن ذلك ولم يشأ المرتهن لم يجز على ذلك المرتهن
وكذلك لو شاء ذلك المرتهن ولم يشأ الراهن لم يجز عليه لأن حقه في رقبته أرض لا رقبته عبد ورقبة العبد
عرض وكذلك لو شاء الراهن المرتهن أن يأخذ العبد الجاني بالجنابة والجنابة مثل قيمة العبد أو أكثر
أضعافا أو أي ذلك رب العبد الجاني لم يكن ذلك لهما لأن الحق في الجنابة شيء غير رقبته وإنما تابع رقبته فيصير
الحق فيها كما يباع الرهن فيصير ثمنها بقضى منه الغريم حقه

(الرهن الصغير)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أصل اجازة الرهن في كتاب الله عز وجل وإن
كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهن مضمونة (قال الشافعي) قال سنة تدل على اجازة الرهن ولا أعلم مخالفا
في اجازته أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه (قال
الشافعي) قال حديث جلة على الرهن ولم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا رهنادون رهن واسم
الرهن يقع على ما ظهره لا كوخفي ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم لا يعلق الرهن
بشيء أي أن ذهب لم يذهب بشيء وإن أراد صاحبه اقتسكا كه ولا يعلق في يدي الذي هو في يديه كأن يقول
المرتحن قدأ وصلة إلى فهو لي بما أعطيتك فيه ولا يغير ذلك من شرط تشارط فيه ولا غيره والرهن للراهن
أبدا حتى يخرج من ملكه بوجه يصح اخراجه له والدليل على هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن
من صاحبه الذي رهنته ثم يئنه وأكده فقال له غنمه وعليه غرمه (قال الشافعي) وغنمه سلامته وزيادة وغرمه
عطبه ونقصه (قال) ولو كان إذا رهن رهنًا بدرهم وهو يسوي درهما فهل ذهب الدرهم فلم يلزم الراهن
كان إنما هلك من مال المرتهن لا مال الراهن لأن الراهن قد أخذ درهما وذلك عن رهنه فإذا هلك رهنه فلم
يرجع المرتهن بشيء لم يغر شيئا إنما ذهب له مثل الذي أخذ من مال غيره فغرمه حينئذ على المرتهن لا على

شأننا وفضل فضل جعل
الرقبتين أكثر من أحق
بعقوبتين ولا يفضل
شيئا لا يبلغ قيمة رقبته
ويجزي صغيرها وكبيرها
(ولو أوصى) أن يجز
عنه ولم يكن حججه
الاسلام فإن بلغ ثلثه
حجه من بلده أجمع عنه
من بلده وإن لم يبلغ أجمع
عنه من حيث بلغ
(قال المزني) رحمه
الله والذي يشبه قوله
أن يجز عنه من رأس
ماله لأنه في قوله دين
عليه (قال الشافعي)
رحمه الله ولو قال أجزوا
عني رجلا بمائة درهم
وأعطوا ما بقي من ثلثي
فلانا وأوصى بثلث ماله
لرجل بعينه فله الموصى
به بالثلث نصف الثلث
والصالح والموصى له بما
بقي من الثلث نصف
الثلث ويجز عنه رجل
بمائة ولو أوصى بأمة
لزوجها وهو حر فلم يعلم
حتى وضعت له بعد
موت سيدها أولاد فإن
تبطل عتقا ولم تكن

الراهن قال وإذا كان غرمه على المرتهن من المهرين لامن الراهن وهذا القول خلاف ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فلا ادل بين أحدهما أهل العلم خلافا في أن الرهن ملك للراهن وأنه ان أراد اخراجه من يد المرتهن لم يكن ذلك له بشرط فيه وأنه مأخوذ بنفقته ما كان حيا وهو مقره في يد المرتهن وما أخذ بكفنه ان مات لانه ملكه (قال الشافعي) وإذا كان الرهن في السنة واجماع العلماء ملك للراهن فكان الراهن دفعه لا مقصودا عليه ولا بائع له وكان الراهن ان أراد أخذه لم يكن له وحكم عليه باقراره في يد المرتهن بالشرط فأى وجه لفهمان المرتهن والحاكم يحكم له بحسبه للحق الذي شرط له ماله وفيه وعلى ماله نفقته وانما يفهم من تعدى فأخذ ماله ليس له أو مع شيأ في يده ملكه لغيره مما ملكه المالك غيره مما عليه تسليمه وليس له بحسبه وذلك مثل أن يتناع الرجل العبد من الرجل في دفع اليه عنه وبعثه البائع العبد فهذا يشبه الغصب والمرتحن ليس في شيء من هذه المعاني لاهو مالك للرهن فأوجب عليه فيه بيعا فنه من ملكه اياه وعليه تسليمه اليه وانما ملك الراهن للراهن فلا هو متعدي بأخذ الرهن من الراهن ولا بعثه اياه فلا موضع لفهمان عليه في شيء من حاله انما هو رجل اشترط لنفسه على مالك الرهن في الرهن شرطه لالا لازما استوثق فيه من حقه طلب المنفعة لنفسه والاحتياط على غرضه لا مخاطرا بالارتها لانه لو كان الرهن اذا هلك هلك حقه كان ارتها نة مخاطره ان سلم الرهن فحقه فيه وان تلف تلف حقه ولو كان هكذا كان شر المرتحن في بعض حالاته لان حقه اذا كان في ذمة الراهن وفي جميع ماله لا رما أبدا كان خيرا له من أن يكون في شيء من ماله بقدر حقه فان هلك ذلك الشيء بعينه هلك من المرتحن ورثت ذمة الراهن قال ولم يرد في المرتحن تبرا الأبا ن يؤدي الى غرضه ماله عليه أو عوضا منه يتراخيان عليه فملك الغريم العوض ويرأه غرضه ويقتطع ماله عنه أو يتطوع صاحب الحق بأن يرى منه صاحبه والمرتحن والراهن ليسا في واحد من معاني البراءة ولا البواء (قال الشافعي) فان قال قائل أن أخذ المرتحن الرهن كالاستيفاء لحقه قلت لو كان استيفاء لحقه وكان الرهن جارية كان قد ملكها وحل له وطؤها ولم يكن له ردها على الراهن ولا عليه ولو أعطاه مافيه إلا أن يتراخيا بأن يتبايعا فيها بهما عديدا ولم يكن مع هذا المرتحن أن يكون حقه الى سنة فمأخذه اليوم بلارضاهن الذي عليه الحق قال ما هو باستيفاء ولكن كيف قلت انه محتبس في يد المرتحن بحق له ولا ضمان عليه فيه فقل له بالنظر وكما يكون المنزل محتبسا باجارة فيه ثم تلف المنزل بهدم أو غيره من وجوه التلف فلا ضمان على المكتري فيه وان كان المكتري سلف الكراء بجمع به على صاحب المنزل وكما يكون العبد مؤجرا أو البعير مكرى فيكون محتبسا بالشرط ولا ضمان في واحد منهما ولا في آخر لو كان مؤجرا فلهلك (قال الشافعي) انما الرهن وثيقة كالحالة قالوا أن رجلا كانت له على رجل ألف درهم فكفل له بها جماعة عند وجوبها أو بعده كان الحق على الذي عليه الحق وكان الجملاء ضامنين له كلهم فان لم يؤد الذي عليه الحق كان الذي له الحق أن يأخذ الجملاء كما شرط عليهم ولا يبرأ ذلك الذي عليه الحق حتى يستوفى آخر حقه ولو هلك الجملاء أو غابوا لم ينقص ذلك حقه ورجع به على من عليه أصل الحق وكذلك الرهن لا ينقص هلاكه ولا نقصانه حق المرتحن وأن السنة المينة بأن لا يضمن الرهن ولو لم يكن فيه سنة كان انما نعلم الفقهاء اختلفوا فيما وصفنا من أنه ملك للراهن وأن المرتحن أن يحبس بحقه لا متعديا بحسبه دلالة بنية أن الرهن ليس بمضمون (قال الشافعي) قال بعض أصحابنا قولنا في الرهن اذا كان مما يظهر هلاكه مثل الدار والخل والعبيد والنفقة بعضهم فيما يخفى هلاكه من الرهن (قال الشافعي) واسم الرهن جامع لما يظهر هلاكه ويخفى وانما جاء الحديث بجملة طاهرا وما كان جملة طاهرا فهو على ظهوره وجملة الان تأتي دلالة عن جاء عنه أو يقول العامة على أنه خاص دون عام وباطن دون ظاهر ولم نعلم دلالة جاءت بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيرها بها ولو جاز هذا لغير دلالة جاز لقائل أن يقول الرهن الذي يذهب به اذا هلك حق صاحبه المرتحن الظاهر الهلاك لان ما ظهر هلاكه فليس في موضع أمانه فهو كالرضا

أهم أم ولد حتى تلد منه بعد قوله بنة أشهر فأكثر لان الوطء قبل القبول وطء نكاح ووطء القبول وطء ملك فان مات قبل أن يقبل أو رذ قام ورثته مقامه فان قبلوا فاعلموا ملكوا أمة لأبيهم وأولاد أبيهم الذين ولدت بعد موت سيدها أحرار وأمههم مملوكة وان ردوا كانوا بمالك وكرهت ما فعلوا (قال المزني) لو مات أبوهم قبل الملك لم يجز أن يملكوا عنه مالم يملك ومن قوله أهمل سؤال ثم قبل كانت الزكاة عليه وفي ذلك دليل على أن الملك متقدم ولولا ذلك ما كانت عليه زكاة مالا يملك (قال) ولو أوصى بجارية ومات ثم وهب للجارية مائة دينار وهي تسوى مائة دينار وهي ثلث مال الميت ولدت ثم قبل الوصية فالجارية له ولا يجوز فيها وهب لها ولولدها الواحد من

منه ما به عافيه أو مضمون بقمته وأما ما خفي هلاكه فرضي صاحبه بدفعه الى المرتهن وقد يعلم أن هلاكه
خاف فقد فرضي فيه أمانته فهو أمينه فان هلك لم يهلك من مال المرتهن شيء فلا يصح في هذا قول أبا علي
في هذا الوجه اذا جاز أن يصير صاحب بلاد دولة (قال الشافعي) والقول الصحيح فيه عندنا ما قلنا من أنه أمانة
كلها اوصفتنا من دفع صاحبه اياه برضاه وحق أوجبه فيه كالكفالة ولا يعد والرهن أن يكون أمانة فلا
اختلاف بين أحد أن ما كان مضمونا فما ظهر وخفي هلاكه من الأمانة سواء غير مضمون أو أن يكون مضمونا فلا اختلاف
بين أحد أن ما كان مضمونا فما ظهر وخفي هلاكه من المضمون سواء أو أن يكون مضمونا فلا اختلاف
لأن معارض له مثله وليس نعرفه مع من قال هذا القول من أصحابنا (قال الشافعي) وقد قال هذا القول
معهم بعض أهل العلم وليس في أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بقمته (قال الشافعي) وخالفنا
بعض الناس في الرهن فقال فيه إذا رهن الرجل رهنا بحقه له قال رهن مضمون فان هلك الرهن نظرنا
فان كانت قيمته أقل من الدين رجع المرتهن على الراهن بالفضل وان كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر
لم يرجع على الراهن بشيء ولم يرجع الراهن عليه بشيء (قال الشافعي) كأنه في قولهم رجل رهن رجلا ألف
درهم بمائة درهم فاهلك ألف فانه بمائة وهو في التسعة مائة أمين أو رجل رهن رجلا بمائة مائة فان
هلكت المائة فالرهن بمائة لان مائة ذهبت بمائة أو رجل رهن رجلا بخمسين درهم بمائة درهم فان
هلكت الخمسون ذهبت بخمسين ثم رجع صاحب الحق المرتهن على الراهن بخمسين (قال الشافعي)
وكذلك في قولهم عرض بسوى ما وصفتنا بثل هذا (قال الشافعي) فقبل لبعض من قال هذا القول هذا
قول لا يستقيم هذا الموضع عند أحد من أهل العلم فقال من جهة الرأي لا أنكم جعلتم رهنا واحدا مضمونا
مرة كله ومضمونا مرة بعضه ومرة بعضه بمائة ومرة يرجع بالسبل فيه فهو في قولكم لا مضمون بما ضمن
به ما ضمن لأن ما ضمنه لا يضمن بعينه فان فات قيمته ولا عافيه من الحق فن أن قلتم فهذا لا يقبل إلا بخبر
يأزم الناس الاختلاف ولا يكون لهم التسليم قالوا وبناعن على أن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يترادان
الفضل فلنا في وإذا قال يترادان الفضل فقد خالف قولكم وزعم أنه ليس من شيء بأمانة وقول على أنه مضمون
كله كان فيه فضل أو لم يكن مثل جميع ما ضمن مما إذا فات فيه قيمته (قال الشافعي) فقلنا قد رويتم ذلك
عن علي كرم الله تعالى وجهه وهو ثابت عندنا برواية أصحابنا فقد خالفوه قال فأن قلنا زعمتم أنه قال يترادان
الفضل وأنت تقول رهنه ألفا بمائة درهم فانه بمائة وهو في التسعة مائة أمين والذي رويتم عن علي رضي الله
عنه فيه أن الراهن يرجع على المرتهن بتسعة مائة قال فقدروا بناعن ثم يري أنه قال الرهن بمائة وان كان
خاتما من حديد قلنا فأننا أيضا خالفنا قال وأن قلنا أنت تقول ان رهنه مائة بألف وأخاف أن يسوي درهما
بعشرة فهلك الرهن يرجع صاحب الحق المرتهن على الراهن بتسعة مائة من رأس ماله وبسبعة في الخاتم من رأس
ماله وشريه لا يرد واحد منهما على صاحبه بحال فقال قد روي مصعب بن ثابت عن عطاء بن رباح عن رجل رهن رجلا
فرسها هلك الفرس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يذهب حقك (قال الشافعي) فقبل له أخبيرا إبراهيم
عن مصعب بن ثابت عن عطاء قال زعم الحسن كذا ثم حكى هذا القول قال إبراهيم كان عطاء بن رباح
يروي الحسن وأخبرني به غير واحد عن مصعب بن عطاء عن الحسن وأخبرني به عن من أنق به أن رجلا
من أهل العلم رواه عن مصعب بن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وسكت عن الحسن فقبل له أصحاب
مصعب بن رويته عن عطاء عن الحسن فقال نعم بذلك قد رويته عن عطاء عن الحسن فقبل له الحسن فقبل
(قال الشافعي) وما يدل على وجه هذا عند عطاء أن كان رواه عن عطاء بن رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم
كله وقول فيما ظهر هلاكه أمانة وفيما خفي هلاكه فضل وإذا ثبت الرواية بهذه وقد روي عنه يترادان
مطلقة وما شئت كنعافيه فلا نسل أن عطاء ان شاء الله تعالى لا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا مما
خبر به يقول بخلافه مع أني لم أجد روي هذا عن عطاء بدفعه الامصعب والذي روي هذا عن عطاء بدفعه

قوانين الاول أن يكون
واحد ما وهما
من ملك الموصى له ران
وردا فاعا أخرجهما من
ملكه الى الميت وله ولدها
وما عجب بها لانه حدث
في ملكه والقول الثاني
ان ذلك مما ملكه حادنا
بقبول الوصية وهذا
قول متكرر لا يقول به
لان القبول اعما هو على
ملك متقدم وليس ملك
حدث وقد قيل تكون
له الجارية وثالث ولدها
وثالث ما عجبها قال
المرتني رجع الله هذا
قول بعض الكوفيين
قال أبو حنيفة تكون
له الجارية وثالث ولدها
وقال أبو يوسف ومحمد
ان الحسن يكون له
ثلث الجارية وثالث ولدها
(قال المرتني) وأحب الى
قول الشافعي لانها
ولدها على قبول ملك
متقدم (قال المرتني)
وقد قطع بالقول الثاني
المات به تقدم وإذا
كان كذلك وقام
المراد في القبر لمقام

بوافق قول شريح ان الرهن بمافيه قال وليف يوافق قلنا قد يكون الفرس أكثر بمافيه من الحق ومثله
وأقل ولم يرو أنه سأل عن قيمة الفرس وهذا يدل على أنه ان كان قلنا رأى أن الرهن بمافيه قال فكيف لم
تأخذ به قلنا لو كان منفردا لم يكن من الرواية التي تقوم عملها حجة فكيف وقدروا بناعن النبي صلى الله عليه
وسلم قولنا يفسر ما فيه من الحجة التي ذكرنا وصمتنا عنها قال فكيف قلتم عن ابن المسيب منقطعها
ولم تقبلوه عن غيره قلنا لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعها الا وحدها ما يدل على تسديده ولا أثره عن أحد
فيما عرفت فإجابه الثقة معروف فن كان مثل حاله قبلنا منقطعها ورأينا غيره يسمى المجهول ويسمى من يرغب
عن الرواية عنه ويرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعض من يلحق من أصحابه المستكر الذي لا يوجد
له شيء يسدده ففهمنا منهم لا فتراف أحاديثهم ولم نجاب أحدا ولكن قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفنا من
حجة روايته وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب قال فكيف لم تأخذوا بقوله على فيه قلنا اذا
ثبت عندنا عن علي رضي الله عنه لم يكن عندنا وعندك وعند أحد من أهل العلم لنا أن نترك ما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم الى ما جاء عن غيره قال فقد روى عبد الله بن علي بن أي طالب شديدا بقولنا قلنا
الرواية عن علي رضي الله عنه بأن يتردان الفضل أصبح عنه من رواية عبد الله بن علي بن أي طالب شديدا بضعفون
رواية عبد الله بن علي التي لا يعارضها معارض تضعفها شديدا فكيف بما عارضه فيه من هو أقرب من العجة
وأولى بها (قال الشافعي) وقيل لقائل هذا القول قد خرجت فيه مواريت عن عطاء برفعه ومن أصبح
الروايتين عن علي رضي الله عنه وعن شريح ومارو بناعن النبي صلى الله عليه وسلم الى قول رويته عن ابراهيم
النجفي وقد روى عن ابراهيم خلافه وابراهيم لم يختلف الرواية عنه فيه زعمت لا يلزم قوله وقلت قولنا
متناقضا خارجا عن أهو بل الناس وليس للناس فيه قول الا وله وجه وان ضعف الاقول لكم فانه لا وجه له
يقوى ولا يضعف ثم لا تمتنعون من تضعف من خالف قول من قال يتردان الفضل أن يقول لم يدفعه أمانة
ولا يباعا وانما دفعه محتسبا بشئ فان هلك تراد افضله وهكذا كل مضمون بعينه اذا هلك ضمن من ضمنه
قيمه (قال الشافعي) وهذا ضعيف اذ كيف يتردان فضله وهو ان كان كالبسيع فهو بمافيه وان كان
محتسبا بجي فمافيه أنه مضمون وهو لا غضب من المرتهن ولا عداوان عليه في حبسه وهو يبيع له
حبسه (قال الشافعي) ووجه قول من قال الرهن بمافيه أن يقول قدر رضي الراهن والمرتهن أن يكون الحق
في الرهن فاذا هلك هلك بمافيه لانه كالبدل من الحق وهذا ضعيف وما لم يترضا بين ملك الراهن على الرهن
الى أن يملكه المرتهن ولو ملكه لم يرجع الى الراهن (قال الشافعي) والسنة ثابتة عندنا والله تعالى أعلم بما
قلنا وليس مع السنة حجة ولا فيها الاتباعها مع أنها اجمع الاقوال مبتدأ ومخرجا (قال) وقيل لبعض من
قال هذا القول الذي حكينا أنت أخطأت بخلاف السنة وأخطأت بخلاف ما قلت قال وأين خالفت ما قلت
قلت عبت علينا أن زعمنا أنه أمانة ومختلف فيه ما ذكرنا وكفاية منه فكيف عبت قولنا
قلت بعينه قال لي وأين قلت زعمت أن الرهن مضمون قال نعم قلنا فهل رأيت مضمونا قط بعينه فهلك
الا الذي الذي ضمنه قيمته بالغة ما بلغت قال لا غير الرهن قلنا فالرهن اذا كان عندك مضمونا لم يكن هكذا
اذا كان يسوي الفل وهو رهن بمائة لم يضمن المرتهن تسع مائة لو كان مضمونا كما ذكرت قال هو في الفضل
أمن قلنا ومعنى الفضل غير معنى غيره قال نعم قلنا لان الفضل ليس برهن قال ان قلت ليس برهن قلت أيا أخذ
مالك قال فليس مالكه أن يأخذه حتى يؤدي ما فيه قلنا قال لانه رهن قلنا فهو رهن واحد محتبس
بجق واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة قال نعم قلنا أقتبل مثل هذا القول من يخالفك فلو قال هذا غيرك
ضعفته تضعفها شديدا فإني أرى وقلت وكيف يكون الشيء الواحد مدفوعا بالامر الواحد بعضه أمانة وبعضه

أبيه فالجارية له بالية
متقدم وولدها وما
وهب لها ملكا حاد
بسبب متقدم (قال
المرف) وينبغي في
المسئلة الاولى أن تكون
أمر أنه أم ولده وكعب
تكون أولادها له ول
الوارث أحرار على أبيهم
ولا تكون أهمهم مولد
لا بهم وهو يحرر أن ذلك
الاخ أحياه وفي ذلك دليل
على أن لو كان ملكا
حاد فالولد المثل لكافوا
له ممالك وقد قطع
بهذا المعنى الذي قلت
في كتاب الزكاة وسهوه
كذلك تحده ان شاء الله
تعالى (قال الشافعي)
ولو أوصى له بثلاث شئ
بعينه فاستحق ثلثه
كان له الثلث الباقي ان
احتله ثلثه ولو أوصى
بثلثه لساكن نظر الى ماله
فقسم ثلثه في ذلك البلد
وكذلك لو أوصى الغارين
في سبل الله فهم الذين
من البلد الذي به ماله
ولو أوصى له نسب - ١ -
أورد قبل موت المود

مضمون (قال الشافعي) وقلنا رأيت جارية تسوى الفار هنت بمائة وألف درهم رهنت بمائة أليس الجارية بملكها رهنا بمائة والألف درهم رهن بملكها بمائة قال بلى قلنا السك من هون منها ليس له أخذه ولا إدخال أحد رهن معه فيه من قبل أن السك من هون بالمائة مدفوع دفعوا واحد بحق واحد فلا يخلص بعضه دون بعض قال نعم قلنا وعشر الجارية مضمون وتسعة أعشارها أمانة ومائة مضمونة وتسعمائة أمانة قال نعم قلنا فأى شئت عبت من قولنا ليس مضمون وهذا أنت تقول في أكثره ليس مضمون (قال الشافعي) وقيل له إذا كانت الجارية مدفوعة خارجا تسعة أعشارها من الضمان والألف كذلك فما تقول إن نقصت الجارية في ثمنها حتى تصير تسوى مائة قال الجارية كلها مضمونة قبل فإن زادت بعد النقصان حتى صارت تسوى ألفين قال يخرج الزيادة من الضمان ويصير نصف عشرها مضمونا وتسعة عشر جزءا من عشر من مائة مضمون قلنا ثم هكذا إن نقصت أيضا حتى صارت تسوى مائة قال نعم تعود كلها مضمونة قال وهكذا أجوار لو رهن يسون عشرة آلاف بألف كانت تسعة أعشارها رهن خارجة من الرهن بضمان وعشر مضمون عنده فقلت لبعضهم لو قال هذا غيركم كنتم شبيها أن تقولوا ما يحل لنا أن تسلك في الضمان وأنت لا تدري ما تقول كيف يكون رهن واحد بحق واحد بعضه أمانة وبعضه مضمون ثم يزيد فيخرج ما كان مضمونا منه من الضمان لأنه ان دفع عندكم بمائة وهو يسوى مائة كان مضمونا كله وإن زاد خرج بعضه من الضمان ثم إن نقص عاد إلى الضمان وزعت الله ان دفع جارية رهنا بألف وهي تسوى ألفا فولدت أولادا يساون ألفا فالجارية مضمونة كلها والأولاد رهن كلهم غير مضمون لا يقدر صاحبهم على أخذهم لأنهم رهن وليسوا بمضمونين ثم إن ماتت أمهم صاروا مضمونين بحساب فهم كلهم مائة رهن خارجون من الضمان ومرة داخل بعضهم في الضمان خارج بعض (قال الشافعي) فقيل لمن قال هذا القول ما يدخل على أحد أجب من قولكم أعلمه وأشد تناقضا أخبرني من أتق به عن بعض من نسب إلى العلم منهم أنه يقول لو رهن الجارية بألف ثم أدى الألف إلى المرتهن وقضاه منه ثم دعاه بالجارية فلو كنت قبل أن يدفعها إليه هل كنت من مال الراهن وكانت الألف مسئلة للمرتهن لأنها حققة فإن كان هذا فقد صار وافي إلى قولنا وتروا جميع قولهم وليس هذا بأكبر مما وصفنا وما يشبهه مما سكتنا عنه (قال الشافعي) فقال لي قائل من غيرهم نقول الرهن بما فيه ألا ترى أنه لما دفع الرهن يعني بشئ بعينه ففي هذا دلالة على أنه قد رضى الراهن والمرتهن بأن يكون الحق في الرهن فدلنا ليس في ذلك دلالة على ما قلت قال وكيف قلنا انعاما لملا على أن الحق على مالك الرهن والرهن وثيقة مع الحق كأن تكون الجمالة قال كانه بأن يكون رضا أشبه قلنا انعاما الرضا بأن يتبايعانه فيكون ملكا للمرتهن فيكون حينئذ رضاهما ملبا ولا يعود إلى ملك الراهن إلا بعد بيع منه وهذا في قولنا وقولكم ملك للراهن فأى رضاهما وهو ملك للراهن بأن يخرج من ملك الراهن إلى ملك المرتهن فإن قلت انعاما يكون الرضا إذا هلك فاعلم ينبغي أن يكون الرضا عند العقد والدفع فالحققة والدفع كان وهو ملك للراهن ولا يتحول حكمه عما دفع به لأن الحكم عندنا وعندك في كل أمر فيه عقدة انعاما هو على العقدة

(رهن المشاع)

(قال الشافعي) رحمه الله لا بأس بأن رهن الرجل نصف أرضه ونصف داره وسهما من أسهم من ذلك مشاعا غير مقسوم إذا كان السك معلوما وكان ما رهن منه معلوما ولا فرق بين ذلك وبين البيوع وقال بعض الناس لا يجوز الرهن المقتبض مقسوما لا يخاطبة غيره وأخبرني بقول الله تبارك وتعالى فلهن مقبوضة (قال الشافعي) قلنا فلم يجوز الرهن المقتبض مقسوما وقد يكون مقبوضا وهو مشاع غير مقسوم قال قائل وكيف

كان له قبوله ورده بعد موته وسواء أوصى له بأبيه أو غيره ولو أوصى له بدار كانت له وما ثبت فيها من أرباحها وغيرها دون ما فيها ولو أنه دمت في حياة الموصى كانت له إلا ما أنهدم منها فصار غير ثابت فيها (قال) ويجوز نكاح المريض (وقال) في الأملاء لمحق الميت من فعل غير ثلاث حج يؤدي ومال يتصدق به عنه أو دين يقضى ودعاء أجاز النبي صلى الله عليه وسلم الخ عن الميت وزند الله تعالى إلى الدعاء وأمر به رسوله عليه الصلاة والسلام فإذا حازله الخ حيا جاز له ميتا وكذلك ما تعلق به عنه من صدقة (وقال) في كتاب آخر ولو أوصى له وليس لأصحى بثله فالقياس أنه كأحد

(الوصية للقرابة من ذوي الأرحام)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال ثلثي لقرابتي

يكون مقبوضا وانت لا تدري أى الناحيتين هو وكيف يكون مقبوضا في العبد وهو لا ينبغي فقلت كان القبض اذا كان اسما واحدا لا يقع عندك الا بمعنى واحد وقد يقع على معان مختلفة قال بل هو معنى واحد قلت أو ما تقبض الدنانير والدرهم وما صغر باليد وتقبض الدور بدفع المقاتيع والارض بالتسليم قال بلى فقلت فهذا مختلف قال يجمعه كله أنه منفصل لا يخالطه شيء قلت فقد تركت القول الاول وقلت آخر وستتركه ان شاء الله تعالى وقلت فكان القبض عندك لا يقع أبدا الا على منفصل لا يخالطه شيء قال نعم قلت فما تقول في نصف دار ونصف عبد ونصف سيف اشتريته منك بثمن معلوم قال جائز قلت وليس على دفع الثمن حتى تدفع الى ما اشتريته فأقبضه قال نعم قلت فاني لما اشتريته أردت نقض البيع فقلت باعني نصف دار مشاعا لا أدري أثر في الدار يقع أم غير بها ونصف عبد لا ينفصل أبدا ولا ينقسم وأنت لا تجيزني على قسمه لان فيه ضررا فانا أفصح البيع بيني وبينك قال ليس ذلك وقبض نصف الدار ونصف الارض ونصف العبد ونصف السيف أن يسلمه ولا يكون دونه حائل قلت أنت لا تجيز البيع الا معلوما وهذا غير معلوم قال هو وان لم يكن معلوما بعينه منفصلا فالكل معلوم ونصيبك من الكل محسوب قلت وان كان محسوبا فاني لا أدري أين يقع قال أنت شريك في الكل قلت فهو غير مقبوض لانه ليس بمنفصل وأنت تقول فيما ليس بمنفصل لا يكون مقبوضا فيطل به الرهن وتقول القبض أن يكون منفصلا قال قد يكون منفصلا وغير منفصل قلت وكيف يكون مقبوضا وهو غير منفصل قال لان الكل معلوم وإذا كان الكل معلوما فالقبض بالحساب معلوم قلت فقد تركت قولك الاول وترك قولك الثاني فلم إذا كان هذا كما وصفت يجوز البيع فيه والبيع لا يجوز الا معلوما فبعضه معلوم ويتم بالقبض لان البيع عندك لا يتم حتى يقضى على صاحبه بدفع الثمن الامقبوضا فكان هذا عندك قبضا زعمت أنه في الرهن غير قبض فلا بعد وان تكون أخطأت بذلك لا يكون في الرهن قبضا أو بقولك يكون في البيع قبضا (قال الشافعي) فالقبض اسم جامع وهو يقع بمعان مختلفة كيف ما كان الشيء معلوما أو كان الكل معلوما والشيء من الكل جزء معلوم من أجزاءه وسلم حتى لا يكون دونه حائل فهو قبض فقبض الذهب والفضة والنياب في مجلس الرجل والارض أن يؤتي في مكانها قسم لا نحو بها يد ولا يحيط بها جدار والقبض في كثير من الدور والارضين اسلامها بأغلقها والعبيد تسلمهم بحضرة القاض والمشاغ من كل أرض وغيرها أن لا يكون دونه حائل فهذا كله قبض مختلف يجمعه اسم القبض وان تفرق الفعل فيه غير أنه يجمعه أن يكون مجموع العين والكل جزء من الكل معلوم ولا حائل دونه فإذا كان هكذا فهو مقبوض والذي يكون في البيع قبضا يكون في الرهن قبضا لا يختلف ذلك (قال الشافعي) ولم أسمع أحدا عندنا يخالف في ما قلت من أنه يجوز فيه الرهن والذي يخالف لا يجتنب فيه بمقدم من أثر في لازم اتباعه وليس بقياس ولا معقول فيغيرون في الاتباع الذي يلزمهم أن يفرقوا بين الشبهين اذا فرقت بينهما لا فارق حتى يفارقوا الا فارق في بعض ذلك لأن يجوزوا الاشياء زعموا على مثال ثم تأتي اشياء ليس فيها أثر في فرقون بينها وهي مجتمعة بأرائهم ونحن وهم نقول في الاثر تنبذ كما جادت وفيما قلت وقلنا بالرأى لا نقبل الا قياسا صحيحا على أثر (قال الشافعي) وان تابع الراهن والمرتهن على شرط الرهن وهو أن يوضع على يد المرتهن فبما أن وضعا على يد عدل فبما أن وليس لواحد منهما اخراجه من حيث يضعه الا باجتماعهما على الرضا بان يخرجاه (قال الشافعي) فان خفي الموضوع على يديه فدعا أحدهما الى اخراجه من يديه فبني للحاكم ان كانت تفسيرت حاله عما كان عليه من الامانة حتى يصير غير أمين أن يخرجته ثم يأمرهما أن يتراضا فان فعلا والارض لهما كما يحكم عليهما فيما لم يتراضا فيه مجازهما قال وان مات الموضوع على يديه الرهن فكذلك يتراضيان أو يرضي لهما القاضى ان أبا التراضى (قال الشافعي) وان مات المرتهن والرهن على يديه ولم يرض الرهن وصبه ولا وارثه قيل لو ارثه ان كان بالغا أو لوصيه ان لم يكن بالغا تراض أنت وصاحب الرهن فان فعلا والاصير

أول ذى وأرجى
لأرجى فسوا من قبل
الاب والام وأقرهم
وأبعدهم وأغناهم
وأفقرهم سواء لانهم
أعطوا باسم القرابة كما
أعطى من شهد القتال
باسم الحظ ودوان كان
من قبيلة من قریش
أعطى بقرابته
المعروفة عند العامة
فينظر الى القبيلة التي
ينسب اليها فيقال من
بنى عبد مناف ثم يقال
وقد تفرق بنو عبد
مناف فن أبهم قيل من
بنى عبد زيد بن هاشم
ابن المطلب فان قيل
أفتبزه هؤلاء قيل نعم
هم قبائل فان قيل فن
أبهم قيل من بنى عبد
ابن عبد زيد فان قيل
أفتبزه هؤلاء قيل نعم
بنو السائب بن عبيد
ابن عبد زيد فان قيل
أفتبزه هؤلاء قيل نعم
بنو شافع وبنو علي
وبنو عباس أو عباس
شك المرفى وكل هؤلاء
بنو السائب فان قيل

بالدراهم

(قال الشافعي) وأما
أوصى رجل بعبد
بمنه ثم أوصى به
لا تحفهو بينهما ما
نصفان ولولا العبد
الذي أوصيت به فلان
فلان أوصيت
بأبي أوصيت به فلان
فلان كان هذا رجوعا
عن الأول إلى الآخر
ولو أوصى أن يساع أو
دبره أو وهبه كان هذا
رجوعا ولو أحزه أو عله

أوزوجه لم يكن رجوعا
ولو كان الموصى به
فمعا خلطه بقمع أو
طحنه رقيقا ودقيقا
فصيره عجينا كان أيضا
رجوعا ولو وصى له
بكلية خنطة بما في يده
ثم خلطها بعلمها لم يكن
رجوعا وكانت له الملكية
بجملها

باب المرض الذي
يجوز فيه العطية ولا
يجوز والخوف غير
المرض

(قال الشافعي) رحمه
الله كل مرض كان
الاعب فيه أن الموت
مخوف عليه فعطيته
إن مات في حكم الوصايا
والأفوه كالعجيج ومن
الخوف منه إذا كانت
حتى بدأت بصاحبها ثم
إذا انطأ وت فهو مخوف
الاربع فأنها إذا
استمرت بصاحبها ربحا
فغير مخوفة وإن كان
معها وجع كل مخوفا
وذلك مثل السيل البرسام
أو الرخبة الدائم أو
الجذب أو الخاسرة أو

بالدراهم كان الرهن مثلاً أو أقل أو أكثر من الحق وليس هذا ببيع (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجل عبداً رهنه فرهنه فالرهن جائز إذا تصادق على ذلك أو قامت به بينة كما يجوز لو رهنه مالك العبد فان أراد مالك العبد أن يخرج رهنه من الرهن فليس له ذلك الآن يدفع الراهن أو مالك العبد متطوعاً الحق كله (قال الشافعي) ومالك الرهن أن يأخذ الراهن باقتسكا كله متى شاء لأنه أعاره بلامنه كان ذلك قبل محل الدين أو بعده (قال الشافعي) فان أعاره إياه فقال رهنه إلى سنة ففعل وقال افتة كه قبل السنة ففيها قولان أحدهما أن له أن يأخذه ببيع ماله عليه في ماله حتى يعيده إليه كما أخذ منه ومن حجة من قال هذا أن يقول لو أعتك عبدي بخدمة سنة كان لي أن أخذه الساعة ولزألفين ألف درهم إلى سنة كان لي أن أخذه منكم الساعة والقول الآخر ليس له أخذه إلى السنة لأنه قد أنزله أن يصير فيه حقا لغيرهما فهو كالضامن عنه مالا ولا يشبه أذنه برهنه إلى مدة عار يته إياه ولا سلفه (قال الشافعي) ولو تصادق على أنه أعاره إياه برهنه وقال أذنت لك في رهنه بألف وقال الراهن والمرتهن أذنت لي بألفين فالقول قول مالك العبد في أنه بألف والآخر الثاني على الراهن في ماله للمرتهن (قال الشافعي) ولو استعار رجلا من عبداً من رجل فرهنه من رجل عتاة ثم أتى أحدهما بخمسين فقال هذا ما يلزمي من الحق لم يكن واحداً منهما ضامناً عن صاحبه وإن اجتبع في الرهن فان نصفه مفكوك ونصفه مرهون (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجلين عبداً فرهنه عتاة ثم جاء بخمسين فقال هذمه فكذلك حق فلان من العبد وحق فلان مرهون ففيها قولان أحدهما أنه لا يملك إلا ما ألتزم أنه لو رهن عبد نفسه عتاة ثم جاء بتسعين فقال فلتسعة أعشاره وأترك العشر مرهوناً لم يكن منه شيء مفكوكاً وذلك أنه رهن واحد بحق واحد فلا يملك إلا المعاد والقول الآخر أن المثلثا كان لكل واحد منهما على نصفه جاز أن يملك نصف أحدهما دون نصف الآخر كما لو استعار من رجل عبداً ومن آخر عبداً فرهنه جاز أن يملك أحدهما دون الآخر والرجلان وإن كانا ملكهما في واحد لا يتجزأ فأحكامهما في البيع والرهن حكمهما في العبد للمقرنين (قال الشافعي) ولولي التيم أو وصيه أن يرهنه عنه كما يرهنه عليه فيما لا يملكه منه ولا يذون في التجارة وللكاتب والمستترك والمستأمن أن يرهن ولا بأس أن يرهن المسلم عند المشرك والمشرک عند المسلم كل شيء ما خلا المحضف والرقيق من المسلمين فأناتكره أن يصير المسلم تحت يدي المشرك بسبب شبه الرق والرهن وإن لم يكن رقاً فان الرقيق لا يمتنع الاقلام من الدليل من صار تحت يديه بتصغير ماله (قال الشافعي) ولو رهن العبد لنفسه ولو كنا نكرهه لما وصفنا ولو قال قائل أخذ الراهن باقتسكا كه حتى يوفي المرتهن المشرك حقه متطوعاً أو يصير في يده بما يجوز له ارتهاه فان لم يرضى فسخ البيع كان مذهباً فأما ما سواهم فلا بأس برهنه من المشركين فان رهن المحضف قلنا ان رضيت أن ترد المحضف ويكون حقه عليه فذلك أو تراضيان على ما سوى المحضف مما يجوز أن يكون في يديك وإن لم تراضى فسخنا البيع بينك إلا القرآن أعظم من أن يترك في يدي مشرك بقدر على إخراجهم من يديه وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرهنه من المسلمين إلا طاهر ونهي أن يسافر به إلى بلاد العدو (أخبرنا) إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشجعم اليهودي (قال الشافعي) ويوقف على المرتد ماله فان رهن منه شيئاً بعد الوقف فلا يجوز في قول بعض أصحابنا على حال وفي قول بعضهم لا يجوز إلا أن يرجع إلى الإسلام فملك ماله فيجوز الرهن وإن رهنه قبل وقف ماله فالرهن جائز كما يجوز لغيره سبيل الحرب ما ضاع في ماله قبل أن يؤخذ عنه وكما يجوز للرجل من أهل الإسلام والدمة ما ضاع في ماله قبل أن يقوم عليه عرساً به فاذا قاموا عليه لم يجوز ما ضاع في ماله حتى يستوفوا حقوقهم أو يبرؤهم منها (قال الشافعي) وليس للأفارس أن يرهن لان الملك أصاب المال مكان في المقارضة فضل عن رأس المال ولم يكن وانما ملك المقارض

الراهن شيأ من الفضل شرطه ان سلم حتى يصير رأس مال المقارض اليه أخذ شرطه وان لم يسلم لم يكن له شيء قال وان كان عبدا بين رجلين فأذن أحدهما للآخر أن يرهن العبد قال رهن جائز وهو كله رهن بجميع الحق لا بفك بعضه دون بعض وفيما نقول آخر أن الراهن ان فلك نصيبه منه فهو مفكوك ويجب على فلك نصيب شريكه في العبد ان شاهد ذلك شريكه فيه وان فلك نصيب صاحبه منه فهو مفكوك وصاحب الحق على حقه في نصف العبد الباقي وان لم يأذن شريك العبد لشريكه في أن يرهن نصيبه من العبد فرهن العبد فنصفه مرهون ونصف شريكه الذي لم يأذن له في رهنه من العبد غير مرهون ألا ترى أن رجلا لو تعدى فرهن عبدا رجل فغيره ان لم يكن له رهنه وكذلك يبطل الرهن في النصف الذي لا يملكه الراهن (قال الشافعي) ويجوز رهن الانثيين الشيء الواحد (قال الشافعي) فان رهن رجل رجلا أمسه فولدت أو حائطا فأمس أو ماشية فتناحت فاختلف أصحابنا في هذا فقال بعضهم لا يكون ولد الجارية ولا نتاج الماشية ولا ثمرة الحائط وهنأ ولا يدخل في الرهن شيء لم يرهنه مالكه قط ولم يوجب فيه حق لأحد وانما يكون الولد تبعاً في البيوع اذا كان الولد لم يحدث قط الا في ملك المشتري وان كان الحبل كان في ملك البائع وتبعاً في العتق لان العتق كان ولم يولد المملوك فلم يصير الى أن يكون مملوكاً لانه لم يصير الى حكم الحياة الظاهر الا بعد العتق لانه وهو تبع لامة وثمر الحائط انما يكون تبعاً في البيع مالم يؤبر واذا أرفهوا للبائع الا أن يشترط المبتاع (قال الشافعي) والعتق والبيع يخالفان للرهن ألا ترى أنه اذا باع فقد حول رقبته لامة والحائط والماشية من ملكه وحوله الى ملك غيره وكذلك ان أعتق لامة فقد أخرجها من ملكه لشيء جعله الله وملكته نفسها والرهن لم يخرجها من ملكه قط هو في ملكه بحاله الا أنه محمول دونه بحق ميسره به لغيره احمازه المسلمون كما كان العبد له وقد أجمروا من غيره وكان المستأجر احق بمنفعته الى المدة التي شرطت له من مال العبد والمالك له وكلاهما أجزا لامة فتكون محتسبة عنه بحق فيها وان ولدت أو ولد لم تدخل الاولاد في الاجارة فكذلك لا تدخل الاولاد في الرهن والرهن بمنزلة ضمان الرجل عن الرجل ولا يدخل في الضمان الا من أدخل نفسه فيه وولد الامة ونتاج الماشية وثمر الحائط مما لم يدخل في الرهن قط وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن طاوس عن أبيه أن معاذ بن جبل قضى فيمن ارتهن نخلا منرا فليحسب المرتهن من رهنه من رأس المال وذكر سفيان بن عيينة شيبه به (قال الشافعي) وأحسب مطرفاً قوله في الحديث من عام حج رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وهذا كلام يحتمل معاني فأنظر معانيه أن يكون الراهن والمرتهن تراضيا أن تكون الثمرة رهناً أو يكون الدين حالا أو يكون الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة واقتضاءها من رأس ماله أو أذن له بذلك وان كان الدين الى أجل ويحتمل غير هذا المعنى فيحتمل أن يكونا تراضيا أن الثمرة للمرتهن فتأداهما على ذلك فقال هي من رأس المال لا للمرتهن ويحتمل أن يكونا صاعداً وهذا تقدم ما أعلمهم أنها لا تكون للمرتهن ويشبه هذا القول من عام حج رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنهم كانوا يقضون بأن الثمرة للمرتهن قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم وظهور حكمه فردهم الى أن لا تكون للمرتهن فلما لم يكن له ظاهر مقصرا عليه وصار الى التأويل لم يحجز لاحد فيه شيء الا جاز عليه وكل يحتمل معنى لا يخالف معنى قول من قال لا تكون الثمرة رهناً مع الحائط اذا لم تشترط (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف لا يكون له ظاهر مخالف لحكمه به قلت أرايت رجلا رهن رجلا حائطا فثمر الحائط للمرتهن يبيع الثمرة وحسابها من رأس المال فيكون بائعاً لنفسه بلا تسلط من الراهن وليس في الحديث أن الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة أو يجوز للمرتهن أن يقبضها من رأس ماله ان كان الدين الى أجل قبل محل الدين ولا يحجز هذا أحد علمه فليس وجه الحديث في هذا الا بالتأويل (قال الشافعي) فلما كان هذا الحديث هكذا كان أن لا تكون الثمرة رهناً ولا الولد ولا النتاج أصح الاقاويل عندنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) ولو قال قائل الا أن يشارط عند الرهن أن يكون الولد والنتاج والثمر رهناً فنيشبهه أن يجوز عند سدي وانما أجزته على ما لم يكن له ليس بتيسر فلا يجوز أن يملك

القولنج ونحوه فهو مخوف وان سهل بطنه يوما أو اثنين وتأتي منه الدم عند الخلاء لم يكن مخوفاً ان استمر به بعد يومين حتى يجعله أو يذمه النوم أو يكسونه البطن متحرراً فهو مخوف فان لم يكن متحرراً فمعه زحيراً أو تقطيع فهو مخوف واذا أشكل مثل عنه أهل البصر ومن ساوره الدم حتى تعبر عقله أو المرار أو البلغم كان مخوفاً فان استمر به فالحق فالأغلب اذا تناول به أنه غير مخوف والبل غير مخوف والطاعون مخوف حتى يذهب ومن أنقذته الجراح فمخوف فان لم فصل الى مقتل ولم تكن في موضع لحم ولم يغلبه لها وجع ولا ضربان ولم ياتكل ويرم فغير مخوف واذا التهمت الحسرة فمخوف فان كان في أيدي مشركين يقتلون الاسرى فمخوف (وقال)

في الاملاء اذا قدم من
عليه قصاص غير مخوف
ما لم يجرحوا لانه يمكن
أن يتركوا فيجبوا
(قال المزي) الاول
أشبه بقوله وقد يمكن
أن يسلم من الحمام
الحرب ومن كل مرض
مخوف (قال) واذا
ضرب الحامل الطلق
فهو مخوف لانه كالتلف
وأشد وجعا والله تعالى
أعلم

(باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يجوز الوصية
الا الى بالغ مسلم حر
عدل أو امرأه كذلك
فان تغيرت حاله
أخرجت الوصية من
يده وضم اليه اذا كان
ضعيفا أمين معه فان
أوصى الى غير ثقة فقد
أخطأ على غيره فلا
يجوز ذلك ولو أوصى
الى رجلين فأت
أحدهما أو تغيرا بديل
مكانه آخر فان اختلفا
قسم بينهما ما كان
ينقسم وجعل في أيديهما

(١) قوله بواجب الرهن
في نسخة وأجر الرهن
وقوله فلصاحب الرهن
كذا في النسخ التي عندنا
وأصله فلصاحب الحق
وحرره اه معجمه

ما لا يكون وهذا يشبه معنى حديث معاذ والله تعالى أعلم وان لم يكن بالبين جدا كان مذهبا ولو لاحديث
معاذ ما رأيت يشبهه أن يكون عند أحد جائزا (قال الربيع) وفيه قول آخر انه اذا رهنه ماشية أو نخلا على
أن ما حدث من الثناج أو الثمرة رهن كان الرهن باطلا لانه رهنه ما لا يعرف ولا يفسط ويكون ولا يكون
ولا اذا كان كيف يكون وهذا أصح الاقوال على مذهب الشافعي (قال الشافعي) وقال بعض أصحابنا
الثمرة والثناج وولد الجارية رهن مع الجارية والماشية والحائط لانه منه وما كسب الرهن من كسب أو وهب
له من شيء فهو له ولكه ولا يشبه كسبه الجناية عليه لان الجناية عن له أو لبعضه (قال الشافعي) واذا دفع
الراهن الرهن الى المرتهن أو الى العدل فأراد أن يأخذه من يديه تلخدمة أو غيرها فليس له ذلك فان أعتقه
فان مسلم بن خالد أخبرنا عن ابن جريح عن عطاء في العبد يكون رهنا فاعتقه سيده فان اعتق باطل أو مردود
(قال الشافعي) وهذا وجه وجهه أن يقول قائله اذا كان العبد باطلا الذي جعله فيه محولا بينه وبين
أن يأخذه ساعة يتخدمه فهو من أن يعتقه أبعد فلذا كان في حال لا يجوز له فيها عتقه وأبطل الحماكم فيها
عتقه ثم فكه بعد لم يعتق يعتق قد أبطل الحماكم (وقال) بعض أصحابنا اذا أعتقه الراهن نظرت فان كان
له مال بقي بقية العبد أخذت قيمته منه فجعلته بارهنا وأتخذت عتقه لانه مال له قال وكذلك ان أبرأه صاحب
الدين أو فاضاه فرجع العبد الى مالكه وانفسخ الدين الذي في عتقه أنفذت عليه العتق لانه مال له وانما العلة التي
منعت بها عتقه حق غيره في عتقه فلما انفسخ ذلك أنفذت فيه العتق (قال الشافعي) وقد قال بعض الناس
هو حر ويسعى في قيمته والذي يقول هو حر يقول ليس لسيد العبد أن يبيعه وهو مال له ولا برهنه ولا يقبضه
ساعة واذا قيل له لم وهو مال قد باع بيعا صحيحا قال فيه حق لغيره حال بينه وبين أن يجرحه من الرهن
فقبل له فاذا منعه أن يجرحه من الرهن بعوض يأخذه لعله أن يؤديه الى صاحبه أو يعطيه اياه رهنا
مكانه أو قال أبيع له لا يتلف ثم أدفع الثمن رهنا فقلت لا الارضا المرتهن ومنعه وهو مال أن برهنه من غيره
فأبطل الرهن ان فعل ومنعه وهو مال أن يتخدمه ساعة وكانت تحتك فيه أنه قد أوجب فيه شيئا لغيره
فكيف أجرت له أن يعتقه فيجرحه من الرهن الاخراج الذي لا يعود فيه أبدا لقد منعه من الاقل وأعطيته
الاكثر فان قال أسند عيبه فالاستسعاء أيضا ظلم للعبد وللمرتهن أرايت ان كانت أمة تساوى الوفا ويعلم
أنها عاجزة عن اكتساب ثمنها في أي شيء تسمى أو أرايت ان كان الدين حالا أو الى أي يوم فاعتقه ولعل
العبد يهلك ولا مال له والامة فيسطل حق هذا أو يسعي فيه ما تهنته ثم لعله لا يؤدي منه كبر شيء ولعل الراهن
مفلس لا يجد درهما فقد أتلف حق صاحب الرهن ولم ينتفع برهنه فترجع للدين يهلك إذا هلك الرهن
لانه فيه زعيم ومرة تنظر الى الذي فيه الدين فتخير فيه عتق صاحبه وتلف فيه حق الغريم وهذا قول متباين
وانما برهن الرجل بحقه فيكون أحسن حالا ممن لم يرهن والمرتهن في أكثر قول من قال هذا أسوأ حالا ممن
الذي لم يرهن وما شئ أبسر على من يستخف بذمته من أن يسأل صاحب الرهن أن يعيره اياه اما يتخدمه أو
برهنه فاذا أتى قال لا يخرجته من يده فاعتقه فتلف حق المرتهن ولم يجسد عند الراهن وفاء (قال الشافعي)
ولا أدري أبرأه يرجع بالدين على الغريم المعتق أم لا (قال الشافعي) فان قال قائل لم أجرت العتق فسه اذا
كان له مال ولم تقل ما قال فيه عطاء قيل له كل مال يجوز عتقه الالة حق غيره فاذا كان عتقه اياه يتلف حق
غيره لم أجزه واذا لم يكن يتلف لغيره حقا وكنت أخذ العوض منه وأصبر رهنا كهو فذهب العلة التي
بها كنت مبطلا للعتق وكذلك اذا أدى الحق الذي فيه استيفاء من المرتهن أو أبرأه ولا يجوز الرهن الامقبوضا
وان رهنه رهنا فاقبضه هو ولا عدل بضعه على يديه فالرهن مقسوخ والقبض ما وصفت في صدر الكتاب
مختلف قال وان قبضه ثم أعاره اياه أو أجره اياه أو العدل فقال بعض أصحابنا لا يخرج رهنا من الرهن
لانه اذا أعاره اياه فني شاء أخذه واذا أجره فهو كالاجني (١) بواجب الرهن اذا أذن له سيده والاجارة للمالك

فإذا كانت للمالك فله صاحب الرهن أن يأخذ الرهن لأن الإجارة منسوخة وهكذا نقول (قال الشافعي) فإن تبايعا على أن يرهنه فله وقبض أو رهنه بعد البيع فكل ذلك جائز وإذا رهنه فليس له إخراجها من الرهن فهو كالنعمان يجوز له البيع وعنده (قال الشافعي) فإن تبايعا على أن يرهنه عبدا فإذا هجره فالبايع بالخيار في فسخ البيع أو إثباته لأنه قد باع به على وثيقة فلم تتم له وإن تبايعا على رهنه فلم يقبضه فالرهن منسوخ لأنه لا يجوز إلا مقبوضا

(جناية الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى الاجنبي على العبد المرهون جناية تتلفه أو تتلف بعضه أو تنقصه فكان لها أرش فقال العبد الراهن انقصم فيها وإن أحب المرتهن حضوره أحضره فإذا قضى له بأرش الجناية دفع الأرش إلى المرتهن إن كان الرهن على يديه أو إلى العدل الذي على يديه وقيل للراهن إن أحببت فسلمه إلى المرتهن قصاصا من حقه عليك وإن شئت فهو موقوف في يديه رهنا أو في يدي من على يديه الرهن إلى محل الحق (قال الشافعي) لا أحسب أحدا يعقل يختار أن يكون من ماله شيء يقف لا يقبضه فينتفع به إلى محل الدين ولا شيء له بوجه من الوجوه موقوف أو غير مضمون إن تلف تلف بلا ضمان على الذي هو في يديه وكان أصل الحق ثابتا كما كان عليه على أن يكون قصاصا من دينه (قال الشافعي) فإن قال الراهن أنا أخذت الأرض لأن ملك العبد فليس ذلك له من قبل أن ما كان من أرش العبد فهو ينقص من ثمنه وما أخذ من أرشه فهو يقوم مقام دينه لأنه عوض من دينه والعوض من البدن يقوم مقام البدن إذا لم يكن للمالكه أخذ بدن العبد فكذلك لا يكون له أخذ أرش بدنه ولا أرش شيء منه (قال الشافعي) وإن جنى عليه ابن المرتهن فجنايته كجناية الاجنبي وإن جنى عليه المرتهن فجنايته أيضا كجناية الاجنبي إلا أن مالك العبد يجزى بين أن يجعل ما يلزمه من ثمن عقل العبد قصاصا من دينه أو يقرره رهنا في يديه إن كان الرهن على يديه وإن كان موضوعا على يدي عدل أخذ ما يلزمه من عقله فدفع إلى العدل (قال الشافعي) فإن جنى عليه عبد المرتهن قبل المرتهن أفدع عبدك بجميع الجناية أو أسله يباع فإن فداه فالراهن بالخيار بين أن يكون الفداء قصاصا من الدين أو يكون رهنا كما كان العبد وإن أسلم العبد بيع العبد ثم كان ثمنه رهنا كما كان العبد المحن عليه (قال الشافعي) وإن جنى عبد المرتهن على عبد الراهن المرهون جناية لا تبلغ النفس فالقول فيها كالقول في الجناية في النفس يجزى بين أن يفسد به بجميع أرش الجناية أو يسلمه يباع فإن أسله يبيع ثم كان ثمنه كما وصفت لك (قال الشافعي) وإن كان في الرهن عبدان فجنى أحدهما على الآخر فالجناية هدر لأن الجناية في عنق العبد لا في مال سيده فإذا جنى أحدهما على الآخر فكأنما جنى على نفسه لأن المالك الراهن لا يستحق إلا ما هو له رهنه وما هو رهن له (قال الشافعي) وإن كان الرهن أمة فولدت ولدًا فجنى عليها ولدها فولد لها كعبد السيد لجنى عليها لأنه خارج من الرهن (قال الشافعي) وإن جنى عبد للراهن على عبده المرهون قيل له قد أنلف عبدك وعبدك المتلف كاه أو بعضه مرهون بحق لغيره فيه فأنت بالخيار في أن تفدى عبدك بجميع أرش الجناية فإن فعلت فأنت بالخيار في أن يكون قصاصا من الدين أو رهنا مكان العبد المرهون لأن البذل من الرهن يقوم مقامه أو تسلم العبد الجاني فيبيع ثم يكون ثمنه رهنا مكان المحن عليه (قال الشافعي) فإن جنى الراهن على عبده المرهون ففسد حق على عبده لغيره ففسد حق برهنه لأنه يتمتع منه سيده ويبيعه فيكون المرتهن أحق بثمنه من سيده ومن غرامه فيقال أنت وإن كنت جنت على عبدك فخذا تبطل عليه إخراجك من الرهن أو نقصه فإن شئت فأرش جنايتك عليه ما بلغت قصاصا من دينك وإن شئت فسلمه يكون رهنا مكان العبد المرهون قال وذلك إذا كان الدين حالا فإذا كان إلى أجل

نصفين وأمر بالاحتفاظ بما لا ينقسم وليس للموصى أن يودي بما أوصى به إليه لأن الميت لم يرض الموصى إليه الآخر (ولو قال) فإن حدث بوصي حدث فقد أوصيت إلى من أوصى إليه لم يجز لأنه إنما أوصى بماله غيره (وقال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى إن ذلك جائز إذا قال قد أوصيت إليك بركة فلان (قال المزني) رحمه الله وقوله هذا يوافق قول الكوفيين والمذنبين والذي قبله أشبه بقوله (قال الشافعي) ولا ولاية للموصى في إنكاح بنات الميت (ما يجوز للموصى أن يصنعه في أموال اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه الله ويخرج الوصي من مال اليتيم كل ما يلزمه من زكاة ماله وجناتيه وما لا غناء به عنه من نفقته

أجل فيؤخذ الأرض فيكون رهنا الآن بتراضيا للجاني الراهن والمرتهن بأن يكون قصاصا (قال الشافعي)
وان كانت الجناية من أجنبي عدا فللأب العبد الراهن أن يقتص له من الجاني ان كان بينهما قصاص وان
عرض عليه الصلح من الجناية فليس يلزمه أن يصالح وله أن يأخذ القود ولا يسدل مكانه غيره لانه ثبت له
القصاص وليس يمتنع في أخذه القصاص وقال بعض الناس ليس له أن يقتص وعلى الجاني أرض الجناية
أحب أوزره (قال الشافعي) وهذا القول بعيد من قياس قوله هو يجرى عتق الراهن اذا عتق العبد
ويسمى العبد والذي يقول هذا القول يقتص العبد من الحر ويرغم أن الله عز وجل حكم بالقصاص في
القتل وسأوى النفس بالنفس ولا يزعم أن ولي القتل لو أراد أن يأخذ في القتل العبد الدية لم يكن ذلك له من
قبل أن الله عز وجل أوجب له القصاص الآن بشاء ذلك القاتل وولي المقتول فيصطلحا عليه (قال
الشافعي) فاذا زعم أن القتل يجب فيه بحكم الله تعالى في القتل وكان وليه يريد القتل فتعنه اياه فقد أبطل
ما زعم أن فيه حكما ومنع السيد من حقه (قال الشافعي) فان قال فان القتل يبطل حق المرتهن فكذلك
قد أبطل حق الراهن وكذلك لو قتل نفسه أو مات بطل حق المرتهن فيه وحق المرتهن في كل حال على مالك
العبد فان كان انما ذهب الى أن هذا أصل لهما معا فقد بدأ بظلم القاتل على نفسه فأخذ منه مالا وانما عليه
عنده قصاص ومنع السيد ما زعم أنه أوجب له وقد يكون العبد ثمانية عشر ذنبا والحق الى سنة فيعطيه
رجل لرغبته فيه ألف دينار فيقال لمالك العبد هذا أفضل كثير تأخذه فتقتضي دينك ويقول ذلك له القريم
ومالك العبد محتاج فيزعم قائل هذا القول الذي أبطل القصاص لا ينظر للمالك وللمرتهن أنه لا يكره مالك
العبد على يده وان كان ذلك نظر لهما معا ولا يكره الناس في أموالهم على انخراجها من أيديهم بمال لا يدون
الآن يلزمهم حقه للناس وليس للمرتهن في بيعه حق حتى يحل الاجل (قال الشافعي) فان جنى العبد
الرهن جناية فسد سببه بخيرين أن يفديه بارش الجناية فان فعل فالعبد رهن بماله أو يسلمه يباع فان أسلمه
لم يكف أن يجعل مكانه غيره لانه انما أسلمه بحق وجب فيه (قال الشافعي) فان كان أرض الجناية أقل من
قيمة العبد المسلم فأسلمه فيبيع دفع الى الجاني عليه أرض جنايته ورد ما بقي من ثمن العبد رهنا (١)

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن أخذ برنا البيع قال قال الشافعي واذا ارتهن الرجل
رهنا فوضعه على يدي عدل رضيا صاحبه فهلك الرهن من عند العدل وقيمه والدين سواء فان أباحنيقة كان
يقول الرهن بماله وقد بطل الدين وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كاهو الرهن من
ماله لانه لم يكن في يدي المرتهن انما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) واذا رهن الرجل
الرهن فقبضه منه أو قبضه عدل رضيا به فهلك الرهن في يديه أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين
كاهو ولا ينقص منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا وان مات الراهن وعلمه دين والرهن على يدي العدل
فان أباحنيقة كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الرهن
بين الغرماء والمرتهن بالخصص على قدر أموالهم واذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من الغرماء
وقوله ما جعلا فيه واحد (قال الشافعي) واذا مات الراهن وعليه دين وقدر رهن رهنا على يدي صاحب
الدين أو يدي غيره فسواء المرتهن أحق بمن هذا الرهن حتى يستوفي حقه فيه فان فضل فيه فضل كان
الغرماء شركاء فيه وان نقص عن الدين حاص أهل الدين بما يبق له في مال الميت واذا رهن الرجل الرجل
دارا ثم استحق منها شخص وقد قبضها المرتهن فان أباحنيقة كان يقول الرهن باطل ولا يجوز وهذا يأخذ
حفظني عنه في كل رهن فاسد وقع فاسد فاصحاب المال أحق به حتى يستوفي ماله ببيع له بنسه وكان ابن
أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة وكيف يكون ذلك وانما كان رهنه نصيبا غير
مقسوم (قال الشافعي) واذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان =

وكسوته بالمعروف
واذ بلغ الحلم ولم يرشد
زوجه وان احتاج الى
خادم ومثله يخدم
اشترى له ولا يجمع له
امرأتين ولا جارتين
للوطء وان اتسع ماله
لانه لا ضيق في جارية
للوطء فان أكثر
الطلاق لم يزوج وسرى
والعتق مردود عليه
(قال المزني) رجه
الله هذا آخر ما وصفت
من هذا الكتاب أنه
وضعه بخطه لا أعلم أحدا
سمعه منه وسمعت
يقول لو قال أعطوه كذا
ونذا من دنانيري أعطى
دينارين ولوم بقل من
دنانيري أعطوه ماشاؤا
انتهى

(كتاب الوديعه)

(قال الشافعي) رجه
الله واذا أودع رجل
وديعه فأراد سفره فلم
يبق بأحد يجعلها عنده
فسافر بها برا أو بحرا
ضمن وان دفنها في منزله
ولم يعلم بها أحد بانته
على ماله فهلكت ضمن

(التقليد)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به (قال الشافعي) وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به (أخبرنا) محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلد الزرقى وكان قاضيا بالمدينة أنه قال جئنا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا قد أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمار رجل مات وأفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد به بعينه (قال الشافعي) ويحدث مالك بن أنس وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد وحديث ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر في التقليد تأخذ

ما يتيق من الدار رهننا بجميع الدين الذي كانت الدار رهننا ولو ابتدأ أنصيب شقص معلوم مشاع جاز ما حاز أن يكون بيعا جاز أن يكون رهننا والقبض في البيع مثل القبض في الرهن لا يختلطان وهذا مكتوب في كتاب الرهن وإذا وضع الرجل الرهن على يد عدل وسلطه على بيعه عند محفل الأجل ثم مات الراهن فإن أباح نفسه كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لأبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء والاسطوان أن يبيعه في مرض الراهن ويكون للمرتين خاصة في قياس قوله (قال الشافعي) وإذا وضع الراهن الرهن على يد عدل وسلطه على بيعه عند محفل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له بيعه ما كان الراهن حيا فإذا مات لم يكن له البيع إلا بأمر السلطان أو رضا الوارث لأن الميت وإن رضي بأمانته في بيع رهن فقد تحق ملك الراهن لغريمه وورثته الذين لم يرضوا أمانته والرهن بحاله لا يفسخ مرقب أن الورثة أنما ملكوا من الرهن ما كان له الراهن مالكا فإذا كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث ولو كاله يبيعه عن الدين غير الرهن الوكالة لو بطلت لم يطل الرهن وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أجراها بائنا رهنه فإن أباح نفسه كان يقول قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يجرها وصارت بمنزلة العارية يتوبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والغلة للمرتين قضاء من حقه (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل دارا ودفعها للمرتين أو عدل وأذن بكرا ثم أفا كريت كان الكراء للراهن لأنه مال الدار ولا يتخرج به من الرهن وإنما منعنا أن نجعل الكراء رهننا أو قصاصا من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس المرهون ألا ترى أنه لو باعه دارا فسكنها أو استغلها ثم ردها ببيع كان السكن والغلة للشري ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن يردّها إلا ما غنم الدار من أصل البيع والكراء والغلة ليسا من أصل البيع فلما كان الراهن انما رهن ردة الدار كانت رقبته الدار للراهن إلا أنه شرط للمرتين فيها حق المخرج أن يكون التماس الكراء والسكن إلا للراهن من المالك الرقبة كما كان الكراء والسكن لا يشتري المالك الرقبة في حينه ذلك (قال الشافعي) وإذا ارتهن الرجل ثلث دارا أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبض في البيع جاز أن يكون رهنًا وقبض في الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها للمرتين وأذن له وب الدابة والدار أن ينتفع بالدار أو الدابة فانتفع بهما لم يكن هذا انخراجه من الرهن وما لهذا ولا انخراجه من الرهن وإنما هذا منفعة للراهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء يملكه الراهن دون المرتين وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض المرتين الأصل ثم أذن له في الانتفاع بما رهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار وخارج العبد للراهن أه

وإذا أودعها غيره وصاحبها حاضر عند سفره ضمن فإن لم يكن حاضرا فأودعها أمينا يودعه ماله لم يضمن وإن تعدى فبها ثم ردها في موضعها فهلكت ضمن لخروجه بالتعدى من الأمانة ولو أودع عشرة دراهم فأنفق منها درهما ثم رده فيها ولو ضمن الدرهم أو دعه دابة وأمره بعلفها وسقيها فأمر من فعل ذلك بها في داره كما يفعل بدوابه لم يضمن وإن بعثها إلى غير داره وهي تسقى في داره ضمن وإن لم يأمره بعلفها ولا بسقيها ولم ينهه فبها مدة إذا أتت على مثلها لم تأكل ولم تشرب هلكت ضمن وإن لم تكن كذلك قتلت لم يضمن وينبغي أن يأتي الحاكم حتى يوكّل من يقبض منه النفقة عليها ويكون ديناً على ربها أو يبيعها فإن أنفق على غير ذلك فهو متطوع

وفي حديث ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والتقي من جملة التقليل ويتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء وحديثها ما ثبتان متصلان وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه فهو أحق به بيان على أنه جعل لصاحب السلعة إذا كانت سلعته قائمة بعينها نقض البيع الأول فيها إن شاء كما جعل للنسفع السلعة إن شاء لأن كل من جعل له شيء فهو إليه إن شاء أخذه وإن شاء تركه وإن أصاب السلعة نقض في بذنها عواراً وقطعاً وغيره وأزادت بذلك كله سواء يقال لرب السلعة أنت أحق بسلعتك من الغرماء إن شئت لانا إنما نجعل ذلك إن اختار رب السلعة نقضاً للعقد الأولي بحال السلعة الآن قال وإذا لم أجعل لورثة المفلس ولالة في حياته دفعه عن سلعته أذا لم يكن هو يرى النعمة بأدائه عن نفسه لم أجعل لغرمائه أن يدفعوا عن السلعة إن شاءوا وما لغرمائه يدفعون عنه وما بعدو غرماءه أن يكونوا متطوعين للغرماء بما يدفعون عنه فليس على الغريم أن يأخذ ماله من غير صاحب دينه كما لو كان لرجل على رجل دين فقال له رجل أفضيك عنه لم يكن عليه أن يقضي ذلك منه وتبرأ ذمته صاحبه أو يكون هذا لهم لازماً فإذا أخذ منهم وإن لم يردوه فهذا ليس لهم بل لازم ومن قضى عليه أن يأخذ المال منهم خرج من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً لأنه قد وجد عين ماله عند مفلس فإذا منعه إياه فقد منعه ما جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أعطاه شيئاً محالاً لم فيه المعطى والمعطى وذلك أن المعطى لو أعطى ذلك الغريم حتى يجعله مالا من ماله يدفعه إلى صاحب السلعة فيكون عنده غير مفلس بحقه وجبره على قبضه فجاء غرماء آخرون رجعوا به عليه فكان قد منعه سلعته التي جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم دين الغرماء كلهم وأعطاه العوض منها والعوض لا يكون إلا بالمافات والسلعة لم تنف فقضى ههنا قضاء محالاً إذ جعل العوض من شيء قائم ثم زاد أن قضى بأن أعطاه ما لا يسلم له لأن الغرماء إذا جاءوا ودخلوا معه فيه وكانوا أسوة وسلعة قد كانت له متفرقة ونهزم عن المعطى فيجعله يعطى على أن يأخذ فضل السلعة ثم جاء غرماء آخرون فدخلوا عليه في تلك السلعة فان قال قائل لم أدخل ذلك عليه وهو متطوع به قيل له فإذا كان تطوع به فلم يجعله فيما تعلق به عوض السلعة والمتطوع من لا يأخذ عوضاً ما زدت على أن جعلته بيعاً لا يجوز وغرراً لا يفعل (قال الشافعي) وإذا باع الرجل من الرجل تخلفه ثم أوطع قدراً استثناء المشتري وقبضه المشتري وأكل الثمر ثم أفلس المشتري كان للبائع أن يأخذ حاطه لأنه عين ماله ويكون أسوة الغرماء في حصة الثمر الذي وقع عليه البيع فاستملكه المشتري من أصل الثمن يقسم الثمن على الحائط والتمر فنظر كم قيمة الثمر من أصل البيع فان كان الربع أخذ الحائط بحصته وهون ثلاثة أرباع الثمن ورجع بقيمة الثمر وهو الربع وانما قيمته يوم قبضه لا يوم أكله لأن الزيادة كانت في ماله ولو قبضه سالماً والمسئلة بمجالها ثم أصابته جائحة رجع بحصته من الثمن لأنها أصابته في ملكه بعد قبضه ولو كان باعه الحائط والتمر قد أخضر ثم أفلس المشتري والتمر طيب أو غرق قائم أو يسر زائد عن الأخضر كان له أن يأخذ والتخل لأنه عين ماله وإن زاد كما يبيعه الحارثية الصغيرة فبأخذها كبيرة زائدة ولو أكل بعضه وأدرك بعضه زائد بعينه أخذ المدرك وتبعه بحصة ما باع من الثمر يوم باعه إياهم الغرماء (قال الشافعي) وهكذا الوبايع وديا صغاراً أو نوى قد خرج أو زرعاً قد خرج أو لم يخرج مع أرض فأفلس وذلك كله زائد مدرك أخذ الأرض وجميع ما باعه زائد المدرك وإذا باع رجلاً بحصته من الثمن يوم وقع البيع كما يكون لو اشتري منه جارية أو عبد أو بحال صغراً أو مرض فأت في يده أو أعتقه رجع بمنته الذي اشتراه منه ولو كبر العبد أو صح وقد اشتراه سقياً صغيراً كان للبائع أخذه جميعاً كبيراً لأنه عين ماله وإن ياد نفسه منه لامن صنعة الأكمين وكذلك لو باعه فعلة أخذه معلماً ولو كسبه المشتري العبد أو وهبه مالا أخذ البائع العبد وأخذ الغرماء مال العبد وليس بالعبد لأنها غير ماله من مال المشتري لا يملكه البائع ولو كان العبد المبيع بيع وله مال استثناء المشتري فاستملك المشتري ماله وأهلك في يده العبد فسواء

ويرجع البائع بالعبد فيأخذه دون الغرماء بقيمة المال من البيع بحاص به الغرماء ولو باعه حائطا لإعمر
 قبه فأعمر ثم فلس المشتري فإن كان الثمر يوم فلس المشتري مأورا أو غير مأور ففسوا والعمر للشري ثم يقال لرب
 النخل ان شئت فالنخل لك على أن تقرر الثمر فيها الى الجداد وان شئت فذبح النخل وكن أسوء الغرماء وهكذا
 لو باعه أمة فولدت ثم فلس كانت له الامه ولم يكن له الولد ولو فلس والامه حاسل كانت له الامه والجل تبع
 ملكها (١) كما عاك به الامه ولو كانت السلعة أمة فولدت له أولاد قبل افلاس الغريم ثم أفلس الغريم
 رجع بالام ولم يرجع بالأولاد لانهم ولدوا في ملك الغريم وانما نقصت البيع الاول بالا فلاس الحادث واختيار
 البيع بقضه لا بأن أصل البيع كان مفسوخا من الأصل ولو كانت السلعة دارا فبئيت أو بقعة ففريت
 ثم أفلس الغريم رددت البائع بالدار كما كانت والبقعة كما كانت حين باعها ولم يجعل له الزيادة لانهم لم تكن
 في صفقة البيع وانما هي شئ متميز من الارض من مال المشتري ثم خيره بين أن يعطى قيمة العارة والغراس
 ويكون ذلك له أو يكون له ما كان من الارض لا عمارتها فيها وتكون العارة الحادثة تناع للغرماء سواء بينهم
 إلا أن يشاء الغرماء والغريم أن يقلعوا البناء والغراس ويضموا الرب الارض مانقص الارض القطع فيكون
 ذلك لهم ولو كانت السلعة شيا متفرقا مثل عبيد أو ابل أو غنم أو ثياب أو طعام فاستلم المشتري بعضه ووجد
 البائع بعضه كان له البعض الذي وجد بحصته من الثمن ان كان نصفا قبض النصف وكان غريبا من الغرماء
 في النصف الباقي وهكذا ان كان أكثر أو أقل قال واذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل لانه عين
 ماله فالقبض عين ماله وهو أقل من الكل ومن ملك الكل ملك البعض الا أنه اذا ملك البعض نقص من
 ملكه والنقص لا يمنع المالك ولو باع رجل من رجل أرضا فقربها ثم فلس الغريم فابى رب الارض أن
 يأخذ الارض بقيمة الغراس وأبى الغريم ويقلعوا الغراس ويسلموا الارض الذي به لم يكن
 رب الارض الا الثمن الذي باع به الارض يحاص به الغرماء ولو باعه حائطا غير متمرقا ففسر ثم فلس كان رب
 الارض بالخيار ان شاء أن يأخذ أرضه ويبقى الثمر فيها الى الجداد ان أراد الغريم والغرماء أن يبقوه فيها الى
 الجداد فذلك له وليس للغريم منعه وان أراد أن يدعها ويضرب مع الغرماء بما كان له فعل وكذلك لو باعه
 أرضا بيضاء فزرعها ثم فلس كان مثل الحائط يبيعه ثم يفر النخل فان أراد رب الارض أو رب النخل أن يقبلها
 ويبقى فيها الزرع الى الحصاد والثمار الى الجداد ثم عطبت النخل قبل ذلك بأى وجه ما عطبت بفعل الآدميين
 أو بأمر من السماء أو جاء شبل ففترق الارض وأبطلها فضمن ذلك من ربه الذي قبلها من المفسل لانه
 عندما قبلها صار ملكا لها ان أراد أن يبيع باع وان أراد أن يهب وهب فان قيل ومن أين يجوز أن يملك
 المرء شيئا لا يتم له جميع ملكه فيه لان هذا لم يملكه الذي جعلت له أخذه ملكا تاما لانه محول بينه وبين جوار
 النخل والجور يدرك ما أضمر بثمر المفسل ومحول بينه وبين أن يجرد في الارض بئرا أو شيئا مما يضرب ذلك بزرع
 المفسل قيل له بدلالة قول النبي صلى الله عليه وسلم من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترطه المشتاع
 فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يملك المشتاع النخل وملك البائع الثمر الى الجداد قال ولو سلم رب الارض
 الارض للمفسل فقال الغرماء احصد الزرع وبعه وقلوا أعطنا ثمنه وقال المفسل لست أفعل وأنا أدعه الى أن
 يحصل ذلك أنتمى لي والزرع لا يحتاج الى الماء ولا المؤنة كان القول قول الغرماء في أن يباع لهم ولو كان
 يحتاج الى السقي والعلاج فنطوق رجل للغريم بالانفاق عليه فأخرج نفقة ذلك وأسلمها الى من بلى الانفاق
 عليه وزاد حتى ظن أن ذلك ان سلم سيكتفي لم يكن للغريم بقاء الزرع الى الحصاد وكان للغرماء بيعه واذا جعل له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل لانه عين ماله والبعض عين ماله وهو أقل من الكل ومن ملك الكل ملك
 البعض الا أنه اذا ملك البعض نقص من ملكه والنقص لا يمنع المالك قال ولو كانت السلعة عبدا فأخذ نصف

فهلك ضمن وان شرط
 أن يربطها في كسبه
 فأمسكها بيده فقلقت
 لم يضمن ويده أحرز واذا
 هلك وعنده ودبغة
 بعينها فهي له بها وان
 كانت بغير عينا مثل
 دنانير أو مالا يعرف
 بعينه حاص رب الودبغة
 الغرماء ولو ادعى رجلا ان
 الودبغة مثل عبد أو
 بغير فقال هي لأحدكما
 ولا أدري أيكما وقيل
 لهما هل تدعيان شيئا
 غير هذا بعينه فان قال
 لا حلف المسودع بالله
 ما يدري أيهما هو
 ووقف ذلك لهما جميعا
 حتى يصطلحا فيه أو
 يقيم أحدهما بينة
 وأبى ما حلف مع
 نكول صاحبه كان له

(١) قوله عليكها كما
 عاك به الامه هكذا في
 النسخ التي بأيدنا ولعل
 الصواب عليكها عاك
 به الامه كما هو واضح
 كتبه معجبه

ثم أنلس الغريم كان له نصف العبد بشرى كباية الغريم وبيع النصف الذي كان للغريم لغرمائه ودونه على
المثال الذي ذكر ولا يردهما أخذ شيئاً لأنه مستوف لما أخذه ولو زعمت أنه يرد شيئاً ما أخذ جعلته لو أخذ
الثلث كله أن يردمه بأخذ بعلته ومن قال هذا فهذا خلاف السنة والقياس عليها ولو كانا عديين أو ثوبين
فباعهما بعشرين فقبض عشرة وبقى من ثمنهما عشرة كان شرى كباية ما بالنصف يكون نصفهما له والنصف
للغرماء ببيع في دينه ولو كانت المسئلة بماله الفاقض نصف الثلث وهلك نصف المبيع وبقى أحد الثوبين
أو أحد العديين وقيمتها سواء كان أحق به من الغرماء من قبل أنه عين ماله عنده معدوم والذي قبض من الثلث
انما هو بدل فكما كان لو كانا فائمين أخذهما ثم أخذ بعض البدل وبقى بعض السلعة كان ذلك كقيامهما معا
فان ذهب ذاهب إلى أن يقول البدل منهما معا فقد أخذ نصف عن ذاهب نصف عن ذاهب من شيء بينهما ما قلت
غير ما ذكرت قيل نعم أن يكونا جاععين ذاهب عن ذاهب من شيء ذاهب عن ذاهب من شيء ذاهب عن ذاهب من شيء
وقبض البائع من ثمنهما حينئذ وملك أحد الثوبين ويحسد بالآخر عينا فيرده بالنصف الباقي ولا يرد شيئاً
أخذوا يكون ما أخذ عن الهالك منهما ولو لم يكونا بيعاً وكانا رهناً بما جاء فأخذ تسعين وفات أحدهما كان الآخر
رهناً بالعشرة الباقية وكذلك يكون لو كانا فائمين ولا يبيع الثلث علم ما ولكنه يجعل الكل في كليهما والباقي
في كليهما وكما يكون ذلك في الرهن لو كانوا عبيداً رهناً بما جاء فأدى تسعين كانوا عابراً به عشرة لا يخرج منهم
أحداً من الرهن ولا شيء منه حتى يستوفى آخره فلما كان البيع في دلالته حكم النبي صلى الله عليه وسلم
موقوفاً فان أخذ ثمنه والاربع بعه فأخذ فكان كالمزتهن فبته وفي أكثر من حال المزتهن في أنه أخذه كله
لا يبيع عليه كما يبيع الرهن فيستوفى حقه ويرد فضل الثمن على مالكه فكان في معنى السبنة (قال الشافعي)
في الشرى كباية يفسل أحدهما بالزم الشرى لا الآخر من الدين شيء إلا أن يقصر أنه إذا أنه باذنه أو هما معا
فكون كدين إذا أنه باذنه لا شركة كانت وشركة المفاوضة باطلة لا لشركة الواحدة

قال الله تبارك وتعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مظل الغني ظم لم يجعل على ذي دين سبيلا في العسرة حتى تكون الميسرة ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مظه ظميا إلا بالغنى فإذا كان معسرا فهو ليس من عليه سبيل إلا أن يوسر وإذا لم يكن عليه سبيل فلا سبيل على إجارته لأن إجارته هل بنه وإذا لم يكن على بنه سبيل وإنما السبيل على ماله لم يكن إلى استئجاره سبيل وكذلك لا يجبس لأنه لا سبيل عليه في حاله هذه وإذا قام الغرماء على رجل فأرادوا أخذ جميع ماله ترك له من ماله قدر ما لا يخاف عنه وأقل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب وقد قيل إن كان لقسمة جنس أنفق عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيه حتى يفرغ من قسم ماله وترك لهم بقية يوم يقسم آخر ماله وأقل ما يكفيه من كسوته في شتاء كان ذلك أوصيف فإن كان له من الكسوة ما يبلغ ثوبا كثيرا بيع عليه وترك له ما وصفت له من أقل ما يكفيه منها فإن كانت ثيابها ما يغوى مجاوزة القدر استبرأ من ثمنها أقل ما يكفيه مما يليس أقصد من هو في مثل حاله ومن تلبسه مؤنته في وقته ذلك شتاء كان أوصيفا وإن مات كفن من ماله قبل الغرماء وحفر قبره وقبر باقل ما يكفيه ثم أقسم فضل ماله وبياع عليه مسكنه وخادمه لأن له من الخادم بدوا وقد يجد المسكن قال وإذا جئت عليه جنابة قبل التقليل فلم يأخذ أرضها إلا بعد التقليل فالغرماء أحق بهامته إذا قبضها لأنها مال من ماله لا ثمن لبعضه ولو وهب له بعد التقليل هبة لم يكن عليه أن يقبلها فلو قبلها كانت لغرمائه دونه وذلك كل ما أعطاه أحد من الآدميين متطوعا به فليس عليه قبوله ولا يدخل ماله شيء إلا بقبوله إلا المراث فاته لو ورت كان مالها لو لم يكن له دفع المراث وكان لغرمائه أخذ من يده ولو جئت عليه حنائة بعد فكأنه الحمار من أخذ الأرض أو القصاص كان له أن يقتص ولم يكن عليه أن يأخذ المال لأنه لا يكون مالها

مختصر من كتاب
قسم النسيء وقسم
الغنائم

(قال الشافعي) رحمه
الله أصل ما يتقوّم به
الولاية من جعل المال
ثلاثة وحوه أحدها

ما أخذ من مال مسلم تطهرا

له فذلك لأهل الصدقات

لا لاهل الف: والوحهان

الآن خزان ما أخذ من مال

مشیر کلاہما میں

في كتاب الله تعالى

وسنة رسوله صلى الله عليه

علمه وسلم وفعله فأحدهما

الغنمة قال تبارك

وَتَعَالَىٰ وَاعْلَمُ أَنَّ مَا غَنِمْتِ

من شمر فإذن الله خمسة

فَالسَّامِعُ لِلْآيَةِ وَالْمُجِيبُ

الانفهم انهم قالوا

أَتَيْتُهُم بِالْأَنْفَالِ وَاللَّيْلِ

الله تعالى ما افاء الله على
له أهل القوم

رسوله من أهل القرى
الآية (٢٤١) (٢٤١)

إليه (قال الساجي)

رحمة الله العزيمه راني

يَحْيَىٰ عَنِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ

الحس من جـهـه

سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ

الا يتبين معاسوا م

تفسترق الاحكام في

•

للال الايمان بشاء وكذلك لو عرض عليه من جنى عليه المال ولو استهلكه شيأ قبل التفليس ثم صالح منه على شيء بعد التفليس فان كان ما صالح قيمته ما استهلكه بشي معروف القيمة فأراد مستهلكه أن يزيد على قيمته لم يكن عليه أن يقبل الزيادة لان الزيادة في موضع الهبة فان فلس الغريم وقد شهد له شاهد مدعى على آخر فأبى أن يحلف مع شاهده بطلنا حقه اذا أحلفنا المشهود عليه ولم يجعل للغرماء أن يحلفوا لانه لا يعلل الا بعد البين فلما لم يكن مال الكالم يكن عليه أن يحلف وكذلك لو ادعى عليه فأبى أن يحلف ورد البين فامتنع القلس من البين بطل حقه وليس للغرماء في حال أن يحلفوا لانهم ليسوا مالكين الامام لا ولا يعلل الا بعد البين ولو جنى هو بعد التفليس جناية عمدا أو استهلك مالا كان المجنى عليه والمستهلك أسوة الغرماء في ماله الموقوف لهم بيع أو لم يبع مالم يقتسموه فاذا اقتسموه نظروا فان كانت الجناية قبل القسم دخل معهم فيما اقتسموا لان حقه لم يقبل يقسم ماله وان كانت الجناية بعد القسم لم يدخل معهم لانهم قد ملكوا ما قسم لهم وخرج عن ملك القلس والجناية والاستهلاك دين عليه سواء ولو ان القاضي يحجز عليه وأمر بوقف ماله لبيع حتى يعمله جناية لم يكن له أن يقدر به وأمر القاضي ببيع الجاني في الجناية حتى يوفي المجنى عليه أرشها فان فضل فضل رده في ماله حتى يعطيه غرماءه وان لم يفضل من ثمنه شيء ولم يستوف صاحب الجناية جنياته بطلت جنياته لانها كانت في رقة العبد دون ذمة سيده ولو كان عبد القلس مجنبا عليه كان سيده ان يلصقه فاذا ثبت الحق عليه وكان الجاني عليه عبدا فله أن يقتص ان كانت الجناية قبل انقصاص وأن يأخذ الأرض من رقة العبد الجاني فان أراد الغرماء ترك القصاص وأخذ المال فليس ذلك لهم لانه لا يعلل المال الا بعد اختيارهم وان كانت الجناية بما لا يقصص فيه انما فيه الأرض لم يكن لسيده العبد عفو الأرض لانه مال من ماله وجب له بكل حال فليس له حقه وهو مردود في ماله بقضيه عن دينه واذا باع الرجل من الرجل الحنطة والزيت والسمن أو شيأ مما يكال أو يوزن فخلطه بمشله أو خلطه بارد آمنه من جنسه ثم فلس غريمه كان له أن يأخذ متاعه بعينه لانه قائم كما كان ويقاسم الغرماء بكيل ماله أو وزنه وكذلك ان كان خلطه فيما دونه ان شاء لانه لا يأخذ فضلا عما يأخذ نقصا فان كان خلطه بما هو خير منه ففيها قولان أحدهما أن لا يسئل له لانا لنصل الى دفع ماله اليه الا اذا اذاعا غريمه وليس لنا أن نعطيه الزيادة وكان هذا أصح القولين والله أعلم وبه أقول قال ولا يشبه هذا الثوب يصبغ ولا السويق يلبث الثوب يصبغ والسويق يلبث متاعه بعينه فيه زيادة مختلطة فيه وهذا اذا اختلط انقلب حتى لا توجد عين ماله الا غير معروفة من عين مال غيره وهكذا كل ذائب والقول الثاني أن ينظر الى قيمة غسله وقيمة العسل المخلوط به متيزين ثم يخير البائع بان يكون شريكاً بقدر قيمة غسله من عسل البائع ويترك فضل كيل غسله أو يدع ويكون غريماً كان غسله كان صاعاً يسوى دينارين وعسل شريكه كان صاعاً يسوى أربعة دنانير فان اختار أن يكون شريكاً بثلاثي صاع من عسله وعسل شريكه كان له وكان تارك الفضل صاع ومن قال هذا قال ليس هذا ببيع انما هذا اوضاع من مكيله كانت له ولو باع حنطة فطعمها كان فيها قولان هذا أشبه ما عندى والله أعلم وبه أقول وهو أن له أن يأخذ الدقيق ويعطى الغرماء قيمة الطحن لانه زائد على ماله وكذلك لو باع ثوباً فصبغه كان له ثوبه وللغرماء صبغه يكونون شركاء بما زاد الصبغ في قيمة الثوب وهكذا لو باع ثوباً فاختلطه كان له أن يأخذ ثوبه وللغرماء ما زادت الحياطة وهكذا لو باع اياه فقصصه كان له أن يأخذ ثوبه وللغرماء بعد ما زادت القصارة فيه فان قال قائل فأنت تزعم أن الغاصب لا يأخذ في القصارة شيأ لانها أثر قلنا المفلس يخالف الغاصب من قبل أن المفلس انما يعمل فيما يملك ويحل له العمل فيه والغاصب عمل فيما لا يملك ولا يحل له العمل فيه ألا ترى أن المفلس يشتري البعقة فيسئها ولا يهدم بناؤها ويهدم بناء الغاصب ويشتري الشيء فيبيعه فلا يرد به ويبيع الغاصب ويشتري العبد فيعته فبيعته ولا ينجح عتق الغاصب (ناب الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالفات فلس الرجل وقد قصر الثوب قصاراً وأحاطه خياط

الاربعة الانجاس بما بين الله تبارك وتعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وفي فعله فانه قسم أربعة أنجاس الغنية على ما صفت من قسم الغنية وهي الموقوف عليها بالتفليس والركاب لمن حضر من غنى وفقير والسقي هو مال يوجف عليه يجيل ولا ركاب فكانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قرى عربية أفاعها الله عليه أربعة أنجاسها رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون المسلمين يضعه حيث أراه الله تعالى قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه حيث اختصم إليه العباس وعلى رضى الله عنهم في أموال النبي صلى الله عليه وسلم كانت أموال بنى النضير مما أفاها الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه يجيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله

أوصغه صباغ باجرة فاختر صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه يأخذ فان زاد عمل القصار فيه خمسة دراهم وكانت اجارته فيه درهما أخذ الدرهم وكان شريكه في الثوب لصاحب الثوب وكان صاحب الثوب أحق به من الغرماء وكانت الاربعة الدراهم للغرماء شركاء بها للقصار وصاحب الثوب وان كان عمله زاد في الثوب درهما واجارته خمسة دراهم كان شريكه لصاحب الثوب بالدرهم وضرب مع الغرماء في مال القلس بأربعة دراهم ولو كانت تزيد في الثوب خمسة دراهم والاجارة درهم أعطينا القصار درهما يكون به شريك في الثوب وللغرماء أربعة يكونون بها في الثوب شركاء فان قال قائل كيف جعلته أحق باجارته من الغرماء في الثوب فاعلمنا جعلته أحق بها اذا كانت زائدة في الثوب فنعها صاحب الثوب لم يكن للغرماء أن يأخذوا ما زاد عمل هذا في الثوب دون لانه عين ماله فان قالوا فما بالها اذا كانت أزديمن اجارته لم تدفعها اليه كلها واذا كانت أنقص من اجارته لم تقمعه به عليها كالجعل في البيوع قلنا انهم ليست بعين بيع يقع فاعلمنا هكذا وانما كانت اجارته من الاجارات لزمت الغريم المستأجر فلما وجدت تلك الاجارة فاعلمنا جعلته أحق بها لانهم من اجارته كالرهن له ألا ترى أنه لو كان له رهن يسوى عشرة بدرهم أعطيته منه درهما والغرماء تسعة ولو كان رهن يسوى درهما بعشرة دراهم أعطيته منه درهما وجعلته بحصاص الغرماء بتسعة فان قال فما باله يكون في هذا الموضع أولى بالرهن منه بالبيع قلت كذلك نزع أنت في الثوب يخطئه الرجل أو يغسله له أن يحبس عن صاحبه حتى يعطيه أجره كما يكون له أن يحبس في الرهن حتى يعطيه ما فيه لان له فيه عملا قائما فلا يسلمه اليه حتى يوفيه العمل فان قال قائل فما تقول أنت قلت لأجعل له حبسه ولا صاحب الثوب أخذوه وأمر ببيع الثوب فأعطى كل واحد منهم ما حقه اذا أفلس فان أفلس صاحب الثوب كان الخياط أحق بما زاد عمله في الثوب فان كانت اجارته أكثر مما زاد عمله في الثوب أخذنا ما زاد عمله في الثوب لانه عين ماله وكانت بقية الاجارة دين على الغريم بحصاص به الغرماء وان لم يفلس وقد عمل له ثوب فلم يرض صاحب الثوب بكونه في الثوب في الخياط أخذ مكانه منهم ما حتى يقضى بينهما ما وصفت أو يباع عليه الثوب فيعطى الخياط اجارته من ثمنه وبه أقول والقول الثاني أنه غريم في اجارته لان ما عمل في الثوب ليس بعين ولا شيء من ماله زائد في الثوب انما هو أثر في الثوب وهذا يتوجه قال واذا استأجر الرجل أجيرا في حانوت أو زرع أو شجر باجارة معلومة ليست مما استأجره عليه اما عيكة طعام مضمون واما بذهب أو ورق أو استأجر حانوتا يبيع فيه برا أو استأجر رجلا يعلم له عبدا أو يرعى غنما أو يروض له بعير اثم أفلس فالأجير أسوة الغرماء من قبل أنه ليس لواحد من هؤلاء الاجراء شيء من ماله مختلط بهم هذا اذا تدفقه كزادة الصبغ والقصار في الثوب وهو من مال الصباغ وزادة الخياط في الثوب من مال الخياط وعمله وكل شيء من هذا غير ما استأجر عليه وغير شيء قائم فيما استأجر عليه ألا ترى أن قيمة الثوب غير مصبوغ وقيمة مصبوغا وقيمة غير مخيط وغير مصبوغ وقيمة مخيطا ومقصورا معروفة حصص زادة العامل فيه وليس في الشاب التي في الحانوت ولا في الماشية التي ترى ولا في العبد الذي يعلمه شيء قائم من صنعة غيره فيعطى ذلك صنعة أو ماله وانما هو غريم من الغرماء ألا ترى أنه لو تولى الزرع كان الزرع والماء والارض من مال المستأجر وكانت صنعة فيه انما هي القاء في الارض ليست بشيء زائد فيه والزاد فيه بعد شيء من قدر الله عز وجل ومن مال المستأجر لانه لم يسلم عمله الى من استأجره ولو تكادى رجل من رجل أرضا واشترى من آخر ماء ثم زرع الارض بذره ثم فليس الغريم بعد الحصاد كان رب الارض ورب الماء شريك للغرماء وليس بأحق بما يخرج من الارض ولا بالماء وذلك أنه ليس لهما فيه عين مال الحب الذي تخمن من مال الغريم لامن مالههما فان قال قائل فقد ناعبنا هذا وفي أرض هذا قلنا عين المال للغريم لالهما والماء مستهلك في الارض والزرع

عليه وسلم خاصة دون المسلمين فكان يتفق منها على أهله نفقة سنة فافضل جعله في الكراع والسلاح عذة في سبيل الله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فوليا أبو بكر ثم ولها عمر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فوليتكماها على أن تعلفها بعنق ذلك فان عجزت عافا فدفعها الى آ كفيكماها (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة على أن عمر رضي الله عنه حكى أن أبا بكر وهو أمضا ما بقي من هذه الاموال التي كانت بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما رايا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به فيها وأنه لم يكن لهما مما لم يوجف عليه من الشيء ما النبي صلى الله عليه وسلم وأهله أسوة للمسلمين

عين موجودة والارض غير موجودة في الزرع وتصرفه فيها ليس بكنينة منها فيه فنعطيه عين ماله ولو عني رجل فقال أ جعلهما أحق بالطعام من الغرماء دخل عليه أنه أعطاهما غير عين ماله ما ثم أعطاهما معطاء محالا فان قال قائل فما الحال فيه قلنا ان زعم أن صاحب الزرع وصاحب الارض وصاحب الماء شركاء فكم يعطى صاحب الارض وصاحب الماء وصاحب الطعام فان زعم أنه لهما حق يستوفيا حقهما فقد أطل حصته الغرماء من مال الزارع وهو لا يكون أحق بذلك من الغرماء لا بعد ما يفسد الغرماء فالغرماء فليس وهذه حنطته ليست فيها أرض ولا ماء ولو أفلس والزرع بقل في أرضه كان لصاحب الارض أن يحاص الغرماء بقدر ما أقامت الارض في يدى الزارع إلى أن أفلس ثم يقال للفلس وغرمائه ليس لك ولا لهم أن تستمعا بأرضه وله أن يفسخ الاجارة الآن الآن تطوعوا فنفذوا له اجارته مثل الارض إلى أن يحصد الزرع فان لم تفعلوا فافعلوا عنه الزرع الآن أن يتطوع بتركه لكم وذلك أن تجعل للفلس فسخا للبيع وفسخا للاجارة فتي فسخنا الاجارة كان صاحب الارض أحق بها الآن يعطى اجارته مثلها لان الزارع كان غير متعبد قال ولو باع رجل من رجل عبدا فرفهه ثم فليس كان المرتين أحق به من الغرماء يباع منه بقدر حقه فان بقي من العبد بقية كان البائع أحق بها فان قال قائل فاذا جعلت هذا في الرهن فكيف لم تجعله في القسارة والقسالة كالرهن فجعله أحق به من رب الثوب قيل له لا فترافهما فان قال قائل وأين يفترقان قلنا القسارة والقسالة شيء يزيد القصار والغسال في الثوب فاذا أعطينا اجارته والزيادة في الثوب فقد أوفينا ماله بعينه فلان عطيه أكثر منه في الثوب ويجعل ما بقي ماله في مال غريمه قال ولو هلك الثوب عند القصار والحيياط لم يجعل له على المستأجر شيئا من قبل أنه انما هو زيادة يجدها في ثوب لم يفتقر الثوب لم يكن له والرهن مخالف لهذا ليس بزيادة في العبد ولكنه ايجاب شيء في رقبته يشبه البيع فان مات العبد كان ذلك في ذمة مولاه الرهن لا يبطل عتق العبد كما تبطل الاجارة هلاك الثوب فان قال فقد جعتمعا في موضع ويفترقان في آخر قيل نعم فجميع بينهما حيث اجتمعوا فترقب بينهما حيث افترقا الا ترى أنه اذا رهن العبد فجعلنا المرتين أحق به حتى يستوفي حقه من البائع والغرماء فقد حكمنا له فيه ببعض حكم البيع ولومات العبد رددنا المرتين بحقه ولو كان هذا حكم البيع بكاه لم يرد المرتين بشي فاعلمنا جعنا بينه وبين البيع حيث اشتبا وفرقنا بينهما حيث افترقا ولو استأجر رجل أرضا فقبض صاحب الارض اجارتهما كلها وبقي الزرع فيها لا يستغنى عن السقي والقيام عليه وفلس الزارع وهو الرجل قيل لغرمائه ان تطوعتم بان تنفقوا على الزرع إلى أن يبلغ ثم تبيعوه وتأخذوا نفقتكم مع مالكم فذلك لكم ولا يكون ذلك لكم الا بان رضاهم الزرع المقلس فان لم يرضه فستتم أن تطوعوا بالقيام عليه والنفقة ولا ترجعوا بشي فعلمتم وان لم تشاؤا وشتم فيعوه بحاله تلك لتجبرون على أن تنفقوا على ما لا تريدون قال وهكذا لو كان عبد فرض بيع حر بضاعته وان قل عنه قال واذا اشتري الرجل من الرجل عبدا أودارا أو متاعا أو شيئا ما كان بعينه فلم يقبضه حتى فليس البائع فالمشتري أحق به بما باعه يلزمه ذلك ويلزم له كره أو كره الغرماء ولو اشتري منه شأ موصوفا من ضرب السلف من رقيق موصوفين أو بابل موصوفة أو طعام وغيره من بيع الصفه ودفع اليه الثمن كان أسوة الغرماء فماله وعليه ولو كان الثمن لبعض (١) ما اشتري من هذا عبد بعينه أودارا بعينها أو ثيابا بعينها بطعام موصوف إلى أجل أو غيره كان البائع للدار المشتري بها الطعام أحق بداره لانه باع مشتري بخارج من بيعه وكذلك لو سلف في الطعام فضة مصوغة معروفة أو ذهب أو ثيابا بعينها فباعها فاعلم يقر بها الغرماء والبائع كان أحق بها فان كانت مما لا يعرف أو استمكت فهو أسوة الغرماء واذا اكترى الرجل من الرجل الدار ثم فليس المكري فالكراء ثابت إلى مدته ثبوت البيع مات المقلس أو عاش وهكذا قال بعض أهلنا حينئذ في الكراء وزعم في الشراء أنه اذا مات فاعلمها أسوة الغرماء وقد خالفنا غير واحد من الناس في الكراء ففسخه اذا مات المكري أو المكري لان ملك الدار قد تحول لغير المكري والمنفعة قد

وكذلك سيرتهما وسيرة من بعدهما وقدمضى من كان ينسحق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أعلم أحدا من أهل العلم قال ان ذلك لورثتهم ولا خالف في أن تجعل تلك النفقات حيث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجعل فضول غلات تلك الاموال فيما فيه صلاح للاسلام وأهله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينقسم ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلي وموثة عاملي فهو صدقة قال فاصار في أيدي المسلمين من في لم يوجب عليه نفسه حيث قسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربعة أخجاسه على ما أئنه وكذلك ما أخذ من مشرك من جزية وصلح عن أرضهم أو أخذ من أموالهم اذا اختلفوا في بلاد المسلمين أو مات منهم ميت لا وارث له أو ما أنسبه (١) قوله ولو كان الثمن لبعض ما اشتري الخ كذا بالاصل وتأمل اه

تحوّل لغير المكثري وقال ليس الكراء كالبيع ألا ترى أن الرجل يكثري الدار فتمت فلا يلزم المكثري أن يشتريها ويرجع المكثري عما بقي من حصة الكراء ولو كان هذا بيعاً لم يرجع شيء فيثبت صاحبه وأما الله يرجعها وأما الكراء لا يمنع لأن منفرد به دون غيره في مال المغلس وإن مات جعله للمكثري وأبطل البيع فلم يجعله للبائع ولو فرق بينهما لكان البيع أولى أن يثبت للبائع من الكراء للمكثري لأنه ليس بملك تام وإذا جعلنا نحن بينهما لم ينع له أن يفسق بينهما قال وإذا اتكاري الرجل من الرجل حل طعامه إلى بلد من البلدان ثم أفلس المكثري أو مات فكل ذلك سواء يكون المكثري أسوة الغرماء لأنه ليس في الطهيام صفة ولو كانت أفلس قبل أن يحمل الطعام كان له أن يفسق الكراء لأنه ليس للمكثري أن يعطيه من ماله شيئاً دون غرمائه ولا يجوز المكثري أن يأخذ شيئاً من غريم المغلس إلا أن يشاء غرمائه ولو حله بعض الطريق ثم أفلس كان له بقدر ما حله من الكراء بحاسن به الغرماء وكان له أن يفسق الحولة في موضع ذلك إن شاء إن كان موضع لا يملك فيه الطعام مثل الصحراء أو ما أشبهها وإذا اتكاري النفر الأبل بأعيانها من الرجل فمات بعض أبلهم لم يكن على المكثري أن يأخذ ما بل بدلها فإذا كان هذا هكذا أفلس المكثري ومات بعض أبلهم لم يرجع على أصحابه ولا في مال المكثري شيء إلا بما بقي مما دفع إليه من كرائه يكون فيه أسوة الغرماء وتكون الأبل التي أكرت على الكراء فإذا انقضت كانت مالا من مال المكثري المغلس ولو كانوا تكاروا منه حولة مضمونة على غير أبل بأعيانها يدفع إلى كل رجل منهم أبل بأعيانها كان له نزعها من أيديهم وأبدلهم غيرهما فإذا كان هذا هكذا لحقهم في ذمته مضموناً عليه فلو ماتت أبل كان يحمل عليها واحدة منهم فأفلس الغريم كانوا جميعاً أسوة فيما بقي من الأبل بقدر حولتهم لأنهم مضمونة في ماله لا في أبل بأعيانها فيكون إذا هلك لم يرجع وإن كان معهم غرماء غيرهم من غرمائه بأي وجه كان لهم الدين عليه ضرب هؤلاء بالحولة وهؤلاء بدوهم وحاصوهم وإذا أكرت الرجل من الرجل الأبل ثم هرب منه فأتى المتكاري السلطان فأقام عنده لينته على ذلك فإن كان السلطان ممن يقضى على الغائب أحلف المتكاري أن حقه عليه لثابت في الكراء ما يبرأ منه بوجه من الوجوه وسعى الكراء والحولة ثم تكارى له على الرجل كما يبيع له في مال الرجل إذا كانت الحولة مضمونة عليه وإن كانت الحولة أبل بأعيانها لم يتكاري له عليه وقال القاضي للمكثري أنت بالخيار بين أن تكثري من غيره وأردك بالمكثري عليه أقراره منك أو أمر عدل فيعلف الأبل أقل ما يكفيها ويخرج ذلك منطوقاً به غير مجبور عليه وأردك به على صاحب الأبل ديناً عليه وما علف الأبل قبل قضاء القاضى فهو متعلق به وإن كان الخصال فضل من أبل باع عليه وألف أبله إذا كان ممن يقضى على الغائب ولم يأمر أحداً بنفق عليهم ولم يفسخ الكراء إنما يفعل هذا إذا لم يكن له فضل أبل قال وإذا باع عليه فضلاً من أبله أو ماله سوى الأبل ثم جاء الجاهل لم يرد بيعه ودفع إليه ماله وأمره بالنفقة على أبله قال والاحتياط لمن تكارى من جهال أن يأخذ من أبله بكل رجلا نفقة ويجوز أمره في بيع ما رأى من أبله ومتاعه فيعلف أبله من ماله ويجعله مصدقاً فيما إذا كان على أبله وعلفها به لازماً له ذلك ويجعله لا يفسخ وكالته فإن غاب قام بذلك الوكيل قال وإذا اتكاري القوم من الجاهل أبل بأعيانها ثم أفلس فلكل واحد منهم أن يركب أبله بأعيانها ولا يتابع حتى يستوفوا الحولة وإن كانت بغير أعيانها ودفع إلى كل إنسان بغير ادخل بعضهم على بعض إذا ضاقت الحولة كما يدخل بعضهم على بعض في سائر ماله حتى يتساووا في الحولة ويدخل عليهم غرماء الذين لا حولة لهم حتى يأخذوا من أبله بقدر ماله وأهل الحولة بقيمة حولتهم ومن أصدق أمرأة عبداً بعينه فقبضته أو لم تقبضه ثم أفلس فهو لها وكذلك لو باعته أو تصدق به صدقة محرمة وكذلك لو أقر أنه غصبها به أو أقر أنه فأن وهب لرجل أو نخله أو تصدق به صدقة غير محرمة فلم يقبضه الموهوب له حتى فليس فليس له دفعه إليه ولا للموهوب له قبضه فإن قبضه بعد وقف القاضي ماله كان مردوداً لأن ملك هذا لا يتم إلا بالقبض من الهبة والصدقة والفصل

هذا ما أخذناه من
المشركين فالجس فيه
ثابت على من قسمه الله
له من أهل الجس
الموجف عليه من الغنية
وهذا هو المسمى في
كتاب الله تبارك وتعالى
الشيء وفتح في زمان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتوح من قرى
عربية وعدها الله رسوله
قبل فتحها فمضاهها
النبي صلى الله عليه وسلم
لمن سماها الله ولم
يجس منها ما جس
من القرى التي كتبت
له صلى الله عليه وسلم
ومعنى قول عمر لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
خاصة يريد ما كان يكون
للوحيين وذلك أربعة
أخماس فاستدلنا
بذلك أن خمس ذلك
لخمس ما أوجب عليه
لأهله وجاهة التي عمارته
الله على أهل دينه من
مال من خالف دينه

(باب الأئمة)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يخرج من رأس

وإذا أفلس الغريم بآل لقوم قد عرفه الغريم كله وعرف كل واحد من الغرماء مال الكل واحد منهم فدفق إلى غرمائه ما كان له قل أو كثر فإن كانوا ابتاعوا ما دفع إليهم من ماله بماله عليه أي برؤه بماله عليه حين قبضوه منه فهو يرى ببلغ ذلك من حقه وقبض ما بلغ قليلا كان أو كثيرا ولكل واحد منهم من ذلك المال بقدر ماله على الغريم فلصاحب المائتين سهمان ولصاحب المائة سهم وإن كان دفعه إليهم ولم يتبناه به ولم يبرؤه ويرى عليه مالا يبلغه عن ماله فهذه الأبيع لهم ولا رهن فإن لم يكن بيع فبجاء غرماء آخرون ودخلوا معهم فيه وكذلك لو كان أفلس بعد دفعه إليهم والمال ماله بحاله إلا أنهم ضامنون له بقبولهم إياه على الاستيفاء له فإن لم يفت استوف فيه البيع ودخل من حدث من غرمائه معهم فيه وإن كان يبيع فالمفلس بالخيار بين أن يكون له جميع ما يبيع به يقبضونه ومن حدث من غرمائه داخل عليهم فيه أو يضمهم قيمة المال إن كان فات يقاصهم به من دينه وما كان فاتا بعينه فالبيع مردود فيه إلا أن يكون وكلهم يبيعه فيجوز عليه البيع كما يجوز على من وكل يبيع وكسبه وإذا بيع مال المفلس لغرماء أقاموا عليه دينه ثم أراد بعد المالا واستحدث دينًا فقام عليه أهل الدين الآخرون وأهل الدين الأول يبقوا بحقه وقبضهم فكلهم فيما أفاد من مال سواء قديهم وحديثهم وكل دين إذا نه قبل بحجر عليه القاضى لزمه يضرب فيه كل واحد منهم بقدر ماله عليه وهكذا الجرح عليه القاضى ثم باع ماله وقضى غرماءه ثم أقام المالا وادان دينًا كان الأولون والآخرون من غرمائه سواء في ماله وليس يجوز عليه بعد الجرح الأول وبيع المال لأنه لم يحجر عليه لسفه التماحرج في وقت لبيع ماله فإذا مضى فهو على غير المحجر قال ولو كانت المسئلة بماله واحضره غرماء كانوا غنياء أيتوه قبل تفليسه الأول أدخلنا الغرماء الذين أيتوه قبل تفليسه الأول في ماله الأول على الغرماء الذين اقتسموا ماله بقدر ما لكل واحد عليه ثم أدخلنا هؤلاء الذين كانوا والآخرين المتدخل هؤلاء عليهم والغرماء الآخرون معافى المال المستحدث الذي فلسنا فيه الثانية بقدر ما بقي لا ولثك وما لهما عليه سواء وإذا باع الرجل الرجل السلعة وقبضها المشتري على أنها بالخيار فلا نافيها فافلس البائع أو المشتري أوهما قبل الثلاث فذلك كله سواء ولهما اجازه البيع ورده ولا يما شاء رده وانما عمت أن لهما اجازه البيع لأنه ليس ببيع حادث ألا ترى أنهم ما لم يمتدحوا في البيع برده ولا اجازه حتى تخفى الثلاث جاز ولو لم يختار ولم يردها ولا واحد منهم ما حتى تخفى الثلاث كان البيع لازما كالبيع بالخيار قال ومن وجد عين ماله عنده مفلس كان أحق به إن شاء وسواء كان مفلسا فتركه أو أراد الغرماء أخذه أو غيره مفلس لأنه لا علم له إلا إن شاء فلا أجبره على ملك ما لا يشاء إلا الميراث فإنه لو ورث شيئا فرده لم يكن له وكان للغرماء أخذه كما يأخذون سائر ماله ولكل واحد منهما اجازه البيع ورد في أيام الخيار أحب ذلك الغرماء أو كرهوا لأن البيع وقع على عين فيها خيار قال ولو أسلف رجل في طعام أو غيره بصفة تجلت وفلس فأراد أخذه دون الصفة لم يكن له إذا لم يرض ذلك الغرماء لأنه يأخذ ما لم يشتر قال ولو أعطى خيرا ماسلف عليه فإن كان من غير جنس ماسلف عليه لم يكن عليه أخذه وإن أراد ذلك الغرماء لأن الفضل هبة وليس عليه أن يتب ولهم أن يأخذوا من الغريم ما عليه بعينه وإن كان من جنس ماسلف عليه لزمه أخذه إذا رضى ذلك الغرماء وإن كرهه لأنه لا ضرر عليه في الزيادة وذلك في العبيد وغيرهم مما لا تكون الزيادة مخالفة غير الزيادة فلا تصلح الزيادة لما يصلح له النقص

(باب كيف ما يباع من مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي الحاكم إذا أمر بالبيع على المفلس أن يجعل أمينا يبيع عليه ويأمر المفلس بحضور البيع أو التوكيل بحضوره إن شاء ويأمر بذلك من حضر من الغرماء فإن ترك

الغنية قبل الجلس شيء غير السلب للقاتل قال أبو قتادة رضى الله عنه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حين قال فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدرت له حتى أثبتته من ورائه ففرضت به على جبل عاتقه ضربة فأقبل على فضيضة فوجدت من هارح الموت ثم أدركه الموت فأسلمني فلحقته عمر فقال ما بال الناس قلت أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه دينه فله سلبه فمقت فقلت من يشهد لي ثم جلست يقول وأقول ثلاث مرات فقال صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فانتصمت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله

ذلك المبيع عليه والمبيع له أو بعضهم باع الأمين وما يباع من مال ذي الدين ضربان أحدهما مرهون قبل أن يقام عليه والآخر غير مرهون فإذا باع المرهون من ماله دفع منه إلى المُرْتَهَن ساعة يبيعه إذا كان قد أثبت رهنه عند الحاكم وحلف على ثبوت حقه فإن فضل عن رهنه شيء وقفه وجميع ما باع مما ليس برهن حتى يجتمع ماله وغراماؤه فيفرق عليهم قال وإذا باع لرجل رهنه فمجرد مبلغ حقه دفع إليه ما ناض من ثمن رهنه وكان فيما بقي من حقه أسوة الغرماء ولو كان ذوالدين رهن غريمه رهنًا فلم يقبضه المُرْتَهَن حتى قام عليه الغرماء كان الرهن مفسوخا وكان الغرماء فيه أسوة وكذلك لو رهنه رهنًا وقبضه ثم فسخته صاحب الحق أو رهنه رهنًا فأسدأ وجهه من الوجوه لم يكن رهنًا وكان فيه أسوة الغرماء ولو رهنه رجلين معا كالأول رجل الواحد ولو رهنه رجلا فقبضه ثم رهنه آخر بعده فأعطى الأول جميع حقه وبقيت من ثمن الرهن بقية لم يكن للآخر فيها إلا ما سائر الغرماء لأنه لا يجوز له أن يرهن إلا خشيًا قدر رهنه فصار غير جائز الأمر فيه قال ولو رهن رجل رهنًا فلم يقبضه المُرْتَهَن وأفلس الرجل الراهن فألغن مفسوخ وكل رهن مفسوخ بوجهه فهو مال من مال المفلس ليس أحدهم من غرمائه أحق به من أحد هم فيه معا أسوة قال ولا يجوز رهن الثمري رؤس النخل ولا الزرع قائما لأنه لا يقبض ولا يعرف ويجوز بعد ما يجتد ويحصد فيقبض

(باب ما جاء فيما يبيع مما يباع من مال صاحب الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا ينبغي الحماكم أن يأمر من يبيع مال الغريم حتى يحضره ويحضر من حضر من غرمائه فبإسألهم فيقول أَرْضُوا عَنِّي أَوْضَعُ عَنْ مَابَعْتُ عَلَى غَرِيمِكُمْ حَتَّى أَفْرِقَهُ عَلَيْكُمْ وَعَلَى غَرِيمِ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ مَعَكُمْ فَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى ثَقَّةٍ لَمْ يَحْدِثْ لَهُمْ وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى غَيْرِ ثَقَّةٍ لَمْ يَقْبَلْهُ لَأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُولَى الْأَثَقَةَ لِأَنَّ ذَلِكَ مَالُ الْغَرِيمِ حَتَّى يَقْبَضَ عَنْهُ وَلَوْ فَضَّلَ مِنْهُ فَضْلٌ كَانَ لَهُ وَلَوْ كَانَ فِيهِ نَقْصٌ كَانَ عَلَيْهِ وَلَعَلَّه يَطْرَأُ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَغَرِيمٍ كَبَعْضٍ مِنْ لَمْ يَرْضَ بِهَذَا الْمَوْضُوعِ عَلَى يَدَيْهِ وَإِنْ تَفَرَّقُوا فَاذْعُوا إِلَى ثَقَّتَيْنِ مِنْهُمَا قَالَ وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ إِذَا اقْبَلُوا وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَحَدٌ يَطْلُبُ عَلَى ذَلِكَ جَعْلًا وَإِنْ طَلَبُوا جَعْلًا جَعْلَهُ إِلَى وَاحِدٍ لِيَكُونَ أَقْلُ فِي الْجَعْلِ وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَارَ خَيْرَهُمْ لَهُمْ وَتَغَائِبُ إِنْ كَانَ مَعَهُمْ وَيَقُولُ لِلْغَرَمَاءِ احْضَرُوهُ فَأَحْضَرُوا أَوْ كَلُوا مِنْ شَيْءٍ وَيَقُولُ ذَلِكَ الَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ وَيَطْلُبُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ عَلَى يَدَيْهِ الْمَالُ ضَامِنًا بِأَنْ يَسْلِفَهُ سَلْفًا خَالِفًا فَنَفْعُ لِيَجْعَلَهُ أَمَانَةً وَهُوَ يَجِدُ السَّبِيلَ إِلَى أَنْ يَكُونَ مَضْمُونًا وَإِنْ وَجَدَ ثَقَّةً مِلًّا يَضْمَنُهُ وَوَجَدَ أَوْثَقَ مِنْهُ لَا يَضْمَنُهُ دَفْعُهُ إِلَى الَّذِي ضَمَنَهُ وَإِنْ لَمْ يَدْعُوا إِلَى أَحَدٍ أَدْعُوا إِلَى غَيْرِ ثَقَّةٍ اخْتَارَهُمْ قَالَ وَأَحْبَبُ إِلَى فِيمَنْ وَلِيَ هَذَا أَنْ يَرْزُقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِيَجْعَلْ لَهُ شَيْءًا حَتَّى يَسَارِطُوهُمُ فَإِنْ لَمْ يَنْفَقُوا الْجَهْدَ لَهُمْ فَلَمْ يَعْطِهِ شَيْءًا وَهُوَ يَجِدُ ثَقَّةً يَقْبَلُ أَقْلَ مِنْهُ وَهَكَذَا يَقُولُ لَهُمْ فِيمَنْ يَصْبِغُ عَلَى مَا يَبِيعُ عَلَيْهِ عَنِ يَزِيدَ فِي أَحَدَانِ كَالْمَنْعَةِ طَعَامًا أَوْ نَقْلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ لِيَسُوقَ كُلَّ مَا فِيهِ صِلَاحُ الْمَبِيعِ إِنْ جَاهَرَبَ الْمَالُ أَوْ هَمَّ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ غَرِيمُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَأْتُوا اسْتَأْجَرُوا عَلَيْهِ مِنْ يَكْفِيهِ بِأَقْلٍ مَا يَجِدُ وَإِذَا بَاعَ مَالُ الْمَفْلُسِ لَغَرِيمٍ بَعِثْهُ أَوْ غَرَمَاءَ بِأَعْيَانِهِمْ فَسَوَاءُ هُمْ وَمَنْ ثَبِتَ مَعَهُمْ حَقًّا عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَقْسَمَ الْمَالُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَدْفَعَ مِنْ مَالِهِ شَيْءًا إِلَى مَنْ اشْتَرَاهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَقْبِضَ مِنْهُ الثَّمَنَ وَإِنْ وَقَفَ عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ أَوْ يَدَى الْبَائِعِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَشْتَرِيَ بِالثَّمَنِ فَهَلْكَ فِي مَالِ الْمَفْلُسِ لَا يَضْمَنُهُ الْمَشْتَرِيَ حَتَّى يَقْبِضَهُ فَإِنْ قَبِضَهُ الْمَشْتَرِيَ مَكَانَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ الْبَائِعُ ثُمَّ هَرَبَ وَأَسْتَهْلِكَه فَأَفْلَسَ فَذَلِكَ مِنْ مَالِ الْمَفْلُسِ لِأَنَّ مَالَ أَهْلِ الدِّينِ وَكَذَلِكَ إِنْ قَبِضَ الْعَدْلُ عَنْ مَا اشْتَرَى أَوْ بَعْضُهُ فَلَمْ يَدْفَعْهُ إِلَى الْغَرَمَاءِ حَتَّى هَلْكَ فِي مَالِ الْمَفْلُسِ لَا يَكُونُ مِنْ مَالِ الْغَرَمَاءِ حَتَّى يَقْبِضُوهُ وَالْعَهْدَةُ فِيمَا بَاعَ عَلَى الْمَفْلُسِ لِأَنَّهُ يَبِيعُ لَهُ مِلْكَةً فِي حَقِّ لَزْمِهِ فَهُوَ يَبِيعُ لَهُ وَعَلَيْهِ وَأَحَقُّ النَّاسِ أَنْ تَكُونَ الْعَهْدَةُ عَلَيْهِ مَالُ الْمَالِ الْمَبِيعِ وَلَا يَضْمَنُ الْقَاضِي وَلَا أَمْنُهُ شَيْءًا وَلَا عَهْدُهُ عَلَيْهِمَا وَلَا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَإِنْ بَاعَ الْغَرِيمُ مِنْ مَالِ الْمَفْلُسِ شَيْءًا ثُمَّ اسْتَحَقَّ رَجْعَ بَعْضِهِ فِي مَالِ الْمَفْلُسِ

وسلب ذلك القليل
عندى فأرضه منه
فقال أبو بكر رضي الله
عنه لاها الله إذا ندم
إلى أسد من أسد الله
تعالى يقا تل عن الله
وعن رسوله فيعطيك
سعمله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
صدق فأعطه إياه
فأعطانيه فبعت الدرع
وابتعته فخر فاقى بنى
سلة فأنه لأول مال
تأثله في الاسلام
وروى أن شربن علقمة
قال بارزت رجلا يوم
القداسية فبلغ سلبه
انني عشر ألفا فنظني
سعد (قال الشافعي)
رحم الله فالذي لا أشك
فيه أن يعطى السلب
من قتل مشركا مقبلا
مقاتلا من أى جهة
قتله مبارزا أو غير مبارز
وقد أعطى النبي صلى الله
عليه وسلم سلبا مرحبا
من قتله مبارزا وأبو
قتادة غير مبارز ولكن
المقتولين مقبلان
ولقتلها مقبلين

(باب ما جاء في العهدة في مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله من بيع عليه مال من ماله في دين بعد موته أو قبله أو في نفيلته أو باعه هو فكله سواء (١) لانه لم يباع الميت الا كهي لم يباع الحي والعهدة في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندي ولو مات رجل أو أفلس وعليه ألف درهم وترك دارا فبعت بألف درهم فقبض أمين القاضى الألف فهلكت من يده واستصحت الدار فلا عهدة على الغريم الذي باعها والعهدة على الميت المبيع عليه أو المفلس فان وجد الميت أو المفلس مال بيع ثم رد على المشتري المغطى الألف لأنه ما أخذه منه يبيع لم يسله وأعطى الغرماء حقوقهم وان لم يوجد شيء فلا ضمان على القاضى ولا أمينه وترجع الدار الى الذي استصحبها ويقال للمشتري الدار قد هلكت ألقها فأت غريم الميت والمفلس متى ما وجدت له مالا أخذتها ويقال للغريم لم تستوف فلا عهدة عليك حتى وجدت لمت مالا أعطيتك منه وإذا وجدتهما تجا صتما فيه لا يقدم منك أو واحد على صاحبه

(باب ما جاء في الثاني بمال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله الحيوان أولى مال المفلس والميت عليه الدين أن يسد عنه ويجهل ببيعه وان كان يلد جماعة لم يتأن به أكثر من ثلاث ولا يبلغ به أناة ثلاث الا أن يكون أهل العلم قد يرون أنه ان توفي به ثلاث بلغ أكثر مما يبلغ في يوم أو اثنين وان كان ذلك في بعض الحيوان دون بعض توفي بما كان ذلك فيه ثلاث دون ما ليس ذلك فيه ويتفق عليه من مال الميت لانه صلاح له كايعة في القيام عليه من مال الميت قال ويتأني بالمساكن بقدر ما يرى أهل البصر بها أن قد بلغت أثمانها أو قاربتها وتناهت زيادتها على قدر مواضع المساكن وارتقاءها ويتأني بالارستين والعيون وغيرها بقدر ما وصفت بما يرى أهل الرأي أنه قد استوفى بها أو قارب أو تناهت زيادتها وما ارتفع منها توفي به أكثر وان كان أهل بلد غير بلد اذ علموا زادا فيه توفي به الى علم أهل ذلك البلد وإذا باع القاضى على الميت أو المفلس وفارق المشتري البائع من مقامهما الذي تبايعا فيه ثم بدل يكن له رد ذلك اليه المبيع الا يطيب نفس المشتري وأحب لأشقرى لورده أو زاد وليس ذلك واجب عليه والقاضى ملاب ذلك اليه فان لم يفع له لم يظلمه وأنفسه له والبائع على الميت والمفلس في شرط اختيار وغيره وفي العهدة كبيع الرجل مال نفسه لا يفترق

(باب ما جاء في شراء الرجل وبيعه وعتقه وإقراره)

(قال الشافعي) رحمه الله شراء الرجل وبيعه وعتقه وإقراره وقضائه بعض غرمانه دون بعض جائز كله عليه مفلسا كان أو غير مفلس وإذا كان أو غير ذي دين في إجازة عتقه وبيعه لا يرد من ذلك شيء ولا يمنة فضل منه ولا إذا قام الغرماء عليه حتى يصيروا الى القاضى وينبغي اذا صبروه الى القاضى أن يشهد على أنه قد أوقف ماله عنه فإذا فعل لم يجزه حينئذ أن يبيع من ماله ولا يهب ولا يتلف وما فعل من هذا ففيه قولان أحدهما أنه موقوف فان قضى دينه وفضل له فضل أجاز ما صنع من ذلك الفضل لان وقفه ليس بوقف جهرا فلهما ووقف كوقف مال المريض فإذا صنع ذهب الوقف عنه فكذلك هذا اذا قضى دينه ذهب الوقف عنه والثاني أن ما صنع من هذا باطل لانه قد منع ماله والحكم فيه قال ولا يمنة حتى يقسم ماله نفقته ونفقة أهله وإذا باع تركه ولا له قوت يومهم ويكف هو ومن يلزمه أن يكفنه ان مات أو ما توا من رأس ماله بما يكف به مثله قال ويجوز له ما صنع في ماله بعد رفعه الى القاضى حتى يقف القاضى ماله وإذا أقر الرجل بعد وقف القاضى ماله بدين رجل أو حتى من وجهه من الوجوه وزعم أنه لزمه قبل وقف ماله ففي ذلك قولان أحدهما أن إقراره

والحرب قائمة مؤنة ليست له اذا انهزموا أو انهزم المقتول وفي حديث أبي قتادة رضي الله عنه ما دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيله عليه بينة يوم نحش بعد ما قتل أو قتاده الرجل فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك حكم عندنا (قال الشافعي) ولو ضربه ضربة فقد يده أو رجله ثم قتله آخر فان سلبه لا قول وان ضربه ضربة وهو متمنع فقتله آخر كان سلبه لا آخر ولو قتله اثنان كان سلبه بينهما نصفين والسلب الذي يكون للقاتل كل

(١) قوله لانه لم يباع الخ كذا بالاصول بتدبير صغير نراه وهو عائد على العهدة اما بعني الضمان أو بالتأويل بالمد كورد والافقه زاهاب دليل قوله كهي فتأمل كتبه معصية

توب يكون عليه
وسلاحه ومنطقته
وفرسه ان كان راكبه
أو معسكه وكل ما أخذ
من يده (قال الشافعي)
رحمه الله والنقل من
وجه آخر نقل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
من غنمة قبل تجديعها
بعيها وقال سعيد بن
المسيب كانوا يعطون
النقل من الجس (قال
الشافعي) رحمه الله
نفلهم النبي صلى الله
عليه وسلم من خسه كما
كان يصنع بسائر ماله
فبما فيه صلاح المسلمين
وماسوى سهم النبي
صلى الله عليه وسلم من
جميع الجس لمن ساء
الله تعالى فينبغي للامام
أن يجتهد اذا كثر
العدو واشتدت شوكته
وقل من يازانه من
المسلمين فينقل منسه
اتباع السنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
والألم يفعل وقدروى
في النفل في البداءة
والرجعة التلبي في

لازمه ويدخل من أقرله في هذه الحال مع غرمائه الذين أقرلهم قبل وقف ماله وقامت لهم البيعة ومن قال
هذا القول قال أجعله قياسا على المريض بقدر بحق لزمه في مرضه فيدخل المقر له مع أهل الدين الذين أقرلهم
في العصة وكانت لهم بيعة فهذا يحتمل القياس ويدخله أنه لو أقر بشئ مما عرفه أنه لا يجني غصبه أياه
أو أودعه أو كان له بوجه لزمه الأقرار ومن قال هذا قاله في كل من وقف ماله وأجاز عليه ما أقر به مما في يديه
وغير ذلك في حاله تلك كما يجيزه في الحال قبلها وبه أقول والقول الثاني أنه أقر بحق لزمه بوجه من الوجوه
في شئ في ذمته أو في شئ مما في يديه جعل إقراره لازما له في مال إن حدث له بعده هذا وأحسن ما يحتاج به
من قال هذا أن يقول وفي ماله هذا في حاله هذه لغرمائه كرهنه ماله لهم فيبدون فيعطون حقوقهم فإن
فضل فضل كان لمن أقرله وان لم يفضل فضل كان ماله في ذمته ويدخل هذا القول أمر يتفاحش من
أنه ليس بقياس على المريض بوقف ماله ولا على المحجور فيبطل إقراره بكل حال ويدخله أن الرهن لا يكون
الامعروف فبغيره ويدخل هذا أنه مجهول لأن من جاءه من غرمائه أدخله في ماله وما وجدته من مال
لا يعرفه ولا غرمائه أعطاه غرماءه ويدخله أن رجلا لو كان مشم وداعليه بالفقر وكان صائغا أو غسالا
مفلسا وفي يده حل من ماله وثياب ثمن مال جعلت الثياب والحلي له حتى يوفي غرماءه حقوقهم ويدخل على
من قال هذا أن يزعم هذا في دلالة يوضع على يديه الجوارى عن ألف دينار وهي مغروقة أنها تلك كبر
شئ فتفلس يجعل لها الجوارى ويبيعهن عليها ويدخل عليه أن يزعم أن الرجل ملك ما في يديه وان لم يدعه
وليس ينبغي أن يقول هذا أحد فان ذهب زجل إلى أن يترك بعض هذا ترك القياس واختلف قوله ثم لعله
يلزمه لو بيع عليه عبدا فذكر أنه أبق فقال الغرماء أراد كسره لم يقبل قوله فيباع ماله وعليه عهده
ولا يصدق في قوله وهذا القول مدخول كثير الدخل والقول الأول قولى وأسأل الله عز وجل التوفيق
والخيرة برحمته (١)

(باب ما جاء في هبة المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا هب الرجل هبة لرجل على أن يشبهه فقبل الموهوب له وقبض ثم أفلس
بعد الهبة قبل أن يشبهه فمن أجاز الهبة على الثواب خيرا الموهوب له بين أن يشبهه أو يرده عليه هبة إن كانت
قائمة بعينها لم تنتقص ثم جعل الواهب الخيار في الثواب فان أثناه قيمتها وأضعاف قيمتها فلم يرض جعل له أن

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب بيع التمار قبل أن يبدو صلاحها

واذا حبس الرجل في الدين وفلسه القاضي فباع في السجن واشترى أو اعتق أو تصدق بصدقة أو وهب هبة
فان أبا حنيفة كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شئ من ماله في الدين وليس بعد التفلس شئ إلا ترى أن
الرجل قد يفلس اليوم ويصيب غدا مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عتقه ولا هبته
ولا صدقته بعد التفلس فليبيع ماله وليقبضه للغرماء وقال أبو يوسف مثل قول ابن أبي ليلى ما خلا العتاقة
في الجبر وليس من قبيل التفلس ولا يجوز شيئا سوى العتاقة من ذلك أبدأ حتى يقضى دينه (قال الشافعي)
وبحوز بيع الرجل جميع ما أحدث في ماله كان ذا دين أو غير ذي دين وذو أوفاء أو غير ذي وفاء حتى يستعدي
عليه في الدين فاذا استعدي عليه فثبت عليه شئ أو أقر منه بشئ انبغى للقاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول
قد حجرت عليه حتى أفضى دينه وفلسته ثم يحصى ماله وبأمره بأن يجتهد في السوم وبأمر من يشوم به ثم
ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فاذا لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الحجر عنه وعاد
إلى أن يحوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين غيره وما استأهل من ماله في الحالة التي حجر فيها
عليه ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود

يرجع في هيبته وتكون للغرماء وان انابه اقل من قيمتها فرضى أجاز رضاه وان كره ذلك الغرماء (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه اذا وهب فالهبة باطلة من قبل أنه لم يرض أن يعطيه الا بالعوض فلما كان العوض... ولا كانت الهبة باطلة كما لو باعه بدين غير معلوم كان البيع باطلا فهذا ملكه بعوض والعوض مجهول فكان بالبيع أشبه من قبل أن البيع بعوض وهذا بعوض فلما كان مجهولا بطل (قال الشافعي) ولو فانت الهبة في يدى الموهوبة له فما انابه فرضى به فجاز وان لم يرض فله قيمته هيبته ولو وهب رجل لرجل هبة لينيبه الموهوبة له ثم أفلس الواهب والهبة قائمة بعينها حتى جعله على هيبته أو يثاب منها كان الثواب الى الواهب فان رضى بقليل وكره ذلك غرماء وهبوا عليهم وكذلك لو رضى ترك الثواب وقال لم أهبها للثواب وان لم يرض بقيمتها كان على هيبته سواء انقصت الهبة أو زادت وفيها قول آخر ليس له أن يرجع فيها وان فانت عوت أو بيع أو عتق فلا شئ الواهب لانه ملكه اياها ولم يشترط عليه شيئا واذا كان على هيبته ففانت فلا شئ له لان الذي قد كان له قد فانت ولا يضمن له شي بعينه كما يكون على شفعة فتتلف الشفعة فلا يكون له شي

(باب حلول دين الميت والدين عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وله على الناس دينون الى أجل فهي الى أجلها لا تحل بئره ولو كانت الديون على الميت الى أجل فلم أعلم تخاتفا حفظت عنه من لقيت بانتم حاله يتخاص فيها الغرماء فان فضل فضل كان لاهل الميراث وصايان كانت له قال ويشبهه والله أعلم أن يكون من جهة من قال هذا القول مع متابعتهم عليه أن يقولوا لما كان غرماء الميت أحق بماله في حياته منه كانوا أحق بما له بعد وفاته من ورثته فلو تركنا ديونهم الى حلولها كما يدعيها في الحياة كنا منعنا الميت أن تبرأ ذمته ومنعنا الوارث أن يأخذ الفضل عن دين غريم أبيه ولعل من يحتجهم أن يقولوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفس الزمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه (أخبرنا) ابراهيم بن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه (قال الشافعي) فلما كان كفته من رأس ماله دون غرمائه ونفسه معلقة بدينه وكان المال ملكا له أشبه أن يجعل قضاء دينه لان نفسه معلقة بدينه ولم يجز أن يكون مال الميت زائلا عنه فلا يصير الى غرمائه ولا الى ورثته وذلك أنه لا يجوز أن يأخذ من ورثته دون غرمائه ولو وقف الى قضاء دينه على روحه بدينه وكان ماله معرضا أن يهلك فلا يؤدى عن ذمته ولا يكون لورثته فلم يكن فيه منزلة أولى من أن يحل دينه ثم يعطى ما بقى ورثته

(باب ما حل من دين المفلس وما لم يحل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أفلس الرجل وعليه دينون الى أجل فقد ذهب غير واحد من المفتين ممن حفظت عنه الى أن دينه التي الى أجل حالة حلول دين الميت وهذا قول يتوجه من أن ماله وقف وقف مال الميت وحل ينسبه وبين أن يقضى من شئ ويدخل في هذا أنهم اذا حكموا له حكم الميت انبغى أن يدخلوا من أقبله بشئ مع غرمائه وكذلك يخبرون من يدينه ما أقبله لرجل كما يصنعون ذلك بالمرضى يقر ثم يموت وفيه يحتمل أن يباع لمن حل دينه ويؤخر الدين ديونهم متأخرة لانه غير ميت فانه قد ملك والميت لا يملك والله تعالى أعلم قال وما كان للميت من دين على الناس فهو الى أجله لا يحل ما له بموته ولا يتغلبه

واحدة والربع في الاخرى وروى ابن عمر أنه نفل نصف السادس وهذا يدل على أنه ليس للتفل حد لا يجاوزه الامام ولكن على الاجتهاد

(باب تفريق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما حصل مما غنم من اهل دار الحرب من شئ قل أو أكثر من دار أو أرض أو غير ذلك قسم الا الرجال البالغين فالامام فيهم مخير بين أن يمن أو يقتل أو ينادى أو يسي ويسيل ماسي أو أخذ منهم من شئ على اطلاقهم يسيل الغنية وفادى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا برجلين و ينجى للامام أن يعزل خمس ما حصل بعد ما وصفنا كاملا ويقر أربعة أخماسه لاهلها ثم

يجب من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويرضخ من ذلك لمن حضر من

(باب ما جاء في حبس المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل مال يرى في يديه ويظهر منه شيء ثم قام أهل الدين عليه فأثبتوا حقوقهم فان أخرج مالا أو وجد له ظاهر يبلغ حقوقهم أعطوا حقوقهم ولم يحبس وإن لم يظهر له مال ولم وجد له ما يبلغ حقوقهم حبس وبيع في ماله ما قدر عليه من شيء فان ذكر حاجة دعي بالينة عليها وأقبل منه البينة على الحاجة وأن لاشئ له إذا كانوا عدولا خابرين به قبل الحبس ولا أحبسه ويوم أحبسه وبعد مدة أقامها في الحبس وأحلفه مع ذلك كله بالله ما عاك ولا يجحد لغرمائه قضاء في نقد ولا عرض ولا وجبه من الوجوه ثم أخليه وأمنع غرماءه من لزومه إذا خليته ثم لا أعيد لهم إلى حبس حتى يأثر أيبينة أن قد أقام مالا فان جاؤا ببينة أن قدرى في يديه مال سألته فان قال مال مضاربة لم أعمل فيه وأعلت فيه فلم ينض أولم يكن لي فيه ففضل قبلت ذلك منه وأحلفته ان شاء وان جحد حبسته أفضا حتى يأتي بينة كما جاء بها أول مرة وأحلفته كما أحلفته فيها ولا أحلفه في واحدة من الحبستين حتى يأتي بينة وأسأل عنه أهل الخبرة به فيخبروني بحاجته ولا غاية لحبسه أكثر من الكشف عنه حتى استقر عند الخا كم ما وصفت لم يكن له حبسه ولا ينبغي أن يغفل المسئلة عنه قال وجميع مالزمه من وجه من الوجوه سواء من جنابة أو بديعة أو تعدد أو مضاربة أو غير ذلك بما صون في ماله ما لم يكن لرجل منهم مال بعته فباخذ منه ولا يشركه فيه غيره ولا يؤخذ الحرفي دين عليه إذا لم يوجد له شيء ولا يحبس إذا عرف أن لاشئ له لأن الله عز وجل يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإذا حبس الغريم وفلس وأحلف ثم حضر آخر لم يحدث له حبس ولا عين إلا أن يحدث له يسر بعد الحبس فيحبس للساني والاول وإذا حبس وأحلف وفلس وختي ثم أقام مالا جاز له فيما أقاد ما صنع من عتق وبيع وهبة وغيره حتى يحدث له السلطان وقفا آخر لان الوقف الاول لم يكن وقف لانه غير رشيد وانما وقف ليمتعه ماله ويقسمه بين غرمائه فإقاد آخر فلا وقف عليه وإذا فلس الرجل وعليه عروض موصوفة وعين من بيع وسلف وجناية ومهر امرأ أو غير ذلك مما لزمه وجهه فكله سواء بخاص أهل العروض بقتها يوم بفلس فإصابهم اشترى لهم به عرض من شرطهم فان استوفوا حقوقهم فذلك وإن لم يستوفوا أو استوفوا أنصافها أو أقل أو أكثر ثم حدث له مال آخر فلا هل العروض أن يقوم لهم ما بقى من عروضهم عند التفليس الثانية فيشتري لهم لان لهم أن يأخذوا عرضهم إذا وجدوا مالا وبعضها إذا لم يجدوا كلها إذا وجدوا

(باب ما جاء في الخلاف في التفليس)

قلت لا ي عبد الله هل خالف أحد في التفليس فقال نعم خالفنا بعض الناس في التفليس فزعم أن الرجل إذا باع السلعة من الرجل بنقد أو إلى أجل وقبضها المشتري ثم أفلس والسلعة قائمة بعينها فهي مال من مال المشتري يكون البائع فيها وغيره من غرمائه سواء فقلت لا ي عبد الله وما احتج به فقال قال لي قائل منهم أ رأيت إذا باع الرجل أمة ودفعها إلى المشتري أم ملكها المشتري ملكا صحيحا يحمل له وطؤها قلت بلى قال أ رأيت لو وطئها فولدت أو باعها أو أعتقها أو تصدق بها ثم أفلس أترحم هذا شيئا وتجعلها رقيقا قلت لا فقال لانه ملكها ملكا صحيحا قلت نعم قال فكيف تنقض الملك الصحيح فقلت نشئت بما لا ينبغي لي ولا لا ولا لم علمه إلا أن ينقضه قال وما هو قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أ رأيت أن لم أئبت لك الخبر قلت إذا نصير إلى موضع الجهل أو المعاندة قال انما رواه أبو هريرة وحده فقلت ما تعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية إلا عن أبي هريرة وحده وإن في ذلك لكفاية تثبت بطلان السنة قال أفترجدنا أن نأمن بشيئين لا يهريرة رواية لم يروها غيره أو لغيره قلت نعم قال وأين هي قلت قال أبو

أهل التهمة وغير البائعين من المسلمين والنساء فينفلهم شيئا لحضورهم ويرضخ لمن قاتل أكثر من غيره وقد قيل يرضخ لهم من الجميع ثم يعرف عدد الغرسان والرجال الذين حضروا القتال فيضرب كما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس سهمين وللفارس سهمًا وللراجل سهمًا وليس عليك صاحبها لما تكلف من الخيانة واحتمل من مؤنته وقد الله تعالى إلى اغتنامه لعدوه ومن حضر بخرسين فأكثر لم يعط الا واحد لانه لا يلقى الا واحد ولو أسهم لانتين لأنهم لاكثر ولا يسهم راكب دابة غير دابة الخيل وينبغي للامام أن يتعاهد الخيل فلا يدخل الا شديدا ولا يدخل حطما ولا نجما منه عينا ولا ضربا (قال الزني)

هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها فأخذنا نحن وأنتبه ولم يروه
أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم تثبت رويته غيره قال أجل ولكن الناس أجعوا عليها فقلت فذلك
أوجب العجة عليك أن يجمع الناس على حديث أبي هريرة وحده ولا يذهبون فيه إلى توهينه بان الله عز وجل
يقول سمعت عليكم أمهاتكم الآية وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم وقلت له وروى أبو هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال إذا ولغ الكلب في آثاء أحدكم فليغسله سبعاً فأخذنا بحديثه كله وأخذت بحملته فقلت
الكلب ينحس الماء القليل إذا ولغ فيه ولم توهنه بان بأقتاده روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الهرة أنها
لا تنحس الماء ونحن وأنت تقول لا تؤكل الهرة فتعسل الكلب قياساً عليها فلا تنحس الماء بولوغ الكلب ولم
يروه إلا أبو هريرة فقال قبلنا هذا لأن الناس قبلوه قلت فإذا قبلوه في موضع وموضع وجب عليك وعليهم
قبول خبره في موضع غيره والأفأنت تحكم فتقبل ما شئت وترد ما شئت قال فقال قد عرفنا أن أبا هريرة روى
أشياء لم يروها غيره مما ذكرنا وحديث المصراة وحديث الأجير وغيره أفتعلم غيره أن يرد رواية قلت نعم أبو
سعيد الخدري روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فصرنا نحن وأنت
وأكثر المفتين إليه موزكت قول صاحبك وإبراهيم الغني الصدقة في كل قليل وكثيراً بئته الأرض وقد
يحدان تأويلان قول الله عز وجل وأوفاه يوم حصاده ولم يذكر قسماً ولا كثيراً من قول النبي صلى الله
عليه وسلم فيما سقى السماء العشر وفيما سقى بالذات نصف العشر قال أجل قلنا وحديث أبي نعلبة
الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع لا يروى عن غيره علمته إلا من وجه
عن أبي هريرة وليس بالمشهور المعروف الرجال قبلنا نحن وأنت وخالفنا المكبون واحتجوا بقول الله
عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي من أمر مالي طاعم بطعمه الآية وقوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم
إلا ما اضطررتم إليه ويقول عائشة وابن عباس وعبيد بن عير فرعن أن الرواية الواحدة تثبت بها الجملة ولا حجة
في تأويل ولا حديث عن غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال أما ما وصفت
فكما وصفت قلت فإذا جعل مثل هذا فلم يجعله حجة قال ما كانت حجتنا في أن نقول قولكم في التعليل
الاهذا قلنا ولا حجة لك فيه لأنني قد وجدت قولك وقول غيره وتأخذ بمثل نفسه قال أخرنا فادرونا عن علي بن
أبي طالب رضي الله عنه شيها يقولنا قلنا وهذا لا حجة فيه عندنا وعندك لأن مذهبا معاً إذا ثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم شيء أن لا حجة في أحد معه قال فانا قلنا لم نعلم أبداً ولا عمرو ولا عثمان رضي الله عنهم
قضاة بما رويتم في التعليل قلنا ولا رويتم أنهم ولا واحد منهم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا
لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع قال فأكتفينا بالخبر عن النبي صلى الله
عليه وسلم في هذا قلنا فبني السكفابة المغنبة عما سواها وما سواها تباع لها لا يصنع معها شيئاً وأفقها تباعها
وكانت به الحاجة إليها وان خالفها ترك وأخذت السنة قال وهكذا نقول قلنا نعم في الجملة ولا في ذلك في
التفريع قال فإني لم أنفرد بما عبت على قد شركتني فيه غير واحد من أهل ناحيتك وغيرهم فأخذوا بأحد حديث
وردوا أخرى قلت فإن كنت حدثتهم على هذا فأشركهم فيه قال إذا يلزمي أن أكون بالخيار في العلم
قلت فقل ما شئت فأنك ذلك ممن فعله فانتقل عن مثل ما ذهبت ولا تجعل المذموم حجة قال فإني سألت
عن شيء قلت فسل قال كيف نقضت الملك الصحيح قلت أوزي للسئلة موضوعاً فيما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا وليكي أحب أن تعلني هل تجد مثل هذا غير هذا قلت نعم رأيت داراً بعثت فيها شفعة
أليس المشتري مالكا يجوز بيعه وهبته وصدقه وصدقه فيما ابتاع ويجوز له هدمه وبناءه قال نعم قلت
فإذا جاء الذي له الشفعة أخذ ذلك ممن هو في يده قال نعم قلت أفتراها نقضت الملك الصحيح قال نعم ولكني
نقضته بالسنة وقلت رأيت الرجل يصدق المرأة الإمة في دفعها إليها والتمن فتلد الأمة والتمن أليس ان

رجه الله القهم الكبير
والضرع الصغير ولا
أهف وزاحوان أغفل
فدخل رجل على واحدة
منها فقبل لا يسهم له
لأنه لا يفتي غناه الخليل
التي يسهم لها ولا أعلمه
أسهم فيما مضى على
مثل هذه وإنما يسهم
الفرس إذا حضر صاحبه
شئ من الحرب فارساً
فأما إذا كان فارساً إذا
دخل بلاد العدو ثم
مات فرسه أو كان فارساً
بعد انقطاع الحرب
وجع الغنبة فلا يضرب
له ولو جاز أن يسهم له
لأنه ثبت في الدواوين حين
دخل لكان صاحبه إذا
دخل ثبت في الدواوين ثم
مات قبل الغنبة أحق
أن يسهم له ولو دخل يربد
الجهاد فرض ولم يقاتل
أسهم له ولو كان لرجل
أجير يربد بالجهاد فقد
قبل يسهم له وقيل يجير
بين أن يسهم له وقطرح
الاجارة أو الاجارة ولا
يسهم له وقيل يرضخ له
(قال) ولو أفلت اليهم

مات الرجل أو المرأة قبل أن يدخل عليها كان ما أصدقها لها قبل موت واحد منهما يكون لها عتق الأمة وبيعها وبيع الماشية وهي صحبة الملك في ذلك كله قال بلي قلت أفرأيت أن تطلقها قبل تقوت في الجارية ولا تغتم شيئاً وهو في يدها بما قال ينتقض الملك ويصير له نصف الجارية والغنم إن لم يكن أولاداً ونصف قيمتها إن كان لها أولاد لأنهم حشدوا في ملكها قلنا وكيف تنقض الملك الصحيح قال بالكاتب قلنا نازل عبت في مال المغلس شيئاً الإدخل عليك في الشفعة والصدائق مثله أو أكثر قال بخي في كتاب أو سننة قلنا وكذلك يجتنأ في مال المغلس سنة فكيف خالفها قلت للشافعي فأنافوا فقلت في مال المغلس إذا كان حياً ويخالف فيه إدامات ويجتنأ فيه حديث ابن شهاب الذي قدمه عت (قال الشافعي) قد كان فيما قرأنا على مالك أن ابن شهاب أخبر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعلم رجل باع متاعاً فأنلس الذي ارتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجد جده بعينه فهو أحق به فإن مات المشتري فصاحب السلعة أسوة الغرماء فقال لي فلم تأخذ بهذا قلت لأنه مرسل ومن خالفنا من حكيته قوله وإن كان ذلك ليس عندى له به عذر يخالفه لأنه رد الحديث وقال فيه قول واحد أو أنتم بتم الحديث فلما صرتم إلى تقريرة فارقتموه في بعض ووافقتموه في بعض فقال فلم تأخذ بحديث ابن شهاب فقلت الذي أخذت به أولى من قبل أن ما أخذت به موصول بجميع فيه النبي صلى الله عليه وسلم بين الموت والأفلاس وخديث ابن شهاب منقطع ولم يخالفه غير لم يكن مما شئت به أهل الحديث فأولم يكن في تركه حجة إلا هذا ينبغي لمن عرف الحديث تركه من الوجهين مع أن أب بكر بن عبد الرحمن يروي عن أبي هريرة حديث ليس فيه ما روى ابن شهاب عنه من سلا أن كان روى كله فلا أدري عن رواه ولعله روى أول الحديث وقال برأه آخره (قال الشافعي) وموجود في حديث أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه انتهى بالقول فهو أحق به أشبه أن يكون ما زاد على هذا قولاً من أبي بكر لا راية وإن كان موجوداً في سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن الرجل يبيع السلعة من الرجل فيكون مال الكليبيع يجوز له فيها ما يجوز لذى المال في المال من وطء أمة وبيعها وعتقها وإن لم يدفع ثمنها فإذا أنلس والسلعة بعينها في يدى المشتري كان للبائع التسليط على نقض عقدة البيع كما يكون للاستشفع أخذ الشفعة وقد كان الشراء مصحفاً كان المشتري لما فيه الشفعة وأما كان للاستشفع أخذ الشفعة من ورثته كماله أخذها من يديه فكذلك يمكن هذا في الذي يجدين ماله عند معدوم وإن مات كما كان لئانه ذلك في حياة ماله كما قلنا في الشفعة وكيف يكون الورثة يملكون عن الميت منع السلعة وأما ما عنه ورثوها ولم يكن للميت منعها من أن ينتقض بائعها البيع إذا لم يعط ثمنها كاملاً فلا يكون للورثة في حال ما ورثوا عن الميت إلا ما كان للميت أو أقل منه وقد جعلتم للورثة أكثر مما للورث الذي عنه ملكوها ولو جاز أن يفرق بين الموت والحياة كان الميت أولى أن يأخذ الرجل عين ماله منه لأنه ميت لا يقيسد شيئاً أبداً والحي يفسد قترجى أفادته وأن يقضى دينه فضعفتم الأقوى وقويت الأضعف وتركتهم بعض حديث أبي هريرة وأخذتم ببعضه قال فليس هذا مما رويانا قلنا وإن لم تزروه فقد رواه ثقة عن ثقة فلا يوهنه أن لا تزروه وكثير من الأحاديث لم تزروه فلم يوهنه ذلك

(بلوغ الرشد وهو الحجر) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله الحال التي يبلغ فيها الرجل والمرأة رشدهما حتى يكونا بليان أموالهما قال الله عز وجل وابتلوا النبا حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولأن أموالهم ولأن أموالهم أسرا فلو بدار أن يكبروا (قال الشافعي) فدللت هذه الآية على أن الحجر ثابت على النبا حتى يجمعوا خصلتين البلوغ والرشد فالبلوغ استكمال خمس عشرة سنة الذكروا إلا في ذلك سواء إلا أن يجتلم الرجل أو تبيض المرأة قبل خمس عشرة سنة فيكون ذلك البلوغ ودل قول الله عز وجل فادفعوا إليهم أموالهم على

أسير قبل تحرز الغنمة
فقد قيل يسهم له وقيل
لا يسهم له إلا أن يكون
قتال فيقاتل فأرى أن
يسهم له ولو دخل تجار
فقاتلوا لم أرباساً أن
يسهم لهم وقيل
لا يسهم لهم ولو جاءهم
مدد قبل تقضى الحرب
فخضروا منها شيئاً قل
أو شربوا كرههم في الغنمة
فإن انتقضت الحرب ولم
يكن للغنمة مانع لم
يشربوا كرههم ولو أن
قائداً فزق جنده في
وجهين فغتمت إحدى
الفرقتين أو غنم العسكر
ولم تغنم واحدة منهما
شربوا كرههم لأنهم جيش
واحد وكأهم رده
لصاحبه قد مضت
خيل المسلمين فغنوا

(١) كتب السراج
البلقيني ما نصه الحجر
هو في الأصل بعد
الخلاف في الجنس
والصدقات الموقوفات
وهذا موضع في الترتيب
وفيه بلوغ الرشد اه
نقله معججه

أنهم إذا جعوا البلوغ والرشد لم يكن لأحد أن يولي عليهم أموالهم وكأول ولاية أموالهم من غيرهم
 وجازلهم في أموالهم ما يجوز لمن يخرج من الولاية ممن ولي نخرج منها أول مول وان الذكر والآن فيهم ما ساء
 والرشد والله أعلم الصلاح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة وصلاح المال وانما يعرف صلاح المال بان
 يختبر النبي والاختبار يختلف بقدر حال المختبر فان كان من الرجال ممن يتبذل فيخاط الناس استبدل
 بخالطته الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعده حتى يعرف أنه يحب توفير ماله والزيادة فيه وأن لا يتلفه
 فيما لا يعود عليه نفعه كان اختبار هذا قريبا وان كان ممن يصاب عن الأسواق كان اختبارا بعد قليل من
 اختبار الذي قبله (قال الشافعي) ويدفع الى المولى عليه نفقة شهر فان أحسن انفاقها على نفسه وأحسن
 شراء ما يحتاج اليه منها مع النفقة اختبر بشئ يسير يدفع اليه فاذا أونس منه توفيره وعقل يعرف به حسن
 النظر لنفسه في ابقاء ماله دفع اليه ماله واختبار المرأة مع علم صلاحها بقلة تخططها في البيع والشراء بعد
 من هذا قليلا فيختبرها النساء وذو المحارم بها مثل ما وصفنا من دفع النفقة وما يشتري لها من الادم وغيره
 فاذا أنسو منها صلاحا لم تعطى من نفقتها كما وصفت في الغلام البالغ فاذا عرف منها صلاح دفع اليها اليسير
 منه فان هي أصلحته دفع اليها ما لها تسكت أو لم تنكح لا يزيد في ردها ولا ينقص منه النكاح ولا تركه كالإيزيد
 في رشد الغلام ولا ينقص منه وأيهما نكح وهو غير رشيد وولده ولي عليه ماله لان شرط الله عز وجل أن
 يدفع اليه اذا جع الرشد مع البلوغ وليس النكاح واحد منهما وأيهما صار الى ولاية ماله فله أن يفعل في ماله
 ما يفعل غيره من أهل الاموال وسواء في ذلك المرأة والرجل وذات زوج كانت أو غير ذات زوج وليس
 الزوج من ولاية مال المرأة بسبيل ولا يختلف أحد من أهل العلم علمته أن الرجل والمرأة اذا صار كل واحد
 منهما الى أن يجمع البلوغ والرشد سواء في دفع أموالهما اليهما الا انهما من البتة فاذا صار الى أن يخرج
 من الولاية فهما كغيرهما يجوز لكل واحد منهما في ماله ما يجوز لكل من لا ولي عليه غيره فان قال قائل
 المرأة ذات الزوج مفارقة للرجل لا تعطى المرأة من ماله شيئا بغير إذن زوجها قيل له كتاب الله عز وجل في أمره
 بالدفع الى البتة اذا بلغوا الرشد يدل على خلاف ما قلنا لان من أخرج الله عز وجل من الولاية لم يكن
 لأحد أن يولي عليه الا بحال يحدث له من سفه وفساد وكذلك الرجل والمرأة أرحق بزمه لسلطه في ماله فاما
 ما لم يكن هكذا فالرجل والمرأة سواء فان فرق بينهما فاعلم ان تأتى يدها على فرق بين المجتمع فان قال
 قائل فقد روي أن ليس للمرأة أن تعطى من ماله شيئا بغير إذن زوجها قيل قد سمعناه وليس بثابت فلزمنا
 أن نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الاثر ثم المعقول فان قال فاذ القرآن فلنا الآية التي أمر
 الله عز وجل بدفع أموالهم اليهم وسوى فيها بين الرجل والمرأة ولا يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر لازم فان
 قال أفجسد في القرآن دلالة على ما وصفت سوى هذا قيل نعم قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن
 تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا
 أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير فدللت هذه الآية على أن على الرجل أن يسلم
 الى المرأة نصف مهرها كما كان عليه أن يسلم الى الاجنبيين من الرجال ما وجب لهم ودلت السنة على أن
 المرأة مسطرة على أن تعفو من ماله وان يذهب الله عز وجل الى العفو وذكر أنه أقرب للتقوى وسوى بين المرأة
 والرجل فيما يجوز من عفو كل واحد منهما ما وجب له يجوز عفو اذا دفع المهر كله وكان له أن يرجع
 بنصفه فعفاه جاز اذا لم يدفعه فكان لها أن تأخذ نصفه فنعته جاز لم يفرق بينهما في ذلك وقال عز وجل وأما
 النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فجعل (١) في ابائهم ما فرض
 لهن من فريضة على أزواجهن يدفعونه اليهن دفعهم الى غيرهم من الرجال ممن وجب له عليهم حق بوجه
 وحل للرجال أكل ما طاب لساؤهم عنه نفسا كما حل لهم ما طاب لاجنبيون من أموالهم عنه نفسا وما طابوا
 هم لازواجهن عنه نفسا لم يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهم والاجنبيين غيرهم وغير أزواجهم فيما أوجب

بأوطاس غنائم كثيرة
 وأكثر العساكر بحنين
 فذكر كوههم وهم مع
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولكن لو كان
 قوم مقيمين ببلادهم
 فخرجت منهم طائفة
 فغلبوا لم يشركوهم
 وان كانوا منهم قريبا
 لان السرايا كانت
 تخرج من المدينة
 فتغنم فلا يشركهم
 أهل المدينة ولو أن
 اما ما بعث جيشين على
 كل واحد منهما قائد
 وأمر كل واحد منهما
 أن يتوجه ناحية غير
 ناحية صاحبه من بلاد
 عروهم فغنم أحد
 الجيشين لم يشركهم
 الآخرون فاذا اجتمعوا
 فغنموا مجتمعين فهم
 كجيش واحد
 (باب تفريق
 المجلس)

(قال الشافعي) رحمه الله

(١) قوله فجعل في
 ابائهم الخ كذا في النسخ
 التي عندنا ولعل في
 زائدة من النامع اه
 معجبه

من دفع حقوقهن وأحل ما طعن عنه نفساً من أموالهن وحرمن أموالهن ما حرمن أموال الاجنبيين فيها
ذكرت وفي قول الله عز وجل وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن أحداهن قطاراً فلأن أخذوا
منه شيئاً الآية وقال عز وجل فإن خفتن أن لا يقيا أحد ودالله فلا جناح عليهما فيما افتدت به فأحله إذا
كان من قبل المرأة كاحل للرجل من مال الاجنبيين بغير توقيت شيء ثلث ولا أقل ولا أكثر وحرمة إذا
كان من قبل الرجل كاحرم أموال الاجنبيين أن يقتصبوها قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم
إن لم يكن لهن ولد الآية فلم يفرق بين الزوج والمرأة في أن لكل واحد منهما أن يوصي في ماله وفي أن دين
كل واحد منهما لازمة في ماله فإذا كان هذا هكذا كان لها أن تعطى من مالها من شئت بقدر أن زوجها
وكان لها أن تجس مهرها ونسبه ولا تضع منه شيئاً وكان لها إذا طلقها أخذ نصف ما أعطاه الا نصف
ما شترت لها دونه إذا كان لها المهر كان لها حبسه وما أشبهه فان قال قائل فإن السنة في هذا قلت (أخبرنا)
ما لم عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن عبد الرحمن أخبرني أن حبيبة بنت سهل الانصارية كانت تحت
قابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج لصلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند
بابي القيس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله فقال
ما شئت فقل لا أنا ولا بنت قيس لزوجها فلما جاء قابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه
حبيبة بنت سهل فقد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها ورجست في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن
مولاه تصفة بنت أبي عبد الله أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم يترك ذلك عبد الله بن عمر (قال
الشافعي) فدللت السنة على ما دل عليه القرآن من أنها إذا اختلعت من زوجها حل لزوجها الاخذ منها
ولو كانت لا يجوز لها في مالها ما يجوز لغيرها من الرجال ما حل له بنفسها فان قال قائل وأين القياس
والمعقول قلت إذا أباح الله تعالى لزوجها ما أعطته فهذا لا يكون إلا من يجوز له ماله وإذا كان ماله يورث
عنها وكانت تحبسه زوجها فكيف يكون لها نفسي كغيرها من ذوي الأموال قال ولودعيت اذهب الى الخديجة
الذي لا يثبت أن ليس لها أن تعطى من دون زوجها الا إذا أذن زوجها لم يكن له وجه الا أن يكون زوجها
وليها ولو كان زوجاً ولياً لرجل أو امرأته وهبت له شيئاً لم يملكه أن يأخذ منه شيئاً كهيبة الغير لم يملكه أن
يقول لا تعطى من ماله زوجها ولا يجوز لها أن تتبع فيه ولا تتابع ويحكم لها وعليها حكم المحجور عليه
ولو زعم أن زوجها شتر ليلها في مالها سئل بالصف فان قال نعم قيل فتمنع بالصف الاخر ما شئت
ويصنع بالصف ما شاء فان قال قائل أو أكثر قلت فأجعل لها من ماله شيئاً فان قال ماله ائتمروهون له قيل
له فكم هو مروهون حتى تقتديه فان قال ليس بمروهون قيل له فضل فيه ما أحببت فهو لا شتر ليلها في مالها
وليس له عندك وعندنا أن يأخذ من ماله زوجها وليس ماله امر هو تفتشك وليس زوجها ولياً لها ولو كان
زوجها ولياً لها وكان سببها أخرجنا ولا ينام يديه وليها غيره عليها ومن خرج من هذه الا قال ويل لم يخرج
الى أثر يتبع ولا قياس ولا معقول وإذا سأل المرأة أن تعطى من ماله الثلث لا تز بد عليه فلم يجعلها مولى عليها
ولم يجعل زوجها شتر ليلها ماله امر هو تفتش يديه ولا هي ممنوعة من ماله ولا يملك يدها أو يبيعه ثم يجب زواجها بعد
زمان اخرج الثلث والثلث بعد زمان حتى يتخذ ماله اقامتها مالها ولا تخلها واما والله المستعان فان
قال هو تكمها على اليسر فقلل أموالها فقلل نفقته فقلل نفقته ثم أسرته بعد ذلك فقلل نفقته فقلل نفقته فان
قال نعم فقد أخرجها من الحرج وان قال لا فقد ستمها ما لم تفرقه أو رأيت إذا قال غيره فلا أثر كها يخرج
مالها ضرراً قيل أفرايت ان غز قبل هي جيلة فوجدتها غير جيلة أو غير ففصل هي موسرة فوجدتها
مقلسة فنفق عنه من بعد ذلك أو برده عليها شيء أو رأيت إذا قال هذا في المرأة فإذا كان الرجل ديناً
موسراً فنفق شريفاً أو غلبنا انهم تكمه الأيسر ثم ندعها فندقي ماله له فإذا كان ذلك فقد ظلمها

قال الله تعالى واعلموا
أنما أغنتم من شيء الآية
وروي أن جبير بن
مطعم قال ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما
قسم سهم ذي القري
بين بني هاشم وبين
المطلب أنسبه أنا
وعثمان بن عفان رضي
الله عنه فقلنا يا رسول
الله هؤلاء اخواننا من
بني هاشم لا ننكر
فضلهم لكنك الذي
وتعلمت له به منهم
أرأيت اخواننا من
بني المطلب أعطيتهم
وتركتنا وأغفرتنا
وقربائهم واحد فقال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم أعماير
هاشم بنو المطلب
شي واحد كذا وشك
بين أبايه وروى جبير
أن مطعم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم
يعط بني عبد شمس ولا
بني نوفل من ذلك شيئاً
(قال الشافعي) في عطى
سهم ذي القري في ذي
القري حيث كانوا ولا

يفضل أحد على أحد
حضر القتال وأول يحضر
الاسم في الغيبة
كسهم العامة ولا فخر
على غنى ويعطى الرجل
سهمين والمرأه سهماً
لأنهم أعطوا بأسم
القرابة فإن قيل فقد
أعطى صلى الله عليه
وسلم بعضهم مائة
وسق وبعضهم أقل قيل
لأن بعضهم كان ذوا ولد
فاذا أعطاه حظهم وحظ
غيره فقد أعطاه أكثر
من غيره والادلة على
صحة ما حكيت من
التسوية أن كل من
لقيت من علماء
أصحابنا لم يختلفوا في
نائب وإن بأسم القرابة
أعطوا وإن حديث
جابر بن مطعم أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسم سهمي
القرى بين بنى هاشم

(١) هذه الترجمة نقلها
هنا السراج البلقيني من
تراجم المواريث التي
جرت عليها نسخ الربع
كش مصحح

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الخبر على البالغين في آيتين من كتاب الله عز وجل وهما قول الله تبارك وتعالى فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربّه ولا يبض منه شيئا فان كان الذي عليه الحق سفيهاً وضعيفاً أولاً يستطيع أن يعمل هو فليملل وليه بالعدل (قال الشافعي) وانما خاطب الله عز وجل بفرأضه البالغين من الرجال والنساء وجعل الاقرار له فكان موجوداً في كتاب الله عز وجل أن أمر الله تعالى الذي عليه الحق أن يعمل هو وان املأه اقراره وهذا يدل على جواز الاقرار على من أقربه ولا يأمر والله أعلم أحداً أن يعمل بقره البالغ وذلك أن اقرار غير البالغ وصحته وانكاره سواء عند أهل العلم فما حفظت عنهم ولا أعلمهم اختلفوا فيه ثم قال في المرء الذي عليه الحق أن يعمل فان كان الذي عليه الحق سفيهاً وضعيفاً ولا يستطيع أن يعمل هو فليملل وليه بالعدل وأثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يعمل هو وأمر وليه بالاسلام عليه لانه أهله فيبالغ غلبه عنه من ماله مقامه (قال الشافعي) قد قيل والذي لا يستطيع أن يعمل يحتل أن يكون المغلوب على عقله وهو أشبه بمعانيه والله أعلم والآية الاخرى قول الله تبارك وتعالى وابتلوا النسا حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم فأمر عز وجل أن يدفع اليهم أموالهم اذا جهوا بلوغاً رشداً قال واذا أمر بدفع أموالهم اليهم أمر من كان في ذلك دلاله على أنهم ان كان فيهم أحد الامرين دون الآخر لم يدفع اليهم أموالهم واذا لم يدفع اليهم فذلك الخبر عليهم كما كانوا لو أونس منهم رشداً قبل البلوغ لم يدفع اليهم أموالهم فكذلك لو بلغوا ولم يؤنس منهم رشداً لم يدفع اليهم أموالهم ويثبت عليهم الخبر كما كان قبل البلوغ وهكذا قلنا نحن وهم في كل أمر يكمل بأمرين أو أمور فاذا نقص واحد لم يقبل فزعنا أن بشرط الله تعالى على من تزوّج من الشهداء عدلان حران مسلمان فلو كان الرجلان حرين مسلمين غير عدلين أو عدلين غير حرين أو عدلين حرين غير مسلمين لم تجز شهادتهما حتى يستكملوا الثلاث (قال الشافعي) وان التزويج في الخبرين والله أعلم مكتفي به عن تفسيره وان القياس يدل على الخبر رأيت اذا كان معقولاً أن من لم يبلغ من قارب السلوخ عز عقل محجور عليه فكان بعد البلوغ أشد تصديراً في عقله وأو كثر افساد المال الا يحجر عليه والمعنى الذي أمر بالخبر عليه فيه ولو أونس منهم رشداً لم يدفع اليهم أموالهم ثم علم منه غير الرد أعيد عليه اخلران حاله انتقلت الى الحال التي ينبغي أن يحجر عليه فيها كما يؤنس منه بالعدل فتعوز شهادته ثم تغير فترث من تغير وأونس منه عدل أجيز وكذلك ان أونس منه افساداً أعطى ماله والنساء والرجال في هذا سواء لان اسم النسا يجمعهم واسم الانثاء يجمعهم وان الله تعالى لم يفرق بين النساء والرجال في أمر اليهم وان خرج الرجل والمرأة من النكاح لم يمسحوا في مالها ما غارا الرجل في مالها فان تزوج كانت أو غيرت تزوج سلطتها على مالها اصبحت للرجل على ماله لا يفتقران (قال الشافعي) فقول الله عز وجل وابتلوا النسا اعوامهن واخبرنا الشافعي قال فيختبر الرجال والنساء فيقدر ما يمكن فهم الرجل الملازم للسوق والمخاطب للناس في الاحتذوا الاعمال قبل البلوغ ومعهه بعد لا يقب بعد البلوغ أن

يعرف حاله بما مضى قبله ومغذو بعده فيعرف كيف هو في عقله في الاخذ والاعطاء وكيف هو في دينه والرجل القليل المخاطلة للناس يكون اختباره أبطأ من اختبار هذا الذي وصفت فإذا عرفه حاصته في مدة وإن كانت أطول من هذمه المدة فعذله وحده وانظر لنفسه في الاخذ والاعطاء ونهده والله أنه صالح في دينه حسن النظر لنفسه في ماله فقد صار هذان إلى الرشدي الدين والمعاش ويؤمر وليهم برفع ماله من الهما (قال الشافعي) وإذا اختبر النساء أهل العدل من أهلها ومن يعرف حالها بالصالح في دينها وحسن النظر لنفسها في الاخذ والاعطاء صارت في حال الرجلين وإن كان ذلك منها أبطأ منه من الرجلين لقلته خلطتها بالعامية وهو من المخاطلة من النساء الخارجة إلى الأسواق المتهمة لنفسها أهمل منه من العائمة لنفسها كما يكون من أحد الرجلين أبعد فإذا بلغت المرأة الرشيد والرشد كما وصفت في الرجل أمر وليهم برفع ماله اليها (قال الشافعي) وقد رأت من الحكام من أمر باختبار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع إليه القليل من ماله فإن أصح فيه دفع إليه ما بقي وإن أقسده كان الفساد في القليل أسر منه في الكل ورأينا هذا وجه من الاختبار حسنا والله أعلم وإذا دفع إلى المرأة مالها والرجل فسوء كانت المرأة بكرا أو متزوجة عند زوج أو ثيبا كما يكون الرجل سواء في حاله وهي تلك من مالها ما يملك من ماله ويجوز لها في مالها ما يجوز له في ذلك عند زوج كانت أو غير زوج لا فرق في ذلك بينها وبينه في شيء مما يجوز لكل واحد منهما في ماله فكذلك حكم الله عز وجل فيها وفيه ودلالة السنة وإذا تكلفت فصدقه مال من مالها تصنع به ما شئت كما تصنع عباسا وماله

(باب الخلاف في الحجر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في القنابض الناس في الحجر فقال لا يجوز على حر بالغ ولا على حرة بالقصة وإن كانا سفهين وقال لي بعض من يذب عن قوله من أهل العلم عند أصحابه أسألك من أين أخذت الحجر على الحرين وهما ما كان لأموالهما فذكرت له ما ذكر في كتابي أو معناه أو بعضه فقال فإنه يدخل عليك فيه شيء فقلت وما هو قال أرايت إذا أعتق المحجور عليه عبده فقلت لا يجوز عتقه قال ولم قلت كما لا يجوز للمولود ولأب الكاتبة أن يعتقا قال لأنه اتلاف للماله قلت نعم قال أفليس الطلاق والعتاق لغيرهما وحدثهما واحد قلت من ذلك وكذا لو باع رجل فقال لعبت أو أفر لرجل بحق فقال لعبت لزمه البيع والافسار وقيل له لعنك لنفسك وعليها قال أفيفترق العتق والطلاق قلت نعم عندنا وعندك قال وكيف وكلاهما اتلاف للمال قلت له إن الطلاق وإن كان فيه اتلاف للمال فإن الزوج مباح له بالنكاح شيء كان غير مباح له قبله ويجعل له ويجعل له المباح ليس تحريره لماله بل عليه غيره إنما هو تحريره بقوله من قوله أو فعل من فعله وكما كان مسلطا على الفرج دون غيره فكذلك كان مسلطا على تحريره دون غيره إلا ترى أنه عزت فلا ثورث عنه أمر أنه وبهها ويبيعه فلا تحل لغيره بهيته ولا يبيعه وورث عنه عبده ويبيع عليه فملكه غيره وبلى نفسه فبيعه وبه فملكه غيره فالعبد مال بكل حال والمرأة غير مال بحال اغماهي متعة لا مال لمولود تنفقه عليه وتنفق اتلافه ألا ترى أن العبد يؤذن له في النكاح والتجارة فيكون له الطلاق والامسالة دون سيده ويكون إلى سيده أخذ ماله كله إذا لم يكن عليه دين لأن المال ملك والفرج بالنكاح متعة لا مال كالسالم وقالت له تأولت القرآن في اليمين مع الشاهد فلم تصب عندنا تأويله فأبطلت فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجدت القرآن يدل على الحجر على البالغين فتركتهم وقلت له أنت تقول في الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال قولاً وكان في القرآن تنزيل يحتل خلاف قوله في الظاهر قلنا بقوله وقلنا هو أعلم بكتاب الله عز وجل ثم وجدنا صاحبكم يروي الحجر عن ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنيهم نفي عنهم ومعهم القرآن قال وأي صاحب قلت أخبرنا محمد بن الحسن وأخبره من أهل

وربني المطلب (قال الشافعي) رحمه الله ويفرق ثلاثة أخماس الخمس على من سمي الله تعالى على البتة والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام يحصون ثم يوزع بينهم لكل صنف منهم سهم لا يعطى لأحد منهم سهم صاحبه فتقدم في رسول الله صلى الله عليه وسلم باني هو وأخي فاختلف أهل العلم عندنا في سهمهم من قال يرد على أهل السهمان الذين ذكرهم الله تعالى معه لاني رأيت المسلمين قالوا فيمن سمي له سهم من الصدقات فلم يوجد رد على من سمي معه وهذا مذهب يحسن ومنهم من قال يضمنه الامام حيث رأى على الاجتهاد للاسلام وأهله ومنهم من قال يضمنه في الكراع والسلاح والذي اختار أن يضعه الامام في كل أمر حصن به

الصدق في الحديث أو همام يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال ابتاع عبد الله بن جعفر
سباعا فقال علي رضي الله عنه لا تبين عثمان فلا يجزئ عليك فاعلم بذلك ابن جعفر الزبير قال الزبير أنا ناسر بكن
في بيعك فأتى علي عثمان فقال اجز على هذا فقال الزبير أنا ناسر بكن فقال عثمان اجز على رجل شريك
الزبير فعلى رضي الله عنه لا يطلب الجرا أو هو راء الزبير لو كان الجرا باطلا قال لا يجز على حرب بالغ وذلك
عثمان بل كلهم يعرف الجرا في حديث صاحبك قال فان صاحبا أبا يوسف رجعا إلى الجرا قلت ما زاده
رجوعه إليه قوة ولا وهنه تركه أباه ان تركه وقد رجعا إليه فالتة أعلم كيف كان مذهبه فيه فقال وما أنكرت
قلت زعمت أنه رجعا إلى أن الجرا إذا ولي ماله يرشد يؤنس منه فاشتري وباع ثم تغيرت حاله بعد رشد أحدث
عليه الجرا وكذلك قلنا ثم زعم أنه إذا أحدث عليه الجرا بطل كل بيع باعه قبله وشراء أفرأيت الشاهد
بعذر فتجو زهادته ثم تغير ماله أن ينقض الحكم بشهادته أو ينفذ ويكون متغيرا من يوم تغير قال قد قال
ذلك فأنكرناه عليه (قال الشافعي) فقال فهل خالف شيئا مما تقول في الجرا والياش من الرجال والنساء
أحد من أصحابك قلت أما أحد من متقدمي أصحابي فلم أحفظ عن واحد منهم خلافا لشي مما قلت وقد
بلغني عن بعضهم مثل ما قلت قال فهل أدركت أحد من أهل ناحيتك يقول بخلاف قولك هذا قلت قد
روى لي عن بعض أهل العلم من ناحيتنا أنه خالف ما قلت وقلت وقال غيرنا في مال المرأة أن تزوجت رجلا قال
فقال فيه ما ذا قلت ما لا يضرك أن لا تسمعه ثم حكيت له شيئا كنت أحفظه وكان يحفظه فقال ما يشكل
الخطأ في هذا على سامع يعقل (قال الشافعي) فزعم لي زاعم عن قائل هذا القول أن المرأة إذا أتت
رجلا بمائة دينار جرت أن تشتري بها ما يتجهز به مثلها وكذلك لو أتت بمائة دينار فأن طلقها قبل
أن يدخل بها رجعا عليها بنصف ما اشترت (قال الشافعي) ويلزمه أن يقاسها ثورة وزر نجا ونضوما
قال فان قال قائل فما يدخل على من قال هذا القول قيل له يدخل عليه أكثر ما يدخل على أحد أو على غيره
فان قال ما هو قيل له قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن يغسوهن وقد فرغتم لهن من فريضة
فنصف ما فرضتم وما فرض ودفع مائة دينار فزعم قائل هذا القول أنه يرد بنصف متاع ليس فيه دنائير
وهذا خلاف ما جعل الله تبارك وتعالى له فان قال قائل انما قلناه هذا لا نأمر أن واجبا عليها (قال الربيع)
يعني أن واجبا عليها أن تجهز بما أعطاها وكان عليه أن يرجع بنصف ما تجهز به في قولهم وفي قول
الشافعي لا يرجع إلا بنصف ما أعطاها دنائير كانت أو غيرها لأنه لا يوجب عليها أن تجهز إلا أن نشاء وهو معنى
قول الله تبارك وتعالى فنصف ما فرضتم

(الصلح)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أئلى علينا الشافعي رحمه الله قال أصل الصلح أنه بمنزلة البيع فيما جاز في
البيع جاز في الصلح وما لم يجز في البيع لم يجز في الصلح ثم تشعب ويقع الصلح على ما يكون له ثمن من الجراح
التي لها أروش وبين المرأة وزوجها التي لها عليه صداق وكل هذا يقوم مقام الأيمان ولا يجوز الصلح عندى
الاعلى أمر معروف كمال يجوز البيع الاعلى أمر معروف وقد روى عن عمر رضي الله عنه الصلح جائز بين
المسلمين الاصلح أحل حراما أو حرم حلالا ومن الحرام الذي يقع في الصلح أن يقع عندى على المجهول الذي
لو كان بيعا كان حراما واذا مات الرجل وورثته امرأة أو ولدا أو كلاله أو كلاله بعض الوزنة بعضا فان وقع
الصلح على معرفة من المصالح والمصالح بمحقوقهم أو أقرارا بمحقوقهم بمحقوقهم وتناقص التصالحان قبل أن
يشترقا فالصلح جائز وان وقع على غير معرفة منهم ما يبلغ حقهما أو حق المصالح منهم ما لم يجز الصلح كمال يجوز
بيع مال امرئ لا يعرفه وإذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى في القيد أو غيره أو ادعى عليه جناية عمدا
أو خطئا فصلحه مما ادعى من هذا كله أو من بعضه على شيء قبضه منه فان كان الصلح والمسدي عليه يقر فالصلح

الاسلام وأهله من سد
تغر أو أعدد اد كراع
أو سلاح أو أعطاه أهل
البلاء في الاسلام فلا
عند الحرب وغير الحرب
أعدد اللز في
تعزير الاسلام وأهله
على ما صنع فيه رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فانه أعطى المؤلفة
ونقل في الحرب وأعطى
علم حسين نفر من
أصحابه من المهاجرين
والانصار أهل حاجة
وقبل وأكرم أهل
حاجة وزى ذلك كله
من ماله والله أعلم
وبما احتج به الشافعي
في ذوى القربى أن روى
حدیثا عن ابن أبي ليلى
قال لقيت عليا رضي
الله عنه فقلت له أبى
وأبى ما فعل أبو بكر
وعمر في حقكم أهل
البيت من الخمس فقال
على أما أبو بكر رحمه
الله فلم يكن في زمانه
أخماس وما كان فقد
أوفاه وأما عمر فلم يزل
يعطيه حتى جاءه مال

جائز بما يجوز به البيع كان الصلح نقداً أو نسيئةً وإذا كان المدعى عليه يشكر فالصلح باطل وهما على أصل
 حقهما ويرجع المدعى على دعواه والمعطى بما أعطى وسواء إذا أفسدت الصلح قال المدعى قد أبرأتك مما
 ادعت عليك أو لم يقله من قبل أنه انما أبرأه على أن يتم له ما أخذ منه وليس هذا بكثرة من أن يبيعه البيع
 الفاسد فإذا لم يتم له لفاسد يرجع كل واحد منهما على أصل ما كان كما كنا قبل أن يتبايعا فإذا أراد الرجل أن
 الصلح وكره المدعى عليه الاقراض فلا بأس أن يقر رجل أجني على المدعى عليه بما ادعى عليه من خيانة أو
 مال ثم يؤدي ذلك عنه صلحا فيكون صحيحا وليس للذي أعطى عن الرجل أن يرجع على المصالح المدعى
 عليه ولا للمصالح المدعى أن يرجع على المدعى عليه لأنه قد أخذ العوض من حقه الآن يعقد اصلهما على
 فساد فيكونون كما كانوا في أول ما تناقشا قبل الصلح قال ولو ادعى رجل على رجل حقا في دار فآقر له بدعواه
 ومصلحه من ذلك على ابل أو بقرا أو غنم أو ورقين أو بز موصوف أو دنائير أو دراهم موصوفة أو طعام إلى أجل
 مسمى كان الصلح جائزا كما يجوز لبيع ذلك إلى ذلك الاجل ولو ادعى عليه شقصا من دار فآقر له به ثم مصلحه
 على أن أعطاه بذلك بيتا مع وفاء المالك له أو سكنى له عدد سنين فلذلك جائز كما يجوز لو اقتسماه أو تَكَارَى
 شقصاه في دار ولكنه لو قال أصالحك على سكنى هذا المسكن ولم يسم وقتا كان الصلح فاسدا من قبل أن هذا
 لا يجوز كالأبنة أم حتى يكون إلى أجل معلوم وهكذا الوصلح على أن يكره به هذه الأرض سنين بزوعها أو
 على شقص من دار أخرى مسمى ذلك وعرف جاز كما يجوز في البوع والكرساء وإذا لم يسمه لم يجز كالأبنة في
 البوع والكرساء (قال الشافعي) ولو أن رجلا أشعر ظله أو حنأ على طريق نافذة فخافه رجل لينعه
 منه فصالحه على شيء على أن يدعه كان الصلح باطلا لأنه أخذ منه على ما لا يملك ونظر فإن كان أشعره غير
 مضر خلى بينه وبينه وإن كان مضرا منعه وكذلك لو أراد أشعره على طريق رجل خاصة ليس بنافذة
 أو لقوم فصلحه أو صلحوه على شيء أخذ منه على أن يدعه بشرعه كان الصلح في هذا باطلا من قبل أنه
 انما أشعر في جسد ارنفسه وعلى هواء لا يملك ما تحسه ولا ما فوقه فإن أراد أن يثبت خشبة ويصنع بينه
 وبينهم الشرط فليجعل ذلك في خشب يحمله على جدرانهم وجداره فيكون ذلك شراء يحمل الخشب ويكون
 الخشب بأعيانه موصوفا أو موصوف الموضع أو يعطيهم شيئا على أن يقرروا له خشب بشرعه و يشهدون
 على أنفسهم أنهم آقروا له بعمل هذا الخشب وبلغ شرعه بخي عرفة فلا يكون لهم بعده أن ينزعوه
 قال وإن ادعى رجل حقا في دار وأرض فآقر له المدعى عليه ومصلحه من دعواه على خدمة عبد أو ركوب دابة
 أو زراعة أرض أو سكنى دار أو شيء مما يكون فيه الاجارات ثم مات المدعى والمدعى عليه أو أحدهما فالصلح
 جائز ولو رثة المدعى السكنى والركوب والزراعة والخدمة وما صلحه عليه المصالح (قال الشافعي) ولو
 كان الذي تلف الدابة التي صلح على ركوبها أو المسكن الذي صلح على سكنه أو الأرض التي صلح على
 زراعتها فإن كان ذلك قبل أن يأخذ منه المصالح شيئا فهو على حقه في الدار وقد انتقضت الاجارة
 وإن كان بعدما أخذ منه شيئا ثم من الصلح بقدر ما أخذ كان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وانتقض من الصلح
 بقدر ما بقي يرجع به في أصل السكن الذي صلح عليه قال وهكذا الوصلح على عبد بعينه أو ثوب بعينه
 أو دار بعينها فلم يقبضه حتى هلك انتقض الصلح ويرجع على أصل ما آقر له به ولو كان صلحه على عبد بصفة
 أو غير بصفة أو ثوب بصفة أو دنائير أو دراهم أو كسبل أو وزن بصفة ثم الصلح بينهما وكان عليه مثل الصفة
 التي صلحه عليها ولو صلحه على ربع أرض مشاع من دار معلومة جاز ولو صلحه على أذرع من دار مشاع
 وهو يعرف أذرع الدار ويعرفه المصالح جاز وهذا كجزء من أجزاء وإن كان صلحه على أذرع وهو
 لا يعرف الأذرع كله لم يجز من قبل أنه لا يدري كم قدر الأذرع فيها ثلثاً أو ربعاً أو أكثر وأقل ولو صلحه على
 طعام جزاف أو دراهم جزاف أو عبد فجاء فإن استحق ذلك قبل القبض أو بعده بطل الصلح وإن هلك قبل
 القبض بطل الصلح ولو كان صلحه على عبد بعينه ولم يرد العبد فله خيار الرقبة فإن اختار أخذه جاز الصلح

السوس والاهواز أو
 قال مال فارس الشافعي
 يشك وقال عمر في
 حديثه مطراً وحديث
 آخران في المسلمين
 خلة فإن أحبيتهم تركتم
 حاكم بخله في خلة
 المسلمين حتى يأتيهم مال
 فأوفيك حاكم منه
 فقال العباس لا تطعمه
 في حقا فقلت يا أبا
 الفضل ألسنا من أحق
 من أجاب أمير المؤمنين
 ورفع خلة المسلمين فتوفي
 عمر قبل أن يأتيه مال
 فيقضيه وقال الحكم
 في حديث مطر
 أو الآخران عمر رضی
 الله عنه قال لكم حقا
 ولا يبلغ على إذا كنتم
 أن يكون لكم كله فإن
 شتم أعطيتكم منه
 بقدر ما أرى لكم فأينا
 عليه ألا كله فأني أن
 يعطينا كله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 للنازع في سهم ذي
 الشربى ليس مذهب
 النخاسة في ذلك
 الحكم عليه في قوله

وان اختار رده ردا الصلح (قال الربيع) قال الشافعي بعد لا يجوز شراء عبد بعينه ولا غيره الى أجل
ويكون له خيار رؤيته من قبل ان يصحح لا بعد بيع عين رايها المشتري والباع عند تبايعهما وبيع صفة
مغفلة الى أجل معلوم يكون على صاحبها ان يأتي بهما من جميع الارض وهذا العبد الذي بعينه الى أجل ان
تفعل بطل البيع فهذا مرة يتم فيه البيع ومرة يبطل فيه البيع والبيع لا يجوز الا ان يتم في كل حال
(قال الشافعي) وهكذا كل ما صلحه عليه بعينه مما كان غائبا عنه فله فيه خيار الرؤية (قال الربيع)
رجع الشافعي عن خيار رؤية شيء بعينه (قال الشافعي) ولو قبضه فهل في يديه وبه عيب رجع بقيمة
العيب ولو لم يجده عيبا ولكنه استحق نصفه أو سهم من ألف سهم منه كان لقابض العبد الخيار في أن يجيز
من الصلح بقدر ما في يديه من العبد ويرجع بقدر ما استحق منه أو ينقض الصلح كله (قال الربيع)
الذي يذهب اليه الشافعي أنه اذا بيع الشيء فاستحق بعضه بطل البيع كله لان الصفقة جعفت شيئين حلالات
وحرما فبطل كله والصلح مثله (قال الشافعي) ولو ادعى رجل حقاني دارا فآقر له رجل اجنبي على المدعي
عليه وصالحه على عبد بعينه فهو جائز وان وجد بالعبد عيبا فرده أو استحق لم يكن له على الاجنبي شيء ورجع
على دعواه في الدار وهكذا الوصالحه على عرض من العروض ولو كان الاجنبي سالحه على دنائير أو دراهم
أو عرض بصفة أو عبد بصفة فدفعه اليه ثم استحق كان له أن يرجع عليه مثل تلك الدنانير والدراهم وذلك
العرض بتلك الصفة ولو كان الاجنبي انما سالحه على دنائير بأعيانها فهي مثل العبد بعينه يعطيه اياها
وان استحققت أو وجد عيبا فردها لم يكن له على الاجنبي تباعة وكان له أن يرجع على أصل دعواه والاجنبي
اذا كان سالحا بغير اذن المدعي عليه فتطوع بما أعطى عنه فليس له أن يرجع به على صاحبه المدعي عليه وانما
يكون له أن يرجع به اذا أمره أن يصالحه عنه قال ولو ادعى رجل على رجل حقاني دارا فصالحه على بيت
معروف سنين معلومة يسكنه كان جائزا أو على سطح معروف يبيت عليه كان جائزا فان انهدم البيت أو
السطح قبل السكنى رجع على أصل حقه وان انهدم بعد السكنى ثم من الصلح بقدر ما سكن ويات وانقض
منه بقدر ما بقي ولو ادعى رجل حقاني دار وهي في يد رجل عارية أو ودعة أو كراء تصادق على ذلك أو قامت
به يئنة فلا خصوصية بينه وبين من الدار في يديه ومن لم ير أن ينقض على الغائب لم يقبل منه فيها يئنة وأمره ان
خاف على يئنته الموت أن يشهد على شهادتهم ولو أن الذي في يديه آقر له بدعواه لم يقض له باقراره لانه آقر له
فيالأصل ولوصالحه على شيء من دعواه فالصلح جائز والمصالح متطوع والجواب فيه كالجواب في المسائل
قبلها من الاجنبي يصالح عن الدعوى ولو ادعى رجل على رجل شيئا لم يسمه فصالحه منه على شيء لم يجز الصلح
وكذلك لا يجوز لو ادعى في شيء بعينه حتى يقر فاذا أقر جاز ولو أقر في دعواه التي أجلها فقال أنت صادق
فيما ادعيت على فصالحه منه على شيء كان جائزا كما يجوز لو تصادق على شراء لا يعلم الا بقولهما وان لم يسم
الشراء فقال هذا ما اشتريت منك فاعرفت وعرفت فلا تباعة لي قبلك بعد هذا في شيء مما اشتريت منك ولو كانت
الدار في يد رجلين ففدا عينا كلهما فاصطلحا على أن لاحدهما الثلث والآخر الثلثين أو بيتا من الدار والآخر
باقى فان كان هذا بعد اقرارهما بجائز وان كان على الجحد فلا يجوز وهما على أصل دعواهما ولو ادعى
رجل على رجل دعوى فصالحه ما على شيء بعدما آقر له بدعواه غير أن ذلك غير معلوم يئنة تقوم عليه فقال
المصالح الذي ادعى عليه صالحتك من هذه الارض وقال الآخر بل صالحتك من ثوب فالقول قوله مع عينه
ويكون خصمه له في هذه الارض (قال أبو محمد) أصل قول الشافعي أنه مما اذا اختلفا في الصلح تحالفا
وكانا على أصل خصوصتهما مثل البيع سواء اذا اختلفا تحالفا لم يكن بينهما بيع بعد الايمان (قال
الشافعي) ولو كانت دار بين ورثة فادعى رجل فيها دعوى وبعضهم غائب أو حاضر فأقره أحدهم ثم صلحه
على شيء بعينه دنائير أو دراهم فهو فاة الصلح جائز وهذا الوارث المصالح متطوع ولا يرجع على اخوته بشيء

اذا كان متصوفا
كتاب الله مينا على
اسان نبيه صلى الله
عليه وسلم أو فعله أن
عليهم قوله وقد ثبت
سهمهم في آيتين من
كتاب الله تعالى وفي فعل
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخبر الثقة
لامعارضه في اعطاء
النبي صلى الله عليه
وسلم غنيا لادين عليه
في اعطائه العباس بن
عبد المطلب وهو في
ثروته لا يعول عامة
في المطلب دليل
لي أنهم استحقوا
لقرابة لا بالحاجة كما
على الغنية من
حضرها لا بالحاجة
يسئل من استحق
المبرات بالقرابة
لا بالحاجة وكيف جاز
أن ترد ابطال البين
مع الشاهد بأن تقول هي
بمخلاف ظاهر القرآن
وليست مخالفة له ثم تجد
سهم ذي القربى
منصوصا في آيتين من
كلام الله تعالى ومعهما

مما أدى عنهم لانه أدى عنهم بغير أمرهم إذا كانوا منكروين ادعوا ولو صالحه على أن يحقه له دون اخوته
فانما الشئ منه حقه دون اخوته وان أنكر اخوته كان لهم خصما فان قدر على أخذ حقه كان له وثابت
لهم الشفعة معه بقدر حقوقهم وان لم يقدر عليه رجع عليه بالصلح فأخذه منه وكان لا خير فيما أقبله به
نصيبه من حقه (قال الشافعي) ولو أن دارا في يدي رجلين وراها فادعى رجل فيها حقا فأنكر أحدهما
وأقر الآخر وصالحه على حقه منها خاصة دون حق أخيه فالصلح جائز وان أراد أخوه أن يأخذ بالشفعة مما
صالح عليه فله ذلك ولو أن رجلين ادعيا دارا في يدي رجلين وقالاهي ميراث لنا عن أبنائنا وأنكر ذلك الرجل
ثم صالح أحدهما من دعواه على شيء فالصلح باطل قال ولو أقر لأحدهما فصالحه من ذلك الذي أقبله به على
شيء كان لأخيه أن يدخل معه فيما أقبله بالنصف لانهما نسب ذلك إلى أنه بينهما نصيبين ولو كانت المسئلة
بجملتها فادعى كل واحد منهما عليه نصف الأرض التي في يديه فأقر لأحدهما بالنصف وبجهد الآخر كان
النصف الذي أقبله له دون الجميع ودون كان المجموع على خصوصته ولو صالحه منه على شيء كان ذلك له دون صاحبه
ولو أقر لأحدهما بجميع الأرض وانما كان يدي نصفها فان كان لم يقر لأحدهما كان له النصف فله الكل
لا يرجع عليه الآخر وان كان في أصل دعواه أنه زعم أن له النصف ولهذا كان له أن يرجع عليه
بالنصف قال ولو ادعى رجلان على رجل دارا ميراثا فأقر لهما بذلك وصالح أحدهما من دعواه على شيء
فليس لأخيه أن يشركه فيما صالحه عليه وله أن يأخذ بالشفعة ولو ادعى رجل على رجل دارا فأقر له بها
وصالحه بعد الإقرار على أن يسكنها الذي في يديه فهي عارية إن شاء أتمها وإن شاء لم يتمها وان كان لم يقبل
له الا على أن يسكنها فالصلح باطل وهما على أصل خصوصتهما ولو أن رجلا اشترى دارا فبناها مسجدا
ثم جاء رجل فادعاهما فأقر له بالشيء المسجد بما ادعى فان كان فضل من الدار فضل فهو له وان كان لم يتصدق
بالمسجد فهو له ويرجع عليه بقيمة ما هدم من داره ولو صالحه من ذلك على صلح فهو جائز قال وان أنكر
المدعى عليه فأقر الراجلين المسجدين والدار بين أظهرهم وصالحوه كان الصلح جائزا وإذا باع رجل من
رجل دارا ثم ادعى فيها رجل شيئا فأقر البائع له وصالحه فالصلح جائز وهكذا لو غصب رجل من رجل
دارا فباعها أو لم يبعها وادعى فيها رجل آخر دعوى فصالحه بعد الإقرار من دعواه على شيء كان الصلح جائزا
وذلك لو كانت في يده عارية أو ودیعة وإذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فأقر له بها ثم جحد ثم صالحه
فأصلح جائز ولا يضره الجحد لانها ثبتت له بالإقرار الاول إذا تصادقا وقامت بينة بالإقرار الاول فان أنكر
المصالح الآخذة من الدار أن يكون أقبله بالدار وقال انما صالحته على الجحد فالقول قوله مع عينه والصلح مردود
وهما على خصوصتهما ولو صالح رجل من دعوى أقبله بها على خدمة عبد سنة فقتل خطأ انتقض الصلح ولم
يكن على المصالح أن يشتري له عبد غيره بخدمة ولا على رب العبد أن يشتري له عبد غيره بخدمة قال
وهكذا لو كان له سكنى بيت فهدمه انسان أو أتهدم ولو كان الصلح على خدمة عبد بعينه سنة فباعه المولى
كان للشئرى الخيار ان شاء أن يبيع البع ويكون لهذا الملك ولهذا الخدمة فعل وان شاء أن يرد البيع
رده وناخذ وفيه قول ثان ان البيع منتقض لانه تحول بينه وبينه ولو كانت المسئلة بجملتها فاعتقه
السيد كان العتق جائزا وكانت الخدمة عليه الى منتهى السنة يرجع بها على السيد لان الاجارة بيع من
البيع عند الانقضاء مادام المستأجر مسلما قال ولصاحب الخدمة أن يخدمه غيره ويؤجره غيره في مثل
عمله وليس له أن يخرج من المصر الا بذن سيده ولو ادعى رجل في دار دعوى فأقر بها المدعى عليه وصالحه
منها على عبد قيمته مائة درهم ومائة درهم والعبد بعينه فلم يقبض المصالح العبد حتى جنى على حراً وعبد فساو
ذلك كله وللمصالح الخيار في أن يقبض العبد ثم يبعه أو يسلمه فبإيعاز أو رده على سيده ينتقض الصلح وليس
له أن يبيع من الصلح بقدر المائة ولو كان قبضه ثم جنى في يديه كان الصلح جائزا وكان كعبد اشتراه ثم جنى

سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فترده
أرأيت لو عارضك
معارض فأثبت منهم
ذي القربى وأسقط
اليتامى والمساكين
وابن السبيل ما جئتك
عليه الا كهي عين

(تفريق ما أخذ من
أربعة أخماس النية
غير الموقوف عليه)

(قال الشافعي) رحمه
الله وينبغي للوالى أن
يحصى جميع من في
البلدان من المقاتلة
وهم من قد احتلم أو
استكمل خمس عشرة
سنة من الرجال ويحصى
الذرية وهم من دون
المحتلم ودون خمس
عشرة سنة والنساء
صغيرهم وكبيرهم
ويعرف قدر نفقاتهم
وما يحتاجون اليه من
مؤناتهم بقدر ما
محتاجهم في بلدانهم
ثم يعطى المقاتلة في كل
عام عطاءهم والذرية
والنساء ما يكفهم
لستهم في كسوتهم

في يديه قال ولو كان وجدا بالعبد عيالا لم يكن له أن يردم ويحبس المائة لانها صفقة واحدة لا يكون له أن يردّها الامعا ولا يجبرها الامعا الا أن يشاء ذلك المردود عليه ولو كان استحق كان له الخيار في أن يأخذ المائة بنصف الصلح ويرد نصفه لان الصفقة وقعت على شيئين أحدهما ليس البائع وليس للشري أمساكه وله في العيب أمساكه ان شاء (قال الربيع) أصل قوله أنه اذا استحق بعض المصالح به أو المبيع به بطل الصلح والبائع جميعا لأن الصفقة جفت شيئين حلالا وحراما فبطل ذلك كله (قال الشافعي) ولو كان الاستحقاق في العيب في الدراهم وانما يباعه بالدراهم بأعيانها كان كهي في العبد ولو يباعه بدراهم مسماة رجع بدراهم مثلها ولو كان الصلح بعبد وزاده الأخذ للعبد أو بافاسحق العبد انتقض الصلح وكان على دعواه وأخذت به الذي زاده الذي في يديه الدار وان وجدته فانما أوقمته ان وجدته مستهلكا ولو كانت المسئلة بحالها وتفاضلها خرج العبد جرمال يمكن له أن ينقض الصلح وهذا مثل رجل اشترى عبدا ثم خرج عنده قال ولو كانت المسئلة بحالها في العبد والثوب فوجد الثوب عيبا فله الخيار بين أن يملكه أو يردم وينتقض الصلح لا يكون له أن يرد بعض الصفقة دون بعض ولو استحق العبد انتقض الصلح الا أن يشاء أن يأخذ ماع العبد ولا يرجع بقيمة العبد (قال الربيع) اذا استحق العبد بطل الصلح في معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان الصلح عبدا ومائة درهم وزاده المدعي عليه عبدا أو غيره ثم خرج للعبد الذي قبض أيهما كان حرا بطل الصلح وكان كرجل اشترى عبدا فخرج حرا ولو كان العبد الذي استحق الذي أعطاه المدعي أو المدعي عليه قبل الذي استحق في يديه العبد انتقض الصلح الا أن رضى بتركه نقضه وقبول ما صار في يدي مع العبد فلا تكره على نقضه وهكذا جميع ما استحق مما صالح عليه ولو كان هذا مسلما فاستحق العبد المسلم في الشيء الموصوف الى الاجل المعلوم بطل السلم (قال الشافعي) ولو كان المسلم عبدين بقيمة واحدة فاستحق أحدهما كان السلم اليه الخيار في نقض السلم ورد العبد الباقي في يديه أو أنفاذا البيع ويكون عليه نصف البيع الذي في العبد نصفه الى أجله (قال الربيع) يبطل هذا كله وينفسخ (قال الشافعي) واذا كانت الدار في يدي رجلين كل واحد منهما في منزل على حدة فتداعيا العرصة فالعرصة بينهما نصفين لانها في أيديهما معا وان أحب كل واحد منهما أم يلقاه صاحبه على دعواه فاذا حلفا فهي بينهما نصفين ولو لم يحلفا وأصلط على شيء أخذ أحدهما من الآخر باقراره منه بحقه جاز الصلح وهكذا لو كانت الدار منزلا أو منزلا السفلى في يد أحدهما وعيه والعلى في يد الآخر بدعيه فتداعيا عرصة الدار كانت بينهما نصفين كما وصفت واذا كان الجدار بين دارين أحدهما للرجل والاخرى لآخر وبينهما جدار ليس بمصل يبنه واحد منهما اتصال البنيان انما هو مصلق أو متصل يبنه كل واحد منهما فتداعياه ولا يبنه لهما تحالفا وكان بينهما نصفين ولا أنظر في ذلك الى من اليه الخوارج ولا الدواخل ولا أنصاف البين ولا معاقد القمط لانه ليس في شيء من ذلك دلالة ولو كانت المسئلة بحالها ولا أحدهما فيها جندوع ولا شيء إلا خرجها عليه أحلفته أو أفررت الجذوع بحالها وجعلت الجدار بينهما نصفين لان الرجل قد يرتفع بجدار الرجل بالجذوع بأمره وغيره وأمره ولو كان هذا الحائط متصلا يبنه أحدهما اتصال البنيان الذي لا يحدث مثله الا من أول البنيان ومنقطع من بناء الآخر جعلته للذي هو متصل يبنه دون الذي هو منقطع من بنيانه ولو كان متصلا اتصالا يحدث مثله بعد كمال الجدار يخرج منه لبنه ويدخل أخرى أطول منها أحلفته ما جعلته بينهما نصفين وان تداعيا في هذا الجدار ثم اصطفا منه على شيء يتصادق منهما على دعواه أجزت الصلح واذا قضيت بالجدار بينهما لم أجعل لواحد منهما أن يرفع فيه كوتولا يبنى عليه بناء الا باذن صاحبه ودعوتها الى أن نقضه بينهما ان شاء فان كان عرضه ذراعا أعطيت كل واحد منهما شيئا في طول الجدار ثم قلت له ان شئت أن تزيد من عرض دارك أو يترك شيئا آخر ليكون لك جدارا خالصا

ونفقاتهم طعاما ووقيته دراهم أو دنانير يعطى المذقوس شيئا ثم يزداد كلما كبر على قبدر مؤنته وهذا يستوى لانهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطاء باختلاف أسعار الباذن وحالات الناس ثم ان المؤنة في بعض البلدان أنقل منها في بعض ولا أعلم أحدا بناختلفوا في أن العطاء للقاتلة حيث كانت انما يكون من الشيء وقالوا لا بأس أن يعطى للرجل لنفسه أكثر من كفايته وذلك أن عررضي الله عنه بلغ في العطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل لنفسه ومنهم من قال خمسة آلاف بالمدينة ويغزو اذا غزى وليس بأكثر من الكفاية اذا غزى عليها لعبد الغزى (قال الشافعي) وهذا كذلك كفاية على أنه يغزو وان لم يغزى كل سنة

فذلك ان شئت تقره بحاله ولا تقاسم منه فأقرره واذا كان الجدار بين رجلين فهدماه ثم اصطلحا على أن يكون لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه على أن يحمل كل واحد منهما ما شاء عليه اذ ابناءه فالصلح فيه باطل وان شيا أقسمت بينهما أرضه وكذلك ان شاء أحدهما دون الآخر وان شيا تركاه فاذا ابناءه لم يجز لواحد منهما أن يفتح فيه بابا ولا كوة الا باذن صاحبه (قال الشافعي) واذا كان البيت في درج فادعاه آخر واصطلحا على أن يكون لاحدهما سطحه وللابناء عليه والسفل للآخر فأصل ما اذهب اليه من الصلح أن لا يجوز الا على الاقرار فان تقارا أجزت هذا بينهما وجعلت لهذا علوه ولهذا سفله وأجزت فيما أقر له به الآخر ما شاء اذا أقر أنه أن يبنى عليه ولا يخير اذ ابني (١) وسواء كان عليه علو لم أجزه الا على اقراره ولو أن رجلا باع علو بيت لآبناء عليه على أن يبنى على جداره ويسكن على سطحه وسوى ممتهى البناء أجزت ذلك كما أجزت أن يبيع أرضا لآبناء فيها ولا فرق بينهما الا في خصلة أن من باع دارا لآبناء فيها فلا يشتري أن يبنى ما شاء ومن باع سطحا بأرضه أو أرضا ورؤس جدران احتجبت الى أن أعلم كم مبلغ البناء لان من البناء ما لا تحمله الجدران قال ولو كانت دار في يد رجل في سفله ادرج الى علوها فتداعى صاحب السفل والعلو الدراج والدراج بطريق صاحب العلو فهى لصاحب العلو ودون صاحب السفل بعد ايمان وسواء كانت الدرج معقودة أو غير معقودة لان الدرج انما اتخذ مرأ وان ارتفع عما تحتها ولو كان الناس يتخذون الدرج للارتقى ويجعلون ظهورهم امد درجة لا بطريق من الطرق جعلت الدرج بين صاحب السفل والعلو لان فيها منفعتين احدهما بيد صاحب السفل والاخرى بيد صاحب العلو بعد ما أحلقهما واذا كان البيت السفل في يد رجل والعلو في يد آخر فتداعى عايسقه فالسقف بينهما لانه في يد كل واحد منهما ماهر سقف للسفل مانع له وسطم العلو أرضه له فهو بينهما من بعد ان لا تكون بينه وبينه بعد ان يتصافا عليه واذا اصطلحا على أن ينقض العلو والسفل لعله فيهما أو في أحدهما أو غير علة فذلك لهما وبعد ان معا البناء كما كان ويؤخذ صاحب السفل بالبناء اذا كان هدمه على أن يبنيه أو هدمه بغير علة وان سقط البيت لم يجز صاحب السفل على البناء وان تقطع صاحب العلو بأن يبنى السفل كما كان يبنى علوه كما كان فذلك له وليس له أن يمنع صاحب السفل من سكنه ونقض الجدران له متى شاء أن يهدمها ومتى جاءه صاحب السفل بقيمة بنائه كان له أن يأخذ منه ويصير البناء لصاحب السفل الا أن يختار الذي يبنى أن يهدم بنائه فيكون ذلك له وأصل لصاحب العلو أن يبنيه بقضاء قاض وان تصادقا على أن صاحب السفل امتنع من بنائه وبنائه صاحب العلو بغير قضاء قاض فجاز كهو بقضاء قاض واذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستعلت حتى انتشرت أغصانها على دار رجل فعلى صاحب النخلة والشجرة قطع ما شرب في دار الرجل منها الا أن يشاء رب الدار تركه فان شاء تركه فذلك له وان أراد تركه على شئ يأخذ منه فليس يجاز من قبل أن ذلك ان كان كراء أو شراء فانما هو كراء هواء لا أرض له ولا قرار ولا بأس بتركه على وجه المعارف واذا تداعى رجلان في عينين أو بئر أو نهرين أو غيلين دعوى فاصطلحا على أن أبرأ كل واحد منهما صاحبه من دعواه في إحدى العينين أو البئر أو النهرين أو ما بينهما على أن لهذا هذاه العين تامة ولهذا هذاه العين تامة فان كان بعد اقرار منهما فالصلح جائز كما يجوز شراء بعض عين بشراء بعض عين واذا كان النهر بين قوم فاصطلحا على اصلاحه بينا أو كبس أو غير ذلك على أن تكون النفقة بينهما سواء فذلك جائز فان دعا بعضهم الى عمله وامتنع بعضهم لم يجز للممتنع على العمل اذا لم يكن فيه ضرر وكذلك لو كان فيه ضرر لم يجز والله أعلم ويقال لهؤلاء ان شئتم فتطوقوا بالمارة واخذوا هذه اياهم معكم ومتى شئتم أن تهدموا المارة هدموها وانتم ما تكون المارة دونه حتى يعطيكم ما يلزمه في المارة وتلكها معكم

(قال) ولم يختلف أحد اقرنته في أن ليس للمالك في العطاء حق ولا الاعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فتم من قال أسوى بين الناس فان أبابكر رضى الله عنه حين قال عمر أتجعل للذين جاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وهجروا ديارهم كن دخل في الاسلام كرها فقال ابو بكر انما علوا الله وانما أجورهم على الله وانما الدنيا باغ وسوى على ابن أبي طالب رضى الله عنه بين الناس ولم يفضل (قال الشافعي) رحمه الله وهذا الذى اختاره وأسأل الله التوفيق وذلك أنى رأيت الله تعالى قسم الموارث على العدد (١) قوله ولا يخير اذا بنى وسواء كذا بالاصول التى عندنا وتأمل معصمه

وهكذا العبد والبئر وإذا ادعى رجل عود خشبة أو ميزاب أو غير ذلك في جدار رجل فصالحه الرجل من
دعواه على شيء جاز إذا أقر له به ولو ادعى رجل زرعاً في أرض رجل فصالحه من ذلك على دراهم مسمية
فذلك جائز لأن له أن يبيع زرعاً أخضر من يقضه ولو كان الزرع لرجل فادعى رجل فيه دعوى فصالحه
أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يجبر هذا على أن يقطع منه
شيئاً حتى يرضى وإذا ادعى رجل على رجل دعوى في دار فصولح منها على داراً وعبد أو غيره فله فيها خيار
الرؤية كما يكون في البيع فإن أقر أن قد رآه قبل الصلح فلا خيار له إلا أن يتغير عن حاله التي رآه عليها
قال وإذا ادعى رجل على رجل دراهم فأقر له بها ثم صالحه على دنانير فإن تقاضا قبل أن يتغير فجاز وإن
تغير فاقبل أن يتقاضا كانت له عليه الدراهم ولم يجز الصلح ولو قبض بعضاً وبقي بعض جاز الصلح فيما قبض
وانتقض فيما لم يقبض إذا رضى ذلك المصالح الأخذ منه الدنانير (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يجوز شيء
من الصلح لأنه صالحه من دنانير على دراهم يأخذها فكان هذا مثل الصرف لو بقي منه درهم
انتقض الصرف كله وهو معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع وإذا ادعى رجل شقاً في دار فأقر له به
المدعى عليه وصالحه منه على عبد بعينه أو ثياب بأعيانها أو موصوفة إلى أجل مسمى فذلك جائز وليس له
أن يبيع ما صالحه من ذلك قبل أن يقضه كما لا يكون له أن يبيع ما اشتري قبل أن يقبضه والصلح يبيع
ما جاز فيه جاز في البيع وما رد فيه رد في البيع وسواء موصوف أو بعينه لا يبيعه حتى يقبضه وهكذا
كل ما صالح عليه من كيل أو عين موصوف ليس له أن يبيعه منه ولا من غيره حتى يقبضه لأن النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام إذا ابتاع حتى يقبض وكل شيء ابتاع عندنا بمنزله وذلك أنه مضمون
من مال البائع فلا يبيع ما ضمنه من ملك غيره وإذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر له بها فصالحه على
عبدين بأعيانهما فقبض أحدهما ومات الآخر قبل القبض فالصالح بالخيار في رد العبد ويرجع على حقه
من الدار أو أجازة الصلح بحصة العبد المقبوض ويكون له نصيبه من الدار بقدر حصة العبد الميت قبل أن
يقبضه ولو كان الصلح على عبد فمات بطل الصلح وكان على حقه من الدار ولو لم يمت ولكن رجل جنى عليه
فقتله خبرين أن يجيز الصلح ويتبع الجناني أو يرد الصلح ويتبعه رب العبد البائع له وهكذا قتله عبد أو حر
ولو كان الصلح على خدمة عبد سنة فقتل العبد فأخذ مالكه قيمته فلا يجز المصالح ولرب العبد على أن يعطيه
عبد مكانه فإن كان استخدمه شيئاً جاز من الصلح بقدر ما استخدمه وبطل من الصلح بقدر ما بطل من الخدمة
ولو لم يمت العبد ولكنه جرح جرحاً فاختار سيده أن يده يباع كان كالميت والاستحقاق ولو ادعى رجل على
رجل شيئاً فأقر له به فصالحه المقر على مسيل ماء فإن سمي له عرض الأرض التي يسيل عليها الماء وطواها
ومتهاها فخايراً إذا كان ملك الأرض لم يجز إلا بأن يقول يسيل الماء في كذا وكذا الوقت معلوم كما لا يجوز
الكراء إلا إلى وقت معلوم وإن لم يسم إلا مسيلاً لم يجز ولو صالحه على أن يسقي أرضه من نهر أو عين وقتاً
من الأوقات لم يجز ولكنه يجوز له لو صالحه بثلاث العين أو ربها وكان ملك تلك العين وهكذا لو صالحه على
أن يسقي ماشيته شهرين مائة لم يجز وإذا كانت الدار لرجلين لأحدهما منها أقل مما لا تعرفه صاحب
النصيب الكثير إلى القسم وكرهه صاحب النصيب القليل لأنه لا يبقى له منه ما ينتفع به أجبره على القسم
وهكذا لو كاتب بين عدد فكان أحدهم ينتفع والآخر لا ينتفعون أجبرتهم على القسم للذي دعا إلى

فسوى فقد تكون
الأخوة متفاضلين
الغناء عسب الميت في
الصلة في الحياة والحفظ
بعد الموت ورأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسم بين
حضر الوقعة من
الأربعة الأقسام على
العدد فسوى ومنهم
من يغنى غايه الغناء
ويكون القنوح على
يديه ومنهم من يكون
محمضه لما غير نافع وأما
ضاراً بالجنين والهزيمة
فلما وجدت الكتاب
والسنة على التسوية كما
وصفت كانت التسوية
أول من التفضيل على
النسب أو السابقة ولو
وجدت الدلالة على
التفضيل أرجح بكتاب
أو سنة كنت إلى
التفضيل بالدلالة مع
الهوى أسرع (قال
الشافعي) وإذا قرب
القسم من الجهاد
ورخصت أسعارهم
أعطوا أقل ما يعطى
من بعدت داره وغلا

سعره وهذا وان تفاضل
عدد العطية تسوية على
معنى ما يلزم كل واحد
من القريتين في الجهاد
إذا أرادوا وعليهم أن
يغزوا إذا غزوا ويرى
الامام في اغرائهم رأيه
فان استغنى مجاهده
بعدد وكثرة من قربه
اغرائهم الى اقرب
المواضع من مجاهدهم
واختلف اصحابنا في
اعطاء الذرية ونساء أهل
التي معهم من قال يعطون
واحسب من جهنهم
فان لم يفعل قوتهم تلزم
رجالهم فلم يعطهم الكفاية
في معيهم كمال الكفاية
ومنه من قال اذا أعطوا
ولم يعطوا فليسوا بذلك
أولى من ذرية الاعراب
ونسأهم ورجالهم
الذين لا يعطون من التي
(قال الشافعي) حدثني
سفيان بن عيينة عن
عمر بن دينار عن الزهري
عن مالك بن أوس بن
الحذاف أن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه
قال ما أحد الاولة في

(١) قوله هل يصير
الحمال على من أحبل كذا
بالاصول التي بايدينا
وحرر كتبه مصححه

القسم وجعت الاخرين نصيبهم ان شاؤا واذا كان الضرر عليهم جميعا لم اقسام اغناي قسم اذا كان أحسدهم
يصير الى منفعة وان قلت (١)

(الحوالة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي املاء قال والقول عندنا والله تعالى أعلم ما قال مالك
ابن أنس ان الرجل اذا حال الرجل على الرجل بحق له ثم أفلس الحال عليه أو مات لم يرجع الحال على المحيل
أبدا فان قال قائل ما طلبة فيه قال مالك بن أنس أخبرنا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطلق الغنى ظلم واذا أتبع أحدكم على ملي فليتبسع فان قال قائل وما في هذا
مما يدل على تقوية قولك قبل أرأيت لو كان الحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن الحسن اذا أفلس الحال
عليه في الحياة أو مات مفلسا هل (١) يصير الحال على من أحبل أرأيت لو أحبل على مفلس وكان حقه نائبا
عن المحيل هل كان يزاد بذلك الاخيرا ان أيسر المفلس والافق حقه حيث كان ولا يجوز الا أن يكون في هذا
اما قولنا اذا برئت من حقل وضمنه غيري فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مضمونة واما لا تكون الحوالة
جائزة فكيف يجوز أن تكون برئان من دينك اذا أحلتك لو حلفت وحلفت مالك على حق برئان فان أفلس
عدت على بشي بعد برئان منه بأمر قدر ضمت به جائز بين المسلمين واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال
في الحوالة والكفالة يرجع صاحبه لا توى على مال مسلم وهو في أصل قوله يبطل من وجهين ولو كان ثابتا عن
عثمان لم يكن فيه بهجة اغماشك فيه عن عثمان ولو ثبت ذلك عن عثمان احتمل حديث عثمان خلافة واذا
أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس الحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للعثمال أن يرجع على المحيل من
قبل أن الحوالة تتحول حق من موضعه الى غيره وما تحول لم يعد والحوالة بخلافه العمالة ما تحول عنه لم يعد
الا بعد عودته عليه وتأخذ العتال عليه دون المحيل بكل حال (٢)

(١) وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) واذا ادعى الرجل الدعوى
قبل الرجل في دار أودين أو غير ذلك فأنكر ذلك المدعي قبله الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر لذلك
فان ما حنيفة كان يقول في هذا جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الانكار وقال أبو حنيفة
كيف لا يجوز هذا وأجوز ما يكون الصلح على الانكار اذا وقع الاقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي)
واذا ادعى الرجل على الرجل دعوى فأنكر المدعي عليه ثم صالح من دعواه على شيء وهو منكر القياس
أن يكون الصلح باطلا من قبل أن لا يجيز الصلح إلا بما تجوز به اليسوع من الأثمان الحلال المعروفة واذا
كان هذا هكذا عندنا وعند من أجاز الصلح على الانكار كان هذا أعوضا والعوض كله ممن ولا يصلح أن يكون
العوض الاما تصادق عليه المعوض والمعوض الا أن يكون معنفا في هذا أثر يلزم مثله فيكون الأثر أولى من
القياس ولست أعلم فيه أثرا يلزم. مثله قال الشافعي وبه أقول واذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب
والمطوب متغيب فان ما حنيفة كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول
الصلح مردود لان المطوب متغيب عن الطالب وهكذا لو أخر دينا عليه وهو متغيب كان قوله باجماعا على
ما وصفت لك (قال الشافعي) واذا صالح الرجل الرجل وهو غائب أو أظنره صاحب الحق وهو غائب
فذلك كله جائز ولا يبطل بالتغيب شيئا أجيز في الحضور لان هذا ليس من معاني الاكراه الذي أورد

(٢) وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة والكفالة والدين (ولو كانت حوالة فالحوالة معقول فيها
أنها تتحول حق على رجل الى غيره فاذا تحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه الا بعد عودته
عليه وتأخذ الحال عليه دون المحيل بكل حال (وفي الترجمة المذكورة أيضا) واذا أفلس الحال =

(باب الضمان) (١)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وإذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بالدين فمات الحبل قبل يحل الدين فلا يحمل (٢) عليه أن يأخذه بما حل له به فاذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والحبل ولم يكن لورثة الحبل أن يرجعوا على المحمول عنه بما دفعوا عنه حتى يحل الدين وهكذا الوماث الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذه من ماله فان عجز عنه لم يكن له أخذه حتى يحل الدين وقال في الجملة (أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال إذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بدين فمات المحمل قبل أن يحل الدين فلا يحمل عنه أن يأخذه بما حل له به فاذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والحبل ولم يكن لورثة الحبل أن يرجعوا على المحمول عنه بما دفعوا عنه حتى يحل الدين وهكذا الوماث الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذه من ماله فاذا عجز عنه لم يكن له أن يأخذه حتى يحل الدين (قال الشافعي) وإذا كان للرجل على الرجل المال فكفل له به رجل آخر فرب المال أن يأخذهما وكل واحد منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفي ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإذا كانت الكفالة بشرط كان للغير أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ماله بشرط له وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك على فلان أو شهد لك به عليه فهو دأ وما أشبه هذا فأناله ضامن لم يكن ضامنا شيء من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى وينهده ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد به بوجه فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضمنا وانما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فاما ما يعرفه فهو من الخطأ واذن من الرجل دين الميت بعد ما عرفه ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئا ولم يتركه فإذا كفل العبد المأذون له في التجارة فكفالة باطلة لان الكفالة استهلال مال لا كسب مال فإذا كنا نمنعه أن يستهلك من ماله شيئا قل أو كثر فكذلك نمنعه أن يكفل فيغرر من ماله شيئا قل أو كثر أخبرنا ابن عيينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة ابن المخارق قال جلت حالة فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت فقال يا قبيصة المسئلة حرمت الا في ثلاث رجل تحمل حالة فخلت له المسئلة وذكر الحديث (قال الشافعي) ولو أقر رجل أنه كفل له بمال على أنه بالخيار وانكر المكفول له الخيار ولا يثبت بينهما في جعل الاقرار واحد أحلفه ما كفل له الأعلى أنه بالخيار وأبرأه والكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه يبعض عليه اقراره بلزمه ما يضره ألزمه الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة بت لا خيار فيه والكفالة بالنفس على الخيار لا تجوز وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال الا أن يسمى مالا كفل به ولا تلزم الكفالة بحد ولا قصاص ولا عقوبة لا تلزم الكفالة الا بالاموال ولو كفل له بمال لم يلزم رجلا في جروح عمد فان أراد القصاص فالكفالة باطلة وان أراد أرواح الجراح فهو له والكفالة لازمة لانها كفالة بجمال وإذا اشترى رجل من رجل دارا فضمن له رجل عهدها أو خلاصها فاستحق الدار جميع المشتري بالثمن على الضامن ان شاء لانه ضمن له

= عليه فان أباح نفسه كان يقول لا يرجع على الذي أحاله حتى يموت المحال عليه ولا يترك مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إذا أفلس هذا وبه يأخذ يعني أبو يوسف (قال الشافعي) الحوالة تحويل حق فليس له أن يرجع وذكر في الكفالة وإذا أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحتال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للحمال أن يرجع على الحبل من قبل أن الحوالة تحوّل حق من موضعه الى غيره وما تحول لم يعد والحوالة تحالفة للحمالة

(١) هكذا ترجم السراج البلقيني وقال ترجم عليه في الاصل الكفالة والجمالة اه

هذا المال حتى الا ما ملكك أيمانكم سم اعطيه أو منعه (قال الشافعي) وهذا الحديث يحتمل معاني منها أن يقول ليس أحد يعنى (١) حاجته من الصدقة أو يعنى أنه من أهل النية الذين يغزون الاولة في مال السقي أو الصدقة حق وكان هذا أولى معانيه فان قبل ما دل على هذا قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة لاحظ فيها العنى ولا لذي مرة مكتسب والذي أحفظ عن أهل العلم أن الاعراب لا يعطون من النية (قال) وقد روي عن ابن عباس رضى الله عنهما ان

(١) قوله في الهامش يعنى حاجة كذا بالاصل ولعله يعنى ذى حاجة أى محتاج وتأمل اه معصمه

(٢) قوله فلا يصح له عليه هكذا في النسخ في هذا الموضع وسأقي بعد أسطر فله عمل عنه والمسئلة واحدة في الموضعين فحضر الصواب من أصل صحيح كتبه معصمه

خلاصها وان خلاص مال يسلم واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلا بنفسه ثم أخذ منه كفيلا آخر بنفسه ولم يبرأ
الاول فكلاهما كفيلا بنفسه (١)

(١) وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والحالة والدين. واذا كان لرجل على رجل دين فكفله به
عنه رجل فان أباحنيقة كان يقول للطالب أن يأخذ أيهما شاء فان كانت حواله لم يكن له أن يأخذ الذي
أحله لانه قد أبرأه وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الاصل فيهما جعلا لانه
يجب قبل منه الكفيل فقد أبرأه من المال الا أن يكون المال قد توى قبل الكفيل فوجع به على الذي عليه
الاصل وان كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهما شاء في قوله ما جعلا (قال
الشافعي) واذا كان للرجل على الرجل المال وكفله به رجل آخر فرب المال أن يأخذهما وكل واحد
منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفى ماله اذا كانت الكفالة مطلقة فان كانت الكفالة بشرط كان
للمرغم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلا بنفسه ثم
أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فان أباحنيقة كان يقول هما كفيلا جعلا به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
قد برئ الكفيل الاول حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلا بنفسه
ثم أخذ منه كفيلا آخر بنفسه ولم يبرأ الاول فكلاهما كفيل بنفسه واذا كف الرجل للرجل دين غير
مسمى فان أباحنيقة كان يقول هو ضامن له وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
في ذلك لانه ضمن شيئا مجهولا غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل اضمن ما قضى له به القاضي عليه من
شيء وما كان لك عليه من حق وما شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) واذا
قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان أو شهد لك به الشهود أو ما أشبه هذا فان ضامن لم يكن
ضامنا الذي من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يبرأه شيء مما شهد له فلا كان
هذا هكذا لم يكن هذا ضامنا وانما يلزمه الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة واذا
ضمن الرجل دين ميت بعد موته وماله لم يترك الميت وفاء ولا شيئا ولا قتيلا ولا كثيرا فان أباحنيقة كان
يقول لضامن على الكفيل لأن الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن به يأخذ وقال
أباحنيقة ان ترك شيئا ضمن الكفيل بقدر ما ترك وإن كان ترك وفاء فهو ضامن لجميع ما تكفل به (قال
الشافعي) واذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما عرفه يعرف لمن هو فالضامن له لازم ترك الميت شيئا ولم
يترك واذا كف العبد المأذون له في التجارة بكفالة فان أباحنيقة كان يقول كفالته ما لزمه بالجله لانها معروفة
وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول كفالته ما لزمه لانها من التجارة (قال الشافعي)
واذا كف العبد المأذون له في التجارة بكفالة فالكفالة باطلة لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب مال فإذا
كننا نمنعه أن يستهلك من ماله شيئا قل أو كثر فكذلك نمنعه أن يتكفل فيغير من ماله شيئا قل أو كثر (وذكر
الشافعي) حالة العبيد في تراجم الكتابة وسياق ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى والمراد به تحمل المكاتبين
بعضهم من بعضهم (وفي الدعوى واليمينات) (قال الشافعي) واذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفسه
أموال فجهد الآخر فان على المدعى الكفالة البينة فان لم يكن له بينة فعلى المنكر اليمين فان خلفت من
نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعى وان خلفت ربه ما ادعى عليه وان نكل سقط عنه ثم إن الكفالة
بالنفس منهقة وقال أباحنيقة على المدعى الكفالة البينة فان لم يكن بيته فعلى المنكر اليمين فان خلفت من
وان نكل رتبته الكفالة (وفي تراجم الايمان من خلف أن لا يتكفل بحال فتكفل بنفس رجل قبل

أهل التي وكان في زمان
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يعزل عن
الصدقة وأهل الصدقة
يعزل عن أهل التي
(قال الشافعي) والعطاء
الواجب في التي لا يكون
الالبالغ يطبق منه
القتال (قال) ابن عمر
رضي الله عنهما عرضت
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام أحد وأنا
ابن أربع عشرة سنة
فردني وعرضت عليه
يوم الخندق وأنا ابن
خمس عشرة سنة فأجاني
وقال عمر بن عبد العزيز
هذا فرق بين المقاتلة
والذرية (قال الشافعي)
فان كملها أعصى
لا يقدر على القتال
أبداً ومنقوص الخلق
لا يقدر على القتال أبداً
لم يفرض له فرض
المقاتلة وأعطى على
كفاية المقام وهو شبه
بالذرية فان فرض
لجميع ثم زمن خرج من
المقاتلة وان مرض
طويلاً يرجى أعطى

(الشركة)

(أخبرنا الراي) قال أخبرنا الشافعي قال شركة المفاوضة باطل ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطلاً إلا أن يكونوا شركاء في بعض الأقسام والعمل فيه واقتسام الربح فهذا الأساس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان وإذا اشترى كل مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة وما رزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه من تجارة وأجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وإن زعم أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شركاء في كل ما أفاد أوجه من الوجود بسبب المال وغيره فالشركة بينهما فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشتركا الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كنزاً فيكون بينهما رأيان لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا بمال كان يجوز أن رأي رجل واحد هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد مالا من عمل أو هبة أن يكون الآخر له فيه شريكاً لقد أنكروا أقل من هذا (١)

== للشافعي رضي الله عنه فإنا نقول فمن حلف أن لا يتكفل بعمال أبداً فتكفل بنفس رجل أنه ان استثنى في حالته من لا مال عليه فلا حنث عليه وإن لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حانث (قال الشافعي) ومن حلف أن لا يتكفل بعمال أبداً فتكفل بنفس رجل لم يحنث لأن النفس غير المال قال فإنا نقول فمن حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفل لو كبله بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه وكيل للذي حلف عليه فإنه إذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكلائه وحشمه ولم يعلم أنه من سببه فلا حنث عليه وإن كان من علم ذلك منه فإنه حانث (قال الشافعي) وإذا حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفل لو كبله لم يحنث علم أنه وبه أو لم يعلم أن يكون نوى أن لا يتكفل لرجل بكفالة يكون له عليها فاسد لنفسه فان نوى هذا فتكفل لو كبله في مال المحلوف حنث وإن كان كفلاً في غير مال المحلوف لم يحنث وكذلك إن كفلاً لوالده أو زوجته أو ابنه لم يحنث انتهى

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الشركة والعقود وغيره (قال الشافعي) رزحه الله وإذا اشترى الرجلان شركة مفاوضة ولا أحدهما ألف درهم ولا آخراً كثيراً من ذلك فإن أحدهما رزحه الله كان يقول ليست هذه بمفاوضة ومهذا يأخذ وكان ابن أبي عمير يقول هذه مفاوضة حائزة والمال بينهما نصفان (قال الشافعي) وشركة المفاوضة باطل ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطلاً إلا أن يكونا شركاء في بعض الأقسام والعمل فيه واقتسام الربح فهذا الأساس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان فإذا اشترى كل مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة وما رزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه من تجارة وأجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وإن زعم أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شركاء في كل ما أفاد أوجه من الوجود بسبب المال أو غيره فالشركة فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشتركا الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كنزاً فيكون بينهما رأيان لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا بمال كان يجوز أن رأي رجل واحد هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد مالا من عمل أو هبة أن يكون الآخر له فيه شريكاً لقد أنكروا أقل من هذا وترجم في أثناء تراجم الأقرار باب الشركة وفي أوله قال الشافعي ولا شركة مفاوضة وإذا أقر صانع من صناعاته لرجل بشئ أسكاف أو أقر لرجل بنحيف أو غسال أو أقر لرجل بنوب فذلك عليه دون شر بكة إلا أن يقر شر بكة معه وإذا كانا شركاء في الشركة كلها ليست مفاوضة وأي الشر بكة أقر فاعلم يقر على نفسه دون صاحبه وأقر الشر بكة ومن لا شر بكة له شواء وفي باب المزانية ولا يجوز أن يكون أجيراً على شئ وهو شر بكة وذلك مثل أن يقول المحن في هذه الويبة ولا منها ربع أو ما أشبه ذلك اهـ

كالملة (قال) ويخرج العطاء لأقاربه كل عام في وقت من الأوقات والذرية على ذلك الوقت وإذا صار مال النوى إلى الوالي ثم مات ميت قبل أن يأخذ عطاءه أعطيه ورثته فان مات قبل أن يصير إليه مال ذلك العام لم يعطه ورثته (قال) وإن فضل من التي شئ بعد ما وصفت من اعطاء العطايا وضعه الامام في اصلاح الحصون والازدياد في السلاح والتكراع وكل ما قوى به المسلمون فان استغنوا عنه وكلت كل مصلحة لهم فرق ما بقي منه بينهم على قدر ما يستحقون في ذلك المال (قال الشافعي) وإن ضاق عن مبلغ العطاء فرقه بينهم بالغ ما بلغ لم يجبس عنهم منه شئ (قال) ويعطى من التي رزق الحكام وولاته الاحداث والصلاة لاهل النوى وكل من قام بأمر أهل

السبي ممن وال وكاتب
وجندي ممن لاغناء
لاهل التيء عنه رزق
مثله فان وجد من
يقضي غناؤه وكان آمينا
بأقل لم يرزأ أحد على
أقل ما يجسد لان منزلة
الوالي من رعيته منزلة
والى التيسر من ماله
لا يعطى منه عن الفداء
لقيم الأقل ما يقدر
عليه ومن ولى على أهل
الصدقات كان رزقه
مما يؤخذ منها لا يعطى
من التي عليها كما لا يعطى
من الصدقات على
التيء (قال) واختلف
أصحابنا وغيرهم في
قسم التيء وذهبوا
مذاهبا لأحفظ عنهم
تفسيرها ولا أحفظ
أيهم قال ما أحكى
من القول دون من
خالفه وسأحكي
ما حضرنى من معاني
كل من قال في التيء شيئا
فهم من قال هذا المال
لله تعالى دل على من
يعطاه قال " والى
نفره في جوع من سبي

أو عملوا كالمجور أو كان أو غير مجبور عليه لأن كل هؤلاء ممن عليه الفرض في بدنه ولا يسقط إقراره عنه فيما
لزمه في بدنه لأنه إنما يجبر عليه في ماله لا بدنه ولا عن العبد وإن كان مالا لغيره لأن التلف على بدنه بشئ يلزمه
بالفرض كما يلزمه الوضوء للصلاة وهذا لا أعلم فيه من أحد سمعت منه ممن أرى في خلافه وقد أمرت
عائشة رضي الله تعالى عنها بعد إقرارها بالسرقة ففقطع وسواء كان هذا الحد لله أو بشئ أوجه الله لا دعي (قال
الشافعي) وما أقر به الحران البالغان غير المجبورين في أموالهما بأي وجه أقر به لزمهما كما أقر به وما أقر به
الحران المجبوران في أموالهما لم يلزم واحد منهما في حال الحجر ولا بعدد في الحكم في الدنيا ويلزمهما فيما
بينهما وبين الله عز وجل تأديته إذا خرجا من الحجر إلى من أقراله به وسواء من أي وجه كان ذلك الإقرار
إذا كان لا يلزم إلا أموالهما بمال وذلك مثل أن يقر بالجنابة خطأ أو بعد لأقصاص فيه أو شراء أو عتق
أو بيع أو استهلاك مال فكل ذلك ساقط عنهم في الحكم (قال الشافعي) وإذا أقر أحد في قصاص
لزمهما ولو لولي القصاص إن شاء القصاص وإن شاء أخذ ذلك من أموالهما من قبل أن علم ما فرضا في أنفسهما
وإن من فرض الله عز وجل القصاص فلما فرض الله القصاص دل على أن لولي القصاص أن يعفو
القصاص ويأخذ العقل ودلت عليه السنة فلم يجز للمجور وعليه ما بالدين ما أقر به وكان لولي القتل الخيار
في القصاص وعفوه على مال يأخذه مكانه وهكذا العبد البالغ فيما أقر به من جرح أو نفس فيما أقصاص
فولي القتل أو المجرور أن يقتض منه أو يعفو القصاص على أن يكون العقل في عتق العبد وإن كان
العبد مالا للسيد (قال الشافعي) ولو أقر العبد بجنابة عدا الأقصاص فيها أو خطأ لم يلزمه في حال العبودية
منها بشئ ويلزمه إذا عتق أو مات في ماله (قال الشافعي) وما أقر به المجبوران من غصب أو قتل أو غيره مما
ليس فيه حد بطل عنهما ما عا فبطل عن المجبورين الحرين بكل حال وبطل عن العبد في حال العبودية
ويلزمه أورش الجنابة التي أقر بها إذا عتق لأنه إنما بطلته عنه لأنه ماله في حال العبودية لا من جهة هجرى
على الحر في ماله (قال الشافعي) وسواء أقر به العبد المذون له في التجارة أو غير المذون له فيها والعاقل
من العبيد والمقصر إذا كان بالغاً غير مغلوب على عقله من كل شئ إلا ما أقر به العبد فيما وكل به وأذن
له فيه من التجارة (قال الشافعي) وإذا أقر الحران المجبوران والعبد بسرقة في مثلها لقطع قطعوا معاً
ولزم الحرين غرم السرقة في أموالهما والعبد في عتقه (قال الشافعي) ولو بطلت القرم عن المجبورين
للعبد والعبد لا يقر في رقبته لم أقطع واحد منهما لانهما لا يبطلان إلا معاً ولا يحقان إلا معاً (قال
الشافعي) ولو أقر واحد بسرقة بالغة ما بلغت لقطع قطعاً بطلت عنهما معاً عن المجبورين لانهم ممنوعان
من أموالهما وعن العبد لا يقر في عتقه بل لا حد في بدنه وهكذا ما أقر به المرء من هؤلاء في حال ردته لزمته
أياه كما لزمه أياد قبل ردته

(أقرار من لم يبلغ الحلم)

(قال الشافعي) رجته الله تعالى وإذا أقر من لم يبلغ الحلم من الرجال ولا الحبيص من النساء ولم يستكمل
نحو عشر سنة بحق لله أو بحق لآدمي في بدنه أو ماله فذلك كله ساقط عنه لأن الله عز وجل إنما خاطب
بالفرائض التي فيها الأمر والنهي العاقلين البالغين (قال الشافعي) ولانتظر في هذا إلى الإثبات والقول
قول المقران قال لم يبلغ والبيته على المدي (قال الشافعي) وإذا أقر الخنثى المشكل وقد احتلم ولم يستكمل
نحو عشر سنة وقف إقراره فإن حاض وهو مشكل فلا يلزمه إقراره حتى يبلغ نحو عشر سنة وكذلك
إن حاض ولم يحتلم لا يجوز إقرار الخنثى المشكل بحال حتى يستكمل نحو عشر سنة وهذا سواء في الأحرار
والمملوك إذا قال سيده المملوك أو أوبالي لم يبلغ وقال المملوك أو أوصي قد بلغت فالقول قول الصبي
والمملوك إذا كان يشبه ما قال فإن كان لا يشبه ما قال لم يقبل قوله ولو صدقه أبوه الأثرى أنه لو أقر به والعلم

له على قدر ما يرى من
استحقاقهم بالحاجة
اليه وإن فضل بعضهم
على بعض في العطاه
فذلك تسوية إذا كان
ما يعطى كل واحد
منهم سدخلته ولا يجوز
أن يعطى صنف منهم
ويحرم صنف منهم من
قال إذا اجتمع المال
نظر في مصبه المسلمين
فراى أن يصرف المال
إلى بعض الأصناف
دون بعض فإن كان
الصنف الذي يصرفه
إليه لا يستغنى عن شئ
مما يصرفه إليه وكان
أرقى بجماعة المسلمين
صرفه وحرم غيره وبشبه
قول الفري يقول هذا
أنه أن طلب المال صنفان
وصكان إذا حرمه
أحد الصنفين غاسك
ولم يدخل عليه خلة
مضرة وإن ساوى
بينه وبين الصنف
الأخر كانت على الصنف
الأخر خلة مضرة أعطاه
الذين فيهم الخلة المضرة
كله (قال) ثم قال

يحيط أن مثله لا يبلغ خمس عشرة لم يجز أن أقبل إقراره وإذا أبطلته عنه في هذه الحال لم ألزمه الحر ولا المملوك بعد البلوغ ولا بعد العتق في الحكم ويلزمهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يودوا إلى العباد في ذلك حقوقهم

﴿ إقرار المملوك على عقله ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أصابه مرض ما كان المرض فغلب على عقله فأقر في حال الغلبة على عقله فأقراره في كل ما أقربه ساقط لأنه لا فرض عليه في حاله تلك وسواء كان ذلك المرض بشئ أكله أو شربه لتداويه فذهب عقله أو بعارض لا يدري ما سببه (قال الشافعي) ولو شرب رجل خرا أو نبيذاً مسكراً فسكر لزمه ما أقربه وفعل بما لله ولا دمين لأنه من تلزمه الفرائض ولأن عليه حرماً وحلالاً وهو ثم بما دخل فيه من شرب المحرم ولا يسقط عنه ما صنع ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب في شرب الخمر (قال الشافعي) ومن أكره فأوجر خرا فذهب عقله ثم أقبل يلزمه إقراره لأنه لا ذنب له فيما صنع (قال الشافعي) ولو أقر في صحته أنه فعل شيئاً في حال ضرر غلبه على عقله لم يلزمه في ذلك حجباً لانه لا دمين كان أقر أنه قطع رجلاً أو قتله أو سرقه أو قذفه أو زنى فلا يلزمه قصاص ولا قطع ولا حد في الزنا ولو لم يلق المقتول أو المجرع أو شاة أن يأخذ من ماله الأرض وكذلك للسروق أن يأخذ قيمة السرقة وليس للقذوف شيء لأنه لا أرض للقذف ثم هكذا البالغ إذا أقر أنه صنع من هذا في الصغير لا يختلف الأثرى أنه لو أقر في حال غلبته على عقله وصغره فأبطلته عنه ثم قامت به عليه بيعة أخذت منه ما كان في ماله دون ما كان في بدنه فأقراره بعد البلوغ أكثر من بيعة لو قامت عليه ولو أقر بعد الحرية أنه فعل من هذا شيئاً وهو مملوك بالغ ألزمته حد المملوك فيه كله فإن كان قد فادته أربعين أو زنا حدته خمسين ونفقت نصف سنة إذا لم يجد قبل إقراره أو قطع يد حر أو وجده عدا اقتصمت منه الآن بشاة المقتصله أخذ الأرض وكذلك لو قتله وكذلك لو أقر أنه فعله بمملوك يقتصم منه لأنه لو جنى على مملوك وهو مملوك فأعتق ألزمته القصاص إلا أنه بخلاف الحرفي خصلته ما أقربه من مال ألزمته إياه نفسه إذا اعتق لأنه باقرار الرجل بجناية خطأ فأجعلها في ماله دون عاقلته ولو قامت عليه بيعة بجناية خطأ تلزم عتقه وهو مملوك ألزمته سيده الأقل من قيمته يوم جنى والجناية لانه أعنته فقال بعنته دون بيعه

﴿ إقرار الصبي ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أقربه الصبي من حد لله عز وجل أو لآدمي أو حتى في مال أو غيره فأقراره ساقط عنه وسواء كان الصبي مأذوناً له في التجارة أو ذن له به أو له من كان أو ماكم ولا يجوز للعاكم أن يأذن له في التجارة فإن فعل فأقراره ساقط عنه وكذلك شراؤه ببيعته من ميسوخ ولو أجزأ إقراره إذا أذن له في التجارة أجزأ أن يأذن له أبوه بطلاق امرأته فالزمه أو أباه فمقتضى رجلاً فأجده أو يجرح فأقتصم منه فكان هذا وما يشبهه أولى أن يلزمه من إقراره لو أذن له في التجارة لأنه شئ ففعله بأمر أبيه وأمر أبيه في التجارة ليس بأذن بالإقرار بعينه ولكن لا يلزمه شئ من هذا ما يلزم البالغ بحال

﴿ الإكراه وما في معناه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل لا آمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان الآية (قال الشافعي) ولكفر أحكام كفر الفراق الزوجية وأن يقتل الكافر ويغرم ماله لما وضع الله عنه سقطت عنه أحكام الإكراه على القول كله لأن الأعظم إذا سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه وما يكون حكمه بقبونه

بعض من قال إذا صرف مال النقيء إلى ناحية فسدها وحرم الأخرى ثم جاءه مال آخر أعطاها إياه دون الناحية التي سدها فسكاه ذهب إلى أنه اغتابل أهل الخلة وأخرجهم حتى أوفاهم بعد (قال) ولا أعلم أحداً منهم قال يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من النقيء وقال بعض من أحفظ عنه وإن أصابت أهل الصدقات سنة فهلكت أموالهم أنفق عليهم من النقيء فإذا استغنوا عنه منعوا النقيء ومنهم من قال في مال الصدقات هذا القول يرد بعض مال أهل الصدقات (قال الشافعي) رحمه الله والذي أقول به وأحفظ عن أرضي عن سمعت أن لا يؤخر المسأل إذا اجتبع ولكن يقسم فإن كانت نازلة من عسdro وجب على المسلمين القيام بها وإن

عليه (قال الشافعي) والا كراهه أن يصير الرجل في يدي من لا يقدر على الامتناع منه من الممان أو اخص أو متقلب على واحد من هؤلاء ويكون المكره بخاف خوفه عليه دلالة أنه ان امتنع من فراء ما أمر به يبلغ به الضرب المؤلم أو أكثر منه أو اتلاف نفسه (قال الشافعي) فإذا خاف هذا سقط عنه حكم ما كره عليه من قول ما كان القول شراء أو بيعاً أو اقراً لرجل بحق أو حداً أو اقراً بشكاح أو عتق أو الملقى أو أحداثاً واحداً من هذا وهو مكره فأى هذا أحدث وهو مكره لم يلزمه (قال الشافعي) ولو كان لا يقع في نفسه أنه يبلغ به شيء مما وصفت لم يسع أن يفعل شيئاً مما وصفت أنه يسقط عنه ولو أقر أنه فعله غير مناف على نفسه ألزمته حكمه كله في الملاقاة والنكاح وغيره وان حبس نخاف طول الحبس أو نيت نخاف طول النسيب أو أوعد نخاف أن يقع به من الوعيد بعض ما وصفت أن الأكرام سقط به سقط عنه ما كره عليه (قال الشافعي) ولو فعل شيئاً له حكم فأقر بعد فعله أنه لم يخف أن يفعله بوعيد ألزمته ما أحدث من اقرار أو غيره (قال الشافعي) ولو حبس نخاف طول الحبس أو قيد فقال طنت أنى إذا امتنع مما كرهت عليه لم يثني حبس أكثر من ساعة أو لم يثني عقوبة خفت أن لا يسقط المأثم عنه فيما مالاً ثم ما قال (قال الشافعي) فأما الحكم فبسقط عنه من قبل أن الذي به الكره كان ولم يكن على يقين من التخلص (قال الشافعي) ولو حبس ثم خلى ثم أقر لزمه الاقرار وهكذا للضرب ضربة أو ضربات ثم خلى فلم يقبل به بعد ذلك ولم يحدث له خوف له سبب فأحدث شيئاً لزمه وان أحدث له أمر فهو يعد بسبب الضرب والاقراء سقط عنه قال وإذا قال الرجل لرجل أقررت لك بكذا أو أكرهه فاقول قوله مع عيته وعلى المقر له البيعة بغير اقرار له غير مكره (قال الربيع) وفيه قول آخر أن من أقر بشئ لزمه الآن بغير أنه كان مكرهاً (قال الشافعي) ويقبل قوله إذا كان محبوساً وان شهدوا أنه غير مكره وإذا شهد شاهدان أن فلاناً أقر فلاناً وهو محبوس بكذا أو لى سلطان بكذا فقال المشهود عليه أقررت نعم الحبس أو لا كراهه السلطان فاقول قوله مع عيته الآن تشهد البيعة أنه أقر عند السلطان غير مكره ولا يخاف عيته شوا أنه أقر غير مكره ولا محبوس بسبب ما أقره وهذا موضوع ينص في كتاب الأكرام سئل الربيع عن كتاب الأكرام فقال لا أعرفه

(جماع الاقرار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز زعدي أن ألزم أحد اقراراً باليمين المعنى فإذا قال الله تعالى معنيين ألزمته الأقل وجعلت القول قوله ولا ألزمه الاظهار ما أقر به يميناً وان سبق الى التنب غير ظاهر ما قال وكذلك لا التفت الى سبب ما أقر به إذا كان لكلامه ظاهر يحتمل خلاف السبب لأن الرجل قد يحجب على خلاف السبب الذي كلم عليه لما وصفت من (١) أحكام الله عز وجل فيما بين العباد على الظاهر (١)

(١) باب من أقر لانسان بشئ فكذبه المقر له وليس في السراجم وفي اختلاف العراقيين في باب الموارث لما ذكر اقرار بعض الورثة لوارث قال القياس أنه لا يأخذ بشئ من قبل أنه أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لأنه إذا كان وارثاً بالنسب كان موروثاً به فإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاً به لم يجز أن يكون وارثاً به وذلك مثل الرجل يقرأ أنه باع داره من رجل بألف بخفضه المقر له بالبيع لم يقطع الدار وان كان بائعها قد كان أقر بأنها صارت ملكاً له وذلك أنه لم يرد رأيها ثبات ملكه الا وهو مملوك عليه بها شئ فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الاقراره (قال شيخنا) شيخ الاسلام أبه الله تعالى وهذا النص يقتضى أنه لو أقر بدين عليه أو أن هذه الدار ملكه بهيئة ونحوها أو مطلقاً أنه لا يكون الحكم كذلك وقد اختلف الاصحاب في هذه الصورة والأرجح عن سببهم الناء الاقرار وترك العينة في يد المضر وفي روجه آخر يأخذ القاضى ويحفظه بناء على بقائه ثم نزل وهذا الثاني قد يعتان بالتعليل المذكور في

تخشيهم بعد وفاء دارهم
وجبه التغير على جميع
من يشبه أهل النية
وغيرهم (قال الشافعي)
رحمه الله أخيراً غير
واحد من أهل العلم
أنه لما قدم على عمر
ابن الخطاب رضى
الله عنه مال أضيـب
بالإراق فقال له صاحب
بيت المال ألا تدخله
بيت المال قال لا ورب
الكعبة لا يأتى تحت
سقف بيت حتى أقبله
فأمر به فوضع في
المسجد ووضعت عليه
الانطاع وحرسه رجال
من المهاجرين والانصار
فلما أصبح غدا معه
العباس بن عبد المطلب
وعبد الرحمن بن عوف
آخذاً بيده أحدهما
أو أحدهما آخذيده
فلما أراه كشفوا الانطاع
عن الامسوال فرأى
(١) قوله من أحكام
الله كذا بالاصول التي
يبدلوا له سقط لفظ أن
أو أجزء بعد من وحرر
له محصيه

(الاقرار بالشئ غير موصوف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لفلان على مال أو عندي أو في يدي أو قد استهلك ما لا عظميا أو قال عظميا جادا أو عظميا عظميا فكل هذا سواء ويسأل ما أراد فان قال أردت دينارا أو درهما أو أقل من درهم مما يقع عليه اسم مال عرض أو غيره فالقول قوله مع عينه وكذلك ان قال مالا صغيرا أو صغيرا جادا أو صغيرا أصغرا من قبل أن جميع ما في الدنيا من متاعها يقع عليه قليل قال الله تبارك وتعالى خا متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل وقليل ما يقع عليه عظيم الثواب والعقاب قال الله عز وجل وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفي بنا حاسين وكل ما أتى به عليه وعذب يقع عليه اسم كثير وهكذا ان قال له على مال وسط أو لا قليل ولا كثير لان هذا اذا جاز في الكثير كان فيما وصفت أنه أقل منه أجوز وهكذا ان قال له عندي مال كثير قليل ولو قال لفلان عندي مال كثيرا لا قليلا كان هكذا ولا يجوز اذا قال له عندي مال الا ان يكون بقي له عنده مال فأقل المال لازم له ولو قال له عندي مال وافر وله عندي مال نافع وله عندي مال مغن كان كله كما وصفت من مال كثيرا لا ينفى القليل ولا ينفى الكثير وينفى القليل اذا بورك فيه وأصلح وينلف الكثير (قال الشافعي) فان كان المقر بهذا حيا قلت له أعط الذي أقررت له ما شئت مما يقع عليه اسم مال واحلف له ما أقررت له بغير ما أعطيته فان قال لا أعطيه شيئا جبرته على أن يعطيه أقل مما يقع عليه اسم مال مكانه ويحلف ما أقرره بأكثر منه فاذا حلف لم ألزمه غيره وان امتنع من اليمين قلت الذي يدعي عليه ادع ما أحجبت فاذا ادعى قلت للرجل احلف على ما ادعى فان حلف برئ وان أبي قلت له اردد اليمين على المدعي فان حلف أعطيته وان لم يحلف لم أعطه شيئا بشكوك حتى يحلف مع تكوُّل (قال الشافعي) وان كان المقر بالمال غائبا أقره به من منفعة يعرفه كغصة أو ذهب فسأل المقر له أن يعطى ما أقره به قلنا ان شئت فانتظر مقدمه أو تكتب لك الى ساكن البلد الذي هو به وان شئت أعطيناك من ماله الذي أقره به أقل مما يقع عليه اسم المال وأشهد بأنه عليك فان جاء فأقررك بأكثر منه أعطيت الفضل كما أعطيناك وان لم يقررك بأكثر منه فقد استوفيت وكذلك ان جحدك فقد أعطيناك أقل مما يقع عليه اسم مال وان قال مال ولم ينسبه الى شيء لم نعطه الا أن يقول هكذا ويحلف أو يموت فتخلف ورثته ويعطى من ماله أقل الاشياء قال وهكذا ان كان المقر حاضر فغلب على عقله ويحلف على هذا المدعي ما برئ مما أقره به بوجه من الوجوه ويجعل الغائب والمغلوب على عقله على حجة ان كانت له (قال الشافعي) ومثل هذا ان أقره به هذا ثم مات وأجعل ورثة الميت على حجة ان كانت الميت حجة فيما أقره به (قال الشافعي) وان شاء المقر له أن تخلف له ورثة الميت فلا أحلفهم الا أن يدعي عليهم فان ادعاه أحلفتهم ما يعلون بأهم أقره بشئ أكثر مما أعطيته

(الاقرار بشئ محدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لفلان على أكثر من مال فلان لرجل آخر وهو يعرف مال فلان الذي قال له على أكثر من ماله أو لا يعرفه أو قال له على أكثر مما في يديه من المال وهو يعرف ما في يديه من المال أو لا يعرفه فسواء أسأله عن قوله فان قال أردت أكثر لان ماله على حلال والحلال كثير ومال = نقص البيع والثالث يجبر المقر على أخذه وهذا مع ضعفه له شاهد من النص المذكور بلهشار أن الشافعي رضي الله عنه انما ألغى الاقرار في صورة يكون فيها تعلق من الجانبين له وعليه فاذا كان عليه لاله لا يلغى الاقرار وللاذين رجحوا الاول أن يقولوا انما ذكر الشافعي صورة البيع ليقبس عليها الاقرار ببعض الورثة لو ائدت لأن تكذيب المقر في غير هذا يبي الاقرار معه اه

منظرا لم ير مثله الذهب فيه والياقوت والزرجند واللؤلؤ ينالاً فبني فقال له أحدهما والله ما هو بيوم بكاء لكنه والله يوم شكر وسرور فقال اني والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكن والله ما كرهت اني فو قضا وقع بأسمهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه الى السماء وقال اللهم اني أعوذ بك أن أكون مستدرخا فاني أسمعك تقول سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ثم قال ابن سراقه بن جعشم فأتى به أشعر الذراعين دة معهم فأعطاه سوارى كسرى وقال البسهما فنعل فقال قل الله أكبر فقال الحمد لله الذي سلهما كسرى ابن هرمن وألبسهما سراقه بن جعشم أعرايا من بني مدج وانما ألبسه اياهما لان

فلان الذي قلت له على أكثر من ماله حرام وهو قليل لأنه أتباع الدنيا قليل لقوله تعالى ولو قال قلت له على أكثر من ماله عندى أبني فهو أكثر باقيا من مال فلان وما في يديه لأنه يتافه فيقبل قوله مع عينه ما أراد أكثر في العدد ولا في القيمة وكان مثل القول الاول وإن مات أو خرس أو غلب فهو مثل الذي قال له عندى مال كثير ولو قال فلان على أكثر من عدد ما بقي في يديه من المال أو عدد ما في يد فلان من المال كان القول في أن عمله أن عدد ما في يد فلان من المال كذا قول المصريح عينه فهو قول ثالث أن عدد ما في يده من المال عشرة دراهم فأقررت له بأحد عشر حلف ما أقربه بأكثر منه وكان القول قوله ولو أقام المقر له شهودا أنه قد علم أن في يده ألف درهم لم ألزمه أكثر ما قال إن علمت (١) من قبل أنه يعلم أن في يده ألفا فتخرج من يده وتكون لغيره وذلك ولو أقام بيئته أنه قال له أو أن الشهود قالوا له تشهد أن له ألف درهم فقال له على أكثر من ماله كان القول قوله لأنه قد يكذب الشهود ويكذب بما ادعى أن له من المال وإن اتصل ذلك بكلامهم وقد يعلم لو صدقهم أن ماله هلك فلا يلزمه مما لغيره إلا ما أحط أنه أقربه ولو قال قد علمت أن له ألف دينار فأقررت له بأكثر من عددها فلو سا كان القول قوله وهكذا لو قال أقررت بأكثر من عددها حب حطة أو غيره كان القول قوله مع عينه ولو قال رجل لرجل لي عليك ألف دينار فقال لك على من الذهب أكثر ما كان عليه أكثر من ألف دينار ذهباً فالقول في الذهب الردى وغيره المضروب قول المقر ولو كان قال لي عليك ألف دينار فقال لك عندى أكثر من مالك لم ألزمه أكثر من ألف دينار وقلت له كم ماله فإن قال دينار أو درهم أو فلس ألزمته أقل من دينار أو درهم أو فلس لأنه قد يكذب به بأن له ألف دينار وكذلك لو شهد له بيئته بذلك فأقر بعد شهود البيئته أو قبل لأنه قد يكذب البيئته ولا ألزمه ذلك حتى يقول قد علمت أن له ألف دينار فأقررت بأكثر من ماله وأما قاله على شيء ألزمته أى شيء قال وأقل ما يقع عليه اسم شيء ما أقربه

(الاقرار للعبد والمجور عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل لعدو رجل مأذون له في التجارة وأغير مأذون له فيها بشئ أو لأمر أو لحرة مجبورين أو غير مجبورين لزمه الاقرار لكل واحد منهم وكان للسيد أخدماً أقر به لعيبه ولولك المجبورين أخدماً أقر به للمجورين وكذلك لو أقر به (٢) لخنون أو وزن أو مستأمن كان لهم أخدمته فلو أقر رجل ببلاد الحرب بشئ غير مكره ألزمته اقراره وكذلك ما أقر به الاسرى اذا كانوا مستأمنين ببلاد الحرب لاهل الحرب وبعضهم لبعض غير مكرهين ألزمهم ذلك كما ألزمه المسلمين في دار الاسلام قال وكذلك الذي والحري المستأمن يقر للسلم والمستأمن والذي ألزمه ذلك كله

(الاقراء للبهائم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل بغير رجل أو دابة له أو لغيره أو لهذا البعير أو لهذه الدابة أو لهذه الدابة على كذا لم أزمه شيئا مما أقر به لأن الهائم والحجارة لا تملك شيئا بحال ولو قال على سبب هذا البعير أو سبب هذه الدابة أو سبب هذه الدار كذا أو كذا لم أزمه إقراره لأنه لا يكون عليه بسببها شيء إلا أن يمين وذلك مثل أن يقول على بسببها أن أمأت على أو حلت عني أو حلت عنها وهي لا تحل عليه ولا يحمل عنها بحال ولو وصل الكلام فقال على بسببها أني جنبت فيها حنابة أزمته كذا أو كذا كان ذلك إقرارا للمالكها لا لما أقر وكذلك لو قال السيد ها على بسببها كذا أو كذا أزمته ذلك ولو لم يرد على هذا لأنه نسب الإقرار للسيد وأنه قد يلزمه بسببها شيء بحال فلا يطلعه عنه وأزمه بحال ولو قال السيد هذه الناقة على سببها في بطنها

التي على الله عليه
ولم قال لسرافقة ونظر
الذي ذراعيه كافي بك
وقد لبست سوارى
كسرى ولم يجعل له
الاسوار يد وجعل
يقاب بعض ذلك بعضا
ثم قال ان الذي أدى
هذا الأعبى فقال فائل
أنا أخبرك انك أمين
الله وهم يؤدون اليك
ما أبيت الى الله فإذا
رنت رثعوا قال
صدقت ثم فرقه (قال
الشافعي) وأخبرنا
الثقة من أهل المدينة
قال أنفق عمر رضي الله
عنه على أهل الرامة

في مقامهم حتى وقع
مطر فترحلوا فخرج
عمر رضي الله عنه
راكباً اليهم فرساً ينظر
اليهم كيف يترحلون
(١) فوله ان علت كذا
بالاصل ولعله محرف
عن ان حلف فتأمل
وحرر اهـ صححه

(٢) قوله وكذلك
أقربه لمجنون أو زمن
الخ كذا بالاصول التي
عندنا وأصله مخرب
من التامع والصواب
المجوسي أو ذي الخ
وحرر اه متعده

كذلك لم يلزمه اياه لانه لا يكون عليه بسبب ما في بطنها شيء أبدا لانه ان كان حلالا لم يكن عليه جناية لها حكم لانه لم يسقط فان لم يكن حمل كان أبعد من أن يلزمه شيء بسبب ما لا يكون بسببه غرم أبدا

(الاقرار لما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل هذا الشيء يصفه في يده عبدا أو دار أو عرض من العروض أو ألف درهم أو كذا وكذا مما لا حنطة لما في بطن هذه المرأة لا امرأة حرة أو أم ولد أو رجل ولد هاجر فأب الرجل أو وليه انقسم في ذلك وإن أقرب ذلك لما في بطن أم مثل رجل فقال الجارية انقسم في ذلك فإذا لم يصل المقر اقراره بشيء فاقراؤه لازم له ان ولدت المرأة ولدا حيا لا قل من ستة أشهر بشيء ما كان فان ولدت ولدين ذكر أو أنثى أو ذكرين أو أنثيين فما أقرب به بينهما من نصفين فان ولدت ولدين حيا وميتا فما أقرب به كاله لحي منهما فان ولدت ولدا أو ولدين ميتين سقط الاقرار عنه وهكذا ان ولدت ولدا حيا وأنثى لكال ستة أشهر من يوم أقر سقط الاقرار لانه قد يحدث بعد اقراره فلا يكون أقرب بشيء (قال الشافعي) وانما أجيز الاقرار اذا علمت أنه وقع لبشر قد خلق وإذا أقر لمساها فولدت التي أقر لجلها ولدين في بطن أحدهما قبل ستة أشهر والآخر بعد ستة أشهر فالأقرار جائز لهما معا لانهما حمل واحد قد خرج بعضه قبل ستة أشهر وحكم الخراج بعده حكمه فإذا أقر لما في بطن امرأة ضرب رجل بطنها فالت جنتها ميتا سقط الاقرار وان أنقته حيا لم مات فان كانت أخته بما يعلم أنه خلق قبل الاقرار ثبت الاقرار وان أشكل أو كان يمكن أن يخلق بعد أن يكون الاقرار سقط الاقرار (قال الشافعي) وانما أجيزت الاقرار لما في بطن المرأة لان ما في بطنها علم بالوصية فلما كان علم بحال لم يطل الاقرار له حتى يضيف الاقرار الى ما لا يجوز أن يملكه ما في بطن المرأة وذلك مثل أن يقول أسلفني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم أو جل عني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم فقرمها أو ما في هذا المعنى مما لا يكون لما في بطن المرأة بحال قال ولكنه لو قال لما في بطن هذه المرأة عندى هذا العبد أو ألف درهم غصبت اياه لزمه الاقرار لانه قد يوصى له بما أقرب به فيغصبه اياه ومثل هذا أن يقول ظلمت اياه ومثله أن يقول استلفته لانه قد يوصى اليه لما في بطن المرأة بشيء يستلفه وهكذا لو قال استملكته عليه أو أهلكته له وليس هذا كما يقول أسلفني ما في بطنها لان ما في بطنها لا يسلف شيئا ولو قال لما في بطن هذه المرأة عندى ألف أوصى له بها فلان اني قبضت وصيته كانت الالف لورثة الذي أقر أنه أوصى بها الالف درهم لورثة ابيه ولو قال أوصى له بها فلان اني قبضت وصيته كانت الالف لورثة الذي أقر أنه أوصى بها له ولو قال لما في بطن هذه المرأة عندى ألف درهم أسلفنيها أو غصبتها أو أهلكها كان الاقرار لابل للان كان أبو ميتا فهي مورثة عنه وان كان حيا فهي له ولا يلزمه لما في بطن المرأة شيء ولو قال له على ألف درهم غصبتها من ملكه أو كانت في ملكه فالزمتها الاقرار فخرج الجنين ميتا فسأل وارثه أخذها سألت المقر فان وجد أحلفته ولم أجعل عليه شيئا وان قال أوصى بها فلان اني قبضت وصيتها أو أقرت بغصبها كذا بريدت الى ورثة فلان فان قال قد وهبت لهذا الجنين داري أو تصدقت بها عليه أو بعته اياه لم يلزمه من هذا شيء لان كل هذا لا يجوز لجنين ولا عليه وإذا أقر الرجل بها لما في بطن جارية لرجل فالأقرار باطل

(الاقرار بغصب شيء في شيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غصبتك كذا في كذا يعتبر قوله في غير المقصوب وذلك مثل أن يقول غصبتك ثوبا أو عبدا أو طعاما في رجب سنة كذا فأخبر بالحق الذي غصبه فيه والجنس الذي أقر أنه غصبه اياه فكذلك ان قال غصبتك حنطة في بلد كذا أو في حمراء أو في أرض فلان أو في أرضك في معنى الذي أصاب الغصب أن الذي فيه غير الذي أقر أنه غصبه اياه انما جعل الموضع الذي أصاب الغصب فيه دلالة على

فدمعت عيناه فقال
رجل من محارب
حسفة أشهد أنها
انجمرت عنك ولست
بأبن أمية فقال عمر
رضي الله عنه وبك
ذلك لو كنت أنفقت
عليهم من مالي أو مال
الخطاب انما أنفقت
عليهم من مال الله عز
وجل

(قال أبو جعفر عليه
من الأرض بخيل ولا
ركاب)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ما صولح عليه
المشركون بغير قتال
خيل ولا ركاب فبطل
سبيل التي على قسمه
وما كان من ذلك من
أرضين ودورطى
وقف المسلمين يستقل
ويقسم عليهم في كل عام
كذلك أبدا (قال)
وأحب ما ترك عمر
رضي الله عنه من بلاد
أهل الشرك هكذا أو
شيئا استطاب أنفس
من ظهر عليه بخيل
وركاب استكرهه

أنه غصبه فيه كما جعل الشهر دلالة على أنه غصب فيه كقولك غصبك حنطة في أرض وغصبك حنطة من أرض وغصبك زيتا في حب وغصبك زيتا من حب وغصبك سفينة في بحر وغصبك سفينة من بحر وغصبك بعيرا في مري وغصبك بعيرا من مري وبغيرا في بلد كذا ومن بلد كذا وغصبك كبشا في خيل وكبشا من خيل يعني في جماعة خيل وغصبك عبدا في ماء وعبد من ماء يعني أنه كان مع الماء وعبد في غنم وعبد في ابل وعبد من غنم وعبد من ابل كقوله غصبك عبدا في سقاء وعبد في رجي ليس أن السقاء والرجي مما غصب ولكنه وصف أن العبد كان في أحدهما كما وصف أنه كان في ابل أو غنم وهكذا قال غصبك حنطة في سفينة أو في جراب أو في غرارة أو في صاع فهو غاصب للحنطة دون ما وصف أنها كانت فيه وقوله في سفينة وفي جراب كقوله من سفينة وجراب لا يختلفان في هذا المعنى قال وهكذا الوفاة غصبك ثوبا فهو غاصب من ثوبا في جراب أو عشرة أثواب في ثوب أو منديل أو ثوبا في عشرة أثواب أو ثوبا في خريطة لا يختلف كل هذا وقوله في كذا ومن كذا سواء فلا يضمن إلا ما أقر بغصبه لا ما وصف أن المقتصوب كان فيه قال وهكذا الوفاة غصبك قصاصا خاتم أو خاتما في فص أو سيفا في جالة أو جالة في سيف لأن كل هذا أقر بغير من صاحبه فينزع القصاص الخاتم والخاتم من القصاص ويكون السيف معلقا بالجالة لا مشدودة اليه ومشدودة اليه فتخرج منه قال وهكذا ان قال غصبك حلية من سيف أو حلية في سيف لأن كل هذا أقر بكون على السيف فينزع قال وهكذا ان قال غصبك شارب سيف أو نعله فهو غاصب لما وصف دون السيف ومثله لو قال غصبك طيرا في قفص أو طيرا في شبكة أو طيرا في شناق كان غاصبا للطير دون القفص والشبكة والشناق ومثله لو قال غصبك زيتا في جرة أو زيتا في زق أو عسلا في عكة أو شهدا في جونة أو تمرا في قربة أو جله كان غاصبا للزيت دون الجرة والزق والعسل دون العكة والشهد دون الجونة والتمر دون القربة والجلة وكذلك لو قال غصبك جرة فيها زيت وقصافيه طير وعكة فيها سم كان غاصبا للجرة دون الزيت والقفص دون الطير والعكة دون السم ولا يكون غاصبا للهما معا إلا أن بين يقول غصبك عكة وسمنا وجرة زيتا فاذا قال هذا فهو غاصب للسمين والقول قوله ان قال غصبته سمنا في عكة أو سمنا وعكة لم يكن فيها سم فالقول قوله في أي سمنا أقرب به وأي عكة أقر بها وإذا قال غصبك عكة وسمنا وجرة زيتا كان غاصبا للعكة بسمنا والقول في قدر سمنا وفي أي عكة أقر بها قوله وإذا قال غصبك سرجا على جارا وحنطة على جارا فهو غاصب للسرج دون الجار والحنطة دون الجار وكذلك لو قال غصبك جارا عليه سرج أو جارا مسرجا كان غاصبا للجار دون السرج وكذلك لو قال غصبك ثوبا في عية كان غاصبا للثياب دون العية وهكذا الوفاة غصبك عية فيها ثياب كان غاصبا للعية دون الثياب

(القرار بغصب شيء بحدود غير عدد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للرجل غصبك شيئا لم يزد على ذلك فالقول في الشيء قوله فان أنكر أن يكون غصبه شيئا ألزمه الحاكم أن يقر له بما يقع عليه اسم شيء فإذا امتنع حبسه حتى يقر له بما يقع عليه اسم شيء فإذا فعل فإن صدقه المدعي والأخلفه ما غصبه إلا ما ذكرتم أبرأ من غيره ولو مات قبل يقر بشيء فالقول قول ورثته ويحلون ما غصبه غيره ويوقف مال الميت عنهم حتى يقر له بشيء ويحلون ما علموا غيره وإذا قال غصبك شيئا ثم أقر بشيء بآثار ما ألزمه الحاكم له أن يقر به أو بغير الزامه فسواء ولا يلزمه إلا ذلك الشيء فان كان الذي أقر به مما يحل أن يملك بحال جبر على دفعه إليه فان فات في يده جبر على أداء قيمته إليه إذا كانت له قيمة والقول في قيمته قوله وان كان مما لا يحل أن يملك أخلف ما غصبه غيره ولم يجبر على دفعه إليه وذلك مثل أن يقر أنه غصب عبدا أو أمة أو دابة أو ثوبا أو فلسا أو جارا فيجبر على دفعه

استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفس أهل سبي هوازن فتركوها حقوقهم وفي حديث جرير بن عبد الله عن عمر رضي الله عنه أنه عوضه من حقه وعقوض امرأته من حقها عيرا ثوبا كالليل على ما قلته (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا لا لآية (قال) وروى الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرّف عام حنين على كل عشرة عريفا (قال) وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم للهاجرين شعارا ولاؤس شعارا وللخزرج شعارا (قال) وعقد رسول الله صلى الله عليه وسلم الألوية فعقد للقبائل قبيلة فقبيلة حتى جعل في القبيلة ألوية كل لواء لاهله وكل هذا يتعارف

الناس في الحرب وغيرها
فتخذه المؤنة عليهم
باجتماعهم وعلى الزوال
كأنه لا يلبث في شهرهم
نحو أربعة أو ثمانية
على ما يليق به فإذا سب
لوا إلى أن يصبروا إليه
على الصبار واستأجر
على من غاب من ريس
جنس من دفعه من
أهل الفضل من أهل العلم
(قال السني) رحمه
الله وأخبرني بنابر واحد
من أهل العلم والصدق
من أهل المدينة وبكة
من قبائل قريش وكان
بعضهم أحسن اقتصادا
للحديث من بعض
وقد زاد بعضهم على
بعض أن عمر رضى الله
عنه لمادون الديوان
قال أبدا بني هاشم ثم
قال حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يعطهم في المطلب
فاذا كانت السن في
الهاشمي قدمه على
المطلب وإذا كانت في
المطلبي قدمه على
الهاشمي فوضع الدينان
(١) قوله وهى هى مخانة
كذا بالاصول التي بأيدينا
وأهل سقط من النسخ
لفظ أو مستغفاهم محمد

العبد كذلك أو أقر أنه غصبه كلبا جبرته على دفعه إليه لانه يحل ملك الكلب فان مات الكلب في يديه لم أجبره
 على دفع شيء إليه لانه لا عن له وكذلك ان أقر أنه غصبه بدمية غير مدبوغ جبرته على دفعه إليه فان مات
 الدمية لم أجبره على دفع قيمته إليه لانه لا عن له لم يدبغ فان كان مذبوغا دفعه إليه أو قيمته ان مات لان غنمه يحل اذا
 دبغ (قال السافعي) واذا أقر أنه غصبه ذرا أو خير يرا لم أجبره على دفعه إليه وأهرقت عليه الخمر ونبت
 الثمر وقام ثمره اذا كان عليه مساندا ولا عن لهذين ولا يحل أن يملك بئصال واذا أقر أنه غصبه دابة
 فصارت دابة مملوكة فان لم يكن لها مثل فقيمتها وكذلك كل ماله مثل برذمه فان مات برذمه (قال
 السافعي) واذا قال الرجل الكثير المال غصبتم فلا مال رجل كثير المال شيئا أو شيئا له بال فهو كالفقير يضر
 لا تميز ويأثم أقر به دفع غلبه اسم شيء فاسم شيء من جنس دابة أو غيره فالقول قوله ومع يمينه فان قال غصبته
 شيء أو قال آذني ثلاثة أشهر أو ثلاثة أشهر أو ثلاثة أشهر أو ثلاثة أشهر أو ثلاثة أشهر أو ثلاثة أشهر أو ثلاثة أشهر
 مجزئة (١) فان قال شيء ثلاثة أشهر أو شيء فليس ودرهم وعرضا أو شيء ثلاث غرات أو شيء ثلاثة دراهم أو ثلاثة
 أعبد أو عبد أو مائة أو لا إن كل واحد من هذا يقع عليه اسم شيء أو اختلاف أو اتفقت ففسواء ولو قال غصبتك
 وأزيد على ذلك أو غصبتك مائة لم أزمه به شيئا لانه لا يثبت عليه اسم شيء أو يثبت عليه اسم شيء أو يثبت عليه اسم شيء
 ويغصبه فيغصبه يمينه فلا أزمه حتى يقول غصبتك شيئا ولو قال غصبتك شيئا فقال غصبتك نفسك لم أقبل منه
 لانه اذا قال غصبتك شيئا فاعطاه ظاهره غصبتك شيئا ولو قال غصبتك نفسك شيئا ولو قال غصبتك نفسك شيئا لم أزمه
 شيئا لانه قد يغصبه نفسه كما وصفت قال ولو سئل فقال لم أعصب شيئا ولا نفسي لم أزمه شيئا لانه لم يقر بأنه
 غصبه شيئا

(الاقراء بغضب شي ثم يدعي العاصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل أنه غيب الرجل أيضا ذات غراس أو غيرة ذات غراس أو دارا ذات بناء أو غير ذات بناء أو يتفاكل هذا أرض والأرض لا تحقول وإن كان البناء والغراس قد يحقول فإن قال المقر بالغيب بعد قطعه الكلام أو معه أنما أقربت بشئ غصبتك بيلد كذا فسواء القول قوله أو شئ دفعه إليه بذلك البلد مما يقع عليه اسم ما أقر له به فليس له عليه غيره وإذا ادعى المقر له سواء أحلف الغاصب ما غصبه غيره هذا والقول قوله فإن مات الغاصب فالقول قول ورثته فإن قالوا لا نعلم شيئا قيل لا ينسب ادع ما شئت من هذه الصفة في هذا البلد فإذا ادعى قيل للورثة أحلفوا ما تعلمونه هو فإن حلفوا برؤا ولازمهم أن يعطوه بعض ما يقع عليه اسم ما أقر به الغاصب فإن تكلموا حلف الغاصب واستحق ما ادعى وإن أقر أنه غيبه أو يحلف ولا الورثة وقف مال الميت حتى يعطيه الورثة أقل ما يقع عليه اسم ما ادعته أنه أقر أنه غصبه ويحلفون بما علمونه غصبه غيره ولا يسلم لهم ميراثه إلا بما وصفت ولو كان الغاصب قال غصبت دارا عكة ثم أقرت لم يباطل وما أعرف الدار التي غصبت بها يا حلف إن أعطيت دارا عكة ما كانت الدار وحلفت ما غصبت به غيرها برئت وإن امتنع وادعى دارا بعينها قيل أحلف ما غصبت به ياها فإن حلفت برئت وإن لم تحلف حلف فاستحقها وإذا امتنع واستعت من البين حبست أبدا حتى يعطيه دارا وتحلف ما غصبت به غيرها (قال الشافعي) وإن أقر أنه غصبه متاعا يحقول مثل عبد أو دابة أو ثوب أو طعام أو ذهب أو فضة فقال غصبتك كذا بيلد كذا بلكل موصول ولكنه الغاصب وقال ما غصبت به هذا إذا حلف فالقول قول الغاصب لأنه لم يقره بالغيب إلا بالبدن الذي يسمى فإن كان الذي أقر أنه غصبه متاعا دنانير أو دراهم أو ذهبا أو فضة أخذ بأن يدفعها إليه مكاله لأنه لا مؤنة له عليه وكذلك لو أسلفه دنانير أو دراهم أو دابة أو ذهبا بيلد أخذ بها حتى طلبه بها (قال الشافعي) وكذلك فاقبض أو زبر رجدا ولو أقر أنه

غصبه اياه ببلد يؤخبه حيث قام به فان لم يقدر عليه فقيمه وان كان الذي أقر أنه غصبه اياه ببلد عبدا أو ثيابا أو متاعا له مؤنة أو حيوانا أو رقيقا أو غيره فحمل هذا ومساومه مؤنة جبر المصوب أن يوكل من يقتضيه بذلك البلد فان مات قبض قيمته بذلك البلد أو أخذ منه قيمته بالبلد الذي أقر أنه غصبه اياه بذلك البلد الذي يحاكم به ولا كلفه لو كان طعاما أن يعطيه مثله بذلك البلد لتفاوت الطعام الآن يراعى ما عافا جيز بينهما ما تراضيا عليه (قال الشافعي) ومثل هذا الشاب وغيره مما له مؤنة قال ومثل هذا العبد يغصبه اياه بالبلد ثم يقول المقتصب قد أتى العبد وأوفت يقضى عليه بقيمته ولا يجعل شي من هذا ذنبه عليه وإذا قضيت له بقيمة الغائب منه عبدا كان أو طعاما أو غيره لم يحمل للغاصب أن يتملك منه شيئا وكان عليه أن يحضره سيده الذي غصبه منه فاذا أحضره سيده الذي غصبه منه جبرت سيده على قبضه منه ورد الثمن عليه فان لم يكن عند سيده منه قلت له بعه اياه يعاجد يد اياه علسك ان رضى بما حتى يحل له ملكه فان لم يفعل بعث العبد على سيده وأعطيت المقتصب مثل ما أخذ منه فان كان فيه فضل رددت على سيده وان لم يكن فيه فضل فلا شيء برذ عليه وان نقص عنه عما أعطاه اياه بتغير سوق رددته على سيده بالفضل (قال الشافعي) وان كان لسيده غرماء لم أشركهم في غن العبد لانه عبدا قد أعطى الغاصب قيمته قال وهكذا أصنع بورثة المصوب ان مات المصوب وأحكم للغاصب العبد الا أني انما أصنع ذلك بهم في مال الميت لا أموالهم وهكذا الطعام يغصبه فيحضره ويحلف أنه هو والشباب وغيرها كالعبد لا تختلف فان كان أحضر العبد ميتا فهو كأن لم يحضره ولا ردا الحكم الاول وان أحضره معيها أي عيب كان مريضا أو معيها قد فته الى سيده وحسبت على الغاصب نرجاه من يوم غصبه وما نقصه العيب في بدنه وألزمته ما وصفت (قال الشافعي) ولو أحضر الطعام متغيرا ألزمته الطعام وجعلت على الغاصب ما نقصه العيب ولو أحضره قدره حتى صار لا ينفع به ولا قيمة له ألزمته الغاصب وكان كلفه وموت العبد وعلمه مثل الطعام ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو قال الحاكم اذا كان المصوب من عبده وغيره غائب الغاصب أعطه قيمته ففعل ثم قال للمصوب حله من حبسه أو صيره ملكا بطيبة نفسك والغاصب اقبل ذلك كان ذلك أحب الي ولا أجبر واحد منهما على هذا

(الاقرار بغصب الدار ثم بيعها)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا قال الرجل غصبته هذه الدار وهذا العبد أو أي شيء كان من هذا كتب اقراره وأشهد عليه وقد باعها قبل ذلك من رجل أو وهبها أو تصدق بها عليه وقبضها أو وقفها عليه أو على غيره فقبضها قولان أحدهما أن يقال لصاحب الدار ان كان لك بينة على ملك هذه الدار وأقرار الغاصب قبل ائراجها من يده الى من أخرجها اليه أخذت بها وان لم يكن لك بينة لم يجز اقرار الغاصب في ذلك لانه لا يملكها يوم أقر فيها وقضينا للمصوب بقيمتها لانه يقر أنه استهلكها وهي ملك له وهكذا لو كان عبدا فأعتقه وهكذا لو ادعى عليه رجلان أنه غصب دارا بعينها فأقر أنه غصبها من أحدهما وهو يملكها ثم أقر لا خرائه غصبها منه وهو يملكها وان الاول لم يملكها فاقضى بالدار الاول لانه قدم ملكها باقراره بقيمتها الا خرائه قد أقر أنه قد أنلفها عليه قال وهكذا كل ما أقر أنه غصبه رجلا ثم أقر أنه غصبه غيره والقول الثاني أنهم اذا كانوا لا يدعيان أنه غصبهما الدار أو الشيء الذي أقر به لهما فهو الاول منهما ولا شيء للقر له الا خرج حال على الغاصب لانهم يبرئانه من عين (١) ما يقر به ومن قال هذا قال أرى بيت أن أقر أنه باع هذه الدار بألف ثم أقر أنه باعها لأخر بألف والدار تسوى ألافها تجعلها بيعا الاول وتجعل للأخر عليه قيمتها بمائة ألف منها لانه أنلفها أو أرى بيت أو عتق عبدا ثم أقر أنه باع من رجل قبل العتق أو جعل لأخرى قيمته وينفذ العتق أو أرى بيت أو باع عبدا ثم أقر أنه كان أعتقه قبل بيعه أو ينقض البيع أو يتم انما يكون للعبد عليه أن يقول له

على ذلك وأعطاهم عطاءا تسوية الواحدة ثم استوت له بنوعه شمس ونوفل في قدم النسيب فقال عبد شمس اخوة ابي صلى الله عليه وسلم لا يبيعه وأمه دون نوفل فقد همهم ثم دعا بني نوفل يلوونهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أسد ابن عبد العزى أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم انهم من المطيعين وقال بعضهم هم حلف من الفصول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكر سابقه فقد همهم على بني عبد الدار ثم دعا بني عبد الدار يلوونهم ثم انفردت له زهرة فدعاها تلوع عبد الدار ثم استوت له تيم وتغزوم فقال في تميم انهم من حلف الفصول

(١) قوله من عين ما يقر به كذا بالاصول التي عندنا وأصل لفظ عين محر فاعن غير محررت كسبه معصية

قد بعثني حرافاً عطفي ثمني أرايت لومات فقال ورثته قد بعث أبا نأحرافاً عطفاً ثمنه أوزادة ما يلزمك بأنك استلمته أكان عليه أن يعطيهم شيئاً أو يكون إنما أقر بشئ في ملك غيره فلا يجوز إقراره في ملك غيره ولا يضمن بإقراره شيئاً

﴿الاقرار بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين﴾

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أنه غصب هذا العبد أو هذا الشيء بعينه من أحد هذين وكلاهما يدعيه ويرزعه أن صاحبه الذي يزارعه فيه لم يملك منه شيئاً قط وسئل عمن المقر بالغصب قيل له إن أقررت لأحدهما وحلفت للأخر فهو للذي أقررت له به ولا تباعه للأخر عليك وإن لم تقر لم تحب على أكثر من أن تحلف بالله ما تدرى من أهم ما غصبته ثم يخرج من يدك فيوقف لهما ويجعلان خصماً فيه فإن أقامهما عليه بيته لم يكن لواحد منهما دون الآخر لأن أحدي البيتين تكذب الأخرى وكان بحاله قبل أن تقوم عليه بيته ويحلف كل واحد منهما له أحده أن هذا العبد له غصبه ياه فإن حلفا فهو موقوف أبدأ حتى يصطلحا فسه فإن حلف أحدهما ونكل الآخر نكل للحالف وإن أقام أحدهما عليه بيته دون الآخر خرجت له الذي أقام عليه البيته ولا تباعه على الغاصب في شيء مما وصفت ولو قال رجل غصبت هذا الرجل بعينه هذا العبد أو هذا الأمة فادعى الرجل أنه غصبه أباهما ما قيل للقر أحلف أنك لم تغصبه أيهما شئت وسلم له الآخر فإن قال أحلف ما غصبته وأحدهما لم يكن ذلك له وقيل أحدهما لا بإقرارك فأحلف على أيهما شئت فإن أبي قيل للذي أحلف على أيهما شئت فإن حلف فهو له وإن قال أحلف علمهما ما قيل للذي عليه أن حلف والأحلفنا المدعى فسلماهما معاً فإن فاتا في يده وأحدهما فالحكم كقولهم كاتحين إلا أن إذا أزمناه أحدهما ضننا قيمته بالفوت فإن أبيهما يحلفا وسأل المغصوب أن يوقفاه وقفا حتى يقرر الغاصب بأحدهما ويحلف قال وإن أقر الغاصب بأحدهما للمغصوب فادعى المغصوب أنه حدث بالعبد عنده عيب فالقول قول الغاصب مع عينه اه كان ذلك مما يشبه أن يكون عند المغصوب (١)

﴿العارية﴾

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال العارية كاهما مضونة الدواب والرقى والدور والشياب لا فرق

(١) ﴿باب اقرار الورثة أو بعضهم لوارث من النسب أو من قبل الزوجية وإقرار الورثة أو بعضهم بالدين وليس في التراجم وفيه نصوص فمن أبي باب الموارث من اختلاف العراقيين﴾ وإذا أقرت الأخت وهي لأب وأم وقدرت معها العصبة بأخ لأب فإن أباً حنفية كان يقول نعطي نصف ما في يدها لأنها أقرت أن المال كله بينهما نصيبين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وهذا يأخذ بعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطي مما في يدها شيئاً لأنها أقرت بما في يد العصبة وهو سواء في الورثة كلهم بما قالوا جعاً (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمه وعصبته فأقرت الأخت بأخ فالقياس أن لا يأخذ شيئاً وهكذا كل من أقر به وارث فكان إقراره لا يثبت نسبته فالقياس أن لا يأخذ شيئاً من قبل أنه إنما أقر به بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر به لأنه إذا كان وارثاً بالنسب كان موروثاً به وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاً به لم يجز أن يكون وارثاً به وذلك مثل الرجل يقرأ أنه باع داره من رجل بخمسة المقرة بالبيع لم نعطه الدار وإن كان بائعها قد كان أقر بأنها قد صارت ملكاً له وذلك أنه لم يقرأ أنها كانت ملكاً له إلا وهو مملوك عليه بهائى فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الإقرار به ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في ثمنه وقد تصادعا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى ملك المشتري فلما لم يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الإقرار فلا يجوز أن يثبت للقر له بالنسب حتى وقد أحطنا أنه لم يقر به من دين ولا وصية اه

والمطيين وفيهما كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكر ابنة وقيل ذكر صهرها فقه ذمهم على مخزوم ثم دعا مخزوماً يلونهم ثم استوت له سهم وجع وعدي بن كعب فقيل أبدأ بعدي فقال بل أقر نفسي حيث كنت فإن الإسلام دخل وأمرنا وأمرني سهم واحد ولكن انظروا بين جمع وسهم فقيل قدم بنى جمع ثم دعاني سهم وكان ديوان على وسهم محتلتا كالعدوة الواحدة فلما خلصت إليه دعوته كبرت كبره عالية ثم قال الحمد لله الذي أوصل إلى حنظلي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعا عامر ابن لؤي (قال الشافعي) فقال بعضهم إن أبي عبيد ابن عبد الله بن الجراح الفهري رضى الله عنه لما رأى من تقدم عليه قال أكل هؤلاء يدعى أمأى فقال يا أبا عبيدة

بين شيئا منها فن استار شيئا فقل في يد بقله أو برة فوه في فوه من له والاشيا لا تخول أن تكون مضمونة أو غير مضمونة فإكان تم امضمرة نامثل القصب وما أشبهه فسواء ما ظهر من امملا كه وما خفي فهو مضمون على الغاصب والمستلف بحسب ما فيه أولم يخبا أو غيره فمضمونة مثل الوديعه فمضمونة ما لم يهرهلا كد وما خفي فالقول فيها قول المستودع مع عبته وحالنا بعض الناس في العارية فتقال لا يضمن شيئا الا ما عدى فيه ففسل من أين قاله فزعم أن شرطنا قال وقال من سلك في ضمنه امملا استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من سفيران فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أم رأيت لا اهلا فان شرط المستعير ان يضمن وإن لم يشرط لم يضمن قلنا ذات اذا تركت قراك قال وأين قلنا ليس فذلك انما غير مضمونة الا ان يشترط قال بلى قلنا غنا تقول في الوديعه اذا اشترط المستودع أنه ضمان أو المدا رب قال لا يكون ضمانا قلنا اذا تقول في المستلف اذا اشترط أنه ضمان قال لا يشترط له ويكون ضمانا قلنا ويرد الامانة الى أصلها والمخبرون الى أصله ويبطل الشرط فيها به اقال نعم قلنا وكذلك ينبغي للأن تقول في العارية وبذلك شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنها مضمونة ولا يشترط أنها مضمونة الا لما يضمن قال فام شرط قلنا لجهالة صفوان لأنه كان مشركا لا دهره بالحكم لم يعرفه ما غرله شرط اذا كان أصل العارية مضمونة لا يشترط كما لا يشترط العهدة وحالنا عندك في البيع ولولم يشترط كان عليه العهدة والاصل أو الرد قال فهل قال هذا أحد قليا في هذا كفاية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما ان العارية مضمونة وكان قول أبي هريرة في بيعه استعير فقلت انه مضمون ولو اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة أكرهتها الى موضع كذا وكذا فركبها بكذا وقال الراكب ركبتها عارية منك كان القول قول الراكب مع عبته ولا كراه عليه (قال الشافعي) بعد القول قول رب الدابة وله كراهة المشل ولو اقال أعرتنيها وقال رب الدابة غصبتها كان القول قول المستعير (قال الشافعي) (١) ولا يضمن المستودع الا أن يخالف فان خالف فلا يخرج من الضمان أبدا الا بدفع الوديعه الى ربه ولوردها الى المكان الذي كانت فيه لان ابتداء ملها كان أمينا فخرج من حد الامانة فلم يجده رب المال استمنا لا يبرأ حتى يدنعه اليه (١)

(العصب)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي اذا شق الرجل للرجل ثوبا شقا صغيرا أو كبيرا بأخذ ما بين طرفيه طولا وعرضا أو كسر له متاعا فرضه أو كسره كسرا صغيرا أو جنى له على مملوك فأعمأ أو قطع يده أو شحبه موصضة فذلك كله سواء يقيم المتاع كله والحيوان كله غير الرقيق صحيا ومكسورا وصحيا ومجروحاً فدرأ من جرحه ثم يعطى مالك المتاع والحيوان فنل ما بين قيمته صحيا ومكسورا ومجروحاً فيكون ما جرى عليه من ذلك ملكا له نفعه أو لم ينفعه ولا علة أحدا بالجناية شيئا جنى عليه ولا يزول ملك المالك الا أن يشاء ولا زال رجل شيئا الا أن يشاء الا في الميراث فأما من جنى عليه من العبيد فيقومون صحاحا قبل الجناية ثم يسير (١) وفي اختلاف العراقيين في باب العارية وأكل الغلة (قال الشافعي) واذا أعار الرجل الرجل أرضا يبنى فيها ولم يوقت وقتا ثم بدله أن يخرجها بعد ما بنى فان أبا حنيفة كان يقول يخرجها ويقول للذي بنى انقض ساعله وهذا يأخذ بعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضمان لقيمة البنيان والبناء للغير وكذلك يلغى عن من يبيع فان وقت له أو فأنخرجه قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضمان لقيمة البناء في قولهم ما جعيا (قال الشافعي) واذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يبنى فيها بناء فبها لم يكن لصاحب البقعة أن يخرجها من بناءه متى بعطه قيمته وأما يوم يخرجها ولو وقت له وقتا فقال أعبرها عشرين سنين وأدت لك في البناء مطلقا كان هكذا كذا وقال فان انقضت العشرين كان عليه أن تنقض بناءه كان ذلك عليه لأنه لم يغير أعمأه أو غيره نفسه اه

اصبر كما صبرت أو كما قومك فن قدمك منهم على نفسه لم أمنعه فاما أنا وبني عدي فقلنا ان أحببت على أن نتناقل فقدم معوي به بعد بني الحارث بن زهير ففضل بهم بين بني عبد مناف وأسدي بن عبد العزى وشعير بين بني سهم وعدي شئ في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي بيني عدي فقدموا على سهم وجمع اسابقة فهم (قال) فاذا فرغ من قرش بدئت الانصار على العرب لمكانهم من الاسلام (قال الشافعي) الناس عباد الله فأولاهم أن يكون مقدما أفرهم (١) قوله ولا يضمن المستودع الخ لا يخفى أن هذا من باب الوديعه لا العارية لكنه ثبت هنا في نسختين فأبقناه كذلك لأنه يأتي في الوديعه معناه لا يلفظه كتبه مصححه

بخيرة الله تعالى رسالته
ومستودع أمانته وخاتم
النبيين وخير خلقي رب
العالمين محمد صلى الله
عليه وسلم (قال الشافعي)
ومن فرض له الوالي من
قبائل العرب وأيت أن
يقدم الاقرب فالاقرب
منهم برسول الله صلى
الله عليه وسلم فإذا
استورا قدم أهل
السابقة على غير أهل
السابقة ممن هو مثلهم
في القرابة

(مختصر كتاب
الصدقات من كتابين
قديم وجديد)

(قال الشافعي) رحمه
الله فرض الله تبارك
وتعالى على أهل دينه
المسلمين في أموالهم حقا
لغيرهم من أهل دينه
المسلمين المحتاجين اليه
لا يسعهم حبسه عن
أهروا بدفعه اليه أو
ولاته ولا يسع الولاء تركه
لاهل الاموال لانهم
أماء على أخذه لاهله
ولم يعلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

الى الخباية فيعطون أرضهم من قيمة العبد صحيحا كما يعطى الحر أرض الخباية عليه من دينه بالغامن ذلك
ما بلغ وان كانت قيمة كما يأخذ الخرديات وهو حي قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
الا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم
الربا فلم أعلم أحد من المسلمين خالف في أنه لا يكون على أحد أن يشاء أن يملكه الا الميراث
فان الله عز وجل نقل ملك الاحياء اذا ماتوا الى من ورثهم اياه شأوا أو أبوا ألا ترى أن الرجل لو أوصى
له أو وهب له أو تصدق عليه أو ملك شيئا لم يكن عليه أن يملكه الا أن يشاء ولم أعلم أحد من المسلمين اختلفوا
في أن لا يخرج ملك المالك المسلم من يده الا باخراجه اياه هو نفسه ببيع أو هبة أو غير ذلك واعتق أو دين لزمه
فيباع في ماله وكل هذا فعله لا فعل غيره قال فاذا كان الله عز وجل حرم أن تكون أموال الناس مملوكة
الا ببيع عن تراض وكان المسلمون يقولون فيما وصفت ما وصفت في أين غلط أحد في أن يحكي على مملوكي
فيملكه بالخباية وأخذ أنا قيمته وهو قبل الخباية لو أعطاني فيه أضعاف عنه لم يكن له أن يملكه الا أن يشاء ولو
وهبته له لم يكن عليه أن يملكه الا أن يشاء فاذا لم يملكه بالذي يجوز ويحل من الهبة الابتنية ولم يملك على
بالذي يحل من البيع الا أن يشاء فكيف يملكه حين عصي الله عز وجل فيه فأخرج من يد مملوكي معصية
غيري لله وألزم غيري ما لا يرضى ملكه ان كان أصابه خطأ وكيف ان كانت الخباية توجب لي شيئا واخترت
حسب عبدى سقط الواجب لي وكيف ان كانت الخباية تخالف حكم ما سوى ما وجب لي وفي حبس عبدى
وأخذ أرضه ومتاعى وأخذ ما نقصه اذا كان ذلك غير مفسده فان حجب عليه ما يكون مفسده فزاد الجاني
معصية لله وزيد على في مالى ما يكون مفسده له سقط حجب حين عظم وثبت حين صغر وملاك حين عصي
وبدت معصيته ولا يملك حين عصي فصعرت معصيته ما ينبغي أن يستدل أحد على خلاف هذا القول
لأصل حكم الله وما لا يختلف المسلمون فيه من أن المالكين على أصل ملكهم ما كانوا أحياء حتى يخرجوا
هم المالك من أنفسهم يقول أو فعل بأكثر من أن يحكي فيعلم أنه خلاف ما وصفت فنان حكم الله عز وجل
واجاب المسلمين والقياس والمعقول ثم شدة تناقضه هو في نفسه قال واذا غصب الرجل جارية تسوى مائة
فزادت في يده بتعليم منه وسن واغتداء من ماله حتى صارت تساوى ألفا ثم نقصت حتى صارت تساوى
مائة ثم أدركها المغيصوب في يده أخذها وتسعائة معها كما يكون لو غصبه اياها وهي تساوى ألفا فادركها
وهي تساوى مائة أخذها وما نقصها وهي تسعائة قال وكذلك ان باعها الغاصب أو وهبها أو قتلها أو
استهلكها لم تدرك بعينها كانت على الغاصب قيمتها في أكثر ما كانت قيمة منذ غصبت الى أن هلكت
وكذلك ذلك في البيع الا أن رب الجارية يخير في البيع فان أحب أخذ الثمن الذي باع به الغاصب كان أكثر
من قيمتها وأقل لانه عن سلعة ثم أقيمته في أكثر ما كانت قيمة قط (قال الشافعي) بعد ليس له الا جاريته
والبيع مردود لانه باع ما ليس له وبيع الغاصب مردود فان قال قائل وكيف غصبها بثمن مائة وكان لها
ضامنا وهي تساوى مائة ثم زادت حتى صارت تساوى ألفا وهي في ضمان الغاصب ثم ماتت أو نقصت
فضمنته قيمتها في حال زيادتها قيل له ان شاء الله تعالى لانه لم يكن غاصبا ولا ضامنا ولا غاصبا في حال دون حال
لم يزل غاصبا ضامنا غاصبا من يوم غصب الى أن فاته أو ردّها ناقصة فلم يكن الحكم عليه في الحال الاولى
بأوجب منه في الحال الثانية ولا في الحال الثانية بأوجب منه في الحال الاخرة لان عليه في كل حال أن يكون رادا
لها وهو في كل حال ضامن عاص فلما كان للغصوب أن يغصبها قيمة مائة فيدركها قيمة ألف فخذها ويدركها
ولها عشر ون ولد اياها وأولادها كان الحكم في زيادتها في بدنها وأولادها كالحكم في بدنها حين غصبها
ملك منها زائدة بنفسها وأولادها مملوك منها ناقصة حين غصبها ولا فرق بين أن يقتلها وأولادها وتعتق هي وأولادها
في يده من قبل أنه اذا كان كالموصف يملك ولدا كما يملك كالمالك لا يختلف أحد علمته في أنه لو غصب رجل

جارية فماتت في بيده. وتأرقن لها فلادتهن في الحالين جميعا كذلك قال وإذا غصب الرجل الرجل جارية فباعها فماتت في يد المشتري والمغصوب بالخيار في أن يضمن الغاصب قيمة جاريته في أكثر ما كانت قيمة من يوم غصبها إلى أن ماتت فإن ضمنه فلا يضمن للمغصوب على المشتري ولا شيء للغاصب على المشتري إلا قيمتها إلا أن الذي باعها به أضمن للمغصوب المشتري فإن ضمنه فهو ضمان قيمة جارية المغصوب لا أكثر ما كانت قيمة من يوم قبضها إلى أن ماتت في يده ويرجع المشتري على الغاصب بفضل ما ضمنه المغصوب من قيمة الجارية على قيمتها يوم قبضها المشتري وبفضل عن أن كان قبضه منه على قيمتها حتى لا يارمه في حال الأقبته قال وإن أراد المغصوب إجازة البيع لم يجز لها ملكا فاسدا ولا يجوز للملك الفاسد الابتداء ببيع وكذلك لو ماتت في يد المشتري فأراد المغصوب أن يبيع البيع لم يجز وكان للمغصوب قبضها ولو ولدت في يد المشتري أولاد فماتت بعضهم وعاش بعضهم خيرا للمغصوب في أن يضمن الغاصب والمشتري فإن ضمن الغاصب لم يكن له سبيل على المشتري وإن ضمن المشتري وقدمت الجارية بجمع عليه بقيمة الجارية ومهرها وقيمة أولادها يوم سقطوا أحيا ولا يرجع عليه بقيمة من سقط منهم يتأورجع المشتري على البائع بجميع ما ضمنه المغصوب لقيمة الجارية ومهرها فقط ولو وحدثت الجارية حبة أخذها المغصوب رقيقا له وصداقها ولا يأخذ ولدها قال فإن كان الغاصب هو أصابها فولدت منه أولاد فباعش بعضهم ومات بعض أخذ المغصوب الجارية وقيمة من مات من أولادها في أكثر ما كانوا قيمة والأحياء فاسترقهم وليس الغاصب في هذا كالمشتري المشتري مغرور والغاصب لم يغره إلا نفسه وكان على الغاصب أن يدع الشبهة الحد ولا مهر عليه (قال الربيع) فإن كانت الجارية أطاعت الغاصب ونسي تعلم أنها حرام عليه وأنه زان بها فلا مهر لأن هذا مهر نفي وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي وإن كانت تظن هي أن الوطء حلال فعليه مهر مثلها وإن كانت مغصوبة على نفسها فليس صاحب المهر وهو زان ولده رقيق فإن قال قائل أ رأيت المغصوب إذا اختار إجازة البيع لم يجز البيع قيل له إن شاء الله تعالى البيع انما يلزم رضا المالك والمشتري ألا ترى أن المشتري وإن كان رضي بالبيع فلا مغصوب جاريته كما كانت لو لم يكن فيها بيع وأنه لا حكم للبيع في هذا الموضع الأحكام الشبهة وإن الشبهة لم تغير ملك المغصوب فإذا كان للمغصوب أخذ الجارية ولم ينفع البيع المشتري فهي على الملك الأول للمغصوب وإذا كان المشتري لا يكون له حبسها ولو علم أنه باعها غاصب غير موكل استرق ولده فلا ينبغي أن يذهب على أحد أنه لا يجوز على المشتري إجازة البيع إلا بان يحدث المشتري رضا بالبيع فيكون بيعا مستأنفا فإن شبه على أحد بأن يقول إن رب الجارية لو كان أذن ببيعها لزم البيع فإذا أذن بعد البيع فلم يلزم قيل له إن شاء الله تعالى إن شاء الله قبل البيع إذا بيعت يقطع خياره ولا يكون له رد الجارية وتكون الجارية لمن اشتراها ولو ولدها لم يكن له قيمة ولدها لا تنها جارية للمشتري وحلال للمشتري الإصالة والبيع والهبة والعق فإذا بيعت بغير أمره فله رد البيع ولا يكون له رد البيع إلا والسلعة لم تملك حرام على البائع وحرمان على المشتري الإصالة لو علم ويسترق ولده فإذا باعها أو أعتقها لم يجز بيعه ولا عتقه فالحكم في الأذن قبل البيع أن المأذون له في البيع كالبائع المالك وأن الأذن بعد البيع انما هو بتجديد بيع ولا يلزم البيع المحدد إلا برضا البائع والمشتري وهكذا كل من باع بغير وكالة أو زوج بغير وكالة لم يجز أبدا الابتداء ببيع أو نكاح فإن قال قائل لم ألزم المشتري المهر ووطؤه في الظاهر كان عنده حلالا وكيف ردته بالمهر وهو الواطئ قيل له إن شاء الله تعالى أما الزمانا به المهر فلما كان من حق الجماع إذا كان بشبهة بدرأفة الحد في الأمة والحرة أن يكون فيه مهر كان هذا جماعا بدرأفة الحد ولو لم نحكم له فيها بالملك لأننا ردناها رقيقا ونجعل عليه قيمة الولد والوإذا كانوا بالجماع الشبهة التي درأفها بالحد ولم نحكم له فيها بالملك لأننا ردناها رقيقا ونجعل عليه قيمة الولد والوإذا كانوا بالجماع

الذي

آخرها عاما لا يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عناقا فما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها (قال) فإذا أخذت صدقة مسلم دعي له بالاجر والبركة كما قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم اسم (قال) والصدقة هي الزكاة والغلب على أفواه العامة أن للثمر عشرة ولما شبه صدقة للورق زكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة فما أخذ من مسلم من زكاة مال ناض أو ماشية أو زرع أو زكاة فطر أو خمس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله بكتاب أو سنة أو إجماع عوام المسلمين فعناه واحد وقسمه واحد وقسم النبي خلاف هذا قالني عما أخذ من مشرك تقوية لاهل دين الله

الذي أراه له مباحا فالزمناء قيمتهم كان الجماع عزلة الولد أو أكثر لان الجماع لازم وان لم يكن ولد فاذا ضمنه الولد لانهم سبب الجماع كان الجماع أولى أن تضمنه اياه وتضمن الجماع هو تضمن الصدقات فان قال قائل وكيف ألزمت قيمة الاولاد الذين لم يذكركم السيد الاموي قيل لما كان السيد علك الجارية وكان ما ولدت يملكو كملكها اذا وطئت بغير شبهة فكان على الغاصب ردهم حين ولدوا فلم يردهم حتى ما تواضعت قيمتهم كما يضمن قيمة امهم لومات ولما كان المشتري وطئها بشبهة كان سلطان المغصوب عليهم فيما يقوم مقامهم حين ولدوا فاقد ثبت له قيمتهم فسواء ما تواوا وعاشوا لانهم لو عاشوا لم يسترقوا قال واذا اغتصب الرجل الجارية ثم وطئها بعد الغصب وهو من غير أهل الجهالة أخذت منه الجارية والعقر وأقيم عليه حد الزنا فان كان من أهل الجهالة وقال كنت أراي لها ضامنا وأرى هذا محل عزز ولم يحد وأخذت منه الجارية والعقر قال واذا اغتصب الرجل الجارية فباعها فسواء باعها في الموسم أو على منبر أو تحت سرداب حق المغصوب فيها في هذه الحالات سواء فان جنني عليها أجنبي في يد المشتري أو الغاصب جناية تأتي على نفسها وبعضها فأخذ الذي هي في يديه أرض الجناية ثم استحقها المغصوب فهو بالخيار في أخذ أرض الجناية من يدي من أخذها اذا كانت نفسا أو تضمنه قيمتها على ما وصفنا وان كانت جرحا فهو بالخيار في أخذ أرض الجرح من الجاني والخارج به من الذي هي في يديه أو تضمن الذي هي في يديه ما نقصه الجرح بالغاما بلغ وكذلك ان كان المشتري قتلها أو جرحها فان كان الغاصب قتلها فلما لكها عليه الا كثر من قيمتها يوم قتلها أو قيمتها في أكثر ما كانت قيمة لان لم يزل لها ضامنا قال وان كان المغصوب ثوبا فباعه الغاصب من رجل فلبسه ثم استحقه المغصوب أخذه وكان له ما بين قيمته يوم اغتصبه وبين قيمته التي نقصه اياها اللبس كان قيمته يوم غصبه عشرة فنقصه اللبس خمسة فيأخذ ثوبه وخمسة وهو بالخيار في تضمين اللبس المشتري أو الغاصب فان ضمن الغاصب فلا سبيل له على اللبس وهكذا ان غصب دابة فركبت حتى أنضبت كانت له دابته وما نقصت عن حالها حين غصبها ولست أنظر في القيمة التي تغير الاسواق انما أنظر الى تغير بدن المغصوب فلوان رجلا غصب رجلا عبدا صحه قيمته ما زاد دينار فرض فاستحقه وقيمه مريضاً نخسون أخذ عبده وخمسين ولو كان الرقيق يوم أخذه أعلى منهم يوم غصبه وكذلك لو غصبه صبيام ولد اقبلته دينار يوم غصبه فشب في يد الغاصب وشل أو عور أو غلا الرقين أو لم يفعل كذا قيمته يوم استحقه عشرين ديناراً أخذته وتو مناه صحه بخلافه أو شل أو عور ثم رددناه على الغاصب بفضل ما بين قيمته صحه بها وأشل أو عور لانه كان عليه أن يدفعه اليه صحه بها فما حدث به من عيب ينقصه في بدنه كان ضامنا له وهكذا لو غصبه ثوبا جديداً قيمته يوم غصبه عشرة فلبسه حتى أخلق وغلت الثياب فصار يساوي عشرين أخذ الثوب ويقوم الثوب جديداً وخلقاً ثم أعطى فضل ما بين القيمتين قال ولو غصبه جديداً قيمته عشرة ثم رده جديداً قيمته خمسة فليخص الشاب لم يضمن شيأ من قبل أنه رده كما أخذه فان شبه على أحد بان يقول قد ضمن قيمته يوم اغتصبه فالقيمة لا تكون مضمونة أبداً الا لفائت والثوب اذا كان موجودا بحاله غير فائت وانما تصير عليه القيمة بالقبول ولو كان حين غصب كان ضامنا لقيمه لم يكن للغصوب أخذ ثوبه وان زادت قيمته ولا عليه أخذ ثوبه ان كانت قيمته سواء أو كان أقل قيمة قال واذا غصب الجارية فأصابها عيب من السماء أو بجناية أحد فسواء أو أصابها ذلك عند الغاصب أو المشتري بسلك مما أصابها من العيوب التي من السماء ما سلك بها في العيوب التي يجني عليها الأدميون قال واذا غصب الرجل جارية فباعها من آخر فحدث بها عند المشتري عيب ثم جاء المغصوب فاستحقها أخذها وكان بالخيار في أخذ ما نقصها العيب من الغاصب فان أخذ منه لم يرجع على المشتري بشئ ولرب الجارية أن يأخذ ما نقصه العيب الحادث في يد المشتري من المشتري فان أخذ منه المشتري رجع به المشتري على الغاصب وبشئ الذي أخذ منه لانه لم يسل اليه ما اشترى وسواء كان العيب من السماء

وله موضع غير هذا
الموضع وقسم الصدقات
كما قال الله تعالى انما
الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين
عليها والمؤلفة قلوبهم
وفي الرقاب والغارمين
وفي سبيل الله وابن
السبيل ثم أكدها
وشدها فقال فرضة
من الله الآية وهي سمار
ثمانية لا تصرف منها
سهم ولا شئ منه عن
أهله ما كان من أهله
أحد يستحقه ولا يخرج
عن بلد وقيه أهله
وقال صلى الله عليه
وسلم لعاذ بن جبل رضى
الله عنه حين بعته فان
أجاولاً فأعنتهم أن
عليهم سبعة أو أخذ
من أغنيائهم فترد على
فقراهم (قال الشافعي)
وترد حصة من لم يوجد
من أهل السهمان على
بين وجد منهم ويجمع
أهل السهمان أنهم
أهل حاجة الى مالهم
منها وأسباب حاجتهم
مختلفة وكذلك أسباب

أوبحناية آدمي قال وإذا غضب الرجل من الرجل دابة فاستغلها أولم يستغلها ولمثلها غلة أو دارا فسكنها
أو أكرها أولم يسكنها ولم يكرها ولمثلها كراء أو شيئا ما كان بحاله غلة استغلها أولم يستغلها انتفع به أولم ينتفع به
فعليه كراء مثله من حين أخذ حتى يرد له لأنه أن كان أكرها بأكثر من كراءه مثله فالغصوب بالخيار في أن
يأخذ ذلك الكراء له أو كراءه له أو يأخذ كراء مثله ولا يكون لاحد غلة بضمان المال لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم إنما قضى بمالك الذي كان أخذ ما حل الله له والذي كان ان مات للغل مات من
ماله وإن شاء أن يحبس الغل حبسه لأنه جعل له الخيار إن شاء أن يرد به بالعيب يرد فأما الغاصب فهو
ضد المشتري الغاصب أخذ ما حرم الله تعالى عليه ولم يكن للغاصب حبس ما في يده ولو تلف الغل كان
الغاصب له ضامن حتى يؤدي قيمته إلى الذي غصبه إياه ولا يطرح الضمان له ولو تلف قيمة الغلة التي كانت قبل
أن يتلف ولا يجوز إلهاء القول أو قول آخر وهو خطأ عندنا والله تعالى أعلم وهو أن بعض الناس زعم أنه إذا
سكن أو استغل أو حبس فالغلة والسكن له بالضمان ولا شيء عليه وإنما ذهب إلى القياس على الحديث
الذي ذكرت فأما أن يزعم زاعم أنه أن أخذ غلة أو سكن رد الغلة وقبة السكني وأن لم يأخذها فلا شيء عليه
فهذا خارج من كل قول لا هو جعل ذلك بالضمان ولا هو جعل ذلك للمالك إذا كان المال مضموبا (قال
الربيع) معنى قول الشافعي ليس للغصوب أن يأخذ إلا كراء مثله لأن كراءه ما طل وإنما على الذي سكن
إذا استحق الدار ربحا كراء مثله وليس له خيار في أن يأخذ الكراء الذي أكرهاه الغاصب لأن الكراء
مفسوخ (قال الشافعي) ولو اغتصبه أرضا فغرسها نخلا أو أشجارا أو بني فيها بناء أو شق فيها أنهارا كان
عليه كراء مثل الأرض بالحال الذي اغتصبه إياها وكان على الباقي والغراس أن يتلف بناءه وغرسه فإذا
قلعه ضمن ما تنقص القطع الأرض حتى يرد إليه الأرض بحالها حين أخذها ويضمن القيمة بما تنقصها قال
وكذلك ذلك في النهر وفي كل شيء أحده فيها لا يكون له أن يشق فيها عرقا للماء وإذا قال النبي صلى الله عليه
وسلم ليس لعرق غلام الحق ولا يكون رب الأرض أن يملك مال الغاصب ولم يملكه إياه كان ما يقطع الغاصب منه
ينفعه أولا ينفعه لأن له منع قليل ماله كماله منع كثيره وكذلك لو كان حفر فيها بئر كان له دفنها وإن لم ينفعه
الدفن وكذلك لو غصب دارا فزوقها كان له قلع التزويق وإن لم يكن ينفعه قطعه وكذلك لو كان نقل هرايرا
كان له أن يرمي نقل عنها حتى يوفيها إياها بالحال التي غصبه إياها عليها لا يكون عليه أن يترك من ماله شيء ينتفع
به للغصوب كالم يترك على الغصوب أن يبطل من ماله شيء في يد الغاصب فإن تأول رجل قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فهذا كلام مجمل لا يجمل لرجل شيئا إلا احتمل عليه خلافة وجهه الذي يسمع به
أن لا ضرر في أن لا يحمل على رجل في ماله ما ليس بواجب عليه ولا ضرر في أن يمنع رجل من ماله ضررا
ولكل ماله وعليه فإن قال قائل بل أحدث الناس في أموالهم حكما على النظر لهم وأمنعهم في أموالهم على
النظر لهم قيل له إن شاء الله تعالى أرايت رجلا له بيت يكون ثلاثة أذرع في ثلاثة أذرع في دار رجل له
مقدرة أعطاه ما شاء الله ألف دينار أو أكثر وقبة البيت درهم أو درهمان وأعطاه مكانه دارا مع المال
أو رقيقا هل يجبر على النظر له أن يأخذ هذا الكثير بهذا القليل أو أرايت رجلا له قطعة أرض بين أراض
رجل لا تساوي القطعة درهما فسأله الرجل أن يبيعه منها مائة درهم أو مائة درهم من الدنيا هل يجبر على أن يبيع
مالا ينفعه بما فيه غناه أو أرايت رجلا شاعته الخياطة فلف رجل أن لا يستخط غير ماله ومنعه هو أن
يخط له فأعطاه على ما الأجرة فيه درهم مائة دينار أو أكثر أم يجبر على أن يخط له أو أرايت رجلا عنده أمة
عما لا تنفعه أعطاه بها ابن لها بيت مال هل يجبر على أن يبيعهها فإن قال لا يجبر واحد من هؤلاء على النظر
له قلنا وكل هؤلاء يقول إنما فعلت هذا إضرارا بنفسي وإضرارا للطلاب إلى حق أن يكون جعل الأمرين
فإن قال وإن أضر بنفسه وضر غيره فأنما فعل في ماله ماله أن يفعل قيل وكذلك حافر البئر في أرض
الرجل والمرزوق جدار الرجل ونقل التراب إلى أرض الرجل إنما فعل ماله أن يفعل ومنع ماله أن يمنع من

استحقاقهم معان
مختلفة فإذا اجتمعوا
فالفقره الرمي الضعاف
الذين لا حرفة لهم وأهل
الحرفة الضعيفة الذين
لا تنفع حرفهم موقعا
من حاجتهم ولا يألون
الناس (وقال) في
الجديد زمنا كان أو
غيره من سائل أو
متعقبا (قال الشافعي)
والمساكين السؤال
ومن لا يسأل من له حرفة
لا تنفع منه موقعا ولا
قننه ولا عياله وقال
في الجديد سائلا
كان أو غير سائل (قال
المرزقي) أنسبه بقوله
ما قاله في الجديد أنه
قال لأن أهل هذين
المرزقيين يستحقونهما
بمعنى العدم وقد يكون
السائلين من يقل
معطهم والح متعفف
بين من يذونه يعطيتهم
(قال الشافعي) رحمه
الله فإن كان رجل
جلد يعلم الوالي
أنه صبي مكتوب
ينبغي عياله أو أعياله

قال فان كان في التراب ريش البئر ما يسفل الارض عن وجه الحق عنه منفعة في ذلك الوقت قيل
 الذي يريد التراب انت ما يسفل ان ترده ويكون عليك كراه الارض بقدر المدة التي حبستها عن المنفعة
 اوتدعه وقيل رب الارض في البئر ان تأخذ سائر البئر بدفنها على كل حال ولا شيء لك عليه
 لانه ليس في موضعها منفعة تدعي تكون مدفونة الا ان يكون لموضعها لو كانت مستوية منفعة فيما بين
 ان حلتا لك بها الى ان يدفن فيكون لك اجر تلك المنفعة لانه يسفل عنك شيئا من ارضك (قال الشافعي)
 وان كان الغاصب نقل من ارض المصوب رايك ان منفعة الارض لا ضرر عليها اخذ برده فان كان
 لا يقدر على رد مثله بحال ابد اقومت الارض وعليها ذاك التراب وقومت بها الحسن اخذها ثم ضمن الغاصب
 ما بين القيمتين وان كان يقدر على رد بحال وان عظمت فيه المؤنة كلفه قال واذا قطع الرجل يداه ريع
 اورد بها او حرجها جرحا اما كان مسغرا او كبيرا اقومت الدابة بحرجة او مقطوعة ثم ضمن ما بين القيمتين
 ولا على احد مال اشد عناية ابدا قال واذا اقام شاهدان او ثلاثة شاهدوا ان رجلا غصب هذه الدابة يوم الخميس وشاهدوا
 انه غصبها بايامهم الجمعة او شاهدوا انه غصبها بايامهم السبت او شاهدوا انه غصبها بايامهم الاحد او شاهدوا انه غصبها بايامهم الاثنين
 بغصبها واخره اقره يوم الجمعة بغصبها فكل هذا مختلف لان غصب يوم الخميس غصب يوم الجمعة يرفع
 الغصب عن الاقرار بالغصب والاقرار يوم الخميس غير الاقرار يوم الجمعة فيقال في هذا كله اسلف سماعي
 شاهدك شئت واستحق الجارية فان حلف استحقها قال ولو ان ارضا كانت بيد رجل فادعى آخر انها ارضه
 فاقام شهودا فشهدوا انها ارضه اشتراها من مالك او ورثها من مالك او تصدق بها عليه مالك او كانت مواتا
 فاجتمعوا فوصفوا ذلك بيمينهم ويمينه الملك الذي يدعيه وان اقام شهودا غيره ادعى انها حرة او انها مملوكة او انها
 حرة وشهادة ولو شهد عليها عدد عدول اذا لم يزدوا على هذا شيئا لان حرة ومملوكة باليمين وما يجوز
 بالعارية والكراء ويحتمل ما يلي ارضه وما يلي مسكنه ويحتمل بعتة اهلها فاما ان يكن واحد من هذه المعاني
 اولي بالظاهر من الآخر لم تكن هذه شهادة ادا حتى يزدوا قاضيا ما بين ان مال له وله ان يحلف مع الشاهد
 الذي شهد به باليمين يستحق قال ولو شهد له الشاهد الاول بما وصفت من الملك وشهد له الشاهد الثاني بانها
 كان يجوزها وقتها فان قال يجوزها على فقد اجتمع على الشهادة وان قال يجوزها ولم يزد على ذلك لم
 يجره الحق الى ابدية ويحلف مع الشاهد الملك ويستحق قال واذا غصب الرجل من الرجل الدابة وشهد بها
 من امة وقدر الثمن في ذلك بيمينهم او بيمين الجارية والدار فاقصه اخذها باليمين او كان ثمن الدابة
 وربيع المشتري على البائع بالثمن الذي قبض منه موصرا كان او موصرا قال واذا غصب الرجل الدابة
 او اكرها باها فادعى فضاغت في تعديه فضمت رب الدابة المصوب او المكري فبعت دابته ثم طفر بالدابة بعد
 فان حضر الناس وهو ابو حنيفة قال لا سبيل له على الدابة ولو كانت جارية لم يكن له عليه اسميل من قبل انه
 اخذ البديل منه او البديل يقوم تام البيع (قال الشافعي) واذا طهر على الدابة ردت عليه الدابة ورد
 ما قبض منها ان كانت دابته بحالها يوم غصبها او تعديها او خيرها لافان كانت ناقصة قبضها وما
 نقصت ورد الفضل عن نقصانها من الثمن ولا يشبه هذا البيوع انما البيوع مما راضيا عليه فسلم له رب
 السلعة سلمته واخرجها من يديه اليه راضيا باخراجها والمشتري بغير عاص في اخذها والمتعدي عاص في
 التعدي والغصب ورب الدابة غير راضع له دابته الا ترى ان الدابة لو كانت فاقته اجنسها لم يكن له اخذها فاقته
 كان انما اخذ القبة على ان دابته فاقته ثم وجد الدابة فان الثوب قد بدلت وكانت الدابة موجودة ولو كان
 هذا بياعا حاز ان تباع دابته غائبة ولو حاز فهلك الدابة كان للغاصب والمتعدي ان يبيع بالثمن ولو
 وجدت معية كان له ان يرد بها بالمعيب فان قال رجل ففهي لا تشبه البيوع ولكنها تشبه الخنايات قيل
 له افرأيت لو ان رجلا جنى على عين رجل فابيضت فكيف به ارضه ما تمذهب اليها فقال هذا ارضه ارضه
 يرد به بالارض ويرده ولو حكم له في سن فله من صبي بخمس من الايل ثم تبنت رجلا بالارض الذي حكم به عليه

يقضي نفسه بكسبه لم
 يعطه فان قال الجلد
 لت مكتسبا لما
 يغنيني ولا يقضي عيالي
 وله عيال وليس عتيد
 الوافي يقين ما قال
 فالتسول حله واحج
 بان رجلين اتيا اتني
 صلى الله عليه وسلم
 فمالا من الصدقة
 فقال ان شئنا ولا
 حظ قها لغني ولانني
 مرة مكتسب (قال
 الشافعي) رآى عليه
 الصلاة والسلام جمعة
 وجلد ابيه الاكتساب
 فاعلم ما لا يصلح
 له اجمع الا كتاب
 ولم يسم مكتسبا ام لا
 فقال ان كتبت
 ان كتبت ان كتبت
 فيها الحق ولا مكتسب
 فعلت (قال) والعاملون
 عليها من ولاد الوالي
 قبضها ومن لا غنى لواله
 عن معوته عليها واما
 الخليفة ووالي الاقليم
 انما يسمي الذي لا يلبس
 قبض الصدقة وان كان
 من القاطنين بالامر

فان شهما بالجنانيات فهذا يلزمه فيه اختلاف القول وان زعم انهما لا تشبه الجنانيات لان الجنانيات مافات فلم يعد هذه قد عادت فصارت رفائنة ولو كان هذا بغير قضاء فاض فاعتصب رجل لرجل دابة أو أكراما باها فاعتدى عليهم فاضاعت ثم اصطالحا من ثمنها على شيء يكون أكثر من قيمة الدابة أو أمثله أو أقل فالقول فيه كالقول في حكم القاضي لانه انما صالحه على ما لم يملكه الغاصب مما استملك فلما كان ماله غير مستملك كان الصلح وقع على غير ما علم أو علم رب الدابة ولو كان الغاصب قال له أما اشتريه منك وهي في يدي قد عرفتم افساعه اياها بشئ قد عرفه قل أو أكثر فالبيع جائز فان جاء الغاصب بالدابة معيبة عيبا يحدث مثله فزعم أنه لم يكن رآه وأن البائع دلس له به كان القول قول البائع مع يمينه الا أن يقيم الغاصب البيينة على أنه كان في يده المصنوع وبالبائع أو يكون العيب مما لا يحدث مثله فيكون له رد الدابة ويكون للغاصب ما ينقصه ما ينقصه على الغاصب فان قال المتعدي بالغصب أو في الكراء ان الدابة ضاعت فأما دفع البك قيمته فاقبل ذلك منه بغير قضاء فاض فلا يجوز في هذا والله أعلم الا واحد من قولين أحدهما أن يقال هذا بيع مستأنف فلا يجزئ من قبل أنه لا يجوز بيع الموقى أو يقال هذا بدل ان كانت ضاعت أو وافت فيجوز لان ذلك يلزمه في أصل الحكم فن ذهب هذا المذهب لزمه اذا علم بان الدابة لم تضع أن يكون رب الدابة أخذها وعليه رد ما أخذ من قبل أنه إنما أخذها كان يلزمه لو كانت ضائعة فلما لم تكن ضائعة كان على أصل ملكه أو يقول قائل قولنا ثالثا فيقول المارضى بقوله وترك استخلافه كما كان الحاكم مستحلفه لو ضاعت فلا يكون له الرجوع على حال فأما أن يقول قائل ان كانت عند الغاصب وانما كذب ليأخذها فلم يشترى أخذها وان لم تكن عند الغاصب ثم وجدها فليس للشئ ترى أخذها فهذا لا يجوز في وجه من الوجوه لان الذي انعقد ان كان جائزا بكل حال جاز ولم ينتقض وان كان جائزا لم تكن موجودة منتقضا اذا كانت موجودة فمضى موجوده في الحالين فإنا بالهاترد في احدهما ولا ترد في الاخرى وان كان فاسدا فهو مردود بكل حال وهذا القول لا جائز ولا فاسد ولا جائز على معنى فاسد في آخر (قال الشافعي) واذا باع الرجل من الرجل الحمارية أو العبد وقضيه منه ثم أقر البائع لرجل آخر أنه عده غصبه منه أو أمته غصبه منه قلنا لا نقوله بالغصب ان أقت بيته على الغصب دفعنا اليك أيهما أقت عليه البيينة ونقصا البيع وان لم تقم بيينة فاقرار البائع لك اثبات حق لك على نفسه وإبطال حق لغيرك قد ثبت عليه قبل إقراره لك ولا يصدق في إبطال حق غيره ويصدق على نفسه فيضمن لك قيمة أيهما أقر بأنه غصبه الا أن يجد المشتري العيب أو يكون له خيار فيرده بخياره في العيب وخياره في الشرط فاذا رده كان على المقر أن يسلمه اليك وان صدقه المشتري أنه غاصب رده ورجع عليه بالثمن الذي أخذه منه ان شاء (قال الشافعي) واذا اغتصب الرجل من الرجل عبد فباعه من رجل ثم ملكه المقتصب البائع ذلك العبد عبرات أو هبة أو بشره صحيح أو وجهه ملك ما كان ثم أراد أن يرضى البيع الاول لانه باع ما لا يملك فان صدقه المشتري أو قامت بيينة فالبيع منتقض أرادته أو لم يرد له باع ما لا يجوز له بيعه وان لم تقم بيينة وقال المشتري انما ادعت ما يفسد البيع فالقول قول المشتري مع يمينه فان قال البائع بعثت ما أملك ثم قامت بيينة أنه اغتصبه ثم ملكه ولم يصدق المشتري ثبت البيع من قبل أن البيينة انما تشهد في هذا الوقت للبائع لا عليه فتشهد له بما يرجع به العبد الى ملكه فيكون مشهودا له لا عليه وقد كذبهم فلا ينتقض البيع في الحكم لا كذابه بيئته وينبغي في الورع أن يجدد بايعا أو يرد المشتري قال وان باعه وقضيه المشتري ثم اعتقه فقامت بيينة بغصب وكان المصوب أو ورثته فبما ردد العتق لان البيع كان فاسدا ويرد الى المصوب ولو لم تكن بيئته وصدق الغاصب والمشتري المدعى أنه غصبه لم يقبل قول واحد منهم ما في العتق ومضى العتق ورددنا المعصوب على الغاصب بقيمة العبد في أكثر ما كان قيمة وان أحب رددنا على المشتري العتق فان رددناه على المشتري العتق رجع على الغاصب البائع عما أخذه منه لانه قد أقر أنه باع

بأخذها فليسا عندنا من له فيها حق لانهما لا يمان أخذها وشرب عمر بنى الله عنه لبنا فأعجبه فأخبر أنه من نعم الصدقة فأدخل اصبه فاستقاءه (قال) ويطى العامل بقدر غنائه من الصدقة وان كان موسرا لانه يأخذ على معنى الاجارة (قال) والمؤلفة قلوبهم في منقذهم الاخير خبر بان ضرب مسلمون أنراف مطاعون يجاهدون مع المسلمين فيقوى المسلمون بهم ولا يرون من نياتهم ما يرون من نيات غيرهم فاذا كانوا هكذا فأرى أن يعطوا من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خمس الخمس ما يتألفون به سوى سهامهم مع المسلمين وذلك أن الله تعالى جعل هذا السهم خالصا لنيبه صلى الله عليه وسلم فرد في مصلحة المسلمين (واضح) بأن النبي

صلى الله عليه وسلم
أعطى المؤلفة يوم حنين
من الخمس مثل عينته
والأقرع وأصحابها
ولم يعط عباس بن
مرداس وكان شريفا
عظيم الغناء حتى
استعجب فأعطاه
النبي صلى الله عليه
وسلم (قال الشافعي)
رحمه الله لما أراد ما أراد
القوم احتمل أن يكون
دخل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم منه
شيء حين رغب عما صنع
بالمهاجرين والأنصار
فأعطاه على معني
ما أعطاهم واحتمل أن
يكون رأى أن يعطيه
من ماله حيث رأى أن
يعطيه لأنه صلى الله
عليه وسلم خالص التقوية
بالعطية ولا يرى أن قد
وضع من شرفه فأنه صلى
الله عليه وسلم قد أعطى
من خمس الخمس النفل
وغير النفل لأنه وأعطى
صفوان بن أمية ولم يسلم
ولكنه أعاره أداة
فقال فيه عند الهجرة

مالا يملك والولاء موقوف من قبل أن المعتبر بقراءته أعتق مالا يملك قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية
فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها موصوبة ثم جاء المصوب فأراد إجازة البيع لم يكن البيع جائزا من
قبل أن أصل البيع كان محرما فلا يكون لاحدا إجازة المحرم ويكون له تجدد ببيع حلال هو غير الحرام
فإن قال قائل أرأيت لو أن امرأنا عارية له بشرط لنفسه فيها الخيار أما كان يجوز البيع ويكون له أن
يختار أمضاء فيلزم المشتري بأن له الخيار دون البائع قبل يلى فإن قال فافرق بينهما قبل هذه بامها مالها
بيعا حلالا وكان له الخيار على شرطه وكان المشتري غير عاص لله ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها
مقصوبة عاصيان لله وهذا باع مالم يسره وهذا مشتر ما لا يحل له فلا يقاس الحرام على الحلال لأنه ضده
الآثر أن الرجل المشتري من رجل الجارية جارية بشرط لو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون
للبيع إذا شرط له أن يكون للمشتري الجارية الموصوبة بالخيار في أخذها أو ردها فإن قال لا قيل ولو شرط
الغاصب الخيار لنفسه فإن قال لا من قبل أن الذي شرط له الخيار لايملك الجارية قبل ولكن الذي يملكها
لو شرط له الخيار جاز فإن قال نعم قيل له أفلا ترى أنهم يختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في
كل شيء على الآخر قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فأقر الغاصب بأنه غصبه جارية وقال ثمة عشرة
وقال المصوب ثمة مائة قال القول قول الغاصب مع عينه ولا تقوم على الصفة من قبل أن تقوم على الصفة
لا يضبط قد تكون الجارية بصفة ولون وسن وبينهما كثير في القيمة شيء يكون في الروح والعقل واللسان
فلا يضبط إلا بالمعينة فيقال لرب الجارية إن رضى والافاقية فأن أقام بينة أخذه بينته وان لم يقرها
أحلفه الغاصب وكان القول قوله ولو أقام عليه شاهدان بأنه غصبه جارية فهل يكف الجارية بقية يده ولم
يثبت الشاهدان على قيمتها كان القول في قيمتها قول الغاصب مع عينه ولو وصفتها لشاهدان بصفة أنها
كانت صحيحة علم أن قيمتها أكثر مما قال الغاصب كان القول قول الغاصب لأنه قد يمكن أن يكون ثم داء وغائلة
تخفى يصير بها ثمنها إلى ما قال الغاصب فإذا أمكن ما قال الغاصب بحال كان القول قوله مع عينه وهكذا
قول من يقر شيا من الدنيا بأى وجه ما دخل عليه القرم إذا أمكن أن يكون القول قوله كان القول قوله
ولا يؤخذ منه خلاف ما أقر به البينة ألا ترى أن لا يحل في الأكثر من الدعوى عليه القول قوله فلو قال
رجل غصبتى أولى عليه دين أو عنده ودعة كان القول قوله مع عينه ولم يلزمه شيئا لم يقر به فإذا أعطيتاه هذا
في الأكثر كان الأقل أولى أن نعطيها إياه فيه ولا يجوز القيمة على ما لا يرى وذلك أن أدرك ما وصفت من علم
أن الجارية تبين تكونان في صفة واحداهما أكثر ثمن من الأخرى بشئ غير بعيد فلا تكون القيم الأعلى
ما عورن ألا ترى أن فباعوا بن لا تولى القيمة فيه الأهل العلم به في يومه الذي يقو موته فيه ولا يجوز له من
القيمة حتى يكشفوا عن الغائلة والأدواء ثم يقسو به غيره ثم يكون أكثر ما عندهم في ذلك تأخى قدر القيمة على
قدر ما يرى من سعر يومه فإذا كان هذا هكذا لم يجز التقويم على المغيب فإن قال صفته كذا ولا عرف قيمته
قلنا الرب الثوب ادعى في قيمته ما شئت فإذا فعل قلنا للغاصب قد ادعى ما تسع فان عرفته فأداه إليه بلايين وإن لم
تعرفه فأقر بما شئت تحلف عليه وتدفعه إليه فإن قال لا أحلف قلنا فرد اليين عليه فيحلف عليه
ويستحق ما ادعى إن ثبت على الامتناع من اليمين فإن حلف بعد أن بين هذا فقد جاء بما عليه وإن امتنع
أحلفنا المدعى ثم أقرنا ما جيع ما حلف عليه فإن أراد اليمين بعد عين المدعى لم نعطه إياها فإن جاء بينة على
أقل مما حلف عليه المدعى أعطيتاه بالبينة وكانت البينة أولى من اليمين الفاجرة قال وإذا غصب رجل من
رجل طعاما جازيا وعرا أو أدما فاستهلكه فعليه مثله إن كان يوجد له مثل بحال من الحال وإن لم يوجد له مثل
فعله قيمته أكثر مما كان قيمة فقد قال وإذا غصب رجل رجلا أصلا فأمرا وغنما فقتلها وأصاب من
نضوها لها بالثمن كان الرب الأصل والقرم وكل ماشية أن يأخذ ماشيته وأصله من الغاصب إن كان بجاله حين

غصبه أو خيرا وان نقص أخذته والنقصان ورجع عليه بجميع ما ألتف من الثمرة فأخذ منه مثلها ان كان لها مثل أو القيمة ان لم يكن لها مثل وقبضة ما ألتف من نتائج الماشية ومثل ما أخذ من لبنها أو قيمته ان لم يكن له مثل ومثل ما أخذ من صوفها وشعرها ان كان له مثل والقيمة ان لم يكن له مثل قال وان كان أعلقها أو هنا هو جرب أو استأجر عليها من حفظها أو سقى الأصل فلا شيء له في ذلك (قال الشافعي) وأصل ما يحدث الغاصب فيها المختص بثبات أحد هما عين موجودة وعين موجودة لا تميز والثاني أثر لا عين موجودة فأما الأثر الذي ليس بعين موجودة فمثل، أو صفنا من الماشية يغصبها صفارا والريق يغصبهم صفارا بهم مرض فداوم - هو تعظم نفعته عليهم حتى يأتي صاحبهم وقد أنفق عليهم أضعاف أثمانهم وانما ماله في أثر عليهم لا عين لا ترى أن النفع في الدواب والأعبد انما هو حتى يصلح به الجسد لا شيء قائم بعينه مع الجسد وانما هو أثر، وذلك الثوب يغسله ويكلمه وكذلك الطين يغصبه قبيلة بالماء ثم يضره لبنا فانما ههنا كله أثر ليس بعين من ماله وبجسد فلا شيء له فيه لانه ليس بعين تميزه ولا عين تزيد قيمته ولا هو موجود كالصبيغ في الثوب فيكون شريكه والعين الموجودة التي لا تميز ان يغصب الرجل الثوب الذي قيمته عشرة دراهم فيصبيغه زعفران فيزيد قيمته خمسة فيقال للغاصب ان شئت أن تستخرج الزعفران على أنك ضامن لما نقص من الثوب وان شئت فأنت شريك في الثوب لك ثلثه ولصاحب الثوب ثلثاه ولا يكون له غير ذلك وهكذا كل صبيغ كان قائما فزاد فيه وان صبغه بصبيغ يزيد ثم استقى الصبيغ فانما يقوم الثوب فان كان الصبيغ زائدا في قيمته شيئا قل أو كثر فكذا وان كان غير زائد في قيمته قيل له ليس لك ههنا مال زاد في مال الرجل فتكون شريكه به فان شئت فاستخرج الصبيغ على أنك ضامن لما نقص الثوب وان شئت فدعه قال وان كان الصبيغ مما ينقص الثوب قيل له أنت أضربت بصاحب الثوب وأدخلت عليه النقص فان شئت فاستخرج صبيغك وتضمن ما نقص الثوب وان شئت فلا شيء لك في صبيغك وتضمن ما نقص الثوب بكل حال قال ومن الشيء الذي يخلطه الغاصب بما اغتصب فلا يميز منه ان يغصبه مكان زيت فصبه في زيت مثله أو خيره منه فيقال للغاصب ان شئت أعطيه مكيال زيت مثل زيت به وان شئت أخذ من هذا الزيت مكيالا ثم كان غير مزداد اذا كان زيت مثل زيت به وتكت تارك الفضل اذا كان زيتك أكثر من زيت به ولا خيار للغصوب لانه غير منقوص فان كان صب ذلك المكيال في زيت شمر من زيت به ضمن الغاصب مثل زيت به لانه قد انتقص زيت به بتغييره فيما هو يترتبه وان كان صب زيت به في بان أو شرب أو دهن طيب أو سمن أو غسل ضمن في هذا كله لانه لا يخلص منه الزيت ولا يكون له أن يدفع اليه مكيالا مثله وان كان المكيال منه خيرا من الزيت من قبل أنه غير الزيت ولو كان صب في ماء ان خلصه منه حتى يكون زيتا لماء فيه وتكون مخالطة الماء غير ناقصة له كان لازما للغصوب أن يقبله وان كانت مخالطة الماء ناقصة في العاجل والمتعقب كان عليه أن يعطيه مكيالا مثله مكياله (قال الربيع) ويعطيه هذا الزيت بعينه وان نقص الماء ورجع عليه بنقصه وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) ولو اغتصبه زيتا فأغلاؤه على النار فنقص كان عليه أن يسله اليه وما نقص مكيالته ثم ان كانت النار تنقصه شيئا في القيمة كان عليه أن يفرمه نقصانه وان لم تنقصه شيئا في القيمة فلا شيء عليه ولو اغتصبه حنطة جديدة خلطها بربدة كان كما وصفت في الزيت يفرمه مثلها بمثل كيلها الا ان يكون يقدر على أن يميزها حتى تكون مروفة وان خلطها بمثلها أو أجود كان كما وصفت في الزيت قال ولو خلطها بشعر أو ذرة أو حب غير الحنطة كان عليه أن يؤخذ بتمييزها حتى يسله اليه بمثل كيلها وان نقص كيلها شيئا فتمت قال ولو اغتصبه حنطة جديدة فأصلها عنده ماء أو عفن أو آلة أو دخلها نقص في عينها كان عليه أن يدفعها اليه وقيمة ما نقصها تقوم بالحال التي غصبها والحال التي دفعها بها ثم يفرم فضل ما بين القيمتين قال ولو غصبه دقيقا خلطه بدقيق أجود منه أو مثله أو أردأ كان كما وصفت في الزيت قال وان غصبه زعفران أو ثوباً فصبيغ الثوب بالزعفران

أحسن مما قال بعض من أسلم من أهل مكة عام الفسخ وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين أول النهار فقال له رجل غلبت هوازن وقتل محمد صلى الله عليه وسلم فقال صفوان ابن أمية بقليل الحجر فوافقا ربه من قريش أحب الي من ربه من هوازن ثم أسلم قومه من قريش وكان كانه لا يملك في اسلامه والله تعالى أعلم (قال الشافعي) فإذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب الى الخلافة بأمر صلى الله عليه وسلم (ولو قال) قائل كان هذا السهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتكان له أن يضع سهمه حيث يرى فقد فعل هذا مرة وأعطى من سهمه بخير رجالا من المهاجرين

والانصار لانه ماله يضعه
حيث رأى ولا يظنى
أحد اليوم على هذا
المعنى من الغيبة ولم
يلفتنا أن أحدا من
خلفائه أعطى أحدا
بعضه ولو قبل ليس
لؤلؤة في قسم الغيبة
سهم مع أهل السممان
كان مذهبنا والله أعلم
(قال) ولؤلؤة في قسم
الصدقات سهم والذي
أحفظ فيه من متقدم
الشيخ عدي بن حاتم
جاهد أبي بكر الصديق
أحسبه بثلاثمائة من
الابل من صدقات
قومه فأعطاه أبو بكر
منها ثلاثين بعيرا
وأمره أن يلقى بخالد
ابن الوليد بن أطماعه
من قومه بجاه زهاء
ألف رجل وأبلى بلاء
حسنا والذي يكاد
يصرف القلب
بالاستدلال بالأخبار
أنه أعطاه إياها من سهم
لؤلؤة فاما زاده ترغيبا
فبما صنع واما بالتألف
به غيره من قومه ممن لم
(١) قوله فان زعت
لعل صوابه كأنك زعت
الخ وحرر كتبه معصية

كان رب الثوب بالخيار في أن يأخذ الثوب مصبوغا لانه زعفرانه وثوبه ولا شيء له غير ذلك أو يقوم ثوبه أبيض
وزعفرانه مصبوغا فان كانت قيمته ثلاثين قوم ثوبه مصبوغا بزعفران فان كانت قيمته خمسة وعشرين ضمنه
خمس لانه أدخل عليه النقص قال وكذلك ان غصبه سبعا وعسلا ودقية فافصده كان للمغصوب الخيار في أن
يأخذه معصودا ولا شيء للغاصب في الحطب والقندر والعمل من قبل أن ماله فيه أن يترلا عين أو يقوم له العمل
منفردا والسمن والدقيق منفردين فان كان قيمته عشرة وهو معصود قيمته سبعة غرم له ثلاثة من قبل أنه
أدخل عليه النقص ولو غصبه دابة وشعيرا فغلف الدابة الشعير ورد الدابة الشعير من قبل أنه هو المستعمل له
وليس في الدابة عين من الشعير يأخذه انما فيها منه أنثر قال ولو غصبه طعاما فأطعمه إياه والمغصوب لا يعلم
كان متطوعا بالإطعام وكان عليه ضمان الطعام وان كان المغصوب يعلم أنه طعامه فأكله فلا شيء له عليه
من قبل أن سلطانه انما كان على أخذ طعامه فقد أخذه قال ولو اختلعا فقال للمغصوب أكلته ولا أعلم
أنه طعامي وقال الغاصب أكلته وأنت تعلمه فالقول قول المغصوب مع عينه اذا أمكن أن يكون يعني ذلك
بوجه من الوجوه (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه اذا أكله عالما أو غير عالم فقد وصل إليه شيء ولا شيء
على الغاصب الا ان يكون نقص عمله فيه شيئا فيرجع بما نقصه العمل (قال الشافعي) وان غصبه ذهبا
فحمل عليه نحاسا أو وحدا أو فضة أخذ بتميزه بالنار وان نقصت النار ذهبا شيئا ضمن ما نقصت النار وزن
ذهبه وسلم إليه ذهبه ثم نظر فان كانت النار نقصت من ذهبه شيئا في القيمة ضمن له ما نقصته النار في القيمة
قال ولو سبكه مع ذهب مثله أو أجودا وأردا كان هذا مما لا يتبرؤ كان القول فيه كالقول في الزيت قال
ولو اغتصب ذهبا فعمله فضيا ثم أضاف إليه فضيا من ذهب غيره أو قضيبا من نحاس أو فضة ميز بينهما ثم
دفع إليه فضية ان كان يحمل الوزن الذي غصبه ثم نظر إليه في تلك الحال واليه في الحال التي غصبه إياه فيها
معافان كانت قيمته حين زده أقل منها حين غصبه ضمن له فضل ما بين القيمتين وان كانت مثله أو أكثر
أخذ ذهبه ولا شيء له غير ذلك ولا للغاصب في الزيادة لان الزيادة من عمل انما هو أثر قال ولو غصبه شاة فأنثر
عليها تيسا فجاءت بولد كانت الشاة والولد للمغصوب ولا شيء للغاصب في عيب التيس من قبل شيئين أحدهما
أنه لا يحمل ثمن عيب الفعل والآخر أنه اغتصبه وأقره فيها فانقلب الذي أقره إلى غيره والذي انقلب ليس بشيء
عليك انما يملكه رب الشاة قال ولو غصبه نقرة ذهب فغص بهادنا نقر كان لرب النقرة أن يأخذ الدنانير ان كانت
بمثل وزن النقرة وكانت تحمل قيمة النقرة أو أكثر ولا شيء للغاصب في زيادة عمله لان عمله انما هو أنثر وان كانت
ينقص وزنها أخذ الدنانير وما نقص الوزن قال وان كان قيمتها تنقص مع ذلك أخذ الدنانير وما نقص الوزن
وما نقص القيمة قال وان غصبه خشبة فشققها ألواحا أخذت من الخشبة الألواح فان كانت الألواح مثل قيمة
الخشبة أو أكثر أخذها ولا شيء للغاصب في زيادة قيمة الألواح على الخشبة من قبل أن ماله فيها أنثر لا عين وان
كانت الألواح أقل قيمة من الخشبة أخذها وفضل ما بين القيمتين قال ولو أنه عمل هذه الألواح أبوابا ولم يدخل
فيها شيئا من عسده كان هكذا ولو أدخل فيها من عسده حديد أو خشب غيرها كان عليه أن يميز ماله من مال
المغصوب ثم يدفع إلى المغصوب ماله وما نقص ماله اذا ميز منها خشبه وحديد الا أن يشاء أن يدع له ذلك
متطوعا قال وكذلك لو أدخل لوحا من سفينة أو بنى على لوح منها جدارا كان عليه أن يؤخذ بقطع
ذلك حتى يسأله إلى صاحبه وما نقصه قال وكذلك الخيط يخط به الثوب وغيره فان غصبه خطا فخط به جرح
إنسان أو حيوان ضمن قيمته ولم يكن للمغصوب أن يترفع خطه من إنسان ولا حيوان حتى فان قال قائل ما فرق
بين الخيط يخط به الثوب وفي إخراج عسده افساد للثوب وفي إخراج اللوح افساد للبناء والسفينة وفي إخراج
الخيط من الجرح افساد للجرح (١) فان زعت أن أحدهما يخرج مع الفساد والآخر لا يخرج مع الفساد
فيل له ان هدم الجدار وقلع اللوح من السفينة ونقص الخيط ليس بهرم على مالكه الا أنه ليس في شيء
منها روح تتلف ولا تالم فلما كان مباحا لملكها كان مباحا لرب الحق أن يأخذ حقها منها واستغفر إرج الخيط

ينبغي منه بمثل ما ينطبق
به من عدى بن حاتم
(قال) فأرى أن يعطى
من ٢٠-٣٠ م الموافقة
قلوبهم في مثل هذا
المعنى ان نزلت بالمسلمين
نازلة ولن نزل ان شاء
الله تعالى وذلك أن
يكون العبد وموضع
مناط لآياله الجيش
الاعونة ويكون بازاء
قوم من أهل الصدقات
فأعان عليهم أهل
الصدقات اما بليمة
فأرى أن يقولوا بسهم
سبيل الله من
الصدقات واما أن
لا يقاتلوا الا بان يعطوا
سهم المؤلفه أو ما
يكفيهم منه وكذا
اذا اتناط العدو وكانوا
أقوى عليه من قوم من
أهل البقي بوجهون
اليه بعد ديارهم ونقل
مؤانهم ويضعفون عنه
فان لم يكن مثل ما
وصفت مما كان في
زمن أبي بكر رضي الله
عنه من امتناع أكثر
العرب بالصدقة على
(١) قوله لم يمكنه الخ كذا
بالأصول والا مرسل
(٢) قوله فاعا يستدرك
الخ كذا في بعض الأصول
وفي بعضها فاعا يستدرك
الخ باللام وبعد فتح حرر
كتبه معججه

من الجرح تلف للجروح وألم عليه ومحرم عليه أن يتلف نفسه وكذلك محرم على غيره أن يتلفه الا بما أذن
الله تعالى به فيه من الكفر والقتل وكذلك ذوات الأرواح ولا يؤخذ الحق بمصيبة الله تعالى وانما يؤخذ بما
لم يكن لله معصية (قال الربيع) وفيه قول آخر ان كان الخيط في حيوان لا يؤكل فلا ينزع لان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى أن تصب البهائم وان كان في حيوان يؤكل نزع الخيط لانه حلال له أن يذبحها وناكلها
(قال الشافعي) قلت أرايت ان كان العاصب معسرا وقد صبغ الثوب صبغا ينقصه ثم قال أنا أغسله
حتى أخرج صبغتي منه لم يمكنه (١) أن يغسله فيمنع على ثوبه وهو معسر بذلك قال واذا جنى الحر على العبد
جناية تكون نفسا أو أقل جلتها عاقلة الحر ان كانت خطأ وقامت بها بينة فان قال قائل وكيف ثبتت
الاعاقلة جناية حر على عبد قيل لما كانت العاقلة تعقل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جناية الحر
على الحر في النفس وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جناية الحر على الجنين وهو نصف عشرين نفس دل
ذلك على أن ما جنى الحر من جناية خطأ كانت على عاقلته وعلى أن الحكم في جناية الحر خطأ مخالف
للحكم في جناية الحر العبد وفيما استهلك الحر من عروض الأديمين فان قال قائل فلم تجعل العبد
عرضا من العروض وانما فيه قيمته كما يكون ذلك في العروض قيل جعل الله عز وجل على القاتل خطأ
تحرير رقبة ودية مسئلة الى أهل المقتول فكان ذلك في الأديمين دون العروض والبهائم ولم يخالفوا
في أن على قاتل العبد تحرير رقبة كما هي على قاتل الحر ولأن الرقبة في مال القتال خاصة فلما كانت
الدية في الخطأ على العاقلة كانت في العبد دية كما كانت فيه رقبة وكان داخل في جلة الآية وجلة
السنة وجلة القياس على الاجماع في أن فيه عتق رقبة فان قال قائل فديته ليست كدية الحر قيل
والديات مبنية الفرض في كتاب الله تعالى ومبنية العدد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
الأقار (٢) فاعا يستدرك عددها خبرا ألا ترى أن العاقلة تعقل دية الحر والحرية وهما مختلفتان ودية
اليهودي والنصراني والمجوسي وهم عندنا بمخالفو المسلم فكذلك تعقل دية العبد وهي قيمته فان قال قائل
ما الفرق بين العبد والبهمة في شيء غير هذا قيل نعم بين العبد عند العامة القصاص في النفس وعندنا في
النفس وفيما دونها وليس ذلك بين بعيرين لو قتل أحدهما صاحبه وعلى العبد فرائض الله من تحرير
الحرار وتحليل الحلال وفهم حرمة الاسلام وليس ذلك في البهائم فان كان الجاني عبدا على حر أو عبد
لم تعقل عنه عاقلته ولا سيده وكانت الجناية في عتقه دون ذمة سيده يباع فيها في دفع الى ولي المجني عليه دية
فان فضل من ثمنه شيء رد على صاحبه فان لم يفضل من ثمنه شيء أو لم يبلغ الدية بطل ما بقي من ثمنه لان الجناية
انما كانت في عتقه دون غيره وترك أن يضمن سيده عنه والعاقلة في الحر والعبد لا أعلم فيه خلافا وفيه
دلالة على أن العقل انما حكمه بالجاني لا بالمجني عليه ألا ترى أنه لو كان المجني عليه ضمن عاقلة سيده العبد
ثمن العبد اذا قتل الحر فلما كانت لا تضمن ذلك عنه وكانت جنياته على الحر والعبد سواء في عتقه كانت
كذلك جناية الحر على العبد والحر سواء على عاقلته وكان الحر يعقل عنها كما تعقل عنه قال واذا استعار
الرجل من الرجل الدابة الى موضع فتعدي بها الى غيره فغطبت في التعدي أو بعد ما ردها الى الموضع الذي
استعارها منه قيل أن فصل الى مالكها ثم لو لها ضامن لا يخرج من الضمان الا بان يوصله الى مالكها
سأله وعليه الكراء من حيث تعدي بهامع الضمان قال واذا تكارى الرجل من الرجل الدابة من منصر
الى أيلة فتعدي بها الى مكة فماتت بمكة وقد كان قبضها من ربهامع ثمن عشرة فنقصت في الركوب حتى صارت
بأيلة ثمن خمسة ثم سأل بها عن ثمنها فاعا يضمن قيمتها من الموضع الذي تعدي بها منه فإخذ كراءها الى
أيلة الذي أكرهاه وأخذ قيمتها من أيلة خمسة وأخذ قيمار كب منها بعد ذلك فبأين أيلة الى مكة كراء
مثلا لا اعلي حساب الكراء الاول قال واذا وهب الرجل للرجل طعاما فأكله الموهوب له أو ثوبا فلبسه

الردة وغيرهما لم أر أن يعطى أحد من سبهم المؤلفة ولم يبلغ أن عمرو ولا عثمان ولا عليا رضى الله عنهم أعطوا أحدا تأفعا لى الاسلام وقد أغنى الله فله الحمد الاسلام عن أن يتألف عليه رحا (وقال فى الجدي) لا يعطى مشركا يتألف على الاسلام لان الله تعالى خول المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموال المسلمين وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم (قال) والرقاب المكتوبة من حيا ناعا الصدقات والله أعلم ولا يعق عبد يتسدا عتقه فيشترى ويعتق (والغارمون) صنفان صنفان أوافى مصلحتهم أو معروف وغير معصية ثم عجزوا عن أداء ذلك فى العسر والنقد فيعطون فى غرمهم لعجزهم فان كانت لهم عروض يقفون

حتى أبلاه وذبح ثم استحقه رجل على الواهب فالمستحق بالخيار فى أن يأخذ الواهب لأنه سبب اتلاف ماله فان أخذه بمثل طعامه أو قيمة ثوبه فلا شىء الواهب على الموهوب له اذا كانت هبة اياه لتغير ثوبه يأخذ الموهوب له بمثل طعامه وقيمة ثوبه لأنه هو المستهل له فان أخذه به فقد اختلف فى أن يرجع الموهوب له على الواهب وقيل لا يرجع على الواهب لان الواهب لم يأخذ منه عوضا فيرجع بعوضه وانما هو رجل غره من أمر قد كان له أن لا يقبله قال واد استعار الرجل من الرجل ثوبا شهرا أو شهرا من قلبه فأخلفه ثم استحقه رجل آخر أخذه وقيمة ما نقصه اللبس من يوم أخذه منه وهو بالخيار فى أن يأخذ ذلك من المستعير اللابس أو من الآخذ لثوبه فان أخذه من المستعير اللابس وكان النقص كله فى يده لم يرجع به على من أعاربه من قبل أن النقص كان من فعله ولم يغر من ماله شىء فيرجع به وان ضمنه المستعير اللابس فى زعم أن العارية مضمونة قال ليعير أن يرجع به على المستعير لأنه كان ضامنا ومن زعم أن العارية غير مضمونة لم يجعل له أن يرجع عليه شىء لأنه سلطه على اللبس وهذا قول بعض المشركين والقول الاول قياس قول بعض أصحابنا الحجازيين وهو موافق للآثار وبه أخذ ولو كانت المسئلة بحالها غير أن مكان العارية أن المستعير يكرى الثوب كان الجواب فيها كالجواب فى الاول لأن المستعير اذا ضمن شىء يرجع به على المكبرى لأنه غرمه من شىء أخذ عليه عوضا وانما يلبسه على أن ذلك مباح له بعوض ويكون لرب الثوب أن يأخذ قيمة اجاره ثوبه قال واذا ادعى الرجل قبل الرجل دعوى فسال أن يحلف له المدعى عليه أخلفه القاضى ثم قبل البيعة من المدعى فان ثبتت عليه بيعة أخذه بها كانت البيعة العادلة الاولى من البيعتين الفاجرة وسواء كانت بيعة المدعى المستحلف حنورا بالبلد أو غيبا عنه فلا يعد وهذا واحد من وجهين اما أن يكون المدعى عليه اذا حلف برئ بكل حال قامت عليه بيعة أو لم تقم واما أن يكون انما يكون بريئا ما لم تقم عليه بيعة فاذا قامت بيعة فالحكم عليه أن يؤخذ منه بها وليس لقرب الشهود وبعدهم معنى ولكن الشهود ان لم يعدوا اكتفى فيه بالبين الاول ولم تعد عليه عين وانما أخلفناه أولا أن الحكم فى المدعى عليه حكما أحدهما أن لا يكون عليه بيعة فيكون القول قوله مع يمينه أو يكون عليه بيعة فيقول هذا الحكم ويكون الحكم عليه أن يؤخذ منه بالبيعة العادلة ما كان المدعى يدعى ما شهد به بيعة أو أكثر منه قال واذا غصب الرجل من الرجل قمعا فطعنه دقفا نظرا فان كانت قيمة الدقيق مثل قيمة الخنطة أو أكثر فلا شىء للغاصب فى الزيادة ولا عليه لأنه لم ينقصه شىء وان كانت قيمة الدقيق أقل من قيمة الخنطة يرجع على الغاصب بفنيل ما بين قيمة الدقيق والخنطة ولا شىء للغاصب فى الطعن لأنه انما عوقبوا قولنا عين (١)

(١) (باب) اذا لى المال الغاصب فى بلد آخر غير بلد المصنوع كان المصنوع يملكه وليس فى التراجم وقد سبق فى باب السنة فى الخيار ما ينبغي ذكره هنا (قال الشافعى) فبين استهلك الانسان طعاما فلقبه ببلد آخر فسال أن يعطى ذلك الطعام فى البلد الذى لقبه فيه فليس ذلك عليه ويقال له ان شئت فاقتض منه طعاما مثل طعامك وبان البلد الذى استهلكه لك فيه وان شئت أخذناه لك الا ان بقيه ذلك الطعام فى ذلك البلد (قال الشافعى) ولو أن الذى عليه الطعام دعا الى أن يعطى طعاما بذلك البلد فامتنع الذى له الطعام لم يجبر الذى له الطعام على أن يدفع اليه طعاما مضمونا له ببلد غيره وهكذا كل ما كان لحمه مؤنة (قال الشافعى) وانما رأيت له لقيمة فى الطعام نعيمة ببلد فبلى الغاصب ببلد غيره أى أزعج أن كل ما استهلكه لرحل فأدركه به أو مثله أعطيت المثل أو العين فان لم يكن له المثل ولا عين أعطيت القيمة لانها تقوم مقام عين اذا كانت العين والمثل عدما فلما حكمت أنه اذا استهلك طعاما عسر فلقبه ببلد أو ببلد عسر لم يضر له طعاما مثله لان من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذى ضمن له به لا استهلاك لما فى ذلك من النقص والزيادة على كل واحد منهما وما فى الجمل على المستوفى وكان الحكم فى هذا أنه

(مسئلة المستكرهه)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال في الرجل يستكره المرأة والأمة بصيهاً لكل واحدة منهما صدق مثلهما ولا حد على واحدة منهما ولا عقوبة وعلى المستكره الحد ولا صدق عليه ولا يجتمع الحد والصدق معا وكان الذي احتج فيه من الأئمة عن قيس بن الربيع عن جابر عن الشعبي وهو يزعم أن مثل هذا لا يكون حجة وقد احتج بعض أصحابنا فيه أن مالكاً أخبره عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم قضى في امرأة استكرهها رجل بصدقها على الذي استكرهها وقال الذي احتج بهذا أن مروان رجل قد أدرك عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان له علم ومشاورة في العلم وقضى بهذا المدينة ولم يرفعه فزعم محمد بن الحسن أن قضاءه لا يكون حجة وقال أبو حنيفة لو أن رجلاً أصاب امرأة زناً فارتد سقط الحد عنه فيجامل عليها حتى يفضيها بسقط الحد وصارت حنابة يفرمها في ماله وهذا يخالف الأول (قال الشافعي) وإذا كان زانياً يقيم عليه الحد قبل أن يفضيها وهو لم يخرج بالافضاء من الزنا ولم يزد بالافضاء إلا ذنباً (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي أنه إذا حلف بلفظ ملن فعلا إلى أجل فثبت قبل الأجل أو فأتى الذي حلف به لا عين ولا مثل له أفضى به وأجبر به على أخذ مفعله كمال مثل له فأعطيته قيمته إذا كنت أبطل الحكم له مثله وإن كان موجوداً

(وفي باب الغصب من اختلاف العراقيين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غصب الرجل الجارية فباعها وأعتقها المشتري فإن أبا حنيفة كان يقول البيع فيها والعق بطل لا يجوز لانه باع مالا يملك وأعتق مالا يملك وبهذا أخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز وعلى الغاصب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اغتصب الرجل الجارية فاعتقها أو باعها بمن أعتقها أو اشتراها فأسدا فأعتقها أو باعها بمن أعتقها فالبيع باطل وإذا بطل البيع لم يجز عتق المتاع لانه غدير مالك وهي مملوكة للمالك الأول البائع يباعها فاسدا ولو تناحضا ثلاثون مسترياً فأكثروا عتقها أو باعها فاسدا لم يعتقها البائع الأول فالبيع كله باطل ويترادف لأن البيع إذا كان بيع المالك الأول الصحيح المثل فاسداً فباعتها الثاني لا يملكها ولا يجوز بيعه فيها بحال ولا بيع من باع بالملك عنه والبيع إذا كان فاسداً فليملك به ومن أعتق مالا يملك لم يجز عتقه وإذا اشترى الجارية فوطئها فاستحقها رجل فقضى له بها القاضي فإن أبا حنيفة كان يقول على الواطئ مهر مثلها سئل ما يترجع به الرجل مثلها يحكم به ذو العدل ويرجع بالثمن على الذي باعها ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرنا من قوله ويرجع على البائع بالثمن والمهر لانه قد غره منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما أحدث وهو الذي وطئ أرايت لو باعه ثوباً غره أو أهلكه فاستحقه رجل فضمنه بالقيمة أليس انما يرجع على البائع بالثمن وإن كانت القيمة أكثر منه والذي كان الشافعي ذكره عن ابن أبي ليلى أنه يأخذ العشر من قيمتها ونصف العشر فيجعل المهر نصف ذلك وقد كتبنا في الرد بالعيب (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها إلا ما ينكح به مثلها ويرجع المشتري على البائع بثمن الجارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذه عرب الجارية منه لانه ليس استهلكه هو وإن قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن وليها أن نكاحها باطل وإن لها أن أصيبت المهر كانت الاصابة بالشبهة موجبة للمهر ولا يكون المصيب الرجوع على من غره لانه هو الاخذ للاصابة ولو كان يرجع به على من غره لم يكن للمرأة عليه مهر لانها قد تكون غارة له لا يجب لها ما يرجع به عليها اه

بها. برنهم فهم أغنياء
لا يملكون حتى يبرؤا
من الدين ثم لا يبق لهم
ما يكتفون به أغنياء
وصنف دواقي صلاح
ذات بين ومهروا
ولهم عروضا تحمّل
حالاتهم أو طمأنون
بيعت أكثر ذلك بهم
وان لم يفتقروا فيعطى
هؤلاء موقوفهم
كما يعطى أهل الحاجة
من الغارمين حتى
يقضوا سواهم (واحتج)
بأن قيس بن الخارق
قال تحملت بحالة
فأتيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فسألته
فقال تؤذيها عندك أو
تخرجها عندك إذا قدم
فهم المصلحة بالبيعة
المسئلة حوت الألف
ثلاث رجعت تحمل
بجملة فقلت له المسئلة
حتى يزدبها ثم يسئل
ورجل أصابته فاقة أو
حاجة حتى شهد أو
تكلم ثلاثة من ذوي
الحج من قومه أنه
فاقه أو حاجة فقلت له

ليعلمه به قبل الاجل فلا حدث عليه لانه مكره واذا حلف ليفعلن فعلا ولم يسم اجلا فامكنه ان يفعل ذلك فلم يفعل حتى مات او مات الذي حلف ليفعله به انه حالف

(كتاب الشفعة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله اذا كانت الهبة مقبوضة على الثواب فهو كالمال اذا ائتم منها ثوابا قبل اصحاب الشفعة ان شئت فخذها مثل الثواب ان كان له مثل او بقية ان كان لا مثل له وان شئت فانزلها واذا كانت الهبة على غير ثواب فائتم الواهب فلا شفعة لانه لا شفعة فيما وهب انما الشفعة فيما بيع والمثب من طوع بالثواب فابيع او وهب على ثواب فهو مثل البيع والهبة باطلة من قبل انه اشتراط ان يشاء فهو عوض من الهبة مجهول فلما كان هكذا بطلت الهبة وهو بالبيع اشبه لان البيع لم يعطه الا بالعوض وهكذا هذا الموضع الا بالعوض والعوض مجهول فلا يجوز البيع بالمجهول وكذلك لو ترك امرأته على شخص من دار فان هذا كالبيع وكذلك لو استأجر عبدا او خرا على شخص من دار فكل ما ملك به مما فيه عوض فالشبيع فيه الشفعة بالعوض وان اشترى رجل شقة صافية شفعة الى اجل فطلب الشبيع شفعة قبل له ان شئت فقلع بجهل الثمن وبجهل الشفعة وان شئت فقلع حتى يجل الاجل ثم خذ بالشفعة وليس على احد ان يرضى بما تفرج فليتحول على رجل غيره وان كان املا منه قال ولا يقطع الشفعة عن الغائب طول الغيبة وانما يقطعها عنه ان يعلم فترك الشفعة مدة يمكنه اخذها فيها بنفسه او بوكيله قال ولو مات الرجل وترك ثلاثة من الاولاد ولد لاحدهم رجلان ثم مات المولود له ودارهم غير مقسومة فبيع من حق الميت حتى احسد الرجلين فاراد اخوه الاخذ بالشفعة دون عروته ففيم قولان احدهما ان ذلك له ومن قال هذا القول قال اصل سهمهم هذا فيها واحد فلما كان اذا قسم اصل المال كان هذا ان سهم يكن في اصل دون عروته فاعطته الشفعة بان له شركا دون شركهم وهذا قول له وجه والثاني ان يقول ان اذا ابتدأت القسم جعلت لكل واحد منهما وان كان اقل من سهم صاحبه فهم جميعا شركاء شركة واحدة فهم شرع في الشفعة وهذا قول يصح في القياس قال واذا كانت الدارين ثلاثة لاحدهم نصفها والاخر سهمها والاخر ثلثها وباع صاحب الثلث فارد شركاؤه الاخذ بالشفعة ففيم قولان احدهما ان صاحب النصف ياخذ ثلاثة اسهم وصاحب السدس ياخذ سهم على قدر ملكهم من الدار ومن قال هذا القول ذهب الى انه انما يحجب الشفعة بالملك فاذا كان احدهما اكثر ملكا من صاحبه اعطيت بركة كثرته ملكه ولهذا وجه والقول الثاني انهما في الشفعة سواء وبهذا القول اقول الا ترى ان الرجل يملك شفعة من الدار فيباع نصفها وما خلا حقه منها فيريد الاخذ بالشفعة بقدر ملكه فلا يكون ذلك له ويقال له خذ الكل اودع فلما كان حكم قليل المال في الشفعة حكم كثيره كان الشرر يكان اذا اجتمع في الشفعة سواء لان اسم الملك يقع على كل واحد

(ما يقع فيه شفعة)

(أخبرنا الربيع) قال الشافعي أخبرنا الشافعي عن عبد الله بن ادريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابن عباس بن عثمان بن عثمان (قال الشافعي) (١) لا شفعة في بئر الا ان يكون لها بياض يحتمل القسم او تكون واسعة محتملة لان تقسم فتكون بئر ويكون في كل واحدة منها عين او تكون البئر بيضاء فيكون فيها شفعة لانها يحتمل القسم قال واما الطريق التي لا تملك فلا شفعة فيها ولا بها واما عرصة الدار فتكون بئر القوم محتملة لان تكون مقسومة وللقوم طريق الى منازلهم فاذا بيع منها شيء ففيه الشفعة (قال الشافعي) واذا باع الرجل شقة في دار على ان البائع

المسئلة حتى يصيب
سداد من عيش او
فسوما من عيش ثم
يسلك ورجل اصابته
جائحة فاجتاحت ماله
فقلت له الصدقة حتى
يصيب سداد من عيش
او فسوما من عيش
ثم يسلك وما سوى ذلك
من المسئلة فهو صحت
(قال الشافعي) رحمه
الله فبهذا قلت في
الغارمين وقول النبي
صلى الله عليه وسلم تحل
له المسئلة في الفاقة
والحاجة يعني والله اعلم
من سهم الفقراء
والمساكين لا الغارمين
وقوله حتى يصيب
سداد من عيش يعني
والله اعلم اقل اسم الغنا
وقول النبي صلى الله
عليه وسلم لا تحل
الصدقة لغني الا خمسة
لغاز في سبيل الله ولعامل
عليها ولغارم او لرجل
اشترى اياه او لرجل له
جار مسكين فتصدق على
المسكين فاهـ دى
المسكين لغني فبهذا قلت
(١) كذا بياض بالاصول
التي بأيدينا اهـ

بالخيار والمبتاع فلاشفعة حتى يسلم البائع المشتري وان كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرجت من ملك
البائع برضاه وجعل الخيار للمشتري ففيها الشفعة (قال الربيع) وفيها قول آخر ان لاشفعة فيها حتى يختار
المشتري أو متى أيام الذي كان له الخيار فيتم له البيع من قبيل أنه اذا أخذها بالشفعة منع المشتري من
الخيار الذي كان له (قال الشافعي) وكل من كانت في يده دار فاستغلها ثم استحقها رجلا جليلاً لم يزد
رجع المستحق على الذي في يده الدار والارض بجميع الغلة من يوم ثبت له الحق وثبوت يوم شهد به فإنه
كان له لا يوم يقضى به إلا ترى أنه لا معنى للعكم اليوم الامانة يوم شهد به وشهوده وغنائك الغلة
بالضمان في الملك الصحيح لان الغلة بالضمان في الملك حدثت من شيء المالك كان عليه لا غيره (قال
الشافعي) واذا اشترى الرجل شقة فصلا غيره فيه شفعة فزعم الدلاء ان بينه وبينه أحلف بالله
ما ثبت الثمن ولا شفعة الى أن يقيم المشتفع بينة فيؤخذ له بيته وسهله وسهله وحده لان الذكر
قد يكون في الدهر الطويل والنسيان قد يكون في المدة القصيرة (قال الشافعي) واذا كان الرجل يملك حصّة
في دار فاشت شرى بركة وهو غائب فباع ورثته قبل القسم أو بعده فهو على شفيعته ولا يقطع على القسم
لانه كان شريكاً لهم غير مقاسم (١)

(١) باب الشفعة من كتابين كتاب اختلاف الحديث واختلاف العراقيين في اختلاف الحديث
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي
سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن
جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله أو مثله معناه لا يخالفه (قال الشافعي) أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفعة فيما
لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة (قال الشافعي) فبهذا نأخذ ونقول لاشفعة فيما قسم اتباع السنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلينا أن الدار اذا كانت مشاعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها فليس
عليه أن يحد ما شياً وأن قل الأول صاحبه منه فاذا دخل المشتري على الشريك البائع هذا الرجل كان
الشريك أحق له منه بالثمن الذي ابتاع به المشتري فاذا قسم الشريك فباع أحدهما نصيبه ناع نصيباً لا حظ
في شيء منه لجاره وان كانت طريقتهم واحدة لان الطريق غير البيع (قال الشافعي) كما يكونا شركتهما
في الطريق شريكين في الدار المقسومة فكذلك لا يؤخذ بالشرك في الطريق شفعة في دار ليسا شريكين
فيها (قال الشافعي) وقد روي حديثان ذهب صنفان عن نسب إلى العلم وكل واحد منهما على خلاف
مذهبنا أما أحدهما فإن سفيان بن عيينة أخبرنا عن إبراهيم بن مسرة عن عمرو بن دينار عن أبي
رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته (قال الشافعي) فقال الذي حاشتنا أولاً
هذا الخبر فأقول للشريك الذي لم يقاسم شفعة والجار المقاسم شفعة كان لأصقاً وأغبر لاصق اذا لم يكن بينه
وبين الدار التي بيعت طريق نافذة وإن بعد ما بينهما فالحق بان أبو رافع يرى الشفعة للذي بيته في داره
والبيت مقسوم لانه ملاصق (قال الشافعي) فقلت له أبو رافع فيما رويت عنه متطوع عاصع فقال
وكيف قلت هل كان على أبي رافع أن يعطيه البيت بشئ قبل بيعه به أم لم يكن له الشفعة حتى
يبعنه قال بل ليست له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع قلت وان باعه أبو رافع فاعا يأخذ بالشفعة من المشتري
قال نعم قلت ومثل الثمن الذي اشتراه لا ينقصه البائع ولأن على أبي رافع أن يضع من ثمنه شيئاً قال
نعم قال الشافعي فقلت أن تعلم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع قال فقد رآه في الشفعة قلت وان
رأى له الشفعة في بيته ما كان علينا في ذلك شيء عارض حديثنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم =

يعطى الغازي والعامل
وان كانا غنيين والغارم
في الجملة على ما أبان
عليه السلام لاعام
ويقبل قول ابن السبيل
انه عاجز عن البذل لانه
غير قوي حتى تعلم قوته
بالمال ومن طلب بانه
يغزو أعطى ومن طلب
بانه غارم أعطى وعبد بانه
مكاتب لم يعط الا بينة
لان أصل الناس أنهم
غير غارمين حتى يعلم
غيرهم والعبيد غير
مكاتبين حتى تعلم كتابتهم
ومن طلب بانه من المؤلفة
لم يعط الا بان يعلم ذلك
وما وصفت أنه يستحقه
به وسهم سبيل الله كما
وصفت يعطى منه من
أراد الغزو من أهل
الصدقة فقيرا كان أو
غنيا ولا يعطى منه
غيرهم الا أن يحتاج إلى
الدفع عنهم فعطاه من
دفع عنهم المشركين لانه
يدفع عن جماعة أهل
الاسلام وابن السبيل
عندى ابن السبيل من
أهل الصدقة الذي يريد

البلد غير بلده لا يمر بزمه

(باب كيف تفرق بين قسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي للساعي أن يأمر بأهله السهمان في عمله حتى يكون فراغه من قبض الصدقات بعد تنهاه أسماهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون اليه ويحصى ما صار في يديه من الصدقات فيعزل من سهم العاملين بقدر ما يستحقون بأعمالهم فإن جاوز سهم العاملين رأيت أن يعطيهم سهم العاملين ويوزعهم قدر أجور أعمالهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من باقي الغنيمة ولو أعطيهم ذلك من السهمان مارأيت ذلك ضيقا ألا ترى أن مال النبي يكون بالموضع فيستأجر عليه إذا خفف ضيعته من يحوطه وإن أتى ذلك على كثير منه (قال المزني) هذا أولى بقوله لما احتج به من مال النبي (قال الشافعي) ونقض جميع السهمان على أهلها كما أصف أن شاء الله تعالى كان الفقهاء

(باب القراض)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله إذا فاع الرجل إلى الرجل مالا قراضا فأدخل معه ربح المال غلامه وشرط الربح بينه وبين المقارض وغلام ربح المال فكل مالمالك غلامه فهو ملك له لا ملك للغلامه انما ملك العبد شيء يضاف إليه لا ملك صحيح فهو كرجل شرط له ثاني الربح والقراض ثلثة

يبيها انما يعارض بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فاما رأى رجل فلا يعارض به خدعت النبي صلى الله عليه وسلم قال فله له سهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت أليس تسبعه حين حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفته لا ما أعطى من نفسه قال بل هكذا حكاه عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت ولعله لا يرى الشفعة فتطوع له بما ليس عليه قال جلسته على أنبياء أعطاه ما يرام عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه بيتا ينعبه بهف ما أعطيه به قال لا يرى يري هذا قلت ولا يرى عليه أن له شفعة فيما يرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم رأيت تعلم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفته لا يجمل إلا معنيين لا ثالث لهما قال وما هما قلت أن يكون أحاب عن مسئلة لم يخل أكثرها من أن يكون أراد أن الشفعة لك جاراً وأراد بعض الجيران دون بعض فإنه كان بهذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم خرج عاماً أراد به خاصاً إلا بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا شفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم (قال الشافعي) وقلت حديث أبي رافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلة وقولنا عن النبي صلى الله عليه وسلم منصوص لا يجمل تأويله قال في المعنى الثاني الذي يجمل قول النبي صلى الله عليه وسلم أن تكون الشفعة لكل من زعمه اسم جوار وأنت تزعم أن الجوار ريعون داراً من كل جانب وأنت لا تقول عندئذ ولا بما أتت من حديثك ولا بهذا المعنى قال لا يقول بهذا أحد قلت أجل لا يقول بهذا أحد وذلك يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض وأنها لا تكون إلا لجار لم يقاسم قال فيقع إسم الجوار على الشر يك قلت نعم وعلى الملاصق وعلى غير الملاصق قال الشر يك يفرد باسم الشر يك قلت الجمل والملاصق يفرد باسم الملاصقة دون غيره من الجيران ولا يمنع ذلك واحد منهم أن يقع عليه اسم الجوار قال أفنوجب في ما يدل على أن اسم الجوار يقع على الشر يك قلت زوجتك التي هي قريبتك يقع عليها اسم الجوار قال حل من النابغة كنت بين جارتين لي يعني ضربتين وقال اعني

أجارتنا يعني فأنك طالقة * ومومومة ما كنت فمناو ومومة
أجارتنا يعني فأنك طالقة * كبدل أمور الناس تغدو وطارقه
ويبنى فإن البين خير من العسا * وأن لا تزال فوق رأسك بارقه
حبستك حتى لا منى كل صاحب * وخفت بأن تأتي لدى بيتا نفسه

(قال الشافعي) رحمه الله وروي غيرنا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفته ينتظرها وإن كان غائبا إذا كانت الطريق واحدة (قال الشافعي) فذهب بعض البصريين إلى أن قال الشفعة لا تكون إلا للشر يك وهما إذا اشتركا في طريق دون الدار وإن اقتسما لدار شر يك (قال الشافعي) فيقال له الشر يكان في الدار أو في الطريق دون الدار فإن قال في الطريق دون الدار قيل له فلم جعلت الشفعة في الدار التي ليس فيها شر يك إذا الشر يك في الطريق غير الدار أرايت لو باع دارهما فيها شر يك كان وضم في الشراء معادارا أخرى لا شر يك فيها ولا في =

خشرة والمساكين
عشرين والغارمون
نجسة وهؤلاء ثلاثة
أصناف وكان سهمانهم
الثلاثة من جميع المال
ثلاثة آلاف فلكل صنف
ألف قال كان الفقراء
يغترفون سهمهم
كفأما يصرفون به من
حد الفقراء إلى أدنى
الغنى أعطوه وان كان
يغرفون سهمهم من حد الفقر
أدنى أدنى القسبي أقل
وقب الوالي ما بقي منه
ثم يقسم على المساكين
سهمهم هكذا وعلى
الغارمين سهمهم هكذا
وإذا خرجوا من اسم
الفقر والسكنة فصاروا
إلى أدنى اسم القسبي
ومن القسري فبرئت
ذمهم وصاروا غير
غارمين فليسوا من أهل
الزكاة ولا وقت فما
يعطى الفقير إلا
ما يرضيه من حد
الفقر إلى الغنى قل ذلك
أو أكثر ما يحب فيه
الزكاة ولا يحب لأنه يوم
يعطاه لا زكاة فيه عليه
وقد يكون غنيا ولأمال
له يحب فيه الزكاة
وفق ما يكره العيال
وله مال يحب فيه
الزكاة وإنما القسبي

(١) قوله (قال الشافعي) والبيع وجهان الخ هذه العبارة ليست في نسخة السراج القسبي وتأملاها من ما قبلها كتبه معجزة

(١) (قال الشافعي) رحمه الله خلاف ما قال ابن أبي السري في قوله من البيع ما يجوز إذا تفاوت أمدده وتفاضل وان تقارب رده (قال الشافعي) كل قراض كان في أصله فاسدا فله قراض العامل فيه أجره وله رب المال المبال ورجه لا تأذنا أفسدنا القراض فلا يجوز أن يجعل اجارة قراض والقراض غير معلوم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاجارة إلا بأمر معلوم (١) (قال الشافعي) والبيع وجهان خلال لا يرد حرام يرد وسواء تفاضل رده أو تباعدوا التجرى من وجهين أحدهما خبر لازم والآخر قياس وكل ما فسده حلالا حكمه حلالا في كل حالته وكل ما فسده حراما حكمه حراما حكمه حكم الحرام فلا يجوز أن يرد شيئا حراما في ساعته أو يومه ولا يرد بعد مائة سنة الحرام لا يكون حلالا بطول السنون وإنما يكون حراما وحلالا بالعقد

طريقها أن تكون الشفعة في الدار أو في الشريك قال بل في الشريك دون الدار التي ضمت مع الشريك قلت ولا تجعل فيها شفعة إذا جمعتما الصفة وفي أحدهما شفعة قال لا قلت فذلك يلزم أن تقول ان يثبت الطريق وهي ما يجوز بعده وقسمه فيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار (قال الشافعي) فان قال فأنما ذهب فيه إلى الحديث نفسه قيل سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول يخاف أن لا يكون هذا الحديث صحيحا قال ومن أين قلت انما رواه عن جابر بن عبد الله وقدرى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله مفسرا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهون الحفاظ عن جابر ما وافق قوله أبي سلمة ويخالف ما روى عنه مالك (قال الشافعي) وفيه من الفرق بين الشريك وبين المأتم ما وصفت جلته في أول الكتاب فكان أول الأحاديث أن يؤخذ به عندنا والله أعلم لأنه أنبأنا اسنادا وأبينا الغلط عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعرضنا في الفرق بين المقاسم وغير المقاسم

(٢) وفي اختلاف العراقيين وإذا تزوجت امرأة على شقص في دار فان باحنيقة سكان يقولون لا شفعة في ذلك لاحدويه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشبيع الشفعة بالقبعة وتأخذ المرأة قبعة ذلك منه وقال أبو حنيفة كيف يكون ذلك وليس هذا شراء يكون فيه شفعة انما هذا الكاح أو بيتا ولو طلقها قبل أن يدخل بها كمل للشبيع منها ومن يأخذ بالقبعة أو بالمهر وكذلك إذا اختلفت شقص من دار في قولها ما جيعا (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة نصف من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها بقبعة مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان الزوج الرجوع بنصف من الشفعة وكذلك لو اختلفت شقص في داره ولا يجوز أن يتزوجها بشقص إلا أن يكون معلوما محسوبا في تزوجها بما قد علمت من الصداق فان تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولو لم يكن فيه شفعة لانه مهر مجهول فثبت النكاح وبقي المهر ويرد إلى زوجه ويكون لها صداق مثلها وإذا اشترى الرجل دارا وبني فيها بناء ثم جاء الشبيع بطلم بالشفعة فان باحنيقة كان يقول يأخذ الشبيع الدار ويباخذ صاحب البناء الشقص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الداروا بناء للشبيع ويجعل عليه قيمة البناء وعن الدار الذي اشتراه صاحب البناء إلا فلا شفعة له (قال الشافعي) وإذا اشترى رجل نصيبا من دار ثم قسم فيه وبني ثم طلبه الشبيع قبل ان تثبت الشفعة وإذا ثبت الذي اشتراه به قيمة البناء اليوم وان شئت فبيع الشفعة لا يكون له الا هذا لانه بنى غير متعدد ولا يكون عليه هدم ما بنى وإذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فان باحنيقة كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم بالشراء فان طاب الشفعة والأفلا شفعة له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه (قال الشافعي) وإذا بيع الشقص من الدار والشبيع حاضر عالم فطلب مكانه فله الشفعة وان أخر الطلب فذكر عذر من مرض أو امتناع من وصوله إلى سلعته

والفقير ما يعرف الناس
بقدر حال الرجال
ويأخذ العاملون عليها
بقدر أجورهم في مثل
كفائتهم وقيامهم
وأمانتهم والمؤنة عليهم
فأخذ لنفسه بهذا
المعنى ويعطى العريف
ومن يجمع الناس عليه
بقدر كفايته وكفايته
وذلك خفيته لانه في
بلاد وكذلك المؤلفة
إذا احتج اليهم
والمكاتب ما بينه وبين
أن يعطى وإن دفع إلى
سبيده كان أحب إلى
ويعطى الغازي الحولة
والسلاح والنفقة
والكسوة وإن اتسع
المال زيدوا الخيل
ويعطى ابن السبيل
قدرا يبلغه البلد الذي
يريد من نفقته وجولته
إن كان البلد بعيدا أو
كان ضعيفا وإن كان
البلد قريبا وكان جلدا
الأغلب من مثله لو كان
غنيا المشي إليها أعطى
مؤنته ونفقته بلا حولة
فإن كان يريد أن يذهب
ويرجع أعطى ما يكفيه
في ذهابه ورجوعه من
النفقة فإن كان ذلك
يأتى على السهم كله
أعطيه كله إن لم يكن

(الشرط في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز أن أقارضك بشئ جزأ لا أعرفه ولا تعرفه
فإن كان هكذا لم يحز أن أقارضك إلى مدة من المدة وذلك أتى لودفعت إليك ألف درهم على أن تعمل بها
سنة فبعت بها واشتريت في شهر ببيعها بحت ألف درهم ثم اشترت بها كنت قد اشترت بها على ومالك
غير مفترق ولعل على لا أرضي بشر كذلك فيه واشترت برأس مال لي لا أعرفه لعل لواض لي لم أملك عليه أولا
أر يد أن يغيب عني كله فيجمع أن يكون القراض مجهولا عندى لاني لم أعرف كم رأس مالي ونحن لم نجز
بجزارف ويجمع أنه يزيد على الجزارف أتى قدر ضيق الجزارف ولم أقارضك لذي الذي لم أعرفه
== أو حبس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعته لا وقت في ذلك إلا أن يتكبه وعليه الجبن ما ترك
ذلك رضا التسليم للشفعة ولا تركه فيه فيه فإن كان غائبا فالقول فيه كهو في معنى الحاضر إذا أمكنه
الخروج أو التوكيل ولم يكن له حابس فإن ترك ذلك انقطعت شفيعته وإذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من
المشتري ونقده الثمن فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول العهد على المشتري الذي أخذ المال به يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول العهد على البائع لأن الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي)
وإذا أخذ الرجل الشفيع بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذ منه وعهدته المشتري على
بائعه انما تكون العهد على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الأول ليس بمالك ولو
أبى إلا أخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان يبرأ إلى المشتري منه من عب لم يعلمه المشتري فان علم المشتري
بعد أخذه بالشفعة كان له رده أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وإذا كانت الشفعة للقيم فإن أبا حنيفة رحمه
الله تعالى كان يقول له الشفعة فإن كان له وصي أخذها بالشفعة وإن لم يكن له وصي كان على شفيعته إذا أدرك
فلم يطلب الوصي الشفعة بعده فليس للقيم شفعة إذا أدرك وكذلك الغلام إذا كان أو حياويه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة للصغير وقال أبا حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشرى الذي لم يقاسم وهي
بعده للشرى الذي قاسم والطريق واحد بينهما وهي بعده للعار الملامق وإذا اجتمع الجيران وكان بينهم
سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول يقول أي حنيفة حتى كتب إليه أبو العباس أمير المؤمنين
بأمره أن لا يقضي بالشفعة إلا بشرط لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضي إلا بشرط لم يقاسم وهذا
قول أهل الجاهل وكذلك بلغنا عن علي وابن عباس رضي الله عنهما (قال الشافعي) وإذا بيع الشخص
من الدار والجنم فيه شفعة وللإسلام في جبرأ به فلولي التيمم والأب أن يأخذ الذي يلبس بالشفعة إذا
كانت نجسة فإن لم يفعلها فإذا بلغنا أن يلبس المولاهما كان لهما الأخذ بالشفعة فإذا علبا بعد البلوغ فتركا
الترك الذي لو أحدث البيع في تلك الحال فتركا انقطعت شفعتهم انقطعت شفعتهم ولا شفعة إلا
فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ولذلك لو اقتسموا الدار والأرض وتركوا بينهما طر يقا أو تركوا
بينهم ما شرب لم تكن شفعة ولا توجب الشفعة فيما قسم لشرى في طريق ولأما وقد ذهب بعض أهل
البصرة إلى جمل قولنا فقال لاشفعة إلا فيما بين القوم الشرى فإذا بقيت بين القوم طريق يملكونه لهم
أو مشرب يملكونه لهم فإن كانت الدار والأرض مقسومة ففيها شفعة لأنهم شرب كاف في شئ من الملك وروا
خدي بن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شبه هذا المعنى أحسبه
يحتمل شبه هذا المعنى ويحتمل خلافه قال الجار أحق بشقه إذا كان الطريق واحدة وانما معنى
من القول بهذا أن أباسلته وأبالا يربعهما جابرا وإن بعض جبار يبنار وروى عن عطاء عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الشفعة شيئا ليس فيه هذا وفيه خلافه فإن اثنين إذا اجتمعا في راية عن جابر وكان
الثالث واقعها وفي التثبت في الحديث إذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به معنا الشفعة فيما
قسم فأنما في هذا المشوم ألا ترى أن الجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة لهما لم يقسم فإذا ==

(السلف في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله واذا دفع الرجل الى الرجل مالا اقراضا أو بضع منه بضاعة فان كان عقد القراض على أنه يحمله له البضاعة والقراض فليس يفسخ ان لم يعمل فيه وان عمل فيه فله أجر مثله والرجع لصاحب المال وان كانا تقاضا صاوما بشرط ما من هذا شيئا ثم حل المقارض له بضاعة فأقر بغير جائز ولا يفسخ بحال غير أنهما في التقاض لا يفعلان هذا على عادة ولا لعله مما اعتزل به ولو عادا لما ذكرنا كرهناه لهما ولم نفسد به القراض ولا نفسد العقد الذي يحل شيء تعلق به وقدمت العقد ولا بطر (١) انما تفسد ما عقدت عليه الا بما حدث بعدها (قال الشافعي) أكرهه ما كره مالك أن يأخذ الرجل مالا اقراضا ثم يسأل صاحب المال أن يسلفه اياه (قال الشافعي) وانما كرهته من قبل أنه لم يبرأ المقارض من ضمانه ولم يعرف المسلف كم أسلف من أجل (٢) الخوف

== ومقتضى الجود فلا شفعة ولا نكاح أحد اقل بهذا القول يخرج من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود قال فاني انما جعلتها فيما وقعت فيه الحدود لانه قد بقي من المالك شيء لم تقع فيه الحدود قيل فصنع ذلك الباقي أن تجعل في الشفعة فان احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد اتبعت بطريقين لا يجوز ولا يجوز فلا تجعل الشفعة في غيرهما وقال بعض المشرقيين الشفعة للجار والشرى اذا كان الجار فلا صفا أو كانت بين الدار والبعية ودار الذي له الشفعة رخصة ما كانت اذا لم يكن فيها طريق نافذة وان كان فيها طريق نافذة وان صافت فلا شفعة للجار قلنا البعض من يقول هذا القول على أي شيء اعتدتم قال على الاتر الأخير لما بين عبيدة عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسبقه فقبل له فهذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا اجل واحد ننا مفسر قال وكيف لا يخالف حديثكم قلنا الشرى الذي لم يقاسم يسمى جارا ويسمى المقاسم ويسمى من ينكح بنته أو يغزو دارا جارا فلم يحز في هذا الحديث الا ما قلنا من أنه على بعض الخبران دون بعض وأذا قلنا لم يحز ذلك لناعلى غيرنا لا بدالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجملة الجار أحق بسبقه على بعض الخبران دون بعض وأنه الجار الذي لم يقاسم فان قال وتسمى العرب الشرى بك جارا قبل فم كل من قارن بينه وبين صاحبه قبل له جار قال فادلى على هذا قيل له قال جل بن مالك بن النابعة كنت بين جارين لي ففرضت احدهما الاخرى عسطن فألقب جينا ميتا ففرضي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة وقال الاعشى لامرأته * أجازت ابني فأنك طالقة * فقيل له فانت اذا قلت هو خاص على بعض الخبران دون بعض ثم تأت فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعله على من يلزمه اسم الجوار وحديث ابراهيم بن ميسرة لا يحمل الا على أحد المعنيين وقد خالفتهما ما عزم أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رجة فيها ألف ذراع فأكره ان يكون فيها طريق نافذة فتكون فيها الشفعة وان كانت بينهما طريق نافذة عرضها ذراع لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الجارين ومنعتها أقربهما وزعمت أن من أوصى لغيره فسميت وصيته على من كان بين داره وداره أو بعون دارا فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية اذا خالف حديثنا وحديث ابراهيم بن ميسرة الذي احتججت به قال فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلنا نعم وما يشرنا بعد اذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول به أحد قال فن قال به قبل عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما وقاله من التابعين عمر بن عبد العزيز رحمه الله وغيره واذا اشترى الرجل الدار وسمى أكره ما أخذها به ذلك الشقيع ثم لم يعد ذلك أنه أخذها بدون ذلك فان أبا حنيفة كان يقول هو على شفعته لانه اغتسل بها كثر من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة لانه قد سلم وروى الحسن بن مسارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس ==

سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يزد عليه (قال) ويقسم للعامل بمعنى الكفاية وابن السبيل بمعنى السلاخ لاني لو أعطيت العامل وابن السبيل والقاري بالاسم لم يسقط عن العامل اسم العامل ما لم يعزل ولا عن ابن السبيل اسم ابن السبيل مادام محتازا أو يريد الاحتياز ولا عن القاري ما كان على الشخص ولا لغزو وأي السهمان فضل عن أهله رزق على عدد من بقي من عدد السهمان كان بقي فقرا ومساكين لم يستغنوا وغارمون لم تقض كل دينهم فقسم ما بقي على ثلاثة أسهم فان استغنى الغارمون رديا في سهمهم على هذين الثلثين نصفين حتى تقضى الدين بينهما واختارني ذلك لان الله تعالى لما جعل هذا المال لأمالك له من الإدمين بعينه يرد اليه كما ترد عطايا الأدميين ووصاياهم لو أودى به الرجل (١) قوله ولا بطر كذا بالاصول بدون نقط ولعل صوابه ولا شرط وقوله من أحصل الخوف كذا في نسخة منقوطة وفي أخرى بدون نقط وتأمل وحرر كتبه صحيحه

فما الموصى له قبل
الموصى كانت وصيته
راجعة الى ورثة الموصى
فلما كان هذا المال
مخالفًا لما يورث ديننا
لم يكن أحدًا أولى به
عندنا في قسم الله تعالى
وأقرب من سعى الله
تعالى له هذا المال
وهؤلاء من جملة من
سعى الله تعالى له هذا
المال ولم يبق مسلم
محتاج الاوله حتى سواه
أما أهل النية فلا
يدخلون على أهل
الصدقة وأما أهل
الصدقة الأخرى فهو
مقسوم لهم صدقتهم فلو
كثرت لم يدخل عليهم
غيرهم وواحد منهم
يستحقها فكيف كانوا
لا يدخل عليهم غيرهم
فكذلك لا يدخلون على
غيرهم ما كان من غيرهم
من يستحق منها شيئاً
(قال) وان استغنى
أهل عمل ببعض ما قسم
لهم وفصل عنهم فضل
رأيت أن ينقل الفضل
منهم الى أقرب الناس
بهم في الجوار ولو ضاقت
السهامان قسمت على
الجوار دون النسب
وكذلك ان خالطهم بهم
غيرهم فهم معهم في

(الحامسة في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله كما قال مالك الا قوله يحضر المال حتى يحاسبه فان كان عنده صادقا فلا يضرمه يحضر المال أو لا يحضره
(مسئلة البضاعة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال اذا أبيع الرجل مع الرجل بفضاعة وتعدى فاشترى بها شيئاً فان هلكت فهو ضامن وان وضع فيها فهو ضامن وان ربح والربح لما أحب المال كله الا أن يشاء تركه فان وجد في يده السلعة التي اشتراها عماله فهو بالخيار في أن يأخذ رأس ماله أو السلعة التي ملكه بماله فان هلكت تلك السلعة قبل أن يخيار أحد هاتين يعني له الرأس المال من قبل أنه لم يختر أن يملكها فهو لا يملكها الا باختياره أن يملكها والقول الثاني وهو أحد قوليه أنه اذا تعدى فاشترى شيئاً للمال بعينه فربح فيه فالشراء باطل والبيع مردود وان اشترى بمال لا بعينه ثم نقد المال فهو متعبد بالنقد والربح له والخسران عليه وعليه مثل المال الذي تعدى فيه فنفسده ولصاحب المال ان وجدته في يد البائع أن يأخذه فان تلف المال فصاحب المال خير ان أحب أخذه من الدافع وهو المقارض وان أحب أخذه من الذي تلف في يده وهو البائع

(المساقاة)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال معنى قوله ان شئتم فلكم وان شئتم فلي أن يخير من النخل كله خرصا مائة وسق وعشرة أو سق وقال اذا صارت ثمران بقيت عشرة أو سق ففعلت منها مائة وسق ثم ارفيقول ان شئتم دفعتم اليكم النصف الذي ليس لكم الذي أقيم بحق أهله على أن تعفموا في خمسين وسقا عا من غير سببه بعينه ولكم أن تأكلوها وتبيعوها رطباً كيف شئتم وان شئتم فلي أكون هكذا في نصيبكم فأسلم وتسلمون الى أنصباءكم وأضمن لكم هذه المكيلة (قال الشافعي) واذا كان البيضاء

وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي بن عليه السلام أنهم قالوا لاشفعة الا لشريل لم يقاسم الحاجب من أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسبقه ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن المسور بن مخرمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسبقه (قال الشافعي) واذا اشترى الرجل النصب من الدار فقال أخذه بمائة فسلم ذلك له الشفع ثم علم الشفع بعد أنه أخذه بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة وليس تسلمه له بقاطع شفعته انما سلمه على من فلما علم ما هو دونه كان له الاخذ بالشفعة ولو علم بعد أن الثمن أكثر من الذي سلمه به لم يكن له شفعة من قبل أنه اذا سلمه بالأقل كان الأكثر أولى أن يسلمه به

(وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف العراقيين) واذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها داراً أو أرضاً ثم عرضه بعد ذلك منها عوضاً وقبض الواهب فان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا بملة النماء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بملة الشراء يأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعاً (قال الشافعي) واذا وهب الرجل للرجل شقصاً من دار فقبضه ثم عرضه للموهوب له شيئاً فقبضه الواهب سئل الواهب فان قال وهبها للثواب كان فيها شفعة وان قال وهبها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافاة كابتداء الهبة وهذا كله في قول من قال للواهب الثواب اذا قال أردته فامان قال لا ثواب للواهب ان لم يشترط في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه ولا الثواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر اذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطل من قبل أنه اشترط عوضاً مجعولا واذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو معنى قول الشافعي رحمه الله

العسم على الجوار فان كانوا اهل بادية هند النخعة يتفرون مرة ويختلطون أخرى فأحب الى قوسهما على النسب اذا استوت الحالات واذا اختلفت الحالات فالجوار أولى من النسب وان قال من تصدق ان لنا فقراء على غير هذا الماء وهم كما وصفت يختلطون في النخعة قسم بين الثائب والحاضر ولو كانوا الطرف من باديتهم فكانوا الزم له قسم بينهم وكانت كالدائر لهم وهذا اذا كانوا معا أهمل جمعة لادار لهم يقرون بها فاما ان كانت لهم دار يكونون لها الزم فانما قسمها على الجوار بالدار (وقال في الجديد) اذا استوى في القرب أهل نسبهم وعدى قنيت على أهل نسبهم دون العدى وان كان العدى اقرب منهم دارا وكان أهمل نسبهم منهم على سفر تقصر فيه الصلاة العدى اذا كانت دون ما تقصر فيه الصلاة لانهم أولى باسم حضرتهم وان كان

بين اضعاف الفضل جاز فيه المساقاة كما يجوز في الاصل وان كان منفردا عن الفضل له طريق غيره لم تجز فيه المساقاة لم تصح الا ان يكثرى كراءه وسواء قليل ذلك وكثيره ولا حد فيه الا ما وصفت وليس للساقى في الفضل ان يزرع البياض الا باذن مالك الفضل وان زرعها فهو متعده وهو كمن زرع ارض غيره قال وان كان دخل على الاجارة بان له ان يعمل ويحفظ بان له شيئا من الثمار قبل ان يبدو صلاح الثمر والاجارة فاسدة وله اجر مثله فيما عمل وكذلك ان كان دخل على ان يتكلف من المؤنة شيئا غير عمل يده وتكون اجرة شيئا من الثمار كانت الاجارة فاسدة فان كان دخل في المساقاة في الحالين معا ورضى رب الحائط ان يرفع عنه من المؤنة اقلها بياض بالمساقاة على هذا قال وكل ما كان مستزادا في الثمر من اصلاح للدار وطريق الماء وتصريف الجريد واثار الفضل وقطع الحشيش الذي يضر بالفضل او ينشف عنه الماء حتى يضر بثمرها جاز شرطه على المساقاة واما سد الخطار فليس فيه مستزاد لاصلاح في الثمرة ولا يصلح شرطه على المساقى فان قال فان اصل الفضل ان يسد الخطار فكذلك اصل له ان يبنى عليها خطار لم يكن وهو لا يميز في المساقاة وليس هذا الاصلاح من الاستزادة في شيء من الفضل انما هو دفع الدخول (قال الشافعي) والمساقاة بائنة في الفضل والكرم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ فيها بالحرص وساقى على الفضل وشرها بجمع لاسل دونه وليس هكذا شيء من الثمر الثمر كله دونه سائل وهو متفرق غير مجتمع ولا يجوز المساقاة في شيء غير الفضل والكرم وهي في الزرع ابغى من ان تجوز ولو جازت اذا جازت عنه صاحبه جازت اذا جازت صاحب الارض عن زرعها ان يزرع فيها على الثلث والرابع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وقال اذا اجزا المساقاة قبل ان تكون ثمرا يترضى رب المال والمساقى في انشاء السنة وقد تحطى الثمرة فيبطل عمل العامل وتكرر فيأخذ اكثر من عمله اضعافا كانت المساقاة اذا بد اصلاح الثمر وحل بيعه ونظر اجوز قال واجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم المساقاة فاجزها باجازه وحرم كراء الارض البيضاء ببعض ما يخرج منها غير ما جازها بغيره وان كانا قد يجتمعان في انه انما العمل في كل بعض ما يخرج الفضل والارض ولكن ليس في سنته الاتباعها وقد يسترقان في ان الفضل شيء قائم معروف ان الاغلب منه انه يثمر ومالك الفضل لصاحبه والارض البيضاء لاشئ فيها قائما انما يحدث فيها شيء بعد لم يكن وقد اجاز المسلمون المضاربة في المال يدفعه ربه فيكون للشارب بعض الفضل والفضل ايبين واقرب من الامان من ان يخطئ من المضاربة وكل قد يخطئ ويقبل ويكرر ولم يجرز المسلمون ان تكون الاجارة لاشئ معلوم ودلت السنة والاجماع ان الاجارات انما هي شيء لم يعلم انما هو عمل يحدث لم يكن حين استأجره قال واذا ساقى الرجل الرجل الفضل فكان فيه بياض لا يوصل الى عمله الا بالدخول على الفضل فكان لا يوصل الى سقيه الا يشرب الفضل الماء وكان غير متميز يدخل فيسقى ويدخل على الفضل جاز ان يساقى عليه مع الفضل لا منفردا وحده ولولا الخبر فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه دفع الى أهل خيبر (١) على ان لهم النصف من الفضل والزرع وله النصف فكان الزرع كما وصفت بين ظهراني الفضل لم يجرز فاما اذا انفرد فكان بياضا يدخل عليه من غير ان يدخل على الفضل فلا يجوز المساقاة فيه قليلا كان او كثيرا ولا يحل فيه الا الاجارة

(الشرط في الرقيق والمساقاة)

(قال الشافعي) رحمه الله ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر والمسايقون عملها لاهلها لا عامل للنبي صلى الله عليه وسلم فيها غيرهم واد كان يجوز للساقى ان يساقى لغيره على ان يعمل فيه لاهل الحائط لان رب الحائط رضى بذلك جاز ان يشترط رقيقا لغيره في الحائط يعملون فيه لان عمل من فيه وعمل من لغيره فيه سواء وان لم تجز الا بان يكون على الداخل في المساقاة العمل كله لم يجز ان يعمل في الحائط احدهم رقيقا وجواز الاخرين من اشبه

(١) قوله الى اهل خيبر الخ الذي في أبي داود ودفع الى يهود خيبر محل خيبر وأرضها على على أن الخ كتب معجبه

أهل نسبهم دون
ما تقصر فيه الصلاة
والعدى أقرب منهم
قسمت على أهل نسبهم
لأنهم بالبادية غدير
خارجين من اسم
الحوار وكذلك هم
في المنعسة حاضرو
المسجد الحرام (قال
الشافعي) وإذا ولي
الرجل أخرج من كماله
فسمها على قرابته
وسمها معا فان ضاقت
فأقرقرا بسبع لحسن
وأحب إلى أن لا يوليها غيره
لأنه المحاسب عليها والمسؤول
عنها وإنه على يقين من
نفسه وفي شك من فعل
غيره وأقل من يعطى
من أهل السهم ثلاثة
لأن الله تعالى ذكر كل
صنف جماعة فان
أعطى اثنين وهو يحد
الثالث ضمن ثلث سهم
وان أخرجه إلى غير
بلده لم يلى أن عليه
إعادة لأنه أعطى أهله
بالاسم وان ترك الجوار
وان أعطى قرابته من
السهمان ممن لا تليز
نفسه كان أحق بها
من البعيد منه وذلك
أنه يعلم من قرابته
أكثر مما يعلم من غيرهم
وكذلك خاصته

الامور عندنا والله أعلم قال وثقة الرقيق على ما أشار عليه وليس بثقة الرقيق أكثر من أجرتهم فإذا
جاز أن يعملوا للساق بغير أجر جاز أن يعملوا به بغير ثقة والله أعلم

(المزارعة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنيين
أحدهما أن تجوز المعاملة في الفحل على الشيء مما يجوز ج منها وذلك اتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأن الأصل موقوفه ماله إلى من عامله عليه أصلا بغير أن يكون العامل بعلم المصلح للفحل ببعض الثمرة
ولرب المال بعضها وانما أجزا المزارعة قياسا على المعاملة على الفحل ووجدنا رب المال يدفع ماله إلى
المقارض يعمل فيه المقارش فيكون له بعمله بعض الفضل الذي يكون في المال المقارضة لولا القياس على
السنة وانما خبر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ما جازتها أولى أن لا تجوز من المعاملة على الفحل وذلك أنه قد
لا يكون في المال فضل كبير وقد يختلف الفضل فيه اختلا فامتنابا وشاؤا من الفحل فليما يختلف والقياس يختلف
فاذا اختلفت تقارب اختلافها وان كانا قد يجتمعان في أنهما مقيسان معا يكثر الفضل فيهما ويقرب ويختلف
وتدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا ربع ولا جزء من أجزاء
وذلك أن المزارع يقبض الأرض بضاه لا أصل فيها ولا زرع ثم يستحدث فيها زرعها والزرع ليس بأصل والذي
هو في معنى المزارعة الاجارة ولا يجوز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له شيئا إلا بأجر معلوم ويعلم أنه
قبل أن يعمل المستأجر ليا وصفت من السنة وخلافها الأصل والمسال يدفع وهذا إذا كان الفحل منفردا
والأرض للزرع منفردة ويجوز كراه الأرض للزرع بالذهب والفضة والعروض كما يجوز كراه المنازل واجارة
العبيد والاعرار وإذا كان الفحل منفردا فاعمل عليه رجل وشرط أن يزرع ما بين ظهراني الفحل على العاملة
وكان ما بين ظهراني الفحل لا يسقط الأمن ماء الفحل ولا يصل إليه إلا من حيث يوصل إلى الفحل كان هذا جائزا
وكان في حكم ثمة الفحل ومنافعها من الجريد والكراتيف وان كان الزرع منفردا عن الفحل له طريق يؤول منها
أوماء فشرب متى شرب به لا يكون شر به بالفحل ولا شرب الفحل رباله لم تحل المعاملة عليه وجازت اجارته وذلك
أنه في حكم المزارعة لا حكم المعاملة على الأصل وسواء قل البياض في ذلك أو كثر فان قال قائل ما دل على
ما وصفت وهذا مزارعة قيل كانت خير فتجلا وكان الزرع فيها كما وصفت فعامل النبي صلى الله عليه وسلم
أهلها على الشطر من الثمرة والزرع ونهت في الزرع المنفرد عن المعاملة فقلنا في ذلك اتباعا وأجزا ما جاز
وردنا ما ورد وفرقا بفرقه عليه الضلوة والسلام بينهما وما به يقتصران من الاقتراق أو بما وصفت فلا يحل أن
تباع ثمة الفحل مدين بذهب ولا فضة ولا غير ذلك (أخبرنا) ابن عيينة عن حميد بن قيس عن سليمان بن
عيسى عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين (أخبرنا) سفيان بن
عيينة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) سفيان بن عمرو بن
دينار عن جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع الفحل معاومة (قال الشافعي) وإذا اشترك
الرجلان من عند أحدهما الأرض ومن عندهما معا البذر ومن عندهما معا البقر ومن عند أحدهما
تعاملا على أن يزرعا أو يزرعا أحدهما فما أخرجت الأرض فهو بينهما نصفان ولا أحدهما فيه أكثرهما
لأنه لا تجوز المعاملة في هذا الأعلى معنى واحدا أن يسذرا معا وموان الزرع معا بالبقر وغيره مؤنة
واحد هو يكون رب الأرض متولعا بالأرض لرب الزرع فاما على غير هذا الوجه من أن يكون الزرع يحفظ
أو عون بقدر ماله لرب الأرض فيكون المقر من عده أو الالة أو الحفظ أو ما يكون صلاح من صلاح
الزرع فالمعاملة على هذا فاسدة فان تراها قبل أن يعمل فصح وان تراها بعد ما يعملان فصح وسلم

والله ولا يعطى ولد
الولد صغيرا ولا كبيرا
زمننا ولا آما ولا جندا
ولا جسد زمني
و يعطهم غير زمني لانه
لاتزيمه نفقتهم الا زمني
ولا يعطى زوجته لان
نفقتها تزيمه فان اذا نوا
اعطاهم من سهم
الغاريين وكذلك من
سهم ابن السبيل لانه
لا يزيمه قضاء الدين
عنهم ولا جملهم الى بلد
ارادوه فلا يكسبون
اغنياء عن هذه كما
كانوا به اغنياء عن الفقر
والمسكنة فاما آل
محمد صلى الله عليه وسلم
الذين جعل لهم الخس
عوضا من الصدقة فلا
يعاون من الصدقات
المفروضات وان كانوا
محتاجين وغاريين وهم
أهل الشعب وهم
صلية بنى هاشم و بنى
المطلب ولا تحرم عليهم
صدقة التطوع و روى
عن جعفر بن محمد عن
أبيه أنه كان يشرب
من سقايات بن مكة
والمدنية فقالت له
أنشرب من الصدقة
فقال انما حرمت علينا

الزروع لصاحب البذر وان كان البذر منهما معا فكل واحد منهما نصفه وان كان من أحدهما فهو ولدى له
البذر ولصاحب الأرض كرامتها واذا كان البقر من العامل أو الحفظ أو الاصلاح للزروع ولرب الأرض من
البذر شئ أعطى من الطعام حصته ورجع الحافظ وصاحب البقر على رب الأرض بقدر ما يلزم حصته من
الطعام من قيمة عمل البقر والحفظ وما أكل به الزرع فان أراد أن يتعامل من هذا على أمر يجوز لهما تعاونا
على ما وصفت أولا وان أراد أن يحد ثاغيره تكرارى رب الأرض من رب البقر بقدره وآتته وجرانه اياها
معلومة بان يسلم اليه نصف الأرض أو أكثر يزرها وقتا معلوما فتكون الاجارة في البقر بحصة لانها أيام
معلومة كما لو اشترت اجارته بشئ معلوم ويكون ما أعطاه من الأرض بكراء صحيح كما لو اشترى
معلوم ثم ان شاء أن يزرها ويكون عليه ما مؤنة صلاح الزرع مستويين فيها حتى يقسم الزرع كان هذا
جائزا من قبل أن كل واحد منهما زرع أرضه ما زرعها وبذرله فيها ما أخرج ولم يشترط أحدهما على الآخر
فصلا عن بذر ولا فصالا في الحفظ فقط فتعقد عليه الاجارة فتكون الاجارة قد انعقدت على ما يحل من
المعلوم وما لا يحل من المجهول فيكون فاسدا قال ولا بأس لو كان كراء الأرض عشرين دينارا وكراء البقر
دينارا أو مائة دينار اقترضا بينهما هذا كما لا يكون بأس بان كراء بكري قيمة كراءها مائة دينار بان يخلى
بنين وبين أرض أزرها سنة قيمة كراءها دينار أو ألف دينار لان الاجارة بيع ولا بأس بالتفان في البيع
ولا في الاجارات وان اشترى كرا على أن البقر من عند أحدهما والأرض من عند الآخر كان كراء الأرض
ككراء البقر أو أقل أو أكثر والزروع بينهما فالشركة فاسدة حتى يكون عقد هاهنا على استعارة البقر اياها
معلومة وعملا معلوما بأرض معلومة لان الحرث يختلف فيقل ويكثر ويجود ويسوء ولا يصلح الا بمثل ما تصلح
به الاجارات على الانفراد فاذا زرع على هذا والبذر من عندهما فالبذر بينهما نصفان ويرجع صاحب
البقر على صاحب الأرض بحصته من الأرض بقدر ما أصابها من العمل ويرجع صاحب الأرض على صاحب
الزروع بحصة كراء ما زرع من أرضه قل أو أكثر والزروع أو على واحد أو احرق فلم يكن منه شئ (١)

(الاجارة وكراء الأرض)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي لأبأس أن يكري الرجل أرضه وويل الصدقة أو الامام الأرض
الموقوفة أرض التي غالبها راهم والدنانير وغير ذلك من طعام موصوف يقبضه قبل أن يتفرق وكذلك جميع
ما أجزأه ولا بأس أن يجعل له أجلا معلوما وان يفارق صاحبه قبل أن يقبضه وان لم يكن له أجل معلوم
والاجارة في هذا مخالفة لما سواها غير أني أحب اذا أكثر يثأر بأشئ مما يخرج مثله من مثله أن يقبض
ولو لم يقبض لم أفسد الكراء من أجل أنه انما يصلح أن يثأر بها طعام موصوف وهذه صفة بلا عين فقد
لا تخرج من تلك الصفة وقد تخرجها ويكون رب الأرض أن يعطيه تلك الصفة من غيرها فاذا كان ذلك
الدين في ذمته بصفة فلا بأس من أن أعطاء وهذا خلاف المزارعة المزارعة أن تكرى الأرض بما يخرج
منها ثلث أو ربع أو أقل أو أكثر وقد يخرج ذلك قليلا وكثيرا فاسدا وصحيا وهذا فاسد بهذه العلة قال
واذا تنقل الرجل الأرض من الرجل سنين ثم أعارها رجلا أو أكرهاها ياء فزرع فيها الرجل فالعشر على الزارع
والقبالة على المتقبل وهكذا أرض الخراج اذا تقبلها رجل من الوالى فقبالتها عليه فان زرعها غيره فأمره
بأمره أو كراءه فالعشر على الزارع والقبالة على المتقبل ولو كان المتقبل زرعها كان على المتقبل القبالة والعشر
في الزرع ان كان مسلما وان كان ذميا فزرع أرض الخراج فلا عشر عليه وكذلك لو كانت لها أرض على صلح
فزرعها لم يكن عليه عشر في زرعها لان العشر زكاة ولا زكاة الا على أهل الاسلام ولا أعرف ما يذهب اليه
بعض الناس في أرض السواد بالعراق من أنهم لو كرهوا لاهلها وان عليهم خراجها فيها كان كراءها عليه

(١) هنا زيادة في نسخ
الربيع تتعلق بكراء
الأرض البيضاء التي
بعدمها فالخمس اياه ولم
توجد في نسخة السراج
البلخي أصلا لا بعد

المزارعة ولا في الاجارات كتيبه مصنفه

وقبل التي صلى الله
عليه وسلم الهدية من
صدقة تصدق بها على
بريرة وذلك أنها من
بريرة تطوق لاصدقة
وأذا كان فيهم غارمون
لأموال لهم فقالوا
أعطنا بالقرم والفقير
فيل لأننا نعطيكم بأى
المعنيين شئتم فإذا
أعطناه باسم الفقير
فلغيره أنه أن يأخذوا ما
في يديه حقوقهم وإذا
أعطناه بمعنى الغرم
أجبت أن يتولى
دفعته والاختر كما
يعطى المكاتب فإن
قبل ولم يعطى معنيين
قبل الفقير مسكين
والمسكين فجميعهما
اسم ويتفرق بهما اسم
فلا يجوز أن يعطى إلا
بأحد المعنيين ولو عاز
ذلك جاز أن يعطى رجل
بفقر وغرم وبأن
سبيل وغزو ولف
فيعطى بهذه العاصف
كلها فالفقير هو المسكين
ومعناه أن لا يكون غنيا
بجرفة ولا مال فاذا جمعا
معاً قسم لصنفين بهما لم
يجز إلا أن يفرق بين
حالم سمانا أن يكون
الفسقير الذي يدعى به
(١) مسكين هذا إلى آخر
الكتاب هو الزيادة المنبه
عليها قبل (٢) قوله بشئ
لأنه يكون الخ كذا الأصل
ويجوز من أصل صحيح
كقوله معجبه

فلو عطلها ربحها أو هرب أخذ منه خراجها إلا أن يكون صلحه على غير هذا فيكون على ما صالح عليه قال
ولو شرط رب الأرض أو متقبلها أو والى الأرض المتصدق بها أن الزارع لها زرع مسجلا لا عشر عليه فيه
فالعشر عليه من أجل أنها مزارعة فاسدة لأن العشر انما هو على الزارع وقد يقل ويكثر فاذا ضمن عنه
مالا يعرف فسدت الاجارة فان أدركت قبل أن يزرع فسخت الاجارة وان أدركت بعد ما يزرع فله زرع وعليه
كرا مثل الأرض ذهباً وقضة بالأغلب من نقد البلد الذي تكا رها له كان ذلك أقل مما كراهه أو أكثر
قال وإذا كانت الأرض عنوة فتقبلها رجل فبجز عن عمارتها وأداء خراجها قبيل له ان أدبت خراجها
ترك في يديك وان لم تؤده فسخت عنك وكنت مقلدا وجدين المال عنده ودفعت الي من يؤدى خراجها
قال والعاقل على العشر مثل ماله على الصدقات لان كلهم ما صدقة فله بقدر أجر مثله على كل واحد منهما
أوعلى أيهما عمل قال وإذا قصت الأرض عنوة فجميع ما كان عامراً فيها للذين قصوها وأهل الخس فان
تركوا حقوقهم منها لجماعة المسلمين فذلك لهم وما كان من أرض العنوة موتا فهو لمن أحياءه من المسلمين
لانه كان وهو غير معلوم لمن فتح عليه فملك ملكه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيامواتا فهو له
ولا يترك ذى بحية لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله لمن أحياءه من المسلمين فلا يكون للذى أن ملك
على المسلمين ما تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ملك لمن أحياءه منهم وإذا كان قصها صلحا فهو على
ما صالحوا عليه

(كراء الأرض البيضاء)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي ولا بأس بكراء الأرض البيضاء بالذهب والورق والعروض وقول
سالم بن عبد الله كثر ووافع لم يخالفه في أن الكراء بالذهب والورق لا بأس به انما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم النبي عن كرائها ببعض ما يخرج منها ولا بأس أن يكرى الرجل أرضه البيضاء بالتمر وبكل ثمرة
يحصل ببعضها إلا أن الناس من كره أن يكرى بها بعض ما يخرج منها ومن قال هذا القول قال ان زرع
حنطة كرهت كراءها بالحنطة لانه نهى أن يكون كراؤها بالثلث والربع وقال غيره كراؤها بالحنطة وان
كانت إلى أجل غير ما يخرج منها لانها حنطة موصوفة لا يلزمه اذا جاء بها على صفة أن يعطيه مما يخرج من
الأرض ولو جاءت الأرض بحنطة على غير صفتها لم يكن للكبرى أن يعطيه غير صفة وإذا جهل الكبرى
الأرض كراءها من الحنطة فلا بأس بذلك في القولين معا قال ولا تكون المساقاة في الموز ولا القصب
ولا يجل بيعهما إلى أجل لا يجل بيعهما إلا أن يرا القصب جزء الموز يحناء ولا يجل أن يباع ما لم يخلق منهما
وإذا لم يجل أن يبيعهما مثل أن يكونا بصفة لم يجل أن يباع منهما ما لم يكن منهما بصفة ولا غير صفة لانه في
معنى ما كرهنا وأريد منه لانه لم يخلق قط (١) ولا بأس أن يتكاري الرجل الأرض للزروع بحنطة أو ذرة أو غير
ذلك مما تنبت الأرض أو لا تنبسه عما ياكله بنو آدم ولا بأس كلونه مما تجوز به اجارة العبد والدرا اذا قبض
ذلك كله قبل دفع الأرض أو مع دفعها كل ما جازت به الاجارة في البوت والرقيق جازت به الاجارة في الأرض
قال وانما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض فيساروى عنه فأما
ما أحاط العلم إلى قد قبضته ودفعت الأرض إلى صاحبها فليس في معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه
انما معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه أن تكون الاجارة بشئ (٢) لانه يكون الاشياء ويكون الغامض
الطعام ويكون اذا كان جسيما أو دينا غير موصوف وهذا يفسد من وجهين اذا كان اجارة من وجه أنه مجهول
التكبير والاجارة لا تحل بهذا ومن وجه أنه مجهول الصفة ولو كان معروفا التكبير وهو مجهول الصفة لم
يحل الاجارة بهذا ما حاذق هذا المعنى فلا بأس به ولو شرط الاجارة إلى أجل ولم يسم لها أجلا ولم يثقل بها

نبت الاشارة من طعام لا تنبت الارض او غيره من نبات الارض او هو مما تنبت الارض غير الطعام او عرض
او ذهب او فضة فلا يأس بالاشارة اذا قبض الارض وان لم يقبض الاشارة كانت الى اجل او غير اجل وان
شرطها بشئ من الطعام مكمل مما تخرجه الارض كرهته احتياطا ولو وقع الاجر بهذا وكان طعاما موصوفا
ما أفسدته من قبل ان الطعام مكمل معلوم الكيل موصوف معلوم الصفة وأنه لازم للستاجر ان يخرج الارض
شياء اول تخرجه وقد تخرج الارض طعاما بغير صفته فلا يلزم المستاجر ان يدفعه ويدفعه بالصفة فعلى
هذا الباب كله وقايته (قال الشافعي) اذا تكارى الرجل الارض ذات الماء من العين أو التمر نيل أو غير
نيل أو الفيل أو الأبار على أن يزرعها غلة الشتاء والصفى فزرعها احدى العنتين والماء قائم ثم نصب
الماء فذهب قبل الغلة الثانية فأراد رد الارض بذهاب الماء فذلك له ويكون عليه من الكراء بحصة
ما زرع ان كانت حصة الزرع الذي حصده الثلث أو النصف أو الثلثين أو أقل أو أكثر ادى ذلك وسقطت
عنه حصة الزرع الثاني الذي انقطع الماء قبل أن يكون وهذا مثل الدار يكثر بها فسكنها بعض السنة
ثم تهدم في آخرها فيكون عليه حصة ما سكن وتبطل عنه حصة ما لم يقدر على سكنه فالماء اذا كان لاصلاح
الزرع الابه كالبناء الذي لاصلاح للسكن اذ به واذا تكارى الرجل من الرجل الارض السنة على أن
يزرعها ماشاء فزرعها وانقضت السنة وفيها زرع لم يبلغ أن يحصد فان كانت السنة قد يمكنه فيها أن يزرع
زرعا يحصد قبلها فالكراء كما تروى وليس الرب الزرع أن تثبت زروعه وعليه أن ينقله عن رب الارض الا أن يشاء
رب الارض تركه قرب ذلك أو بعد لا خلاف في ذلك وان كان شرط أن يزرعها صنفان من الزرع يستحصل
أو يستحصل قبل السنة فأخذه الى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فكذلك أيضا وان تكاراها
مدة هي أقل من سنة وشرط أن يزرعها شيا بعينه ويتركه حتى يستحصل فكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصل
في مثل هذه المدة التي تكاراها البها فالكراء قائم من قبل أن أثبت بينهما شرطهما ولو أثبت على رب الارض
أن يبقى زروعه فيها بعد انقطاع المسدق بطل شرط رب الزرع أن يتركه حتى يستحصل وان أثبت له زروعه حتى
يستحصل بطل شرط رب الارض فكان هذا كراء فاسدا ورب الارض كراءه مثل أرضه اذا زرع وعليه ترك
الزرع حتى يستحصل وان زرعها قبل يزرع فحقت الكراء بينهما واذا تكارى الرجل من الرجل الارض
التي لا مالها والتي اغتناس في بنط السماء أو السبل ان حدث فلا يصلح كراءها الا على أن يكره باها ارضا
بيضاء لا مالها يصنع بها المكثري ماشاء في سنة الا أنه لا ينبغي ولا يفسد فيها واذا وقع على هذا الكراء صح
فإذا جاء منه من سبل أو مطر فزرع عليه أو لم يزرع أو لم يأت به ماء فالكراء له لازم وكذلك ان كان شرطه
أن يزرعها. وقد يمكنه زرعها غنريا بلا ماء أو يمكنه أن يشتري لها ماء من موضع فأكراه اياها أرضا بيضاء
لاما لها على أن يزرعها ان شاء أو يفعل بها ماشاء صح الكراء ولم يزرع أو لم يزرع وان أكراه اياها على
أن يزرعها ولم يقبل أرضا بيضاء لا مالها وهما يعلمان أنهما لا يزرع الا بغير أو سبل يحدث فالكراء فاسد
في هذا كله فان زرعها فله ما زرع وعليه أجر مثلها (وقال الربيع) فان قال قائل لم أفسدت الكراء في هذا
فيسل من قبل أنه قد لا يجيى الماء عليه فيبطل الكراء وقد يجيى فيتم الكراء فلما كان مرة يتم ومرة لا يتم
بطل الكراء (قال الشافعي) واذا تكارى الرجل الارض ذات التمر مثل النبل وغيره مما يعاى الارض على
أن يزرعها زرعها هو معروف أن ذلك الزرع لا يصلح الا بان يروى بها النبل لا يتركها ولا تشرب غيره كرهت
هذا الكراء وفسدته اذا كانت الارض بيضاء ثم ليضع حتى يعاى الماء الارض علوا يكون ربالها أو يصلح
به الزرع بهال فاذا تكارى ربا بعد نصب الماء فالكراء صحيح لازم للمكثري زرع أو لم يزرع قل ما يخرج
من الزرع أو أكثر وان تكاراها والماء قائم عليها وقد ينحسر لا تحمله في وقت يمكن فيه الزرع فالكراء فيه جائز
وان كان قد ينحسر ولا ينحسر كرهت الكراء الا بعد انحساره وكل شئ أجرت كراءه أو بيعه أجزت النقد فيه
وان تكارى الرجل الارض للزرع فزرعها أو لم يزرعها حتى جاء عليها النبل أو زاد أو أصابها شئ يذهب

السهم ما تقرأ ركناك
هوى السهمان كان
ليسهم به من أهل
التي ضرب عليه
البيت في العسرو ولم
يصلح ذلك قال لا أغزو
واحتاج إلى عطى قلن
هلجر يدرى وانقرض
وغراما من أهل
التي عوا خذ اليه
استان وهوى التي لم
يكن له أن يأخذ من
الاهداف حتى يخرج
من السنى ويعود الى
الصدقات فيكون ذلك
له وان لم يكن رقاب ولا
مؤانسة ولا غرامون
استدنى القسم على
خسة أسهم أنجاسا
على ما وصفت فان
ضافت الصدقة قسمت
على عدد السهمان
ويقسم بين كل مستف
على قدر استحقاقهم
ولا يعطى أحدهم أهل
سهم وان اشتدت حاجته
وقل ما يصيبه من سهم
غيره حتى يستغنى ثم يرد
فضل ان كان عنده
ويقسم فان اجتمع حتى
أهل السهمان في بيع
أو بقره أو شاة أو دينار
أو درهم أو اجتمع فيه
انسان من أهل
السهمان أو أكثر

الارض انتقض الكراءين المستأجر وروب الارض من يوم تلفت الارض ولو كان بعض الارض تلف وبعض لم يتلف ولم يزرع قرب الزرع بالخيار ان شاء اخذ ما بقي بحصته من الكراء وان شاء ردها لان الارض لم تسلم له كلها وان كان زرعاً بطل عنه ما تلف ولزمته حصته ما زرع من الكراء وهكذا كراه الدورو أثمان المتاع والطعام اذا جعت الصفقة منه مائة صاع بن معلوم فتلف نجسون صاعاً فالشترى بالخيار في أن يأخذ الحسنة بحصته من الثمن أو يرد البيع لانه لم يسلم له كله كما اشترى (قال الشافعي) واذا اكترى الرجل الارض من الرجل بالكراء الصحيح ثم أصابها غرق منعه الزرع أو ذهب به سبيل أو غصبها خيل بينه وبينها سقط عنه الكراء من يوم أصابها ذلك وهي مثل الدار يكثر بها سنة ويقتضها فتهدم في أول السنة أو آخرها والعبد يستأجره السنة في أول السنة أو آخرها فيكون عليه من الاجارة بقدر ما سكن واستخدم ويسقط عنه ما بقي وان كراه أرضاً بيضاء يصنع فيها ماشاء أو لم يذكر أنه اكترها للزرع ثم انحسر الماء عنها في أيام لا يدرك فيها زرعاً فهو بالخيار بين أن يأخذ ما بقي بحصته من الكراء أو يرد لانه قد انتقص عما اكترى وكذلك ان اكترها للزرع وكررها للزرع أي في أن له أن يرد ان شاء وان كان مريضاً ما أفسد زرعاً أو أصابه حريق أو ضرب أو جراد أو غير ذلك فهذا كله جائحة على الزرع لا على الارض فالكراء له لازم فان أحب أن يحدد زرعاً جديده ان كان ذلك يمكنه وان لم يمكنه فهو شئ أصيب به في زرع لم ينصب به الارض فالحكم أنه لازم وهذا مغارق للجائحة في التمرة يشترى بها الرجل فتصيبها الجائحة في يده قبل أن يمكنه جدادها ومن وضع الجائحة ثم انبغى أن لا يضعها هنا فان قال قائل اذا كانتا جائحتين فما بال احدهما توضع والاخرى لا توضع فان من وضع الجائحة الاولى فانما يضعها بالخيار وبأنه اذا كان البيع جائزاً في شراء التمرة اذا بدا صلاحها وتر كها حتى تحذف فانما ينزلها بعينه الكراء الذي يقض به الدار ثم يمر به أشهر ثم تلف الدار فيسقط عنه الكراء من يوم تلفت وذلك ان العين التي اكترى واشترى تلفت وكان الشراء في هذا الموضع انما يتم سلامته الى أن يجد والمكترى الارض لم يشتر من رب الارض زرعاً انما اكترى أرضاً الا ترى أنه لو تركها لم يزرعها حتى تضي السنة كان عليه كراؤها ولو أراد أن يزرعها بشئ يقيم تحت الارض حتى لو مر به سبيل لم يزرعها كان ذلك له ولو تركها حتى اذا استحصت فأصاب الارض حريق فأحرق الزرع لم يرجع على رب الارض بشئ من قبل أنه لم يتلف شئ كان أعطاه ما به انما تلف شئ يضعه الزارع من ماله كالتكاري منه دار البر فاحرق البر ولا مال له غيره وبقيت الدار سالمة لم ينقص سكنها كان الكراء له لازماً ولم يكن احتراق المتاع من معنى الدار بسبيل واذا تكارى الرجل من الرجل الارض سنة مصابة أو سنته هذه فزرعها وحصد وبقى من سنته هذه شهر أو أكثر أو أقل لم يكن رب الارض أن يخرجها من يده حتى تكمل سنته ولا يكون له أن يأخذ جميع الكراء الا باستيفاء المكترى جميع السنة وسواء كانت الارض أرض المطر أو أرض السقي لانه قد يكون فمنافع من زرع وعنرى وسبيل ومطر ولا يؤيس من المطر على حال ولما نفع سوى هذا لا يمنعها المكترى واذا استأجر الرجل من الرجل الارض لم يزرعها فمصلحة أراد أن يزرعها شعيراً أو شيئاً من المحبوب سوى القمح فان كان الذي أراد أن يزرعها لا يضر بالارض اضراراً اكثراً من اضرار ما شرط أنه يزرع بنظام عسرة في الارض أو افساد الارض بحال من الاحوال فله زرعها ما أراد بهذا المعنى كما يكترى منه الدار على أن يسكنها فيسكنها مثله وان كان ما أراد زرعها ينقصها بوجه من الوجوه أكثر من نقص ما اشترط أن يزرعها لم يكن له زرعها فان زرعها فهو متعدي ورب المال بالخيار بين أن يأخذ منه الكراء الذي سمي له وما نقص زرعها الارض عما ينقصها الزرع الذي شرط له أو يأخذ منه كراها مثلاً في مثل ذلك الزرع وان كان فاشافي وقت يمكنه فيه الزرع كان رب الارض قطع زرع ان شاء ويزرعها المكترى مثل الزرع الذي شرط له أو مالا يضر أكثر من اضراره واذا تكارى الرجل من الرجل البعير ليجعل عليه

أعطوه ويشرك بينهم فيه ولم يبدل بغيره كما يعطاه من أوصى له سهمه وكذلك ما يوزن أو يكيل واذا أعطى الوالي من وصفا أن عليه أن يعطيه ثم علم أنه غير مستحق زرع ذلك منه الى أهله فان فات فلا ضمان عليه لانه أمين لمن يعطيه ويأخذ منه لا لبعضهم دون بعض لانه كلف فيه الظاهر وان تولى ذلك رب المال ففيه قولان أحدهما أنه يضمن والاخر كالوالي لا يضمن (قال) المزي في لم يختلف قوله في الزكاة أن رب المال يضمن (قال الشافعي) ويعطى الولاية زكاة الاموال الظاهرة الثمرة والزرع والمعدن والماشية فان لم يأت الولاية لم يبيع أهلها الا قسمها فان جاء الولاية بعد ذلك لم يأخذ وهم بها وان ارتابوا بأحد فلا بأس أن يحلفوه بالله انقسمت في أهلها وان أعطوه سهم زكاة التجارات والقطرة والركاز أجزأهم ان شاء الله وانما يستحق أهل السهمان سوى العالمين

حقهم يوم يكون
الفسم

(باب مبسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه
الله ينبغي لولي الصدقات
أن يسم كل ما أخذ
منها من بقر أو أبل في
أخذها وبسم الغنم في
أصول أذنهم وبسم
الغنم الطف من مبسم
الأبل والبقر ويجعل
المبسم مكتوبا لله لأن
مالكها إذا هلك تعالى
فكتب لله وبسم الجزية
بخلاف لبسم الصدقة
لأنها أذيت مسفارا
لأجر أصحابها فيها
وذلك بلفظ عن عمل
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنهم
كانوا يسمون وقال أسلم
لعمران في الظهر ناقة
عجاء فقال عمر رضي
الله عنه ندفعها إلى أهل
بيت يتفقدونها
يقطرونها بالأبل قال
قلت كيف تأكل من
الأرض قال عمر من
نعم الجزية أو من نعم
الصدقة قلت لأبل من
نعم الجزية فقال عمر
أردتم والله أكاه فقلت
أن عليها مبسم الجزية
(١) قوله أن أركبها
الناس الخ كذا بالأصل
وحريه كسبه متعصبه

نحو سائمة رطل قرط الخمل عليه نحو سائمة رطل حديد أو توكاري أبعمل عليه حديد الخمل عليه قرطاً بوزنه
فإن البعير فهو ضامن من قبل أن الحديد يستجمع على ظهره استجماعاً لا يستجمعه القرط فهذه تلف وأن
القرط ينتشر على ظهر البعير انتشاراً لا ينتشر الحديد فيه فالتلف وأصل هذا أن ينتظر إذا أكرى منه
بعير أعل أن يحمل عليه وزان من ثي يسمه خمل عليه وزنه من ثي غيره فإن كان الثي الذي حمل عليه
بخلاف الثي الذي شرط أن يجعله حتى يكون أضرب البعير منه فالتلف ضمن وإن كان لا يكون أضربه منه
وكان مثله أو أخرى أن لا يتلف البعير فحمله فالتلف لم يضمن وكذلك أن توكاري دابة ليركبها فحمل عليها غيره
مثله في الخلفة أو أخف منه فذلك لا يضمن وإن كان أنقل منه فالتلف ضمن وإن كان أعنف ركوباً منه وهو
مثله في الخلفة فالتلف إلى العنف فإن كان العنف شيئاً ليس كركوب الناس وكان متلفاً ضمن وإن كان كركوب
الناس لم يضمن وذلك (١) أن أركب الناس قد يختلف ركوب ولا يوقل ركوب على حدة إلا أنه إذا فعل في
الركوب ما يكون خارجاً له من ركوب العامة ومتلفاً فالتلف الدابة ضمن وإذا توكاري الرجل من الرجل أرضاً
عشر سنين على أن يزرع فيها ماشاء فلا يمنع من ثي من الزرع بحال فإن أراد الفراس فالفراس غير الزرع
لأنه يبقى فيها بقاؤه لا يباعه الزرع ويفسد منها ما لا يفسد الزرع فإن تكارها مطلقاً عشر سنين ثم اختلفا
بزرع فيها أو فرس كرهت الكراه فسخته ولا يشبه هذا السكن السكن ثي على وجه الأرض وهذا ثي على
وجهها وبطنها فإذا تكارها على أن يفرس فيها أو يزرع ماشاء ولم يرد على ذلك فالكرام جائزة وإذا انقضت
سنوه لم يكن لب الأرض قلع غراسه حتى يعطيه قيمته في اليوم الذي يخرج منه ماشاء على أصوله وبهره وإن
كان فيه ثمر وأرب الفراس أن شاء أن يقلعه على أن عليه إذا قلعه ما نقص الأرض والفراس كالبناء إذا كان
بأذن مالك الأرض مطلقاً لم يكن لب الأرض أن يقلع البناء حتى يعطيه قيمته قائماً في اليوم الذي يخرج منه
(قال الشافعي) وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض يزرعها وفيها نخلة أو مائة نخلة أو أقل أو أكثر وقد
رأى ما استأجر منه من البياض زرع في البياض ولم يكن له من ثمر النخل قليل ولا كثير وكان ثمر النخل لب
النخل ولو استأجرها منه بألف دينار على أن له ثمر نخلة يسوي درهمها أو أقل أو أكثر كانت الاجارة فاسدة من
قبل أنها انعقدت عقدة واحدة على حلال ومحرم فالخلل الكراه والحرام ثمر النخلة إذا كان هذا قبل أن
يبدو صلاحه وإن كان بعد ما يبدو صلاحه فلا بأس به إذا كانت النخلة بعينها (قال الشافعي) وسواء
في هذا كثر الكراه في الأرض أو الدار وقلت الثمرة وأكثر أو قل الكراه كما كان لا يحمل أن تباع ثمر نخلة
قبل أن يبدو صلاحها وكان هذا فيما يحرم كما هو في ألف نخلة وكذلك إذا وقعت الصفقة على بيعه قبل بدو
صلاحه بحال لأن الذي يحرم كثيراً يحرم قليلاً وسواء كانت النخل صنواناً واحداً في الأرض أو مجتمعاً
في ناحية أو متفرقة (قال الشافعي) وإذا توكاري الرجل الدار أو الأرض إلى سنة كراه فاسداً فلم يزرع
الأرض ولم ينتفع بها ولم يسكن الدار ولم ينتفع بها إلا أنه قد قبض ما عند الكراه ومضت السنة لم يزرع كراه
مثلاً كما كان يلزمه أن انتفع بها ألا ترى أن الكراه لو كان معها فلم ينتفع بها واحدة منها حتى تنقضي سنة
لزمه الكراه كله من قبل أنه قبضه وملكته ومنفعة ثمره حقه فيها فلا يسقط ذلك حتى يرب الدار عليه فلما
كان الكراه الفاسداً إذا انتفع به المالك يرد إلى كراه مثله كان حكم كراه مثله في الفاسد كحكم الكراه
الصحيح وإذا توكاري الرجل من الرجل الدار سنة فقبضها المالك ثم غصبها بأياها من لا يقوى عليه سلطان
أو من يرى أنه يقوى عليه سلطان فسدوا لا كراه عليه في واحد منهما ولو أراد المالك أن يكون خصماً
للفاسد لم يكن له خصم إلا وكالة من رب الدار وذلك أن الخصومة للفاسد إنما تكون في ربة الدار فلا يجوز
أن يكون خصماً في الدار إلا برب الدار أو وكيله لرب الدار والكراه لا يسلم للمالك أن يكون المالك
مالك الدار والمالك لم ينتفع به على أن يكون خصماً لو كان ذلك جائزاً له أرباً ثلثاً أو خامسة فيها سنة فلم يبين

قال فاعلم بها عـ
فحصرت قال فكانت
عنده صحاف تسع فلا
تكون فأكهه ولا
طريقة الا جعل منها
في تلك الصحاف فيعت
بها الى اذ واج النبي صلى
الله عليه وسلم ويكون
الذي يبعث به الى حفصة
رضي الله عنها من آخر
ذلك فان كان فيه
نقصان كان في خطها
قال فجعل في تلك
الصحاف من لحم تلك
الجزور فبعث به الى
أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وأمر بما بقي
من اللحم فصنع فطما
عليه المهاجرين
والانصار (قال) ولا أعلم
في الميسم علة الآن
يكون ما أخذ من الصدق
معلوما فلا يشتريه
الذي أعطاه لانه خرج
منه الله كما أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم عمر
رضي الله عنه في فرس
جل عليه في سبيل الله
فراء يباع أن لا يشتريه
وتترك المهاجرون
تقول منازلهم بكم لانهم
تركوها لله تعالى

(١) قوله أرحقه كذا
بالاصل والكلام مستقيم
بذنه فحرر كتبه مستقيمة

لما كنتم أن يحكم بينهما ما تجعل على المكثري كراء ولم يسلم له أم تجعل للخاصم اجارة على رب الدار في عمله ولم
يؤكله أو أربأ أو أربأ رب الدار بأنه كان غصبها من الغاصب لا يبطل الكراء أو أربأ أو أربأ المكثري أن رب
الدار غصبها من الغاصب أبقض على رب الدار أنه عاصب باقرار غير مالك ولا وكيل فهل بعد المكثري اذا
قبض الدار ثم غصبت أن يكون الغصب على رب الدار ولم تسلم للمكثري المنفعة بلا مؤنة عليه كما كثرى فان
كان هذا فكذا ففسوا غصبها من لا يقوى عليه سلطان أو من يقوى عليه سلطان ولا يكون عليه كراء لانه
لم تسلم له المنفعة أو يكون الغصب على المكثري دون رب الدار ويكون ذلك شيئا أصيب به المكثري كما يصاب
ماله فيلزمه الكراء غصبها ياه من يقوى عليه السلطان أو من لا يقوى عليه وإذا ابتاع الرجل من الرجل
العبد ودفع اليه الثمن أو لم يدفعه واقر قاعن تراض منهما ثم مات العبد قبل أن يقبضه المشتري وان لم يجل
البائع بينه وبينه كان حاضر عندهما قبل البيع وبعد حتى توفي العبد فالعبد من مال البائع لا من مال
المشتري وان حدث بالعبد عيب كان المشتري بالخيار بين أن يقبض العبد أو يرد وكذا لو اشتراه وقبضه كان
الثنى دارا أو عبدا أو ذهباً بآبائها أو عرضاً من العرض فتلف الذي ابتاعه العبد مما وصفنا في يدي
مشتري العبد كان البيع منتفذاً وكان من مال مالكه فان قال قائل قد هلك هذا العبد وهذا العرض ثم
لم يحدث واحد منهما حولاً بينه وبين ملكه ياه فكيف يكون من مال البائع حتى يسلمه للمشتري فليله بالأمر
الذين مما لا يختلف الناس فيه من أن كان بدم ملك رجل مضموناً عليه أن يسلمه اليه من دين عليه أو حتى
لزمه من وجهه من الوجوه أرض جنازة أو غيرها أو غصب أو أي شيء ما كان فأحضره ليدفع اليه مال كحقه
فيه عرضاً بينه وبينه ففك في يده لم يبرأ بهلاكه في يده وان لم يجل بينه وبين صاحبه وكان ضمانه منه
حتى يسلمه اليه ولو أقام بعد احضاره ياه في مكان واحد يوماً واحداً أو ستة أو أقل أو أكثر ترك الحل
بغير الدفع لا يخرج من عليه الدفع الا بالدفع فكان أكثر ما على المتبايعين أن يسلم هذا ما باع وهذا ما اشترى
به فلم يبق في الحل يخرج من ضمان بهال وقال الله جل وعلا وأما النساء صدقاتهن نحلة فلأن امرأ
نكح امرأ أو استخبرتها ماله ولم يجل بينها وبين قرض صداقها ولم يدفعه اليها لم يبرأ منه بأن يكون واجداً له وغير
حائل دونه وأن تكون واجدة له غير محمول بينها وبينه وقال الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآؤا الزكاة فلو
أن امرأ أحضر مساكين وأخبرهم أن لهم في ماله دراهم أخرجهما بآبائهما من زكاة ماله فلم يقبضوها ولم يجل
بينهم وبينها فخرج من أن تكون مضمونة عليه حتى يؤدبها ولو تلفت في يده تلفت من ماله وكذلك لو ظهر
للمصلاة وقام يريدها ولا يصلحها يخرج من فرضها حتى يصلحها ولو وجب عليه أن يقبض من نفسه من دم أو
جرح فأحضر الذي له القصاص وخلى بينه وبين نفسه أو خلى الحاكم بينه وبينه فلم يقبض ولم يعف لم يخرج
هذا ما عليه من القصاص ثم لا يخرج أحدهم مما قبله الا بأن يؤدبه الى من هو له أو يعفوه الذي هو له
وهكذا أصل فرض الله جل وعز في جميع ما فرض قال الله عز وجل ودية مسلمة الى أهله فجعل التسليم الدفع
لا الوجود وترك الحل والدفع وقال في البناء فان أنتم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم وقال لنبيه صلى
الله عليه وسلم وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ففرض على كل من صار اليه حق تسليم أو حق
له (١) أن يكون مؤدبه أو آت أو دفعه لترك الحل دونه وسواء دعاه الى قبضه أو لم يدعه مالم يبرئه منه فيبرأ منه
بالبراءة أو يقبضه منه في مقامه أو غير مقامه ثم يدعه ياه وإذا قبضه ثم أودعه ياه فضمنه من مال كة قال
الربيع يريد القابض له وهو المشتري (قال الشافعي) وإذا كثر الرجل من الرجل الأرض والدار
كراء محصاً بشئ معلوم سنة أو أكثر ثم قبض المكثري ما كثرى فالكراء له لازم فيدفع حين يقبضه الا أن
يشترطه الى أجل فتكون الى أهله فان سلم له ما كثرى فقد استوفى وان تلف جميع مما قبض منه من الكراء
كله فبالم يستوفى فان قال قائل فكيف يجوز أن يكون يدفع اليه الكراء كله ولعل الدار أن تلف أو
الأرض قبل أن يستوفى قيل لا أعلم يجوز غير هذا من أن تكون الدار التي ملك منفعتهما مدفوعة اليه

(باب الاختلاف في المأقفة)

(قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس لا مؤلفه فيجعل سهمهم وسهم سبيل الله في الكراع والسلاح في ثغور المسلمين وقال بعضهم ابن السبيل من مرقم في البلد الذي به الصدقات وقال أيضا حيث كانت الحاجة أكثر فهي واسعة كانه يذهب الى أنه فوضى بينهم يقسمونه على العدد والحاجة لأن لكل أهل صنف منهم سهما ومن أحببنا من قال اذا تماسد أهل الصدقة وأجذب آخرون نقلت الى المجدين اذا كانوا يخاف عليهم الموت كانه يذهب الى أن هذمال من مال الله عز وجل قسمة لأهل السهمان لمعنى صلاح عباد الله على اجتهاد الامام وأحبسه يقول وتنقل سهمان أهل الصدقات الى أهل التي وان جهدوا وضاق التي وينقل التي الى أهل الصدقات ان جهدوا وضافت الصدقات على معنى ارادة صلاح عباد الله (قال الشافعي) وانما قلت بخلاف هذا القول

فبستوفي المنفعة في المسدة التي شرطت له وأولى الناس أن يقول بهذا من زعم أن الجائحة موضوعة وقد دفع البائع الثمرة الى المشتري ولو شاء المشتري أن يقطعها كلها قطعها فلما كان المشتري اذا تركها الى اوان يرجو أن تكون خيرا له فتلف رجوع بحصة ماتلف كان في الدار التي لا يقدر على قبض منفعتها الا في مدة تأتي عليها أولى أن يجعل الثمن للمكري حالا كما يجعله للثمرة الا أن يشتريه الى أجل فان قال قائل من قال هذا قيل له عطاء بن أبي رباح وغيره من المكين فان قال فاجتهد على من قال من المشتريين اذا شرطوا فهو على شرطه ما وان لم يتشارطا فكلما امر عليه يومه حصته من الكراء كان عليه أن يدفع كراء يومه قيل له من قال هذا الزم في أصل قوله أن يحجر الدين بالدين اذا لم يقل كما قلنا ان الكراء يلزم بدفع الدار لانه لا يوجد في هذا أبدا دفع غيره وقال المنفعة تأتي يوما بعد يوم فلا جعل دفع الدار يكون في حكم دفع المنفعة قيل فالمنفعة دين لم يأت والمال دين لم يأت وهذا الدين بالدين وسواء كانت أرض نبل أو غيرها وأرض مطر (قال) واذا تكرر الرجل المسلم من الذي أرض عشر أو خراج فعليه فيما أخرجت من الزرع الصدقة فان قال قائل فما الجدة في هذا قيل لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة من قوم كانوا يملكون أرضهم من المسلمين وهذه أرض من زرعهم من المسلمين فانما زرع ما لا يملك من الأرض وما كان أصله فينا أو غنمة فان الله جل ذكره خاطب المؤمنين بأن قال لنبه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وخاطبهم بأن قال وأواجه يوم حصاده فلما كان الزرع مالا من مال المسلم والحصاد حصاد مسلم يحب فيه الزكاة وجب عليه ما كان لا يملك رقة الأرض فان قال فهل من شيء توخعه غير هذا قيل نعم الرجل يتكاري من الرجل الأرض أو يخجها اياها فيكون عليه في زرعها الصدقة كما يكون عليه لو زرع أرض نفسه فان قال فهذه المالك معروف قيل فكذلك يتكاري في الأرض الموقوفة على أبناء السبيل وغيرهم ممن لا يعرف بعينه وانما يعرف بصفته فيكون عليه في زرعها الصدقة فان قال هذا هكذا ولكن أصل هذه مسلم أو مسلمين وأصل تلك لشرك قيل لو كانت لشرك ما حل لنا الا نطبخ أنفسه ولكن لما كانت عنوة وأصلها كانت مالا للمسلمين كانت نعم أموالهم من الذهب والفضة فيكون علينا فيها الصدقة كما يكون علينا فيما ورثنا من آباءنا لان ملكهم قد انقطع عنهم فصار لنا وكذلك الأرض فان قال قائل فهمي لقوم غير معروفين قيل هي لقوم معروفين بالصفة من المسلمين وان لم يكونوا معروفين بأعيانهم كما تكون الأرض الموقوفة لقوم موصوفين فان قال فالخراج يؤخذ منها قيل لولا أن الخراج كراء ككراء الأرض الموقوفة وكراء الأرض للرجل حرم على المسلم أن يؤدي خراجا على الآخذ منه أن يأخذ منها خراجا ولكنه انما هو كراء الأثر أن الرجل يكترى الأرض بالشيء الكثير فلا يحسب عليه ولاه فيخفف عنه من صدقتها شيئا لمأدى من كرائها (قال الشافعي) فاذا ابتاع الرجل من الرجل عبدا فصادقا على البع والقبض واختلصا في الثمن والعبد قائم تحالفا ووراد فان كان العبد تالفا تحالفا ووراد اقامة العبد وادان كان قائما وبها يصادق في البيع ويختلفان في الثمن رد العبد بعينه فكل ما كان على انسان أن يرد بعينه ففات رده بعينه لان القيمة تقوم مقام العين اذا فانت العين فاذا كان هذا في كل شيء فما أخرج هذامن تلك الاشياء لا يجوز أن يفرق بين المجتمع في المعنى الابحجر يلزم وهكذا في الدور والأرضين اذا اختلفا قبل أن يسكن أو يزرع تحالفا ووراد فاذا اختلفا بعد الزرع والسكن تحالفا ووراد اقامة الكراء وان سكن بعضهم قيمة ما سكن وفسخ الكراء فيما لم يسكن وان تكرر أرضا لزرع فزرعها وبقى له سنة أو أكثر تحالفا ونفاضا فيما بقي وردد كراءه مثلها يزرع قال واذا كترى الرجل من الرجل الدابة بعشرة تصادق على الكراء ومبلغه واختلصا في الموضع الذي تكرر الى فقال المكترى اكثريتها الى المسدنة بعشرة وقال المكترى اكثريتها بعشرة الى أية فان لم يكن ركب الدابة تحالفا ووراد او كان ركبها تحالفا وكان لرب الدابة كراء مثلها الى الموضع الذي ركبها اليه وفسخ

لأن الله جل وعز وجل
 المال فسين أحدهم
 في قسم الصدقات التي
 هي طهرة فسماعا
 الله لتمامه أصناف
 ووكدها وجاءت سنة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بأن تؤخذ من
 أغناسهم فترد على فقراهم
 لأفقرهم غيرهم ولغيرهم
 فقراء فلا يجوز فيها عتدي
 والله أعلم أن يكون فيها
 غير ما قلت من أن
 لا تنقل عن قوم وفهم
 من يستحقها ولا يخرج
 سهم ذي سهم منهم إلى
 غيره وهو يستحقه
 وكفى يجوز أن يسمى
 الله تعالى أصنافا فيكونون
 موجودين معا فاعطى
 أحدهم سهم وسهم غيره
 ولو جاز هذا عندى جاز
 أن يجعل في سهم واحد
 جميع سهام سبعة ما فرض
 لهم ويعطى واحد
 ما لم يفسر له والذي
 يخالفنا يقول لو وصى
 بنثى لفقراء بنى فلان
 وغاري بنى فلان رجل
 آخر وبنى سبيل بنى
 فلان رجل آخران
 كل صنف من هؤلاء
 يعطون من ثلثه وأن
 ليس لوصى ولا وال
 أن يعطى الثلث منها
 (١) قوله إذا كان بعض
 ما بقى كذا بالاصل ولا
 يخفى استقامة الكلام
 بدون بعض ان لم
 يخرج فاعين البعض
 فخر ركبته

الكراء في ذلك الموضع لأن كلهم مادمع ومدعى عليه لأن الكراء بيع من البيوع وهذا مثل معنى قولنا
 في البيوع وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض ليزرعها فترقت كلها قبل الزرع رجع بالاجارة لأن
 المنفعة لم تسلم له وهي مثل الدار تهدم قبل السكنى فان غرق بعضها فهدمها فأنقص دخله فيها أكثرى
 وله الخيار بين حبسها بالكراء أو ردها لأنه لم يسلم له ما أكثرى كما أكثرى كما يكون له في الدار لو تهدم بعضها
 أن يحبس ما بقى بحسنة من الكراء كان تهدم نصفها فأراد أن يقيم في نصفها الباقي بنصف الكراء فذلك
 له لأنه نقص دخله ففرضي بالنقص وإن شاء أن يخرج ويفسخ الكراء كان ذلك له إذا كان (١) بعض ما بقى
 من الدار والأرض ليس مثل ما ذهب (قال الشافعي) وكذلك لو اشترى مائة أربط طعاما فلم يستوفها حتى
 تلف نصفها في يدى البائع كان له أن شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن (قال الربيع) الطعام عتدى
 خلاف الدار تهدم بعضها بالان الطعام شيء واحد والدار لا يكون بعضها مثل بعض سواء مثل الطعام (قال
 الشافعي) وأصل هذا أن ينظر إلى البيعة فإذا وقعت على شيء يتبعه ويحوز أن يقبض بعضه دون بعض
 فتلغ بعضه قلت فيه هكذا وإن وقعت على شيء لا يتبعه مثل عبد اشترته فلم تقبضه حتى حدث به
 عيب كنت فيه بالخيار بين أخذه بجميع الثمن أو رده لأنه لم يسلمك فقبضه غير مغيب فإن قال قائل ما فرق
 بين هذين قيل لا يكون العبد يتبع من الغيب ولا العيب يتبع من العبد فقتل يكون المسكن متبعها
 من المسكن من الدار والأرض وكذلك إذا تكاثر الرجل من الرجل الأرض عشرين بمائة دينار لم يحز
 حتى يسمى لكل سنة شيئا معلوما وإذا أكثرى الرجل من الرجل أرضه أوداره فقال أكثرىها منك كل
 سنة دينار أو أكثر ولم يسم السنة التي يكثر بها ولا السنة التي ينقطع بها الكراء فالكراء فاسد لا يجوز إلا على
 أمر يعرفه المكبرى والمكبرى كالأجر من البيوع الأعلى ما يعرف وهذا كلام يحتمل أن يكون الكراء فيه
 ينقص إلى مائة سنة أو أكثر أو أقل ويحتمل أن يكون سنة ويحتمل أقل من سنة فكان هذا كراء مجعولا
 يفسخه قبل السكنى فان فات فيه السكنى جعل ثلثه على المكبرى أجر مثله كان أكثرىها وقع به الكراء
 أو أقل إذا بطلنا أصل العقد فيه وصبرناه فبطلنا الباطل لدلالة الحق (قال الشافعي) فإذا زرع
 الرجل أرض رجل فادعى أن رب الأرض أكرأه أو أعاره أياها وحذر الأرض فالحقول قول رب الأرض
 مع يمينه ويقطع الزارع زرع وعلى الزارع كراء مثل أرضه إلى يوم يقطع زرع (قال الشافعي) وسواء كان
 ذلك في إبان الزرع أو في غير إبانه إذا كان زارع الأرض المدعى الكراء حبسها عن مالكها فاعنا أحكامه عليه
 حكم القاصب وإذا تكاثر الرجل من الرجل أرضا فزارع لغيره لا يستطيع إخراجه منها إلى أن يحصده
 فالكراء مفسوخ لا يجوز حتى يكون المكبرى يرى الأرض لاحائل دونها من الزرع ويقبضها لاحائل دونها
 من الزارعين لأنها تجعله يباعن البيوع فلا يجوز أن يبيع رجل عينا لا يقدر المتابع على قبضه حينئذ
 له ويدفع الثمن ولا أن يجعل على المتابع والمكبرى الثمن ولعل المكبرى أن يتلف قبل أن يقبضه ولا يجوز أن
 نقول له الثمن دين إلى أن يقبض فذلك دين بدين (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الأرض والدار قبل
 أن يكثر بهما ويقبضهما ولكن يكثر الأرض والدار ويقبضهما مكانهما لاحائل بينهما أو متى حدث على
 واحد منهما ما حدث يمنع من منفعة رجع المكبرى بحسنة من الكراء من يوم حدث الحادث وهكذا العبد
 وجميع الأمارات وليس هذا بيع وسلف إنما البيع والسلف أن تنعقد العقدة على إيجاب بيع وسلف بين
 المتبايعين فيكون الثمن غير معلوم من قبل أن يبيع حصته من السلف في أصل غنه لا تعرف لأن السلف
 غير معلوم (قال الشافعي) وكل ما جاز ذلك أن تشتريه على الأفراد جاز ذلك أن تكتره على الأفراد والكراء
 بيع من البيوع وكل ما لم يجوز أن تشتريه على الأفراد لم يجوز ذلك أن تكتره على الأفراد ولو أن رجلا
 أكثرى من رجل أرضا يضاء ليزرعها شجرا قائما على أن له الشجر وأرضه كان في الشجر ثمر بالغ وأغص
 أكثرى من رجل أرضا يضاء ليزرعها شجرا قائما على أن له الشجر وأرضه كان في الشجر ثمر بالغ وأغص

أول يمكن فيه كان هذا كراعا نرا كما يكون بجاعا نرا (قال الربيع) يريد أن لصاحب الأرض البيضاء
 النضر وأرض النضر (قال الشافعي) ولو تكاثر الأرض بالقرعة دون الأرض والشجر فإن كانت القرعة
 قد حل بيعها جاز الكراعهما وإن كانت لم يحل بيعها لم يحل الكراعهما قال الله تبارك وتعالى ولا تأكلوا
 أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال عز وجل ذلك بأنهم قالوا إنما البيع
 مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فكانت الآياتان مطلقتين على إحلال البيع كله إلا أن تكون دالة من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في إجماع المسلمين الذين لا يمكن أن يجهلوا معنى ما أراد الله فنخص نحر يم
 بيع دون بيع فنصير إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه لأنه المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله خاصة
 وعاما ووجدنا الدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتعريم شيتين أحدهما التفاضل في النقد والآخر النسبة
 كلها وذلك أنه يحرم الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل يدا بيد وكذلك الفضة وكذلك أصناف من الطعام الحنطة
 والشعير والتمر والمخ فحرم في هذا كله معنيان التفاضل في الجنس الواحد وأباح التفاضل في الجنس
 المختلفين وحرم فيه كله النسبة فقلنا الذهب والورق هكذا لأن نصسه في الحبر وقلنا كل ما كان ما كولا
 ومشر وبهكذا لأنه في معنى مانص في الحبر وما سوى هذا فلي أصل الآيتين من إحلال الله البيع حلال
 كله بالتفاضل في بعضه على بعض يدا بيد ونسبة فكانت لنا بهذا أدلة على ما وصفتنا منها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم ابتاع عبد العبد وأجاز ذلك على بن أبي طالب وابن المسيب وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم ولوم
 يكن فيه هذا الخبر ما جاز فيه إلا هذا القول على هذا المعنى أو قول ثان وهو أن يقال إذا كان الشيطان من
 صنف واحد فلا يجوز إلا أن يكونا سواءا وسواءا بعين ومثلا بمثل كما يكون الذهب بالذهب وإذا اختلفا
 فلا بأس بالتفاضل يدا بيد ولا خيرة في نسبة كما يكون الذهب بالورق والتمر بالحنطة ثم لم يجوز أن يباع بهير
 بهيرين يدا بيد من قبل أنهم من صنف واحد وان اختلفت رحلتهم ونجاتهما وإذا لم يجز يدا بيد كانت
 النسبة أولى أن لا تجوز فإن قال قائل قد يختلفان في الرحلة وكذلك التمر يختلف في الحلاوة والجودة حتى
 يكون المدين البردي خيرا من المدين من غيره ولا يجوز إلا مثلا بمثل يدا بيد لأنهم ما قرآن يجمعان معا على
 صاحبهما في الصدقة لأنهما جنس وكذلك البعيران جنس يجمعان على صاحبهما في الصدقة وكذلك الذهب
 منه ما يكون المشغال ثمن ثلاثين درهما لجودته ومنه ما يكون المشغال بشئ أقل منه بكثير لتفاضلهما ولا يجوز
 وإن تفاضلا أن يباعا مثلا بمثل يدا بيد ويجمعان على صاحبهما في الصدقة فاما أن تجرى الأشياء كلها
 قياسا عليه وأما أن يفرق بينها وبينه كما قلنا وبالدلائل التي وصفنا وبأن المسلمين أجمعوا على أن الذهب
 والورق بثمان فبما سواهما بخلاف ما سواهما بهما فاما أن يتحكم المحكم فيقول مرة في شئ من الجنس
 لا يجوز الفضل في بعضه على بعض قياسا على هذا ثم يقول مرة أخرى ليس هو من هذا فإن كان هذا جازا
 لأحد جاز لكل امرئ أن يقول ما خطر على قلبه وإن لم يكن من أهل العلم لأن الخاطر لا يعدو أن يوافق أثره
 أو يخالفه أو قياسا أو يخالفه فإذا جاز لأحد الأخذ بالآثر وتركه والأخذ بقياس وتركه لم يكن ههنا معنى إلا
 أن يقول امرؤ بما شاء وهذا محرم على الناس (قال الشافعي) الإجارة كما وصفت بيع من البيوع فلا بأس
 أن تستأجر العبد سنة بخمسة دنانير فتقبل الدنانير أو تكون إلى سنة أو سنتين أو عشرين فلأبأس إن كانت
 علة خمسة دنانير حالة أن تؤاجر بها عبدك من رب الدنانير إذا قبض العبد وليس من هذا شئ ينادين
 الحكم من المستأجر أن يدفع إلى المستأجر له نقدا غير أن صاحبه يستوفي الإجارة في مدة تأتي ولولا أن الحكم
 فيه هكذا أجازت الإجارة بدين أبدا من قبل أن هذا بدين ولا عرف لها وجهها تجوز فيه وذلك إلى أن قلت
 لا تحب الإجارة إلا بالنسيئة المستأجر من المنفعة ما يكون له حصه من الثمن كانت الإجارة منعقدة والمنفعة
 دين فكان هذا ينادين ولو قلت يجوز أن أستأجر منك عبدك بعشرة دنانير شهرا فأنقضى الشهر دفعت

دون صنف وإن كان
 أحوج وأفقر من
 صنف لأن كلاً ذوق
 بما يسمى له وإذا كان
 هذا عندنا وعند قائل
 هذا القول فيما أعطى
 لا يمينون أن لا يجوز أن
 يميني الأعلى ما أعطوا
 فعمياء الله أولى أن
 لا يجوز أن يميني الأعلى
 على ما أعطى (قال)
 وإذا قسم الله إلى دوس
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن أربعة أخماسه
 لمن أوقف على الغنية
 للفارس ثلاثة أسهم
 وللراجل سهم ولم تعلم
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فضل ذائع على
 من دونه ولم يفضل
 المسلمون الفارس أعظم
 الناس غنا على جبان
 في القسم ويسف جاز
 لمخالفتي قسم الصدقات
 وقد قسمها الله تعالى
 أبين القسم فيعطى
 بعضا دون بعض وينقلها
 عن أهلها المحتاجين
 إليها إلى غيرهم لأن كانوا
 أحوج منهم أو
 يشركهم معهم أو
 ينقلها عن صنف منهم
 إلى صنف غيره (أرأيت)
 لو قال قائل تقوم أهل
 غزو كثير أو جفوا

على عدو أنت أغنياء
فأخذ ما وجفتم عليه
فأقسمه على أهمل
الصدقات المحتاجين
إذا كان عام سنة لاهم
من عيال الله تعالى هل
الجنة عليه إلا أن من
قسم الله له بحق فهو أولى
به وإن كان من لم يقسم
له أوجب منه وهكذا
ينبغي أن يقال في أهل
الصدقات وهكذا لاهل
المساكين لا يعطى
أحدهم منهم غيره ولا
يمنع من سهمه لغيره ولا
لغيره وقضى معاذ بن
جبل رضى الله عنه أيا
رجل انفصل من
مخلاف عشيرته إلى
غيره مخلاف عشيرته
فغيره وصدقته إلى
مخلاف عشيرته ففي
هذا معنيين أحدهما
أنه جعل صدقته
وعشره لاهل مخلاف
عشيرته لم يقل لقرابته
دون أهل المخلاف
والآخر أنه رأى أن
الصدقة إذا تبنت لاهل
مخلاف عشيرته لم تقبل
عنهم صدقته وعشره
بقوله عنهم وكانت كما
ثبت بدأ فان قيل
فقد جاء عدى بن حاتم
أبا بكر رضى الله عنه

البك العشرة كانت العشرة ديناً وكانت المنفعة ديناً فكان هذا ديناً بدين ولو قلت أدفع البك عشرة وأقبض
العبد بخدي شبرا كان هذا سلفاً في ديني غير موصوف وسلفاً غير مضمون على صاحبه وكان هذا في هذه
المعاني كلها إبطال الأجازات وقد أجازها الله تعالى وأجازتها المسلمون وقد كتبنا تثبيت
أجازاتنا في كتاب الأجازات ولولا أن ما قلت كما قلت أن دفع المستأجر من دار وعبد إلى المستأجر دفع العين التي
فيها المنفعة فيجب في الأجرة التقدير والتأخير لأن هذا قد سقذ ونقد بدين ما جازت الأجازات بحال أبداً فإن
قال قائل فهي لا يقدر على المنفعة فيها إلا في مدة تأتي فلا قد عقلنا أن الأجازات منذ كانت هكذا فإن حكمها
حكم الطعام يتباع كبد لا فتشع في كبله فلا تأخذ منه فانيا أبداً لا بعد بادي وذلك أنه لا يمكن فيه غير هذا
وكذلك السكنى والخدمة لا يمكن فيها أبداً غير هذا فاما من قال بمن أجاز الأجازات يجوز أن يستأجر العبد شهراً
بدينار أو شهرين أو ثلاثة ثم قال ولا يجوز أن يكون لي عليك دينار فاستأجره منك لأن هذا دين بدين فالذي
أجاز هو الدين بالدين إذ كانت الأجرة ديناً لا شك والذي بطل هو الذي ينبغي أن يجوز من قبل أنه يجوز لي
أن يكون لي عليك ديناراً فخذ منه منك دراهم ويكون كينونته عليك كقبضك إياهم من بدى ولا يجوز أن
يعطيك دراهم بدى نارم وجعل ويرزعم هناء في الصرف أنه نقد وزعم في الإحالة أنه دين فلا بد أن يكون الحكم
أنه نقد فيها جميعاً وأدين فيها جميعاً فإن جاز هذا أجاز غيره أن يجعله نقداً حقيقياً بدينار أو ديناراً بدينار
نقداً (قال الشافعي) البيوع الصحيحة صنفان بيع عين براهها المشتري والبائع وبيع صفة مضمونة
على البائع وبيع ثالث وهو الرجل يبيع السلعة بعينها غائبة عن البائع والمشتري غير مضمونة على البائع إن
سلبت السلعة حتى يراها المشتري كان فيها خيار براءة براءة على صفة وكانت على تلك الصفة التي باعها إياها
أو مخالفة لتلك الصفة لأن بيع الصفات التي تلزم المشتري ما كان مضموناً على صاحبه ولا يتم البيع في هذا
حتى يرى المشتري السلعة فبرضاها أو يتفرق بعد البيع من مقامهما الذي رآها فيه فحينئذ يتم البيع ويجب
عليه الثمن كما يجب عليه الثمن في سلعة حاضرة اشتراها حتى يتفرق بعد البيع عن راض فيلزمهما ولا يجوز
أن يتباع هذه السلعة بعينها إلى أجل من الأجل فرب ولا بعد من قبل أنه إنما يلزم بالاجل ويجوز فيما أحل
صاحبه وأخذ منه مشيئة ورزيمه بكل وجه فاما بيع لم يلزم فلا يجوز أن يكون إلى أجل وكيف يكون على
المشتري دين إلى أجل ولم يتم له بيع ولم يره ولم يرضه فإن تطوع ففقد فيه على أنه إن رضى كان نقد الثمن وإن
سقط رجوع الثمن لم يكن بهذا بأس وليس هذا من بيع وسلف ولأن أسلفك في الطعام إلى أجل فأتخذ
منك بعد مجيء الأجل بعض طعام وبعض رأس مال فإن ذهب ذاهب إلى أن هذين أو أحدهما أو ما كان في
مثل معناهما أو معنى واحد منهما من بيع وسلف فليس هذا من ذلك بسبيل ألا ترى أن معقولاً لا لاشك فيه في
الحديث إذا كان اتفانهمى عن بيع وسلف فاتفانهمى أن يجمعوا ونهيه أن يجمعوا معقول وذلك أن الاتفان
لا تحل إلا معلومة فإذا اشتريت شيئاً بعشرة على أن أسلفك عشرة وتسلفني عشرة فهذا بيع وسلف لأن
الصفة جعتهما معلوم السلف غير معلوم لا تسلف فله حصه من الثمن غير معلومة ولا ترى بأن لا بأس بأن
أبيعك على حدة وأسلفك على حدة اتفانهمى أن يكونا بالشروط مجموعين في صفقة فاما إذا أعطيتك عشرة
دنانير على مائة فرق إلى أجل خلعت فاتفانهمى عليك المائة فإن أخذتها كلها فهي مالي وإن أخذت بعضها فهي
بعض مالي وأقبلت فيما بقي منها بأحداث شيء لم يكن على ولم يكن في أصل عقد البيع فبهم به البيع وإذا جاز
أن أقبلت منها كلها فيكون هذا أحداثاً قاله لم تكن على جاز هذا في بعضها (قال الربيع) قال الشافعي
البيع يمان ثلاثاً لهما أحدهما بيع عين براهها البائع والمشتري عند تباعها وبيع مضمون بصفة
مطلوبة وكل معلوم وأجل معلوم والموضع الذي يقبض فيه (قال الربيع) وقد كان الشافعي يجزئ بيع
السلعة بعينها غائبة بصفة ثم قال لا يجوز من قبل أنها قد تتلف فلا يكون يتم البيع فيها فلما كانت مرة

تسلم فتم البيع ومرة تعطب فلا يتم البيع كان هذا مقصونا

(كراء الدواب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال وإذا تكاثر رجل دابة من مكة إلى مفر كرها إلى المدينة فعليه الكراء الذي تراضوا عليه إلى مفر فإن سلت الدابة فعليه كراء مثلها إلى المدينة وإن عطبت الدابة فعليه الكراء إلى مفر وقيمة الدابة وإن نقصت بعيب دخلها من ركوبه فأثر فها مثل الدبر والعور وما أشبه ذلك ردها وأخذ قيمة ما نقصها كما يأخذ قيمتها لو هلكت وإذا رجعت إلى صاحبها أخذ ما نقصها وكراء مثلها إلى حيث تعدى وإذا هلكت الدابة لم يتعد المكثري البلد الذي تكاثرها إليه ولم يتعد بأن يحمل عليها ليس له ولا أن يركبها ولو بالتركيب الدواب فلا ضمان عليه وإن كان الكراء ذاهبا وجائفا فاعلم عليه في الذهاب نصف الكراء الآن يكون الذهاب والجيشة يختلفان فيقسم الكراء على قدر اختلافهما بقول أهل العلم باختلافهما ولو تعدى عليها بعد ما بلغت المكان الذي تكاثرها إليه ميلا أو أقل ثم ردها فعطبت في الموضع الذي اكترها إليه ضمن لا يخرج من الضمان الذي يتعدى الأبدانها سائلة إلى ربهما

(الاجارات)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال قال ليس كراء البيوت ولا الأرضين ولا الظاهر بل لازم ولا جائز وذلك أنه تعليق والتعليق بيع ولما رأينا البيوع تقع على أعيان حاضرة ترى وأعيان غائبة موصوفة مضمومة والكراء ليس بعين حاضر ولا غائب يرى أبدأ وأينا من أجازها قال إذا تهدم المنزل أو هلك العبد انتقض الكراء والاجارة فهما وانما التعليق ما انقطع ملك صاحبه عنه إلى من ملكه إياه وهو إذا ملك مستأجره منفعة فالاجارة ليست هكذا ما لك العبد لملكه ومنفعته مستأجره إلى المدة التي تشترط وخدمة العبد مجبولة أيضا مختلفة بقدر نشاطه وبذله وكسله وضعفه وكذلك الركوب مختلف ففيها أمور تفسدها وهي عندنا بيع والبيع كما وصفنا ومن أجازها فقد يحكم فيها بحكم البيع لأنها تعليق ويختلف بينها وبين البيع في أنها تعليق وليست بمحاطبها فان قال أشبهها بالبيع فليحكم لها بحكمه وإن قال هي بيع فقد أجاز فيها ما لا يجيز في البيع (قال الشافعي) وهذا القول جهل عن قائله والاجارات أصول في أنفسها يبيع على وجهها وهذا كله جائز قال الله تبارك وتعالى فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن فأجاز الاجارة على الرضاع والرضاع يختلف لكثرة رضاع المولود وقتله وكثرة اللبن وقتله ولكن لما لم يوجد فيه الا هذا جازت الاجارة عليه وإذا جازت عليه جازت على مثله وما هو في مثل معناه وأمرى أن يكون أين منه وقد ذكر الله عز وجل الاجارة في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه قال الله عز وجل قالت احداها بما أبنت استأجره إن خير من استأجرت القوى الأمين قال أنى أريد أن أنكحل احدي ابنتي هاتين على أن تأجرتي فمأني حجج الآية (قال الشافعي) قد ذكر الله عز وجل أن نبيما من أنبيائه أجرت نفسه حجما سامة ملكه بها بضع امرأة فسدل على تجوز الاجارة وعلى أنه لا بأس بها على الحجج ان كان على الحجج استأجره وإن كان استأجره على غير حجج فهو تجوز الاجارة بكل حال وقد قيل استأجره على أن يرعى له والله تعالى أعلم (قال الشافعي) خفضت بها السنة وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف أهل العلم ببلدنا علمناه في اجازتها وعوام فقهاء الامصار (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الارض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الارض فقال بالذهب والورق قال أما بالذهب والورق فلا بأس به (قال الشافعي) فراجع سماع النبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم

بصدقات والز برقان بن بدر فها وإن جا أيها فقد تكون فضلا عن أهلها ويحتمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس بهم نسبا ودارا ممن يحتاج إلى سعة من مضر وطئ من اليمن ويحتمل أن يكون من حولهم ارتدوا فلم يكن لهم فيها حق ويحتمل أن يؤتى بها أبو بكر رضي الله عنه ثم ردها إلى غير أهل المدينة وليس في ذلك خبر عن أبي بكر نصبر إليه فان قيل فإنه بلغنا أن عمر رضي الله عنه كان يؤتي بنعم من الصدقة فبالمدنية صدقات النخل والزرع والناض والماشية وللمدينة ساكن من المهاجرين والانتصار وحلفاء لهم وأصحاب وجهية ومزينة بها وباطرافها وغيرهم من قبائل العرب ففعال ساكن المدينة بالمدينة وعيال ساكني أطرافها وجيرانهم وقد يكون عيال ساكني أطرافها بها وعيال جيرانهم وعشارهم فيقولون يا وتكون مجمعا لأهل السهمان كما تكون المياه

والقبرى مجعلاهل

السهمان من العرب
ولعلمهم استغوا فقتلها
الى اقرب الناس بهم
وكافوا بالمدينة (فان
قيل) فان عمر رضى الله
عنه كان يحمل على ابل
كثيرة الى الشام والعراق
فاتماهى والله اعلم من
نعم الجزية لانه انما
يحمل على ما يحتمل من
الابل واكثر فراض
الابل لا تحمل احدا
وقد كان يبعث الى عمر
بنعم الجزيرة فيبعث
فيبتاعها ابلا جيلة
فيحمل عليها (وقال)
بعض الناس مثل قولنا
في ان ما اخذ من مسلم
فسيده سبيل الصدقات
وقالوا والى كازيسيل
الصدقات ورواها زينا
ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وفي
الركاز الخمس وقال
المعادن من الركاز وكل ما
اصيب من دغن الجاهلية
من شئ فهو ركاز ثم عاذ
لما سدد فيه فابطله
فزعزم انه اذا وجد ركازا
فواسع له فيما بينه وبين
الله تعالى ان يكتفه وللوالى
ان رده عليه بعد
ما يأخذ منه أو يدعه له
فقد ابطال هذا القول

(١) قوله الذى فيه كمال
الشرط كذا بالاصل
ولعل الصواب التى
ففيه كمال شرط الى المدة
التي الخ وتامل كتبه

وهو اعلم بمعنى ما سمع وانما حكى رافع انتهى عن كرايتها بالثلث والرابع وذلك كانت تكبرى وقد يكون
سالم سمع عن رافع بالخبر جلة فقرأى انه حدث به عن الكراء بالذهب والورق فلم يركأ بالكرأ بالذهب والورق باسا
لانه لا يعلم ان الارض تكبرى بالذهب والورق وقد بينه غير مالك عن رافع انه على كراء الارض ببعض ما يخرج
منها (آخرنا) مالك بن انس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه سأل عن استكراء الارض بالذهب والورق
فقال لا بأس به (آخرنا) مالك عن هشام بن عروة عن ابيه شيباه اخبرنا مالك بن انس عن ابن شهاب عن
سالم عن ابيه مثله اخبرنا مالك انه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف تكأرى ارضا فلم تزل يسده حتى هلك قال
ابنه فما كنت اراها الا انما هلك من طول ما مكنت يسده حتى ذكرها عند موته فامرنا بقضاء شئ بقي عليه
من كرايتها من ذهب أو ورق (قال الشافعى) والاجارات صنف من البيوع لان البيوع كلها اتماهى فخلد
من كل واحد منهما صاحبها على ما المستاجر المنفعة التي في العبد والبيت والدابة الى المدة التي اشترط
حتى يكون احق بالمنفعة التي ملكها من مالها وعلى مالكها الدابة والبيت العوض الذي اخذها عنها وهذا
البيع نفسه فان قال قائل قد تختلف البيوع في انها يغير اعيانها وانما يغير عين الى مدة (قال الشافعى)
فهى منفعة معقولة من عين معروفة فهى كالعين (قال الشافعى) والبيوع قد يتجمع في معنى انها ملك وتختلف
في احكامها ولا يمنعها اختلافها في عامة احكامها وانه يضيق في بعضها الاخر ويتسع في غيره من ان تكون
كلها بيوعا يحملها ما يحمل البيع ويحرمها ما يحرم البيع في الجملة ثم تختلف بعد في معان اخر فلا يبطل
صنف منها خالف صنفها في بعض امورها بخلافه صاحبها وان كانا قد يتفقان في معنى غير المعنى الذي اختلفا فيه
فالبيوع لا تحل الارض من البائع والمشتري وغنى معلوم وعندنا لا تحب الابان بتفرق البائع والمشتري من
مقامهما أو ان يغير احدهما صاحبه بعد البيع فيختار اجازة البيع ثم تختلف البيوع فيكون منها المتصار فان
لا يحمل لهما ان يتبايعا بذهب وان تفاضلت الذهب الامثلة بمثل بدايدوزنا وزن ثم يكونان ان
تصار فذهب بورق فلا بأس بالفضل في احدهما على الاخر بدايد فان تفرق المتصار فان الأولان وهذا ان
قبل ان يتقابضا انتقض البيع بينهما ويكون المتبايعان السلعة سوى الصرف يتبايعان الثوب بالنقد
وبعض الثوب المشتري ولا يدفع الثمن الا بعد حين فلا يفسد البيع ويكون السلف في الشئ المضمون الى
اجل يعمل الثمن ويكون المشتري غير حال على صاحبه الا انه يكون مضمونا ويضيق فيما كان يكون غير هذا
من البيوع التي جازت في هذا مع اختلاف البيوع في غير هذا وكل ما يقع عليه جملة اسم البيع ولا يحمل
الابتراض منها خالفهما في هذا واحد وفي سواه مختلف (قال الشافعى) وقبض الاجارات الذي يجب
به على المستاجر دفع الثمن كما يجب دفع الثمن اذا دفعت الساعة المشتراة بعينها ان يدفع الشئ الذي فيه المنفعة
ان كان عيدا استوفى بعد العبد وان كان بعيرا دفع البعير وان كان مسكنا دفع المسكن حتى يستوفي المنفعة
التي فيه كمال (١) الشرط الى المدة التي اشترط وذلك انه لا يوجد له دفع الا هكذا فان قال قائل هذا دفع
مالا يعرف فهذه من علة اهل الجهالة الذين ابطالوا الاجارات (قال الشافعى) والمنفعة من عين معروفة قائمة
الى مدة كدفع العين وان كانت المنفعة غير عين ترى فهي معقولة من عين وليس دفع المنفعة بدفع الشئ الذي به
المنفعة وان كانت المنفعة غير عين ترى حين دفعت فأولى ان يفسد البيع من ملك المنفعة وان كانت غير عين
واذا صح ان يملكها من السلعة والمسكن وهي غير عين ولا مضمونة فلم تفسد كما زعمهم افسدها لانها وان
كانت غير عين فهي كالعين بانها من عين فكأنه شئ انتفعوا به من عين معروفة واجازة المسلون له فدفعه اذا
دفع كالا يستطاع غيره اولى ان يقوم مقام الدفع من الاعيان والدفع اخف من ملك العقدة لان العقدة تفسد
فيطل الدفع ويفسد ولا تفسد العقدة فاذا جاز ان يكون ملك المنفعة معروفة وان كان غير عين من
عين فيصح ويلزم كايصح ملك الاعيان جاز ان يكون الدفع العين التي فيها المنفعة يقوم مقام دفع الاعيان اذا
دفع العين التي فيها المنفعة فهو كدفع العين اذا كان هذا الدفع الذي لا يستطاع فيها غيره ابدا (قال الشافعى)

مصححه

فقال قولنا في اجازة الاجارات بعض الناس وشهدوا واحدا فيهما بالانكار وزعم ان ما احتج به فيها حجة على من خالفنا في ردّها لا يخرج منها ثم عاد لما ثبت منها فقال فيها اقاويل كانه عند نقص بعض ما ثبت منها وتوهم من مائة عدد فقال الاجارات جائزة وقال اذا استأجر الرجل من الرجل عبدا او منزلا لم يكن للمستأجر ان يأخذ المؤاجرا بالاجارة وانما يجب له من الاجارة بقدر ما استخدم العبد وسكن المسكن كانه تكماري يبتاع ثلاثين درهما في كل شهر فلم يسكن لم يجب عليه شيء ثم اذا سكن يوما فقد وجب عليه درهم ثم هكذا على هذا الحساب (قال الشافعي) فقلت له من يقول هذا القول الخبر واجماع الفقهاء بالاجارة الاجارة ثابت عندنا وعندك والاجارة ملاك من المستأجر للنفعة ومن المؤجر للعوض الذي بالمنفعة والبيع انما هي تحويل الملاك من شيء للملك غيره وذلك الاجارة فقال من قسم قائل ليست الاجارة ببيع قلنا وكيف زعمت انها ليست ببيع وهي تملك شيء بملك غيره قال الا ترى ان لها اسما غير البيع قلنا قد يكون البيوع اسماء مختلفة تعرف دون البيوع والبيوع مجعها مثل الصرف والسلم يعرفان بالاسم ببيع وهما من البيوع عندنا وعندك قال فكيف يقع البيع مغبيا له لا يتم قلنا اليس قد نفع نحن وانتم البيع على المغيب الى المدة البعيدة في السلم ونوقعها ايضا على الربط بكيل والربط قد ينفسد ثم تخبرنا انت المشتري اذا لم يقبض حتى ينفسد في رده الى رأس ماله وان يترك الى الربط قابل فاما عمله عن غلته سنة الى سنة اخرى وامار جميع البع رأس ماله بعد حبسه وقد كان ذلك برطبا بكيل معلوم فلم يقبض مالا كمالا ولم يكن في يده رأس ماله قال هذا كله مضمون قلنا اولست قد جعلته مضمونا ثم صرت الى ان تحكم له في المضمون بأحد حكمه من تخيره أنت في ان يرد رأس المال وتبطل ما وجب له وضمن الربط بعد ما انتفع به المسلم اليه ولم ينتفع المسلم واما ان يؤخر ماله عن غلته سنة بلا طيب من نفسه الى سنة اخرى فقال هذا كله كما قلت ولكن لا تجد غيره فيه قلت فاذا كان قولك لا تجد غيره فيه حجة فكيف لم تجعل لنا الذي هو اوضح وأبين ونحن لا نجد فيه غيره حجة قال وما ذلك قلنا زعمنا ان البيوع تجوز ويحصل ثم مقبوضا وان القبض يختلف فنه ما يقبض باليد ومنه ما يدفع اليه المفتاح وذلك في الدور ومنه ما يحل للمالك بينه وبين المشتري وهو لا يعلق عليه ولا يقبض بيده وذلك مثل الأرض المحدودة ومنه ما هو مشاع في الأرض لا يدرى أثر فيها هو أم غير بها غير أنه شريك في كلها ومنه ما هو مشاع في العبد لا ينفصل أبدا وكل هذا يقال له دفع يقبض به الثمن ويجب دفعه ويتم به البيع وهو قبض مختلف وذلك أنه لا يوجد فيه مع اختلافه غير هذا فلو قال لك مشتري نصف العبد البيوع يتم مقبوضا والقبض ما يكون منفصلا معروفا وليس يكون في نصف العبد قبض فاننا نقض البيوع قلت القبض يختلف فاذا لم يكن دون نصف العبد حائل وسلمه اليك فهذا القبض الذي لا يستطيع غيره في هذا ومن دفع الدفع الذي لا يستطيع غيره فقد وجب له الثمن والمنفعة التي في العبد بالاجارة لا يستطيع دفعها الا بان يسلم العبد والمساكن فاذا دفعه كما لا يستطيع غيره فلم لا يجب ما تملك به المنفعة ما بين هذا الفرق وقبض الاجارة انما هو دفع الذي فيه الاجارة وسلامته فاذا دفع الدار وسلمت فله سكنها الى المدة واذا دفع العبد وسلم فله خدمته الى مدة شرطه وخدمته حركة يحددها العبد وليس في الدار حركة يحددها انما منفعة فيها جعلته اياها ولا يستطيع ابدان دفع ما ملك المستأجر غير تسليم ما فيه المنفعة اليه وسلامته ما فيه المنفعة حتى تتم المنفعة الى مدتها فان قال قائل فهذا ليس كدفع الاعيان الاعيان بدفع يرى وهذا يدفع لا يرى قيل وما يختلف دفع الاعيان فيه فتكون عين اشترها بعينها عندك وتصرف في اذارتها كنت بالخيار وقد كانت عندنا بعينها مضمونة كالمسلم مضمونا ويكون السلم بالصفة بغير عينه ويجب ثمنه وانما هو صفة لا عين فاذا اراد المسلم نقض البيع أو المسلم اليه لم يكن ذلك لواحد منهما وان جاء به المسلم اليه فقال المسلم لا ارضى قلت له ليس ذلك اذا جاء على الصفة التي شرطت لم يكن لك خيار قال بلى قد يفعل هذا كله ولكن الاجارات مغبية قلنا مغبية معقولة كالمسلم مغيب موصوف قال

السنة في اخذه وحق الله في قسمه لمن جعله الله له ولو جاز ذلك جازي جميع ما اوجبه الله لمن جعله له (قال) فاننا روينا عن الشعبي ان رجلا وجد أربعة أو خمسة آلاف درهم فقال على رضى الله عنه لا تقبض فيها قضاء ديننا اما أربعة أو خمس فلك ونحن المسلمين ثم قال والخمس مردود عليك (قال الشافعي) رحمه الله فهذا الحديث ينقض بعضه بعضا اذا زعم ان عليه قال والخمس للمسلمين فكيف يجوز ان يرى المسلمين في مال رجل شيئا ثم يرده عليه او يدعه وهذا عن علي مستنكر وقد رووا عن علي رضي الله عنه ما ساند موضوعا انه قال أربعة أنجاسه لك واقسم الخمس في فقراء أهلاك فهذا الحديث أشبه بمحدث على رضى الله عنه لعل عليا عليه آمينا وعلم في أهله فقراء من أهل السهمان فأمره أن يقسمه فيهم (قال الشافعي) رحمه الله وهم يخالفون ما رووا عن الشعبي من

هو وان كان موصوفاً بغير عينه بصير الى أن يكون عيناً قلت يكون عيناً وهو لم يرق لا يكون فيها خيار كما يكون في الاعيان التي لم تر قال فهي على الصفة قلنا ولم لا تجعل ما اشترى ولم ير من غير السلم وقد وصف كما وصف السلم اذا جاء على الصفة يلزم كما يلزم السلم قال البيوع قد يختلف قلنا فإلزامك تحيزها مع اختلافها لنفسك وتريد أن لا تحيزها مع اختلافها لئلا قال اني وان أجزتها فهي صائرة عينا قلنا الصفة في السلم قبل يكون الشراء مغيبة موصوف بها شيء لم يخلق بعد من ثياب وطعام قال ولكنها تقع على عين فتعرف قلنا فالاجارة في عين قائم تكون في ذلك العين قائمة تعرف فان زعمت أن الاجارة انما هي منفعة والمنفعة مغيبة وقد تختلف فلم أجزتها ولم تقل فيها قول من ردها وعبت من ردها ونسبته الى الجهالة قال لانه ترك السنة واجماع الفقهاء وليس في السنة ولا اجماع الفقهاء الا التسليم ولا تضربه الامثال ولا تدخل عليه المقاييس قلنا فاذا اجمع الفقهاء على اجازتها وصيروها ملك منفعة معقولة وان كانت لا تكون شيئاً يكال ولا يوزن ولا يدرع وأجازوها مغيبة وأوجبوها كما أوجبوا غيرها من البيوع ثم صرت الى عيب قولنا فيها وان كانت تحيزها وقولنا قول مستقيم على السنة والآثار وصرت تحيز بحجة من أبطلها فاذا قبل لك ان كانت في هذه الحجة فأبطلها وان لم يكن فيه حجة فلا تحيز به قلت لا أبطلها لانها السنة واجماع الفقهاء فان قال قائل فدع حجة من أخطأ في ابطالها وأجزها كما أجزها الفقهاء فقد أجازوها اذا أجازوها فلا يجوز عندنا أن يكونوا أجازوها الا على أنها تعليق منفعة معقولة وما كان تعليقاً فقد وجب غنمه والأصرت الى حجة من أبطلها فان قال لك قائل فكيف صيرت هذا قبضاً والقبض ما يصير في يد صاحبه الذي قبضه ويقطع عنه ملك الذي دفعه فبيل له ان الدفع من المالك لمن ملكه يختلف ألا ترى أن رجلاً لو ابتاع بيوعاً ودفع اليه أثمانها ثم حاكمه الى القاضي قضى عليه بدفعها فان كان عبداً أو ثوباً أو شيئاً واحداً سلمه اليه وان كان شيئاً يتجزأ بيعته فكان طعاماً في بيت استوجبته كله بكيل على أن كل مد بدرهم قال كله فكان يقبضه شيئاً بعد شيء لاجلته كقبضته الواحد في قضى عليه بدفع كل صنف من هذا كما يستطاع قبضه فكذلك قضى عليه بدفع الاجارة كما يستطاع ولا يستطاع فيها أكثر من تسليم الذي فيه المنفعة الى الذي ملك فيه المنفعة والمنفعة قيم معروفة كالشراء في الدار المشاعة معروف بحساب وفي غيره فان قال قائل فان الذي فيه المنفعة يسلم ثم يندم المنزل أو يموت العبد فتكون أوجب عليه دفع ماله وهو مائة ثم لا يستوفي بالمائة الا حقي بعضها ويكون الماخر قد انتفع بالثمن قلنا بذلك رضى المستأجر قال ما رضى الابن يستوفي قلنا ان قدر على الاستيفاء فذلك له وان لم يقدر أخذ ماله قال وأي شيء ينسب هذا من البيوع قلنا ما وصفنا من السلم أدفع لهذا مائة درهم في رطب فحضر الرطب ولم يوف منه شيئاً فيعود الى أن يقول لي خذ رأس مالك وقد انتفع به المسلم اليه أو أخرج مالك بعد محله سنة بلا رضاء مثله الى سنة أخرى فاذا قلت قد انتفع بحالي فان أخذه فقد أخذ من منعة مالي بلا عرض أخذه وان أخرته سنة فقد انتفع بحالي سنة بلا طيب نفسي ولا عرض أعطته منه قال لا أحد الا هذا فان قلت لك وصدقني المسلم اليه بأنه فقيب متى حتى مضى الرطب قلت لا أحد شيئاً أعديك عليه لانك رزيت أمانته قلت ما رزيت الا بالاستيفاء وقد كان يقدر على أن يوفني قلت وقد فات الرطب الذي يوفيك منه قيل فالمستأجر ليعين انما استأجره وهو يعلم أن العين اذا ذهبت ذهبت المنفعة فكيف عتبه فيه وهو يعلم ولم تنسب في المسلم اليه الذي ضمن لصاحبه الرطب كبلال معلوماً بصدقه من غير شيء يعينه المسلم اليه كان أولى أن يعينه فيه من المستأجر وهو يقول لي الرجل يبتاع الشيء من الرجل والشيء المتباع بعينه ببلد غائب عن المتبايعين ويدفع المشتري الى المشتري منه الثمن وافيا على أن يسلم البائع للمشتري ما اشترى منه وانما يدفعه له ويدفع اليه ثم تم هلك الشيء المتباع فيقول يرجع المشتري بالثمن وقد انتفع به رب السلعة ولم يأخذ رب المال عوضاً فيقول للمشتري أنت رزيت بذلك ولقد كانت لك السلعة لو تمت فلما لم تتم انقض البيع وانما رزيت بها ما هو يقول ايضاً الرجل يشتري المراء بعد الخليله ونفسها فلم يدخل بها وثقلتها ياء ونفسها

وجهين أحدهما أنهم يزعمون أن من كانت له مائتا درهم فبئس للوالي أن يعطيه سولاله أن يأخذ شيئاً من السهمان المقسومة بين من سمي الله تعالى ولامن الصدقات تطوعا والذي يزعمون أن علياً تركه له خمس ركاه رجل له أربعة آلاف درهم ولعله أن يكون له مال سواهاو يزعمون أنه اذا أخذ الوالي منه واجبا في ماله لم يكن له أن يعود عليه ولا على أحد بعده يزعمون أن لو وليها هو لم يكن له حبسها ولا دفعها الى أحد يعوله (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان له أن يكتسبها وللوالي أن يردّها اليه فليست بواجبة عليه وتركها وأخذها سواء وقد أبطلوا هذا القول السنة في أن في الركاز الخمس وأبطلوا حق من قسم الله من أهمل السهمان الثمانية فان قال لا يصلح هذا الا في الركاز قيل فان قيل لا يصلح في الركاز في السلم فيها سوى ذلك من صدقة وما شعبة وعقبي

زرع وورق فالجعة عليه
الا كهي عليك والله
سبحانه وتعالى أعلم

(مختصر في النكاح
الجماع من كتاب
النكاح وما جاء في أمر
النبي صلى الله عليه وسلم
وأزواجه)

(قال الشافعي رحمه
الله ان الله تبارك

وتعالى لما خص به
رسوله صلى الله عليه

وسلم من وجبه وأبان
بينه وبين خلقه بما

فرض عليهم من طاعته
افترض عليه أشياء

خففها عن خلقه ليزيده
بها ان شاء الله قربة

وأباح له أشياء حظرها
على خلقه زيادة في

كرامته وتبيننا الفضيلة
فمن ذلك أن كل من ملك

روجة فليس عليه
مخييرها وأمر عليه

الصلاة والسلام أن
يخير نساءه فاختاره

فقال تعالى لا يجز لك
النساء من بعد قالت

عائشة رضي الله عنها
مامات رسول الله صلى

الله عليه وسلم حتى أحل
له النساء قال كأنها

تعني اللاتي حظرهن
عليه قال تعالى

وأمرأة مؤمنة إن

هو الذي يلزمها فإذا فعلت جبرته على دفع العبدانها ويكون ملكها له حصصا فإن باعته أو وهبت أو أعتقت
أو دبرت أو كاتبته جازلانه لها ملك تام فإن طلقها قبل يكون من هذا شيء يرجع نصف العبد فكان شريكها
فيه فقد زعمت أن ملكها فيه تام كما يتم ملك من دفع العوض بالعبد ثم انتقض ملكها في نصفه فإن قيل لك
كيف يتم ملكها ثم ينتقض قلت ليس في هذا قياس هو لم يدخل بها فلها نصف المهر إذا طلقها فإن قيل
لك كيف ينتقض نصفه رأيت ذلك جهلا ممن بقوله وقلت هذا مما لا يختلف فيه الفقهاء وترعى أيضا أنه إذا
اشترى عبدا فدلس له فيه عيب كان ملكا حصصا ان باع أو وهب أو أعتق فإن لم يفعل فشاء حصصا بالعيب
حصصا وإن لم يشأ حصصا وشاء نقض البيع وقد كان تاما فنقضه وقد يبيع الرجل النقص من الرجل فيكون
المشتري تام الملك لا سبيل للبائع عليه ولا على أخذه منه ويكون له أن يبيع ويهب ويصنع ما يصنع ذوالمال
في ماله فإن كان له شقيق فأراد أن يبيعه من يده بالثمن الذي اشتراه به وإن كان كلها أخذته وقد يجعل نحن
وأنت ملكا تاما ويؤخذ به الثمن ثم ينتقض بأسباب بعد عامه فكيف عبت هذا في الإجارة وإن ما بقوله في
الإجارة إذا أضافت الشيء الذي فيه المنفعة فلم يكن إلى الاستفهاء سبيل ويرد المستأجر ما بقي من حقه كما يرد
لو اشترى سفينة طعام كل قفيز بكذا فاستوفى عشرة أقفزة ثم استهلكها ثم هلك ما بقي من الطعام رددناه عما بقي
من المال وألزمناه عشرة بحصصتها من الثمن وأنت تنقض الملك والاعيان التي فيها الملك فاقته ثم لو باع أحد
بهذا قلت هذا من أمر الناس فإن كان في نقض الإجارة إذا كانت العين التي فيها المنفعة قد فانت عيب فنقض
الملك والعين المملوكة فاقته أعيب فإن لم يكن فيه عيب فعليه فيه جهل (قال الشافعي) ثم قالوا فيها أيضا ان
دفع المستأجر الإجارة كلها إلى المورق قبل أن يسكن البيت أو يركب الدابة ثم أراد أن يرجع فيمادفع لم يكن
ذلك له فإن كان دفع ما يجب عليه فهو ما قلنا وإن كان دفع ما لا يجب عليه فلم يرجع به فهو لم يهب ولم يقطع
عنه ملكه إلا بأمر يزعم أنه لا يجب عليه أن يدفعه ولا يحق عليه منه شيء إلا أن يسكن أو يركب وهم يقولون
إذا انقضت الإجارة رده لأنه انما دفعه باسم الإجارة ولا وهبها فإن كان يدفعه بالإجارة والإجارة لا يلزمه بها
دفع فينبغي أن يرده عليه متى شاء ثم قال فيه قول آخر أعجب من هذا قال ان تكرارى دابة بمائة درهم فلم
يجب من المائة شيء فأراد أن يدفعها ثانيا بصر فها كان حلالا لا فيقبل له أن تعني به تحول الكرا إلى الدانير
وتنقصه من الدراهم قال لا ولكنه يصارقه بها بسعر يومه قلنا أو يحل الصرف في شيء لم يجب قال هو واجب
فلما قالوا يجب على صاحبه إذا لم يسم له أجل دفع مكانه كما لو اشترى رجل سلعة بمائة أو ضمن عن رجل مائة ولم
يسم أجل كان عليه أن يدفع المائة مكانه وهذا قولنا وقولك في الواجب كله إذا لم يسم له أجل فكيف قلت في
المستأجر الإجارة واجبة عليه وليس عليه أن يدفعها له أن يصارقه بها والإجارة إلى غير أجل (قال الشافعي)
فإن قال هي إلى أجل معلوم وذلك أنه إذا استأجر عبدا سنة فكل يوم من السنة أجل معلوم ولكل يوم من
السنة أجرة معلومة والمائة درهم التي استأجرها العبد السنة لازمة على هذا الحساب قيل له فاقول فيه
ان مرض أحد عشر شهرا من السنة أو شهر من أولها أو وسطها فلم يقدر على الخدمة أليس ان قلت ينتظر
فإذا أصح استخدمه فيما يستقبل فقد زعمت أن حصصا أحد عشر شهرا أو الشهر قد كانت في وقت لازم ثم
استأجر عنه أو كان واجبا ثم بطل فإن جعلت له أن يستخدمه أحد عشر شهرا أو شهر من سنة أخرى فقد
جعلت أجل بعد أجل ونقلت عمل سنة في سنة أخرى وإن قلت واجبة ان كانت فهذا الفساد الذي لا شكل
لأن الإجارة تملك منفعة من عين معروف والمنفعة معروفة بتلك الدراهم سمية فإذا كان التملك مغنيا
لا يدري أ يكون أم لا يكون لأنه قد يموت العبد ويبقى وعرض فكيف يجوز أن تملك منفعة مغسية بدراهم
معبية سمية هذا تملك الدين بالدين والمسلمون ينفون عن بيع الدين بالدين والتبليد يبيع فإن قلت عليك
المنفعة ان كانت فهذا أفسد من قبل أن هذا احتياطة ويلزم أن تفسد الإجارة كما أفسد هامن عاب قوله قال

وهبت نفسها للنبي
الآية وقال تعالى يا نساء
التي لستن كأحد من
النساء ان انقبتن
فأبائهن بهن نساء
العالمين وخصه بأن
جعله عليه الصلاة
والسلام أولى المؤمنين
من أنفسهم وأزواجه
أمهاتهم قال أمهاتهم
في معنى دون معنى
وذلك أنه لا يحل
نكاحهن بحال ولم
تحرر من ألوكن
لان النبي صلى الله عليه
وسلم قد تزوج بناته
وهن أخوات المؤمنين
(الترغيب في النكاح
وغيره من الجامع ومن
كتاب النكاح جديدي
وقديم ومن الاملاء على
مسائل مالك)

قال الشافعي رحمه الله
وأحب للرجل والمرأة
أن يستزوجا إذا تافقت
أنفسهما إليه لان الله
تعالى أمر به ورضيه
وندى إليه وبلغنا أن
النبي صلى الله عليه
وسلم قال تناكحوا
تكنزوا فاني أباهي بكم
الامح حتى بالسقط وأنه
قال من أحب فطرتي
فليستن بسنتي ومن سقى
النكاح ويقال ان

فقد يلزمك في هذا شبه بما يلزمي فليس يلزمي اذا زعمت أن الاجارة تحجب بالقبض وأن المنفعة معلومة وأنه
لا قبض لها الا قبض الذي فيه المنفعة فاذا قبضت كان ذلك قبضاً للمنفعة ان سلمت المنفعة وقد اجماعوا منسبون
هذا كله كما اجماعوا البيوع على اختلافها وكما يحل بيع الطعام بضر بين أحد هما بصفة والأخر عين فلو
اشترت من طعام عين مائة ففيز كان صحيحاً فان أخذت في كتابه واستهلك ما كتلت منه وهلك بعض
المائة القفيز وجب على ما استهلك بحصته من الثمن وبطل عني عن ما هلك فان قال فالخدمة ليست غنما
فهى معلومة من عين لا يوصل الى أخذها لتستوفي الا بأخذ العين فأخذ العين بكالها التي هي أكثر من
المنفعة بوجوب الثمن على شرط سلامة المنفعة لا تعدوا الاجارة أن تكون واجبة فعليه دفعها أو تكون غير
واجبة والصرف عندنا وعندك قهارياً (قال الشافعي) فاذا قيل له فان كانت أثمان الاجارات غير واجبة
فلا يحل له أن يأخذ بشئ لم يكن ولا يدري أ يكون أم لا يكون ثم يأخذ من جهة الصرف فيفسد من أنه غير
واجب لان الصرف فيما لا يجب بآل نعم ولكن الاجارة واجبة وثنها واجب فلا يكون رباً فاذا قيل له وإذا
كان واجباً فلماذا دفعه قال ليس واجب وهم يروون عن عمر أوابن عمر أنه تكرر من رجل بالمدينة ثم صار فيه
قبل أن يركب فان كان ثابتاً عن عمر فهو موافق قولنا ووجه لنا عليهم قال وإذا تكرر الرجل الدار من
الرجل فالكرأ لازم له لا ينسخ بموت المكثري ولا المكثري ولا يحال أبداً مادامت الدار قائمة فاذا دفع الدار
الى المكثري كان الكراء لازماً للمكثري كله الا أن يشترط عند عقدة الكراء أنه الى أجل معلوم فيكون اليه
كالبيوع وقال بعض الناس تفسخ الاجارات بموت أيهما مات ويفسخها بالعذر ثم ذكر أشياء يفسخها
بها قد يكون مثلها ولا يفسخها به (قال الشافعي) فقبل لبعض من يقول هذا القول أقلت هذا بخير قال
روى عن شريح أنه قال اذا ألقى المشتاح برئ فقبل له أكذا تقول بقول شريح فشرح فشرح لا يرى الاجارة لازمة
ويرى أن لكل واحد منهما فسخها بالاموت ولا عذر قال هكذا قال شريح ولسنا تأخذ بقوله قيل فلم تحجب
بما تخالف فيه وترغم أنه ليس بحجة قال فاعندنا فيه خبر ولكنه يفتي أن يشكاري رجل منزلاً يسكنه
فموت وولده لا يحتاجون اليه فيقال ان شتم فاسكنوه وهم أتمام ويقع أن يموت المؤجر فيقول ملك الدار
لغيره فتكون الدار لولده والميت لا يملك شيئاً ويسكنها المستأجر بأمر الميت والميت أمره حين مات فقبل
له أو يملكها الوارث الا الميث قال لا قبل أفسر يد الوارث أبداً على أن يقوم الامقام الميت فيها قال قلنا
فالميت قبل موته كان يقدر على أن يفسخ هذه الاجارة عن داره ساعة واحدة قبل انقضاء مدتها عندك من
غير عذر قال لا قبل أفبكون الوارث الذي انما ملك عن الميت الكل والبعض أحسن حالاً من المالك
قال فهل رأيت ملكاً ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شئ قلنا الذي وصفنا لك من أنه انما ملك ما كان
الميت ملك كافاً له منه ونحن نوجد ملكاً ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شئ قال وأين قلنا
أرأيت رجلاً من رجلا داراً تسوى الفأبما ثم مات الراهن أن يفسخ الرهن قال لا قلنا ولم وقد انتقل ملك
الدار فصار للوارث قال انما يملكها الوارث كما كان يملكها الميت والميت قد أوجب فيها حقاً لم يكن له ففسخه
الا ببقاء الغريم حقه فالوارث أولى أن لا يفسخه قلنا فلا نسبعك تقبل مثل هذا ممن يحتج به عليك في الاجارة
وتحج به في الرهن ولا بد من أن تكون تاركاً للعق في رده في الاجارة وفي انفاذه في الرهن لان حالهما واحد قد
أوجب الميت في كليهما حقاً عندنا وعندك فلا يفسخه بوجه حتى يستوفيه من أوجه له عندنا وبحال وعندك
الامن عذر ثم تفسخه بعد الموت في الاجارة مما لا يكون عذراً في حياة المؤجر والعذر أيضاً شئ ما وضعته أنت
لا اثر ولا معقولا وانت لا تفسخه بعذر ولا غير عذر في الرهن وما بينهما في هذا فرق كلاهما أوجب له فيه
ماله كحقاً جائزاً عندنا وعندك فاما أن يثبتا معا بكل حال واما أن يبرأ أحدهما بشئ فيقول الآخر
أرأيت لو قال قائل وضعت العذر تفسخه الاجارة وأنا بطله في الاجارة وأضعه في الرهن فافسخه

الرجل ليرفع يدها
ولده من بعده (قال)
ومن لم تنق نفسه
الى ذلك فأحب الى أن
يتخلى لعبادة الله تعالى
(قال) وقد ذكر الله
تعالى القواعد من
النساء وذكر عبدا
أكرهه فقال سيدي
وحصورا والحضور
الذي لا يأتى النساء ولم
يسد بهن الى النكاح
فدل أن المندوب اليه
من يحتاج اليه (قال)
واذا أراد أن يتزوج
المسرة فليس له أن
ينظر اليها حاسرة ويظهر
الى وجهها ويقبها وهي
متغضبة باذنها وبغير
اذنها قال الله تعالى
ولا يبدين زينتهن الا
ما ظهر منها قال الوجه
والكفان

(باب ما على الاولياء
وانكاح الاب البكر
بغير اذنها ووجبه
النكاح والرجل يتزوج
أمتها ويجعل عتقها
صدقاها من جامع كتاب
النكاح واحكام
الفران وكتاب النكاح
املاء على مسائل مالا
واختلاف الحديث
والرسالة)

قال الشافعي رحمه الله

الرجل أن تكون الحجة عليه الا أن يقال ما ثبت فيه حق اسلام وكان الحق حلالا لم يفسخه عذرو وقد تقدمه
الحق الواجب عند المسلمين (قال الشافعي) مع ثبوت من مثل هذا يقولونه من ذلك الرجل يوصى للرجل
برقبته داره ولا خرا أن ينزلها في كل سنة عشرة أيام ثم عوت الموصى له برقبته الدار فيملك وارثه الدار فان أراد
منع الموصى له بالنزول قبل ذلك أن لا يملك الدار مال له وهذا شرط في النزول ولا تملك عن أبيك الا ما كان
ملك ولا يكون لك فيها أكثر مما كان له (قال الشافعي) فاما قوله ان مات المستأجر فلا حاجة بالورثة الى
المسكن فلو قاله غيره أشبه أن يقول له لست تعرف ما تقول (قال الشافعي) أرايت لو أن رجلا كان يريد
التجارة فاشترى دابة بألف وهو لا يملك الا ألفا فاستوجبها مات وله ورثة أطفال والراحلة تسوى ألفا ومائة
فقال عنهم وصى أو كان فيهم مدرك محتاج كان أبو هؤلاء يعني بالرواحل لتسكب فيها وهؤلاء لا يكتسبون
أو يعني بها الضرب من الجسارة وقد أصبح هؤلاء أيتاما ورافة الرجل في يده لم يخرجه بعد من يده فافسخ البيع
ورد الدارهم لحاجة الأيتام ولا تنزعها من أيديهم ان لم يكن أبوهم دفعها أو كان هذا في حرام اشتراء أو ما أشبهه
بمالة منفعة فيه أو مما فيه المنفعة البسيرة قال لا أفسخ شيئا من هذا وأمسى عليهم ما فعل أبوهم في ماله
لأنه فعله وهو ملك فأملكهم عنه ما كان هو ملك في حياته ولا يكونون أحسن حالا من أبيهم فيما لم يملكوه عنه
(قال الشافعي) قبل وكذلك الكراء يشكراه وهو جلال جائز له فقد ملكوا ما ملك أبوهم من منفعة المسكن
فان شاؤا سكنوا وان شاؤا أكرهوا قال وزعم أن رجلا لو تكاثر من الرجل ألف بعير على أن يسير من بغداد
ثمان عشرة الى مكة تخلف الجمال ابله وعلفها بأثمانها أو أقل أو أكثر وخرج الحاج فلم يبق الا هو وترك
الجمال الكراء من غيره للشرط حتى فاته الحج كان له ذلك ولم يفسر شيئا فان قال لك الجمال قد غسر رتني
ومنعتني الكراء من غيرك وكلفتني مؤنة أنت على أثمان ابلي وصدقه المكثري فلا يقضى له عليه شيء ويجلس
بلا مؤنة عليه لأنه لم يأخذ منه شيئا وان كان قد غره وقال قائل هذا القول فان أراد الجمال أن يجلس وقال
يداني أن ادع الحج وأنصرف الى غيره فليس ذلك له فاذا قبل له ولم لا يكون ذلك له قال من قبل أنه غره فغره أن
يكثري من غيره وعقد له عقدة حلالا فليس له أن يفسخها (قال الشافعي) فلم لا يكون الجمال على
المشكاري أن يجلس وقد عقد له كما قال عقدة حلالا وغره كما كان للمشكاري أن يجلس وحالهما ويحتمل
واحدة لو كان يكون لاحدهما في العقدة مالم يس لا خرا ينبغي أن يكون الكراء للمشكاري ألزم بكل وجه من
قبل أن المؤنة على الجمال في العلف وحبس الابل وضمانها ومن قبل أن المؤنة على المكثري فعهد الى أحقهما
لنصرف الحكم فيهما أن يلزمه فأبطل عنه وأحقهما أن يبطل عنه فالزمه قال ولا فرق بينهما من قبل أن العقدة
حلال لا تنفسخ الا باجتماعهما على فسخها (قال الشافعي) وسئل هبل وجد عقدة حلالا لا شرط فيها ولا
عيب يكون لاحد المتعاقدين فيها مالم يس لا خرا فلا أعله ذكرها فقبل وبما بال هذه العقدة من بين العقد لا خبر
ولا قياس (قال الشافعي) واذا اختلف المشكاري والمكثري في قوائمه وقولهم تحالفا وتراد قبل لهم في هذا
كيف يحكمون بحكم البيوع قال هو تملك وانما البيوع تملك قبل لهم فأحكموا له بحكم البيوع فيما أنبت
فيسه حكم البيوع فيقولون ليس يبيع وهم لا يقولون هذا من أحد فاذا قبل بعضهم أنتم لا تبصرون في هذه
الا قاييل الى خسر يكون بجه زعمهم ولا قياس ولا معقول فكيف علموه قالوا قاله أصحابنا وقال لنا بعضهم
ما في الاجارة الا ما قلتم من أن تحكمكم بها بحكم البيوع ما كانت السلامة للنفقة فافقه وأبطل ولا يجوز مال
فقبل له فتصير الى أحد القولين فلا أعله صار اليه (قال) وان تكاثر رجل من رجل دابة من مكة الى مصر
فتعدي بها الى عسفان فان سلب الدابة كان عليه كراؤها الى مصر وكراؤها الى عسفان فان عطف الدابة لله
الكراء الى مصر وقبلة الدابة في كراؤها كانت ثمان من حين تعدي بها من الساعة التي تعدي بها اليها كان أو

بعدها

تعالى فدل كتاب
الله عز وجل وسنة نبيه
عليه الصلاة والسلام
على أن حقا على
الاولياء أن يزوجوا
الحشرات البوالغ اذا
أوردن النكاح ويدعون
الى رضا قال الله تعالى
واذا طلقتم النساء فبلغن
أجلهن فلا تضاهوهن
أن ينكهن أزواجهن
اذا تراهنهم بالمعروف
(قال) وهذه آية
آية في كتاب الله تعالى
دلالة على أن ليس
للراة أن تزوج بغير روى
(قال) وقال بعض
أهل العلم زلت في
معقل بن يسار رضى
الله عنه وذلك أنه زوج
أخته رجلا فطلقها
فانقضت عدتها ثم
طلب نكاحها وطلبته
فقال زوجته أنت أختي
دون غيرك ثم طلقها لا
أنكحها أبدا فزوات
هذه الآية وروت
عائشة رضى الله عنها
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال أيا امرأة
نكحت بغير إذن وليها
فنكاحها باطل فلان
فإن مسها فلها المهر
بما استحل من فرجها
فإن استبرأ أو قال

بعدها ولا يكون عليه فيها قبل التعدي انما يكون عليه حين صار ضامنا في حال التعدي وقال بعضهم
لصاحب الدابة ان شاء الكراء بحساب وان شاء يضمنه قيمة الدابة وان سلمت وليس نقول بهذا قولنا هو الاول
لا يضمننا حتى تعطب (قال الشافعي) ومن أعطى مالا رجلا قراضا ونهاه عن سلعة يشتريها بعينها فاشتراها
فصاحب المال بالخيار ان أحب أن تكون السلعة قراضا على شرطها وان شاء ضمن المقارض رأس ماله قال
الربيع وله قول آخر انه اذا أمر به أن يشتري سلعة بعينها فتعدي فاشتري غيرها فان كان عقد الشراء بالعين
بعينها فالشراء باطل وان كان الشراء بغير العين فالشراء قد تم ولزم المشتري الثمن والربح له والنقصان عليه وهو
ضامن للمال لانه لما اشترى بغير عين المال صار المال في ذمة المشتري وصار له الربح والخسارة عليه وهو ضامن
المال لصاحب المال (قال الشافعي) فان أعطى رجل رجلا شيئا يشتري به شيئا بعينه فاشتري له ذلك الشيء
وغيره بما أعطاه أو أمره أن يشتري له شاة فاشتري شاة أو عبدا فاشتري عبدا فقيهنا قولنا أحد هما أن
صاحب المال بالخيار في أخذ ما أمر به وما زاد انه بغير أمره أو أخذ ما أمر به بمحضته من الثمن والرجوع على
المشتري بما بقي من الثمن وتكون الزيادة التي اشترى للمشتري وكذلك ان اشترى بذلك الشيء وباعه بالخيار في ذلك
الربح للمال لانه بماله ملك ذلك كله وباعه في ماله كان الفضل والقول الآخر أنه قدر في أن يشتري له شيئا
بدينار فاشتراه وأزاد معه شيئا فهو له فان شاء أمسكه وان شاء وهبه لان من رضى شيئا بدينار فلم يتعد من زاده
معه غيره لانه قد جاء بالذي رضى وزاد شيئا لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال بعض الناس
في الدابة يسقط الكراء محبت تعدي لانه ضامن وقال في المقارض اذا تعدي ضمن وكان له الفضل بالضممان
ولا أدري أقال يتصدق به أم لا (قال الشافعي) وقال في الذي اشترى ما أمر به بغيره معه إلا حرم ما أمره
به بمحضته من الثمن ولا موراني ولا يكون إلا حرم بحال لانه اشترى بغير أمره (قال الشافعي) فجعل هذا
القول بابا من العلم ثبتته أصلا قاس عليه في الاجارات واليوع والمقارضة شيئا كثيرا أحسبه لو جمع كان دفاقر
(قال الشافعي) فقبل بعض من قال هذا القول قد زعمنا وزعمت أن الاصل من العلم لا يكون أبدا الا من
كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ردهم
أو أمرا جئت عليه عوام الفقهاء في الامصار فهل قولكم هذا واحد من هذا قال لا قيل فالى أى شيء ذهبتم
فيه قال قال شريح في بعضه قلنا قد ردنا نحن وأنتم هذا الكلام وكثرنا أنزعون أن شريح يحاجه على أحد
ان لم يقله الا شريح قال لا وقد نكحنا شريحنا كثير من أحكامه بآرائنا قلنا اذا لم يكن شريح عندكم
حجة على الافراد فيكون حجة على خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على أحد من أصحابه قال لا وقال
ما دلكم على أن الكراء والربح والضمان قد يجمع فقلنا لو لم يكن فيه خبر كان معقولا قلنا قلنا عليه الخبير
الثابت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعبد الله بن عمر والخبر عندكم الذي تشبهون عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو كان ما قالوا من أن من ضمن له دابة أو بيتة أو شيء من ملكه لم يكن
له اجارة أو ماله لم يكن له من ربحه شيء كما لو أهدأ كروا خلاقه (قال الشافعي) وهم يزعمون أن رجلا لو تكارى
من رجل بيتا لم يكن له أن يعمل فيه ربح ولا قصارة ولا عمل الحدادين لان هذا مضرب البناء فان عمل هذا فانه مدم
البيت فهو ضامن لقيمة البيت وان سلم البيت فله أجره يزعمون أن من تكارى قيصا فليس له أن يأتز به
لان القميص لا يلبس هكذا فان فعل ففقرق ضمن قيمة القميص وان سلم كان له أجره يزعمون أنه لو تكارى
قيمة لينة فانه ضامن في شئ أو مطر فقد تعدي لا ضرار ذلك بها فان عطبت ضمن وان سلمت فعليه أجرهما مع
أشيا من هذا الضرب يكتبني بأقلام حتى يستدل على أنهم قد تركوا ما قالوا ودخلوا فيما عاينوا مما مضى به
الاتار وما فيه صلاح الناس (قال الشافعي) وأما ما قالوا الحيلة بتسيير فلن لا يخاف الله أن يعطى مالا
قراضا فيغيبه ويتعدي فيه فيأخذ فضله ويغترب المال ويتكارى دابة مبلات فيسرق عليها أشهر ابلا كراء

ولا مؤنة أن سلمت قال قائل منهم اننا لنعلم أن قدرتنا قوتنا لنحسب الزمنا الضمان والكرا وكما استحسننا قولنا قلنا ان كان قولك عندك حقا فلا ينبغي أن تدعه وان كان غير حق فلا ينبغي أن تقيم على شيء منه قال فما الاحاديث التي عليها اعتمدتم قلنا لهم أما احاديثكم فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن شبيب بن غرقدة أنه سمع الحنفي يحدون عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري به شاة أو أضيحة فاشترى له شاتين فباع احدهما بدينار وأناه بشاة ودينار فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى ترابا لربح فيه (قال الشافعي) وروى هذا الحديث غير سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة فوصله وبرويه عن عروة بن أبي الجعد بمثل هذه القصة ومعناها (قال الشافعي) فن قال له جميع ما اشترى له بالله بما له اشترى فهو ازيد مما لو كان له قال انما كان ما فعل عروة من ذلك ازيدا ونظرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنظره وازدياد واختار أن لا يضمنه وأن يملك ما ملك عروة بما له ودعاه في بيعه ورأى عروة بذلك تحتنا غير عاص ولو كان بمصيبة منها ولم يقبلها لم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعي) ومن رضى أن يملك شاة بدينار فربا بالدينار شاتين كان به أراضى وان معنى ما تضمنه ان أراد مالك المال بأنه انما أراد ملكا واحدة وملكه المشتري الثانية بلا أمره ولكنه ان شاء ملكها على المشتري ولم يضمنه ومن قال همالة جميعا بلا خيار قال اذا جاز عليه أن يشتري شاة بدينار فأخذ اثنين فقد أخذوا واحدة تجوز بجميع الدينار فأوفاه وازداد له بدينار شاة لا مؤنة عليه في ماله في ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو مال لشاة نصف دينار والشاة الأخرى وعن ابن كان لها المشتري لا يكون للأمر أن يملكها أبدا بالمال الاول والمشتري ضامن لنصف دينار (أخبرنا) الك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله أنبي عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم خرجا في جند إلى العراق فلما أقفلا مرا على عامل لمر فربح بهما وسهل وهما وأمر البصرة وقال لو أقدركما على أمر أنفعكما لفعلت ثم قال بلى هما مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكما فبتنا عان متاعا من متاع العراق ثم تبعناه بالمدينة فتؤذيان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكما الرجح فقالا وددنا ففعل وكتب لهما إلى عمر أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعاهما فربحا فلما دعاهما إلى عمر قال لهما أكل الجيش أسلفكما أسلفكما فقالا لا فقال عمر قال انما أمير المؤمنين فأسلفكما فإذا بالمال وربحه فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لك هذا يا أمير المؤمنين لو هلك المال أو نقص لضمناه فقال أدياه فسكت عبد الله وراجعه عبيد الله فقال رجل من جلساء عمر بأمر المؤمنين لوجعته قراضا فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف رجح ذلك المال (قال الشافعي) ألا ترى إلى عمر يقول أكل الجيش أسلفكما أسلفكما كأنه أعلم يرى أن المال لا يحمل إليه مع رجل يسلفه فيبتاعه ويبيع الأوفى ذلك حبس للمال بلا منفعة للسليين وكان عمر والله تعالى أعلم يرى أن المال يبعث به أو يرسل به مع ثقة يسرع به المسير ويدفعه عنده مقدمه لا حبس فيه ولا منفعة للرسول أو يدفع بالمصر الذي يجتاز إليه إلى ثقة يضمنه ويكتب كتابا بأن يدفع في المصر الذي فيه الخليفة بلا حبس أو يدفع قراضا فيكون فيه الحبس بلا ضرر على المسلمين ويكون فضل ان كان فيه حبس ان كان له فلما لم يكن المال المدفوع إلى عبد الله وعبيد الله واحد من هذه الوجوه ولم يكن ملكا للوالي الذي دفعه اليهما فبيعهما أمره فيما يملك إليه فيما يرى أن الرجح والمال للسليين فقال عمر أدياه وربحه فلما راجعه عبيد الله وأشار عليه بـض جلسائه وبعض جلسائه عندنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعله قراضا رأى أن يفعل وكأنه والله تعالى أعلم رأى أن الوالي القاضيه الحاكم فيه حتى يصير إلى عمر ورأى أن له أن ينفذ ما صنع الرالي مما وافق الحكم فلما كان لودفعه الوالي قراضا كان على عمر أن ينفذ الحبس له والعوض بالمصلحة

اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال) وفي ذلك دلالات منها أن للولي شركا في بضعتها لا يتم النكاح إلا به ما لم يعضلها ولا يجسد لشركه في بضعتها معنى الأفضل نظره لحياطة الموضع أن ينالها من لا يملكها في نسبة وفي ذلك عار عليه وأن العقد يغير ولي باطل لا يجوز باجازه وأن الاصله اذا كانت بشبهة ففيها المهر ودرى الحد (قال) ولا ولاية لوصي لان عارها لا يلحقه وجعت الطريق رفقة فيهم امرأة تيب فولت أمرها رجلا منهم فروجها فجلد عمر ابن الخطاب رضى الله عنه الذاكح والمنكح وردد نكاحهما وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذا نكحها بما تاهل لة على الفارق بين الثيب والبكر في أمرين أحدهما أن اذن البكر الصبيح والتي تخالفها الكلام والآخر أن أمرهما في ولاية أنفسهما مختلف

فولاية الشبب أنها أحق
من الولي والولي ههنا
الاب والله أعلم دون
الاولياء ومثل هذا
حديث خفساء زوجها
أبوها وهي ثيب فكرهت
ذلك فرد رسول الله صلى
الله عليه وسلم نكاحه
وفي تركه أن يقول
لخفساء الآن تنشأين أن
تجيزي ما فعل أولك
دلالة على أنها أجازته
ما جاز والبكر مخالفتها
لاختلافهما في لفظ
الني صلى الله عليه
وسلم ولو كانا سواء كان
لفظ النبي صلى الله
عليه وسلم أنها أحق
بأنفسهما وقالت عائشة
رضي الله عنها تزوجني
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأنا ابنة سبع
سنين ودخل بي وأنا ابنة
تسع وهي لأمرها
وكذلك إذا بلغت
ولو كانت أحق بنفسها
أنسبه أن لا يجوز ذلك
عليها قبل بلوغها كما قلنا
في المولود يقتل أبوه
يجبس قاتله حتى يبلغ
فقتل أو يعفو قال
والاستمرار للبكر على
استطالة النفس قال
الله تعالى لنبيه صلى الله
عليه وسلم وشاورهم في

بالمنفعة للسليين في فضله رد ماصنع الوالي الى ما يجوزهما الوضوء لم يرد عليه ورد منه فضل الرجح الذي لم يره
أن يعطيهما وأنقذهما نصف الرجح الذي كان له أن يعطيهما (قال الشافعي) قد كانا ضامنين للبال وعلى
الضمان أخذاه ولو هلك ضمتاه ألا ترى أن عمر لم يرد على عبيد الله قوله لو هلك أنقص كتابه ضامنين ولم
يرده أحد ممن حضره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل عمر ولا أحد ممن أحبب رسول الله
صلى الله عليه وسلم لكان الرجح بالضمان بل جمع عليهما الضمان وأخذ منهما بعض الرجح فقال قائل
فلعل عمر استطاب أنفسهما قلنا وما في الحديث دلالة على أنه اغناحكم عليهما ألا ترى أن عبيد الله راحمه
قال فلم أخذ نصف الرجح ولم يأخذ كله قلنا حكم فيه بأن أجاز منه ما كان يجوز على الابتداء لأن الوالي
لودفعه إليهما على المقارضة جاز فلما رأى ومن حضره أن أخذهما المال غير تعد منهم وأنها أخذاه من
والله فكأنما يرى أن ماصنع جائز فلم يزعم ومن حضره ماصنع يجوز إلا بمعنى القراض أنفذه فيه
القراض لأنه كان نافذاً لوفعه الوالي أولاً ورد فيه الفضل الذي جعله للمال غير تعد منهم وأنها أخذاه من
منفعة للسليين فيه (أخبرنا) عبد الوهاب عن داود بن أبي هند عن رباح بن عبيدة قال بعث رجل مع رجل
من أهل البصرة بعشرة دينار إلى رجل بالمدينة فابتاع بها المبعوث معه بعيراً ثم باعه بأحد عشر ديناراً فقال
عبد الله بن عمر فقال لأحد عشر لصاحب المال ولو حدث بالبكر حدث كنته ضامناً (أخبرنا) الثقة
من أصحابنا عن عبيد الله بن عمر مثل معناه (قال الشافعي) وابن عمر يرى على المشتري بالضاعة تغيره
الضمان ويرى الرجح لصاحب الضاعة ولا يجعل الرجح لمن ضمن إذا لم يضره معه تعدي في مال رجل بعينه
والذي يخالف في هذا يجعل له الرجح ولا أدري أي أمره أن يتصدق به أم لا وليس معه خبر إلا توهم عن شريح
وهم يزعمون أن الأقاويل التي تلزم ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن رجل من أصحابه أو اجتماع الناس
عليه فلم يختلقوا وقولهم هذا ليس داخلياً واحداً من هذه الأشياء التي تلزم عندنا وعندهم

(كراء الابل والدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كراء الابل جائز للحامل والزوامل والرواحل وغير ذلك من الجولة وكذلك
كراء الدواب السروج والألف كرف والجولة (قال الشافعي) ولا يجوز من ذلك شيء على شيء معيبة لا يجوز
حتى يرى الركب والراكبين ونظر في الحمل والوطاء وكيف الظل إن شرطه لأن ذلك يختلف فتيان أو
تكون الجولة توزن معلوم أو كل معلوم ونظروا ترى أو تكون إذا شرطت عرفت مثل غرار الخلية وما
أنسبه هذا (قال الشافعي) فإن قال أنكرارى منك مجحلاً أو مركباً أو زاملة فهو مفسوخ ألا ترى أنهما إذا
اختلفا لم يوقف على حدهما وإن شرط وزنا وقال المعاليق أو أراه مجحلاً وقال ما يصلحه فالقياس في هذا كله أنه
فاسد لأن ذلك غير موقوف على حدهما وإن شرط وزنا وقال المعاليق أو أراه مجحلاً وقال ما يصلحه فالقياس في هذا كله أنه
أجيزه بقدر ما يراه الناس وسطاً (قال الشافعي) ففقد الكراء لا يجوز إلا بأمر معلوم كالأجر باليوسع
الأمعومة (قال الشافعي) وإذا أنكرارى رجل مجحلاً من المدينة إلى مكة فشرط سيراً معلوماً فهو أصح وإن لم
يشترط ذلك أحفظ أن المسير معلوم وأنه المراحل فيلزم أن المراحل لأنها الأغلب من شمس الناس فإن
كانت فأنشأ كيف لا يفستجى هذا الكراء والسير يختلف قيل ليس إلا فسادهما موضع فإن قال فبأي شيء
ففسد مثل يتعد البلد البلد نقد وضع وغلة مختلفة فيبيع الرجل بالدرهم ولا يشترط نقداً بعينه ولا يفسد
البيع لا يكون له إلا الغلب من نقد البلد وكذلك يلزمهما الغالب من مسير الناس (قال الشافعي) فإن أراد
أنكرارى محاوراً المراحل أو الجال التفسير بعينها أو محاورتها فلا يس ذلك واحداً منهما إلا برضاها فإن كان
بمصلحة لم يأمراً إذا جاز أن يقيم ثم يطوى بقدر ما أقام وأراد أنكرارى فلا يس واحداً منهما وذلك أنه يدخل على
أنكرارى التعب والتقصير وكذلك يدخل على الجال (قال الشافعي) فإن أنكرارى منه لبعده عقبة فأراد

أن يركب الليل دون النهار بالأميال أو النهار دون الليل أو أراد ذلك به الجال فليس ذلك لواحد منهما ويركب على ما يعرف الناس العقبة ثم ينزل فيمضي بشدة رما يركب ثم يركب بقدر ما مشى ولا يتابع المشى فيفسد حركته ولا الركوب فيفسد بالبعير قال وإن تكارى بالباء عاها ركبها قال وإن تكارى جولة ولم يذكر بأعيانها ركب ما يحمله فإن جله على بعير غليظ فإن كان ذلك ضررا متفاحشا أمر أن يبدله وإن كان شبيها بما يركب الناس لم يجز على إبداله (قال الشافعي) وإن كان البعير يسقط أو يعثر فيخاف منه العنت على ركبه أمر بأبداله (قال الشافعي) وعليه أن يركب المرأة البعير باركا وتنه عنده باركا لأن ذلك ركوب النساء أما الرجال فيركبون على الأغلب من ركوب الناس وعليه أن ينزله للصداوات وينتظره حتى يصلها غير مجمل له ولما لا بد له منه كالوضوء وليس عليه أن ينتظره لغيره ما لا بد له منه قال وليس للجمال إذا كانت القرى هي المنازل أن يتعداها إن أراد الكلا ولا للركب تروى إذا أراد عزلة الناس ركب ذلك إن اختلفا في الساعة التي يسيران فيها فإن أراد الجال أو المكترى ذلك في حشد ينظر إلى مسير الناس بقدر الرحلة التي يريدان (قال الشافعي) ولا خبر في أن يتكارى بعير بعينه إلى أجل معلوم ولا يجوز أن يتكارى إلا عند خروجه لأن المكترى ينتفع بما أخذ من المكترى ولا يلزم الجال الضمان للجولة إن مات البعير بعينه كما لا يجوز أن يشترى شيئا غائبا بعينه إلى أجل وانما يجوز الكراء على مضمون بعير بعينه مثل السلم وعلى شيء يقبض المكترى فيه ما لا تروى عنده أكثراته كما يقبض المبيع (قال الشافعي) فإن تكارى بالباء عاها فركبها ثم ماتت رد الجال مما أخذ منه بحساب ما بقي ولم يمت له الجولة وذلك بمنزلة المنزل يكتريه والعبد يستأجره وانما تلزمه الجولة إذا شرطها عليه غير ابل بأعيانها كانت لازمة للجمال بكل حال والركاء لازم للمكترى والركاء بكل حال لا يفسخ إذا بدعته أو حاولت أو جوت واحد منهما هو في مال الجال إن مات ومال المكترى إن مات وتحمل ورنه الميت جولة أو ورنها أو كما مشهورة ورنه الجال إن شأوا قاموا بالركاء أو بالبيع السلطان في ماله واستأجر عليه من يوفى المكترى ما شرط له من الجولة (قال الشافعي) وإن اختلفا في الرحلة رحل لا يكسبوا ولا مستلقيا وإن أنكر المحمل أو الظل أو بدل محمله أو ظلأ مثله وإن اختلفا في الزاد الذي ينفد بعضه فقال صاحب الزاد أبده بوزنه فالقياس أن يبدله حتى يستوفي ووزن قال ولو قال قائل ليس له أن يبدل من قبل أنه معروف أن الزاد ينقص قليلا ولا يبدل مكانه كان مذهبا والله أعلم من مذهب الناس (قال الشافعي) والدواب في هذا مثل الإبل إذا اختلفا في المسير سار كما يسير الناس إن لم يكن بينهما شرط لامتثالها لمقصرا كما يسير الاكثر من الناس ويعرف خلاف الضرر بالمكترى للادابة والمكترى فإن كانت صعبة نظر فإن كانت صعبة بنها مشابة صعبة عوام الدواب أو تقار بها الزمت بالمكترى وإن كان ذلك منها مخوفا فإن تكارها بعينها لم يعلم تناقضا لركاء ان شاء المكترى وإن تكارى من كبا فعلى المكترى الادابة غيرهما لا يباين دواب الناس (قال الشافعي) وعلف الدواب والابل على الجال أو مالك الدواب فإن تغيب واحد منهما فعلف المكترى فهو متطوع الآن يرفع ذلك إلى السلطان وينبغي للسلطان أن يوكل رجلا من أهل الرفقة بأن يعلف ويحسب ذلك على رب الدابة والابل وإن ضاق ذلك فلم يوجد أحد غير الراكب فإن قال قائل فأمرا لك أن يعلف لأن من حق الراكب والركوب لا يعلف الا يعلف ويحسب ذلك على صاحب الدابة وهذا موضع ضرورة ولا يوجد فيه الا هذا لأنه لا بد من العلف والاتلف للدابة ولم يستوف المكترى الركوب كان مذهبا (قال الشافعي) وفي هذا أن المكترى يكون أمين نفسه وإن رب الدابة أن قال لم يعلفها الا بكذا أو قال الامين علفتها بكذا أكثر فإن قبل قول رب الدابة في ماله سقط كثير من حق العلف وإن قبل قول المكترى العلف كان القول قوله فيما يلزم غيره وإن نظر إلى علف مثلها فصدق به فيه فقد خرج مالك الدابة والمكترى من أن يكون القول قوله فيما يلزم غيره وإن نظر إلى علف مثلها فصدق به فيه فقد أصحبا إلى أن لا قياس وان القياس ضعيف وقد ذكر في غير هذا الموضع ويقولون يقضى فيما بين الناس بأقرب

الامر لا على أن لا حدره ما رأى صلى الله عليه وسلم ولكن لاستطابة أنفسهم وليقتدي بسنته فيهم وقد أمر نعيما أن يؤامرهم بنقه (قال المزني) رحمه الله وروى الشافعي عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكاح الأولى وشاهدي عدل ورواه غير الشافعي عن الحسن عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم (واحتج الشافعي) بأن عباس أنه قال لا تكاح الأولى مرشد وشاهدي عدل وأن عدل نكاحا لم يشهد عليه هذا الرجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أحيزه ولو تقدمت فيه لم يجز وقال عمر رضي الله عنه لا تنكح المرأة الابن ولها أو ذى الرأي من أهلها أو السلطان (قال الشافعي) والنساء يحرمات الخروج فلا يحل للابن إلا بما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن ولها أو زوجها أو قرار المتكوبة الثيب وصحت البكر (قال) والشهود على العدل حتى يعلم الجريح يوم

وقوع النكاح (قال)
ولو كانت صغيرة تيب
أصبحت بنكاح أو غيره
فلا تزوج إلا بأذنهما ولا
يزوج البكر بغير أذنهما
ولا يزوج الصغيرة إلا
أبوها أو جدها بعد
مبوت أبيها (قال)
ولو كان المولى عليه
يحتاج إلى النكاح زوجة
وليه فإن أذن له بفأوز
مهر مثلها رد الفضل
ولو أذن لبعده فزوج
كان لها الفضل متى
عق وفي أذنه لبعده
أذن ما كسب المهر
والنفقة إذا وحيث
عليه وإن كان مأذونا
(١) قوله فيكون كذا في
نسخة وفي نسخة
فيكون ثم إن هذه
العبارة من أولها إلى
آخرها محرفة في
الاصول التي يسند
فاتح ر على أصل صحيح
أن وجد كنهه صحيحه
(٢) هذه المسألة ذكرت
في الاصول في آخر
الجابات فنقلها السراج
هنا في نسخة لمناسبتها
للإشارات كآب على
ذلك بقوله وترجم بعد
مسئلة الجاهم والخاتم
والبطارمسئلة الرجل
بكرى الخ كنهه صحيحه

الأموال في العسل فيما يراه إذا لم يجد فيه متقدما من حكم يتبعه (قال الشافعي) فيعيب هذا المذهب
بعض الناس ويقول لا بد من القياس على متقدم الأحكام ثم يصير إلى أن يكثر القول بما عاب ويرد ما يشبه
هذا فيما يرى رده من كره الرأي فإن جاز أن يحكم فيه بما يكون عدلا عند الناس فيما يرى الحاكم فهو
مذهب أصحابنا في بعض أقاليمهم وإن لم يجز فقد نزل أهل القياس القياس فيكون (١) والله أعلم فمن
ذهب مذهب أصحابنا جعل الناس على أكثر معاملتهم وعلى الأقرب من صلاحهم وأنفذ الحكم على كل
أحد من المتنازعين بتدبر ما يحضره مما يسمع من قضيتهم بما يشبه الأغلب ومن ذهب مذهب القياس
أعاد الأمور إلى الأصول ثم قاسها عليها وحكم لها بأحكامها وهذا رأي عاتقنا فيش
(مسئلة الرجل يكرى الدابة فيضربها فتوت (٢)) (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وإذا كثرت
الرجل من الرجل أذبه فيضربها أو ينحسها بالجم أو كضها فانت سئل أهل العلم بالركوب فإن كان فعل
من ذلك ما تفعل العامة فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل بالبيع والضرب مثل ما يفعله مثله باعتد
ما يفعله فلا أعد ذلك خرقا ولا شيء عليه وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه بموضع قد يكون مثله تلف أو فعله
في الموضع الذي لا يفصل في مثله ضمن في كل حال من قبل أن هذا تعدو المستعير هكذا إن كان صاحبه
لا يريد أن يضمه فإن أراد صاحبه أن يضمه العارية فهو ضامن تعدد أو لم تعدد وأما الرأض فإن من شأن
الرأض الذي يعرفه اصطلاحهم للدواب الضرب على جملها من السير والجل عليها من الضرب أكثر
ما يفعله الركب غيرهم فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالريضة أصلا وتأثيرا للدابة بلا اعتاف
بين لم يضم إن عيت وإن فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكرى في رثوبها إذا
تعدى ضمن وإذا لم تعدل لم يضم (قال الربيع) قوله الذي تأخذه في المستعير أنه يضم تعدى أو لم تعد
لحديث النبي صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله (قال الشافعي) والرأي إذا فعل ما للرءاء
أن يفعله مما لا صلاح للماشية إلا به وما يفعله أهل الماشية عواشي أنفسهم على استصلاحها ومن إذا
رأوا من يفعله عواشيهم من يلى رعيتهما كان عندهم صلاحا لا تفسد ولا خرقه ففسده الرعي لم يضم وإن
تلف ففسده وإن فعل ما يكون عندهم خرقه فتلف منه شيء ضمنه عندهم لا يضم الأجير ومن ضمن الأجير
ضمنه في كل حال
(مسئلة الأجراء) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال الأجراء كلهم سواء
فإذا تلف في أيديهم شيء غير جنابتهم فلا يجوز أن يقال فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن يكون
كل من أخذ الكراء على شيء كان له ضامنا حتى يؤديه على السلامة أو يضمه أو ما نقصه ومن قال هذا
القول فينبغي أن يكون من جنسه أن يقول الأمين هو من دفع البهرا ضامنا ما أنه لا يعطى أجراء على شيء
مما دفع البهرا عطاء في هذا الأجير يقرق بينه وبين الأمين الذي أخذ ما استؤم عليه بلا جعل أو يقول
قائل لا ضمان على الأجير بحال من قبيل أنه إنما يضم من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له
فيه أما ينسلط على اتلافه كما يأخذ سلقا فيكون مالا من ماله فيكون إن شاء ينفعه ويرث مثله وأما مستعير سلق
على الانتفاع بما أعير فيضم لأنه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا لمنفعة صاحبه فيه وهذا معانقصر على
السلف والمعير أو غير زيادة له والضايع والأجير من كان ليس في هذا المنة فلا يضم بحال إلا ما جنت به كما
يضمن المودع ما جنت يده وليس في هذا أسنة أعلمها ولا أثر يصح عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم وقدر وي فمه شيء عن عمر وعلى ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما ولو ثبت عنهم أن
من يثبت أنه يضمن الأجراء من كانوا في ضمن أجبر الرجل وحده والأجير المشترك والأجير على الحفظ
والرعي وجل المتاع والأجير على الشيء يصح أنه لا يضمن عمران كان ضمن الصانع فليس في تضمه لهم معنى إلا

أن يكون ضمنهم بانهم أخذوا أجرا على ما ضمنوا فكل من كان أخذ أجرا فهو في معناهم وإن كان على رضى الله عنه ضمن القصار والصانع فكذلك كل صانع وكل من أخذ أجرا وقد يقال للراعى صناعته الرعية والحمال صناعته الحمل للناس ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أولا من التضمن أو ترك التضمن ومن ضمن الاجير بكل حال فمكان مع الاجير ما قلت مثل أن يستعمله الشئ على ظهره أو يستعمله الشئ في بيته أو غير بيته وهو حاضر له أو وكيل له بحفظه فتلف ماله بأى وجه ما تلف به إذا لم يحسن عليه جان فلا ضمان على الصانع ولا على الاجير وكذلك إن جنى عليه غيره فلا ضمان عليه والضمان على الجاني ولو غاب عنه أو تركه يغيب عنه كان ضامنا له من أى وجه ما تلف وإن كان حاضرا معه فمحمل فيه علفا فتلف بذلك العمل وقال الاجير هكذا يعمل هذا فلم أتعهد بالعمل وقال المستأجر ليس هكذا يعمل وقد تعدت وبينهما بينة وألا بينة بينهما فإن كانت البيعة شئ عدلان من أهل تلك الصناعة فإن قالوا هكذا يعمل هذا فلا ضمان وإن قالوا هذا تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدى ما كان قل أو أكثر وإذا لم تكن بينة كان القول قول الصانع مع عينه ثم لا ضمان عليه وإذا سمعتى أقول القول قول أحد فلست أقوله الأعلى معنى ما يعرف إذا ادعى الذى أجعل القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله وإذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم أجعل القول قوله ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه جنى جان على ما في يده فأنتلفه قرب المال بالخيار في تضمين الصانع لأنه كان غلبه أن يردده البه على السلامة فإن ضمنه رجع به الصانع على الجاني أو ضمن الجاني فإن ضمنه لم يرجع به الجاني على الصانع وإذا ضمنه الصانع فأفلس به الصانع كأنه أن يأخذ من الجاني وكان الجاني في هذا الموضوع كالجمل وكذلك لو ضمنه الجاني فأفلس به الجاني رجع به على الصانع إلا أن يكون أبرأكل واحد منهما عند تضمين الآخر فلا يرجع به للصانع في كل حال أن يرجع به على الجاني إذا أخذ من الصانع وليس العاقل أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منته بحال قال وإذا تكاثر الرجل من الرجل على الوزن معلوم والتكثير للمعلوم والبلد للمعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصاد فاعلى أن رب المال وفى الوزن والكيل قلنا في الزيادة والنقصان لاهل العلم بالصناعة هل يزيد ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا في عالم تدخله آفة فإن قالوا نعم قد يزيد وينقص قلنا في النقصان لرب المال قد يمكن النقص عما زعم أهل العلم بلا جناية ولا آفة فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا ان شئت أحلفنا لك الجمال ما حالك ولا تعدى بشئ أفسد متاعك ثم لا ضمان عليه وقلنا للعمال في الزيادة قلنا لرب المال في النقصان إذا كانت الزيادة قد تكون لأمن حادث ولا زيادة ويكون النقصان وكانت ههنا زيادة فإن لم تدعها فهي لرب المال ولا كراه لك فيها ولا ادعيتها أوقنا رب المال ماله تاما ولم نسلم لك الفضل إلا بأن تحلف ما هو من مال رب المال وتأخذ وإن كان زيادة لا يز يدملكها أو قنا رب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعها رب المال فإن كانت لك فخذها وإن لم تكن لك جعلناها كمال في يدك لا مدعى له وقلنا الورع أن لا تأكل ماليس لك فإن ادعاه رب المال وصدقته كانت الزيادة وعليه كراهتها وإن كنت أنت الكيل للطعام بأمر رب الطعام ولا أمين له معك قلنا لرب الطعام هو يقرب بأن هذه الزيادة لك فإن ادعيتها فهي لك وعليك في المكيلة التي أكثرت عليها ما سميت من الكراه وعليك اليمن ما رضى أن يحمل لك الزيادة ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل قبلك ببلدك الذى حمل منه لأنه متعهد إلا أن ترضى أن تأخذ من موضعك فلا يحال بينك وبين عين مالك ولا كراه عليك بالعدوان وإن قلت رضى بأن يحمل لى مكيلة بكرام معلوم وما زاد فيجسبه فالكراهى في المكيلة جائز وفى الزيادة فاسدو الطعام لك وله كراهتها في كله فإن كان نقصان لا ينقص مثله فالقول فيه كالقول في المسئلة الأولى فمن رأى تضمين الجمال ضمن ما نقص عن المكيلة لا يرفع عنه شيئا ومن لم يرتضيه لم يضمه وطرح عنه من الكراه بقدر النقصان

(الختلاف)

له في التجارة أعطى مما في يده ولو ضمن لها السيد مهرها وهو ألف عن العبد لزمه فإن باعها زوجها قبل الدخول بتلك الألف بعينها فالبيع باطل من قبيل أن عقدة البيع والفسخ وقعا معا ولو باعها بألف لا بعينها كان البيع جائزا وعليها الثمن والنكاح مفسوخ من قبله وقبل السبدولة أن يسافر بعبد هو بمنعه من الخروج من بيته الى امرأته وفى مصره الا فى الحين الذى لا خدمته له فيه ولو قالت له أمته أعفنى على أن أتكلمك وصداق عتق فاعتقها على ذلك فلها الخيار فى أن تنكح أو تدع ويرجع عليها بعينها فإن تنكحت ورضى بالقيمة التى عليها فلا بأس (قال المزني) ينبغى فى لباس قوله أن لا يجيز هذا المهر حتى يعرف قيمة الأمة حين اعتقها فيكون المهر معلوما أنه لا يجيز المهر غير معلوم (قال المزني) سألت الشافعى رحمه الله عن حديث صفية

رضي الله عنهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم
أعتقها وجعل عتقها
صداقها فقال النبي صلى
الله عليه وسلم في
النكاح أشياء ليست
لغيره

(اجتماع الولاية وأولاهم
ونفرهم وتزويج
المغلوبين على عقولهم

والعبيد من الجامع
من كذب ما يحرم الجمع
بينه من النكاح القديم
وانكاح المأذون له
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا ولاية لأحد مع
الأب فان مات فالجد
ثم أبوالجد ثم أبو أبي
الجد كذلك لان كلهم
أب في التبع واليكسر
سواء ولا ولاية بعدهم
لأحد مع الأخوة ثم
الأقرب فالأقرب
من العصبة (قال
المرزقي) واختلف قوله
في الأخوة (فقال)
في التبع يدين انفراد
في درجة بأم كان أولى

(١) وجد في هامش
بعض الأصول ما نصه
كان هذا الباب مكتوباً
في النكاح فنقلناه إلى
هنا اهـ

(اختلاف الاجير والمستأجر (١)) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اختلف الرجلان في الكراء وتصادقا في العمل تحالفا وكان للعامل أجر مثله فيما عمل قال وإذا اختلفا في الصنعة فقال أمرت أن تصبغه أصفر أو تحيط فيصاخطه قباء وقال الصانع بل عملت ما قلت لي تحالفا وكان على الصانع ما نقص الثوب ولا أجر له وإن زاد الصبغ فيه كان شريكاً بما زاد الصبغ في الثوب وإن نقصت منه فلا ضمان عليه ولا أجر له (قال الربيع) الذي يأخذ به الشافعي في هذا أن القول قول رب الثوب وعلى الصانع ما نقص الثوب إن كان نقصه شيئاً لأنه مقر بأخذ الثوب صحصاً ومدع على أنه أمره بقطعه أو صبغه كلوصة فعليه البينة بما قال فإن لم يكن بينة حلف رب الثوب ولزم الصانع ما نقصته الصنعة وإن كانت زادت الصنعة فيه شيئاً كان الصانع شريكاً بها إن كانت عيناً فأنقصه فيه مثل الصبغ ولا يأخذ من الأجرة شيئاً فإن لم تكن عين فأنقصه فلا شيء له (١)

(١) في اختلاف العراقيين (باب الاجير والاحارة) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف الاجير والمستأجر في الأجرة فإن أبا حنيفة كان يقول القول قول المستأجر مع يمينه إذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الاجير فيما بينه وبين أجره مثله إلا أن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه اياه وإن لم يكن عمل العمل تحالفا وتراد في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد إذا كان شيئاً متقار باقيلت قول المستأجر وأحلفته وإذا تفاوت لم أقبل وجعلت للعامل أجر مثله إذا حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل اجيراً فتصادقا على الاجارة واختلفا كم هي فإن كان العمل تحالفا وتراد الاجارة وإن كان عمل تحالفا وتراد أجر مثله كان أكثرهما ادعى أو أقل عما أقر به المستأجر إذا بطلت العقدة وزعت أثماناً فسوخة لم يجز أن أستبدل بالمفسوخ على شيء وإن استدلت به كنت لم أستعمل المفسوخ ولا يصح على شيء قال وإذا استأجر الرجل بيتاً ثم راسكنه فسكنه شهرين أو استأجر دابة إلى مكان فإو ذلك المكان فإن أبا حنيفة كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له فيما لم يسم لأنه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع عليه الضمان والأجر وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجرة فيما سمي وفيما خالف إن سلم وإن لم يسلم ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف إذا ضمنه (قال الشافعي) وإذا تكاثر الرجل الدابة إلى موضع فإوزه إلى غيره فعليه ثراه الموضع الذي تكاثرها اليه الكراء الذي تكاثرها به وعليه من حين تعدى إلى أن ردها كراء مثله من ذلك الموضع وإذا عطبت لزمه الكراء إلى الموضع الذي عطبت فيه وفيتها وهذا مكتوب في كتاب الاجارات (قال) وإذا تكاثر الرجل دابة ليعمل عليها عشرة مخاتيم فعمل عليها أكثر من ذلك فعطبت الدابة كان أبا حنيفة كان يقول هو ضامن من قيمة الدابة بحساب ما زاد عليها وعليه الأجر تماماً إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قيمتها ثمانية ولا أجر عليه (قال الشافعي) وإذا تكاثر الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكابيل سمى فعمل عليها أحد عشر مكابلاً فعطبت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة يجعل عليه الضمان بقدر الزيادة كأنه تكاثرها على أن يحمل عليها عشرة مكابيل فعمل عليها أحد عشر فيضمنه سهمان من أحد عشر سهماً ويجعل الواحد عشر كلها قبلها ثم يزعم أو حنيفة أنه إذا كان تكاثرها مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلاً أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل قوله أن يجعل المائة والزائدة على المائة قبلها فيضمنه بقدر الزيادة لأنه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى بها حتى ردها ولو كان الكراء مقبلاً ومدبراً فانت في المائة الميل وإذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها وقد حله بأجر فغرق من يده أو من معالجته السفينة فإن أبا حنيفة كان يقول هو ضامن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في الماء خاصة (قال الشافعي) وإذا فعل من ذلك الفعل الذي يفعل بمثله =

(أحياء الموات)

(أخبرنا الربيع) قال قال محمد بن إدريس الشافعي ولم أسمع هذا الكتاب منه وإنما أقرأه على معرفة أنه من كلامه قال وببلاد المسلمين شيطان عامر وموات العامر لأهله وكل ما صلح به العامر إن كان مرفقا لأهله من طريق وفناءه ومسيل ماء أو غيره فهو كالعامر في أن لا يملكه على أهل العامر أحد إلا بذنبهم والموات شيطان موات قد كان عامر الأهل معروفين في الإسلام ثم ذهبت عمارته فصار مواتا لا عمارته فيه فذلك لأهله كالعامر لا يملكه أحد إلا بعن أهله وكذلك مرفقه وطريقه وأقننته ومسائل مائه ومشاربه والموات الثاني ما لم يملكه أحد في الإسلام يعرف ولا عمارته ملك في الجاهلية ولم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحياموات فهو له والموات الذي للسلطان أن يقطعه من يعمره خاصة وأن يحجم منه

== في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن

(وفي أول اختلاف العراقيين) قال إذا سلم الرجل إلى الخياط ثوبا فخطه فباعه فقال رب الثوب أمرتك بقميص وقال الخياط أمرتني بقبعة فان أبا حنيفة رحمه الله كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قبعة الثوب وبه يأخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط ولم يختلف رب الثوب والخياط في عمله فان أبا حنيفة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من الممال الأفما جئت أيديهم بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم وإن لم تجن أيديهم فيه وقال أبو يوسف هم ضامنون لأن يحيى شئ غالب (قال الشافعي) إذا ضاع الثوب عند الخياط أو الغسال أو الصباغ أو أجبر أمر بيعه أو جال استخرج على تبليغه وصاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه من غرق أو حرق أو سرق ولم يجن فيه واحد من الأجراء شيئا أو غير ذلك من وجوه الضعية فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه الواحد من قولين أحدهما أن من أخذ أجرا على شئ ضمنه ومن قال هذا فاسه على العارية تضمن وقال إنما ضمن العارية لمنفعة فيها المستعير فهو ضامن لها حتى يؤديها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له والعارية ما دون ذلك في الانتفاع بها بلا عوض أخذ منك المير وهي كالسلف وهذا كله غير ما دون لك في الانتفاع به وإنما منفعتك في شئ تجعله فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدتك تعطي الدابة بتكرار فتنفع منها بعوض يؤخذ منك فلا تضمن إن عطيت في يدك وقد ذهب إلى تضمن القصار شريح فضمن قصارا احترق بيته فقال تضمنتي وقد احترق بيتي فقال شريح أرايت لو احترق بيته كنت تترك له أجرتك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة بهذا عنه (قال الشافعي) ولا يجوز إذا ضمن الصانع الإهداؤ أن يضمن كل من أخذ على شئ أجرا ولا يخلو ما أخذ عليه أجرا من أن يكون مضمونا والمضمون ما يضمن بكل حال والقول الآخر أن لا يكون مضمونا ولا يضمن بحال كالاتضمن الوديمة بحال وقد روي من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ضمن الغسال والصباغ وقال لا يصلح الناس إلا بذلك أخبرنا بذلك إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه قال ذلك وروي عن عمر تضمن بعض الصانع من وجه أضعف من هذا ولم تعلم واحدا منهم ما يثبت وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحدا من الأجراء من وجهه ولا يثبت مثله (قال الشافعي) ونابت عن عطائهم أن يبرأح أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجبر فأما ما جئت أيدي الأجراء والصانع فلا مسألة فيه فهم ضامنون كما يضمن المستودع ما جت به ولأن الجنابة لا تطل عن أحد وكذلك لو تعدوا ضمنوا (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي فيما رأيت أنه لا ضمان على الصانع إلا ما جئت أيديهم ولم يكن يبرح بذلك خوفا من الصانع

(وقال) في القديم هما سواء (قال المزني) قد جعل الأخ للاب والأُم في الصلاة على الميت أولى من الأخ للاب وجعله في الميراث أولى من الأخ للاب وجعله في كتاب الوصايا الذي وضعه بخطه لا أعلمه سمعته إذا أوصى لأقربهم به رجحا أنه أولى من الأخ للاب (قال المزني) وفيما بين قوله أنه أولى ما نكح أخا لأخت من الأخ للاب (قال الشافعي) رحمه الله ولا يزوج المرأة ابنها إلا أن يكون عصبه لها (قال) ولا ولا بعد النسب إلا لعق ثم أقرب الناس بعصبه معقتها فإن استوت الولادة فزوجهما بذنبهما دون أسنهما وأفضلهم كفوا جازوان كان غير كفول يثبت إلا باجتماعهم قبل أنكاحه فيكون حقها لهم تركوه (قال) وليس نكاح غير الكفو بهم فآرده بكل حال إنما هو تقصير عن المراجعة والولاية وليس نقض المهر نقضا في النسب والمهر لها دونهم فهي أولى به منهم ولا ولاية لأحد

منهم وثم أولى منه فان
كان أولاهم بما مفقودا
أو غائبا بعيدا كانت
غيبته أم قريبة زوجها
السلطان بعد أن يرضى
الخطاب ويحضر
أقرب ولائها وأهل
الحزم من أهلها
ويقول هل تقومون شيئا
فان ذكره نظريه ولو
عضلها الولي زوجها
السلطان والعقل أن
تدعو الى مثلها فيمتنع
(قال) ووكيل الولي
يقوم مقامه فان
زوجها غير كفؤ لم يحز
وولي الكافرة كافر ولا
يكون المسلم وولي الكافرة
لقطع الله الولاية بينهما
بالدين الاعلى أتمته وانما
صار ذلك لان النكاح
له زوج صلى الله عليه
وسلم أم حبيبة وولي
عقده نكاحها ابن
سعيد بن العاص وهو
مسلم وأبوسفيان حى
وكان وكيل النبي صلى
الله عليه وسلم عمرو
ابن أمية الضمري (قال
المرئي) ليس هذا حجة في
انكاح الامة ويشبه أن
يكون أراد أن لا معنى
لكافر في مسألة فكان
ابن سعيد ووكيله صلى
الله عليه وسلم مسلمين
(١) قوله وكل هؤلاء
أحياء الخ كذا بالاصل
وتأمل اه محصيه

ما رأى أن يحججه عاما للنافع المسلمين وسواء كل موات لا مال له ان كان الى جنب قرية جامعة عامرة وفي
وادع امر بأهله وبأديه عامرة بأهلها وقرب نهر عامر أو صحراء أو أين كان لا فرق بين ذلك قال وسواهم
أقطعه الخليفة أو الولي أو جاهد هو بلا قطع من أحد مواتا لا مال له (١) وكل هؤلاء أحياء لا فرق بينهم

(ما يكون أحياء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما يكون الأحياء ما عرفه الناس أحياءا لمثل الحياء ان كان مسكنًا فان
بني بئر ما بيني وبينه من بنيان حجر أو لبن أو سدر يكون مثله بناء وهكذا ما أحياء إلا دمي من منزل له
أو لبواب من حظائر أو غيره فأحياءا بيناء حجر أو سدر أو بناء لان هذه العبارة بئر أو لوجع تراب الخطار
أو خندق لم يكن هذا أحياءا وكذلك لو بني خياما من شعر أو جريد أو خشب لم يكن هذا أحياءا غلثه
الارض بالأحياء وما كان هذا قائما لم يكن لاحد أن ينزله فاذا أزاله صاحبه لم يملكه ويصير كأنه لم ينزله
ويعمره وهذا كالفسطاط يضربه المسافر والمتجسس لغت وكالحياض وكالناخ وغيره ويكون الرجل أحيى به
حتى يفارقه فاذا فارق لم يكن له فيه حق وهكذا الخطار بالفضول والخصاف وغيره وعمارة القراس والزنج
أن يغرس الرجل الارض فالقراس كالبناء اذا أقيمت في الارض كان كالبناء بينه فاذا انقطع القراس كان
كأنه دام البناء وكان مال الكاللا ارض ملكا لا يحول عنه الا منه وبسببه وأقل عمارة الزنج التي لا يظهر ماء
لرجل عليه التي تملك بها الارض كالجمل ما ينبت من القراس أن يحظر على الارض بما يحظر عيشه من حجر
أو سدر أو سعف أو تراب مجموع ويحرقها ويرعها فاذا اجتمع هذا فقد أحياءا أحياءا تكون به له وأقل
ما يكفيه من هذا أن يجتمع تراب يحيط بها وان لم يكن مرتفعاً أكثر من أن تين به الارض مما حولها ويجمع
مع هذا حرثها وزرعها وهكذا ان ظهر عليه ماء سيل أو غيل مشترك أو ماء مطر لان الماء مشترك فان كان له
ماء خاص وذلك ماء عين أو نهر يحفرها يسقي بها أرضا فهذا أحياءا لها وهكذا ان ساق الهمان نهر أو واد
أو غيل مشترك في ماء عين له أو خليج خاصة فسقاها به فقد أحياءا أحياءا الذي يملكها به (قال الشافعي)
ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان أحدهما مجوز أن يملكه من يحججه وذلك مثل الارض تحت الخبز والزرع
والقراس والآبار والعيون والمياه ومرافق هذا الذي لا يكمل صلاحه الا به وهذا انما تجلب منفعة بشئ
من غيره لا كبير منفعة فيه هو نفسه وهذا اذا أحياءه رجل بأمر أو بالغير أو غيراً من مملكه ولم يملك أبداً الا أن
يخرجه من أحياءه من يده والصف الثاني ما تطلب المنفعة منه نفسه ليخلص الهالشي يجعل فيه من غيره
وذلك المعادن كلها الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكحل والكبريت والملح وغير ذلك وأصل المعادن
صنفان ما كان ظاهراً كالملح الذي يكون في الجبال يتنابه الناس فهذا الاصل لاحد أن يقطعه أحد احوال
والناس فيه شرع وهكذا النهر والماء الظاهر فالمسلمون في هذا كلهم شركاء وهذا كالنبات فيما لا يملكه
أحد كالماء فيما لا يملكه أحد فان قال قائل ما الدليل على ما وصفت قيل (أخبرنا) ابن عينة عن معمر
عن رجل من أهل مأرب عن أبيه أن الابيض بن جبال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعه ملح
مأرب فأراد أن يقطعه أو قال أقطعه اياه فقبل له انه كالماء العذب قال فلا إذن (قال الشافعي) فمنعه
اقطاع مثل هذا فانما هذا حى وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحي الا الله ورسوله فان قال قائل
فكيف يكون حى قيل هو لا يحدث فيه شيئاً تكون المنفعة فيه من عمله ولا يطلب فيه شيئاً لا يدركه الا بالمؤنة
عليه انما يستدرك فيه شيئاً ظاهر ظهور الماء والكالا فاذا تجر ما خلق الله من هذا فقد حى لخاصة نفسه
فليس ذلك له ولكنه شرى فيه كشره في الماء والكالا الذي ليس في ملك أحد فان قال قائل فاقطع
الارض لبناء والقراس ليس حى قيل انه انما يقطع من الارض ما لا يضرب بالناس وما يستغنى به وينتفع
به وهو غيره قال ولا يكون ذلك الا بما يحدثه هو فيه من ماله فتكون منفعة بما استحدث من ماله من بناء

ولم يكن لايها معنى في
ولاية مسلمة اذا كان
كافرا (قال الشافعي)
فان كان الولي سقيها
أوضعها غير عالم بموضع
الماء أو سقيها مؤلما
أوبه عليه تخرجه من
الولاية فهو كمن مات
فاذا صلح صار وليا
ولو قالت قد أذنت في
فلان فأنت ولا في زوجتي
فهو جائز فأيهم تزوجها
جاز وان تشاحوا أقرع
بينهم السلطان ولو أذنت
لكل واحد أن
يزوجها لافي رجل
بغيره فزوجها كل
واحد رجلا فقد قال
صلى الله عليه وسلم
إذا أتكم الوليان فالاول
أحق فان لم تثبت
الشهود أجهما أول
فالتكاح مقسوخ ولا
شيء له وان دخل بها
أحدهما على هذا كان
لها مهر مثلها وهما
يقرآن أنها لا تعلم مثل
أن تكون غائبة عن
التكاح ولو ادعى عليها
أنها تعلم أحلفت ما
تعلم وان أقرت لأحدهما
لزمها ولو زوجها الولي
بأمرها من نفسه لم يجز
كلا يجوز أن يشتري من
(١) قوله وحديث ممر
أن كذا بالأصل وتأمل

أحدثه أو غرس أو زرع لم يكن لأدعي وما احتقره ولم يكن وصل إليه آدمي الا باحتقاره وقد أقطع رسول
الله صلى الله عليه وسلم الدور والارضين فدل على أن الحى الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو
أن يحى الرجل الارض لم تكن ملكا له ولا غيره بل مال ينفعه فيها ولا منفعة يستحدثها بها فيها
لم تكن فيها فهذا معنى قطيع ما ذون فيه لاجى منى عنه (قال الربيع) يريد الذى هو ما ذون فيه الذى
استحدث فيه بالنفقة من ماله وأما ما كان فيه منفعة بلانفقة على من جاءه فليس له أن يحملك (قال الشافعي)
ومثل هذا كل عين ظاهرة كنقط أو قارا أو كبريت أو موميا أو بحجارة ظاهرة كومياني غير ملك لأحد فليس
لأحد أن يتجبر هادون غيره ولا سلطان أن ينعها لنفسه ولا لخاص من الناس لأن هذا كله ظاهر كالماء
والكلا وهكذا أعضاء الارض ليس للسلطان أن يقطعها لمن يتجبر هادون غيره ولا لظاهره ولو أقطع
أرضيا بعمرها فيها أعضاء فغيرها كان ذلك له لأنه حينئذ يحدث فيها ما وصفت بماله مما هو أنفع مما كان بها ولو
تجبر رجل لنفسه من هذا شيئا أو منعه له سلطان كان ظلمه ولو أخذ في هذا الحال من هذا شيئا لم يكن
عليه أن رده الا أنه يشترط فيه من منعه منه ولا أن يعمر لمن منعه شيئا منه وذلك أنه لم يأخذ شيئا كان
لأحد فيضمن له ما أخل به منعه وأن منع الرجل من الرجل أن يأخذ من جهة الاباحة لا يلزمه غرام الا أنه
لم ينع له أن يحتطب حطباً أو ينزل أرضاً يضمن له شيئا انما يضمن ما تلف لرجل أو أخذ مما كان ملكه لرجل
ولو أخذ على شيء من هذا بناء قبل له حوله بناءك ولا قيمة فيها أحدث تصويره لأنه أحدث فيما ليس له
بغير إذن فان كان أحدث البناء في عين لا يمنع منفعتهما لم يحول بناءه وقبل له لبناءه ولا يمنع أحد من هذه
المنفعة ولا يمنعك وأنت وهم فيها شرع ولو كان بقعة من الساجل أو الارض يرى أنها تصلح للعلح لا يوجد فيها
الابصنة وذلك أن يحفر تراباً من أعلاها فيحفرها ثم يسرب إليها ماء فيدخلها فيظهر ملجها بذلك ويجحف عنها
التراب فيظهر فيها في وقت من الاوقات ماء ثم يظهر فيها الملح كان للسلطان والله تعالى أعلم أن يقطعها والرجل
أن يعمرها ثم تكون له كاتكون له الأرض بالزرع والبناء وذلك أن هذا أكثر عمارتها وان هذا نقي
لأنه منفعة الابصنة وفي وقت ليس بدائم (١) وحديث معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الملح فلما
أخبر أنه دأب كالماء منعه ذلك وهذا كالارض يقطعها فيحفر فيها البئر لان المنفعة كانت محمولة دونها
الابصنة وقد يعمل فيها فنقل المنفعة وتكثر ويخلف ولا يخلف (قال الشافعي) ثم تفرق القطائع فرفق
فتكون بما وصفت بما إذا أقطع الرجل فأحياء ملكه من الارض بالبناء والغراس والزرع والأكار والمخ
وما أشبه هذا فإذا ملكه لم يملك أبداً الا عنه وهكذا اذا أحياء ولم يقطع له من كل من أحياء ما أتاه بقطع رسول
الله صلى الله عليه وسلم أحياء وعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عطاء كل أحد بعده من سلطان
وغيره ثم يكون شيء يقطع المراء فيكون له الانتفاع به ومنعه من غيره ما أقام فيه أو وكيل له فإذا فارق لم يكن
ملكاً له ولا يكون له أن يبيعه وذلك أنه أقطع أرفاقاً لتأليف ذلك مثل المقاعد بالسوق التي هي طرق
المسلمين كافة فمن قعد في موضع من البيع كان أحق به بقدر ما يصلح له ومتى قام عنه لم يكن له أن ينع من
غيره قال وهكذا القوم من العرب يحلون الموضع من الارض في أنبتهم من الشعر ويحرقونه ثم ينجعون
عنه لا تكون هذه عمارة يملكون بها حيث نزلوا وكذلك لو بنوا خياماً لان الخيام تحجب وتحول فحول
أبناء الشعر والفساطيط وهذا المقاعد بالسوق ليس بأحياء موات وفي أقطاع المعادن قولان أحدهما أنه
مخالف لقطاع الارض لأن من أقطع أرضاً فيها معادن أو عملها ليست لأحد فسدوا في ذلك كله وسواء كانت
المعادن ذهباً أو فضة أو نحاساً أو حديداً أو شيئاً في معنى الذهب والفضة مما لا يخلص الا بغيره ولم يكن ملكاً
لأحد فالسلطان أن يقطعها لمن استقطعها باها من يقوم به وكانت هذه كالموات في أن له أن يقطعها باها
ومخالفة للموات في أحد القولين وأن الموات اذا أحييت مرة ثبت أحياءها وهذه اذا أحييت مرة ثم تركت

نفسه (قال) وزوج
 الاب أو الجدة ابنة
 التي يؤيس من عقلها
 لان لها فيه عفا وغنى
 وربما كان شقا وسواء
 كانت بكر أو ثانيا وزوج
 المغلوب على عقله أو به
 اذا كانت به الى ذلك
 حاجة وابنه الصغير فان
 كان محبونا أو محبولا
 كان النكاح مردودا
 لانه لا حاجة اليه
 وليس لأب المغلوب على
 عقله أن يتخلف عنه ولا
 يضرب لامرأته أجل
 العنين لانهما كانت
 ثنيا فالقول قوله أو
 بكر لم يعقل أن يدفعها
 عن نفسه بالقول أنها
 تمتنع منه ولا يتخلف عن
 المعتوه ولا يبرئ
 زوجها من درهم من
 مالها فان هربت
 وامتنعت فلا نفقة لها
 ولا يلازم عليه فيها
 وقبله أتى الله فيها في
 أوطلق فان قدفها
 أو اتنى من ولدها قيل
 له ان أردت أن تنسني
 ولدها فالتعن فاذا التعن
 وقعت الفرقة ونفى عنه
 الولد فان كذب نفسه
 لحقه الولد ولم يعز
 وليس له أن يزوج
 ابنته الصبية عبدا ولا

دثر احباؤها وكانت في كل يوم مبتدأ الاحياء يطلبون ما فيها مما يطلب في المعادن فاقطعاه الموات ليحييه
 يثبت له ملكا ولا ينبغي أن يقطع المعادن الاعلى أن يكون له منفعتها ما أحياها واحياؤها ادامة العمل فيها
 فاذا عطلها فليس له منعها من أحد عمل فيها ولا ينبغي أن يقطع منها ما لا يعمل ولا وقت في قدر ما يقطع الا
 ما احتل عمله قل منها ما عمل أو كثر والتعطيل للمادن أن يقول قد عجزت عنها (قال الشافعي) فمن خالف بين
 اقطاع المعادن والارضين للزرع انني أن يكون من حجة أن يقول ان المعادن انما هي شيء يطلب فيه ذهب
 أو فضة أو غير ذلك مما هو غائب عن الطالب مخلوق فيه ليست للادميين فيه صنعة انما يلبسونه ويخضونه
 والتماسه وتخليصه ليس صنعة فيه فلا يكون لاحد أن يحجزه على أحد الا ما كان يعمل فيه فاما أن يمنع
 للمنفعة فيه غيره ولا يعمل هو فيه فليس له ولقد رأيت للسلطان أن لا يقطع معدنا الاعلى ما اصف من أن
 يقول أقطع فلانا معدن نذا على أن يعمل فيها فارق الله اذى ما يجب عليه فيما يخرج منه واذا عطلها
 كان لمن يحبس العمل فيها وليس له أن يبيعها له قال ومن حجة من فرق بين ملكها وبين ملك الأرض أن
 يقول ليس له بيعها ولا يبيع الأرض لامعدن فيها قال ومن قال هذا قال ولولم يملكها اياها السلطان وهو
 يعلمها ملكا بكل حال لم يكن له الاعلى ما وصفت وكان هذا جورا من السلطان يرد وان علمها هو بغير عطائه
 من السلطان كانت له حتى يعطلها ومن قال هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل يحفر البئر بالبادية فتكون له فاذا
 أورد ما شئت لم يكن له منع فضل ما فيها وجعل عمله فيها غير احياها جعله مثل المنزل ينزله بالبادية فلا يكون
 لاحد أن يحجزه عنه واذا خرج منه لم يمنع منه من ينزله وجعله غير معلوك وسواء في هذا معدن الذهب والفضة
 وكل تبر وغيره مما يطلب بالعمل لا يكون ظاهرا كظهور الماء والمخ الطاهر وأما ما كان من هذا اظاهرا
 من ذهب أو غيره فليس لاحد أن يقطع ولا يمنع والناس أن يأخذوا منه ما قدر واعليه وكذلك الشذر يوجد
 في الأرض ولو أن رجلا أقطع أرضا فاحياها بعمارة بناء أو زرع أو غيره فظهر فيها معدن كان ملكه ملك
 الأرض وكان له منه كما يمنع أرضه في القولين معا والقول الثاني أن الرجل اذا أقطع المعدن فعمل فيه فقد
 ملكه ملك الأرض وكذلك اذا عمله بغير اقطاع وما قلت في القولين معاني المعادن فاما أردت بها الأرض
 القفر فتكون أرض معدن فيعملها الرجل معدن وفي القول الاول يكون عمله فيها لا يملكها اياها الا ملك
 الاستمتاع بعينه ما كان يعمل فيه فاذا عطله لم يمنع غيره وفي القول الثاني اذا عمل فيها فهو كاحياء الأرض يملكها
 أبا دلائل الاعنة (قال) وكل معدن عمل جاهل انما أراد رجل استقطاعه ففيه أو قبل منها أنه كالبر الجاهلية
 والماء العذب فلا يمنع أحد العمل فيه ولا يكون أحد أولى به من أحد يعمل فيه فاذا استبقوا اليه فان وسعهم عملوا
 معا وان ضاق أقرع بينهم أيهم يبدأ ثم يبيع الآخر فلا يخرج حتى يتواسوا فيه والثاني ان للسلطان أن يقطع
 على المعنى الاول يعمل فيه من أقطعه ولا يملكه ملك الأرض فاذا تركه عمل فيه غيره والثالث يقطع فيه ملك
 الأرض اذا أحدث فيه عمارة وكل ما وصفت من احياء الموات واقطاع المعادن وغيرها فاما اعنى في عفو
 بلاد العرب الذي عامره عشر وعفوه غير معلوك قال وكل ما ظهر عليه عنوة من بلاد الجحيم فعامره كله لمن
 ظهر عليه من المسلمين على خمسة أسهم لاهل الخمس سهم وأربعة لمن أوجف عليه فيقسم بينهم قسم الميراث
 وما ملكوا بوجه من الوهوه وما كان في قسم أحد منهم من معدن فهو له كما يظهر المعدن في دار الرجل
 فتكون له ويظهر بئر الماء فتكون له (قال الشافعي) وان كان فيها معدن ظاهر فوقع في قسم رجل بقيته
 فذلك له كما يقع في قسمه العمارة بقيته فتكون له وكل ما كان في بلاد العنوة مما عمر مر ثم ترك فهو كالعامر
 القائم اعمارة وذلك ما ظهرت عليه الانهار وعمر بغير ذلك على نطف السماء وبالرشاء وكل ما كان لم يعر قط
 من بلادهم وكان موافقا للموات من بلاد العرب لا يختلف في أنه ليس ملك لاحد دون أحد ومن أراد أن
 يقطع منه أقطع عن أوجب ولم يوجبهم سواء فيه لا يختلف حالهم فيما أحبوا وأرادوا من الاقطاع

قال وما كان من بلاد العجم صلحا فاقطر مالكة فان كان المشركون مالكية فهو لهم ليس لاحد ان يعمل فيه معدنا ولا غيره الا بذنهم وعليهم ما صلحوا عليه قال وان كان المسلمون مالكية شيئا منه بشئ ترك لهم نفوس ما صلح عليه المسلمون لاهل الخس وأربعة أجناسه لجماعة اهل التي من المسلمين حيث كانوا فيقسم لاهل الخس رقبه الارض والدور ولجماعة المسلمين أربعة أجناس فن وقع في ملكه شئ كان له وان صلحوا المسلمين على موات مع العامر فالموات مملوك كالعامر وما كان في حق امرئ من معدن فهو له وما كان في حق جماعة من معدن فبينهم كما يكون بينهم ما سواه وان صلحوا المسلمين على ان لهم الارض ويكونون احرارا ثم عاملهم المسلمون بعد فان الارض كلها صلح ونسبها لاهل الخس وأربعة أجناسها لجماعة المسلمين كما وصفت واذ وقع صلحهم على العامر ولم يذكره العامر فقالوا لكم أرضنا فلهم بين أرضهم ما وصفت من العامر والعامر ما فيه أثر غنارة أو ظهر عليه الثمر أو عرفت غنارته فوجه وما كان من الموات في بلادهم ان أراد اقطاعه من صلح عليه أو لم يصلح أو عمره من صلح أو لم يصلح فسواء لان ذلك كان غير مملوك كما كان غفر بلاد العرب غير مملوك لهم ولو وقع الصلح على عامر هاوماها كان الموات مملوكا ملك العامر كما يجوز بيع الموات من بلاد المسلمين اذا حازه رجل يجوز الصلح من المشركين اذا انازاه دون المسلمين فن عمل في معدن في أرض ملكها لو اخذ أو جماعة فبيع ما خرج من المعدن لمن ملك الارض ولا شئ للعامل في عمله لانه متعبد بالعمل ومن عمل في معدن بينه وبين نفسه أدى الى غيره نصيبه مما اخرج من المعدن وكان متطوعا بالعمل لا أجر له فيه وان عمل باذنه أو على أنه له ما خرج من عمله فسواء ولو اكره هذا ان يكون هبة لا يعرفها الواهب ولا الموهوب له ولم يقبض فالأذن في العمل والقائل اعلم ولك ما خرج من عمله سواء له ان يترك في ذلك للعامل وكذلك أجبه ان يرجع فمأخذ نصيبه مما خرج من ثقله ويرجع عليه العامل بأجر مثله في قول من قال يرجع وليس هذا كالدابة يأذنه في ركوبها لانه قد عرف ما أعطاه وقبضه

(عمارة ما ليس مغنورا من الارض التي لا مال لها)

(قال الشافعي) كان يقال الحرم دار قرش وشرط دار الاوس والخزرج وأرض كذا دار بني فلان على معنى أنهم أكرم الناس لها وان من نزلها غيرهم انما ينزلها شيئا بالمجتاز وعلى معنى أن لهم مياهها التي لا تصلح مساكنها الا بها وليس ما سبته العرب من هذا دار النبي فلان بالموجب لهم أن يكون ملكا مثل ما بنوه أو زرعوها واختبروه لانه موات أحق كما نزلوه بمجتازين وفارقوه وكما يجبي ما قارب ما عمروا وانما يكون بها أحيوا ما أحيوا ولا يملك كون مالم يجيوا (قال الشافعي) وبين ما وصفت في السنة ثم الاثر منه ما وصفت قبل هذا الباب من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا حى الا لله ورسوله ثم قول عمر رضي الله عنه انما البلادهم ولولا المال الذي أجل عليه في سبيل الله تعالى ما حجت عليهم من بلادهم شيئا أى انما تنسب اليهم اذا كانوا أكرم الناس لها وأمنعه (أخبرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحياموات فهو له وليس لعرق ظالم فيه حق (قال الشافعي) وجماع العرق الظالم كل ما حفر أو غرس أو بنى طلبا في حق امرئ بغير خروجه منه (أخبرنا) سفیان عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحياموات آمن الارض فهو له وعادى الأرض لله ورسوله ثم هى لكم منى (قال الشافعي) ففي هذين الحديثين وغيرهما الدلالة على أن الموات ليس ملكا لاحد بعبقته وأن من أحياموات آمن المسلمين فهو له وان الأحياء ليس هو بالزول فيه وما أشبهه وأن الأحياء الذى يعرفه الناس هو العمارة بالحجر والدر والحفر لما بنى دون اضطراب الأبنية وما أشبه ذلك ومن الدليل على ما وصفت أيضا أن ابن عينة أخبرنا عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الناس الدور

غير كفؤ ولا يجنونا ولا مخجولا ولا يجذوما ولا أرض ولا يحبوا وليس له أن يكره أمته على واحد من هؤلاء بنكاح ولا يزوج أحد أحد من به احدى هذه العلل ولا من لياظان بجاعها ولا أمة لانه من لا يخاف العنت وينكح أمة المرأة ولها ما بذنها وأمة العبد المذنبون له في التجارة ممنوعة من السدح حتى يقضى دينان كان عليه ويحدث له حجرا ثم هى أمته ولو أراد السدان يزوجه دون العبد أو العبد دون السيد لم يكن ذلك لواحد منهما ولا ولاية للعبد بحال ولو اجتمعا على تزويجها لم يجز (وقال) في باب الخيار من قبل النسب لو ان نسب العبد لها أنه حر فتنكحته وقد أذن له سيده ثم علمت أنه عبد أو انتسب الى نسب وجدونه وهى فوقه ففيها قولان أحدهما أن لها الخيار لانه منكوح بعينه وغرب شئ وجدونه والثاني أن النكاح مفسوخ كالأذن

فقال حتى من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تكب عنا ابن أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابغثني الله اذا ان الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه (قال الشافعي) والمدينة بين لابنتين تنسب الى أهلها من الأوس والخزرج ومن فيه من العرب والعجم فلما كانت المدينة صنفين أحدهما معمور ببناء وحفر وغراس وزرع والأخر حار ج من ذلك فأقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج من ذلك من الصحراء استند لنا على أن الصحراء وان كانت منسوبة الى بني عبد الله عن أبيه قال ليست ملكا لهم كملك ما أحيوا وما بين ذلك أن مالكا أخبرنا عن ابن هشام عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال كان الناس يتحجرون على عهد عمر بن الخطاب فقال عمر من أحياء أرضا ما أتفهي له (أخبرنا) عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن علقمة بن نضلة أن أباسقيان بن حرب قام بفناء داره ففضر بريحه وقال سنام الأرض ان لها اسما ما زعم ابن فرقد الأسدي أن لا أعرف حتى من حقه لي بياض المروة وله سوادها ولي ما بين كذا الى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال ليس لأحد الا ما حاطت عليه جدران ان احياه الموات ما يكون زرعاً وحفر أو بحاً بالخدران وهو مثل ابطاله التحجير بغيره بمثل ما يحجر (قال الشافعي) واذا أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من أحياء أرضا ما أتفهي له والموات ما لا ملك فيه لاحد فالصادون الناس فالسلطان أن يقطع من طلب مواتا فإذا أقطع كتب في كتابه ولم أقطعه حتى مسلم ولا ضرر عليه (قال الشافعي) ومما أفناني هذا بعض الناس فقال ليس لاحد أن يحمي مواتا الا باذن سلطان ورجع صاحبه الى قولنا فقال وعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت العطاء فني أحياء موات فهو له بعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس للسلطان أن يعطي انسانا ما لا يحل للانسان أن يأخذه من موات لا مال له أو حتى لغيره يعرفه له والسلطان لا يحل له شيئا ولا يحرمه ولو أعطى السلطان احدا شيئا لا يحل له أن يأخذه (أخبرنا) ابن عينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا وأن عمر رضي الله عنه أقطع العتيق وقال ابن المستطعون منذ اليوم أخبرنا مالكا عن ربيعة (قال الشافعي) ومن أقطعه السلطان اليوم قطيعا أو تحجر أرضا فنعها من أحد يدعها لم يعرفها رأيت للسلطان والله أعلم أن يقول له هذه أرض كان المسلمون فيها سواء لانعها منهم أحد وانما أعطينا كها أو تركنا وحوزها لانا رأينا العمارات لها غير ضرر بين على جماعة المسلمين منفعة لك وللمسلمين فيها يتألون من رقعها فان أحببتوا والاخلينا من أراد احياءها من المسلمين فأحياءها فان أراد اخلارأيت أن يؤجل (قال الشافعي) واذا كان هذا هكذا كان للسلطان أن لا يعطيه ولا يدعه يتحجر على المسلمين شيئا لا يعرفه ولم يدعه أن يتحجر كثيرا بعلمه لا يقوى عليه وتركه وعمارته لم يقوى عليه (قال الشافعي) وان كانت أرضا يطلب غير واحد عمارتها فان كانت تنسب الى قوم فطلبها بعضهم وغيرهم كان أحب الى أن يعطيها من تنسب اليهم دون غيرهم ولو أعطاه الامام غيرهم لم أر بذلك بأسا ان كانت غير مملوكة لاحد ولو تشاهدوا فيها فضاقت عن أن تسعهم رأيت أن يعطيها من طلبها أولا فان شرعوا معارأت أن يعطيها أخلقهم لان يعرفها فان استووا في ذلك رأيت أن يقرع بينهم فأبهم خرج سهمه أعطاه باها ولو أعطاهم بغير قرعة لم أر عليه بأسا ان شاء الله وان اتسع الموضع أقطع من طلب منه فان بدأ باحد فأقطعه ترك له حربا للطريق ومسيلا للقاء ومغضضة وكل ما لا صلاح لما أقطعه الله

(من أحياء مواتا كان لغيره)

قال الشافعي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولاه يقال له هني على الحكي فقال له يا هني ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة

وأدخل رب الصرعة والغنية وأباي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تلك ماشيتهم يرجعان الى نخل وزرع وان رب الصرعة والغنية يأتي بعباله فيقول يا أمير المؤمنين أفتأركهم أن لا يأكل فإلهاء والكلأ أهون على من الدنيا والدرهم وإيم الله على ذلك أنهم يرون أني قد ظلمتهم انها بلادهم فأتوا عليهم في الجاهلية وأسلموا عليهم في الاسلام ولولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما جيت على المسلمين من بلادهم شبرا فقال ولوثبت هذا عن عمر بناسناد موصول أخذت به وهذا أشبه ما روى عن عمر رضي الله عنه من أنه ليس لاحد أن يتعجر

(من قال لا حي الا حي من الارض الموت وما علبه الأرض وما علبك وكيف يكون الحي)

(قال الشافعي) رجه الله أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا حي الله ورسوله (وحدثنا) غير واحد من أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حي النقيع (قال الشافعي) كان الرجل العزيز من العرب اذا اتبع ببلد انحصار وفي بلك على جبل ان كان به أو شتران لم يكن جبل ثم استعواء ووقفه من سمع منتهى صوته بالعواء غبت بلغ صوته جاه من كل ناحية فيرى مع العامة فيما واه ويتبع هذا من غيره لضعف سائته وما أراد قرنه معها فيرى معها فترى أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم لا حي الا حي الله ورسوله لا حي على هذا المعنى الخاص وأن قوله الله كل حي وغيره ورسوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان يحى لمصلحة عامة المسلمين لا لما يحى له غيره من خاصة نفسه وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يملك الا ما لا غنا به وبعباله عنه ومصلحتهم حتى يصير ما ملكه الله من خمس الجس مردودا في مصلحتهم وكذلك ماله اذا جسد فوق سنته مردودا في مصلحتهم في الكراع والسلاح علة في سبيل الله وأن ماله ونفسه كان مغرغا للطاعة الله تعالى فحلى الله عليه وسلم وجزاه أفضل ما جرى به نبياع أمته (قال الشافعي) والحي ليس باحياء موات فيكون لمن أحياه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا حي الله ورسوله يحى معنيين أحدهما أن لا يكون لاحد أن يحى للمسلمين غير ما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب هذا المذهب قال يحى الوالى كما حي رسول الله صلى الله عليه وسلم من البلاد لجماعة المسلمين على ما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكون لوال ان رأى صلاحا لعامة من حي أن يحى بحال شيئا من بلاد المسلمين والمعنى الثاني أن قوله لا حي الا حي الله ورسوله يحى لا حي الا على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب هذا المذهب قال الخليفة خاصة دون الولاية أن يحى على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي عرفناه نصا ودلالة فيما حي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حي النقيع والتقيع بل ليس بالواسع الذي اذا حي ضاقت البلاد بأهل المواشي حوله حتى يدخل ذلك الضرر على مواشيهم أو أنفسهم كانوا يجحدون فيما سواه من البلاد سعة لانفسهم ومواشيهم وأن ما هو عمالا يحى أو سعة منه وأن الضع يكتمهم فيه وأنه لو ترك فكان أوسع عليهم لا يقع موقع ضررين عليهم لأنه قليل من كثير غير مجاوز القدر وفيه صلاح لعامة المسلمين بأن تكون الخيل المعدة لسبيل الله وما فضل من سهمان أهل الصدقات وما فضل من النعم التي تؤخذ من أهل الجزية ترى فيه فأما الخيل فقوة لجميع المسلمين وأما النعم الجزية فقوة لاهل التي ومن المسلمين ومسلك سبل الخير أنها لاهل التي والمجاهدين قال وأما الابل التي تقض عن سهمان أهل الصدقة فيعاديها على أهل سهمان الصدقة لا يبنى مسلم الا دخل عليه من هذا صلاح في دينه ونفسه ومن يلزمه أمره من قريب أو عامة من مستحق المسلمين فكان ما حي عن خاصتهم أعظم منفعة لعامة منهم من أهل دينهم وقوة على من خالف دين الله من عدوهم وحي القليل الذي حي عن عامة المسلمين وخواص قراتهم

الذين

نقص النسب غمسا وجعله لها في العبد فقياسه أن يجعله اختيار بالغرو في نقص النسب عنه كما جعله في الأمة

(المرأة لا تلي عقدة النكاح)

(قال الشافعي) رجه الله قال بعض الناس زوجت عائشة ابنة عبد الرحمن بن أبي بكر وهو غائب بالشام فقال عبد الرحمن أمسلى يفتات عليه في بناته (قال) فمهاذ ابدل على أنها زوجتها بغيرا أمر قبل فكيف يكون أن عبد الرحمن وكل عائشة لفضل نظرهما ان حدث حدث أو رأت في مغيه لا ينته حظا أن تزوجها احتباطا ولم ير أنها تأمر بتزويجها الا بعد موامرتة ولكن لو أملى وتكتب اليه فلما فعلت قال هذا وان كنت قد فوضت اليك فقد كان ينبغي أن لا تقتاتي على وقد يجوز أن يقول زوجي أي وكأى من يزوج فوكلت قال فليس لها هذا في الخبر قبل لا ولكن لا يشبه غيره لانهارت أن النسب

الذين فرض الله لهم الحق في أموالهم ولم يحجم عنهم شيئا مذكور بحال (قال الشافعي) وقد حجي من حجي على
 هذا المعنى وأمر أن يدخل الحجي مائة من ضعف عن النجعة ممن حول الحجي ويمنع مائة من قوى على النجعة
 فيكون الحجي مع قلة ضرره أعم منفعته من أن كثر منه مما يحجم وقد حجي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر
 رضي الله عنه أرضا لم تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم جهاها وأمر فيها بنحو مما وصفت من أنه ينبغي لمن حجي أن
 يأمر به (أخبرنا) عبد العزيز بن محمد بن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمرا استعمل مولاه يقال هني على الحجي
 فقال له ياهني ضم جناحتك للناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريجة ورب
 الغنمية وأياي ونعم ابن عقاب ونعم ابن عوف فانهما ان تهلك ماشيتهم ارجعنا الى نخل وزرع وان رب الغنمية
 والصريجة يأتي بعابه فيقول يا أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا بالآ بالآ والماء والكلأ أهون على من الدراهم
 والدنانير وإيم الله على ذلك أنهم لم يرون أني قد ظلمتهم انها البلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلوا عليها في
 الاسلام ولولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما جيت على المسلمين من بلادهم شيئا (قال الشافعي)
 في معنى قول عمر انهم لم يرون أني قد ظلمتهم انها البلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلوا عليها في الاسلام انهم
 يقولون ان منعت لاحد من أحد قاتل عليها وأسلم أو لم أن تمنع له وهذا كقول لو كانت تمنع لخاصة فلما
 كان لعامة لم يكن في هذا ان شاء الله مظلة وقول عمر لولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما جيت على
 المسلمين من بلادهم شيئا أني لم أجهل نفسي ولا خاصتي وانى جيت مال الله الذي أحل عليه في سبيل الله
 وكانت من أكثر ما عنده مما يحتاج الى الحجي فنسب الحجي اليها الكثرة وقد أدخل الحجي خيل الغزاة في سبيل
 الله فلم يكن ما حجي يحمل عليه أولى بما عنده من الحجي مما تركه أهله ويحملون عليها في سبيل الله لان كلا تعزير
 الاسلام وأدخل فيها ابل الضوال لانها قليل لعوام من أهل البلدان وأدخل فيها ما فضل من سهمان أهل
 الصدقة من ابل الصدقة وهم عوام من المسلمين يحتاجون الى ما جعل لهم مع ادخاله من ضعف عن النجعة
 ممن قل ماله وفي تماسك أموالهم عليهم غنى عن أن يدخلوا على أهل التي من المسلمين وكل هذا وجه عام النفع
 للمسلمين (قال الشافعي) أخبرني عمي محمد بن علي عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن حسين أو غيره عن مولاه
 لعثمان بن عفان رضي الله عنه قال بينا أنا مع عثمان في ماله بالعالية في يوم صائف اذ رأى رجلا يسوق بكرين
 وعلى الأرض مثل الفراش من الحر فقال ما على هذا الوأ قام بالبدنة حتى يرد ترويح ثم دنا الرجل فقال انظر
 من هذا فقلت أرى رجلا مع ما يراه يسوق بكرين ثم دنا الرجل فقال انظر فظننت فاذا عمر بن الخطاب فقلت
 هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فاذا لهف السهم فاعاد رأسه حتى حاذاه فقال
 ما أخرجك هذه الساعة فقال بكران من ابل الصدقة تخلفا وقد مضى بابل الصدقة فأردت أن ألحقهما
 بالحجي وخشيت أن يضيعا فبسا لئى الله عنهما فقال عثمان يا أمير المؤمنين هلم الى الماء والظل ونكفيك فقال
 عدالى ظلك فقلت عندنا من يكفيك فقال عدالى ظلك ففضي فقال عثمان من أحب أن ينظر الى القوي
 الأمين فليستظر الى هذا فعاد ليناقى نفسه (قال الشافعي) في حكاية قول عمر لعثمان في الكبر من اللذين
 تخلفا وقول عثمان من أحب أن ينظر الى القوي الأمين فليستظر الى هذا (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب
 يعني بما حكاه عن عمر وعثمان (قال الشافعي) وان كان للثليقة مال يحمل عليه في سبيل الله من ابل
 وخيل فلا بأس أن يدخلها الحجي وان كان له منها مال لنفسه فلا يدخلها الحجي فانه ان يفعل ظلم لانه منع منه
 وأدخل لنفسه وهو من أهل القوة (قال الشافعي) وهكذا من كان له مال يحمل عليه في سبيل الله دون
 الخليفة قال ومن سأل الوالي أن يقطعه في الحجي موضع ما يره فان كان حجي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
 الامنعه اياه وان عمرا بطل عمارته وكان يكن عمر فيما ليس له أن يمر فيه ان كان حجي أحدث بعده فكان يرى
 الحجي حقا كان له منه ذلك وان أراد العماره كان له منه العماره وان سبق فعمر لم يكن أن تبطل عمارته

صلى الله عليه وسلم
 جعل النكاح بغير ولي
 باطلا وأركان يجوز لها أن
 تزوج بكرا وأبوها
 غائب دون اخوتها أو
 السلطان (قال المزني)
 رحمه الله معنى
 تأويله فيماروت عائشة
 عندي غلط وذلك أنه
 لا يجوز عنده انكاح
 المرأة ووكيلها مثلها
 فكيف يعقل بأن
 توكل وهي عنده
 لا يجوز انكاحها ولو
 قال انه أمر من يتفد
 رأى عائشة فأمرته
 فأنكح خرج كلامه
 صحيحا لان التوكيل
 لابن حنن والطاعة
 لعائشة فيصير وجه
 الخبر على تأويل الذي
 يجوز عندي لأن
 الوكيل وكيل لعائشة
 رضي الله عنها ولكن
 وكيل له فهذا تأويله
 الكلام الذي سنعقد
 به النكاح والخطبة قبل
 العقد من الجامع من
 كتاب التعريض
 بالخطبة ومن كتاب
 ما يحرم الجمع بينه
 (قال الشافعي) رحمه
 الله أسمى الله تبارك
 ونعالى النكاح في
 كتابه ما سمع ابن النكاح

والتزويج ودلت السنة على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق ولم يجد في كتاب ولا سنة احلال نكاح الا بنكاح أو تزويج والهبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع أن ينعقد به النكاح بأن تمب نفسها بلامهر وفي هذا دلالة على أنه لا يجوز النكاح الا باسم التزويج أو النكاح والفرج محرم قبل العقد فلا يجل أبدا الا بأن يقول الولي قد زوجتكها أو نكحتكها ويقول مخاطب قد قبلت تزويجها أو نكاحها أو يقول مخاطب زوجتها أو يقول الولي قد زوجتكها فلا يحتاج في هذا إلى أن يقول الزوج قد قبلت ولو قال قد ملكتك نكاحها أو نحو ذلك فقبل لم يكن نكاحا وإذا كانت الهبة أو الصدقة تملك بها الأبدان والحرمة لا تملك فكيف تجوز الهبة في النكاح فان قبيل معناها زوجتك قبل فقوله قد أحلتها لك أقرب إلى تزويجكها وهو لا يجيزه (قال)

والله تعالى أعلم ويحتمل إذا جعل الحى حقا وكان هو في معنى ما جرى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه جرى لمثل ما جامله أن يبطل عمارته وإن أذن له الولي بعمارة لم يكن له ابطال عمارته لان اذنه له اخراج له من الحى وقد يجوز أن يخرج ما أحدث جاء من الحى ويحى غيره إذا كان غير ضروري من جاء عليه وليس للولي مجال أن يحى من الارض الاقلها وقد يوسع الحى حتى يقع موقعا بين ضرره على من حى عليه وما أحدث من حى فرعاه أحد لم يكن عليه في رعيته شيء أكثر من أن يمنع رعيته فاما غرم أو عقوبة فلا أعلمه عليه

(تشديد أن لا يحى أحد على أحد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضول الماء لم يمنع به الكلام منعه الله فضل رجمته يوم القيامة (قال الشافعي) ففي هذا الحديث ما دل على أنه ليس لأحد أن يمنع فضله مائه وإنما يمنع فضل رجة الله بمعصية الله فلما كان منع فضل الماء معصية لم يكن لأحد منع فضل الماء وفي هذا الحديث دلالة على أن مال الماء أولى أن يشربه ويسقى وأنه إنما يعطى فضله عما يحتاج إليه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء لم يمنع به الكلام منعه الله فضل رجمته وفضل الماء الفضل عن حاجة مال الماء (قال الشافعي) وهذا أوضح حديث روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الماء وأشبه معنى لان مالكا روى عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع نفع البئر (قال الشافعي) فكان هذا جملة تدب المسلمون إليها في الماء وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أحسنها وأبينها معنى (قال الشافعي) وكل ما به سادية يزيد في عين أو بر أو غيل أو نهر بلغ مالكة من حاجته لنفسه وما شئته وزرع أن كان له فليس له منع فضله عن حاجته من أحد يشرب أو يسقى ذاروح خاصة دون الزرع وليس لغيره أن يسقى منه زرع ولا لشجرة الا أن يتطوع بذلك مال الماء وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من منع فضل الماء لم يمنع به الكلام منعه الله فضل رجمته ففي هذا دلالة اذا كان الكلام شيئا من رجة الله أن رجه الله رقه خلقه عامة للمسلمين وليس لواحد منهم أن يمنعها من أحد الا بمعنى ما وصفنا من السنة والا الذي في معنى السنة وفي منع الماء لم يمنع به الكلام الذي هو من رجة الله عام يحتمل معنيين أحدهما أن ما كان ذريعة إلى منع ما أحل الله لم يجل وكذلك ما كان ذريعة إلى احلال ما حرم الله تعالى (قال الشافعي) فان كان هذا كذلك ففي هذا ما ينبت أن الذرائع إلى الحلال والحرام تشبه معاني الحلال والحرام ويحتمل أن يكون منع الماء إنما يحرم لانه في معنى تلف على ما لا غنى به لنوى الارواح والادميين وغيرهم فاذا منعوا فضل الماء منعوا فضل السكلا والمعنى الاول أشبه والله أعلم فلما كان جاعه كان لهم ميا مبادية فسقوا بها واستقوا وفضل منها شئ جاء من لامله يطلب أن يشرب أو يسقى إلى واحد منهم دون واحد لم يجز لمنعه فضل من الماء وان قل منعه اياه ان كان في عين أو بر أو نهر أو غيل لانه فضل ماء يزيدو يستخلف وان كان الماء في سقاء أو جرة أو وعاء ما كان فهو مختلف للماء الذي يستخلف فلصاحبه منعه وهو كطعامه الا أن يضطر اليه مسلم والضرورة أن يكون لا يجده غيره بشراء أو بيع بشراء ولا يحد عنه فلا يسع عندي والله أعلم منعه لان في منعه تلفا له وقد وجدت السنة توجب الضافة بالبادية والماء أعز فقد أو أقرب من أن يتلف من منعه وأخف مؤنة على من أخذ منه من الطعام فلا أرى من منع الماء في هذه الحال الا أتما اذا كان معه فضل من ماء في وعاء فأما من وجد غنى عن الماء بهاء غيره ماء صاحب الوعاء فأرجو أن لا يخرج من منعه

(انقطاع الوالى)

(قال الشافعي) رجه الله أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال لما قدم رسول الله

طلبه سوى الخطبة
جدا لله تعالى والثناء
عليه والصلاة على رسوله
عليه الصلاة والسلام
والوصية بتقوى الله ثم
يخطب وأحب للوحي
أن يفعل مثل ذلك وأن
يقول ما قال ابن عمر
أنك تصلي على ما أمر الله
به من أمثال معروف
أو تسريج بأحسن

ما يحل من الحرار
ولا تبسرى العبد وغير
ذلك من الجامع من
كتاب النكاح وكتاب ابن
أبي ليلى والرجل يقتل
أمنه وله ازوج

(قال الشافعي) انتهى
الله تعالى بالحرار إلى
أربع تحريرات لا يجمع
أحد غير النبي صلى الله
عليه وسلم بين أكثر من
أربع والآية تدل على
أنها على الأحرار بقوله
تعالى أو ما ملكت
أيمانكم وملك العبد
لا يكون إلا لأحرار
الذين يملكون المال
والمسجد لا يملك المال
(قال) فإذا فارق الأربع
ثلاثا فلا تازوج سكتهم
في عدتهن لأن الله تعالى

(١) قوله دالة أن لمن
سأله الاقطاع كذا بالاصول
التي عندنا وأمل كنه
معه (٢) قوله لمن
يحتاج إلى الحلي كذا
بالاصول ولعل الصواب
فليس لمن يحتاج الحلي
وحرره له معصية

صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور فقال حي من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة تكب عنا ابن
أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتغني الله إذا إن الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم
حقه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالة من أن حقاً على الواو لا مع من سأله القطيع من المسلمين
لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حق دالة أن (١) لمن
سأله الاقطاع أن يؤخذ للضعيف فيهم حقه وغيره ودلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الناس بالمدينة
وذلك بين ظهراني عمارة الانصار من المنازل والفل لم يكن لهم بالعامر منع غير العامر ولو كان لهم لم يقطعه
الناس وفي هذا دالة على أن ما قارب العامر وكان بين ظهرانيه وما لم يقارب من الموات سواء في أنه لا مال
له فعلى السلطان اقطاعه عن سأل من المسلمين (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبيراً وأرضاً وأن عمر بن الخطاب أقطع العقيق أجمع وقال ابن
المستطعون قال الشافعي والعقيق قريب من المدينة وقوله أن المستطعون نقطعهم وانما أقطع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم عمر من أقطع ما لا يملكه أحد يعرف من الموات وفي قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أحيا مواتاً فهو له دليل على أن من أحيا مواتاً كان له كما يكون له أن أقطعه وأتباع في أن ملك من أحيا
الموات ما أحيا كاتباغ أمره في أن يقطع الموات من يحية لا فرق بينهما ولا يجوز أن يقطع الموات من يحية
ولا مال له وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيا مواتاً فهو له فقط رسول الله صلى الله عليه وسلم
عامته لمن أحيا الموات فمن أحيا الموات فبخطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيا مواتاً في الجملة أثبت من
عطية من بعد في النص والجملة وقد روي عن عمر مثل هذا المعنى لا يخالفه

(باب الركا زوج في بلاد المسلمين)

(قال الشافعي) رجه الله الركا زوج في الجاهلية أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن
ابن عباس عن الصعب بن جثامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حي إلا الله ورسوله (قال الشافعي)
فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي إلا الله ورسوله لم يكن لأحد أن ينزل بلاداً غير معروفة فيمنع منه
شئاً رجاه دون غيره وذلك أن البلاد لله عز وجل لا مال لها من الآدميين وإنما يملك الله الآدميين على منع
مالهم خاصة لا منع ماليس لأحد به من وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي إلا الله ورسوله أن لا حي
إلا حي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاح المسلمين الذين هم شركاء في بلاد الله ليس الله حي لنفسه ودونهم
ولو لا الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحموهم من الأرض شيئاً يحتاج إلى الحلي من المسلمين
وليس لهم أن يحموهم شيئاً لأنفسهم ودون غيرهم (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم
عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولى له يقال له هني على الحلي (قال الشافعي) وقول عمر
أنهم لم يروا أني قد ظلمت سم يقول يذهب رأيهم أني حيث بلاداً غير معروفة لنعم الصدقة ولنعم التي واهرت
بأدخال أهل الحاجة الحلي دون أهل القوة على الرعي في غير الحلي إلى أني قد ظلمتهم (قال الشافعي) ولم
يتظلم عمر رضي الله عنه وإن رأوا ذلك بل حي على معنى ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل
الحاجة دون أهل الغنى وجعل الحلي حوزاً لهم خالصاً كما يكون ما عمر الرجل له خالصاً دون غيره وقد كان
مباح قبل عمارة فكذلك الحلي لمن حي له من أهل الحاجة وقد كان مباح قبل يحيى قال ويسان ذلك
في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما حيت على المسلمين من بلادهم
شيراً أنه لم يحجم إلا ما يحل عليه (٢) لمن يحتاج إلى الحلي من المسلمين أن يحموهم ورأى إدخال الضعيف
حقه دون القوى فكل ما لم يضر من الأرض فلا يحال يتموين المسلمين أن ينزلوا ويرعوا فيه حيث شأوا
إلا ما حي الواو للصحة عوام المسلمين فجعل له ما يحل عليه في سبيل الله من نعم الجزيرة وما يفضل من نعم

الصدقة تبغذ لمن يحتاج اليه من أهلها وما يصير اليه من ضوال المسلمين وما نسبة أهل الضعف دون أهل القوة (قال الشافعي) وكل هذا عام المنفعة بوجهه لأن من حل في سبيل الله فذلك الجماعة المسلمين ومن أرسده أن يعطى من مائة الصدقة فذلك الجماعة ضعفاء المسلمين وكذلك من ضعف من المسلمين فرعت له ما شئت فذلك الجماعة ضعفاء المسلمين وأمر عمر رضي الله عنه أن لا يدخل نعم ابن عفان وابن عوف لقوتها في أمر الهماوانهم - والوهلك ما شئت لم يكونا بمن يصير كلا على المسلمين فكذلك يصنع بمن له غنى غير المشاة

(الاحباس)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال جيع ما يعطى الناس من أموالهم ثلاثة وجوه ثم يشعب كل وجه منها والعطايا منها في الحياة ويجهان وبعد الوفاة واحد فالوجهان من العطايا في الحياة فترة الأصل والفرع فأحد هاتين بكلام المعطى والاخر يتم بأمرين بكلام المعطى وقض المعطى أو قبض من يكون قبضه له قبضا (قال الشافعي) والعطايا التي تتم بكلام المعطى دون أن يقبضها المعطى ما كان إذا خرج له لكلام من المعطى له جائز على ما أعطى لم يكن للمعطى أن يملك ما خرج منه فيه الكلام بوجهه أبدا وهذه العطية الصدقات المحرمات الموقوفات على قوم بأعيانهم أو قوم موصوفين وما كان في معنى هذه العطايا مما سبل محبوسا على قوم موصوفين وإن لم يسم ذلك محسرا فهو محرم باسم الحبس (قال الشافعي) فإذا شهد الرجل على نفسه بعطية من هذه فهي جائز لمن أعطاها قبضها أو لم يقبضها ومتى قام عليه أخذها من يدي معطيا وليس لعطيا حبسها عنه على حال بل يحجر على دفعها إليه وإن استهلك منها شيئا بعد أخذها ما أعطاهما ضمي ما استهلك كما يضمنه أخيه لو استهلكه لأنه إذا خرج من ملكه فهو ولا أخيه فيما استهلك منه سواء ولومات من جعلت هذه الصدقة عليه قبل قبضها وقد أغلت غلة وأخذ وارتد حسنة من غلته لأن الميت قد كان مالكا لما أعطى وإن لم يقبضه كما يكون له غلة أرض لو غسها أو كانت وديعة في يدي غيره بقصد هاتين أقر بها وإن لم يكن قبض ذلك ولومات المنصة صدق بها قبل أن يقبضها من تصدق بها عليه لم يكن لو ارتد منها شيء وكانت لمن تصدق بها عليه ولا يجوز أن يقال ترجع موروثه والموروث إنما يورث ما كان ملكا للميت فإذا لم يكن للتصدق الميت أن يملك شيئا في حياته ولا يحال أبدا لم يحجر أن يملك الوارث عنه بعد وفاته ما لم يكن له أن يملك في حياته بحال أبدا قال وفي هذا المعنى العتق إذا تكلم الرجل بعتق من يجوز له عتقه ثم العتق ولم يحجج إلى أن يقبله العتق ولم يكن للعتق ملكه ولا غيره ملك روق يكون له فيه بيع ولا هبة ولا ميراث بحال والوجه الثاني من العطايا في الحياة ما أخرج به المالك من يده ملكا تاما لغيره بهيته أو يبيعه ويورث عنه وهذا من العطايا يحل لمن أخرج به من يده أن يملكه بوجهه وذلك أن يورث من أعطاه أو برده عليه المعطى العطية أو يهبها له أو يبيعه إياها وهذا مثل العمل والهبة والصدقة غير المحرمة ولا التي في معناها التبديل وغيره وهذه العطية تتم بأمرين أشهاد من أعطاهها وقبضها بأمرين أعطاهها والمحرم والمسلية يجوز بلا قبض قبل تقليد الهدى وشعاره وسياقه وإيجابه بغير تقليد يكون على ماله بلاغ البيت ونحوه والصدقة فيه مما صنع منه ولم يقبضه من جعل له وليس كذلك ما تصدق به بغير حبس مما لا يتم الا قبض من أعطاه نفسه أو قبض غيره له من قبضه له قبض وهذا الوجه من العطايا المعطية أن عنقه من أعطاه إياها ما لم يقبضه ومتى رجع في عطية قبل قبض من أعطاه فذلك له وإن مات المعطى قبل قبض العطية فالمعطى بالخيار أن أحب أن يعطيا ورثته عطاه بتد الأطاء مورثه وناعن المعطى لأن المعطى لم يملكها فعل وذلك أحب إلى له وإن شاء حبسها عنهم وإن مات المعطى قبل قبضها المعطى فهي لورثته المعطى لأن ملكها لم يتم للمعطى قال والعطية بعد الموت هي الوصية لمن أوصى له في حياته فقال إذا مات خلفان كانا

أحصل لمن لا أمر له
أربعاء وقال بعض الناس
لا يتكبح أربعاء حتى
تتقضى عدة الأربع
لأن لا أجيز أن يجتمع
ماؤه في خمس أو في
أختين (قلت) فأنتم
ترغمون لو خلا من ولم
يصبر أن عليهن العدة
فلم يجتمع فيهن ماؤه فأج
له التكاثر وقد فرق الله
تعالى بين حكم الرجل
والمرأة فجعل اليه
الطلاق وعليها العدة
فعلته بعدد معهما
تفاضت في العدة (قال)
وإن قلت إذ جعلت
عليه العدة كما جعلتها
عليها أفيتنكب
ما يتنكب المعتدة من
الطيب والخروج من
المسكن قال لا قلت
فلا جعلته في العدة
بجناها ولا فرقة بما فرق
الله تعالى به بينهما وقد
جعل الله منه أبعد
من الاجنبيات لأن
لا يحال له الا بعد تنكاح
زوج وطلاقة أو موته وعدة
تكون بعده والاجنبيات
يحال له من ساعته قال ولو
قتل بالزنى أمته وقتلت
نفسها فلا مهر لها وإن
باعها حبث لا يقدر عليها
فلا مهر لها حتى يدفعها

اليه وان طلب أن يزوجها
معها لم يكن ذلك
على السيد (قال)
ولو ولي رجل جارية
ابنه فأولدها كان عليه
مهرها وقيمها (قال)
الزنى قياس قوله أن
لا تكون ملكا لاسيه
ولا أم ولد بذلك وقد أجاز
أن يزوجه أمته
فيولدها فإذا لم تكن له
بن يولدها من حلال أم
ولديته فكيف يوطئ
حرام وليس يشرى فيها
فتكون في معنى من
أعتق شركاه في أمة وهو
لا يجعلها أم ولد للشريك
إذا أحلها وهو معسر
وهذا من ذلك أيضا
(قال) وأن لم يجعلها
فعلية عقرها حرمت
على الابن ولا قيمة له بان
حرمته عليه وقد رضع
امراه الرجل بلبنه
جاريته الصغيرة فحرم
عليه ولا قيمة له (قال)
الشافعي وقال الله
تعالى والذين هم
لغير وجههم حافظون
الآية وفي ذلك دليل
أن الله تبارك وتعالى
أراد الإحراز لان العبد
لا يمكن أن يكون وقال عليه
الصلاة والسلام من
باع عبدا وله مال فإله

فله أن يرجع في الوصية ما لم يمت فإذا مات ملك أهل الوصايا يرضوا بهم بلا قبض كان من المعطى ولا بعده
وليس لأورثته أن ينعموا بالموصى لهم وهو لهم ملكا تاما قال وأصل ما ذهبنا إليه أن هذا موجود في السنة
والأثر وأما ما فسرنا بينه اتباعا وقياسا

(الخلاص في الصدقات المحرمات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإنا بعض الناس في الصدقات المحرمات وقال من تصدق بصدقة محرمة وسلمها
فالصدقة باطل وهي ملك للتصدق في حياته ولو أورثه بعد موته قبضها من تصدق بها عليه أو لم يقبضها وقال في
بعض من يحفظ قول قائل هذا أن اردنا الصدقات الموقوفات بأموال قتلته وما هي فقال قال شريح جاء محمد
صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس فقلت له وتعرف الحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها قال
لا أعرف حبسا إلا الحبس بالعتق فقلت له وتعرف شيئا يقع عليه اسم الحبس غيرها (قال الشافعي) فقلت له
أعرف الحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها وهي غير ما ذهبت إليه وهي بينة في كتاب الله عز
وجل قال إذ كرها قلت قال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا جام فهذا الحبس
التي كان أهل الجاهلية يحبسونها فأطلق الله شر وطع فيها وأطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبطال الله
أيها وهي أن الرجل كان يقول إذا نتج خلأ بله ثم ألقي فأنج منه هو حام أي قد حنى ظهره فيحرم ركوبه
ويجعل ذلك شيئا بالعتق ويقول في البحيرة والوصيلة على معنى يوافق بعض هذا ويقول بعد ما أتت حر
سائبة لا يكون لي ولا ولي ولا على عقلت قال فهل قيل في السائبة غير هذا فقلت نعم قيل أنه أيضا في البهائم
قد سبكت (قال الشافعي) فلما كان العتق لا يقع على البهائم رد رسول الله صلى الله عليه وسلم ملك البحيرة
والوصيلة والحام إلى مالكه وأثبت العتق وجعل الولاء لمن أعتق السائبة وحكمه بمثل حكم النسب والحبس
أهل الجاهلية علمته دارا ولا أرضا تبرأ بحبسها وانما حبس أهل الاسلام (قال الشافعي) فالصدقات ينزها
اسم الحبس وليس لك أن تخرج مما نزل به اسم الحبس شيئا إلا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على
ما قلت وقلت أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر بن حفص العمري عن نافع عن عبد الله بن عمر بن
الخطاب ملك مائة سهم من خيرة اشتراها فأقر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنني أصبت ما لا
أصيب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به إلى الله عز وجل فقال حبس الأصل وسبل الثمرة (قال الشافعي)
وأخبرني عمر بن حبيب القاضي عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال يا رسول الله
أي أصبت ما لا من خير لم أصب ما لا تقبأ أحب إلى أو أعظم عندي منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن
شئت حبست أصله وسبلت ثمره فتصدق به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم حكى صدقته قال الشافعي
فقال إن كان هذا ثابتا فلا يجوز إلا أن يكون الحبس التي أطلق غير الحبس التي أمر بحبسها قلت هذا عندنا
وعندك ثابت وعندنا أكثر من هذا وإن كانت الحجة تقوم عندنا وعندك بأقل منه قال فكيف أجرت
الصدقات المحرمات وإن لم يقبضها من تصدق بها عليه فقلت اتباعا وقياسا فقال وما الاتباع فقلت له
لما أله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماله فأمره أن يحبس أصل ماله ويسبل ثمره ذلك على حاجة
الحبس وعلى أن عمر كان يلى حبس صدقته ويسبل ثمرها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لا يلها غيره قال
فقال فيجوز قول النبي صلى الله عليه وسلم حبس أصلها ويسبل ثمرها اشتراط ذلك قلت نعم والمعنى الأول
أظهرهما وعليه من الخبر دلالة أخرى قال وما هي قلت إذا كان عمر لا يعرف وجه الحبس أفعله حبس
الأصل ويسبل الثمر وسبق أن يعلمه أن يخرجها من يده إلى من يلها عليه ولن حبسها عليه لاسيما لو كانت
لا تتم إلا بان يخرجها الحبس من يده إلى من يلها دونه كان هذا أولى أن يعلمه لأن الحبس لا يتم إلا به ولكنه
عليه ما ينهيه ولم يكن في إخراجهما من يده شيء يزني فيها ولا في إمسائها كما يلها هو شيء ينقص صدقته ولم يزل

للبائع الآن بشرطه
المستأجر فبذل الكتاب
والسنة أن العبد لا يملك
مالا بمال وانما يضاف
إليه ماله كما يضاف إلى
الفرس ماله وإلى
الراعي غنمه (فان قيل)
فقد روي عن ابن عمر
رضي الله عنه أن العبد
يتسرى (قيل) وقد
روى خلافه قال ابن
عمر رضي الله عنهما
لا يملك الرجل الأولادة
إن شاء أبها وإن شاء
وهي وإن شاء صنع بها
ما شاء قال ولا يملك أن
يتسرى العبد ولا من لم
تكمّل فيه الحرية
بمحل ولا يفسخ نكاح
حامل من زنا وأحب
أن تمسك حتى تضع
وقال رجل لنبي صلى
الله عليه وسلم إن
امرأتي لا تريد لأمس
قال أطلقها قال إنني
أحبها قال فامسكها
وضرب عمر بن الخطاب
رضي الله عنه رجلا
وامرأته في زنا وحرص
أن يجمع بينهما فأبى
الفلان

(نكاح العبد وطلاقه
من الجملع من كتاب
قديم وكتاب جديد
وكتاب التعريض)

عمر بن الخطاب المتصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلي فيما بلغنا صدقة . حتى قضيه الله تبارك
وتمالي ولم يزل علي بن أبي طالب رضي الله عنه يلى صدقته يبيع حتى أتى الله عز وجل ولم يزل فاطمة عليها
السلام تلى صدقته حتى لقيت الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) أخبرنا بذلك أهل العلم من ولد فاطمة وعلى
وعمر ومواليهم ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والأنصار لقد حكى لي عدد كثير من
أولادهم وأهلهم أنهم لم يزلوا يولون صدقاتهم حتى ماتوا بذلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه وأن
أكثر ما عندنا بالمدنية ومكة من الصدقات كما وصفت لم يزل يتصدق بها المسلمون من السلف يولونها حتى ماتوا
وان نقل الحديث فيها كالتكليف وان تناقذ كرنا بعضه قبل هذا فاذا كنا إنما أجزنا الصدقات وفيها العلل
التي أبطلها صاحبك بهم من قول شريح جاء محمد باطلاق الحبس بأنه لا يجوز أن يكون مال مملوك كما تم يخرج
مالكه من ملكه إلى غير مالكه كله إلا بالسنة واتباع الأثارة كيف اتبعناهم في إجازتها وإجازتها أكثر
ونترك اتباعهم في أن يجوزها كما جازوها ولم يولوها أحد ا فقال فالخلة فيه من القياس قلته لمسا إجاز
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحبس الأصل أصل المالك وتسبل النزل ذلك على أنه إجاز أن يخرج
مالك المال من ملكه بالشرط إلى أن يصير المال محبوسا لا يكون للمالك بيعه ولأن رجوع إليه بمال كما
لا يكون لمن تسبل عمره عليه بيع الأصل ولا ميراثه فكان هذا مالا مختافا لكل مال سواه لأن كل مال سواه
يخرج من ملكه إلى مالك فإلى مالك بيعه وهبته ويجوز للمالك الذي أخرجه من ملكه أن يملكه بعد خروجه
من يديه ببيع وهبة وميراث وغير ذلك من وجوه الملك ويجمع المال المحبوس الموقوف العتق الذي أخرجه
مالكه من ماله بشئ جعله الله إلى غير ملك نفسه ولكن ملكه منفعة نفسه بلا ماله فبسته كمالك
الحبس من جعل منفعة المالك بغير ملك منه رقة المال وكان إخراج المالك من يديه محرما على نفسه أن يملك
المال بوجه أبدا كما كان محرما أن يملك العبد بشئ أبدا فاجته ما في معنيين وإن كان العبد مقارقه في أنه لا يملك
منفعة نفسه غير نفسه كما يملك منفعة المال مالك وذلك أن المال لا يكون مالا كما أن المال لا يملك فلو قال
قائل لماله أنت حر لم يكن حرا ولو قال أنت موقوف لم يكن موقوفا لأنه لم يملك منفعة أحدا وهو إذا قال
أعبد أنت حر فقد ملكه منفعة نفسه فقال قد قال فيها فقهاء المكين وحكامهم قديما وحديثا وقد علمنا
أنهم يولون قولنا وأبو يوسف حين أجاز الصدقات قال قولك في أنها تجوز وإن ولها صاحبها حتى يموت
واحتج فيها بأنه إنما إجازها اتباعا وأما المتصدقين بهم من السلف ولوها حتى ماتوا ولكنا قد ذهبنا فيها وبعض
البصريين إلى أن الرجل إن لم يخرجها من ملكه إلى من يملكه دونه في حياته لم يتصدق بها عليه كانت
منقضية وأزلهام منزلة الهبات وتابعنا بعض المدنيين فيها وأما الشافعي الهبات (قال الشافعي) فقلت
له قد حفظنا عن سلفنا ما وصفت وما أعرف عن أحد من التابعين أنه أبطل صدقة بأن لم يدفعها المتصدق بها
إلى وائل في حياته وما هذا الا شيء أحد منهم من لا يكون قوله حجة على أحد وما أدري لعله سمع قولكم
أقول بعض البصريين فيه فاتبه فقال وأنا أقوم بهذا القول عليك قلته هذا قول نخالفه فكيف
تقوم به قال أقوم به لمن قاله من أصحابنا وأصحابك فأقول إن أبكر الصديق رضي الله عنه نحل عائشة
جدا عشرين وسقا فرض قبل تقبضه فقال لها لو كنت خرت تبه وقبضته كان لك وإنما هو اليوم مال
الوارث وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال مال رجال يتولون أبناءهم فحل لهم بكونها فان مات
أحدهم قال مال أبي محلته وإن مات ابنه قال مالي ويسدي لانيحله إلا تحلة يجوزها الولد دون والدته
يكون إن مات أحق بها وأنه سكي إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه قول عمر فرأى أن الولد يجوز تولاه
مادا مواصفارا فأقول إن الصدقات الموقوفة قياسا على هذا ولا أعزم ما زعمت من أنها مقرفة فقلت
أفرأيت لو اجتمعت هي والصدقات في معنى واختلفت في معنيين أو أكثر لجمع بينهما أولى بتأويل أو التفرق
قال بل التفرق فقلت له أفرأيت الهبات كلها والنحل والعطايا سوى الوقف لم يمتدحها على

(قال الشافعي رحمه الله) ويحكم العبدانيتين واحتج في ذلك به بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهما وقال عمر يطلق تطليقتين وتعتد الامة حيضتين والى لا تحيض شهرين أو شهر ونصفا وقال ابن عمر اذا طلق العبد امرأته اثنتين حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وعدة الحرة ثلاث حيض والامة حيضتان وسأل نفع عثمان وز يدافق قال طلقت امرأة في حرة تطليقتين فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) وهذا كله أقول وان تزوج عبد بغير إذن سيده فالنكاح فاسد وعليه مهر مثلها اذا عتق فان أذن له فنكح نكاحا فاسدا فقهنا قولان أحدهما أنه كاذبه بالتجارة فيعطى من مال ان كان له والا فحق عتق والا بخر كالضمان عنه فله ان يبيعه فيه الا أن يشده

(باب ما يحرم وما يحل من نكاح الحر والمملوك والامه والجمع بينهما وغيره)

الذي أعطاه أولم يقبلها منه أو رجعت اليه عبرات أو شراء أو غير ذلك من وجوه الملك لا يحل له أن يملكها قال نعم قلت ولو عتق لمن أعطى ما حل له بيعها وهبتها قال نعم قلت أفصح الوقف اذا تم لمن وقف له يرجع الى مالكه أبدأ وجه من الوجوه أو يملكه من وقف عليه ملكا يكون له فيه بيعه وهبته وأن يكون موروثا عنه قال لا قلت والوقف خارجة من ملك مالكها بكل حال ومملوكة لا مفعلة لمن وقف عليه غير مملوكة الا صل قال نعم قلت أقرى العطايا تشبه الوقف في معنى واحد من معانيها قال في أنها لا تجوز الا مقبوضة قلت كذلك قلت أنت فأراك جعلت قولك أصلا قال قسمته على ما ذكرته وان خالف بعض أحكامه قلت فكيف يجوز أن يقاس الشيء بخلافه وهي مخالفة ما ذكرته من العطايا بغيرها أو رأيت لو قال للثاقل أراك تسلك بالعطايا كلها مسلما واحدا فزعم أن الرجل اذا أوجب الهدي على نفسه بكلام أو ساقه أو قلده أو أشعره كان له أن يبيعه وبهيه ويرجع لأنه لمساكين الحرم ولم يبق ضوؤه له ذلك قال لا قلت وأنت تقول لو دفع رجل الى وال ما لا يحل به في سبيل الله أو بصتق به متطوعا لم يكن له أن يخرج من يدي الوالي بل يدفعه قال نعم قال ما العطايا بوجه واحد قلت فعدت الى ما دلت عليه السنة وجاءت الاثار باجازه من الصدقات المحرمات فجعلته قياسا على ما خالفه واستنعى من أن تقدر عليه ما هو أقرب منه لما أصل فيه تفرق بينه وبينه قال وقلت لو قال للثاقل أنا زعم أن الوصية لا تجوز الا مقبوضة قال وكيف تكون الوصية مقبوضة قلت بأن يدفعها الموصى الى الموصى له ويجعلها له بعد موته فان مات حازت وان لم يدفعها لم تجز كما عتق رجل مملوكه فازلها النبي صلى الله عليه وسلم وصية وكلمه في المرض فيكون وصية قال ليس ذلك قلت فان قال لك ولم قال أقول لان الوصايا بخلافه للعطايا في الصحة قلت فاذكر من قال لا تجوز بغير ما وصفنا من السلف قال ما أحفظه عن السلف وما أعلم فيه اختلافا قلنا فبان لك أن المسلمين فرقوا بين العطايا قال ما وجدوا بد من التفرق بينهما قلت والوصايا بالعطايا أشبه من الوقف بالعطايا فان الوصى أن يرجع في وصية بعد الشهاد عليها ويرجع في ماله ان مات من أوصى له بها أو ردها فكيف يابى بين العطايا والوصايا سواء وامتنعت من المماثلة بين الوقف والعطايا سواء وأنت تفرق بين العطايا سواء فإينافا تقول في العمري هي لصاحبها لا ترجع الى الذي أعطاه ولا تقول هذا في العارية ولا العطية غير العمري قال بالسنة قلت واذا حامت السنة اتبعنا قال فذلك يلزمي قلت فقد وصفت لك في الوقف السنة واخبر العام عن العجبة ولم تنبئه وقلت له رأيت النخل والهبة والعطايا غير الوقف لأصحابها أن يرجع فيها ما لم يقبضها من جعلها قال نعم قلت فمن تقويت به فن قال قولك من أصحابنا يقول لا يرجع فيها وان مات قبل يقبضها من أعطى ما رجعت ميراثا يكون ذلك في الوقف فيسوي بين قوليه قال فلهذا أقول لا يستقيم ولا يجوز فيه الا واحد من قولين اما أن يكون كما قلت اذا نكح بالوقف أو بالعطية تمت لمن جعلها له وجبر على اعطائها اياه واما أن يكون لا يتم الا بالقبض مع العطايا فيكون له أن يرجع ما لم يتم قبض من أعطى ولا يجوز أبدا أن يكون له حسبها اذا تكلم باعطائها ولا يكون لو ارثه ملكها عنه اذا لم يرجع في حياته الى ملكه لم يرجع في وفاته الى ملكه فتكون موروثة عنه وهذا قول محال وكل ما وهبت لك في الرجوع فيه ما لم تقبضه أو بقة بضالك وهذا مثل أن أقول قد بعثت عبدى بألف فان قلت قد رجعت قبل تختار أخذه كان في الرجوع عقل أمر لا يتم الا بأمر من لم يجبر أن يملك بواحد فقلت هذا كما قلت ان شاء الله ولكن رأيت ذهب الى رد الصدقات قال ما عندي فيها أكثر مما وصفت فهل ألتفيها بغير ما ذكرته مما لم يملكه عند اثبات الصدقات قال ما عندي فيها أكثر مما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله قلت فقبضها وصفت أن صدقات المهاجرين والانصار بالمدينة معروفة قائمة وقد ورت المهاجرين والانصار النساء الغرائب والاولاد ذوالدين والاهلال لاموالهم والحاجة اليه فنعهم الحكم في كل دهر الى اليوم فكيف أنكرت اجازتها مع عموم العلم وأنت تقول لو أخرج رجل

بينما من داره فناءه مسجدا وأذن فيه أن صلى ولم يتكلم بوقفه كان وقفا للصليين ولم يكن له أن يعود في ملكه إذا
أذن للصليين فيه وفي قولك هذا أنه لم يخرج من ملكه ولو كان الله في الصلاة أخرج من ملكه كالأخراج
إلى غير مالك بعينه فكان مثل الجبس الذي يلزمك إطلافاً الحديث شريح فعدت إلى ما جاءت به السنة من
الوقف في الأموال والدور وما أخرجه مالك من ملك نفسه فأبطلته بعله وأجزت المسجد لأخيه من أحد
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاوزت القصد فيه فأخرجته من ملك صاحبه ولم يخرج
صاحبه من ملكه إنما يخرج به بالكلام وأنت تعيب على المدنيين أن يقضوا بحجاسة عشرة وعشرين سنة إذا
حاز الرجل الدار والمخوز عليه حاضر يراه بينهم أو يهدمها وهو يبيع المنازل لا يكلمه فيها وقلت الصمت
والمخوز لا يبطل الحق إنما يبطله القول وتجعل إذن صاحب المسجد وهو لم ينطق بوقفه وقفا فتركن عليه
وتعيب ما هو أقوى في الحجّة من قول المدنيين في الحيازة من قولك في المسجد وتقول هذا هو أركن كان
له أرباب لو أذن في داره للعاج أن ينزلوها سنة أو سنتين أن تكون صدقة عليهم قال لا وله منهم متى شاء
من النزول فيها قلت فكيف لم تغل هذا في المسجد يخرج به من الدار ولا يتكلم بوقفه فقال إن صاحبنا
قد عايناهم بوقول صاحبهم وصاروا إلى قولكم في إجازة الصدقات فقلت لا زاد قولنا قوة بنزوعهما إليه ولا ضعفا
بفرأفهما حين فارقا ولهما بالرجوع إليه أسعد وما علمتهما أفادحين رجعا إليه علما كأنهما لم يعلمانه قال
ولكن قد يصح عندهما الشيء بعد أن لم يصح فقلت الله أعلم كيف كان رجوعهما ومقامهما والرجوع بكل
حال خير لهما إن شاء الله وقلته أيجوز لهما أن يأتيته الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر
منصوص فيقول به وإن عارضه معارض بخبر غير منصوص فيقول به ثم أتى مثله فلا يقبله وبصرف أصلا
إلى أصل قال لا قلت فقد فعلت وصرفت الصدقات إلى الضل وهما مفرقان عندك وقلته أيجوز أن
يأتيك الحديث عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات بأمر يدل على أنهم تصدقوا بها
وولها وهم لا يفعلون إلا الجائر عندهم ثم يقولون في الضل عندهم إنما تكون بان تكون مقبوضات فتقول
أجعلوا الصدقات مثله قال لا قلت فقد فعلت قال فلو كان هذا ما أتوا عندهم عرفه الخازنون قلت
قد ذكرت بعض ما حضري من الأخبار على الدلالة عليه وأنه قول المكيين ولا أعلم من مستقدي المدنيين
أحد أقال بخلافه (قال الشافعي) ووصفت لك أن أهل هذه الصدقات من آل علي وغيرهم فذكروا ما
وصفت من أن علي رضي الله عنه ومن تصدق لم يزل يمد صدقته وصدقاتهم فيه جارية ثم ثبتت فاقعة مشهورة
القسم والموضع إلى اليوم وهذا أقوى من خبر الخاصة فقال فأتقول في الرجل يتصدق على ابنه أو ذى رحمه
أو أجنبي بصدقة غير محرمة ولا في سبيل المحرمة بالتبديل أن يكون له ما لم يقبضها المتصدق عليه أن يرجع
فيها قلت نعم قال وسيلها سبيل الهبات والضل قلت نعم قال فأن هذا إلى قلت معنى تصدقت عليك
متطوعا معني وهدبت لك ونحلتك لأنه إنما هو شيء من مالي لم يأتني أن أعطيك ولا غيرك أعطيتك متطوعا
وهو يقع عليه اسم صدقة ونحل وهدبة وصلة وأمناع ومعروف وغير ذلك من أسماء العطايا وليس يحرم على
لو أعطيتك فرددته على أن أملكه ولو مت أن أركه كما يحرم على لو تصدقت عليك بصدقة محرمة أن أملكها
عندك بغير أن أو غيره وقلنا منها اسم صدقة بوجه أبدا قلت له نعم أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عبد الله بن زيد الأنصاري ذكر الحديث (قال الشافعي) وأخبرنا
الثقة أوسمعت مروان بن معاوية عن عبد الله بن عطاء المديني عن ابن زبيدة الأسلمي عن أبيه أن رجلا سأل
النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي تصدقت على أختي بعد ما ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
وجبت صدقتك وهو لك بغير أنك قال فلم جعلت ما تصدق به غير واجب عليه على أحد بعينه في معنى الهبات
فحل لمن لا تحل له الصدقة الواجبة فهل من دليل على ما وصفت قلت نعم أخبرني محمد بن علي بن شافع

قال

ذلك من الجامع من
كتاب ما يحرم الجمع بينه
ومن النكاح القديم
ومن الأسلاء ومن
الرضاع

(قال الشافعي) رحمه
الله أصل ما يحرم به
التسليم ضربان أحدهما
بأنساب والأخر بأسباب
من حدث نكاح أو رضاع
وما حرم من النسب حرم
من الرضاع وحرم الله
تعالى الجمع بين الاختين
ونهي رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن تنكح المرأة
على عمتها أو خالتها ونهي
عمر رضي الله عنه عن
الام وأبنتها من ملك
اليمين وقال ابن عمر
وحدث أن عمر كان في ذلك
أشدما هو ونهت عن
ذلك عائشة وقال عثمان
في جمع الاختين أما أنا
فلا أحب أن أصنع
ذلك فقال رجل من
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم لو كان لي من
الأمري شيء ثم وجدت
رجلا يفعل ذلك بلعنته
نكالا قال الزهري
أراه على بن أبي طالب
(قال الشافعي) فإذا
تزوج امرأة ثم تزوج عليها
أختها أو عمتها أو خالتها
وإن بطلت فنكاحها

قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسين عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتت بختلها على بني هاشم وبني المطلب وأن عليا رضي الله عنه تصدق عليهم وأدخل معهم غيرهم (قال الشافعي) وأخرج إلى وإلى المدينة صدقة على بني أبي طالب رضي الله عنه وأخبرني أنه أخذها من آل أبي دافع وأنها كانت عندهم فأمر بها فقربت على فاذأفها تصدق بها على رضي الله عنه على بني هاشم وبني المطلب وبني معهم غيرهم قال وبني هاشم وبني المطلب تحرم عليهم الصدقة المفروضة ولم يسم على ولا فاطمة منهم غنيا ولا فقيرا وفيهم غني (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم عن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات كان يضعها الناس بين مكة والمدينة فقلت أو قبل له فقال اتخاها حرمنا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) فقال أفحيز أن يتصدق الرجل على الهلثي والمطلي والغني منهم ومن غيرهم متطوعا قلت نعم استدلالا بما وصفت وإن الصدقة تطوعا إنما هي عطاء ولا بأس أن يعطى الغني تطوعا قال فهل تجدها يجوز أن يعطى الغني قلت ما للسئلة من هذا موضع وما بأس أن يعطى الغني قال فاذكر فيه حجة قلت أخبرنا سفيان عن معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد عن حبيب بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال استعجلي قال فهل تحرم الصدقة تطوعا على أحد فقلت لا إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذها ولا يأخذ الهدية وقد يجوز تركها إياها على ما رفعه الله وبأنه من خلقه تحريمها ويجوز تركها لأن معنى الصدقات من الدعايا هبة لا يراد بها معنى الهدية يراد بها قال أفتمنع لئلا على قبول الهدية فقلت نعم أخبرني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل وفرب إليه خبزاً من أدم البيت فقال ألم أرمه لحم فقالوا ذلك شيء تصدق به على ربه فقال هو لها صدقة وهو لها هدية فقال مالك الذي يجوز أن يكون صدقة محرمة قلت كل ما كان اليهود يسمونه بحدود من الأرضين والدور معورها وغير معورها والرقبي فقال أما الأرضون والدور فهي صدقات من مضي فأي شيء أجزت الرقبى وأصحابنا لا يجيزون الصدقة بالرقبي إلا أن يكونوا في الأرض المتصدق بها فقلت تصدق السلف بالدور والغفل والغفل في الخلل زرعاً أفرايت أن قال فائل لا جبر الصدقة بحمام ولا مقبرة لأنهما محالان للدور وأراضى الغفل والزرع هل الحجة عليه إلا أن يقال إذا كان السلف تصدقوا بدور وأراضى الغفل وزرع فكان ذلك إنما يعرف بالحدود وقد تغير وكذلك الجبر والمقبرة يعرفان بحدودان تغيرا قال هذه حجة عليه قال فإذا كانوا يعرفون لم يدعناهم أن يحددهم في معرفة الشهود بهم في معنى الأرضين والغفل أو أكثر بانهم إذا عرفوا بأعيانهم كانوا كارض تعرف حدودها قال أنهم لقرب بهم وصفت قلت فكيف أبطلت الصدقة المحرمة فيهم قال قديهم يكونون بأيقون وتنقطع منفعتهم قلت فكل هذا يدخل الأرض والشجر قد تغيرت رب الأرض بدها الماء وبأق عليها السيل فيذهب بهم وتهدم الدار ويذهب بها السيل فما كانت فاقعة فهي موقوفة ولا حنابة لنا فيما أتى عليها من قضاء الله عز وجل قلت وكذلك العبد لا حنابة لنا في ذهابه ولا نفعه (قال الشافعي) وكل ما عرف بعينه وقطع عليه الشهود مثل الإبل والبقر والغنم أنه صدقة محرمة جازت الصدقة في الماشية قال وتتم الصدقات المحرمات أن يتصدق بها مالكها على قوم معروفين بأعيانهم وأنسابهم وصفاتهم ويجمع في ذلك أن يقول المتصدق بها تصدق بها على هذه على قوم أو رجل معروف بعينه يوم تصدق بها وصفته أو نسبه حتى يكون انما أخرجها من ملكه لملكه منفعها يوم أخرجها يكون مع ذلك أن يقول صدقة لا تباع ولا توهب أو يقول لا نورث أو يقول غيره وورثاً أو يقول صدقة محرمة أو يقول صدقة مؤبدة فلا كان واحداً من هذا فقد حرمت الصدقة فلا تعود ميراثاً أبداً وإن قال صدقة محرمة على من لم يكن بعد بعينه ولا نسبه ثم على بني فلان أو قال صدقة محرمة على من كان

مفسوخ دخل أول يدخل
ونكاح الأولى ثابت
وتحل كل واحدة منهما
على الأفراد وان نكحها
معاً فالتكاح مفسوخ
وان تزوج امرأة ثم
طلقها قبل أن يدخل
بها لم تحل له أمها لأنها
مبهمة وحلت له ابتها
لأنها من الراتب وان
دخل بها لم تحل له أمها
ولا ابتها أبداً وان طلق
أتمه لم تحل له أمها ولا
أبها أبداً ولا بطاً أختها
ولا بيمها ولا خالتها حتى
تخسرهما فإن طلق
أختها بدل ذلك احتجب
أبها وطبقاً آخر
وأحببت أن يحتجب الأولى
حتى يستبرأ الأخيرة
فإذا اجتمع النكاح
وملك المين في أختين
أو أمة وعنتها وأختها
فالتكاح ثابت لا يفسخه
ملك المين كان قبل
أو بعد وحرم ملك المين
لأن النكاح ثبت
حقه وقاله وعليه ولو
نكحها معا انفسخ
نكاحها ولو اشترأها
معا ثبت ملكها ولا
ينكح أخت امرأته
وبشترها على امرأته
ولا ملك امرأته غيره
وذلك أتمه غيره فهذا

بأن أن يجمع الرجل بين المرأة وزوجة أبيها وبين امرأة الرجل وابنة امرأته إذا كانت من غيرها لأنه لا نسب بينهما

(ما جاء في الزنا لا يحرم الحلال من الجامع ومن بين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله الزنا لا يحرم الحلال وقاله ابن عباس (قال الشافعي) لأن الحرام عند الحلال فلا يقاس شيء على ضده قال في قائل يقول لو قبلت امرأته ابنه بشهوة حرمت على زوجها إذا لم قبلت لا يحرم الحرام الحلال قلت من قبل

أن الله تعالى أتاح لهم أهله نساءكم ونحوها بالتكاح فلم يجوز أن يقاس الحرام بالحلال فقال أجد جاعلا وجاعلا قلت جاعلا جدته وجاعلا جدته به وأحدهما فمعه الله نسبا وصهرا وأوجب

(١) قال السراج البلقيني في نسخة ما نصه وترجم يعني الربع بعد ترجمة السائبة عقيب الخلاف في الذنور في غير طاعة الله الخلاف في الحبس الخناه كتبه محيي

بعد بعينه فالصدقة منسوخة ولا يجوز أن يخرجها من ملكه إلا إلى مالك منفعته فيها يوم يخرجها إليه وإذا انقضت عادت في ملك صاحبها كما كانت قبل تصديقها ولو تصدق بداره صدقة محرمة على رجل بعينه أو قوم بأعيانهم ولم يسلمها على من بعدهم كانت محرمة أبدا فإذا انقضى الرجل المتصدق بها عليه أو القوم المتصدق بها عليهم كانت هذه صدقة محرمة بحالها أبدا وردها على أقرب الناس بالرجل الذي تصدق بها يوم ترجع الصدقة إنما تصير غير راجعة موروثه أو أحدهما وصفا أو ما كان في معناه وانما فسخناها إذا تصدق بها فكانت حين عقدت صدقة لأمالك لمنفعته لا لأنه لا يجوز أن يخرج من مالك إلى غيره ما كان منفعته لأنها لا تملك منفعته نفسها كما يملك العبد منفعته نفسه بالعقود ولا يزل عنها الملك إلا إلى مالك منفعته فيها فإذا لم يقل في صدقة محرمة أو بعض ما قلنا مما هو في معنى تحريمها من شرط المتصدق فالصدقة كالهيئات تملك بما تملكه الأموال غير المحرمات وكالأمري وغيرهما من العطايا وسواء في الصدقات المحرمات يوم تصدق بها إلى مالك يملك منفعته بأسبب بعده أو لم يسبل أو فعت إليه أو إلى غير المتصدق أو لم تدفع كل ذلك يحرم بيعها بكل حال وسواء في الصدقات كل ما جازت فيه الصدقات المحرمات من أرض ودار وغيرهما وعلى ما شرط المتصدق لمن تصدق بها عليه من منفعته فإن شرط أن لبعضهم على بعض الأثرة بالتقدمة أو بالزيادة من المنفعة فذلك على ما شرط فإن شرطها عليهم باسمائهم وأنسابهم فسواء كانوا أغنياء أو فقرا فغان قال على الاحوج منهم فالاحوج كانت على ما شرط لا بعدى بها شرطه وإن شرطها على جماعة رجال ونساء فتخرج النساء منها إذا تزوجن ويرجعن إليها بالفراق وموت الأزواج كانت على ما شرط وكذلك إن شرط بأن يخرج الرجال منها بالغني ويدخلوا صغارا أو يخرجوا أغنياء ويدخلوا فقرا أو يخرجوا غنياء عن البلد الذي به الصدقة ويدخلوا حضورا كيفما شرط أن يكون ذلك كان أذني لمنفعته ماله سوى من أخرجه منها

(١) (الخلاف في الحبس وهي الصدقات الموقوفات)

(قال الشافعي) رحمه الله وخالفنا بعض الناس في الصدقات الموقوفات فقال لا تجوز بحال قال وقال شريح جاء محمد صلى الله عليه وسلم بالطلاق الحبس قال وقال شريح لا حبس عن فرائض الله تعالى (قال الشافعي) والحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطلاقها والله أعلم ما وصفت من البصيرة والوصيلة والحام والسائبة إن كانت من الإهائم فإن قال قائل ما لعل ما وصفت قبل ما لما جاء حبس دارا على ولد ولا في سبيل الله ولا على مساكين وحسبهم كانت ما وصفت من البصيرة والسائبة والوصيلة والحام فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطلاقها والله أعلم وكان ينفق في كتاب الله عز وجل الطلاقها فإن قال قائل فهو محتمل ما وصفت ويحتمل الطلاق كل حبس فهل من خبر يدل على أن هذا الحبس في الدور والأموال خارجة من الحبس المطلقة قبل نعم أخبرنا شفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال جاء عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب مثله قط وقد أردت أن أقرب به إلى الله عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس أصله وسبل ثمرة (قال الشافعي) وحجة الذي أبطل الصدقات الموقوفات أن شريح قال لا حبس عن فرائض الله تعالى لا لجهة فيها عندنا ولا عندنا لأنه يقول قول شريح على الانفراد لا يكون حجة ولو كان حجة لم يكن في هذا حبس عن فرائض الله عز وجل فإن قال وكيف قيل إنما أجزأت الصدقات الموقوفات إذا كان المتصدق بها مصحبا فارغ من المال فإن كان مريضا لم يخرجها إلا من الثلث إذا مات من مرضه ذلك وليس في واحد من الحاليين حبس عن فرائض الله تعالى فإن قال قائل وإذا حبسها مصحبا مات لم تورث عنه قبل فهو أخرجها وهو مالك لجميع ماله يصنع فيه ما يشاء ويجوز له أن يخرجها لا أكثر من هذا عندنا وعندك أرايت لو وهبها لأجنبي أو أباها لما لم يجوز ذلك قال نعم قيل فإذا قبل ثم مات أو تورث عنه فإن قال لا قبل فهذا أفر من فرائض الله تعالى فإن قال لا لأنه أعطى وهو مالك

وقيل

وقبل وقوع فرائض الله تعالى قيل وهكذا الصدقة تصدق بها جميعا قبل وقوع فرائض الله تعالى وقولنا
لا حرج عن فرائض الله تعالى بحال لانه فعليه قبل أن تكون فرائض الله في الميراث لان الفرائض إنما
تكون بعد موت المالك وفي المرض (قال الشافعي) بحجة الذي صار إليه من أبطال الصدقات أن قال
إنها في معنى البقرة والوصيلة والحام لان سيدها أخرجهما من ملكه إلى غير ملك قبل له قد أخرجهما إلى
مالك تلك منفعتها بالمرجع إليه الله تعالى وسنه رسوله صلى الله عليه وسلم والبقرة والوصيلة والحام لم يخرج
رقبته ولا منفعته إلى مالك فهما متباينان فكيف تكيف أحدهما بالآخر (قال الشافعي) والذي يقول
هذا القول يزعم أن الرجل إذا تصدق بمسجده جاز ذلك ولم يعد في ملكه وكان صدقة موقوفة على من صلى
فيه فإذا قيل له فهل أخرجه إلى مالك تلك منه ما كان ماله تلك تلك قال لا ولكن ملك من صلى فيه الصلاة وجعله
لله تبارك وتعالى فلو لم يكن عليه حجة بخلاف السنة إلا ما أجاز في المسجد ما ليس فيه سنة ورتب الدور
والأرضين وفي الأرضين سنة كان مجموعا فان قال قائل أجزأ الأرضين والدور لان في الأرضين سنة والدور
مثلها لانها أرضون تغسل وأرد المساجد كان أولى أن يكون قوله مقبولا لمن رد الدور والأرضين وأجاز
المساجد ثم تجوز في المساجد أن قال لو بنى رجل في داره مسجدا فأخرج له بابا وأذن للناس أن يصلوا فيه
كان حبيسا وقفا وهو لم يتكلم بوقفه ولا بحبسه وجعل الله بالصلاة كالكلام بحبسه ووقفه (قال الشافعي)
فباب هذا القول عليه صاحباه واحتجنا عليه بما ذكرنا وكثر منه وقالوا هذا أهل صدقات المسلمين في القديم
والحديث أشهر من أن ينسب أن يجعلها عالم وأجازوا الصدقات المحرمات في الدور والأرضين على ما أجزأها
عليه ثم اعتدل قول أبي يوسف فيها فقال بأحسن قول فقال تجوز الصدقات المحرمات إذا تكلم بها صاحبها
قبضت أو لم تقبض وذلك أنا إنما أجزأنا ما علمنا كان قبلنا مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي
الله عنهما وغيرهم ولو صدقاتهم حتى ما توافلا يجوز أن نخالفهم في أن لا نجيزها إلا مقبوضة وهم قد
أجازوها غير مقبوضة بالكلام بها فوافقهم في إجازتها (قال الشافعي) وما قال فيها أبو يوسف كما قال
(قال الشافعي) أخبرني غير واحد من آل عمر وأل علي أن عمر ولي صدقة حتى مات وجعلها بعده إلى
حفصة وولي علي صدقة حتى مات ووليها بعده الحسن بن علي رضي الله عنهما وأن فاطمة بنت رسول الله صلى
الله عليه وسلم وليت صدقتها حتى ماتت وبلغني عن غير واحد من الأنصار أنه ولي صدقة حتى مات (قال
الشافعي) وفي أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يسبل عمر أرضه ويحبس أصلها
دليل على أنه رأى ما صنع جازا فبهذا نزاه بلا قض جازا ولم يأمره أن يخرج عمر من ملكه إلى غيره إذا
حبسه ولما صارت الصدقات مبدأة في الإسلام لا مثال لها قبله عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر فلم يكن
فيما أمره به إذا حبس أصله ويسبل عمرتها أن يخرجها إلى أحد يجوز هادونه دلالة على أن الصدقة تتم
بأن يحبس أصلها ويسبل عمرتها دون وال يلها كما كان في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أما السرايسل
أن يصوم ويستقل ويحبس ويتكلم دلالة على أن لا كفارة عليه ولم يأمره في ذلك بكفارة (قال الشافعي)
وخالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات فقال لا تجوز حتى يخرجها المتصدق بها إلى من يجوزها عليه
والحجة عليه ما وصفتنا وغيره من افتراق الصدقات الموقوفات وغيرها مما يحتاج فيه إلى أن لا يتم الاقبض

(وثيقة في الحبس) (١)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي أملاء قال هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني
في محبة من بدنه وعقله وجوارحه أنه وذلك في شهر كذا من سنة كذا أني تصدقت بداري التي بالقسطاط من
مصر في موضع كذا أحد حدود جماعة هذه الدار ينهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع تصدقت بجميع
أرض هذه الدار وعمارتها من الخشب والبناء والأبواب وغير ذلك من عملتها وطرقها ومسائل ما فيها

حقوقا وجعلك محرما به
لام امرأتك ولا بنتها
تسافر بهم ما وجعل الزنا
نقمة في الدنيا بالحد
وفي الآخرة بالنار الا
أن يعفو أو تقتبس
الحرام الذي هو نقمة
على الحلال الذي هو
نعمة فقلت له فلو قال لك
قائل وجدت المطاعة
ثلا ما تحل بجماع زوج
فأحلها بالزنا لانه جماع
كجماع كما حرمت به
الحلال لانه جماع
قال اذا خطبتي لان الله
تعالى أحلها باصابت
زوج قبل وكذلك
ما حرم الله تعالى في كتابه
بشكاح زوج واصابة
زوج قال أفكيكون
شيئ يحرم الحلال ولا
يحرمه الحرام فأقول
به قلت نعم يتكبح أربعة
فيحرم عليه أن يتكبح
من النساء خمسة

(١) قال السراج البلخي
في نسخته هذه الوثيقة
مذكورة عقب أبواب
العقبي ترجم عليها في
وضع الصدقات اه

وارفاقها ومزقها وكل قليل وكثير هو فيها ومنها وكل حق هو لها داخل فيها وأما جرح منها وحسنها صدقة بنسبة
مسبلة لوجه الله وطلب ثوابه لا مشنوية فيها ولا رجعة حسابا بحرمة لا تباع ولا تورث ولا توهب حتى يرث الله
الأرض ومن عليها وهو خير الزاينين وأخرجنا من ملكي ودفعنا إلى فلان بن فلان يلها بنفسه وغيره من
تصدق بها عليه على ما شرطت وسببت في كتابي هذا وشرطت فيه أن تصدق بها على ولدي لصلي ذكركم
وأنتاهم من كان منهم حيا اليوم أو حدث بعد اليوم وجعلتهم فيها سواء ذكركم وأنشاهم صغيرهم وكبيرهم
شرا في سكنها وغلتها لا يقدم واحد منهم على صاحبه ما لم تتزوج بناتي فإذا تزوجت واحدة منهم وباتت
الزوجها انقطع حقها مادامت عند زوج وصار بين الباقي من أهل صدقي كتابي من صدقي يكونون فيها
شرا ما كانت عند زوج فإذا رجعت بموت زوج أو طلاق كانت على حقها من داري كما كانت عليه قبل أن
تتزوج وكلما تزوجت واحدة من بناتي فهي على مثل هذا الشرط تقترج من صدقي نكحة ويعود حقها
فيها مطلقة أو يتباعها الآخر ج واحدة منهم من صدقي الأزواج وكل من مات من ولدي لصلي ذكركم
وأنتاهم يرجع حقه على الباقي معه من ولدي لصلي فإذا انقرض ولدي لصلي فلم يبق منهم واحد كانت هذه
الصدقة حسبنا على ولد ولدي الذكور ولدي ولد البنات من غير ولدي شيء ثم كان ولد ولدي الذكور
من الأناث والذكور في صدقي هذه على مثل ما كان عليه ولدي لصلي الذكور والأناث فيها سواء وتخريج المرأة
منهم من صدقي بالزوج وزد إليها بموت الزوج وطلاقه وكل من حدث من ولدي الذكور من الأناث
والذكور فهو داخل في صدقي مع ولد ولدي وكل من مات منهم يرجع حقه على الباقي معه حتى لا يبقى من ولد
ولدي أحد فإذا لم يبق من ولد ولدي لصلي أحد كانت هذه الصدقة بمثل هذا الشرط على ولد ولدي الذكور
الذين إلى عود نسبهم بخير من الأناث بالزوج وزد إليها بموته وفراقه ويدخل عليهم من حدث أبا من
ولد ولدي ولا يدخل قرن من إلى عود نسبه من ولد ولدي ما تناسلوا على القرن الذين هم أبا بعد إلى منهم ما بقي
من ذلك القرن أحد ولا يدخل عليهم أحد من ولد بناتي الذين إلى عود انسابهم إلا أن يكون من ولد بناتي
من هومن ولد ولدي الذكور الذين إلى عود نسبه فيدخل مع القرن الذين عليهم صدقي لولادي أبا من قبل
أبيه لأن قبل أمه ثم هكذا صدقي أبا على من بقى من ولد ولدي الذين إلى عود نسبهم وإن سفلوا أو
تناسلوا حتى يكون يني وبينهم مائة أب وأكتر ما بقي أحد إلى عود نسبه فإذا انقرضوا كلهم فلم يبق منهم
أحد إلى عود نسبه فهذه الدار حسب صدقة لا تباع ولا توهب لوجه الله تعالى على ذوي رجلي المحتاجين من
قبل أبي وأمي يكونون فيها شرا سواء ذكركم وأنشاهم والأقرب إلى منهم والأبعد مني فإذا انقرضوا ولم يبق
منهم أحد فهذه الدار حسب على موالتي الذين أنعمت عليهم وأنعم عليهم آبائي بالمنة لهم وأولادهم وأولاد
أولادهم ما تناسلوا ذكركم وأنشاهم صغيرهم وكبيرهم ومن بعد إلى وإلى آبائي نسبه بالولاء ونسبه إلى من صار
مولاي بولاية سواء فإذا انقرضوا فلم يبق منهم أحد فهذه الدار حسب صدقة لوجه الله تعالى على من عرجها
من غرة المسلمين وأبناء السبيل وعلى الفقراء والمساكين من جيران هذه الدار وغيرهم من أهل القسطة
وأبناء السبيل والمارة من كانوا حتى يرث الله الأرض ومن عليها وإلى هذه الدار ابني فلان بن فلان الذي
ولته في حياتي وبعد موتي ما كان قويا غلي ولايتها أمينا عليها بما أوجب الله تعالى عليه من نفير غلبة أن
كانت لها والعدل في قسمه أو في أسكان من أراد السكن من أهل صدقي بقدر حقه فإن تغيرت حال فلان بن
فلان ابني بضعف عن ولايتها أو قلة أمانته فيم وليها من ولدي أفضلهم ديناً وأمانة على الشروط التي شرطت
على ابني فلان ويلها ما قوي وأدى الأمانة فإذا ضعف أو تغيرت أمانته فلا ولاية له فيها وتنقل الولاية عنه
إلى غيره من أهل القوة والأمانة من ولدي ثم كل قرن صارت هذه الصدقة إليه وليها من ذلك القرن أفضلهم
قوة وأمانة من تغيرت حاله من وليها بضعف أو قلة أمانته نقلت ولايتها عنه إلى أفضل من عليه صدقي قوة
وأمانة وهكذا كل قرن صارت صدقي هذه إليه يليها منه أفضلهم ديناً وأمانة على مثل ما شرطت على ولدي ما بقي

أفيعزم على - ماذا نفي
أربع نبي من النساء
قال لا يمنع الحرام مما
ينفع الحلال (قال)
وقد تردفتمسرم على
زوجها قلت نعم على
جميع الخلق وأقتلها
وأجعل مالها فيما
(قال) فقد أوجدتك
الحرام بحرم الحلال
قلت أمانتي مثل ما
اختلفت عليه من أمر
النساء فلا (قال)
المزني بوجه الله تركت
ذلك لكثرة والله ليس
بشيء

(نكاح حرائر أهل
الكتاب وأماهم وأما
المسلمين من الجمع
ومن كتب ما يحرم
الجمع بينه وغير
ذلك)

(قال الشافعي) رجه
الله وأهل الكتاب
الذين يحل نكاح
حرائرهم اليهود
والنصارى دون الجوس
والصابئون والسامرة
من اليهود والنصارى
الآن يعلم أنهم

منهم أحد ثم من صارت إليه هذه الدار من فرا بني أو موالى ولها من صارت إليه أفضلهم دينا وأمانة ما كان في القرن الذي تصير إليهم هذه الصدقة ذوقوه وأمانة وإن حدث قرن ليس فيهم ذوقوه ولا أمانة ولي قاضي المسلمين صدقتي هذه من يحمل ولا يتها بالقوة والأمانة من أقرب الناس إلى رجاسا كان ذلك فيهم فإن لم يكن ذلك فيهم فمن موالى وموالى آباء الذين أنعمنا عليهم فإن لم يكن ذلك فيهم فرجل يختاره إلماكم من المسلمين فإن حدث من ولدي أو من ولد ولدي أو من موالى رجل له قوة وأمانة نزعها إلماكم من يدى من ولده . من قبله وروها إلى من كان قويا وأمانة ممن سميت وعلى كل وال يلها أن يعمر ما وهى من هذه الدار ويصلح ما خاف فساد منها ويقتضيه من الأبواب ويصلح منها ما فيه الصلاح لها والمستزاد في غلتها ويسكنها بما يجتمع من غلة هذه الدار فيبقى ما يبقى منه على من له هذه الغلة سواء بينهم على ما شربطت لهم وليس للوالى من ولاد المسلمين أن يخرجهم من يدى من وليته إياها ما كان قويا وأمانة عليها ولا من يدى أحد من القرن الذي تصير إليهم ما كان فيهم ممن يستوجب ولا يتها بالقوة والأمانة ولا يولى غيرهم وهو يحد فيهم ممن يستوجب الولاية شهد على أقرار فلان بن فلان فلان بن فلان ومن شهد

(كتاب الهبة)

(وترجم في اختلاف مالک والشافعي باب القضاء في الهبات)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي النقطان ابن طريف المري عن عمرو بن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلته رحم أو على وجه صدقة قلته لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراح به الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرض منها وقال مالك إن الهبة إذا تغيرت عند الموهوب للثواب زيادة أو نقصان فإن على الموهوب له أن يعطى الوهاب قيمته يوم قبضها فقلت للشافعي فأنقول بقول صاحبنا فقال الشافعي فقد ذهب عرف الهبة يراد ثوابها أن الوهاب على هبته إن لم يرض منها أن الوهاب أن يلحق حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضاعها في مذهبه والله أعلم كان له أن يرجع فيها ولو تغيرت عند الموهوب له زيادة كان له أخذها وكان كل رجل يبيع الشيء وله فيه الخيار عبدا أو أمة فزبد عند المشتري فيخار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وإن زاد العبد المبيع أو الأمانة المبيعة فكثرت زيادته ومذهبكم خلاف ما رويت عن عمر بن الخطاب

(وفي اختلاف العراقيين) (باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا وهب المرأتى وجهها هبة أو تصدقت أو تركته من مهرها ثم قالت أكرهني وجاءت على ذلك بينة فإن أبا حنيفة كان يقول لا قبل بينهما أو مضى عليها ما فعلت من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول لا قبل بينهما على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشيء أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت البينة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للزاة أبطلت ذلك عنها كله وإذا وهب الرجل هبة وقضها للموهوب له وهي دار فبناها بناء وأعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فأصلحها أو صنعها حتى شبت وأدركت فإن أبا حنيفة كان يقول لا يرجع الوهاب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيرا ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوب له شيء لم يكن في ملك الوهاب أرايت أن ولدت الجارية ولدا أكان الوهاب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله وفي الولد (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل للرجل جارية أو دارا فزادت الجارية في يديه أو بنى الدار فليس للوهاب الذي ذكر أنه وهب للثواب ولم يشترط ذلك

يخافونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرمون كالجسوس وإن كانوا يحامونهم عليه ويتأولون فيختلفون فلا يحرمون فإذا تكلم بها فهي كالمسألة فيما لها وعليها إلا أنهم ما لا يتوارثان والحديث قد فيها التعزير ويحرمها على القس من الحيض والحائض والتتلف بالاستعداد وأخذ الأطفار وبنعها من الكنيسة والخروج إلى الأعياد كما يمنع المسلة من آتيا المساجد وبنعها من شرب الخمر وأكل الخنزير إذا كان يتقذره ومن أكل ما يحمل إذا تأذى برحمه وإن ارتدت إلى مجوسية أو إلى غير دين أهل الكتاب فإن رجعت إلى الإسلام أو إلى دين أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فهم على النكاح وإن انقضت قبل أن ترجع فقد انقطعت العدة

لانه يصلح أن يشتد
نكاحها

(باب الاستطاعة
للزنا وغير الاستطاعة)

قال الله تعالى ومن لم
يستطع منكم طولا أن
يتكسح المحصنات
المؤمنات فما ملكت
أيمانكم من فتياتكم
المؤمنات وفي ذلك دليل
أنه أراد الأحرار لأن المملوك
لهم ولا يحل من الإماء إلا
مسئلة ولا تحل حتى
يجتمع شرفان أن لا يجد
طسول حرة ويتخاف
العنت الزنا لم يتكسها
والعنت الزنا واحتج بان
جابر بن عبد الله قال
من وجد صداق امرأة
فلا يتزوج أمة قال طاوس
لا يحل نكاح الحر الأمة
وهو يجد صداق الحر
وقال عمرو بن دينار لا يحل
نكاح الإماء اليوم لانه
يجسد طولاً إلى الحر

(١) قوله وبأخذ الشفيع
الحل قبل ذلك سقطا
والاصل وكان ابن أبي
ليلى يقول هو غزلة الشراء
وبأخذ الشفيع الح
فتأمل وحرركته معصية

أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيرا أو نقصت كما يكون له إذا صدق المرأة جارية فزادت
في يديها ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار فإن الباني اغتاني ما عاك فلا يكون له أن يبطل بناءه
ولا يهدمه ويقال له أن أعطته قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعلى في الشفعة بيني فيها
صاحبها ولا يرجع بنصفها كالأوصد فقها دار فبنتها لم يرجع بنصفها لانه مبدأ كترقيمة منه غير مبني
ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوبة لانه حادث في ملكه بان منها كناية الخراج والخدمة لها كالأول
ولدت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ورجع بنصف الجارية إن أراد ذلك وإذا
وهب الرجل جاريته لابنه وابنه كبير وهو في عياله فان أباحنفة كان يقول لا يجوز إلا أن يقبض
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عياله أو كان قد أدرك فلهذه الهبة جائزة وكذلك
الرجل إذا وهب لأمرأته (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فان كان الابن
بالعالم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن كذلك روى عن أبي بكر وعائشة
وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كانوا أصغارا فلهذا يدل
على أنه لا يجوز لأهلهم إلا في حال الصغر (قال الشافعي) وهكذا كل هبة ونحلة ومصدقة غير محرمة فبني
كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولاتم الإقبض المعطى وإذا وهب الرجل دارا لرجلين أو متاعا
وذلك المتاع مما يقسم فقبضاه جميعا فان أباحنفة كان يقول لا يجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد
منهما حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبهذا يأخذ وإذا وهب اثنين لواحد وقبض فهو جائز
وقال أبو يوسف هدايا (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دارا لا تقسم أو طعاما أو نياجا
أو عبد إلا يقسم فقبضاه جميعا الهبة والهبة جائزة كما يجوز البيع وكذلك لو وهب اثنين دارا بينهما تقسم
أولا بتقسم أو عبد الرجل وقبض جارت الهبة وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه
ولم يقبضه فان أباحنفة كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا يجوز وبهذا يأخذ ومن يحتج في ذلك أنه قال
لا يجوز الهبة إلا المقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين جدار
عشرين وسقاً من نخل له بالعائنة فلما حضره الموت قال لعائنته انك لم تكوني قبضت به وانما هو مال الوارث
فصار بين الورثة لأنهم لم تكن قبضته وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز الهبة إلا المقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه الهبة وهذه معلومة وهذه
جائزة وإذا وهب الرجل دارا لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة ولا تنفسد الهبة لأنها كانت لثنين
وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فقبض الهبة فالهبة
جائزة والقبض أن تكون كانت في يدي الموهوبة له ولا وكيل معه فيها أو سلمها بهما يتخلى بينه وبينها حتى
يكون لاحتال دونها هو ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا والقبض في الهبات كالقبض في البيوع
ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم يكن قبضا في الهبة وإذا وهب الرجل لرجل
الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوضه بعد ذلك بمشاع عوضا وقبضه الواهب فان أباحنفة رحمه الله كان يقول
ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا بمنزلة الشراء (١) وبأخذ الشفيع بالشفعة بقيمة العوض ولا
يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في فومما جيعا (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لرجل
شفعا من دار فقبضه ثم عوضه الموهوبة له شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فان قال وهبتها للثواب كان
فيها شفعة وإن قال وهبتها للغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول
من قال للواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب إن لم يشترط في الهبة فليس له الرجوع
في شيء وهبه ولا الثواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر وإذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطلة من قبل

أنه استترط عوضا محجولا وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو معنى قول الشافعي وإذا وهب الرجل الرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوب له حتى مات الواهب فإن أباحت له كان يقول الهبة في هذا باطل لا تجوز به يأخذ ولا يكون له وصية إلا أن يكون ذلك في ذكرو وصية وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائز من الثلث (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوب له حتى مات الواهب لم يكن للموهوب له شيء وكانت الهبة للورثة الخراج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تجوز الصدقة إلا بقبوضة الأعشى عن إبراهيم قال الصدقة إذا علمت جازت والهبة لا تجوز إلا مقبوضة وكان أبو حنيفة يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف (قال الشافعي) وليس الواهب أن يرجع في الهبة إذا قبض منها عوضا قل أو كثر

(باب في العمري من كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

(قال الربيع) سألت الشافعي عن أعمر عمري له ولعقبه فقال هي الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطها فقلت ما الحجة في ذلك قال السنة الثانية من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل أعمر عمري له ولعقبه فأنها الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطها لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث (قال الشافعي) وهذا يأخذون بأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار غير المدينة وأكابر أهل المدينة وقد روي هذا مع جابر بن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت للشافعي فأنما يخالف هذا فقال يخالفونه وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إن يختلف فيه أن مالكا قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكيولا الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها فقال له القاسم ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) ما أجابه القاسم في العمري بشيء وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم فان ذهب ذهاب إلى أن يقول العمري من المال والشروط فيها ما تزقد بشرط الناس في أموالهم شروطا لا تجوز لهم فان قال قائل وما هي قيل الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والولاء البايع فيعتقه فهو حر والولاء للعق والشروط باطل فان قال السنة تدل على إبطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على إبطال الشرط في العمري فلم أخذتم بالسنة مرة وتركتموها مع أن قول القاسم رحمه الله لو كان قصده قصد العمري فقال انهم على شروطهم فيها لم يكن في هذا ما يرد به الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قبل نحن لانهم أن القاسم قال هذا لا يخبر يحيى عن عبد الرحمن عنه وذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فاذا قبلنا خبر الصادقين في روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أرجح من روى هذا عن القاسم لا يسئل عالم أن ما ثبت عن رسول الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما قاله ناس بعده قد يمكن فهم أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلغهم عنه شيء وأنهم أناس لا نعرفهم فان قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من أهل العلم لا يجهلون النبي صلى الله عليه وسلم سنة ولا يجتمعون أبدان من جهة الرأي ولا يجتمعون إلا من جهة السنة فقلت قد أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم ابن محمد أن رجلا كانت عنده ولدة تقوم فقال لاهلها شأنكم بما فرأى الناس أنها تطلقة وأنتم تزعمون أنها ثلاث وإذا قبل لكم لم لا تقولون قول القاسم والناس أنها تطلقة قلتم لا ندرى من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فقلت لم يكن قول القاسم رأى الناس صحة عليكم في رأي أنفسكم وهو عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم جهة أبعد ولئن كان جهة لقد أخطأتم بخلافكم أيام أبيكم وأنا لحفظ عن ابن عمر

(قال الشافعي)
فان عقيد نكاح حرة
وأمة معا قبل ثبت
نكاح الحرة وينسخ
نكاح الأمة وقبل
ينسخان معا وقال
في القديم نكاح الحرة
جائز وكذلك لو تزوج
معا أخته من الرضاع
كانها لم تكن (قال
الربيع) رحمه الله هذا
أقرب وأصح في أصل
قوله لأن النكاح
يقوم بنفسه ولا يفسد
بغيره فهي في معنى من
تزوجها وقسطا معها
من خير دينار فالتكاح
وحده ثابت والقسط
الحرم والمهر فاسدان ولو
تزوجها ثم أسير لم
يفسده ما بعده
وحاجتي من لا يفسخ
نكاح أمة غير المسلمات
فقال لما أحل الله
بينهما ولا نفقة لاهلها
مانعة له نفسها بالردة
وإن ارتدت من نصرانية
إلى يهودية أو من يهودية
إلى نصرانية لم تحرم

قال نكاح الحسرة

المسئلة دل على نكاح
الامة قلت قد حرم الله
نه الى الميتة واستثنى
احلالها لا يضطر فهل
يجل لغزله مضطرا واستثنى
من تحريم المشركات
احلال حرائر اهل الكتاب
فهل يجوز حرائر غير
اهل الكتاب فلا تجل
اماؤهم واماؤهم غير
حرائرهم واشترط في امه
المسلمين فلا يجوز له
الا بالشرط وقلته لم
لا احلت الام كالمريية
وحرمها بالاحسول
كالمريية (قال) لان
الامه مهمة والشرط في
المريية (قلت)
فهكذا قلنا في التحريم
في المشركات والشرط
في التحليل في الحرائر
واما المؤمنات (قال)
والعبد كالحرة في أن
لا يجزى له نكاح امة
كتابة أو أي صنف حل
نكاح حرائرهم حل
وطه اماتهم بالملك وما
حرم نكاح حرائرهم
حرم وطه اماتهم بالملك
(١) قوله أصنت الخ قال
في النهاية هكذا روى
والصواب أصنت أي
كثرا ولداها اه فتأمل
كتبه مجمع

المرى مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عينة عن عمرو بن دينار وجيد الأعرج عن
حيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فقام رجل من أهل البادية فقال اني وهب لابني هذا ناقة
معاها وانها تنجب ابلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال اني تصدقت عليها بها قال ذلك أبعدها منها
(أخبرنا) سفيان عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله الا انه قال أصنت (١) يعني كبرت واضطربت
(أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن طارفا قضى
بالمدينة بالمرى عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عينة عن عمرو بن دينار
عن طاوس عن جابر المدري عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المرى للوارث (أخبرنا)
سفيان بن عينة عن ابن جريج عن عطاء بن أهد عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تعروا ولا تزفوا من أعمر شيئا وأرقبه فهو سبيل الميراث (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن ابن سيرين
قال حضرت شريحا قضى لأعمر بالمرى فقال له الأعمر يا أبا أمية ثم قضيت لي فقال شريح لم تستأنفني
لكن ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى للمنفذ أربعين سنة قال من أعمر شيئا حياته فهو لورثته اذا مات
(قال الشافعي) فتركوا ما وصفتهم من المرى مع نبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه قول زيد
ابن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعمرو بن الزبير وهكذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله
عليه وسلم اتوهم في قول القاسم وأنتم تجدون في قول القاسم يعني في رجل قال لامة قوم شأنكم بها فإراي
الناس أنها ناطقة ثم يخالفونه بربكم وما روى القاسم عن الناس

(وفي بعض النسخ مما ينسب للام (في المرى))

(قال الشافعي) وهو يروى عن ربيعة اذ ترك حديث المرى أنه يخرج بأن الزمان قد طال وأن الرواية يمكن فيها
الغلط فاذا روى الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أعمر عرله ولعبه فهي التي
يعطاها لا ترجع الى الذي أعطى لانه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث (قال الشافعي) وقد أخبرنا سفيان
عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعمر شيئا فهو له (قال الشافعي) وأخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر المدري عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال المرى للوارث (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي
ثابت قال كنت عند عبد الله بن عمر فقام أعرابي فقال له اني أعطيت بعض بني ناقة حياته قال عمرو في الحديث
وانها تنجب وقال ابن أبي نجيح في حديثه وانها أصنت واضطربت فقال هي له حياته وموته قال فاني
تصدقت بها عليه قال فذلك أبعدها منها (قال الشافعي) أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن محمد بن
سيرين أن شريحا قضى بالمرى لأعمر فقال ثم قضيت لي يا أبا أمية فقال ما أناقضت لك ولكن قضى
لك محمد صلى الله عليه وسلم منذ أربعين سنة قضى من أعمر شيئا حياته فهو له حياته وموته قال سفيان
وعبد الوهاب فهو لورثته اذا مات (قال الشافعي) فترك هذا وهو يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
جابر بن عبد الله من وجوه ثابتة وزيد بن ثابت وبقي به جابر بالمدينة وبقي به ابن عمرو وبقي به عوام أهل
البلدان لا أعلمهم يختلفون فيه بأن قال أخبرني يحيى بن سعد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً
يسأل القاسم بن محمد عن المرى وما يقول الناس فيها فقال القاسم ما أدركت الناس الا على شروطهم في
أموالهم وفيما أعطوا قال الشافعي والقاسم يرجع الله لم يحبه في المرى بشئ انما أخبره أنه انما أدرك
الناس على شروطهم ولم يقل له ان المرى من تلك الشروط التي أدرك الناس عليها ويجوز أن لا يكون
القاسم سمع الحديث ولو سمعه ما خالفه ان شاء الله قال فاذا قيل لبعض من يذهب مذهبه لو كان القاسم
قال هذا في المرى أيضا فعارضك معارض بأن يقول أخاف أن يغلط على القاسم من روى هذا عنه اذا

كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما وصفنا بروى من وجوه يسندونه قال لا يجوز أن يتهم أهل
الحفظ بالغلط فليل ولا يجوز أن يتهم من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال لا يجوز قلنا ما ثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم أولى أن يكون لازما لأهل دين الله وأما قال القاسم أدركت الناس ولستنا نعرف
الناس الذين حكى هذا عنهم فإن قال لا يجوز على مثل القاسم في علمه أن يقول أدركت الناس الأول الناس الذين
أدركت أئمة يلزمه قوله م قبله فقد روى يحيى بن سعيد عن القاسم أن رجلا كانت عنده وليدة تقوم
فقال لاهلها شأكم بها فرأى الناس أنها تطليقة وهو يقضي برأى نفسه أنها ثلاث تطليقات فان قال في هذه
لا أعرف الناس الذين روى القاسم هذه عنهم جاز فغيره أن يقول لا أعرف الناس الذين روى هذا عنهم
في الشروط وان كان يقول ان القاسم لا يقول الناس الا أئمة الذين يلزمه قوله فقد ترك قول القاسم برأى
نفسه وعاب على غيره اتباع السنة

(كتاب القطة الصغيرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الاقطة مثل حديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء وقال في صلاة الغنم اذا وجدتها في موضع مملكة فهي لك فكيف اذا جاء صاحبها فاعرهما له وقال في المال يعرفه سنة ثم يا كلان شاء فان جاء احبه غرمه وقال يعرفها سنة ثم يا كلان موسرا كان او معسرا ان شاء الا اني لا اري له ان يخطبها بما له ولا يا كلان حتى ينهد على عددها ووزنها ونظر فيها وعصاها ووكلائها في جاء صاحبها غرمها وان مات كانت دينه على من له ولا يكون عليه في الشاة يجرد هائلها المملكة يعرف ان احب ان يا كلان فهي له ومتى باق صاحبها غرمها وليس ذلك في صلاة الابل ولا البقر لانهم لا يدفغان عن انفسهم وانما كان ذلك في صلاة الغنم والمال لانهم لا يدفغان عن انفسهم ولا يعيشتان والشاة يأخذها من ارادها وتلتف لاجتماع السبع الا ان يكون معهم من يتبعها والبقر والبقر يدان المياوان تبعته ويعيشتان اكرم عمرها بلاراع فليس له ان يعرض لواحد منها ما البقر قياسا على الابل (قال الشافعي) وان وجد رجل شاة ضالة في الصحراء فاعا كلانها ما صاحبها قال يفرمها بخلاف مالك (قال الشافعي) ان عمر له ان لا يكون مع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاقطة ولولم يسمعه انبغي ان يقول لا يا كلان كما قال ابن عمر اني ان يغنيه ان يأخذها وينفي لهاكم ان يخطر ان كلان الاخذها ثقة امر يشتر بها واشهد شهودا على عددها وعصاها ووكلائها وامره ان يوقفها في يده الى ان يا قير بها فياخذها وان لم يكن نقصة في ماله واماته اخرجها من يده الى من يعف عن الاموال للباقي وهاو امره بغيرها لا يجوز لاحد تركه لقطه وجدها اذا كان من اهل الامامة ولو وجدها فاعاخذها ثم اراد تركها لم يكن ذلك وهذا في كل ماسوي الماشية فاما الماشية فاما المخزق بانفسها فهي مخالفة لها واذا وجد رجل فاراد بيعه اراده على صاحبه فلا بأس بأخذه وانما كان انما يأخذها كله فلا وجع ظالم وان كان للسلطان حي ولم يكن على صاحب الضوال مائة تلمسه في رقاب الضوال صنع كما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه تركها في الحي حتى باق صاحبها وما تناحبت فهو للمالكها وشهد على تناحبا كما يشهد على الامجين بجهدها ويوسم تناحبا ويوسم امهاتها وان لم يكن للسلطان حي وكان يستاجر عليها فكانت الاجرة تاتي في رقابها غراما رايست ان يصنع كما صنع عثمان ابن عفان الا في كل ما عرف ان صاحبه قريب بان يعرف بغير رجل بعينه فحبسه او يعرف وم قوم باعيانهم

الهم الموم والمومين والثلاثة ونحو ذلك

(اللقطة الكبيرة)

(أحمد نالريم من سليمان) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا التقط الرجل اللقطة عمدا لروح له

ولا أكره نكاح نساء
هل الحرب إلا للثلاثين
عن دينه أو يسترق ولده

(باب التعريض
بالخطبة من الجامع من
كتاب التعريض بالخطبة
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله كتاب الله تعالى يدل على أن التعريض في العدة جائز عاوفع عليه اسم التعريض وقد ذكر (١) القسم بعضه والتعريض كثير وهو خلاف التصريح وهو تعريض الرجل للمرأة بما يدلها به على اقامة خطبتها بغير تصريح ونجيبه بمثل ذلك والقرآن كالل دليل اذ أباح التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرا وعلانية على أن السر الذي نهى عنه هو الجاع قال امرؤ

ما يحمل ويحول فاذا التقط الرجل لقطة قلت أو كثرت عرفها سنة ويعرفها على أبواب المساجد والأسواق ومواضع العامة ويكون أكثر تعرفها في الجماعة التي أصابها فيها يعرف عفاصها وكاهها وعددها ووزنها وخطتها ويكتب ويشهد عليه فإن جاء صاحبها أو الأفعى له بعد سنة على أن صاحبها متى جاء غريمها وإن لم يأت فهي مال من ماله وإن جاء بعد السنة وقد استهلكها أو الملتقط حتى أوسيت فهو عرس من العرساء يحاص القرماء فإن جاء وسلعته فأتمه بعينها فهي له دون القرماء والورثة وأفعى الملتقط إذا عرف رجل العفاص والوكاه والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه لم يدع باطلا أن يعطيه ولا أجبره في الحكم الابينة تقوم عليها كما تقوم على الحقوق فإن ادعاهوا أحداً واثنان أو ثلاثة فسواء لا يجبر على دفعها اليهم الابينة يقوم عليها لانه قد يصيب الصفة بان الملتقط وصفها ويصيب الصفة بان الملتقط عنه قد وصفها فليس لأصانته الصفة معنى يستحق به أحد شيئاً في الحكم وانما قوله اعرف عفاصها وكاهها والله أعلم أن تؤدى عفاصها ووكاهها مع ما تؤدى منها ولتعلم اذا وضعتها في مالك أنها اللقطة دون مالك ويحتمل أن يكون ليستدل على صدق المعترف وهذا الاظهر انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي فهدم دعاً رأيت لو أن عشرة أو أكثر وصفوها كلهم فأصابوا صفتهم النأ أن يعظمهم ياها يكونون شركاءهم ولو كانوا ألفاً وألفين ونحن نعلم أن كلهم كاذب الا واحداً بغير عينة وأهل الواحد يكون كاذبا ليس يستحق أحد بالصفة شيئاً ولا يحتاج اذا التقطت أن تأتي بها اماماً ولا قاضياً (قال الشافعي) فاذا أراد الملتقط أن يبرأ من ضمان اللقطة ويدفعها اليمن اعترفها فليفع ذلك بأمرها كم لانه ان دفعها بغير أمرها كم ثم جاء رجل فأقام عليه البينة ضمن قال واذا كان في يدي رجل العبد الا بئى أو الضالة من الضوال بخا سده فقل اللقطة ليس عليه أن يدفعه الابينة يقيمها فاذا دفعه بينة يقيمها عنده كان الاحتياط له أن لا يدفعه الا بأمر الحاكم لئلا يقيم عليه غيره بينة فيضمن لانه اذا دفعه بينة تقوم عنده فقد عكس أن تكون البينة غير عادلة وقيم آخر بينة عادلة فيكون أولى وقد عتوت البينة ويدعي هو أنه دفعه بينة فلا يقبل قوله غير أن الذي قبض منه اذا أقر له بضمته القاضي المستحق الآخر رجوع هذا على المستحق الاول الا أن يكون أقر أنه فلا يرجع عليه فاذا أقام رجل شاهد على اللقطة أو الضالفة مع شاهد وأخذما أقام عليه بينة لان هذا مال واذا أقام الرجل بمكة بينة على عبد ووصف البينة العبد وشهدوا أن هذه صفة عبده وأنه لم يسع ولم يهب وألم نعلم باع ولا وهب وحلف رب العبد كتب الحاكم بينته الى قاضي الدعية بمكة فوافقت الصفة صفة العبد الذي في يديه لم يكن للقاضي أن يدفعه اليه بالصفة ولا يقبل الا أن يكون شهود يقيمون عليه فيشهدون عليه بعينه ولكن ان شاء الذي له عليه بينة أن يسأل القاضي أن يجعل هذا العبد ضالفاً فيه فحين يزني بأمر من يشتره ثم يقبضه من الذي اشتراه (قال الشافعي) واذا أقام عليه البينة بمكة بعينه أبرأ القاضي لئلا يهتزم من الثمن بإبراء رب العبد ويرد عليه الثمن ان كان قبضه منه وقد قيل يحتمل في رقة هذا العبد ويضمنه الذي استحقه بالصفة فان ثبت عليه الشهود فهو له ويسخ عنه الضمان وان ثبت عليه الشهود وان هلك فيما بين ذلك كان له ضامنا وهذا يدخله أن يقبل الذي ضمن ويسخقه ربه فيكون القاضي أنلقه ويدخله أن يستحقه ربه وهو غائب فان قضى على الذي دفعه اليه بإجازته في غيبته قضى عليه بأجره لم يقبض ولم يستأجر وان أبطل عنه كان قد منع هذا الحق بغير استحقاقه ويدخله أن يكون جارية لأزوجه لعلمها أم ولرجل فيلحق بينهما وبين رجل يغيب عليها ولا يجوز فيه الا القول الاول (قال الشافعي) واذا اعترف الرجل الدابة في يدي رجل فأقام رجل عليها بينة أنها له قضى له القاضي بها فان ادعى الذي هي في يديه أنه اشتراها من رجل غائب لم يجز الدابة عن المقتضى له بها ولم يسع بها الى البلد الذي فيها البيع كان البلد قريبا

القبس
الآزعت بسباسة القوم
أننى
كبرت وأن لا يحسن
السرأ مثالى
كذبت لقد أصبى عن
المرع عرسه
وأمنع عرسى أن يزن
بها الخالى

(باب التهي أن بخط
الرجل على خطبة أخيه)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك بن أنس
عن نافع عن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يخطب أحدكم
على خطبة أخيه وقال
عليه الصلاة والسلام
لفاطمة بنت قيس اذا
حلفت فاذنني قالت فلى
حلفت أخبرته أن
معوية وأباجهم
خطباني فقال أما معوية
فصعلوك لا مال له وأما
أبوهم فلا يضع عصاه
عن عاتقه أنكبي
أسامة قدلت خطبته
على خطبتهما أنها
خلاف الذي نهى عنه
أن يخطب على خطبة
أخيه اذا كانت قد

أذنت فيه فكان هذا افساداً عليه وفي الفساد ما يشبه الاضرار والله أعلم وفاطمة لم تكن أخبرته أنها أذنت في أحدهما

(باب نكاح المشرک ومن أسلم وعنده أكثر من أربع من هذا ومن كتاب التعريض بالخطبة) (قال الشافعي) أخبرنا الشافعي
أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم عن محمد بن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال أسلم غيلان بن سلمة وعمر بن نسيبة فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم أسلمك أرباعاً فارق سائرهن وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل يقال له الديلي أو ابن الديلي أسلم وعنده
أختان اخترايتهم شئت وفارق الأخرى وقال لنوفل بن معوية وعنده شخص فارق واحدة وأسلمك أرباعاً قال فمعدت إلى أقدمهن
ففارقها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أقول ولا أبالي أن كن في عقدة ٣٨٩ واحدة أو في عقد متفرقة إذا كان من

عبدك ممن يجوز أن
يتدنى نكاحها في
الاسلام ما لم تنقض
العدة قبل اجتماع
اسلامهما لأن الشافعيان
وحكمهم من حرام أسلمها
قبل ثم أسلمت امرأتها
فاستقرت كل واحدة
منهما عند زوجها
بالنكاح الأول وأسلمت
امرأتها صفوان وامرأة
عكرمة ثم أسلمها فاستقرت
بالنكاح الأول وذلك
قبل انقضاء العدة (قال
الشافعي) فإن أسلم
وقد نكح أمنا بتمامها
فدخل بها لم تحلل له
واحدة منهما أبداً ولم
يكن يدخل بها قلنا أسلمك
أبنتهم شئت وفارق
الأخرى وقال في موضع
آخر عبدك الابنة
ويفارق الأم (قال
الزبيدي) هذا أولى بقوله
عندي وكذا قال في

أو بعيداً ولا أعمد إلى المال رجل فابتعته إلى البلد لعله يتلف قبل أن يبلغه بدعوى إنسان لأدري كذب
أم صدق ولو علمت أنه صدق ما كان لي أن أخرجهما من يدي ما لكها نظر الله هذا أن لا يضيع حقه على
المغتصب لا تنفع الحقوق بالتلون ولا تملك بها سواء كان الذي استحق الدابة مسافراً أو غير مسافراً ولا يمنع منها
ولا تنزع من يديه إلا أن يطيب نفسها ولو أعطى قيمتها أضعافاً لا لا يجبره على بيع سلعته (قال الشافعي)
وبأكل اللقطة الغنم والفقر ومن تحمل له الصدقة ومن لا تحمل له فتدأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبي بن
كعب وهو أيسر أهل المدينة أو كآيسرهم وجد صرة بها غنم فابتاعوا ديناراً بأكلها (أخبرنا) الدراوردي
عن يزيد بن عبد الله بن أبي عسر عن عطاء بن يسار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وجد ديناراً
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعزقه فلم يعزقه فأمره أن
يأكله ثم جاء صاحبه فأمره أن يعزقه (قال الشافعي) وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه من تحرم عليه
الدابة لأنه من سلبية بني هاشم وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يأكل اللقطة بعد تعزقه بها
مسنة على بن أبي طالب وأبي كعب وزيد بن خالد الجهني وعبد الله بن عمرو بن العاص وعياض بن حماد
المجاشعي رضي الله عنهم (قال الشافعي) والقليل من اللقطة والكثير سواء لا يجوز أكله إلا بعد سنة فأما أن
أمر الملتقط وأن كان أميناً أن يتصدق بها فما أنصفت الملتقط ولا الملتقط عنه إن فعلت أن كانت اللقطة
مألا من مال الملتقط بحال فلم أمره أن يتصدق وأما أمره أن يتصدق به ولا عبرته من أبيه وإن أمرته بالصدقة
فكيف أضغته ما أمره بالتألف وإن كانت الصدقة مألا من مال الملتقط عنه فكيف أمر الملتقط بأن يتصدق
بمال غيره بغير إذن رب المال ثم لعل يحجبه رب المال مفسلاً كون قد أتت به ماله ولو تصدق بها لملتقطها
كان متعدياً فإفكان لربها أن يأخذها بغيرها فإن نقصت في يدي المسكين أو تلفت رجعت على الملتقط
إن شاء بالتلف والنقصان وإن شاء أن يرجع بها على المسكين رجعت بها إن شاء (قال الشافعي) وإذا التفت
العبد اللقطة فعلم السيد باللقطة فأقرها بيده فالسيد ضامن لها في مال في رقبة العبد وغيره إذا استهلكها العبد
قبل السنة أو بعد هادون مال السيد لأن أخذ اللقطة عذر وإن أخذ اللقطة من له ذمة يرجع بها عليه
ومن له مال عليه والعبد لا مال له ولا ذمة وكذلك أن كان مديراً أو مكاتباً أو مملوكاً والمدر والمدره كلهم
في معنى العبد إلا أن أم الولد لا تباع ويكون في ذمتها أن لم يعلم السيد في مال المولى أن علم (قال الربيع)
وفي القول الثاني أن علم السيد أن عبده التفتها ولم يعلم فأقرها في يده فهي كالجنابة في رقبة العبد ولا
يلزم السيد في مال شيء (قال الشافعي) والمسكاتب في اللقطة بمنزلة الحر لأنه عاكف ماله والعبد بعضه
حرو وبعضه عبد يقضى بقدر رقه فيه فإن التفت اللقطة في اليوم الذي يكون لنفسه فيه أقرت في يده وكانت

(٣٧ - الام ثالث) كتاب التعريض بالخطبة وقال أولاً كانت الام وأخراً (قال الشافعي) ولو أسلم
وعنده أربع زوجات أماء لم يكن معسراً يخاف العنت أو فقه من حرة انفسخ نكاح الاماء وان كان لا يجسد ما يتزوج به حرة يخاف
العنت ولا حرة فبن اختاروا واحدة وانفسخ نكاح البواقي ولو أسلم بعضهم بعدة فسواء ينتظر اسلام البواقي أم لا فبن اختاروا واحدة وانفسخ نكاح
قبل مضي العدة كان له انفساخها ولو أسلم الاماء معه وعقن وتخلقت حرة وقف نكاح الاماء فان أسلمت الحرة انفسخ نكاح
الاماء ولو اختار منهن واحدة ولم يسلم الحرة بنتت ولو عتق قبل أن يسلم كن كن ابتدئ نكاحه وهن حرائر (قال) ولو كان عبد

عند ما واهوا وحرأثم سلمات أو كتابيات ولم يخترن فراقه أسسك أنتين ولو عتق قبل إسلامه فاخترن فراقه كان ذلك لهن لانه لهن بعد إسلامه وعددهن عند الحرأثر فيخص من حين اخترن فراقه فان أجمع إسلامه وإسلامهن في العدة فعدهن عدد حرأثر من يوم اخترن فراقه والافعهدهن عدد حرأثر من يوم أسلم متقدم الإسلام منهما لان الفسخ من يومئذ وان لم يخترن فراقه ولا المقام معه فغير ان اذا أجمع إسلامه وإسلامهن معا وان لم يتقدم إسلامهن قبل إسلامه فاخترن فراقه أو المقام معه ثم أسلن خرن حين يسلن لانهن اخترن ولا خيار لهن ولو أجمع إسلامهن وإسلامه وهن اماء ثم أعتقن من ساعتين ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لهن اذا أتى عليهن أقل أو قاتل الدنيا وإسلامهن وإسلامه مجتمع وكذلك لو كان ٢٩٠ سنة وهن معا (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندى بشئ قد

ما الامن ماله لان ما كسب في ذلك اليوم في معاني كسب الارحار وان التقطها في اليوم الذي هو فيه للسيد أخذها السيد منه لان ما كسبه في ذلك اليوم السيد وقد قيل اذا التقطها في يوم نفسه أقر في يدي العبد بقدر ما عتق منه وأخذ السيد بقدر ما رقب منه واذا اختلفا فالقول قول العبد مع يمينه لانها في يديه ولا يحلل للرجل أن ينتفع من اللقطة بشئ حتى تضى سنة واذا باع الرجل الرجل اللقطة قبل السنة ثم جاء ربحا كان له فسخ البيع وان باعها بعد السنة فالبيع جائز ويرجع رب اللقطة على البائع بالثمن أو قيمته ان شاء فأبى ما شاء كان له (قال الربيع) ليس له الا ما باع اذا كان باع بيمينين فابى الناس بئله فان كان باع بما لا يتغابن الناس بئله فله ما نقص عما يتغابن الناس بئله (قال الشافعي) واذا كانت الضالة في يدي الوالي فباعها فالبيع جائز وليسيد الضالة بئها فان كانت الضالة لعبد فزعم سيد العبد أنه أعتقه قبل البيع قبلت قوله مع يمينه ان شاء المشتري بيمينه وفسخت البيع وجعلته حرا وردت المشتري بالثمن الذي أخذ منه (قال الربيع) وفيه قول آخر انه لا يفسخ البيع الا بينة تقوم لان بيع الوالي كبيع صاحبه فلا يفسخ بيمينه الا بينة أنه أعتقه قبل بيعه لان رجلا لو باع عبدا ثم أقر أنه أعتقه قبل أن يبيعه لم يقبل قوله فيفسخ على المشتري بيمينه الا بينة تقوم على ذلك (قال الشافعي) واذا التقط نرجل الطعام الرطب الذي لا يبقأ كاه ثم جاء صاحبه غرم قيمته وله أن يأكله اذا خاف فسادا واذا التقط الرجل ما يبقأ لم يكن له أكله الا بعد ستة مثل الخنطة والتمر وما أشبهه (قال الشافعي) والركاز دفن الجاهلية فما وجد من مال الجاهلية على وجه الارض فهو لقطة من اللقط يصنع فيه ما يصنع في اللقطة لان رجوده على ظهر الارض وفي مواضع اللقطة يدل على أنه ملك سقط من مالك ولو تورع صاحبه فادى نفسه كان أحب الي ولا يلزمه ذلك (قال الشافعي) واذا وجد الرجل ضالة الابل لم يكن له أخذها فان أخذها ثم أرسله حيث وجدها فهو له كذا ضمن لصاحبها قيمتها والبقروا الجير والبغال في ذلك بمنزلة ضوال الابل وغيرها واذا أخذ السلطان الضوال فان كان لها حمى برعونها فيه بلامؤنة على ربهار عونها فيه الى أن يأتي ربحا وان لم يكن لها حمى باعها ودفعوا أثمانها لاربائها ومن أخذ ضالة فأنفق عليها فهو متطوع بالنفقة لا يرجع على صاحبها بشئ وان أراد أن يرجع على صاحبها بما أنفق فليذهب الى الحاكم حتى يقرض لها نفقة ويؤكل غيره بان يقبض لها تلك النفقة منه وبنفق عليها ولا يكون للسلطان أن يأذن له أن ينفق عليها الا اليوم واليومين وما أشبه ذلك مما لا يقع من ثمنها موقعا فاذا جاوز ذلك أمر ببيعها ومن التقط لقطة فاللقطة مباحة فان هلكت منه بلا تعدفها فليس بضامن لها والقول قوله مع يمينه واذا التقطها ثم ردها في موضعها فضاعت فهو ضامن لها

قطع في كتابين بان اها اختيار لو أصابها فادعت الجاهلية (وقال) في مبيع ضاع آخران على السلطان أن يؤجلها كثر من مقامها فكم يميز بها من أوقات الدينار من حين أعتقت الى أن جاءت الى السلطان وقد بيعت ذلك فويرق الى أن يفهم عنها ما تقول ثم الى انقضاء أجل مقامها ذلك على قدر ما يرى فكيف يطل خيارا ما يعتقن اذا أتى عليهن أقسل أوقات الدنيا وإسلامهن وإسلام الزوجة يمتنع (قال المزني) ولو كان كذلك لم يفسد اذا أعتق نعت عبدان يخترن بجهل لانهن لا يقدرن على بيعها بحروف وكل حرف منها في وقت غير وقت الآخر وفي ذلك ابطال الخيار

(قال الشافعي) ولو أجمع إسلامه وإسلام حرتين في العدة ثم عتق ثم أسلت اثنتان في العدة لم يكن له أن يسلن الا وان انتنت من أى الأربع شاء لا يثبت له بعقد العبودية الا اثنتان ويتكف عام أربع ان شاء ولو أسلم وأسلم معه أربع فقال قد فسخت نكاحهن شمل فان أراد طلاقها فهو ما أراد وان أراد حله بلا طلاق لم يكن طلاقا وأحلف ولو كن نكسا فأسلت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها حتى قال ذلك لاربعة ثبت نكاحهن باخساره وانفسخ نكاح البواقي ولو قال كلما أسلت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها لم يكن هذا شيئا الا أن يريد طلاقا فان اختار أسلت أربع فقد انفسخ نكاح من زاد عليهن (قال المزني) رحمه الله (١) القياس

(١) قوله قال المزني القياس عندى الخ هذه العبارة ثبتت في بعض النسخ ونأملها مع ما قبلها كتبه معصمه

﴿باب الخلاف في امسك الاواخر﴾ (قال الشافعي) رحمه الله واحتجبت على من بطل الاواخر بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ينكح الله ابلي وبعدها حثان احثرا بينهم شانه وارق الاخرى وعما قال انور بن هويبة وخبره انه لان فلو كان الاواخر اماما خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل له احسن حاله ان به قدود بشهادة اهل الاوثان فلت وتروى أنهم كأرا يشككون في العدة وبغيرهم قد قال اجل فانه وهذا كله فاسد في الاسلام قال اهل فلت فلما لم يأل النبي صلى الله عليه وسلم عن انعقد كان عفوا هو به كما حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يعذوا بالاذان بقضه ورقما في لان الاسلام ادركه كرزما جاوزا به لان الاسلام ادرهه من معه والعقد كلها الواسدة في الاسلام واسدة فذلك في نظرت الى فساد هامة ٢٩٢ ولم تنظر اخرى فرجع به من احبهم وقال محمد بن الحسن ما علمت احدا

احث بأحسن مما
احتميت به ولقد
خالفت أجدابي به منذ
زمان وما ينهني أن
ينخل على حديث
النبي صلى الله عليه وسلم
القباس

فعلت قال لا آمر لك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها (قال الشافعي) وابن عمر لم يوقت في التعريف وقتا وانهم
توقون في التعريف سنة وابن عمر كره للذي وجد القطة اكلها غنيا كان أو فقيرا وأتوا ليس فكذلك تقولون
وابن عمر كره له أخذها وابن عمر كره له أن يتصدق بها وأتوا لا كرهون له أخذها بابل نسبه وبه تقولون
لوتر كهاضعت

﴿وترجم في كتاب اختلاف على وابن مسعود رضي الله عنهما القطة﴾

﴿أخبرنا الربيع﴾ قال أخبرنا الشافعي قال دخل على ابن فليس قال سمعت هزيلة يقول رأيت عبد الله أتاه
رجل بصرة مخنومة فقال عزها ولم أجد من يمر بها قال استمتع بها وهذا قولنا ذاعر فهاسته فأنه يجد من
يعرفها أنه أن يستمتع بها وهكذا السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود بسنة
السنة وقد خالفوا هذا كله ورووا حديثا عن عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها
فتمسك بها وقال اللهم عن صاحبها فإن كره في وعلى الغرم ثم قال وهكذا يفعل باه طنة خافوا السنة
في القطة التي لا حجة فيها وخالفوا حديث ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحبوا بهذا
الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما هو بعينه يقولون ان ذهب البائع فليس للشترى أن يتصدق بها
ولكنه يحبس حتى يأتي صاحبها متى جاء

﴿كتاب القبط﴾

﴿أخبرنا الربيع بن سليمان﴾ قال سمعت الشافعي رحمه الله يقول في النبذ وهو حر ولا لاه واعايرته
المسلمون بأنهم قد خولوا كل مال لا مال له ألا ترى أنهم يأخذون مال النصارى ولا وارث له ولو كانوا اعتقوه
لم أخذوا ماله وأولئك هم خولوا مالا ماله من الأموال ولو ورثه المسلمون وجب على الامام أن لا يعطيه
أحد من المسلمين دون أحد وأن يكون أهل السوق والعرب من المسلمين فيه سواء ثم وجب عليه أن يجعل
ولا يبيع يوم ولدت أمه لجماعة الاحياء من المسلمين الرجال والنساء ثم يجعل ميراثه لورثته من كان حيا من المسلمين
من الرجال دون النساء كما يورث الولاء ولكن ماله مال كاهو خشا ماله ويرد على المسلمين يرضع الامام على
الاجتهاد حيث يرى

﴿وترجم في سير الاوزاعي الصبي يسي ثم يموت﴾

سئل أبو حنيفة رحمه الله عن الصبي يسي وأبوه كافر وقعا في سهم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الفلام
قبل أن يتكلم بالاسلام فقال لا يصلي عليه وهو على دين أبيه لانه لا يقرب بالاسلام وقال الاوزاعي مولاة أولى

﴿باب ارتداد أحد
الزوجين أو خاوم
شرك الى شرك من
كتاب جامع الخطبة ومن
كتاب المرد من كتاب
ما يحرم الجمع بينه﴾

﴿قال الشافعي﴾ رحمه الله
واذا ارتد أو أحدهما
منع الوطء فإن
انقضت العدة قبل
اجتماع اسلامهما
انسخ النكاح ولهما مهر
ماتهما ان أصابها في
الردة فإن اجتمع
اسلامهما قبل انقضاء
العدة فهم على النكاح
ولو هرب مرثدا ثم
رجع بعد انقضاء

العدة مسلما وادعى أنه أسلم قبله فأنتكرت قال قولهم عينا (قال) ولولم يدخل بها فارتدت فلا مهر لها لان الفسخ من من
قبلها وان ارتد قبل انقضاء المهر لان الفسخ من قبله ولو كانت تحتة نصرانية فتعصبست أو ارتدت فكذلك تزد (وقال) في كتاب المرتد
حتى ترجع الى الذي حلت به من يهودية أو نصرانية ومن دان دين اليهود والنصارى من العرب والجم غير بني اسرائيل في فسح النكاح وما
صر منه أو يتحل كاهل الاوثان (وقال) في كتاب ما يحرم الجمع بينه من ارتد من يهودية الى نصرانية أو نصرانية الى يهودية تحل نكاحها
لأنهم الركات من أهل الدين الذي خرجت اليه حل نكاحها (وقال) في كتاب الجزية لا ينكح من ارتد عن أصل دين أبائه لانهم بدلو بغير
الاسلام خالفوا حلهم ٤٤ اذن باخذ الجزية منهم عامه وأبيع من طعامهم ونسأهم ﴿باب طلاق الشريك﴾ (قال الشافعي) رحمه الله

فهرست الجزء
الثالث من كتاب
الأُمّ .

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٦	باب ما جاء في الصرف	٢	كتاب اليسوع
٢١	باب في بيع العروض	٣	باب بيع الخيار
٣٤	باب في بيع الغائب الى أجل	٤	وفي باب دعوى الولد قبل ترجمة الميراث مع الشاهد
٢٥	باب في الخاطئ من بيع أصله	٥	باب الخلاف فيما يجب به البيع
٤٠	باب الوت الذي يخل فيه ببيع الثمار	٩	باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول
٤٥	وفي اختلاف مالك والشافعي في أثناء البيع على البرنامج	٩	وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب متى يجب البيع
٤٦	باب الخلاف في بيع الزرع فأما	١٥	باب الخلاف في غن الكلب
٤٦	باب العرايا	١٢	باب الرابا - باب الطعام بالطعام
٤٩	باب العربية	١٣	باب بيع الفضولي وليس في التراجم الخ
٤٩	باب الحائجة في الثمرة	١٦	باب جماع تفريع الكيل والوزن بعضه بعض
٥١	باب في الحائجة	١٦	وفي اختلاف الحديث في ترجمة بيع المكاتب
٥٢	باب النثيا	١٧	باب تفريع الصنف من المأكول والمشروب مثله
٥٣	باب صدقة الثمر	١٨	باب في الثمر بالثمر
٥٤	باب في المزاينة	١٨	باب ما في معنى الثمر
٥٦	باب وقت بيع الفاكهة	١٨	باب اعتبار رؤية المبيع لصحة البيع وليس في التراجم
٥٧	باب ما ينبت من الزرع	١٨	باب البيع على البرنامج
٥٨	باب ما اشترى مما يكون مأكوله داخله	١٩	باب ما يجمع الثمر وما يخالطه
٥٩	مسئلة بيع القمح في سنبله	٢٠	باب المأكول من صنفين شرب أحدهما بالآخر
٥٩	باب بيع القصب والقرط	٢١	باب الرطب بالثمر
٥٩	باب المصرة والرد بالعيب وليس في التراجم	٢١	باب ما جاء في بيع اللحم
٦٠	باب حكم المبيع قبل القبض وبعده	٢٣	باب ما يكون رطباً أبداً
٦٥	باب النهي عن بيع الكراع والسلاح في الفتنة	٢٥	باب الأجل في الصرف
٦٥	باب الستة في الخيل		
٦٨	باب بيع الآجال		
٧٥	باب في أمور مستفردة في الأبواب والكتب تتعلق بالبيع الخ		
٧٦	باب الشهادة في اليسوع		

صفحة	باب السلف والمراد به السلم	صفحة
٧٨	باب السلف والمراد به السلم	٧٨
٧٨	وفي اختلاف العراقيين في باب الاختلاف	٧٨
	في العيب	
٧٩	وفي باب بيع الثمار قبل أن يحد وصلاحيها	٧٩
	نصوص تنهق بالعلم بالبيع الخ	
٨٠	بيع النخيل	٨٠
٨١	بيع الرجل على بيع أخيه	٨١
٨١	بيع الحاضر للبادي	٨١
٨٢	تلقى السلم	٨٢
٨٢	باب المراجعة والولية والاشتراك وليس	٨٢
	في التراجع	
٨٣	باب ما يجوز من السلف	٨٣
٨٤	باب في الآجال في السلف والبيع	٨٤
٨٩	باب جماع ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز	٨٩
	والكيل	
٨٩	باب السلف في الكيل	٨٩
٩٠	باب السلف في الخطئة	٩٠
٩٠	باب السلف في الذرة	٩٠
٩١	باب العسل	٩١
٩١	باب القطنية	٩١
٩١	باب السلف في الرطب والتمر	٩١
٩٢	باب جماع السلف في الوزن	٩٢
٩٣	تفريق الوزن من العسل	٩٣
٩٤	السلف في السمن	٩٤
٩٤	السلف في الزيت	٩٤
٩٤	السلف في الزبد	٩٤
٩٤	السلف في اللبن	٩٤
٩٥	السلف في اللبن رطباً أو يابساً	٩٥
٩٦	السلف في اللبن	٩٦
٩٦	الصوف والشعر	٩٦
٩٦	السلف في اللحم	٩٦
٩٧	صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز	٩٧
٩٧	لحم الوشش	٩٧
٩٨	الحيتان	٩٨
٩٨	الرؤس والاكارع	٩٨
٩٩	باب السلف في العطر وزنا	٩٩
١٠١	باب مناع الصادلة	١٠١
١٠٢	باب السلف في اللؤلؤ وغيره الخ	١٠٢
١٠٢	باب السلف في التبر غير الذهب والفضة	١٠٢
١٠٢	باب السلف في صمغ الشجر	١٠٢
١٠٢	باب الطين الاربي الخ	١٠٢
١٠٣	باب بيع الحيوان والسلف فيه	١٠٣
١٠٤	باب صفات الحيوان اذا كانت دينار	١٠٤
١٠٦	باب الاختلاف في أن يكون الحيوان	١٠٦
	نسيئة الخ	
١٠٨	باب السلف في الثياب	١٠٨
١٠٩	باب السلف في الاهدب والجلود	١٠٩
١٠٩	باب السلف في القراطيس	١٠٩
١٠٩	باب السلف في الخشب ذرعاً	١٠٩
١١٠	باب السلم في الخشب وزناً	١١٠
١١٠	باب السلف في الصوف	١١٠
١١١	باب السلف في الكرسف	١١١
١١١	باب السلف في القر والكتان	١١١
١١١	باب السلف في الحجارة والارحية وغيرها	١١١
	من الحجارة	
١١٢	باب السلف في القصة والنورة	١١٢
١١٢	باب السلف في العدد	١١٢
١١٢	باب السلم في المأكول كالأوزنا	١١٢
١١٣	باب بيع القصب والقرط	١١٣
١١٤	باب السلف في الثمن المصلى لغيره	١١٤
١١٦	باب السلف يحل فيأخذ المسلم الخ	١١٦
١١٧	باب صرف السلف الى غيره	١١٧
١١٧	باب اختيار في السلف	١١٧
١١٨	باب ما يجب للسلف على المسلم من شرطه	١١٨
١١٨	باب اختلاف المتبايعين بالسلف الخ	١١٨
١١٩	باب ما يلزم في السلف مما يخالف الصفة	١١٩

صفحة	صفحة
١٥٢ رهن الرجل الواحد الشئين	١١٩ باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز
١٥٣ اذن الرجل الرجل في أن يرهن عنه	١١٩ باب اختلاف السلف والمسلم في السلم
مالاً اذان	١٢٠ باب السلف في السلمة بعينها حاضرة
١٥٤ الاذن بالاداء عن الراهن	أو غائبة
١٥٥ الرسالة في الرهن	١٢١ باب امتناع ذى الحق من أخذ حقه
١٥٥ شرط ضمان الرهن	١٢١ باب السلف في الرطب فينقه
١٥٦ تداعى الراهن وورثته المرتهن	١٢٢ كتاب الرهن الكبير - املحة الرهن
١٥٦ جناية العبد المرهون على سيده ومالك سيده	١٢٢ وترجم في اختلاف العراقيين باب السلم
عبد أو خطأ	١٢٣ باب ما يترتب به الرهن من القبض
١٥٨ اقرار العبد المرهون بالجناية	١٢٤ قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما
١٥٨ جناية العبد المرهون على الاجتبيين	يخرجه من الرهن وما لا يخرجه
١٦٠ الجناية على العبد المرهون فيما فيه	١٢٥ ما يكون قبض الرهن وما لا يكون الخ
قصاص	١٢٦ ما يكون اخراج الرهن من يد المرتهن
١٦٢ الجناية على العبد المرهون فيما فيه العقل	وما لا يكون
١٦٤ الرهن الصغير	١٢٩ جواز شرط الرهن
١٦٨ رهن المشاع	١٣٠ اختلاف المرهون والحق الذي يكون
١٧٤ جناية الرهن	به الرهن
١٧٥ وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن	١٣٢ جماع ما يجوز رهنه
التفليس	١٣٣ العيب في الرهن
١٨٤ باب كيف ما يباع من مال المفلس	١٣٤ الرهن يجمع الشئين المختلفين من ثياب
١٨٥ باب ما جاء فيما يجمع مما يباع من مال	وأرض الخ
صاحب الدين	١٣٦ الزيادة في الرهن والشرط فيه
١٨٦ باب ما جاء في العهدة في مال المفلس	١٣٧ باب ما يفسد الرهن من الشرط
١٨٦ باب ما جاء في التأني بمال المفلس	١٣٨ جماع ما يجوز أن يكون رهوناً وما لا
١٨٦ باب ما جاء في شراء الرجل وبيعه وعقده	يجوز
واقاره	١٤١ الرهن الفاسد
١٨٧ باب ما جاء في هبة المفلس	١٤٤ زيادة الرهن
١٨٧ وفي اختلاف العراقيين في باب بيع التار	١٤٧ ضمان الرهن
قبل أن يبدو صلاحها	١٤٨ التعدي في الرهن
١٨٨ باب حلول دين الميت والدين عليه	١٤٩ بيع الرهن ومن يكون الرهن على يده
١٨٨ باب ما حل من دين المفلس وما لم يحل	١٥١ رهن الرجلين الشئ الواحد
١٨٩ باب ما جاء في حبس المفلس	١٥٢ رهن الشئ الواحد من رجلين
١٨٩ باب ما جاء في الخلاف في التفليس	١٥٢ رهن العبد بين الرجلين

صفحة	صفحة
٢١٦	١٩١
٢١٧	١٩٤
٢١٧	١٩٥
٢١٧	١٩٦
٢١٧	٢٠٣
٢١٧	٢٠٣
٢١٨	٢٠٣
٢١٨	٢٠٤
٢٢٩	٢٠٥
٢٣٠	٢٠٦
٢٣٠	٢٠٦
٢٣١	٢٠٧
٢٣١	٢٠٧
٢٣٢	٢٠٧
٢٣٣	٢٠٨
٢٣٤	٢٠٩
٢٣٤	٢٠٩
٢٣٥	٢٠٩
٢٣٦	٢١٠
٢٣٧	٢١٠
٢٣٧	٢١١
٢٣٧	٢١١
٢٣٨	٢١٢
٢٣٩	٢١٢
٢٤٠	٢١٣
٢٤١	٢١٣
٢٥٠	٢١٤
٢٥٠	٢١٥

٢٨٠	الحيلان في الخس وهي الصدقات	١٥٩	أول الألبان والذائب
	الموترفات	٢٦١	مسألة لربنا في التمر والذائب في تمرهم
٢٨١	وثيقة في الملبس		فبرن
٢٨١	كتاب الهمزة	٢٦١	مسألة أديرا
٢٨٣	وفي اختلاف العرايين باب السدفة والهمزة	٢٦٣	اختلاف الذخير والمستاجر
٢٨٥	باب في اسم سرى من كتاب اختلاف مالك	٢٦٣	في اختلاف العرايين باب الذخير وأجاره
	والشافعي	٢٦٤	أحياء الموات
٢٨٦	وفي بعض النسخ مما يسبب للام في	٢٦٤	وفي أول اختلاف العراقيين
	العبري	٢٦٥	ما يكون أحياء
٢٨٧	كتاب اللقطة الصغيرة	٢٦٨	عمارة ماليس معسورا من الأرض
٢٨٧	اللقطة الكبيرة		لامالك لها
٢٩١	وفي اختلاف مالك والشافعي الخ	٢٦٩	من أحياء مواتا كان لغيره
٢٩٢	وترجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود	٢٧٠	من قال لأخي الأخي من الأرض الموات
	اللقطة		وما تملكه الأرض وما لا يملك وكيف يكون
٢٩٢	كتاب التقيط		الحبي
٢٩٢	وترجم في سير الأوزاعي الصبي يسبي ثم	٢٧٢	تشد يدان لا يتحصى أحد على أحد في أقطاع
	يعت		الوالن
٢٩٣	وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب	٢٧٣	باب الركا ز يوجد في بلاد المسلمين
	المنوذ	٢٧٤	الأحباس
٢٩٤	باب الجعالة وليس في التراجم	٢٧٥	الخلاص في الصدقات المحرمات

(٢٢)

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٥٢	باب ميراث ولد الملائنة	٢	كتاب الوكالة
١٥٤	باب ميراث المجوس	١٠	كتاب الاقرار باب الحقوق والمواهب
١٥٥	باب ذوى الارحام		والعارية
١٥٦	باب الجدة يقاسم الاخوة	٢٧	باب اقرار الوارث بوارث
١٥٩	كتاب الوصايا	٣٢	كتاب العارية
١٦٨	الوصية للقرابة من ذوى الارحام	٣٥	كتاب الغصب
١٧٠	باب ما يكون رجوعاً فى الوصية	٤٧	مختصر الشفعة الخ
١٧١	باب المرنس الذى تجوز فيه العطية ولا تجوز	٦٠	مختصر القراض الخ
١٧٢	باب المرنس	٦٩	المساقاة الخ
١٧٤	ما يجوز للوصى أن يصنعه فى أموال اليتامى	٧٢	كتاب الشرط فى الرقيق يشترطهم المساقى
١٧٥	كتاب الردعة	٧٩	مختصر من الجامع فى الاجارة الخ
١٧٩	مختصر من كتاب قسم النوى وقسم الغنائم	٨٢	باب كراء الابل وغيرها
١٨٣	باب الانتقال	٨٥	تضمن الاجراء من الاجارة
١٨٨	باب تفريق القسم	٩١	مختصر من الجامع من كتاب المزارعة الخ
١٩٢	باب تفريق الخمس	١٠٢	احياء الموات
١٩٩	تفريق ما أخذ من أربعة أخماس النوى	١٠٧	باب ما يكون احياء
	غير الموقوف عليه	١٠٨	ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز
٢١٣	ما لم يوجف عليه من الارضين يفتى ببل ولا	١٠٩	باب تفريق القطائع وغيرها
	ركاب	١١٠	اقطاع المعادن وغيرها
٢١٩	مختصر كتاب الصدقات	١٢٠	باب العهرى
٢٢٣	باب كيف تفريق قسم الصدقات	١٢١	باب عطية الرجل ولده
٢٤٤	باب مبسم الصدقة	١٢٣	كتاب اللقطة
٢٥٤	مختصر فى النكاح الجامع الخ	١٢١	التقاط باب المبنوذ يوجد معه الشئ الخ
٢٥٥	الترغيب فى النكاح وغيرها الخ	١٣٨	اختصار الفرائض
٢٥٦	باب ما على الاولياء والنكاح الا ب النكر الخ	١٣٨	باب من لا يرث
٢٦٣	اجتماع الولاية وأولاهم وتفرقهم الخ	١٣٩	باب الموارث
٢٧٠	المراة لاثلى عقد النكاح	١٤٤	باب أقرب العصبه
٢٧١	الكلام الذى ينقضه النكاح والخطبة	١٤٦	باب ميراث الجد
	قبل العقد الخ	١٥٠	باب ميراث المرنس
٢٧٣	ما يحل من الحرائر ولا يتسرى العبد الخ	١٥١	باب ميراث المشتركة

صحيحة	صحيحة
٢٨٩ باب نكاح المشرک ومن أسلم وعنده أكثر من أربع الخ	٢٧٦ نكاح العبد ولطافه الخ
٢٩٢ باب الخلاف في أمسالك الاواخر	٢٧٧ باب ما يحرم وما يجبل من نكاح الحرائر والاماء والجمع بينهما الخ
٢٩٢ باب ارتداد أحد الزوجين أوهما ومن شرك الى شرك الخ	٢٨٠ ما جاء في الزنا لا يحرم الحلال الخ
٢٩٢ باب طلاق الشرك	٢٨٢ نكاح حرائر أهل الكتاب واما نسهم واما المسلم الخ
٢٩٣ باب عدة نكاح أهل الذمة الخ	٢٨٤ باب الاستطاعة للحرائر وغير الاستطاعة
٢٩٣ باب اتيان الحائض ووطه اثنتين قبل الغسل الخ	٢٨٧ باب التعريض بالخطبة الخ
٢٩٣ اتيان النساء في أدبارهن الخ	٢٨٨ باب النهي أن يختلط الرجل على خطبة أخيه
٢٩٤ الشغار وما دخل فيه الخ	

(٢)



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliothèque Alexandrine